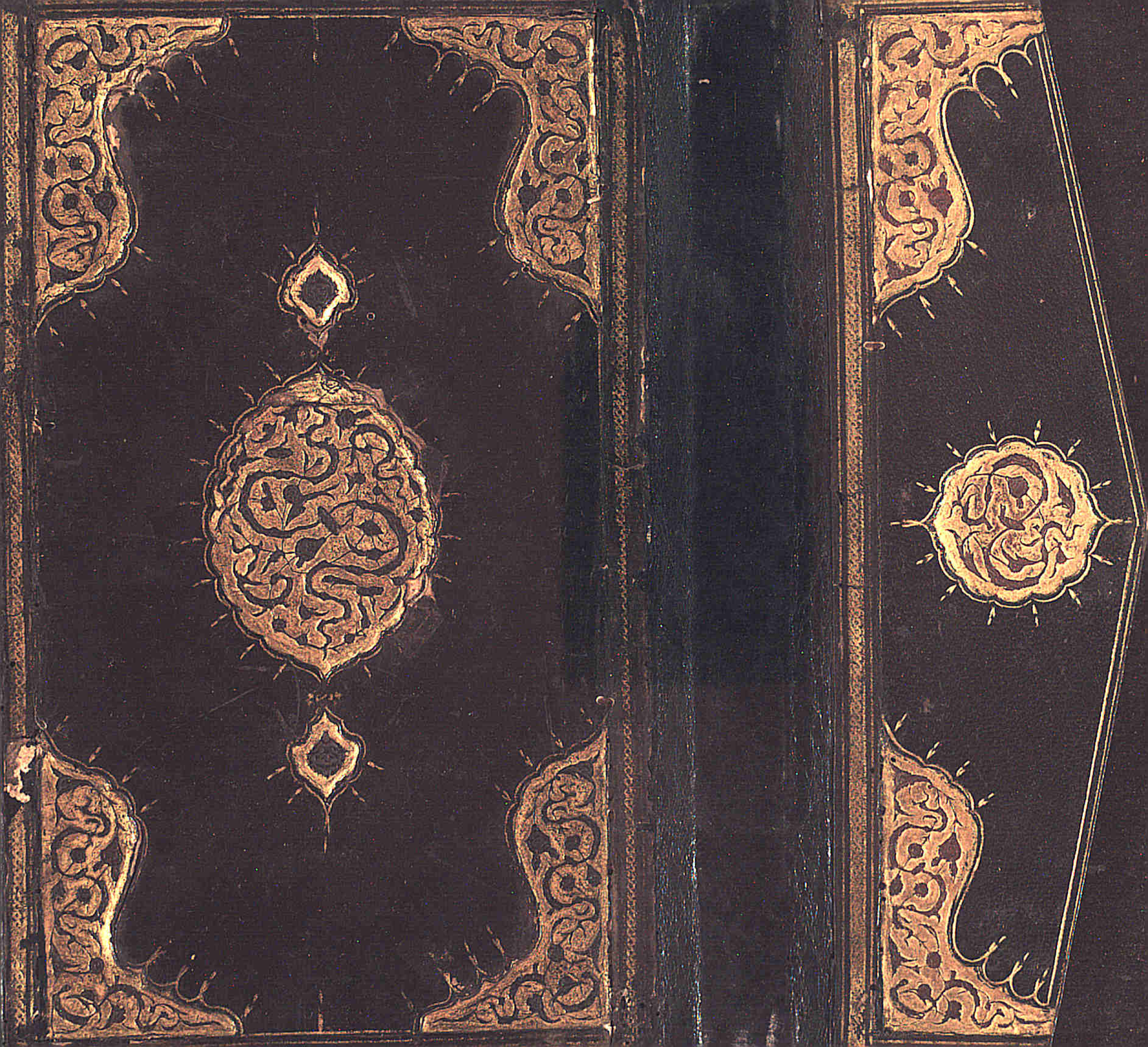

شرح دا[illegible] على الكافية

تعريف الكلام ٤	تعريف الاسم ٥	تفصيل اقسام التنوين ٧	تعريف الاعراب ٩	تعريف العامل ١٣
غير المنصرف ١٨	المرفوعات ٣٦	حذف الفعل ٣٩	تنازع الفعلان ٤٠	مفعول ما لم يسم فاعله ٤٢
المبتدا والخبر ٤٤	حذف المبتدا ٥٣	خبر ان واخواتها وخبر لا لنفي الجنس ٥٧	اسم ما ولا المشبهتين بليس ٥٥	المنصوبات ٥٥
المفعول المطلق ٥٦	حذف فعل المطلق ٦٠	تحقيق [illegible] واياك [illegible] ٦٠	تحقيق اصوات القائمة مقام المصدر ٦٤	المفعول به ٦٦
المنادى ٦٩	حفظ المنادى بلام الاستغاثة والتعجب ٧٠	توابع المنادى المبني المفردة ٧١	تحقيق دخول اللام في الاعلام ٧٣	مطلب لفظة الله ٧٦
ترخيم المنادى ٧٨	استعمال صيغة النداء في المندوب ٨٢	حذف المنادى ٨٥	التحذير ٩٦	المفعول فيه ٩٧
تقسيم ظروف المتصرفة وغيرها ٩٩	المفعول له ١٠١	المفعول معه ١٠٣	الحال ١٠٥	التمييز ١١٤
المستثنى ١١٩	تحقيق [illegible] ١٢٣	تحقيق المستثنى المتصل والمفرغ ١٢٤	ذكر بعض ما اهمله مصنف في باب الاستثناء ١٢٧	تحقيق الاسماء ١٣٢
اسم ان واخواتها والمنصوب بلا ١٣٥	خبر كان واخواتها ١٣٣	تحقيق لا تثريب عليكم ولا عاصم اليوم ١٣٧	تفصيل المسماة بلا التبرئة ١٣٧	خبر ما ولا المشبهتين بليس ١٤٢
تحقيق التاء في لات حين مناص ١٤٤	المجرورات ومنه المضاف اليه ١٤٥	اضافة اللفظية ١٤٨	عدم جواز اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها ١٥٢	تصحيح [illegible] وآل [illegible] ١٥٣

التوابع ١٥٩	النعت ١٦٠	العطف بالحروف ١٧٠	المعطوف ١٧٢	التاكيد ١٧٦
البدل ١٨٠	عطف البيان ١٨٣	المبني ١٨٤	المضمر ١٨٤	اسماء الاشارات ١٩٩
الموصول ٢٠٢	ما الاسمية والحرفية ٢١٢	تحقيق لفظ الماهية ٢١٣	تفصيل في احكام من وما واي ٢١٦	اسماء الافعال وتفصيلها ٢١٩
الاصوات ٢٢٦	المركبات ٢٢٩	الكنايات ٢٣٣	الظروف ٢٣٨	تفصيل مذ ومنذ ٢٤٩
المعرفة والنكرة ٢٥٢	بيان الفرق بين ذي اللام والمجرد من اللام ٢٣٣	النكرة ٢٦١	اسماء العدد ٢٦١	تحقيق المهمل والمستعمل ٢٦٧
المؤنث والمذكر ٢٧٠	المثنى ٢٧٥	المجموع ٢٧٨	الفرق بين الجمع واسم الجمع والفرق بين اسم الجنس واسم الجمع ٢٧٨	جمع القلة ٢٨٥
المصدر ٢٨٥	بيان اسم المصدر ٢٨٩	اسم الفاعل ٢٨٩	اسم المفعول ٢٩١	الصفة المشبهة ٢٩٢
اسم التفضيل ٢٩٦	الفعل ٣٠٢	الماضي والمضارع ٣٠٣	تفصيل اذن ٣٠٩	تحقيق لام الامر وفيه كلام المجازات ٣١٧
الامر ٣٢٥	فعل ما لم يسم فاعله ٣٢٥	المتعدي وغير المتعدي ٣٢٧	افعال القلوب ٣٢٩	افعال الناقصة ٣٣٦
مجيء كان بمعنى [illegible] ٣٣٨	افعال المقاربة ٣٤٢	فعل التعجب ٣٤٥	افعال المدح والذم ٣٤٨	تفصيل ما في نعما وبئسما [illegible] ٣٥٠
تعريف الحرف وحروف الجر ٣٥٢	بيان الفرق بين من البيانية والتبعيضية ومن التجريدية ٣٥٣	فائدة حصلت في تعريف الكلمة التي وضعت على حرف واحد ٣٥٧	الحروف المشبهة بالفعل ٣٦٥	تعريف لحوق ما الكافة على الحروف المشبهة ٣٦٧
مطلب لا جرم ٣٦٨	مطلب قول العرب في القسم لتنبئن رجل صدق ٣٧٢	الحروف العاطفة ٣٧٥	بيان الفرق بين الاتاحة والتمييز ٣٧٨	تلخيص الكلام في [illegible] المتصلة والمنفصلة ٣٨٠

كتاب رضي على الكافيه

تصحيح قول كانا من كان ٣٨٢ — حروف التنبيه ٣٨٣ — حروف النداء والايجاب ٣٨٤ — حروف الزياده ٣٨٥ — [حرف النفي] ٣٨٦
حروف المصدر والتحضيض والتوقع ٣٨٧ — حرف الاستفهام ٣٨٨ — حروف الشرط ٣٨٩ — مجئ لو مصدرية بمعنى ان المصدرية ٣٨٩ — بحث تقدم القسم على الشرط ٣٩٠
حرف الردع ٣٩٤ — تاء التانيث الساكنة ٣٩٥ — التنوين ٣٩٥ — نون التاكيد ٣٩٦ — تعريف حذف الالف واثباتها من الابن الواقع بين العلمين وبين غيرهما ٣٩٦

تصحيح كانا من كان ٣٨٢	حروف التنبيه ٣٨٣	حروف النداء والايجاب ٣٨٤	حروف الزياده ٣٨٥	حرف النفي ٣٨٦
حروف المصدر والتحضيض ٣٨٧	حرف الاستفهام ٣٨٨	حروف الشرط ٣٨٩	مجئ لو مصدرية بمعنى ان المصدرية ٣٨٩	بحث تقدم القسم على الشرط ٣٩٠
حرف الردع ٣٩٤	تاء التانيث الساكنة ٣٩٥	نون التاكيد ٣٩٦	تعريف حرف الالف واثباتها من [الابن] الواقع بين العلمين وبين غيرهما ٣٩٦	

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وقفي عنه

T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KÜTÜPHANESİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1180

١٤٥٤ ٢٧

RAĞIP P.
Ka. N.
1343

عدد ١٢٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن ان تحاط بعد • وتعالت كبرياؤه عن ان تشمل بحد • تاهت في موامي معرفته سابلة الافهام • وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام • كل ما يخطر بالخواطر الاكمل فبمعزل عن حقيقة ملكوته • وجميع ما يعقد عليه ضمائر اولى الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته • وصلواته على خاتم انبيائه • ومبلغ انبائه • محمد بن عبد الله البشير قبل ميلاده • وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده • وبعد فقد طلب مني بعض من اعتنى بصلاح حاله • واسعفه بما يسعه مقدرة من مقترحات آماله تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو عند قراءتها علي • فانتدبت له مع عوز ما يحتاج اليه الغائص في هذا اللج والسالك في هذا النهج من الفطنة الوقادة • والبصيرة النقادة • بذلا لمسؤوله وتحقيقا لمأموله • ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع • فها جاء مرضيا ببركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله على مشرفه • وهو حسبنا ونعم الاتفاق فيه • والافضل مؤلف فيما ينتجيه • والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل • وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا لذي التاء كما يجي تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء واللبن لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب قيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعرة قال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصبه على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كانت مهملة اولا فاما اطلاقه على المفردين في قولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير

مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل كقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع ان الاصل لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجي والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت لمعنى من اللفظ بعد وضعه لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه كما اذا سميت بزيد رجلا فلا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من اقتران قصد التواطؤ بها ومحرفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرفين اولا الى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اي يراد بمعنى المفعول قوله معنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى نصر وضرب فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذا يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ موضوع مفرد سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست موضوعة على ما يجي واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز ايضا بالجنس اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا

وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على
السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا
لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلفم ونحوه من الهذيانات وقدم الكلام
على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد عمرا
فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لا نكلمة وكلم ككثرة وثمر واللام فيه للجنس فيتناقضا
لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد
كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما الاستغراق وهو الذي
يحسن فيه لفظ كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا اي كل الانسان والا لم
الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الا
مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة
بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق
الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض
الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من
حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه ان قيل لم يقل لفظة
ليوافق الخبر المبتدأ في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة
غير سببية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب
وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ به كما ذكرنا الا
ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث
ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان
وكذلك الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك قا الا وقولوا كل ذلك يرفع
لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف
الثانيين ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات
اما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نم ان المركب
ليس بموضوع وبيانه ان الواضع لم يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها
الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون
اما ان تعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على
وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والنهي والآلة

والآلة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذه يحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف
به المركبات القياسية وذلك كما بين ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير
ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل
المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون
وبصري وجميع الافعال المضارعة جزئي لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل
على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع
وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث
فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع
ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك
لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذا الحركات الاعرابية لمعاملتها
معاملة الكلمة الواحدة بسكون اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو
نمري وعلوي وشوي ونحو ذلك فتغيرت بالحرفين بنية المنسوب اليه والمضاف وصار
من تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت فلا يوجب تغير البنية
اذ لا تغير حركة اللام وسكونها في البنية كما يجيء في اول التعريف ان شاء الله تعالى اما في الفعل
الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والا
عن حدوث حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه المرتبة
والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ نحو والوزن جزء اللفظ
اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات
مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في
جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال
على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة الحركات الطارئة
مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى انهما ان الوزن الطارئ كله صارت بالتركيب كجزء
كلمة كما ادعينا في الكلمة المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم
اعتراض وارد الا ان نقيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد
الجزئين متعقب للآخر وفي هذه الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا قوله **وهي اسم وفعل
وحرف** انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم
والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف

لانه وان لم يأت من الفعلين كلام كما يأتي من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف
الحرف فانه لا يتأتى منه فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو
زيد ومر بزيد كلمة لا اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذه قسمة الشيء
الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان
انسان وفرس وبقر وغير ذلك ونريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي يصح ان يكون الكلي خبرا عنه
نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا
في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما
كما في جاء زيد وعمرو او في كونهما حكمين على الشيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما
نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل
او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلثة دون الباقيين بل انا نريد الحصر مع او وقدم اما على المعطوف
عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور في المنطق
وكذا كان ينبغي ان يذكره المص لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك
حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت
ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسم كاللام والتنوين عليها
فهو مغالطة لان معنى كلامك اذا ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج
ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على
معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول
ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك
هو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك معناه الموضوع
هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض
وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من
حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا
الا تناقض قلت لم ترد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل
في المعنى الذي وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد
ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر
عنه لان المراد مدلول الفعل لا يخبر عنه ان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر
عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل لا يسند

لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظ نحو ضرب وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا
قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول
مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو ما لا نعرفه ففي جميع ذلك مبتدءان احدهما محكوم عليه بشيء وهو
المذكور في لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكني بلفظك عنه فلا يلزم التناقض
لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين **قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني
الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول
الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها** اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما
من الاسم او من الخبر اي لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ
محذوف الخبر اي لانها اما ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها
متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل
على الحصر بان قال هنا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه
او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة
الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فهذه قسمة دائرة بين النفي
والاثبات فتكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها والنقصان فتبين بدليل الحصر حد كل
واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل
هو الحد **قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في
اسم وفعل** انما قدم حد الكلمة مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام
بسبب الاعراب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ومن اجزائه دلالة
تضمن وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال
ازيد قائم او اقام زيد او احدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما في ان زيد قام او
الفاعل كما في زيد قام او المبتدا او الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر
في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك
الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع
ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد
الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك ولعلك
قائم وكذا نحو اضرب لانه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب
قياسا على سائر الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال

بدلالة قولك في ما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب
لما قلّ استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قائم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قائم
ابوه فكان على المص ان يقول لكلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل
عليه وتجيء فيه مزيد بحث ان شاء الله تعالى وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز
عن كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمروا امامك يوم الجمعة
ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك لان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر
من المنصوبات كما صرح به في باب المصدر وكان على المص ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود
ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل
وبمعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدا
في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملة والاسناد الذي
في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها التوكيد جواب القسم والذي في الشرطية والقسمية
والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمنت الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها
او لا كالجملة التي هي خبر المبتداء وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج ايضا المصدر واسماء الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي
وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم
اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد
عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل
والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلث
وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم
اي الاسناد الذي هو رابط ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع
يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لان يكون مسندا لا مسندا اليه والحرف
لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف
لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل والحرف
فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل
لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم
مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فليس بكلام

مستدعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما
الحرفان فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر هذا معنى قوله ولا يتاتى اي لا يتيسر الاسناد
الا في اسمين او فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اي تركب من كلمتين بهذا
الرابط او بمعنى مع اي مع هذا الرابط قولــه الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه
اراد ان يحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود
منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اي كلمة دلت ولا يرد عليه الخط
والعقد والنصب والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها الكلمة وغيرها اعتمادا
على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة
لان الكلمة كلي والاسم جزئيها والضمير في قوله في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان
الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المص ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في
نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره
كقولهم الدار في قيمتها في نفسها كذا اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد
او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيرها نقيض قولهم على معنى في
نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال
لا في نفسها كذا ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما
الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ
غيرها ففي صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام
والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة
اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه
في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصريا او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون
معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته
على معناه الاصلي الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت
متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن
نرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به وكذا
ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان معنى ضرب زيد مستفهم عنه
ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل

على غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب
على معنى الضمير اللازم اضمارها وقد يكون الحروف الا على معنيين كل منهما فى كلمة كحروف
المضارعة الدالة على معنى فى الفعل ومعنى فى الفاعل والا فى معنى الحرف ان يكون معنى
اسماء الدالة على المعانى دون الاعيان وقد يكون دالة على العين ايضا كالهمزة لا فى الف
اضرب ونون نضرب وتاء تضرب فى خطاب المذكر فانها تفيد معا فى الفاعلين بعد الافعال
ثم نقول ان معنى من الابتداء فمعنى من ومعنى لفظة الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما
ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذى فى نفسه مطابقة
ومعنى من مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فلهذا جاز
الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء
الذى هو مدلولها فى لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل فى لفظ غيره وانما
لم يخبر عن الشىء باعتبار المعنى الذى فى نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا
اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شىء ليدل على ان فى ذلك الشىء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك
الشىء بقى غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل فى
انفسهما وللحرف فى غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان الطويل
مثلا فى جاء فى رجل طويل موجد لمعناه اى الطول فى موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا
له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم بذو
فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى فى رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك
الصاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال
على معنى فى متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذى قام به المعنى ومخصصا له وكونه
اياه بل المصدر فى قولك ضرب زيد مفيد لمعنى فى لفظ غيره اعنى ضاربية زيد لكنهم احترزوا
عن مثله بقولهم دل اى دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد فى لفظ غيره معنى اذ يصح
ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه
بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا
بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى فى غيره فان ضرب يفيد فى نفسه الاخبار عن وقوع
ضرب وفى فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء فى غيره قوله
غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله
فحد الفعل هو ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة اى على معنى

معنى واقع فى احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ
الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولى لفظ واحد بالوضع
الاصلى فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه فى احد الازمنة الثلثة معينا
فى نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة
والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلثة اى الماضى والحال
والمستقبل وكذلك يخرج خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما
باحد الازمنة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسم الفاعل
والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال او الاستقبال
الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال
لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثانى كما يجىء فى بابها ويدخل فيه المضارع لانه
دال على احد الازمنة الثلثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وكذا
ان قلنا ايضا باشتراكه فى الحال والاستقبال او بالعكس لان اللفظ المشترك فى معنيين حقيقة فيهما
موضوع لكل واحد منهما فهو فى اصل الوضع لاحد الازمنة الثلثة معينا وكذا فى الاستعمال
والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا فى الوضع سواء كان الانشاء
العارض لازما كما فى عسى او غير لازم كما فى بعت واشتريت ولا يدخل فى هذا الحد لفظ الماضى
والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذى بمعنى الفعل الآتى والفعل الحالى لان لفظ
الماضى ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ما مضى فى الزمان او فى المكان
نحو مضى فى الارض وكذا المستقبل والحال فالاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى فى نفسه مقترن
بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق
والسرى ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلثة كالعبور مثلا بمعنى كون
الشىء فى الماضى او فى المستقبل فانه لا دلالة على احد الازمنة الثلثة بالحروف المرتبة
الا بالوزن ومن ثمة يبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى المكث
او البقاء فى المكان كان او فى الزمان قال الله تعالى كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله
الازمنة الثلثة لشهرتها فى الماضى والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن
فى الحدود وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد فى الحدود
الا الالفاظ الصريحة المشهورة فى المعنى المقصود وان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة
وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله

مطلب المضارع حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال او بالعكس

مطلب لا يورد فى الحدود الا الالفاظ الصريحة

في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان كانا احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لا ليفيدا معناها الذي هو الشيء المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا يفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها الا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغايب فهما مبهمان لكنا اشترطنا فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدتا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم كثير لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها بخلاف رب بعض من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدي الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقناه تحكما لكن لما ثبت اسمية كم وبدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولهم ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وان في الموضعين دال على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان نحو في الاستفهام والشرط الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل اايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ما سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اي امن تضرب فمن بمعنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا ان الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم **قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة** [illegible] الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان يضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان يجعل مكان هذين نقيضهما فتقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه

في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس لجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النوع الايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد وكذا نحو كل ما دخله اللام اسم فلا يقال كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب المضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته الاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوا ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب واما التنوين فاختص جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما سوى الترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها التنكير نحو صه ومه وايه وويه وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانا لا ارى مانعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا ثبت بالاسم تخصصت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها التمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل اعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي اصله البناء وثالثها التعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما وسيجيء ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها المقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعراف من اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم يثبت في نحو قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت في الاعلام وليست عوضا من المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المؤنث

مطلب معنى الكاف الاسمية

مطلب بيان الحد والخاصة والاطراد والانعكاس

مطلب تفصيل اقسام التنوين وتحقيقها بتوجيه لا مزيد عليه

في مقابلة النون في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شيء من معاني اقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضاً شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله وانما لم يسقط في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت في محض التانيث سقطت والباقية علامة لجمع المؤنث وفيما قال نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثاً تقول هذه عرفات مباركاً فيها ولا يجوز مباركاً فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا تقصر عن تانيث البقعة الذي هو بتاويل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن فانما لم يسقط في نحو عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب فهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف فالمانع هذا مع انه جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسر ويروى بيت امرئ القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كسائر ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يؤتى به اشعاراً بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمناسبة اياها اذا قصدوا الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضاً والمعرف باللام قال اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن ولم يسمع دخولها الحرف ولا يمتنع ذلك في القياس نحو ليتن في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد ويختص باسم الغالي لانه يجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلاً من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده فيفتح ما قبل النون تشبيهاً لها بالحقيقة او يكسر للساكنين كما في ح على ما يجيء في آخر الكتاب وانما الحق بالروي المقيد تشبيهاً له بالمطلق وانما اختص كون الشيء مسنداً اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما

(margin, red) مطلب تنوين الترنم

(margin, red) مطلب دخول التنوين على الفعل وهل يدخل مع الحرف ام لا

ذكرنا ولا يخبر الا بلفظ دال على ذات في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع راجعة فيها الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله يا ما اميلح غزلاناً شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر راجع الى المفعول المتعجب منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شيء موضوع في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تعالى رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول لجمع والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتاكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعداً لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجراء مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظي ايضاً ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى نحو قوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وايضاً قوله تعالى فارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به واختص الاضافة اعني كون الشيء مضافاً بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل واما متعرف كما في غلام زيد والتعريف والتخصيص من خصائص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهي فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف في مثلها ايضاً الا اسماً ولم يذكر المص من خواص الاسم كونه مضافاً اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظرف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه واعتذر عن الايراد المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم الحاج او الباز واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظاً في نحو قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه نحو الزمان في الجملتين قوله المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا تدخل الا اقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي نذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين والاجزاء بالنظر الى الجزء الآخر

او الاجزاء الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيد مركب الى ضرب الى زيد فهما مركبان ويطلق
على المجموع يقال الضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما يقال مثلا لاحد الخفين هو زوج
الآخر ويقول لهما معاً زوج ومراد المص المعنى الاول وليس بمرضى لان المركب في اصطلاحهم في المجموع
اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين
فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا داب المص يورد في حدود هذه المقدمة الفاظا غير
مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح
الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى
المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او
الاجزاء فليس كل اسم مركب مع غيره غير مشابه لمبنى الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله الا
ان المضاف مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب
الاضافي لان المضاف عامله على قول والحرف المقدر على الآخر كما يجيء وكذا التابع مع متبوعه
لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو
حم ويس قوله مبنى الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد منه مراد به الحرف و
الفعل الماضي والامر على ما فسره في الشرح وان اخذنا لفظ المبنى الاصل على ما يقتضيه اللفظ
من المعنى المشهور دخل مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب
اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بل ان
اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجيء في بابه
لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره مبنى الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو عجبني
ضرب زيد عمرو امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع ان اي ان ضرب ولا
لم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب جعل المعرب التركيب
وكونه غير مشابه لمبنى الاصل احترازا عن قسمي المبنى وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب
الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء
المعدودة تقديرا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسماء حروف التهجي نحو الف با
تا ثا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كبخ وهدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم
عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه
سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين
تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة تقديرا ان شاء الله تعالى واما ان يبنى مع حصول الموجب

المعدودة

الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او للفعل على ما يجيء في باب المبنى
وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال وبعض الظروف على ما ياتي فقوله الذي
لم يشبه مبنى الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من
الفصل بوجه **قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا**
هذا الذي جعله المص بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما له جعله النحاة حد المعرب
ما يختلف آخره باختلاف العامل قال المص وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق
اختلاف الآخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة
المعرب ولانا نحد المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف وتوقف
كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المنشي
للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من الاختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف
الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره
جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل
اي فرق بين المعرب والمبنى في الحكم المذكور فان المبنى ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد
قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاء في هؤلاء فهو مثل جاء في قاض قلنا ان المعرب
يختلف آخره تقديرا اي يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور
او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من
الاعراب في جملته وهو مناسبة للمبنى في آخره نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موقع
الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاء في الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله
لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا
فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير **قوله
الاعراب ما اختلف آخره به** هذا تمام الحد على ما يوذن به كلامه في الشرح **ليدل على المعاني
المعتورة عليه** بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للمعرب
وفي قوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة قوله عليه اي على المعرب قوله ليدل فيه ضمير
الاختلاف او ضميرما ونعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايضا
لانه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الاعراب
فهما في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة
الاعراب في الظاهر كالقاطع الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة

لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن الاعتذار للمص بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل
الموجدة بان يقال باء الاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على الحد بتغير
الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذي كان
على الآخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال شيء الى شيء آخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء
التانيث وانتقل الى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثنى
ويائه وواو الجمع ونونه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع
عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد
لحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن
المفرد ثم تثنيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب
فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان
ومسلمين ليس في الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين
لو وضعه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النونان قال المص انما اخترت هذا الحد
وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتاخرين الاعراب اختلاف
الآخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا
اثبت الاختلاف من حيث لا يدري بقولك ما اختلف آخره به ولا يختلف آخر الشيء بشيء
الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر قال ولو ثبت الاختلاف ايضا فهو امر واحد
ناش من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن
هناك اختلاف فالاختلاف شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب
اختلافا ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى
وانقلاب حرف حرفا آخر والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا
يختلف الآخر اي يتصف بصفة لم يكن عليها فان زيدا مثلا في حالة الافراد لم يستحق شيئا
من الحركات فلما ضممت اليه العامل بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اي انتقل من حال السكون
الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر
الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فههنا ثلث اختلافات
مغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف
فالاختلاف اذن ثلثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب
بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فاختلاف الآخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف

محذوف من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه
الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها الفا في النصب وياء في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف
الذي زيد في الآخر لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو
المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما
مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فوه وذو مال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صارتا
لشيئين بعدما كانتا لشيء نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في آخر ثلثة فيهما
تثنيتي تلك مفردة وفعل جمعا وكذا فتحا نحو ان احمد وباء ان المسلمين وبالمسلمين وان
المسلمين وبالمسلمين وليس كذلك الف المثنى وواو المجموع اذا جعلتا اعرابا لان علامتي التثنية
والجمع لا يجوز حذفهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كالاعراب وهو هو
ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحرك حركة حركة او حرف حرفا كما فهم المص فهي ايضا ثلث
اختلافات بحسب المتحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وكذا في الحروف ولو
جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنى
الاختلاف ما ذكرنا اولا وهو ثلثة وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون
الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول
تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول لم حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى الاختلاف
كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى الحركة ففيه اذا اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف
ايضا بانقلاب حركة حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة بقوله ما اختلف آخره
به فانه لم ينقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف آخره به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا
قيل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف به قوله ليدل على
المعاني لو وضع الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من المعاني الكلم على ضربين
احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر كما في الكلم المشتركة
نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التاثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة
عند من قال باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة
المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعا كان او
مستعملا لم يراع فيه معنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني
ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما على الآخر فلا بد للطارئ من علامة
مميزة له من المطرو عليه ومن ثمة احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ

غير اللازم ان يطلب له اخف العلامات بل قد يغير له صيغة الكلمة كما في التصغير و
الجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرُجَيل ورجال وضُرِب وقد يجلب له حرف دال عليه
صائر كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والمجموع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرب
نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة
المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف
اليه الدال على معنى في المضاف وان كان نظر بانًا المعنى لازمًا للكلمة فان كان الطارئ معنى
واحدًا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب
للملتبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب
له اخف علامة يمكن لازمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرأ ذلك المعنى
كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما
نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع تمام احتياط حتى انه بعد ما طرأ بسببه المعنى كان هنا
علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه
بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل
علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء
حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل
واحد منها ولم يجتلب حروف متاجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة
لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك
لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعُمَد وهي ثلثة الفاعل والمبتدا والخبر
وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل
وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي
تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات
واخفها لكون الفضلات اضعف من العُمَد واكثر منها ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة
بواسطة حرف وان لم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كون المنصوب لانه فضلة
فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بمعنى آخر متضمنا الى المعنيين المذكورين
علامة الحرف فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحكي في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا
عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في
قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب فان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة

الاضافة زال النصب المقدر كما سيجيء ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم
وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت
هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل
لانه صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدا والخبر هو الآخر على مذهب
الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء
هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة
لهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معوية هو الفاعل
وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء
فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين
اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا
للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك النسبة ثم قد يحذف حرف
الجر لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص والتعريف في الاسم كما
يجيء في باب الاضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل
محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا
حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما
كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو
مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فيحال عمل الجر على
هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجيء فاصل الجار ان يكون علم الفضلة التي يكون بواسطته
ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما
اضيف اليه الاسم والثاني في المجرور المسند اليه نحو مر بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك
كما بينا وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان
بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان
الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يرد اعمالهما فبقي ما بعدهما منصوبا
في اللفظ هذا واما الحروف فلا يطرأ على معانيها طارية على معاني الفاظ اخر كما مر
في حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر بل قد يطرأ عليها في
بعض المواضع احد المعنيين ملتبسا كما في قولك ما بالله حاجة فيظلمك على ما يجيء في قسم الافعال
فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا بمشابهته الاسم خلافا للبصريين على ما

والشرط كل منهما في الآخر نحو ان تأتني آتك فانه عوقا داه
متقدمة على الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط

كعمل كلمة الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر على هذا
التقدير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن
السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى
سيبويه من كون المبتداء اصل الفاعل في الرفع وعلى التقدير المذكور التميز والحال والمستثنى
اصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر
الامر ترافع المبتداء والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم
الشيء على مؤثره ضعف عملهما فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان
وظن وكاد وان واخواتها وما ولا التبرئة على ما يجيء في ابوابها فصارت العمدة في
صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان ولا التبرئة على ما يجيء في ابوابها وانما جاز تقدم
كل واحد من جزئي الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر والعامل المتقدم الرتبة
على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما
في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس
عاملا فيه كما كان المبتداء في الخبر ولم يصح ذلك في المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي
اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها
مبنيا فاطلب لبنائه علة كما يذكر في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض
الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤها اصلي لا يحتاج الى التعليل
واعرابهما في نحو قوله تداعين باسم الشيب في متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو
وياء هاج بينهم جدال معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب
قولـــه وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف اتيان
بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده بجزء من الياء وفتحه الاتيان بعده بشيء
من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت
تأتي على عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى
مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به
يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهي بعض المد صارت حرف مد تاما وانما
قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما
فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا

يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب للاسماء دون الافعال والحروف
وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي
في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسماء المعدودة قلت انما حكم بذلك
لان الواضع لم يضع الاسماء مستقلة الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة
يخالف نظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون
استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي وقد تخرج عن عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب
صنفان احدهما اسماء الاصوات كنخ وجه وده ودج لان الواضع لم يضعها الا
لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني اسماء حروف
التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثمة كانت اوائلها تلك الحروف
المحكية الا الالف لانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام
المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما
الالف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان يقول لا ولا يقول لام الف واما قوله
بكتبان في الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين
الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلثة احرف
لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد صاغ
كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه ونا تا وانما صاغ على اقل من ثلثة ما كان يعرف انه
يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن وتاء الضمير وكاف فيعلم انه بني لشوب علته
فيجوز بناؤه على اقل من ثلثة ثم نقول لا يلزم الكسائي والفراء ما الزما في ترافع المبتداء
والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتداء والخبر على الآخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه
لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما لم يلزمهما ذلك لان
العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر
ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتداء والخبر متقدم
على صاحبه من وجه متأخر عنه من آخر فاذا اختلفت الجهتان فلا دور اما تقدم المبتداء
فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه
محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه
والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي
يقال فيه اول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فرافع المبتداء والخبر اذن

لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان
الفم كان شيا ساقطا فنصبته اى اقمته بفتحك اياه فسمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب
نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشئ اذ المكسور يسقط ويهوى
الى اسفل فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر
فى المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى
واحد والحرف الجازم كالشئ القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابى جزما والبنائى وقفا
وسكونا وانما سمى المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله
عليه وسلم الثيب يعرب عنها لسانها اى يبين ويسمى المبنى مبنيا لبقائه على حالة
واحدة كالبناء المرصوص **قوله** رحمه الله فالرفع علم الفاعلية اى علامتها والاولى
كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون فى غير العمد والنصب علم الفضلة
فى الاصل ثم تدخل فى العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المص الرفع فى الاصل
علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة
اى كون الاسم مضافا اليه معنى ولفظا كما فى غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة
اشياء الضم والالف والواو فى نحو جاءنى مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب
اربعة الفتح والكسر والالف والياء فى نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين
والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والالف والياء فى نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وبابيك
وكل ما سوى الضم فى الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر فروعها كما يجئ وبين الضم
والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو
واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما فى جاء الرجل وقد لا يكون كما فى حيث
وكذا الكلام فى النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر فى عبارات البصرية فهى
لا يقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع
القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المص بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون
القاب احد النوعين على الآخر مطلقا **قوله** وانواعه رفع ونصب وجر والنصب والجر
عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف يقال الرفع
انتقال الآخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى
علامة الاضافة والظاهر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف لا الحركات
البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل

جعل الاعراب فى آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال
على الوصف بعد الموصوف **قوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب**
انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العامل الى بيانه ونعنى بالتقوم
نحوا من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها
كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد لهذه
المعانى هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعانى
هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كانها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها كما تقدم فلهذا
سميت الآلات عوامل فالباء فى قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا فى
الحقيقة آلة والمتقوم هو المتكلم وليس الباء كما فى قولك قام هذا العرض بهذا المحل لا
ان فى لفظ المص ابهاما لان الظاهر فى نحو قام به ويتقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان
العامل فى الاسم ما يحصل بواسطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون
الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا فى ان العامل
فى المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى معناه
فى الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد
فمعنى الاضافة قايم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان
ضعف مثله فى نحو خير فى قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه اى المضاف الذى هو مختص
بالمضاف اليه ومتين به كما ان نصب ان المقدرة فى نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع
موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجئ فى باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا
الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو
الاولى قال لان حرف الجر نسيا منسوخا والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام
زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار
بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم
مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان اراد بها
النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل فى الفاعل والمفعول ايضا
النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل فى الفاعل هو الاسناد لا الفعل
قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك

وحموك وفوك وهنوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف
والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم
واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها
المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد بيان محال
هذه الاعرابات وان كل واحد منها فى اى معرب يكون فبدأ بمعربات اعرابها بالحركات لانها
الاصل فى الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلث كل واحدة
منها فى محلها اعنى الضم فى حالة الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر وهو شيئان احدهما
المفرد اى الذى لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا قوله المنصرف احترازا عن
غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان
يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب
ان لا يستوفى شىء من المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجامع لثلثة قيود الجمعية احترازا
عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن غير المنصرف
نحو مساجد وانبياء وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اى بجميع الحركات لمشابهته للمفرد
بكونه صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا للبعض فى الصيغة
كالمفردات المخالفة الصيغ وايضا لم يطرد فى آخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كقولهم
الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال
الضمير المستكن فيه والباء فى قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان
بالضمة ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة فى حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين
لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين المجوز
عند المص قياسا نحو ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجىء والثانى من الثلثة الاقسام
ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا وهو شىء واحد اعنى الجمع بشرطين احدهما
ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذى جمع بالواو والياء والثانى ان يكون سالما
احترازا عن المكسر المستوفى الحركات نحو رجال وللضم والفتح نحو مساجد وانما نقص
هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعنى جمع المذكر السالم على ما يجىء بعد
والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شىء واحد غير المنصرف
مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجىء فى بابه
ثم تقتضى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلثة

الثلثة كلها فى محلها وهى الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها
الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة
وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا لليتم وزن فعيل وحرف العلة
المجعول اعرابا يجب سكونه لتشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما يجىء
ان المقطوع منها عن الاضافة يحرك بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين
اعرابه على ما سيجىء وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغنى عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها
وتصغيرها ووهم فى اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندى ان اللام فى اربعة منها
وهى ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعانى المتفاوتة كالحركات وكذا العين
فى الباقيين منها اعنى فوك وذو مال فهى فى حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة
وفى النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وتشييد هذا
الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها نص سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف
بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت فى هذه الاسماء حركات
ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما فى امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقيت
الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت
الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة
منها اعنى المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم فى رد اللام فى الاضافة واين الغرض
من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب
اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات فى الظاهر فهلا تجعلها مثلها
فى كونها اعلاما على المعانى وقال المص ظاهر مذهب سيبويه انها اعراب بين تقديرى
بالحركات ولفظى بالحروف فالا تقدر الحركة ثم قال فى الواو وهى علامة الرفع وهو ضعيف
لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف
وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما اول المص كلام سيبويه وقال الاخفش
انها مزيدة للاعراب ويتعذر ما قال فى فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك
ما لا نظير له وقال الربعى انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت
الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما فى يا رجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب
الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازنى انها معربة
بالحركات والحروف ناشية منها للاشباع كما فى قوله ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى

عضو بجزوع وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال الا في
الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حذف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما لام او عين
نعل قوله لا يكون الا في الرفع اعرابا ظاهرا وضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة
وقال ابو علي انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب بعد ان لم تكن
ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات
الاعرابية فهو ما حل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة
في اربعة ومن عينها في الباقيين لا تدليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده
المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو
على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب
من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى و
المجموع على ما يصلح للاعراب من سنخها اعني علامتي التثنية والجمع اذ هو من سنخ المثنى
والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل
اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد الحركات
والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات من حيث تولدها
منها فاستبد بها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منها كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد
المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه
الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب
وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحروف
الثلثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيها في موضعه
وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو غد لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى
كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحالة الاضافة ليظهر ذلك اللازم فيقوى المشابهة
وخصوا هذه الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الآخر حرف علة يصلح ان يقوم
مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها
مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب
وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما
نحو حر فليس لامه حرف علة واما نحو ابن وابنم فهمزة الوصل فيه بدل عن اللام بدليل معاقبتها
اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات

من هذه الاسماء الواو فاختاروها لكون الواو التي هي الاصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب
فمن ثمة لم يجعلوا منها نحو يد ودم اذ لامه ياء ثم نقول جعلوا الواو والياء في الجر والالف في النصب
لكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة
للتخفيف في الحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات
ابعاض الحروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها
على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما الباقيين فطردا للباب ومعنى حموك ابو زوجك
او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج المرأة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة
والفعل القبيح وغير ذلك الثاني من الثلثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه
وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل
على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا داخلا اذ لم يثبت كل في
المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى زائدة فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء وكذا اثنان
اذ لم يثبت في المفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف
اثنان فانه ليس بمثنى وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه
ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره
وذلك لان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى المثنى كما لم يمكن ان يقال
لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى المثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالمثنى في مجموع الحبل
لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما لان الظاهر منهم
كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد قال وبدل عليه
جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان في نحو ذلك واللذان عنده
في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم
انه مفردها وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الآحاد مع
ان في آخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم
بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف كان يجلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية
وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة
عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم وادهما وهموا
وكما وكموا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما ففيهما ما صلح
لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع

علامتى الرفع ولم يبق من حروف اللين وهى التى هى اولى بالقيام مقام الحركات الا اليا للجر
والنصب فى المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع فى الجر ياء فلم يبق للنصب حرف
فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتى الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء فى المثنى
ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرا
لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعى لو قلبت الياء
لضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فان نفع التباس المجموع بالمثنى بسبب
كسر ما قبل يائه المجموع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون فى المثنى لكونه تنوينا ساكنا
فى الاصل فى تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجىء فى التصريف ان شاء الله تعالى وفتح
فى الجمع للفرق فحصل الاعتدال فى المثنى لخفة الالف وثقل الكسرة وفى الجمع بثقل الواو وخفة
الفتحة واما الياء فيهما طارئة للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد فى المثنى والمجموع
اذن معربات بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول
وقال ابو على الاعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين
قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد
الاعراب اللفظى ونقول باى شىء تعرف ان هذه الحروف كانت فى الاصل حروف الاعراب ايضا
فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافى بينهما ثم نقول الدال على المعنى
هو الواو والالف والياء وهى لفظية فان قيل كيف يكون معربا بلا اعراب فى الاعراب وقال
الكوفيون هى الاعراب فمعنى القولين سواء فاذا ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه
نظر اذ ينبغى ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعرب وان ارادوا انهم جعلوا علامتى المثنى و
المجموع دلائل الاعراب فذاك ما اخترناه وقال الجرمى هى حروف الاعراب وانقلابها علامة
الاعراب فعلى مذهبه يكونان فى الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد
كما ذكرنا على مذهبه فى الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة فى مثلوا
الالف والياء والواو والحروف دلائل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين فى الاسماء
الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم
اخترتم فى الاسماء الستة وفى المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان تمام
الكلمة ان يكون بعد موضوعها وحصولها بكمال حروفها او فى آخرها لما تقدم من ان الاعراب
دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير
ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف

بالحروف التى هى من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا
بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما يحصل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة واما نون
المثنى والمجموع فالذى يقوى عندى انه كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دليلا على تمام الكلمة
وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة اقسام
كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعانى شىء وانما يسقط التنوين مع لام التعريف
لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة التنكير ولا يسقط النون
معها لانها لا تكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء فى نحو يا زيد ويا رجل بخلاف التنوين
وجرا فى الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفى فى الوقف وان كان الحرف
ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا
بعد الفتح لانها حرف معرضة للحذف بعد لزومها للكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل
التخفيف والحذف خففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر
لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجىء فى التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا
اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا
لخفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضى ويرمى ويدعو فالاولى الاثبات
وجاز الحذف كما يجىء فى باب الوقف وقال سيبويه النون فى الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه
معا لان حروف المد عنده حروف اعراب اشبعت من الحركة فجىء بالنون بعدها عوضا من الحركة
والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه
لكن لما لم يظهر كانت كالعدم ثم اندرج جانب الحركة مع اللام اى جعل عوضا منها بعدما كان عوضا
منهما فثبت معها اثبات الحركة وجانب التنوين مع جر الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهى
فى نحو جاء فى رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفى الرجلان عوض من الحركة فقط وفى
رجلا زيد من التنوين فقط وفى رجلان وقف ليس عوضا منهما ولا من احدهما وفى نحو يا زيدان
ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط ومما قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه
الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فهو
بالحركة وهو هو ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين فى معنى كونه علامة التمام لا فى المعانى الخمسة
وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها فى الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصرف
الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل
هو بدل من تنوين فى المثنى ومن الكثر فى المجموع بناء على ان المثنى كان فى الاصل مفردا مكررا

مرتين والجمع مفرداً امكثر اكثر منهما ودون تصحيح ذلك خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا الا ان اخذ ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب باعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما كلاكما وان جاز ايضا ان يقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له معنى فكان واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى ان يجعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما وكلاهما جاءني واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا نحو جاءني اخواك كلا اخويك وكذا نه يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو وعند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنين وقال السيرافي هو من الياء لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا يؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جيء بالف التانيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم يتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رايحة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت وبنت وبنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تانيث اخت في الوقف هاء واجاز يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم يجز هذه الاوجه والالف ايضا لما كانت يتغير للاعراب صار كانها ليست للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزوم حذف نونيهما للزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحدة قال في كلت رجليها سلامى زائدة كلتاهما مقرونة بواحدة وقال كلت كفيه توالي دائما بجيوش من عقاب ونعم ولكن انهما كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما

اليهما قال كلانا اذا ما نال شيئا افاته وقال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كما في الثاني واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله كلت وضمه في قوله كلت كفيه ولكان معنى المفرد مخالفا المعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف كما يجيء في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده نحو كلا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى كما قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها الآية ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال انما افرد اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس له واحد من لفظه بان اولو اول في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشرة ثلث واربع احاد العشرون والثلثون والاربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل الثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا ثلثون للتسعة مع كل ثلثة تزيد عليها واما عليون وقلون ونحوها فانها جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في آخره الف او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومزدوان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو او ياء ونون فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما ذو فهو داخل في حد الجمع المذكور على اي حد كان لانه دال على ذو مال وكلتي اريد به الذوينا **قوله التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه** هذا بيان ان الاعراب المذكور في اي الاسماء المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا وحصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فيبقى ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب قوله فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منها على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول باب عصا يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه يخرج عن جوهره وانقلب حرفا آخر اي همزة فلا يمكن تحريكه الا انقلابه

الفا والثاني باب غلامي يعني كل مفرد احترازا عن نحو غلاماي ومسلمي مضافا الى المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا المحل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف حركتين متحالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه فشيئان يستثقل فيه احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فالاول الاسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستثقل الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا يستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين ويسمى نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا عن مطلق الحركة والقصر المنع والاولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالتفات وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجيء والمقصور من القاب المعرب والثاني كل جمع مذكر سالم مضافا الى ياء المتكلم فان الرفع وحده مقدر فيه وذلك نحو جاء في مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واوليهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب اثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اوليهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضم قريبا من الطرف والطرف محل التغيير وهو انه لم يكسر الضم في نحو سيل ومثل لانه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يتم به ولكون الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعل من الطيب طوبى واما المدغمة فانها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد نحو سيل وهيام وان كان الاسم الذي قبل واوه ياء للادغام في الياء على اخف الاوزان باقي

اي ثلاثيا ساكن الاوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله فقالوا في جمع الوغى لي فثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاء في مسلمي واما في حالة الجر والنصب فالياء باقية لانها ادغمت والمدغم ثابت ولعله اتمام بعد نحو جاء في صالحا القوم وصالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر حرفه لظهور عروض الحرف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما اللفظي ففي الاحوال الثلث فقد دخل في باب غلامي فلذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكي في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاستقبال محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وظاهر كلام المص كما رأيت لانه عدها من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي ومنازلهم ان الاضافة الى المبني مطلقا ليست سبب البناء بل لها شرط كما يجيء في الظروف فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه **قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعديكرب وعمران واحمد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين** قوله ما فيه علتان اعلم ان قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما يوجب العلة واياه عنى المص بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منهما جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المص لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما للمؤنث كسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك فتنبه قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظرا لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الاخر باختلاف

تغيير قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا تغير الحكم

العوامل لفظاً او تقديراً فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حدّ النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حدّ المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعاً للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معاً وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد تصيير ورة الاسم غير منصرف وقووا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه بتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يدخل فيحذف كما في احمران واجمعون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضاً منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول لا على ان الكسر سقط تبعاً للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعاً له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضاً لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضاً كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل وهذا يؤذن بنون العاد في نحو ضربني ويضربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا متى يحذف فيتبعه الكسر وايضاً فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي بهما واعربا باعراب المفرد اي جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما اذن التمكن ولا يتبع نصبهما الجر فنقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يقع مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظراً الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية وتشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه

بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا قوي المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كما في الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظاً ولا يتضمن معناها ولكن يشابهه بوجه بعيد بكونه فرعاً لا اصلاً كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقاً اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاماً الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجيء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك بتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل ينزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسماً معرباً بلا علامة اعرابه تنبيه الكسر على قولنا وينزع الكسر والتنوين معاً كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعاً من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعاً من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة لان قيل ان الفرعية ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة كما يجيء فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضاً فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وكذلك كما يصير في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فيعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله معاً وعمل البواقي حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكماً لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا تقع مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا ولات اعمل عمل الفعل فان تقع مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحروف ورسوخه في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب واذا شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجيء في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهي عدل ووصف الخ اي يكون علل منع الصرف عدلاً ووصفاً وكذا وكذا والنون زائدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه

الف التأنيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لها لفظاً وامتناعاً من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلا اجتماع شيئين احدهما ضعف مايشابهه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو حمراء في باب التأنيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفاً والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهة الف التأنيث لكن النون ليست في مقابلة حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها يشبه علامة التأنيث اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التأنيث اي الف التأنيث الممدودة واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما نعرفه كان مجهولاً في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعاً والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الف التأنيث كما يجيء بعد او فرع ما زيد عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم اذا كان خاصاً بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان الاصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغراً او منسوباً وشاذاً وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب في الجر انواع وجره فتح فالفتح الذي في باحمد عندهم علامة الجر وهو بمعنى الامحالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر اي التنوين مبني في حالة واحدة فقط واختص البناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر **قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلاً واغلالاً**

قال الاخفش اي يجوز صرف ما لا ينصرف مطلقاً اي في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيراً لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضاً وعليه حمل قوله تعالى سلاسلاً واغلالاً وقواريراً وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار نحو جاءني احمد وابراهيم وبجوز ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل في الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة

لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف
والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة ه ه ه

اي ملتفة قال ابو عبيدة آمرة بالمد وامرة لغتان بمعنى كثيرة ومنه حديث وامر
اي كثر قال يعقوب ولم يقل احد غيره وقال ابو الحسن امر ماله بالكسر اي كثر وامرته
اما بالمد وانما قيل مأمورة للازدواج والاصل مؤمرة على مفعلة والسكة الطريقة
المصطفة من النخل قال الاصمعي ههنا الحديدة التي يحرث بها ومعنى مأبورة مصلحة
سيد رحمه الله

للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقاً بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما يتبين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطاً لكثير من الاسباب مع كونها سبباً واستشهد وابقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع ومنعه الباقون استدلالاً بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا يجوز اخراج الاشياء عن اصولها وقريب من هذا جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادراً ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شيخي والانصاف ان الرواية ان ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبتت هناك رواية اخرى قوله سلاسلاً صرف لتناسب المنصرف الذي يليه اي اغلالاً فهو كقولهم هنأني الشيء ومرأني والاصل امرأني قوله قواريراً قوارير اي يعني اذا قرئ منوناً لانه اذا وقف عليه بالالف لان الالف الفتح كما يحتمل ان يكون بدلاً من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصاً فيما استشهد له الصرف غير المنصرف وانما صرف لتناسب اواخر الاي في هذه السورة لانها واخر الاي كالقوافي يعني توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله عليه السلام خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة اي مؤمرة يعني كثيرة النتاج وقال تعالى والفجر ثم قال يسر وميل النجالموافقة فجر

قوله وما يقوم مقامهما الجمع والف التأنيث اعلم ان الاكثر على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الآحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اي التي ربا عيته وجمل شناحي اي طويل وحمار حزابي اي غليظ قصير فشواذ واما نحو السراويل والتعازي فالاولى فيه ضم ما قبل الآخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هوازن وشراحيل علمين فنقول لفظ الجمع ويجيء حكمه واما يمان وشآم فالالف فيهما عوض من احدى ياي النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى ياي النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى وياء النسب عارضة لا يعتد بها في الوزن نحو حالي وكمالي في المنسوب الى حال وكمال وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال الارقط اتني الليلة برق بالهم يا لكبر فامن يشقيه لا يلم قال سيبويه منهم من يقول يماني وشآمي بتشديد الياء وهو قليل ويجيء وجه في التصريف ان شاء الله تعالى واعلم ان تشديد ياء النسب عارضة في قماري وكراسي وعواري وبخاتي وبراذين ونحوها لانها ثبتت في آحادها وصيغة هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات في الآحاد وليس كذلك اي اعتداد الياء في المفرد وصوغ الجمع عليه بقياس الا ترى انك لا تقول في جمع اعجمي عجامي وان كان ياؤه للوحدة كما في بختي وقيل ثمانيا مثل يمان الالف والياء للنسب الى الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى لنسبة هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب في رباع

للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى الثمن
كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس والا ه ه

ان يكون منسوبا الى الرباعية وهي السن ويجوز ان يقال في الثماني انه منسوب الى
الثمانية اي مجرد العدد لان الثماني لا يستعمل الا في المعدود والثمانية في الاصل المعدود كما
تقول في صريح العدد ستة ضعف ثلث وقد يجيء تحقيقه في باب العدد فالالف فيهما اذن عوض
الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسب وكذا الياء غير الياء كما قيل في يمان
وقد جاء ثمان في الشعر غير منصرف شاذا قال لحدا ثماني مولعا بلقاحها وقد قيدنا
الآحاد بالعربية او عربي مفرد شاذا او جمع تقديرا كما يجيء واما نحو اكلب واجمال فانهما وان لم
يأت لهما نظير في الآحاد الا ان كونهما جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره
على لفظه فتر ضعف جمعيتهما مع انه نسب الى سيبويه انه افعال مفرد ولذا قال تعالى
مما في بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اخلاق ونطفة
امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع ولا يصح الاعتذار بجمع افعل فانه
نحو ادرج فاسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا باجر وانك لانهما اعجميان ولا بالم
لانها لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع
لا واحد لها بدليل قوله بلغتها واجتمعت اشدي فانث الفعل وقال بعضهم انما قوي
حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع
ولهذا سمي بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله عليه السلام انكن
صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور جمع صراء جمع صار بمعنى الملاح فنهما
جمعا سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن في الآحاد له نظير اشبه الاعجمي الذي
لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيها سببان لا سبب كالبيبي
وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير في الآحاد وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج
الى الجمعية كما يأتي في سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة
وقال المص منع صرف مثل هذا الجمع لتكرار الجمع حقيقة كاكالب او كونه على وزن الجمع كمساجد
فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الفي التأنيث اعني الممدودة والمقصورة
مقام سببين فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف تاء التأنيث فان بناءها
على العروض وانما تقع في بعض الاسماء لازمة كعنصوة وقحذوة وحمارة وخزانة
وغيرها كما يجيء في باب التأنيث **قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا**
كثلث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وزفر وباب قطام في تميم العدل اخراج
الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب للتخفيف او للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير القلب

القلب ليخرج نحو أيس في يئس وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق
وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه
اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال الاسم معدول اي مصروف
عن بنيته والعدول الانصراف والخروج قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا
انه معدول عن الآخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذ هما معدولان
عن السحر والامس باللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم تصغ عليها الا ان يقول كانتها
من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة الامتزاج بها تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما
خروج تحقيق اي خروج محقق كرجل سوء بمعنى سيئ او خروج تقديرا اي خروج مقدر
يعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجد
ايضا منصرفا لكان ههنا طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار
اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجد
منصرفا لم يحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كأدد واما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انهما
معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم
امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد المكرر على الاطراد
في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاء في القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا
فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى
ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء
فعال الى عشرة في قول الكميت ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا والمبرد
والكوفيون يقيسون عليها الى تسعة خماس ومخمس سداس ومسدس والسماع مفقود
بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي
والسباعي والثماني والتساعي وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا العدل والوصف
فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في اربع في نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر
في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف
فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر
على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع
الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكونه مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن
معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل

معنوي وقيل ان عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة
واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف
كما في عمر انه لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو
كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع
حالا نحو جاء في القوم مثنى واما أُخَر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث آخر وهو افعل التفضيل
بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر واخرى اخريان اخريات وأُخَر مثل
الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات
والفضل فمعنى اخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى جاءني زيد ورجل اخر
رجل اخر اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير
زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا وامرأة
اخرى ويستعمل اخريات في المعنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة عن معنى
التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق المجرد
عن اللام والاضافة بما هو له نحو رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة اخرى وامرأتان
أُخريان ونسوة أُخَر قيل الدليل على عدل أُخَر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر للزم
ان يقال بنسوة آخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز
مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه
لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما
في حينئذ وكلا آتيناه او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله الا علالة
او بداهة سابح نهد الجزارة اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولنا
ان نمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير
الاضافة مع خروجها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كون اخر بتقدير الاضافة
ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي كون اخر
معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كما في سحر المعدول عن
ذي اللام وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام أُخَر واجيب بانه معدول
عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن ابن له انه لا يجوز تخالف
المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام
واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف بتعريف سحر ليس لكونه معدولا

ونظر قال الكاف وهي نكرات يعرفن بلام التعريف تقول فلان تبع المثنى والثلاث والرباع والله اعلم

معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان القياس في اخر لما تجرد عن اللام والاضافة
ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من ويلزم على
هذا القول ان يكون آخران آخرون واواخر واخرى واخريان معدولات ايضا عن لفظ آخر لانه
اخرى واواخر غنيان من اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون
لا سيما فيما حكم منع الصرف في موضع نحو احمران واجمعون كما مر واما اخريات فاستعمالها
باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يبق فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي
الدعاء كون ظواهر الفاظ المؤنث والمثنى والمجموع معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد
فالاولى ان لا تدعى كون آخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل
تقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا وانما
عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل في ذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا يفسر
العدل بما فسر به المصنف اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل يقول العدل اخراج اللفظ كما
ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من صيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس
ونحو ضحى وعتمة ومساء وبكرا معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين
مما كان يقع وصفا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد
لقطعها عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وصفها فعلى هذا اذا كان المعدول معربا
وانضم الى عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبر
في سحر على ما يجيء واما جمع ومثله واخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول
عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس فعلاء افعل كحمراء وحمر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء افعل يجمع
على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع على جمع فعل ايضا واجمع يجمع على اجمعون لا جمع ولو
جاء نحو سودين واحمرينا شاذ كما يجيء في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح
لجمع المذكر والمؤنث لجاز جاء في الرجال جمع وقال الجوهري ان جمعاء اسم لا صفة وقياس جمع
فعلاء اسما فعال في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى في صحراوات فجمع معدول عن احدهما
ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع
بالواو والنون الا العلم والوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبب الآخر فيه وفي جمع فعن الخليل
انه تعريف اضافي لان الاصل في جاءني القوم جمعون اجمعهم اي جميعهم وقرأت الكتاب جمعه اي جميعه
قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف لا سيما فيما يجيء واما مع حذفه فما المانع
من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف

مطلب تحقيق قولهم جمع وكتع وبصع وبتع

مطلب جمع الجمع على اجمعون

فالمؤكد لا يكون الا معرفة الا ما جوّز الكوفيون من نحو قوله قد صرّت البكرة يوما اجمعا فما كان
المؤكد فيه محدودا فيها على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى
وعتمة وضحوة معينات فانهن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة
سواء نحو النجم والصعق ففيها العدل لعن اللام مع شبه العلمية مع ان جمعها منصرف
وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف
قال المص فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي وان صارا بالغلبة في باب التاكيد فهما عنده
كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن يبقى الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات وهو
امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون
وجمعه بالنظر الى اصله فُعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة فهو منصرف فاعل كاساود
واداهم قال الثاني وعبد الموص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا وافعلون لا يجوز فيه لا قبل
العلمية ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجيء في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه
في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجُمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل
انه اتم جمعا في قراءتي من كل شيء نحو طم جميع نحو احمد واشهر تفضيل في المحمود والمشهود ثم جعل
بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل فهو معدول في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلثة
اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في آخر بعينه فآخر واجمع فيهما العدل والوصف والوزن
وأُخر وجُمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه
جُمعى كأخرى والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يعتبر بعض تصاريفه عما هو
قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة
فجاز جمعاء كحمراء واذا جاز لك ان تقول لحسناء وحشناء وعلياء مع ان مذكرها احسن
وأخشن واعلى لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا وكان على المص
ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر ايضا
امس رفعا على لغة تميم كما يجيء في الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ
جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما
نحو النجم والصعق او لا نحو قوله تعالى فعصى فرعون الرسول اخذا من استقراء لغتهم فثبت
عدل سحر وامس محققا ولا علميتهما تقديرا كما يجيء في الظروف المبنية قوله او تقديرا
قد مضى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فُعَل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير
صفة وذلك على ضربين مفرد كصُرَد وهُدى وجمع كغُرف وحُجر فهذه كلها منصرفة وان سمي

بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة فاعل المختصة
بالنداء نحو يا فُسق ويا لُكع فهو في المذكر كفَعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجيء في
باب فُعل وفَعال المختصان بالنداء معدولان عن الخاصة بخلاف نحو حُطم وخُتع قالوا لم يكونا
معدولين بل كانا الحطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ادري في نقصان
بعض الاسماء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معدول لعن التام
ويجيء هذا مزيد بحث في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال المبنية
كانت ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فُعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت
بها فُعَل لا ينصرف اتفاقا نحو فُسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال
وفجار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوه صحيح لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت دون
خرط القتاد كما يجيء في اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع فُعلى افعل التفضيل ولا عدل
فيها الا في جُمع وعدم اتباعه كما ذكرناهما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل
وعدم فُعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقُثم وجُحى لانه ثبت قاثم وجاح وعدم قُثم وجُحى قبل
العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فُعَل الجنس فقلنا
هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم نجوز
ان يكون مرتجلا غير معدول ككَوان وسُعاد لكثرة كون فُعَل الجامع للشرطين غير منصرف
واضطررنا الى تقدير العدل فيه على ما تقدم لئلا نخرم القاعدة الممهدة فكل فعل
علم جامع للشرطين يجهل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه
ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب اما اذا فاته وان جمع الشرطين لكنه في كلامهم
منصرف فلا يقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجيء له فاعل قبل العلمية
ولا فُعل فهو منصرف لو جاء مثل في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل
العلمية مع ثبوت فُعَل قبلها فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا ولا يكون
معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عمر وزفر علمين
وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعِل بكسر العين
والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضَع بفتح الضاد على الاصل واما موقَع
في اسم رجل فاغا منصرفا اما بناء على انه فَوعل او على انه مَفعَل لكن كونه اكثر من مفعل كما يجيء
في التصريف ووهمهم انه غير معدول عن مَفعِل بالكسر وكذلك حُوكل علما واما شمس بن مالك
بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر في العدل ولو سلمنا الزومه قلنا انه منقول عن جمع شمس

والاالزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر العدل ظاهر وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حبة وحيوة جميعا فعلة قوله وقطام في تميم اي في لغة تميم واما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير منصرفة ونعني بباب قطام ما هو على وزن فعال من الاعلام الاعيان المؤنثة وذلك لان فعال على اربعة اقسام كما يجيء في اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على رأي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق النحاة قالوا لمشابهة باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وجهام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل فكذا فساق وفجار في التقدير معدولتان عن الفاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة بلغة الحجازيين بناؤه كله لمشابهته ايضا كنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء او كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذي تحقق العدل فيه لغرض البناء الذي هو الامالة فقدروه فيه ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف كان من ذوات الراء اولا وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال

قولــه الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا تضر الغلبة فامتنع اسود وارقم وانا الى الآن لم يتم لي قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله التاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارئة على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بجلب يعل ويعلة فان يعلة للمؤنث فالتاء طارئة بشيء وان وقعوا فيه النظر لانه اذا جاز

ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حاله خرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالتاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حالة اخرى سواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملة وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل قوله فلا تضره الغلبة معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما في كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة وكذا اسود كان عاما في كل ما كان فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف وغيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الى الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع الغلبة فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلاله في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السود ان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا ويقصد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم

قول ابي علي في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكثر تكسيرهما
لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فعلمت ان معنى الوصف
مقر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى
اسود الغالب حية سوداء ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه
دهمة اي سواد اي قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية
يعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت
باربع ان الوصفية العارضة لا يعتبر وقال بعضهم ربعا لم يعتبر الصفة الغالبة كما انه
لم يثبت باربع نحو ابطح فيصرف لكن لانفصالها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف
وان كان معنى الوصف باقيا فيها قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرفا اي ولكون الوصف
الاصلي معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا يثبت ايضا في
الاستعمال نحو اتم افعى بل توهم انها موضوعة للوصفية لما راوا انها الحية الخبيثة الشديدة
من قولهم فعوة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل
للوصف اي طائر ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل الدرع جدلاء فكانها مؤنث الاجدل
وكذا توهم في اخيل ان معناها الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا
ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف
مطلقا لا عارضا ولا اصليا وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيل
طائرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير
من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا لا تقصد فيها معنى الوصفية بالشدة
وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما
اشار اليه المص فامتنع صرف مثله نغلط ووهم **قوله التانيث بالتاء شرطه
العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط
او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه
الزيادة على الثلثة فقدم منصرف وعقرب ممتنع** اعلم ان التانيث على ضربين
تانيث بالالف وتانيث بالتاء فما هو بالالف يتحتم التاثير بلا شرط للزوم الالف
وضعا على ما مر ولذا قام مقام سببين ونريد بتاء التانيث تاء زائدة في آخر
الاسم مفتوحا ما قبلها ينقلب في الوقف هاء فنحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء
بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء

التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت وهنت مذكرا انصرفتها والتانيث بالتاء
على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا
كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كقرة فلا يؤثر من دون العلمية بدليل
نحو امرأة قائمة ونحو قائمة الوصف الاصلي والتانيث بالتاء فالخلل لم يجئ الا من التانيث
لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المص حاصل وذلك الخلل لان وضع تاء
التانيث في الاصل على العروض وعدم الثبات تقول في قائمة قائم فلم يعتد بالعارض
وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يجيء لهذا المعنى
في الصفات والاسماء الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة
ورجلة وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد يكون لازمة كما في حجارة وحجرة وغرفة
كما يجيء في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت في كلمة من الكلمات العربية صيرتها
مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عايشة كراء جعفر صارت لازمة
لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما جاز ذلك لان التسمية باللفظ
وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فعلى ذلك عايشة في الجنس
ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار
التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف
العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف اذا استعملوها كما في جبرئيل وميكائيل
وارسطاليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وجبرئل وارسطو وارسطاطاليس
ونحو ذلك وذلك لعدم وضعها على غير اوزان كلمهم الحقيقية وتركيب حروفها المتنافية
مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت واما
الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الزائد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى
وذكرى وتاء التانيث في نحو غرفة والف الالحاق في نحو مغزى لم يجز زيادته لان مثل
ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على
العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف
من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى
على ما وضع له او كان لم يجز لزوال الوضع به العلمي فلا يزيد به عليه التاء المفيدة لمعنى
التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت
مطلقا الا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسب وياء التصغير وتنوين التمكن

مطلب لو كانت العلمية في غير العلم العربية فربما تتصرف العرب فيها بالنقص

مطلب الزيادة في العلم

نحو هاشمي وطلحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط حصول التعيين بعلامة كما في الزيد
والزيدين على ما يجيء في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازمًا فهلا قيل
في نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرط قيامه مقام سببين
ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه
عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء مقدرة
الذي سماه المص بالمعنوي سواء كان حقيقيًا كهند وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر
والالف لا يقدر كالتاء اذ الالف للزومها لا يحذف حتى يقدر ولو ثبت التاء مقدرة ايضا
الا مع العلمية وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط
الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهرة متحتمة التأثير
مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط كشاة على ان العلمية
ظاهرة واما التاء المقدر فضعيف فان سد مسده في اللفظ حرف آخر وجوبا
والا ففيه الخلاف كما يجيء وما يسد مسده الحرف الاخير في الزائد على الثلثة لان
موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا يزاد ثالثة واما نحو ثبة وشاة فحذف
اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف
قدر فانه تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان او لا اذا زاد
على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا
او لا هذا او لهذا وذلك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادًّا مسدها فهو بمنزلة حمزة وان
كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط او لا والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم
في اسم امرأة او غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام
تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط
مقام الحرف الرابع انك تقول في حبلى حبلي وحبلوي ولا تقول في جمزى الا جمزي
كما لا تقول في جمادى الا جمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين
نظرا الى ضعف التاء مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف
عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب
سميته بقدم وانما لم يقدر لطريان التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تأنيثه
في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذنية وعيينة
لرجلين فسمي بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد التاء مسده شيء

شيء وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة او لا فان
لم تكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا او لا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف
مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه
والمبرد جزموا بامتناعه حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه
من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التأنيث وغيرهم ضبط
فيه بين الصرف وتركه لفوات التاء مسد حرف التأنيث وما يسد مسد التاء وكذا
الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار فيهما كهند ودعد وكذا الثاني
كهند اسم امرأة وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا او لا فالصرف
لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجيء وان سميت به مؤنثا حقيقيا او لا فترك الصرف لا غير
لان العجمة وان كانت لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكن مع سقوطها عن
السببية لا يقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل
ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة احرف
ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث منقولا عن مذكر
فان رباب اسم امرأة لكن اذا سميت به مذكرا ينصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به كان
مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ
مذكر وصف به المؤنث لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة
المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث وثانيهما ان لا يكون تأنيث المؤنث الذي سمي به المذكر
تأنيثا يحتاج الى تأويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال عن علامة التأنيث
لو سميت بها مذكرا انصرف لان تأنيثها لاجل تأويلها بجماعة ولا يلزم هذا التأويل بل يجوز
لنا ان نؤولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير
الحقيقي في نحو نساء ورجال بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهذا تأويل غير لازم
كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية
كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها
مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مؤنثة فالاولى
ترك الصرف ان سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا يستعمل الا مؤنثة فليس فيه
تسمية المذكر بها الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر
حقيقيين كانا او لا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كرجل وحسن او زائدا على

الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفها لظهور امر التانيث بالطران مع سادّ مسدّ التاء او سادّ مسدّ الساد وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبحر يسمى بمثلهما امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف متحتما كماه وجور لظهور امر التانيث بالطران وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون امر التانيث صرفه على صرف هند نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اي تاثير المعنوي فالمراد به تانيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان الحرف الزائد على الثلاثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا تانيث فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرايط التحتم الثلث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة قوله فان سمي به مذكرا اي بالمؤنث المقدر تاؤه فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا سد مسد علامته حرف ولا يقاومه الحركة القائمة او لا مقام الساد فيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون التاء مقدرة وسيجيء ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما يؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد وعقرب ممتنع لان الباء قائم مقام تاء التانيث واما اسماء القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيهما الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف في القبائل بتاويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحي وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتاويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوز صرفها وترك صرفها كما في ثمود وعاد وواسط وقريش فيجوز هما ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فمنعوه من الصرف قال وهم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعا في العلى وعروقا ويصفونه ببنت نحو بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يؤولون اسم الام بالحي فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتني قريش مصروفا اي اولاد قريش فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون ونحو قوله تعالى كذبت ثمود المرسلين بتنوين ثمود ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله بالحي ولا منع فيه واما نحو قرأت هودا ان جعلته اسم النبي صلى الله عليه وسلم على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لا تحتمه وجوز واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو اين تنصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة ويجيء بسط القول فيها في اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى قوله المعرفة شرطها ان يكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيتان فلا يدخلانها في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين لم يحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المص فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابرهيم ممتنع قوله علمية في العجمية اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي به نافع راويه عيسى لجودة قراءته وانما شرط استعمال العرب له الا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي يقتضي ان

مطلب تحقيق اسما القبايل والبلدان وانصرافها وعدم انصرافها

مطلب ربما جعلوا الاب متأولا بالقبيلة فمنعوا الصرف ويصفونه بالبنت ايضا

مطلب قالون لفظ رومية معناها الجيد فسمي نافع به لجودة قراءته

لايتصرف فيه كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتناعهما جاز ان يمتنع ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حينئذ امكنت فيمتنع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان و اذربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام و الاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا فيجتمع مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبردج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كنرجس بقم فيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرف كلجام علما ففي العلمية العجمة على ما قال المص مجموع الشرطين واجتماع العجمة مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمية نحو ملك عندهم منصرف متحتما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام السادس مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها بل الاعجمي يجوز كونه ثلاثيا ساكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب الزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المص بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جائز الامرين مع ترجيح الصرف فعند عنده تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس بشيء لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه والذي غره تحتم نحو ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل دعد وهند يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشيء على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة على الثلثة في التانيث المعنوي واما بكونه سببا كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول لا ذلو كانت سببا في الثلاثي الساكن الوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح وتبقى بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الوسط وذلك

مطلب اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب مع العلمية قبل اللام والاضافة فلا مانع حينئذ

وذلك ان خفة الاول الحقته بالعربي وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناها امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها فقد ان التانيث اقوى منها وقوله شتر وهو حصن باران ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة الا ان يقال انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا المذكر لكن ذلك لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابي نوح عليه السلام **قوله** **الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح ودواب واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض** قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانها امتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجيء في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور وقوله واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكسي الابصار كما ذكر ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا بعدها حرفان ادغم احدهما في الآخر او لا كمساجد ودواب او ثلاثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في حمر وحسان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصفة وانما اشترط في هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء يقربه للفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتنكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد كما ذكرنا قيل ولا يلزم منع عان ورباع وجوار لانه حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب المؤثر المشروط مع الشرط **قوله** وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال عن الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على المؤنث والمذكر ضبعان وذلك لانه لا ينبغي اذن فيه معنى الجمع ذي يقع

مطلب تفسير صيغة منتهى الجموع بان يجمع الاسم جمع التكسير لا جمع السلامة

مطلب صيغة منتهى الجموع اذا كانت بالتاء او تشبه ملائكة تنصرف

مطلب تصحيح حضاجر انه علم لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان

مطلب لا تنافي بين العلمية والتثنية والجمعية ولا بين العلمية والوصفية عند الشيخ

على كل واحدة منها وهي علم للجنس لا الواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام فقيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا ككشاجم ورباع والجواب عنه عند المص ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائم مقام السببين فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليستا بمتضادين ويصح اعتبار حقيقة الجمع مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما يسمى بابني جيلان فرد مع العلمية معنى التثنية فهما وان جعلا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ ابني معنى التثنية اذ معناه هذان الجيلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية فالاولى عندي انه لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المص بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الاطلاق فيتنافيان فنقول الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المص بالاطلاق العموم قلنا لا نم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم بوضع دالا على غير معنى الشمول بل يعم وصاحبه صحيح التبعية لما يخصص على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لنا اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد وان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما

وأراد المص بقوله في الشرح مطلق ان الصفة تفيد الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من اطلاق ولا نم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان

كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هانئا لتهنأ وقول حسان بن ثابت رضه لبجلة فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا فنحن نعلم ان اللقب كالمظفر وقفة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانت تلمح ولو كانت الصفة من حيث هي هي تقتضي العموم وتنافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمتنع صرفها في ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلي انما يلمح لمحا خفيا ويومى اليه ايماء مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية نحو مساجد علما انهما لم يعتبروا وان لم تنافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلمح فيه معنى الجمع وفي حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي ليس له نظير في العربي فيزيد عنده في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبني احدهما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولي يعد عدم النظير في الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما بزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال فتى فارسي في سراويل رامح واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما يشبهه في منع الصرف ولم يمنع الآجر تخفيفا لان جميع ما وزنه ليس بممنوع من الصرف الا ترى الى نحو اكلب وتخرج فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنعه الصرف

لا السبب بل الموازنه غير المنصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير في الآحاد والعجمة الجنسية
وعدم النظير عنده سببان لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا
الوزن خاصة لا غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع
سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف وشكل
عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلا يقال للرجل رجال بلى جاء
ذلك في الاعلام وذلك ان لنا قاعدة ممهدة وهي ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا
للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لا آلة مفرد فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة وايضا
اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها
كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثله مختص بوزن افعال الا نزر فنجاء نحو قوله
جاء الشتاء وقميصي اخلاق شراذم يضحك منه التواق وشراذم جمع بلا خلاف في النوا
ابنه وقد نسب الى سيبويه ان انعال مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل
لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله كاعرابي الاجر
وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثل الآجر
الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب
اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا
صرفا ولم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظرا الى ذلك المقدر
ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حمار خرابات تقدير الجمع وذلك
لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رأيت حمار الخرافي وخرابيا فنقول هو جمع خرباء
الحلق الغليظة والجمع الخرابي كالصحارى بالتخفيف قوله ونحو جوار اي المنقوص
من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جوار في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب
في الجر جواري قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
وقال تعالى نحن بما الآلة فوق سبع سمائيا وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد
وعيسى ابن عمر ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون
جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك لان
الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف
فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهر بين الاسم والفعل على ما تبين قبل فاعلوا
فسقط الاسم بعد الاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعلال

والاعتراض عليه ان الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء فجاء تنوين جوار وكسر الراء
حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الآخر تحكم وكل ما حذف لاعلال موجب فهو
بمنزلة الباقي كعم وشج والاكان كالمعدوم كيد ودم ومن ثمة صرف جندل ودلدل
مقصوري جنادل ودلادل وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم
على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جواري بتعويض
التنوين من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين
عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصل جواري
بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء
لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين
من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين
لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال
لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف
يقتضي حذف التنوين وتبعية الكسرة له في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يعل
جاء في الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام
وثقل الفرعية باق معها وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري
بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد
الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف
المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في
غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء
بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال في مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف
بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف
تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار
لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والخفة
اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه
متصفا بالفرعيين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا واداوى بلا تنوين اتفاقا لما
انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا
ويجيء فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة واعيل تصغير ادا جعل هذا النوع اعني

جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي واعيلي بياء ساكنة ورأيت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي بياء مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف بها وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراه كاحيي والمحيي وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسيا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احي نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطي تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المحيي في الاعلال فاحي عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كاسيود في تصغير اسود كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور **قوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا باسناد مثل بعلبك** انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا يتخذان في وضع العلم فيومن من حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان ولو لا الاسناد لانه لو كان باحدهما وجب بقاء الجزئين على حالهما قبل كما يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا معربا بجزئيه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا او كذلك نحو ما زيد ويقول ايضا ان لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الافصح اذن مراعاة البناء الاول على ما يجيء في باب المبنيات **قوله الالف والنون اذا كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان** اعلم ان الالف والنون انما تؤثران لمشابهتهما الفا التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة تسقط الالف والنون عن التاثير ويشابهتهما ايضا بوجوه اخر لا يعرفونها

ردست القوم رمتهم بحجر والمرداس حجر يرمى به في البئر ليعلم افيها ماء ام لا ومنه سمي الرجل صحاح الجوهري

منع الكوفيون الصرف للعلمية وحدها

التركيب شرطه

لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة

ما فيه الف ونون ان كان اسما

سكران و

فوانها نحو تساوي الصدرين وزنا فسكري كحمراء في حمراء وكونا الزائدين من نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء كذلك مختصان بالمونث وكون المونث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وعطفان ونحوها ويشابهها ايضا من وجهين آخرين لا ينفيان من وزن الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زائدي حمراء معا وكون الزائد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان جهة البينية ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء وبهراء فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجراهم على هذا الابدال قولهم في النسبة الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان يبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف بناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الآخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا يقوم مقام علتين **قوله** ان كان اسما اي غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء **قوله** او صفة فانتفاء فعلانة عطف بأو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما اجوز المحقق مثله كما يجيء في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى الاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل الظاهر منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون ايضا فعلى هذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء فقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذا اللفظ بالباري تعالى فلم يطلقوه على غيره فلم يضعوا منه مونثا لا من لفظه بالتاء ولا من غير لفظه اعني

خصوص صنعاني وبهراني على خلاف القياس وقياسهما صنعاوي وبهراوي

مطلب
قال المبرد ان النون في الاصل كانت همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني

وعريان مع انه في الاصل تا فهذا هو الامتناع من تاء التانيث وقال المبرد

بهراء قبيلة من قضاعة

مطلب
عطف المصنف ابن الحاجب على عاملين مختلفين مع انه لا يجوز

مطلب
كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة الا عند بعض بني اسد

الرحمن مخصوص بالباري فلا يجيء منه فعلانة ولا فعلى

فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء
فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين
الف التانيث بكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير لفظه قلت
هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا
بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء
التاء منه ودون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما على
هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف فيما يشك فيه هل صرفته العرب او لا
لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة لم يعلم هل انتفى منه فعلانة
او لا وهل وجد له فعلى او لا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف
لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب
سكران قال كم دون بيته من حزن ومن علم كانه لامع عريان مسلوب وقد جاء
الفاظ يحتمل نونها الاصالة فيكون مصروفة اذا سميت بها ويحتمل الزيادة فلا ينصرف
نحو حسان وتبان فهما ان من الحس والتبن فيصرفان واما من الحسن والتب فلا ينصرفان
وكذا نحو شيطان ورمان قال الاخفش اذا سميت باصيلال منعت الصرف لان اللام
بدل من النون كما لا يصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمزة قوله ومن ثم اختلف
في رحمن يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه
في قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى
صرفه اذ لم يجئ رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف
ندمان لانتفاء الشرطين على المذهبين قوله ووزن الفعل شرطه ان يختص به
كشمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف
يعمل يختص بالفعل ولم يات في الاسماء الا اعجميا نحو بقم ونحو شلم لبيت المقدس وكلاهما
في كلام العرب ومنقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل
فاصل هذه الكلمات كلها افعال كما يجئ فعلى هذا يزيد ويشكر وتغلب وجرجس خواص لعدم
هذه الاسماء اوزان في الاجناس العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولان وجرجس
اعجمي ونحو تنضب في شجر واعصر واصبع وتتفل واثمد من الغالبة في الفعل واما
فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب
قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى

تعالى نهاكم عن قيل وقال وقولهم لطائر تبشر وللآخر تنوط للتنوط عشه فيجوز في دئل
بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اي اسرع والدألان
مشي سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دئل و
التغيير لدلالة الفعل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل
مع العلمية وان صح ما قيل ان الوعل والنيم بمعنى الاست فهما شاذان قوله او يكون
اوله زيادة كزيادته اي اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف
اتين وغيرها فاولق المشتق منه مالوق اذا سمي به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ابنوم
على الكونه ملحقا بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واجب
واما البب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لب الفك شاذ ولم يات في الكلام
فعلل حتى يكون ملحقا به ونهشل اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا في
موضع قول المصنف او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال
اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في
الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المصنف على مخالفتهم
شيئان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بجاءم لا ينصرف اتفاقا فلو كان الغلبة
في الافعال لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي واقل قليل
كخاتم وعالم وسائم والثاني انه راى نحو احمد واحمر لا ينصرف عنده ان هذا الوزن في الاسماء
اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل
ومن الالوان والعيوب يجيء افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسماء واما افعل الفعلي
فلم يجئ منه الا ماضيا للافعال عن بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها
فلم يسمع نحو اقبل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب وقال واظن واوجد
وازعم على اعلم واري قال ويجيء افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا
كاثم والحم واثمر ويقابل في الاسماء من غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ايدع واكل
وارنب ولقائل ان يقول على قول افعل فعلاء لم يجئ من جميع الافعال الثلاثية بل جاء
على ما اخترت من مذهب البصريين ان افعل التعجب فعل من كل ما يجيء منه افعل التفضيل
الاسمي فعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل يفعل مفتوح العين وفي فعل يفعل بكسر
العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد ويزيد
على افعل فعلى اذ لا يجيء من غير باب فعل يفعل الا قليلا كما نسب على ما يجيء في التصريف

ان شاء الله تعالى لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة وقال القوم فيه
غلبة الوزن في احد القبيلين وهو اما متعسر او متعذر ولا سيما على المبتدي فلا ينبغي
ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كونه ذلك الوزن
قياسا في احدهما دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس في الامر من يفعل الكثير
الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع وايضا معرفة كون الوزن خاصا
باحد القبيلين وهو قابل به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر
وهو متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه
الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع
ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل
فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل
فجرت الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل
وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا يكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر
وافضل منك وقد لا يكون كارنب وافكل وايدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشبه
واختص ذا اصل الزيادات ان يكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن
مما يلحقه تاء التأنيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان
الفعل لا يلحقه هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء
الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم وينجح التاء في الجر اذ الوزن في الاسم ان انفرد فاصل
ويعمل مع الوصف الاصلي التسليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة لجواز لحاق
التاء نحو ارملة ويعملة اما الحاق التاء باسودة في الحية فلا يضر لان هذا الالحاق عارض
بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاوزان
الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستخرج اعجمي ومنها تفاعل وتفوعل ودحرج
ودخرج وافتعل وافتعل وافتعل وكذا الفعل انفعل وانفعل وغير ذلك واما تمست
بنرجس بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة
المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر من وزن المشروط ولم يصرفها الزجاج نظرا الى وزنيهما
المشهورين اعني نرجس على وزن تضرب وترتب على وزن تقتل واذا غيروزن
الفعل عما كان عليه فان كان بالابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا آخر كهراق
وهرقت فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك

لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين ص
اي العلم الذي هو معنى الاحاطة بهما سيد

اذ الفعل د

وستفعل استفعل د

والثالثة التفاعل واما ترتب بضم التاء الاولى وفتح الثانية عليها في الفصيح فغلب وزن الفعل مع الشرط كان ترتب بفتح الاولى وضم الثانية سيد
امر ترتب اي ثابت سيد

وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال الاداة وارق وان كان التغيير
بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير
ايضا نحو يزن في الوقف ويدل عليه نحو يعد ويهب كذا المحذوف العين كيقل ويبع ويخف
من قولك لم يقل ولم يبع ولم يخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويغز ويرم وكذا اخش وارم
واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا
وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل ونحو عد وقل اصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع ما بعد
حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف
لان سقوطه انما كان للجزم او الوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فقولك في المسمى
بتقل واخش جاء في يقول واخشي وكذا في المسمى بقل وبع وعد او بقل وبع لم يعتبر
الوزن الغالب الاصلي تقول جاء في قيل وبيع وفي قل وبع وخف جاء في قول وبيع وخاف
وان لم يكن الزيادة المعتبرة معتبرة او كان التغيير قبل النقل اقل بالوزن لانه لا يجامع
العلمية واما ان كان بعد النقل الى التسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه
جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول
فهو في العلمية لازم اذ لم يصادفه الوزن العلمي الا محققا هذا واعلم ان الوزن المشترك فيه
بين الاسم والفعل بحيث لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر
وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فمنع من نحو جبل وعضد وكتف وجعفر
وخاتم اعلاما واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو كعسب واستدل
بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني واجيب انه ان كان علما فمحكي
لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا
لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي كشف
الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط تذكره في باب الصفة
واما بغير ذلك فقليل نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة قوله

وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه
الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب
او على سبب واحد

يعني بكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك
على ثلاثة اضرب لانها اما ان يكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا
فالاول في الموضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في الاسم لم يوضع الا علما

لانه م

جاء في قول وبيع وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبيع م

التغيير لازما كما يقال في علم تخم فهو عند سيبويه يعتبر ايضا بالوزن كما في رد وبيع وقال الزجاج

كعسب اوقاب يخطو سيد

التغنية طرق العقبة يقال فلان طلاع الثنايا اذا كان ساميا في معالي الامور سيد

تصحيح منه قوله لهم انا ابن جلا وطلاع الثنايا

مطلب الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط نادرة نذكره ان شاء الله

كم والثانى ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر ولا كاصبع
واثمد ويزيد ويشكر وفى الموضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية
سبب فيه عند ابى على والجزولى والسبب الثانى عند ابى على شبه العجمة وعند الجزولى عدم
النظير فى الآحاد وليست سببا عند المص لاعتباره الجمع الاصلى فيكون اذن نحو ثمان
در باعى علمين منصرفا عند المص غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه
فيه العلمية والتانيث المعنوى وقد يذكر ولكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر فى التانيث
يقال سراويل كعقرب اذا سمى به وعند الجزولى فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير
وكان القياس يقتضى ان لا يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده
وعدم النظير لكن عادته انه لا يلغى سببا فنقول انحراء علما سببان الثانى من الموضعين
كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلاث فالاخفش وابو على واكثر النحاة
يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بسبطلانه بالعلمية وذهب الجرمى وابو حاتم وابن بابشاذ
الى منع صرفها اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وكذا الكلام لانه فيه العدل كما ذكرنا عندهم ولما
ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه منصرف اذ لا عدل فيه الاصل والاخفش والكوفيون
يصرفون اخر وجمع وكلع اعلاما اذ العلمية لم تغير اللفظ وعكس سيبويه الامر فى سحر
اذا سمى به غير ما وضع له او لا من ظرف زمان او مكان او رجل اوغيره فجعله منصرفا والعدل
ذلك لظهور فعل فى باب العدل نحو عمر وزفر والكلع عندهم بخلاف فعل والثانى اعنى كون
العلمية شرطا عند بعضهم فى الاسم نحو عمران وعثمان لانها يمتنع بها من التاء فيشابه
الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معها كما مر
والثالث اعنى ان يكون العلمية شرطا وسببا معا ففى اربعة مواضع اتفاقا فى المؤنث
بالتاء لفظا وتقديرا وفى الاعجمى وفى المركب وفى ذى الالف الزائدة المقصورة وحال
العلمية غير المؤثرة على ضربين اما انه لا يجامع السبب فيه كما مع الوصف على ما ذكره المص
وقد ذكرنا انها يجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان يجامع ولا يؤثر وهنا اذا كان
مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولى فانه لا يلغى سببا فهذا حال العلمية
فى جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المص فنقول انما ينصرف كل ما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث والعجمة
والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون فى الاسم فلو فرضنا اجتماعها فى اسم
مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون كما اذربيجان لكان بزوال تاثير

وهو قياس قول سيبويه فى احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافى بين العدل والعلمية بدليل عمر وهو الاقوى واما اخر وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية

لا عز فى موضع واحد مع الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطها

مع العلمية سبب مقام سببين عند بعضهم العلمية شرط وفى الحقيقة الشرط انتفاء التاء وهو معلل بامتناع الاشياء والعلمية كما فى عمران وعثمان ووجود فعلى كما فى سكران واختصاص للتنكير رحمن وعند غيرهم الالف والنون سبب والعلمية سبب اخر كما مر فى العلمية تمت

او قفى يا بكر اجتماع من حق العلمية والتانيث العجمة التركيب الالف والنون

تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة
سبب فيه ثلاثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير فى الآحاد فى باب
مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان
كل واحد منهما يضاد للآخر لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل او فعل
او فعل كثلاث ومثلث واخر وامس عند بنى تميم وقطام عندهم ايضا وليس شيء منها
وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثانى انه لو لم يتضاد
الثلاثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذا العلم يكون اذن منقولا مما اجتمع
فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية
فاذا اثبتنا انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدهما فاذا
نكر ذلك الاسم بقى على سبب واحد فيصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتمحل لتشبيه قول المص
ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا فى ذيل وكما يمكن ان يقال فى
اصمت علم المكان القفر اذ اصله اصمت بضمتين فعدل الى اصمت حال العلمية ولم يطرأ العلمية
فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال انه مؤثرة لاستقلالهما بالتاثير دونها لانه انما
عدل علما كما قلنا فى شمس بن مالك فاذا نكر مثله بقى فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان
العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن ابن له ان
صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر
اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلى الذى الغيناه لاجل
العلمية قلنا فى ثلث ومثلث وثانيها انها لا ينصرف لاعتبار الوصف الاصلى مع العدل
كما فى احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وباب احمر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد
وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلاث ورب مسمى بهذا
اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا يمنع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة
والذى يقوى عندى ان الزائل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره فى باب احمر كان او فى
غيره وسيأتى تمام الكلام عليه وقياس قول سيبويه فى احمر ان يقول فى اخر وجمع بعد التنكير
لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتى ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير
واذا نكر سحر بعد التسمية فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما ثبت له
قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وكذا امس فيما عند بنى تميم واذا نكرت نحو مساجد
بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المص فلانه يعتبر الجمع الاصلى مع العلمية

فى موضعه

التى ظاهرها منافرله فكيف لا يعتبر بعد التنكير واما عند الجزولى فلسبب واحد
وهو عدم النظير فى الآحاد وشبه سبب آخر يعنى الجمع او لفظه لفظ ونسب ابو على الى
الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه
بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب وافكل وقال
العبدى لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش فى ترك صرفه واذا نكرت سراويل بعد التسمية
فهو عند المبرد كسابق اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو
اعجمى يحمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولى يعتبر فيه عدم النظير
والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها
واما الكلام فى احمر بعد التنكير فسيجئ ومثله ثعلاث الصفة اذا سمى به ثم نكر سواء
يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب آخره جزء ذو الف التانيث
او الجمع الاقصى نحو معدى صحراء ومعدى مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية
صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الالف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى
يمتنع عن الصرف بعد التنكير نظرا الى افرادها وقولنا للاخفش ان مجموع الكلمة ليس
ذا الالف التانيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة
ليس الجمع الاقصى فمسلم قوله مؤثرة حال ومفعول يجامع ما ونعنى بما هى شرط فيه
التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون فى الموضع سيما قوله الا العدل
تستثنى مما بقى من المستثنى منه المقدر الذى استثنى منه لفظه ما بعد استثنائها
اى لا تجامع سببا غير السبب الذى هى شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر
نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اى ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية المؤثرة
تجامع الاربعة الاشياء وهى شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هى
سبب معهما فان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل والوزن قال
ولا يمكن ان يكون معهما لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما فى نحو عمر واحمد فاذا نكر
الاسم بقى على سبب واحد قال وانما قلت هما متضادان ليصح حكمى الكلى ان يكون كل ما فيه
العلمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا او جاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة فى اسم
لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة
واما بيان تضادهما فما تقدم واعترض على قوله بانه لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز
اذ لو لم يتضادا او اجتمعا فى اسم لم يكن العلمية مؤثرة معهما اذ كانت العلمية اذن طارية عليهما
انفهام

عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طرآن العلمية على
العدل والوزن اذن كما ذكرنا فى اصمت والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك
يمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بين قوله وخالف سيبويه الاخفش
فى مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من
اعتبار متضادين فى حكم واحد قوله اعتبارا منصوب على انه حال من سيبويه اى خالف
سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش
قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه فى اعتبار الصفة بعد زوالها
وتغيير ان الوصف الاصلى فيه فاجاب المحقق عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان فى
حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزايل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين
وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضى العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف
قوله فى حكم واحد يعنى بالحكم منع الصرف لانك تحتاج فى هذا الحكم الى اجتماع سببين
فيكون قد جمعت المتضادين فى حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين فى حكم واحد
جاز اذ لا يلزم اجتماعهما فى حالة واحدة كما اذا حكينا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة
وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل فى هذه اللفظة متضادان لكن فى حكمين فلم يجمعا
فى حالة واحدة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع
معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة فمعنى اعتبار
الوصف الاصلى بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزواله ما يضاده
وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اريد اثبات معنى الوصف الاصلى لجاز بالنظر الى
زوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شئ خلاف الاصل اذ المعدوم
من كل وجه لا يؤثر بمجرد كونه موجودا فالاولى ان يقال انما اعتبر معنى الوصف الاصلى
فى حال التسمية كما لو سمى مثلا باحمر فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار معنى الوصف
بعد التنكير لبقائه فى حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم فى وضع
الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها فى الاغلب مجردة عن المعنى الاصلى كزيد
وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر فى موضع العلم الوصف الاصلى بل قطع النظر
عنه بالكلية كما لو سمى باحمر اسود واشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش
فى كتاب الاوسط ان خلافه فى نحو احمر انما هو هى فى مقتضى القياس واما السماع فهو على
منع الصرف هذا كله فى افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك

اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من التفضيلية انصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في
احمر اما الاول في معنى الوصف فلذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فانه مجرد من اللبس
بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل وابدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل
فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهر في
معنى الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن تميز عن نحو افكل فظهر
فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع
الصرف مع من لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامته للوصف اعني من بخلاف ما عريته
عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته
البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية
وانمحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها
ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن آخر لانه يزيل الوزن
المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن من جهة العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى
يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع ومساجد ربيع ومسيجد ولو سمي
بالجمع المذكور ثم صغرته انصرف ايضا لزوال العلامة من الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت
سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق
اذا صغر بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة
الفعل كخصيصم ودحيرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله
كما تقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب احيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب
لانه على وزن مضارع فيعل نحو بيطر يبيطر واما ان عرض الوزن في المصغر
ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب وفي تحلئ تحيلئ فبعضهم لا يعتبر به لعروضه
والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع وزن مستانف فان تغير الوصف العارض في التصغير
لكونه وضعا مستانفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلث لكونه وضعا مستانفا
فلا ينصرف اذين تصغير اذن للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض
الوصف في التصغير قولهم غليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال وكان القياس
ان ينصرف العلم في نحو حميزة تصغير حمزة لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن
ظاهرا في التصغير لم يعتدوا به والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه
صفة فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد بسلوكي المطلوبة

المطلوبة في غير المنصرف واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل
التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان
علما سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما تقلب الفه مما لا تقلب تبين في التصغير من
باب التصغير يخل بالعدل عن وزن الفعل وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن في
وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة **قوله وجميع الباب باللام**
او الاضافة ينجر بالكسر اي كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر اعلم ان
من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال
لم يحذف التنوين الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف
حتى يتبعه الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الكلمة الاسم واضافته
مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نون المثنى
والمجموع ويجوز ان يقال لما عقب اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه
فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام
والاضافة لانهما من خواص الاسماء فيترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل
فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف
في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الشافي ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه
بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ويعود الكسر فالاولى ان يقال **قوله**
المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات
والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب في الاصل فضلة
لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتهما وخبر ما ولا والمجرور في الاصل
منصوب المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث
اي المرفوعات نظرا الى الخبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له
كمطابقته للعود اليه ومثله قولهم من كان امك ونعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه
اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ونعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو
والكل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء
مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع
في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العمد
على ما تقرر قبل **قوله فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه**

على جهة قيامه به نحو قام زيدٌ وزيد قائم ابوه قوله فمنه الفاعل اى مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتداء والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل على المرفوعات تنبيها على انه اصل المرفوعات ولهذا سمى الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت فى حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر عنه بالفعل ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت وهل ضرب زيد قوله او شبهه يعنى به اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل ومعناه ليدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير فى نحو زيد قدامك او فى الدار والفاعل نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع فى الحقيقة عنده الفعل واسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور على ما يجيء فى باب المبتداء قوله وقدم عليه الضمير فيه للفعل او شبهه وفى عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتداء لان نحو زيد فى قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحال او الاصل كما مر فى حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتداء يجوز ان يقال هو مسند الى المبتداء فهو مع مرفوعه مسند الى المبتداء وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتداء نحو انت زيد فان قيل فالمبتداء فى قولك قائم زيد يدخل فى حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو مؤخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه به سواء كان قائما او لا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى طرزه وطريقته والجار فى قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اى اسنادا على طريقة اسناد القيام ويعنى بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو طرف زيد عدم التغيير فكل ما اسند اليه الفعل على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالاد النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الآخر بل بهما الصدور من احدهما والوقوع على الآخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشرى فاعل اصطلاحا فلا يحترز انه عندهما لبدخل فى الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظى راجع الى انه هل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل او لا وليس خلافا معنويا وبقوله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصده لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابوه لكان نصا والعامل فى المسند خلافا للخلف فانه قال هو الاسناد

الاسناد وقد ذكرنا فى حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله والاصل ان يلى فعله فلذلك جاز ضرب غلامَه زيدٌ وامتنع ضرب غلامُه زيدًا يلى فعله اى يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اى قرب منك قوله فلذلك جاز اى جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل وذلك انه يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيدا فاعل واصله ان يلى الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل ان يلى الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسرة بعده الا فى ضمير الشان لغرض تفخيم الشان انه يذكره اولا مبهما ثم مفسرا ليكون اوقع فى النفس كما يجيء وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او فى الضمير الذى يجيء بمفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجائيه الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلتبس بخلاف زيدا فى مسئلتنا فان مجيئه لكونه مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشئ الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده بشئ الغرض الاصلى منه غير التفسير كالمفعول لم يكف ذلك فى التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلى منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثمة منع الفراء والكسائى فى باب التنازع اعمال الثانى اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جنى نحو ضرب غلامه زيدا اى اتصال الضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وبجوز التاويل برب الجزاء واصحاب العصيان وبقوله الا ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والاولى تجويز ما ذهبا اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع قالوا وكذا نقول لحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة المفعول الاول قبل الثانى وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء فى مفعول ما لم يسم فاعله ونقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان لفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فمرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت باخيه زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اى من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه فى المسئلتين قوله واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كانت التاخير فيه قوله لفظا

مطلب جوز الاخفش وابن جنى الاضمار قبل الذكر واخواته جائز على قلة

مطلب مفعول ما لم يسم فاعله فاعل اصطلاحا عند عبد القاهر والزمخشرى

منصوب على التمييز اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما اى في الفاعل والمفعول به الذى دل عليه سياق الكلام اى اذا انتفى الاعراب اللفظى في الفاعل والمفعول به معا مع القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اى الاعراب المانع والقرائن اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى واتصال الضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل في المثال الذى اوردته اخيرا اعنى ضربتك صار التاء وهو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلنا لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل وصار به كبعض حروف الفعل الا ترى انهم كيف اسكنوا لام ضربت بخلاف ضربك وذلك انهم لا يجيزون توالى اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها بخلاف نحو ضربك فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة فصار ضمير المفعول في ضربتك كانه اتصل بالعامل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما كان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا متصلا فضل منفصل قوله او وقع مفعوله بعد الا اى مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغى ان تعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما الذى للمتقدم من الفاعلية والمفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في المتاخر وما الذى للمتاخر من تلك المعانى باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضربت زيدا الا عمرا فضاربية زيد محصورة في عمرو اى ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد مضروبية عمرو مقصورة على زيد اى لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في نحو جاءنى زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدم

تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيدا احتمل ايضا الا انه مضروبية عمرو في اصل المسئلة اعنى ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور لان ضاربية مضروبية مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربني الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احدا الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وبقى المستثنيان غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شىء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شىء يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمرا زيدا المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى الاول هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهى حرف فلا يستثنى بها شيئان الا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل ما سخا احد بشىء الا عمرو بدرهم ولا تقول في غير البدل ما سخا احد بشىء الا عمرو الدنانير ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين يكونان بدلين مما قبل الا كانهما واقعان قبل الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول لعامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان احدهما مذكورا دون الآخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنى ليس بدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا والا زيد السوط لم يجز لان المستثنى اذا ليسا كالواقعين قبل الا وهى تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الراى فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نريك اتبعك في حالة الا اراذلنا في بادى الراى اى بلا رؤية قوية فلغيرهم ان يقدره وبانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا في بادى الراى او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعنى ما ضرب الا عمرا زيد ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا في المعنى

مطلب
اكثر النحاة منعوا
عمل ما قبل الا الا ان
يكون معمولا اولا

لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا لان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد
المستثنى بها الا ان يكون معمولا للواقع بعد الا المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاء في الا زيدا
احد او تابعا للمستثنى نحو قولك ما ابتك احد لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك لان ما بعد الا من حيث
المعنى جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاء في الا زيد بمعنى ما جاء في غير زيد
وما جاء في زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الحيز
الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف وذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع
المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه وكل
واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبي عن عامله اذ قولك
اذ لم يبق الا الموت معمول لرابتك وضاحكا معمول له الا انه فاذا ثبت هذا فان وقع معمول آخر
لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر
كقوله لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمر له عاملا آخر اي
الاولى فامت النوايح واشتهي باب الامير كارها والكسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما
بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرناه اولا كما في قولك ما مررت
الا راكبا بزيد في الشعر او في غيره بلا تقدير لناصب ولا رافع وابن الانباري جوز رفع ما بعد
المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الصحيح
سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضربت زيدا الا عمرا ما ضرب الا عمرا
زيد لما قلت فاولى بالمسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا
فلا يفيد الا انه مضروبية زيد باقية على الاحتمال الا انه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضربه زيدا
كما كان في ما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا الى قوله او معناها
يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد
عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا في ما ضرب زيد الا
عمرا وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال
بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان المراد في الخبرين التأكيد فكانه قيل ليس العمل الا بالنية
وليس الولاء الا بالعتق كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد
قوله واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو
غير متصل وجب تأخيره بيان لما عرض فوجب مخالفة الاصل اي تأخر الفاعل عن المفعول
قوله اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول اي ضمير راجع الى المفعول وجب تأخير الفاعل عند الاكثر

نحو ما جائني الا زيد الظريف او معمولا
لغير الا مرفع المستثنى م

مطلب
تقديم المستثنى
على المستثنى منه
جائز في ضرورة
الشعر

كقوله كان لم يبت حي سواك ولم يقم
على احد الا عليك النوائح م

فيبقى الفعل الاول بلا فاعل
الا ان يعتبر ضمير وفيه تعسف
سيد شريف

قوله وانما قلت اه قد فصل هذا المعنى سابقا
باللحاق بعض النسخ ومع ذلك الالحاق
لا يحتاج لما هذا الكلام سيد قدس

مطلب
المشهور عند النحاة
والاصوليين ان كلمة
انما يعتمد غالبا الحصر
خلافا لبعضهم

مطلب
لا يجوز الاضمار قبل
الذكر عند جمهور
خلافا للاخفش
وابن جني

الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما تقدم
وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل
او صفته نحو ضرب زيدا الا الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا قيل ولو قيل بجواز
ان اكرم رجل هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف
الصلة والموصول اذ الاتصال الذي بين الاولين اقل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا
اي وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تأخير الفاعل
ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الا عمرا فان مضروبية ما قبل الا
فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا لا انعكس المعنى ولو قدمته معها
لجاز المحذور المذكور قوله او اتصل مفعوله اي كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل
اي الفاعل غير الضمير المتصل اما ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو ضربك زيد
وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل
كما ذكرنا **قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيد لمن قال من ضرب وليبك**
يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوايح ووجوبا في مثل وان احد من المشركين
استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا لا يحذف شيء
من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر
ان زيدا مبتداء لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا كان
بمعنى الذي انه رفع لان السؤال جملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا زائدا فان الاولى نصب
الجواب كما يجيء في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل
عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بلى قولهم الا احظية فلا الية من النساء فانا الا الية اي
غير مقصرة فيما تحظى به النساء عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروي النصب فيهما
على تقدير ان لا اكن حظية فلا اكون الية قوله وليبك يزيد ضارع هذا ايضا من جنس الاول
اي مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ايضا ههنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني
للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذ يعلى التابع فيسأل عنه فكانه لما قال ليبك يزيد
سأل سائل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به والبيت
للحارث بن نهيك تمامه ومختبط مما تطيح الطوايح يقال ابكيته اي بكيت عليه بحذف حرف الجر
لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع
الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار

الجواب انه قولك زيد [illegible]
[illegible] لان السؤال [illegible]
[illegible]

وغير الضمير المتصل

مطلب
تفسير الطوايح

لان السؤال جملة [illegible]
اذا كان ذا بمعنى الذي انه رفع
[illegible] او وجدت [illegible]
سيد شريف

الحظية نعلية من حظيت المرأة عند زوجها او وجدت [illegible]
وغيرة الالية ابتدا الى الا ادنا قصر في امر

مطلب
في تفسير الاحظية فلا الية

برفع حظية من باب حذف الفعل بلا خلاف
اي الا اتفق لك حظية م

على لفظ المجهول او والكافية لعطف فعال
على فعال الاول والبيت س

رجل نهيك اي شجاع لانه ينهك عدوه اي يبالغ فيه سيد شريف

يكتفى برايحة الفعل اى يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجاء وظهرا
للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكى المقدر ليس بقوى فى المعنى والمختبط الذى يأتيك
للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا
ليسقط ورقها مما تطيح اى يذهب ويهلك والطوايح بمعنى المطيحات يقال طوحته
الطوايح واطاحته الطوايح اى اذهبت ودمرت ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو
اما على حذف الزائد مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل ما دافق اى ذو دفق
يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما
عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمختبط اى يسأل من اجل اذهاب الوقايع ماله وما مصدرية
او بيبكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال
الكرم التى طوحتها الطوايح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضى بصورة الحال
اذا كان الامر مهما بالذات لتصويره للمخاطب نحو قولك لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله وحذفا
فى مثل وان احد من المشركين انتصابه جوازا ووجوبا على انه مصدر لقوله يحذف اى يحذف حذفا
جائزا او وجوبا اى ما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بان
بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم تحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان
لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع فى النفوس لذلك
المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وايضا فى ذكر الشئ مرتين
مبهما ثم مفسرا توكيد ليس فى ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم
بالاستقراء باختصاص حروف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية
بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثالنا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب
اليه بوجوب النصب فى ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من نحو لا تجزعى ان منفس
اهلكته ومنع ذلك ما قبله لوه الا باضمار فعل رافع لمنفس اى ان اهلك او ان هلك منفس
وهو مع ذلك مردود على ما يجئ الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف
يطرد فى نحو لو ذات سوار لطمتنى وهلا زيد قام اعنى كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر
الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدى معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقيق
فهى اذن دالة على ثبت والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجئ فى قسم الحروف ليكون ان مشعرا
بمعنى الفعل المقدر وخبرها فى صورة ذلك الفعل اعنى الفعل الماضى فيكونان معا كالفعل
الصريح وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هدانى اى لو ثبت وتحقق ان الله هدانى

الورس نبات اصفر يكون باليمن تتخذ منه الغمرة للوجه تقول منه اورس المكان واورس الرمث اى اصفر ورقه بعد الادراك فهو وارس ولا يقال مورس وهو من النوادر
سيد

اى يهلك ويسقط ويلقى ارواتاه فى الارض سيد

ما افعل فاعله متعلق قوله الاعلى المفعول من افعل يأتى منه فاعل مثل اورس فهو وارس

استجار كرد

انتصاب جوازا ووجوبا على انه مصدر لقوله اى يحذف حذفا جائزا او واجبا
منه

مفعولي حكاية حال ماضية

فى الصحاح منفس ونفيس اى مال كثير
سيد

لطمت امراة نفيرة امراة غنية لطمت وقيل لطمت امراة فقيرة امراة حرة قالت المضروبة لو ذات سوار لطمتنى ويروى ذات قلب اى سوار
سيد

فان منع ما فى حيز فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذفان معا مثل نعم اى يحذف الفعل والفاعل
اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائى كما يجئ فى التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف
الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافرادى ايضا الا بانضمام الى غيره
كما سبق فى حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامى المستقبل فلا بد من تقدير الكلام المدلول
عليه بقرينة الكلام الذى صدقته لفظة نعم وذلك الكلام فى مثالنا جملة فعلية فيقدر
بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم جملة اسمية كما يقال
ازيد قائم فيقال نعم اى نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ولذا
قال وقد يحذفان قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون فى الفاعلية
مثل ضربنى واكرمنى زيد او فى المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا او فى الفاعلية
والمفعولية مختلفين لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة نحو انا قائل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت
واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل فى العمل وهو الفعل وعلى اول المتعدد
وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك
لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع فى المضمر
المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل فى المتنازع
فيه وهو فى مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله فى
المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله انما هو كجزئه فلا يتصل بعامل
آخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع
نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذى التزمه
البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والغيبة فلا بد ان يكون فيه
ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا
مطابقا للمتنازع فان كان بعد الاضمار هكذا ما ضرب وما اكرم الا انا وما قام اى هو
اعنى زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فى ما اكرم وكذا
الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر فيما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من ما ضربت
وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن
المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار فى
الملغى وان كان الاضمار فى الملغى مع الا قلت فى الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا لم يمكن

و هو ان يكون فى العامل الملغى ضمير موافق للمتنازع سواء كان الملغى هو الاول او الثانى او لو كان الملغى ههنا هو الاول واضمرت فيه ضمير نحو

ابتصال الضمير مع الفعل بالافلا يكون من باب التنازع لان الملغى في التنازع يجب ان يكون طالبا
من العمل في التنازع وفي نائبه اعني الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضربا واكرمت هند عند
الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع اعني الضمير في ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى
وكون الاخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم
كما ظهرت في الضمير بانيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب
ملغى وكون ما اكرم معملا لان كل منهما من الفاعل مثل ما للاخر على السواء وكذا يجب ان يقول في
الثاني ما قام وقعد الا زيد يجوز ان يكون نحو هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل
محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام
متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه في انه من باب الحذف لا الاضمار فانهم حذفوا
الفاعل مع الا لدلالة الثاني عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع الذي
لدلالة الثاني عليه يجيء مثله في اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما
ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع الا
من الاول مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف العامل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو
قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب وفي المجرور ولا سيما اذا
تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت فقول المص
ظاهرا غير وارد مورده وكذا قوله بعدهما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان
منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت **قوله فقد يكون** اي التنازع اعلم
ان العاملين في التنازع على ضربين لانهما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على
ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيد
او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم
زيد عمروا ولم يذكر المص هذا الثالث لانه تبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية
والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على
على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا
او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال عن الفعلين لان معنى قوله فقد يكون
اي التنازع فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله
مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية
والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من

من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام **قوله ويختار البصريون اعمال الثاني
والكوفيون الاول** اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا
وكذا الكوفيون يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني وانما اختار البصريون
اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا
لو اعملت الاول في العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي يعني به
ولعطفت الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجيء هذه العلة في غير العطف
نحو جاءني لاكرمه وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه
الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر وكذا
قوله الاول اي اعمال الاول **قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر
دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء** هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو
اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فحال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية
او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا
للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فتقول ضربني واكرمت زيدا
ضرباني واكرمت الزيدين ضربتني واكرمت هندا ضربتاني واكرمت الهندين ضربنني واكرمت
الهندات ويلزمهم الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا
من الاضمار قبل الذكر فحاله كما قيل فكنت كالساعي الى مثعب موائلا من سبل الراعد وذلك
لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة وانه يجيء
لمحض التفسير كما جاء في ربه رجلا فهو يقول ضربني واكرمت زيدا او الزيدين او هندا او الهندين
او الهندات ونقل المص عن الفراء منع هذه المسئلة اي اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح
عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين
في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للعاملين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد
مدلول على فساده في الاول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان تاتي
بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث بالمنفصل لتعذر المتصل
بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني
واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا عما لزم
البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل **قوله وحذفت المفعول ان
استغني عنه والا اظهرت** يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول المفعولية فالواجب حذف

تحقيق اعمال الاول والثاني في المعمول وبيانه في الوجه المعمول لكل منهما

مطلب حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر وانه ربما يشبع مثل ربه رجلا

جاز ان يكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين عقلا

النحاة يجرون عوامل النحو مجرى المؤثر التام

ضربوني واكرمت الزيدين ه

او الزيدين ه

مع اعمال الثاني ايضا ه

وبك قمت وقعدت ه

اي فقد يتنازع ه

المفعول وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف ههنا كان الوجه
للزوم الاضمار قبل الذكر لانه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة
يحذف في السعة فكيف يحتمل مثل هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر قوله انا استغنيت عنه في
مثل ضربت واكرمني زيد لانك تقول ضربته واكرمني زيد قال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله
والا اظهرت يعني انه لم يستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر
الآخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عند ذلك لكون مضمون المفعولين هو الحقيقي لان المعلوم
في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي
اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم
ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر
الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد
مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب برأسه ظاهر في المفعولية
كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال [illegible]
اذ لا فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف فلم امتنع الاضمار نحو حسبنيه وحسبته زيدا منطلقا
قوله لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف فهذا المفعول فاحذف وان لم يجز
فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل
الذكر وهو امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز
اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في نحو ضربني واكرمت زيدا قائما اياه كما ذكر السيرافي
هذا والحق ان يقال في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا
صار في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه **قوله وان اعملت
الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر** هذا بيان
انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فنقول لا يخلو اما ان يطلبه
للفاعلية او المفعولية فنقول في الاول ضربت واكرمني زيدا وضربت وضربا في الزيدين وضربت
وضربوني الزيدين وضربت وضربتني هندا وضربت وضربتا في الهندين وضربت وضربني الهندات
تضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع
من حيث كونه معمولا للاول مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول
على المختار اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا يحذف

مطلب حذف احد المفعولين في باب علمت غير جائز في المشهور

مطلب جاز قليلا حذف احد مفعولي علمت واخواته

مطلب الفصل بين المبتداء والخبر بالاجنبي قبيح عندهم

ولا يحذفه نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار
فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشتغل بما يقوم مقام
المطلوب بعلقه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب
وحتى لا يظن بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه فانه موجه الى غيره فلما اتفق
البصريون والكوفيون في مثل هذه المسألة اعني اذا اعملت الاول والثاني طالب للمفعول على
ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان تخلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه
وقوله عز وعلا آتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا كان
افصح الكلام اي القرآن على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله
الا ان يمنع مانع من الاضمار فتظهر على غير المختار وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب
علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد والتثنية
او الجمع او التذكير او التانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فالاصل
يجوز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق
المفعول الاول لانهما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه
لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على
عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير
والمعود اليه اذ لم يلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء
والضمير للاولاد فالاضمار قد بني على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما اياه
الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسباني
اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبني اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتها اياها
الهندات قائما وفي كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها
بين المبتدأ والخبر في الاصل **قوله وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال
ليس منه لفساد المعنى** هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول
هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر
عليه الوزن وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه شيء محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في
كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزم شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني
كما ترى فيه دليل على ان اعمال الاول هو مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين

مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الاخر دون الامر الآخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره
في الحسن على الآخر اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب
التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو لنفي شرطها وجزائها
سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت
فالحج ووجود المال منتفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو
لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الآخر وجب
ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني لم اكرمك رجعنا الى بيان
فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع وذلك ان قوله انما اسعى لادنى معيشة شرط لو
فيكون منفيا فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال
وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول
فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء بجعلك الواو في ولم اطلب
للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف
الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح
او بما هو نص في المقصود لا مرجوحا فان قلت فالام توجه قوله ولم اطلب اذ لم يكن متوجها الى قليل
قلنا الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل
امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكنت اكتفي بذلك لانه قد حصل
لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله تعالى يقبض ويبسط
اي له القبض والبسط فكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته
منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمئن ولكنني اسعى لتحصيل
مجد مؤثل اي موصل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع الفعلان
المتعديان الى ثلثة فلا فاللجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما على اعمال الثاني وحذف
مفاعيل الاول واعلمت اياه اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان
يقال واعلمت ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين
فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب تقول
ما احسن وما اكرم زيدا عملا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن وما
اكرمه زيدا على اعمال الاول قولــه مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله
واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب

باب علمت والثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به
تعين له مثل ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره وان لم يكن فالجميع
سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول
الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اي الفعل المفعول الذي لم يسم فاعله
اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فُعِل ويُفعَل اي الى فعل ويفعل ونظائرهما
مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل آخره حتى يعم نحو أُفعِل وافتُعِل واستُفعِل وفُعلِل ونحو
وتُفُعِّل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى يعم يُفعَل ويُستفعَل
ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع
المفعول الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه والذي يسبب المعرفة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا
عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول
الثاني من باب علمت ثبت للثالث من مفاعيل اعلمت فعول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير منصرف
او جارا او مجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك وابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل
اذ معنى الظرف الذي لا ينصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك والجار
لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء والجملة كما لا يقع فاعلا لا يقع موقعه ايضا الا اذا كانت
محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك
اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله
وهي في الحقيقة مأولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله اولم
يهد لهم كم اهلكنا فيصح نحو بين لكم كيف فعلنا وما اجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة
التي هي خبر كان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فيمنع بوجهين احدهما ان
هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمبتدأ
عند المبتدأ الا ان يكون منويا فلا يبنى على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم
وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مأولة
بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي الاول فلو
قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما
قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء آخر في حالة واحدة ولا يضر
كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ
مسند الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهنا كما يكون الشيء مضافا

فنقول اذا قلنا ان ما اسعى لادنى معيشة ولو ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون

واو العطف اكثر من واو الحال

عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال

لانه يحتمل وغيره كما السماء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود

نحو خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل

مطلب تفصيل اقامة المفعول مقام الفاعل وترتيبه

بيان التزام اقامة المفعول المطلق مقام الفاعل

ولا الثالث من باب اعلمت الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت

اي تبين لكم فعلنا بهم ولم يهد لهم اهلاكنا

ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا يجوز
نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان
التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذكارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان
او نكرة واللبس يرتفع مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل
بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما
قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو قولك اعلمت زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس
اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل
بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلم زيدا
ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبس بخلافه نحو اعطيت
زيدا اخاك فان لم يلتبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه هذا الذي
قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت لكونه مرتبة بعد الفاعل
بلا فصل والجار احق بصقبه وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت نحو نبئت عمرا غير شاكر نعمتي
لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام
الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى نحو
اعلمك زيدا اباك ولا يلتبس مع لزوم كل مركزه قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما
لم يقوما مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث
المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر
اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من مفعول به يقع عليه
وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان المجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم
المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقام الفاعل اذ هو مصاحب بفعل
يفعل بلا مصاحبة له معه الواو التي اصلها العطف وهو دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل
ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز
الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس زيد واما
الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعها من النيابة
عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد المفعول به تعين له اي للقيام مقام
الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا
مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به

علم زيد عمرا منطلقا ح

مطلب تفصيل وجه عدم كون المفعول له ومعه قائما مقام الفاعل

من حيث المعنى ح

مقام الفاعل اولى لا انه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القران بالنصب وبقول
الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا وامثاله ومنع الجزولي نيابة
المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حرف الجار كما في امرتك الخير والرضي
الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود
المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول القائم مقام الفاعل
ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد
او الخروج بناء على قرينة التوقع اي قعد القعود المتوقع ويجوز قد خرج بناء على قرينة التوقع
اي خرج الخروج المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ الفاعل اذا كان المصدر
مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن اي استحسن قيامي ويشترط في المفعول المطلق ايضا
ان لا يكون لمجرد التاكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل
حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير معه كلاما تاما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب
مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذلك
قال المص ضرب شديد وكذلك يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب
شيء ولا جلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا
فائدة متجددة في ذكرها ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز
بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو ان تختار الضرب اي ضرب فيها وقوله تعالى كل اولئك
كان عنه مسؤولا مرفوع المحل بمسؤولا المقدر المفسر بمسؤولا الظاهر كما في قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك لكن ليس في مسؤولا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لان
الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والاكثرون على انه
اذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار
والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل
بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان
ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اختياره
قوله والاول من باب اعطيت اي حاله مفعولان اولهما ليس بمبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى
الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي آخذ والدرهم معطو وفي كسوت
عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكساة وكذا في غيره **قوله ومنها المبتدا والخبر فالمبتداء
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف**

المطلق ح

فقد خرج ح

مطلب يشترط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان لايكون للتاكيد

ما ينوب ح

تفسير العوامل اللفظية

الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت مفرداً جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد لان الحدّ مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد فافرد المص لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلام وفسر الزمخشري والمص العوامل اللفظية في حد المبتدا بنواسخ المبتدا وهي كان وان وظن واخواتها وما ولا والا ولات بطلوع ولا يخصها بذلك دون عامل صوتا الحد عن اللفظ المجمل ويجيب عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما معدوما وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو عطف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار رجلا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدا اذا اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه الاشكال هو ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن ليس بمجرد عن العامل اللفظي وهو مبتدا والا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل اذا اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدا فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد خرج اذن حمل المركب عن حد المبتدا لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد قوله والاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال انذرتهم مبتدا تاويلا بالاسم اي سماعك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدا الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي تكلم مع عاملها بغير واحد اثنان ونحو الخبر والمبتدا الثاني فبقوله مسندا اليه خرجت الثلثة قوله او الصفة الواقعة هذا هو حد المبتدا الثاني والنحاة تكلفوا ادخاله ايضا في حد المبتدا الاول فقالوا ان خبره محذوف واستغنى بفاعله مسد الخبر وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة

لم يوجد في نسخة المتن عندي ان يرح نقط به ولا الهمزة في قوله او الصفة ... سند

هذا الاشكال وما بعده متجه على تقديري الاطلاق والتقييد بخلاف ما مر ... س

وانما لم يجر لا مجرى الزائدة لتغيرها معنى الكلام بالنفي في كتابه ... س

لكن هذا الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصلح فيه دعوى التركيب وجعلهما كاسم واحد ... اسم لا ... لبن في كتابه ... س

على لغة اكلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احتراز عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير المستكن سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام كذا بعد حل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان واقائم الزيدان وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون يجوزون رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو اقائم الزيدان كما يجيزونه في نحو في الدار زيد ان بعد الظرف فيه ايضا اعتماد واجري نحو غير قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال غير ما سوف على الزمن ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجيء في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك وقل يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتداة لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا نواسخ المبتدا عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر ورب عند ابي عمرو مبتدا لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجيء في باب حروف الجر ويجوز عند الاخفش والفراء ان قائما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظننت ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا معه كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذينك في شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما واما العامل في المبتدا فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد الى شيء واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او الاسناد حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا وحكي هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدا الاول يرفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف فان رتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدا يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد

ولذا بعد ان نحو ان قائما لسكاكي خوان وعلى بعض نحو ... الان وبعضهم ... ان ... خوان ... ان ... الخبر ... ذلك

مطلب
العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرة والعدم قد يؤثرة امثال ذلك
مطلب
بيان العامل في المبتدا

للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدا الثاني تجريد الاسم عن العوامل

فالحاصل ان معنى الابتداء تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدا الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء اخر في المبتدا الثاني

ايضا كما يجيء قوله فان طابقت مفردًا جاز الامران اى ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها فى الافراد جاز الامران كونها مبتداءً ما بعدها فاعلها وكونها خبرًا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفى اما مفرد اولا فالمفرد اما بعدها لها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتداءً ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملئكة والعامل فى المبتداء الثانى تجريده عن العوامل للاسناده الى شى آخر وعلى ما اخترنا فى حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتداء الاول وخبره هو المجرد دخل فيه المبتداء الاول والثانى والاسماء المعدودة قوله المسند اخرج منه المبتداء الاول والاسماء المعدودة قوله المغائر للصفة المذكورة اخرج المبتداء الثانى **قولــه واصل المبتداء التقديم ومن ثم جاز فى داره زيد وامتنع صاحبها فى الدار** انما كان اصل المبتداء التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد فى اللفظ ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظى اعنى العمل والغى الامر المعنوى اعنى تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطرود عليه واما وجوب تقديم الحكم فى نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد عامل فى الآخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل فى العمل وقيل انما قدم الفعل فى الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فارادوا فى الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الابتداء من اول الامر انها فعلية ولو ابتدا بالاسم لاحتمل صيرورته كلاما باسم آخر وبالفعل فلم يتعين للفعلية من اول الامر قوله ومن ثم اى ومن جهة كون اصل المبتداء التقديم جازت هذه المسئلة يعنى انه لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتداء التقديم فالتقدير زيد فى داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قولــه وامتنع صاحبها فى الدار اى امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتداء التقديم فيكون الضمير فى صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغى ان يجوز هذا لان طلب المبتداء الخبر كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضى ان يذكر المص هنا المواضع التى يجب فيها تقديم المبتداء والمواضع التى يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التى يصح فيها تنكير المبتداء **قولــه وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفى الدار رجل وسلام عليك** اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتداء معرفة او نكرة فيها تخصيص

تخصيص ما قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد فى الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المص ان الفاعل مخصص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان تعيين الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقد قال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء اولا فضابط تجويز الاخبار عن المبتداء وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين شيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم فى المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما فى الدار جاز لك ان تقول رجل قائم فى الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وكذا فى الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل فى الدار ان تقول قام رجل فى الدار ولا انكر ان وقوع المبتداء معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة فى كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتداء نكرة من غير تخصيص فى كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه كما يجيء فى بابه والثانى المبتداء الذى هو فاعل فى المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب وشر ما الجاك الى مخة عرقوب الثالث المبتداء الذى خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث وما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار ام امرأة الخامس ما بعد واو الحال نحو ما ريك الا وشخص يضربك والسادس ما بعد اما نحو اما غلام زيد فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع الجواب عنه نحو قولك رجل فى جواب من جاءك اى رجل جاء فان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امت فى حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المص فى ما التعجبية وفى نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك كما فى المعنى فاعل والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن فى تعليل كون المبتداء معرفة ومختصا ان الحكم ينبغى ان يكون على مختص ولو اكتفى بالاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باى نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تأخر لان التخصيص فى القول

مطلب بيان ضابطة فى الاخبار عن المبتداء

مطلب بيان المواضع التى وقع النكرة فيها مبتداء بلا تخصيص

اعتراض الرضى على كلام ابن الحاجب رحمه الله

حاصل فظهر مما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يتجه ايضا واما قوله
في ارجل في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو
كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باي نكرة كانت
اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكروا
ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم
امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار او امرأة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند
المتكلم وعدم شيء آخر ههنا يتخصص به المبتدأ قوله في ما احد خير منك ان وجه التخصيص
فيه ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم فقولك ما احد عم جنس الانس بحيث لم يبق منهم احد
فيه نظر وذلك ان التخصيص ان تجعل البعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت
ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص
بعض الافراد لاجل العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك
لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من صمت نجا يحصل الفائدة
فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار
الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط اذا ارتفعت
بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام
قمت وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاءه فانت ثقتي ورجائي وقيل الخبر هو الشرط
والجزاء معا الصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر
له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت
مع حروف الشرط والاستفهام فحذفت لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات
الشرط اما فاعله لفعل مقدر او مفعول له او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان من قام
قمت اي انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اي ان من ضربت
اي ان انسانا ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته
فهو مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما في ما كان فليكن كذا وما تفعل افعل
وما تفعله افعله وكذلك كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه مختص بنسبته
الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته
فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك
وويل لك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لكان خلفا من القول بل المراد

مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا
ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما
تاخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا للتقديم الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت
الخبر وقلت عليك فقبل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك
اللعنة ولهذا انحرف ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتداء القصيدة وقال على
مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس
اجمعين وبعدا لمصارع تذال مصونات الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون
بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحلت
من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحلت قلت لبيك وسبحان الله
فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما فسر المص ينبغي ان
يكون معنى سلام عليك قولي للفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام في قولك
سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف
الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث
فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا
سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اي هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا للغبار معنى
الحدوث قوله والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد
وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المص وانما جاز
ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض
الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما
اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق
كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك زيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه
لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المص وهو المجرد المسند المغاير للصفة
المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على
جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله
لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عائد لا يخلو الجملة الواقعة خبرا
من ان يكون هي المبتدأ معنى اولا فان كانت لم يحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو
زيد قائم وكما في قولك معقولي زيد منطلق لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه

مطلب تحقيق المراد بالسلام في قولهم سلام عليك وتفسير قولهم سلمت ولبيت وسبحت

مطلب اصل قولهم ويل لك هلكت ويلا ام عدل الى الرافع

مطلب ليس المراد بخبر المبتداء عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب

مطلب الجملة اذا كانت عين المبتداء كما في ضمير الشان ونحوه لا يجب العايد

مطلب قد يقام الظاهر مقام الضمير

فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاج الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدء فيها جزء من المبتدء الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدء الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر بستين لان التعريف غير مقصود فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون هاهنا الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكر كائن بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدء كل قال اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود وقال الان كلهم ضربت يعني الجداء ما منهم احد الا ضربت قال السيرافي ليس هذا بحجة اذ يحسب تهيأ رده الى الجحد كما تقول في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال له لا تاثير للجحد في جواز حذف الضمير معه والسماع في ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب اجر او بصفة محلا نحو زيدا انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدء كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهي بتقدير مفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدء نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة لكونها من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدء على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال

مطلب قال الفراء يحذف العائد من الجملة اذا كان مفعولا وكان المبتدأ كلا

ضمير المرفوع لا يحذف

قد يحذف الضمير من الصلة والصفة

الحذف في الصفة احسن من حذفه من الخبر

قال العرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر بجر منسئ واذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدء وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتدء قال و زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد مكنى بابي طاهر قال تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده

قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اي ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدء عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدء في نحو زيد قائم او كانه هو في نحو [illegible] ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدء فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عند خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدء وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل هاهنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون دالا على الظرف الا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يقضي ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ به واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما يأتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدء ان يكون مفردا والمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول

مطلب الجار والمجرور ظرف حكما حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا

بيان العامل في الخبر

ولا يجوز اظهار العامل المقدر في الظرف عند الجمهور

قولهم من لك بالمهذب اي من يقضي لك

الاكثر النحاة على ان المقدر في الظرف هو الفعل

قولهم الاصل في الخبر هو المفرد

المقتضى نسبة امر الى امر فينبغى ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه واذا كانت
هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير فى زيد ضرب غلامه
زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة فى
نفسه فلا يقدر بالمفرد فالمنسوب الى زيد فى الصورة المذكورة ضرب غلامه الذى تضمنته
الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجئ فى الجواب
ان الظرف فى مثله ليس بمستقر اى متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء
نحو اما يوم الجمعة فزيد قائم فهو كالمفعول به فى نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجئ فى حروف الشرط
واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم يكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد
وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابى على هو معمول الظرف لقيامه مقام
العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقى الفعل
فى تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف فى ان
الخبر ايهما هو ثم ذهب السيرافى الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو على ومن تابعه
الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان فؤادى عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله
الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تعالى فى الجنة
خالدين فيها قال ابو على وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او
ذى حال او حرف استفهام او حرف نفى فانه يجوز ان يرفع الظاهر لقوته بالاعتماد كما فى
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة قال وكذا اذا وقعت بعد ان المصدرية كقوله تعالى
ومن اياته انك ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر اما قوله احقا بنى ابناء سلمى بن
جندل تهددكم اياى وسط المجالس فلا اعتماد الظرف قبل انما عمل فيه بلا اعتماد لشبهها
بالمضمر فى انها لا توصف مثله ويجوز ان يقال فى جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدئه اما فى
غير المواضع المذكورة نحو فى الدار رجل فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش
فى احد قوليه هو فاعل الظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا فى نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون
ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع
زيد فى نحو فى الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشئ
لان حق المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقديرا كما فى ضرب غلامه زيد واما الاخفش
فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجيز تقديم الخبر على المبتدأ
لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد فى قائم زيد فاعلا ايضا وله فى جواز

بل يكفى فى صيرورتها محل وقوعها موقع المفرد

مبحث الظرف يؤكد ويعطف عليه ويقع عنه الحال

ذهب ابو على ومن تبعه ان ضمير الخبر المحذوف انتقل الى الظرف

عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف فى عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع
على جواز نحو فى داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر
وكذا قولهم ان فى الدار زيدا دال على ان زيدا كان مبتدأ والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو
فى داره زيد وفى دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم فجاء عود الضمير من الخبر
اليه فى نحو فى داره زيد واما ما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقدم الاصلى والاولى جواز ذلك
كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاصلى الحاصل بينه وبين
المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك فى الاصل
وقد ورد فى كلامهم فى اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين
ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا فى موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى
فى حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثانى ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا
نحو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اى شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه اى
حوايته ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول
شئ بزمان هو فى غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه
ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو
الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير فى اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما
مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفى نحو الصوم فى يوم
او يوما خلافا للكوفيين وذلك لان فى عندهم يوجب التبعيض فلا يجيزون صمت فى يوم الجمعة
بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة فى التبعيض وان كان
الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما فى الاول عند البصريين واوجب الكوفيون
النصب كما اوجبوا فى المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل فى اكثر الزمان لا سواء كان الزمان
معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفى اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما او فى يوم والسير
يوم الجمعة او فى يوم الجمعة وربما رفع واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر
الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة
واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك
فلا كلام فى امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب
ودارك منى يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ
اى مكانك منى مكان قريب او من الخبر اى انت منى ذو مكان قريب ومثله الكوفيون بغير اسم

مطلب ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة

تحقيق قوله تعالى الحج اشهر معلومات الآية

تفصيل اذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين

الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجي عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك
وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو
قوله الاحبرشل امامها خلفها فاللجرمي والكوفيين وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه
اجماعا وان كان خبرا عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك جوز رفعه في السعة
واذا كان المكان في موضع الخبر غير معين والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال سيبويه
لا تستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقل هو مني مجلسك ومتكاء زيد ومربط الفرس
قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني بمجلسك وبمتكاء زيد وبمربط الفرس
وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب والبعد ومما استعمله العرب قولهم هو مني
مزجر الكلب اي مهان ومقعد القابلة اي قريب وكذا مقعد الازار ومقعد الخاتن
وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذويب فوردن والعيوق مقعد رابي الضرباء فوق
النجم لا يتتلع اي عال مشرف كالاميين على الياسرين فان مقعده اعلى منهم ليشرف عليهم
كي لا يخونوا قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا
اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو
للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء وفيه نظر
وذلك لان الظرف في نحو قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه
لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا
وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة
نحو دارك مني فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ على حذف
مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيد
مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد اي اذا مددت اليه يدي علم انه وهو مني
دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل بلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان
بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو داري خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا ويوما
وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذا
مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعد فرسخين
فالفرسخان مبعدان لها كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مالئ ويجوز ان ينتصب على
المصدر كقولك دنوت انملة اي دنوا انملة اي دنوا تاما كما قيل في قوله تعالى ورفعنا
بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين

هذا الحكم اعني لزوم النصب في خبر المعرف قد علم من قول المصنف لا كلام في امتناع رفعه سيد شريف

بيان قولهم هو مني مزجر الكلب ومقعد القابلة

مطلب هو مني مناط الثريا اي بعيد

تفصيل اذا كان كل من ظرف الزمان والمكان متصرفا محدودا وخبرا عن اسم عين

بيان متعلق مني في مثل قولهم هو مني فوق اليد

قولهم دنوت انملة اي دنوت انملة

تفصيل كلا ظرف وقولهم خلف الظروف

فرسخين خلف دارك وهما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك فرسخين او فرسخان
لان دخول من في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو
اذا دخلت من وجب الرفع على الخبر في الظروف التي بعد المجرور ولان التمييز فضلة وبدونه
من خرج الكلام عن التمام وليس بشيء اذ يقال داري من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ان
مني فرسخين بالنصب ايضا على ان مني خبر المبتداء اي من اشياعي وفرسخين حال اي ذوي
فرسخين او منصوب على الظرفية اي في فرسخين اي انت من اشياعي ما سرنا فرسخين كقوله
عليه السلام سلمان منا واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت
اولم تضف وترك الاضافة قليل وهو عند الكوفية لا يكون ظروفا الا مع الاضافة اما عند
الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلست خلفا عندهم اي متاخرا نصب على الحال وقام
مكانا طيبا اي مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتداء وجب عندهم رفعها نحو انت خلف
وقدام اي متاخر ومتقدم والبصرية يجوزون نصبها على قلة كما ذكرنا واما رفعها عندهم
فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشيء عن معناه
خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم اي قبل ذلك يقوي مذهب البصرية واعلم ان اليوم
اذا وقع خبرا عن لفظ الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما في الاصل مصدرين
فمعنى اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة
والسبت في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين
واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتاويلهما اليوم بالان
كما يقال انا اليوم افعل كذا اي الان فمعنى اليوم الاحد اي الان الاحد والان اعم
من الاحد فيصح ان يكون ظرفا له هذا ولنذكر ما يتعلق بخبر المبتداء اذا كان مفردا
هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتداء لفظا اولا والاول اما ان يتحد
معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا اما لمساواته
في معنى قوله كقوله تعالى وازواجه امهاتهم او لحذف المضاف من المبتداء او الخبر نحو معنى الا
عينا او لزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كانه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت
حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار وقوله تعالى ولكن البر من آمن وان قدرنا المضاف
فمثله في المبتداء نحو لكن ذا البر من آمن وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من آمن وذات
اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهي مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى

لفظ اليوم اذا وقع خبرا عن الجمعة والسبت والاحد ونحوها

تفصيل احوال الخبر وتقسيمه الى قسمين من المشتق والجامد والعين والمعنى ونحوها

المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتداء لفظا يذكر للدلالة على الشهرة وعدم التغير كقوله
انا ابو النجم وشعري شعري اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر كما يقال مثلا
شعري مليح وتقول انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع
فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مأولا بالمشتق تحمل الضمير نحو قولك
هذا القاع عرفج كله اي غليظ وكله ههنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتداء مؤخرا
عن الخبر وان لم يكن مأولا به لم يتحمله خلافا للكسائي فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف
بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد
بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي يقدره اهل المنطق بين المبتداء والخبر فالجامد
كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق
وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر
خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى
على غير من هو له اكد المستكن بمنفصل خبرا كان المحتمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا
او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيك زيد مكرمه انت او صلة نحو الضاربه
انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية واما البصرية
فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه في باب الاضمار ان شاء الله تعالى

قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام مثل من ابوك او كانا معرفتين
او متساويين مثل افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له مثل زيد قام وجب تقديمه

قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة
استفهاما او نكرة هي افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت
برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق
عليه في مثل هذا المقام من قام وما جاء بك وايهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام
والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام
الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع
بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش
لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام
وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لما جاز تقديم على
ما له الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تاخير المبتداء

مطلب
بيان ما اذا كان المبتداء والخبر متحدين نحو قولهم انا ابو النجم وشعري شعري

رفوت الثوب ارفوه رفوا ولا يهمز ورفوت الرجل سكنته من الرعب قال ابو خراش الهذلي واسمه خويلد رفوني البيت وقوله لا ترع اي لا تخف ولا يلحقك خوف وريعت فلانا وروعته فارتاع اي افزعته فتفزع سيد

مطلب
الخبر اذا كان اسما جامدا

القاع الارض المستوية والعرفج شجر ينبت في السهل الواحدة عرفجة سيد

مطلب
بيان مواضع يجب فيها تقديم المبتداء على الخبر

مطلب
قد يكون المبتداء مؤخرا عن الخبر مع كونهما معرفتين

المبتداء عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتداء
كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر
محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو
حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف فابو يوسف هو الخبر
ومثله قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنا اشتارته ايد عواسل
اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا
الى ضمير المبتداء نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتداء بالفاعل فان قيل فلم جاز ان كان
الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت تشبيه المبتداء بالبدل من الضمير
او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في
قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن
مقدما الخبر ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم نظرا
الى اصل الفاء الذي هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق
اداته صدر الكلام ويجب ايضا تاخر الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد
الا قائم وانما زيد قائم لان تلك ان قدمته مع غيرها لانعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل
وتاخيره ولا يجوز التقديم مع الا لما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخر الخبر
اذا اقترن المبتداء بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما

قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا له مثل
في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتداء مثل على التمرة مثلها زبدا او يكون خبرا
عن ان مثل عندي انك قائم وجب تقديمه هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال
للخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد
من ابوه اذ الاستفهام وساير ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل
بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها
كان واخواتها وساير ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال الان من
يأتني اشكره واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب ليس
اثرها المعنوي بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب والمشي جوز تقدمه
كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظني ومنع من العمل فيظاهرا احتراما
للفظ المقتضي للصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان تضربه تضربك فان

تحقيق قولهم ابو يوسف ابو حنيفة

اري السحاب درته والاري ايضا العسل اشتار العسل اجتناه سيد

يعني ان هاتان نسختان تشابهتان وقعت احديهما في البعض

الذي له صدر الكلام

مطلب
ومما يجب تاخر الخبر اذا كان مقرونا بالفاء او جاء بعد الا وانما او مقرونا بلام الابتداء

على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تاخيره فيه معنى ان تقدمه

الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر في صلته معنى ونحو قولهم زيد
من ابوه وعمرو من هو اولى بالجواز لان المبتداء كما انه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس هو معه
ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله
قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت لا شك ان لفظة اين اسم مفرد في الوضع سواء
قدر بالجملة او بالمفرد فاين في اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر
مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتداء اما
مع الخبر نحو غلام راكب زيدا او بدونه نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم
انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف
اليها نحو غلام من زيد قوله او كان مصححا اى كان الخبر اي تقديمه مصححا لمجيء المبتداء نكرة
على ما ذكر قبل في جواز تنكير المبتداء ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها
مبتداء وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتداء
المنكر مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف
خبرا فلو قل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه
يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتداء
لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قايم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن
قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا وهذا
كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي
بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا في الاغلب احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك
فان الاغلب تاخير الخبر لما ذكرنا قبل قوله او لمتعلقه اى لمتعلق الخبر بكسر اللام ويعني بالمتعلق
جزء الخبر فقولك على التمرة ضمير المجرور جزؤه ويجوزان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور
متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق
المجرور بالعامل القاصر يعني اذا اتصل بالمبتداء ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر
حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد
تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتداء نحو على التمرة زبد مثلها اذ الفصل بين
الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتداء ذي الضمير وتاخر
الخبر عنه نحو في الدار مالكها نائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا
للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبته التاخير لتعلقه بالخبر وليس بشيء لان

في الاغلب م

عن قولهم امت في حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعاء احتراز م

جاز تأخر الخبر عن المبتداء بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد مثلها م على التمرة

لان التقدم اللفظي كاف في صحة مجيء الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه
ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب
فكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه
له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله او كان ان
يعني او كان الخبر ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتداء وجب تقديم
الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو
ان زيدا قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم
يرفع الفتحة الحقيقة اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف
المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر المبتداء بعد خبر ان
واذا تقدم الخبر علي ان عرف انه خبر المبتداء وانه ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي حرف موصول
ويجيء في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في حيز خبر المكسورة
لان لها الصدر فاذا تعين ان المتقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون
مبتداء لانها جملة والمبتداء مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لا غير واذا كان
ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها يتقدم على خبرها لما
يذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا يتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة
ويجب ايضا تاخير المبتداء الذي بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد
لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء
على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء واذا كان تقديم
الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تاخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر
بتميم او غير ذلك مما تقدم له الخبر قوله وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اعلم
ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك
هما عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه
بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون
متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائع
لانهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم يكن متضادة كقوله تعالى وهو
الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتداء
ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف

خبرها عليها وقد تقدم ... فاعل عنده ... تقدم م

اللبس ايضا اذ ربما نظن ان ما بعد خبر لان المكسورة او نظن تعلقه بخبر ان م

المبتداء ببعض تلك الاخبار والجزء الآخر بالخبر الآخر او يتصف المجموع بكل واحد منهما
فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه
مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا
يرجع الى مجموع المبتداء بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض
واسود فانه يرجع الى مجموع المبتداء بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا
كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض
وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والآخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف
جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان
المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام ای نصب
الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه
في الظاهر اولى وهذا كما تقول النارنج احمر اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه
وحسن وجهه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف فيه المجموع بكل
واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى
مجموع المبتداء اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لان امتزج الطعمان
في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم
انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتداء بكل واحد
من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض
نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته في
رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتداء نحو هذا ابيض واسود وهذا
حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتداء نحو هما عالم وجاهل
فلا بد من الواو لان المبتداء مشكوك تقديرا اي احدهما عالم والآخر جاهل **قوله**
وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول
بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل
ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان باتفاق والحق بعضهم ان بهما
اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتداء الواقع بعد اما نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة
كقوله واما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم اي فيقال اكفرتم ويجوز علة الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتداء في حروف الشرط

قد يقال لا دلالة للمطابقة المذكورة على رجوع الضمير الى مجموع المبتداء لان اختلاف يستلزم اختلاف بعضه اختلافا عليه ... اذا اعتبر البعض متعلق من كل ... لا كلام في صحة هذا الاعتبار والدال على رجوع الضمير الى مجموع المبتداء هو وجوب المطابقة حيث لا يصح مع تعدد الابعاض البيض والابعاض السود في واحد مثلا ان يقال هذا اسودان ابيضان او سود بيض فتامل سيد قدس

فان قيل ظاهر في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة لا كل واحد من الطعمين فالخبران معا يتضمنان خبرا واحدا بتاويل مزج كما هو المشهور س

مطلب
قد يعطف بعض الصفات على بعض

كان دخول العاطف ههنا للنظر الى تعدد الخبر لفظا فالاولى تركه واما نحو ابيض اسود فان نظر الى تاويله بالابلق كان الاولى تركه وان نظر الى المبتداء والخبر متعددان معنى كان الاولى ان يوتى به سيد قدس

تحقيق عطف احد الخبرين على الآخر بالواو نحو زيد كريم وشجاع

لم يرد انه من قبيل العطف فيما بين الجمل بل اراد تصوير المشارك فان قلت اذا كان من قبيل العطف في المفردات وجب تشارك المفردات في الاسناد الى شيء واحد وهو باطل قطعا قلت ربما يعتبر العطف بينهما اولا حتى يصير ايك شيء واحد فيسند المجموع الى مجموع المبتداء على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع واذا تعدد المبتداء لفظا ايضا كان ذكر العاطف اوجب ومنه قولك ان مني كل عليم ونحو وكل صانع والوجه في العطف بين الخبر ما ذكرناه فتامل سيد قدس

مطلب
لزوم الفاء في كلمة اما

قال الرضي ... [illegible] ... اما النفع فنفعه ... اموالهم ... الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ... والظان ... او نحو ... ويسمى ... [illegible]

الشرط وتدخل جوازا في خبر مبتداء مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول
اما بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني
فاجلدوا وصلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل والمفعول لما يجيء في الاسماء
الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته
مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته
ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الآية لان الآية مسوقة للحكاية
عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعالى وما افاء الله على رسوله
منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه بلقاكم اذ رب موت فر منه
الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر منه فالمعنى
هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتداء ههنا وان لم يكن
موصوفا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل
لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي قدامك او
في الدار فله درهم وانما وصل المبتداء الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف
فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة
والصفة يكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء
الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان يكون معينا كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا
المؤمنين والمؤمنات لانه دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا
مستقبل المعنى كشرطي من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون مرعيا في
الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى
كقوله تعالى ان الذين فتنوا وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس
جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم ولا يلزم
مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما
قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم
لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب الجزاء ويجيء تحقيقه في حروف الشرط ان شاء
الله تعالى والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار والمجرور نحو كل رجل
ياتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل

مطلب
تفصيل عموم الموصول وخصوصه وبيان حال صلته من الفرد ماضية او مستقبلة

ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق

قل م

وما افاء الله وقوله ح

مطلب
لا يلزم ان يكون الاول سببا للثاني في الموصول

قل ان الموت الذي تفرون الآية الملاقات لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقات وكذا في قوله تعالى ح

مطلب
لا يغرنك قولهم الشرط سبب للجزاء

رجل اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا فى الموصول وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا
الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط فى الابهام وكذا ان كان مضافا
الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على
خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش يجيز زيادتها فى جميع خبر المبتداء نحو زيد فوجد وانشد
وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وسيبويه يأول مثله بنحو هذه
خولان فانكح قوله وليت ولعل مانعان باتفاق جميع نواسخ الابتداء يمنع دخول الفاء
على خبر المبتداء المذكور الا ما يذكر وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتداء لكلمة الشرط
ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ يؤثر معنى فى الجملة وقد تقدم
ان ما يؤثر فى الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان هذا المبتدأ لكونه غير
راسخ العرق فى الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر فى الجملة المتاخرة معنى ظاهرا وهو ان
نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الاية والحق المالكى بها ان المفتوحة ولكن من غير
سماع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجئ
فى الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة فى جواز رفع المعطوف على اسمها
مجرى المكسورة على ما يجئ فى الموضع المشار اليه اجراها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط
الجازمة الثابتة الاقدام فى الشرطية فلا يدخلها شئ من نواسخ الابتداء الا فى الضرورة
فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط فى التقدير عن التصدر فى جملها
وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء قوله والحق بعضهم
ان بهما اى الحق ان فى المنع من دخول الفاء بليت ولعل قال المص اتباعا لعبد القاهر ان
هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش قوله ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان
المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان باتفاق
لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى وما ذكره المص من ان
امتناع دخول الفاء فى خبر ليت ولعل لا يعتمد ان ذلك بشئ لصحة قولك ان رجاء كريد
فاضربه قال تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون
الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم **قوله وقد يحذف المبتداء
لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع
ووجوبا فيما التزم فى موضعه غيره نحو لولا زيد لكان كذا ومثل ضربى زيدا قائما
وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا** المستهل المبصر للهلال قد ذكرنا انه لا يحذف

مطلب الاخفش يجيز الفاء فى كل مبتداء

حولانه قبيلة من اليمن الاكرومة من الكرم كالاعجوبة من العجب سيد

ويجوز دخول الفاء فى خبر ان المفتوحة كقوله تع واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول
الشاعر علمت يقينا ان ما حم كونه فسعى امرئ فى صرفه غير نافع سيد

للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل م

فما اتى المص فى امتناع المنفصل وهو تبعية منع سيبويه من دخول الفاء فى خبر ان بعيد من جهة النقل والنقد اما
النقل فقد استشهد سيبويه فى كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت واما النقد
فبعد منه وقوعه فى مخالفة الواضحات قال والظاهر ان نسبة هذا المنع اليه مبنية على نقل الزمخشرى فانه وان
ابهم الكلام فى المنفصل الا انه اوضح معللا فى جزء كتبه

لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتداء وجوبا
اذا قطع النعت بالرفع كما يجئ فى بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه
ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجئ فلو ظهر المبتداء
لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه
نظر على ما يجئ فى بابه قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اى حذفا واجبا او جائزا
واذا فى قوله اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله
يجوز ان يكون خبر المبتداء الذى بعدها اى فبالمكان السبع فتقول على هذا مررت فاذا
زيد قائما فاذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على
قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان
الى الجمل الا حيث على ما يجئ فى الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد فى جميع مواضع اذا
المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب قال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف
زمان فعلى قوله يجوز ان يكون فى قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا
حصول السبع اى ففى ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر
ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففى ذلك
الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان
مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المص اى فغاجات وقت وجود السبع
بالباب الا انه اخرج اذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه
الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابى برى ان اذا المفاجاة حرف
فعلى هذا خبر المبتداء فى نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة
فنقل عن الزيادى انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية التى المراد منها لزوم
ما بعدها لما قبلها كما تقدم اى مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازنى هى زائدة وليس
بشئ اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هى للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات
كذا وهو قريب قوله والتزم فى موضعه غيره يقال التزمه الشئ فالتزمه اى قبل لازمته
فى خبر التزم العرب ذكر غير الخبر فى موضعه فيحذف الخبر وجوبا فى موضع يكون فيه مع القرينة
الدالة على تعيين الخبر المقدر لفظ ساد مسد الخبر وهو فى اربعة ابواب على ما ذكر المص اولها
المبتداء الذى بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها
لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل الفعل مقدر كما فى

مطلب قد يحذف المبتداء وجوبا اذا قطع النعت

مطلب تفصيل الاقوال فى اذا المفاجاة وتحقيقها

لا يضاف الى الجملة من الظروف المكانية الا حيث

فى نادر من قولهم خرجت فاذا السبع بالباب

تحقيق الفاء الداخلة على اذا المفاجاة

يجب حذف الخبر فى اربعة مواضع منها لولا زيد لكان كذا

اى مع

كنت من بين سائر الاصحاب رح

قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع
الاول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف
شرط فبقي مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما بقي
مع غيرها من حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اي انتفاء
وجود علي لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كانت لولا مفيدة ثبوت الاول
وانتفاء الثاني كافادة لو في قولك لو لم تاتني شتمتك كما مر في بيان قوله فلو ان ما اسعى لادنى
معيشة لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها اي ليست لو
الداخلة على لا ان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل
وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظة لا لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا
في الاغلب كما يجيء في قسم الحروف ولذا نكر بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتداء
ولا يجوز ان يكون جوابا لولا خبره كما مر في اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتداء
في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة
الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لو اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دلالة
على ان خبر المبتداء الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني
اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قالت
امامة لما جئت انتها هلا رميت ببعض الاسهم السود لا در درك اني قد رميتهم لولا حدت
ولا عذري لمحدود اي لولا الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتداء يكون مصدرا صريحا
نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه
كما يجيء في بابه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي السويق ويكون المصدر مضافا
الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضرب زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال
منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا
قائما او قائمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال سمعي
اذني زيدا يقول ذاك اي سمعا اذني كلام زيد على حذف المضاف فان كانت الحال المذكورة جملة
اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال صلى الله عليه وسلم
اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب ربطها
علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع
خبر المبتداء فتقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قوله كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي

الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله او ضربي زيدا الشديد قائما ومنعه
غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتداء لا خبر له لكونه
بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء وفي خبر مثل
هذا المبتداء اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما
قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى
ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتداء
وخبر المبتداء مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان
الخبر الذي سادت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما اي
ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا وذهب البصريون
الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل
اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا
قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصرية والاخفش
وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد
اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس
اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان
حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان
مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوصية فللخصوص نحو اشتر اللحم واشرب
الماء لان شرى الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر
غير مفيد عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم
فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى
المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصوص
فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه
لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت آخر
فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه
ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما ومما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة
على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم
بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا

وما يجب فيه حذف الخبر
قولهم كل رجل وضيعته
وقولهم ضربي زيدا قائما

[illegible]

الموجودة في النسخ المفيدة لفظ لولا وح لا يصح
قوله اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم كما لا يخفى
فالاولى ان يقال لفظة لو وجعل ذلك حكم تقتضي دلالة
لولا على وجود ما بعدها كان قيل لولا كلمة برأسها
لكنها مركبة من لو ولا فناسب ذلك
ان يكون لولا دالة على وجود
ما بعدها سيد شريف

لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه
اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد
وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة وقطع لقصد
المدح والذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتعين ذلك
ومنه حذفه قياسا عند من قال في نعم الرجل زيد ان
تقديره هو زيد كقول المستقل اي المبتدا المحذوف
جوازا مثل المبتدا المحذوف منه

يجوز عند الكسائي
اتباع المصدر المذكور

وابن بابشاذ

في خبر مثل ضربي زيدا
قائما اقوال اربعة

مطلب الظاهر في اسم الجنس
الاستغراق

مطلب
اسم الجنس هو الذي يقع
على القليل والكثير بالسوية

الا اذا سد مسده لفظ وكذا تقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربه
ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت فلو قدرنا على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا
حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن من شربه ملتوتا
عشر مرات مثلا وغير ملتوت العشرة ويريد باكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات
مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله
وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال الا اذا
قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير مالك
وزيدا مالك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند
البصرية هو الاضافة الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده الا بعد حصوله و اللفظ
السادّ مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل
اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه
العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد
راكبا اي في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما
مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب
اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته
الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه
وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان و من
العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان
قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي وقعهم في
هذا ولا يقع غيرهم فيما الزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه
ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول
تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الياء او الياء اصل
او زيدا فنقول حذفنا كاين او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال
كما حذفناه في زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال الظرف والحذف في كليهما واجب لقيام
الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر

القول لا يحذف الا مع قرينة قوية دالة عليه

لت يقال لته اذا ندّاه و لتّ السويق اذا جدحه سيد

الكون للاستمرار

مطلب تصحيح الميدان

الميدان واحد الميادين يقال ماد الشيء يميد ميدانا اذا تحرك سيد

هذا ما قيل فيه والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا بلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول في المعنى وضربي زيدا بلابسي قائما اذا كان عن الفاعل في المعنى اولا ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا بلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف بلابس الذي هو خبر المبتدا او العامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فيكون مع هذا اخصر من حذف اذا مع شرطه الذي هو العامل ولم يثبت مثله في كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال على ان كان تامة لا ناقصة و على مذهب من جوز ان يعمل في الحال غير العامل في صاحبها يجوز ان يكون التقدير ضربي زيدا حاصل قائما فيكون العامل في الحال حاصلا و ذو الحال معمول ضربي ح

الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير
قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب
مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا
تقول ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان
يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك
لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولهم ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب
اوقات ما يكون الامير قائما اي اوقات كون الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال
نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقديرات سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم
الجمعة وايضا كثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل
الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام
وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى
لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية
قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهو ههنا كناية عن الصنعة وضابط
هذا كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر
المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم يحتج الى تقدير
الخبر لان الواو وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف فاذا كان وضيعته عطفا على
المبتدا لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو ولكونها خبر المبتدا
كما هو مذهب السيرافي في الجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق لفظا حتى ينقل الى
ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول
زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال
اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله
بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر ولو جاز ان يقولوا ان المعطوف سادّ
مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما بضربي
زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا ان الحال التي محله
تسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته
وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقي البحث
في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجرى

مطلب تفصيل قوله كل رجل وضيعته

فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف خبره وفيه نظر ح

في غير المفعول معه و

و ذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه هو الفعل كما في الاصل على ما مر لكن قام الواو مقامه لم يمكن انه يكون عليها لكونها في الاصل حرفا فانتقل الى ما بعدها نجم

مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب
وفي نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال
الكوفيون ان ولي المعطوف على مبتداء فعل لاحدهما واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل
خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل او لا فالاول نحو زيد والريح يباريها فيباريها
خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول امير المؤمنين
رضي الله عنه فهم والجنة كمن قد رآها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميريهما والبصريون
يمنعون مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال الزيد وعمرو
ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا لا غير فزيد والريح عندهم مثل كل
رجل وضيعته ويباريها حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتداء عن المعطوف فيطابقهما
الخبر كما يقال راكب الناقة طليحان وقولك مقابل زيد تويان قوله ولعمرك لافعلن كذا
ضابطة كل مبتداء في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجيء في باب القسم
فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر
المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة
استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك لا تفعلن وقد ترك المص قسما آخر
مما يجب حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد عندك او في الدار
على ما ذكر قبل ونحو يزا بن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اعني الدلالة
على تعيين الخبر والسد يعني آخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المص انما ترك ذكره
لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر
ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال التعريف في المبتداء لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل
تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال عن التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب
ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطراه ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل
فكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه
والفعل يختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم واما قول النحاة اصل
الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشيء لان المسند ينبغي ان يكون معلوما
كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في
قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته قوله واذا تعددت المبتدآت
نحو زيد اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتداء

يباري فلانا اي يعارض ويفعل مثل فعله وهما يتباريان وفلانة يباري الريح سخاء سيد

اي زيد ومن يقابل زيدا ثوبان

طلح البعير اعيى فهو طليح وناقة طليح اسفارا اذا جهدها السير سيد

السيد

وتنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والنكرة مناسبة للمجهول وقد يعرفان ويتكران بشرط الفائدة نحو الله الهنا وتمرة خير من جرادة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه في نحو ما لك وراءيت رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة في ذلك الكلام والجواب ان المفاد في نحو قولك زيد اخوك اطلاق لفظ زيد المعرفة وهذا الذي جعله المخاطب لا ذات زيد فلا ينتقض جعل الخبر لان المجهول هنا والخبر الا المشتبه وحمل عليه لا بنقض الخبر لكنه جي بالخبر نكرة في الاغلب لمناسبة النكرة بالمجهول كما ذكرنا

مطلب بيان تقديم الخبر المعرف

مطلب بيان تعدد المبتداء ومثاله

فالمبتداء الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا
الى المبتداء الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل
واحد من المبتدآت الخبر ضمير متلوه الا المبتداء الاول وان لم تضف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير
ما قبله فانك تأتي بالعوايد بعد خبر المبتداء الاخير فيكون آخر العوائد للاول من المبتدآت وما
قبل الآخر لما بعد الاول للمبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده
في داره بامره معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة
اي بكر مع خالد في داره اي عمرو في داره مشتملة على بكر وخالد بامره اي بامر زيد اي زيد امر
عمرو بجمع بكر مع خالد ثم يجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زين
امر عمرو بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كان المبتدآت اكثر قوله وخبر ان
واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتداء الا في تقديمه
الا اذا وقع ظرفا اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها
المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع ومنصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه
كما يقال ان المبتداء يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه جزء في الجملة وخبر ان واخواتها
يشبهه لكون عامله اي ان واخواتها مشابها للفعل المتعدي الا انه تقدم منصوبه على مرفوعه
تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التي لنفي الجنس يشبه خبر ان المشبه للفاعل واسم
ما الحجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا
التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا تقول ان الحال والتميز والمستثنى المنصوب مشابهة
للمفعول بكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت او لا
والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت او لا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل
بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر
ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي
كما يجيء في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما تقدم في ما الحجازية لان
معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي
ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا اللفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل
المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية
كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال الفرعية وهي اذا تصرف في معموله بتقديم النصب
على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان

خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد ص

ثم يجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامره فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ص

نا فم ص

خبر المبتدا لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضائها للجزئين على
السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدى قوله بعد دخول
هذه الحروف يخرج خبر المبتداء وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن يدخل فيه غير
المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان
وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على
حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه
مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حد خبر المبتداء بقوله المجرد المسند الى آخره صفة المبتداء
في نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير ولو قال هنا كالمغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتداء
وقال هاهنا المسند بعد دخولها الذى كان في الاصل خبر المبتداء وفي اسم ما هو المسند اليه
الذى كان في الاصل مبتداء ليسلم من الاعتراض قوله وامره اى حاله وشانه كامر خبر المبتداء
اى في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا
وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا
في تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسمها وقد جاز
تقديم الخبر على المبتداء وانما جاز ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجيء في بابها
فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع
والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله
فلما اعملت العمل الفرعي لفرعيتها لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف
في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتداء في غير ما ذكر
ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجيء في قسم الحروف قوله
الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديمه الذى كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب
فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اى ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه الا
اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى
ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم
في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان
فصار مع كل شيء كقرينة ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون
حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار مع المجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير
جار ومجرور والجار يحتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف قوله خبر لا

لم يتصرف في معمولها ٦

وانما جاز تقديم الخبر ظرفا ٦

بيان التوسع في الظروف وانه ليس بغيرها

كثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ٦

لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها نحو لا غلام رجل ظريف فيها وقد يحذف كثيرا وبنو
تميم لا يثبتونه وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه
بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان ان لان للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس
كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبر
لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه
ارتفاعه بكونه خبر المبتداء ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذى
كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان تكون
في الخبر البعيد منها ما يستحق بسببها اعرابا فبقى على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره
مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها قال المحقق ليس تمثيل النحاة له بقولهم لا رجل
ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له ويستقبح
اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له
اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لا رجل ظريف اظهر في الصفة قال
وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب والذى
ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا
فيه وجوز رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان
معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا والاولى ان يفرقوا بين لا وان
في هذا الباب بان ان لا يزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتداء باق
على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة لا يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان تعد
كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتداء به كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك انه لا يجوز الحمل
على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب
الظاهر اى النصب اولى من الرفع البعيد الذى انا غير فكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة
لا لان التي للابتداء معها كالباقي واما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار
بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابه للنصب لعروضه بلا دون زواله
نزوالها مساويا بالرفع تابعه حملا على رفعه الذى كان له في الاصل لان كل واحد منهما
بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر
اذ يكون المعنى ليس لغلام ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا
الظرف فيكون ظريف صفة لغلام رجل وفيها خبره والمعنى ليس في الدار غلام رجل

ما تقدم من قول الكوفيين انه يحمل على الاطلاق عرفت في ... الاجماع والاولى ان يقال ان وتحاة البصرة القائلين بعمل لا وانه واخواتها في اخبارها سيبويه

هذا آخر كلامه ٦

ظريف ولو قال الاغلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر
قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله
قاسه والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة
عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كالحجاز في ايجاب الاتيان
به فعلى هذا القول يجب اثباته مع القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف
عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم **قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه**
بعد دخولهما مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان
معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية التي يدخلها لا
فاما ان يكون المبتداء فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو ويكون جزآها نكرتين
نحو لا رجل قائم قوله وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قالوا يجيء في الشعر فقط فيحو قوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد
في شيء من كلامهم خبر لا منصوبا بالخبر ما وليس في نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال
هي التي في نحو لا اله اي لا التبرئة الا انه يجوز لها ان يهمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب
ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها
في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتداء
المنكر بعدها اذ النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس او
غيرهما من حروف النفي والنهي والاستفهام ويحتمل ان لا يكون للاستغراق مع القرينة نحو
لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهي نص في الاستغراق كما ان ما
جاء في ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاء في رجل بل رجلان وما
جاء في من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاء في من رجل بل رجلان **قوله**
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا
في حد المرفوعات وعلم المفعولية كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف
والياء نحو رايت زيدا ومسلمات وابا ك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوب
قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمس ومحمولا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز
وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال الحال
هو مفعول مع قيد مضمونه اذا المجيء في جاء في زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون
راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم آثروا التحقيق في التسمية والمفعول

قال الزمخشري وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم اصلا سيد

بخلاف اسم لا وخبرها ... مع تكرار لا ... لغة اهل الحجاز ... وجه ... ما ليس للنفي ودخول الجملة الاسمية ... لنفي الحال ... تحج

هذا داخل على المعرفة ... لا النبوة كما هو المشهور وستذكره عن قريب سيد

لا يعمل م

وليس في نحو لا براح ولا مستصرخ هي التي م

ويحتمل ان لا يكون لغير الاستغراق م

مطلب تقسيم المنصوبات وبيان المفعولات الخمس والمحمولات عليها كالحال والتمييز

مطلب يقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه

المفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما يجيء ثم جعل المفعول معه والمفعول له
اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان
لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى
الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل
الا وهو واقع على حالة من الوقوع او الموقوع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل
فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فهي مشبهة
بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها **قوله فمنه**
المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه
المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار
فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول
به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل
المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا
منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك
زرتك طمعا اليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص
بالفاعل من المفعول له فهو حق بتقديم ذكره وايضا الفعل الاول له مفعول مطلق لان طلب
الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على
صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر في
قولك ضربه زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم
الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه والاكرام مضروب له فيطلق ذلك الفعل بالمفعول به
بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما غيره فيجر في جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما
قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على
خلاف حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفر الله ذنبا قال سيبويه في قولهم
جئتك خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد
من قولهم صيد عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت
المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا فجعله كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول فيه
على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري فيجلد في
العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض في

مما اوجده الفاعل المذكور الا ان فاعلية الفاعل ليست لاسناده اليه لانه في قولك ضربته تأديبا ضاربية المتكلم لاجل الاسناد والضرب اليه لا الاسناد الى التأديب فالاولى تقديم ما ضار الفاعل الذي هو اول مطلوبات الفعل بسببه فاعلا على غيره تحج

مطلب المفعول المطلق هو المفعول الحقيقي دون غيره

جعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل الذي هو التأثير بناء على انهم لا يميزون بينهما ولذلك حكموا بان المفعول المطلق هو المصدر وزن فرق وفعله على صيغة الماضي معلوما فاعلا الا غيره كما يتبادر اليه الوهم مما ذكرناه يعلم من قوله لاجل قيام هذا المفعول به الى آخره م

مطلب تحقيق المفعول وتفصيل

ذكر اولم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول له على المفعول معه م

مطلب لا فعل الا له مفعول مطلق ولا يجب ان يكون له مفعولا

مطلب تحقيق قولهم جئتك خفوق النجم اي وقت خفوق

اصله حين خفوق النجم م

قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله اسم ما فعله قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور وقلت ان اراد بقوله فعله التكلم اوجده بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبتأويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك لفظا وجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا ونعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان يقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا ونحو فنا جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجبني لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب بقوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في معناه عايد الى اسم اولى وقوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قياما اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قياما وبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات مفعول بها قوله ويكون للتأكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للحدث والزمان اللذين يتضمنهما الفعل ونعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضربين لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف وغير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس بل

وربما يذكر بعدها بعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربته ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر اما بنحو ضربته انواعا من الضرب وربما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد مر غير مقدم لدى ايا وافعل التفضيل بعض ما يضافان اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اي ضربا اي ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض وكل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب وغير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا ومعرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديدا او خفيفا وغير ذلك فمعول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء معمول بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصاء وكذا القهقرى في رجع القهقرى اي الرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل كانه قيل يقهقر القهقرى ويقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا للشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ونعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اي ضربا الفا واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربته ضربتين بسوطين وضربات باسواط وضعت الآلة مقام المصدر المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها بتثنية المصدر وجمعه لا بتثنية الآلة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف

واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع فى هذا القسم اى فيما قام فيه الآلة مقام المصدر النوع
والعدد كما اجتمعا فى نحو قولك ضربتين وضربًا قاصدًا اختلاف الانواع قوله فالاول
لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتأكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا
الماهية من حيث هى هى والقصد الى الماهية من حيث هى هى يكون مع قطع النظر عن قلتها
وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتنافيا قوله بخلاف اخويه
يعنى النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدًا وكذا قد يكون العدد اثنين
فصاعدًا **قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسًا** اى قد يكون المصدر بغير
لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقى الفعل فى
الاشتقاق نحو قوله تعالى وَتَبَتَّلْ اِلَيْهِ تَبْتِيلًا واللّٰه اَنْبَتَكُمْ مِنَ الْاَرْضِ نَبَاتًا واما ان لا
يلاقيه نحو قعدت جُلُوسًا ومذهب سيبويه فى كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى
تبتل اليه وبتل نفسك تبتيلًا وانبتكم من الارض فنبتم نباتًا وقعدت وجلست جلوسًا
ومذهب المازنى والمبرد والسيرافى انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم
التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفًا منه ومن جملته الضمير
الراجع الى مضمون عامله نحو قوله هذا سُرَاقَةُ للقرآن يَدْرُسُهُ والمرء عند الرشى ان يلقها
ذئبٌ اى يدرس الدرس والى غير مضمون عامله نحو اعجبنى الضرب الذى ضربته واسم الاشارة
المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربت من ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته
عطاء وكلمته كلامًا فانهما ليسا بمصدرين لشىء من الافعال **قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازًا كقولك لمن قَدِمَ خيرَ مقدمٍ ووجوبًا سماعًا نحو سَقْيًا
ورَعْيًا وخيبةً وجدعًا وحمدًا وشكرًا وعجبًا** اعلم انه لا بد فى الواجب الحذف والجائزه
من القرينة قوله جوازًا ووجوبًا نصب على المصدر بفعل محذوف اى يحذف بعضه حذفًا جائزًا وبعضه
سماعًا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسًا واول الاذكار ان هذه المصادر
وامثالها انما يأتى بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل ومفعول اما بحرف جر
او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز سقاك اللّٰه سقيًا ورعاك اللّٰه
رعيًا وجدعك اللّٰه جدعًا وشكرت شكرًا وحمدت حمدًا وفى نهج البلاغة فى الخطبة الكمالية
نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامى فضله وامتنانه حمدًا يكون لحقه قضاءً
ولشكره اداءً واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب اللّٰه وصبغة اللّٰه وسنة اللّٰه ووعد اللّٰه
وحنانيك ودواليك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان اللّٰه ولبيك

تحقيق المصدر الذى يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسًا

قال ابن الغريبة فى شرح المصابيح ان الفصحاء يستعملون القعود فى مقابلة القيام والجلوس فى مقابلة الاضطجاع ويحكى ان النضر بن شميل دخل على المأمون فاقام بين يديه فقال له المأمون اجلس فقال يا امير المؤمنين لست بمضطجع فاجلس قال فكيف اقول قال قل اقعد

بيان الفرق بين القعود والجلوس

قوله كما ذكرنا طرفًا فى كتب تعلم القرآن الى نصب على المصدر اى اذكر لك ذلك ذكرًا مثل ذكره حاشية الكافية للسيد الشريف

مطلب
قد يكون الضمير مصدرًا كما فى قول الشاعر هذا سراقة للقرآن يدرسه

قوله لم يغنم شيئًا اصلًا وهو منصوب على المصدرية اى انتفى الغنم انتفاء بالكلية وجه المناسبة لان الشىء اذا انضم اصله كان الكل منفيًا وكذا حكم كلمة راسًا شرح ج

الصواب قوله سماعًا وقياسًا نصب على المصدر ما وقع فى الكتاب سهو من القلم كما لا يخفى
بفعل محذوف سيد شريف

تحنن علىّ مرة بعد اخرى وحنانًا بعد حنان
وتحنن ترحم وحنان كسحاب الرحمة والرزق ودواليك اى مداولة على الامر وتداولًا بعد تداول ق

يتيمه

ولبيك وسعديك ومعاذ اللّٰه او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسًا لك وسحقًا لك اى بعدًا
وكذا بعدًا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عُقْرًا لك اى جرحًا وجدعًا لك والجدع
قطع الانف والاذن او الشفة او اليد وشكرًا لك وحمدًا لك وعجبًا منك فيجب حذف
الفعل فى جميع هذا قياسًا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى يحذف الفعل حيث
حصل ذلك الضابط والضابط هٰهنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافًا
اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازًا عن نحو قوله تعالى مكروا مكرهم وسعى لها سعيها
وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يليا الفعل فيهما
ويتصلا به واستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام واللزوم بحذف
ما هو موضوع للحدوث والتجدد اى الفعل كما فى نحو حمدًا لك وشكرًا لك وعجبًا منك
ومعاذ اللّٰه وسبحان اللّٰه واما لتقدم ما يدل عليه كما فى قوله تعالى كتاب اللّٰه عليكم وصبغة اللّٰه
ووعد اللّٰه او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك وذا ليك
وهذاذيك وحجاجيك فبقى المصدر مبهمًا لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر
ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص فلما تبين بعد المصدر بالاضافة
او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب اللّٰه ووعد وعد اللّٰه واضربوا
ضرب الرقاب واسبح سبحان اللّٰه واحمد حمدًا لك وغفر اللّٰه غفرًا لك وذلك لما ذكرناه
من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعى
المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او
المفعول الى مكانه ومركزه متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ان امرؤ
هَلَكَ واما قولهم حَرَدْتُ حَرْدَهُ وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك
فليس انتصاب الاسماء فى ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول
كقوله دار لسعدى اذه من هواكا والمعنى قصدت جهته التى ينبغى فيكون مضافًا لبيان
النوع كما فى قوله تعالى وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تعالى وسعى لها سعيها والجار
والمجرور بعد هذه المصادر فى محل الرفع على انه خبر المبتداء الواجب حذفه ليلى الفاعل
او المفعول المصدر اختصارًا بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل
والمعنى هو لك اى هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التثنية المبنية للمعارف نحو قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن اللّٰه ان جعلنا ما بمعنى الذى واما المبنية للنكرة فهى صفتها
كما لو جعلنا ما فى الآية نكرة موصوفة وقد تبين ايضًا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار

تحقيق قولهم حمدت حمده وحردت حرده ونحوت نحوه
فيكون مضافًا لبيان النوع ويجوز ان يكون مفعولًا به حردت او قصدت قصدك سبيلك
ان تقصد حامدًا بطلبه ويجوز ان يكون المعنى حمدته حمده الذى يختص به وحمدت حمده الذى ينبغى له

والمشهور النصب على الحال شيخ

فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلاً بفلان اى هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسرته رحبا بموضع الرحب من ضعار رحيبا وان فسرته بالمصدر اى رحب موضعك مرحبا اى رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتدا لا محل لها لانها مستأنفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعى المذكورة اما ان يتوغل فى حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال كما يجئ فى بابها نحو هيهات ورويد وشتان فيبنى لقيامها مقام المبنى ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذى قامت هى مقامه وبناؤها على الفتح اكثر اذن ان زادت على حرفين لتبقى مبنية على الاعراب الذى استحقته حال المصدرية فيتوسع اذن فى استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذى كانا يستعملان عليه مع الفعل فيقال هيهات زيد ويجوز ان يراعى اصلها فى المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر قال الله تعالى هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعداً لما توعدون استعمالا واما فى المعنى فهيهات اسم فعل والّلام بين واما ان لا يتوغل فى حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها لنصبها كالمصادر المذكورة ههنا فهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم يقدر قبلها فلم يكن ينتصب فبانتصابها عرفنا ان الفعل مقدر قبلها وبناء الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها فيجمع فى بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعنى يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيدا ورويد زيد وبله زيد وبله زيدا ويجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشى زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشىً لله منونا ويكون حاشى لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا فى هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور لم يوضع افعالها اصلا نحو دفراً له اى نتنا وبهرا اى تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل فهما مثل القهقرى والقرفصاء اعنى ان جميعها مصادر لا افعال لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما وبُنيا بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير انتنت دفرا وتعست بهرا ومنها اسماء اعيان هى آلة مقامه مقام المصادر نحو تربا لك وجندلا اى رميت رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها صفات

صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اى هناه وعائذا بك اى عياذا وهى مثل قم قائما اى قياما ويقال الخائبا والفرق بينهما ما ذكرنا فى القسمين المذكورين وقد قيل فى هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل فى قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصادر كاها منك اى توجعا وواها لك اى طيبا واُفّا وافة لك اى كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان فى الاصل صوتا وان لم يبق بالجار نحو ايها اى كفا وويها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل فى باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عن الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه فى الاغلب يكون مشتقا من مفعول المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو ذى لزيد وذلك نحو آها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلى نحو اُفٍّ لكما واوه على اخوانى وآه من ذنوبى والظاهر ان ويك وويحك وويلك من هذا الباب واصل كلها وى على ما قال الفراء حى بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وى لك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا فى قوله فخير نحن عند الناس منهم اذا الداعى المثوب قال يا لا فصار معربا بإتمام ثلاثيا فجاز ان تدخل بعدها لام اخرى نحو ويل لك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويلك كما مر فى سلام عليكم ثم حمل ويح وويب وويس عليه كناية عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشنعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره فى اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلى مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز فى كل صوت يتحقق صيرورته اسم فعل ان يقال بمعناه على مصدر به ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازنى سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال عمرك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذى سلم ولا يقال تعدك الله واكثر ما

يستعمله

تحقيق مثل قولهم مرحبا بك واهلا بفلان

اى ابت م

تحقيق هيهات ونحوها

حاشى كلمة تفيد معنى التنزيه فى باب الاستثناء تقول اساء القوم حاشى زيد وهى حرف من حروف الجر نوضعت موضع التنزيه والبراءة فمعنى حاشى الله براءة الله وتنزيهه وهى قراءة ابن مسعود على اضافة حاشى الى الله اضافة البراءة ثم قال الله لبيان من يبرئ وينزه والدليل على تنزيل حاشى منزلة قراءة ابى السماك حاشًى لله بالتنوين كشاف

تحقيق رويد زيد وبله زيد وحاشى زيد

مصادر م

تحقيق قولهم هنيئا لك وعائذا بك ونحوهما

اذ انعجب من طيب شئ قلت واها ما اطيبه

تحقيق مثل اها منك اى توجعا وواها لك اى تعجبا

ويكلمة يقال في التعجب

اوه من كذا كلمة توجع وربما قلبوا الواو الفا فقالوا اواه وى كلمة تعجب يقال ويك ووى بعبد الله سيد رحمه

تحقيق الاصوات القائمة مقام المصادر

اوه من كذا كلمة توجع قلبوا الواو الفا فقالوا اواه سيدا

وويكه

التثويب فى اذان الفجر يقال الصلوة خير من النوم سيدا

مقام المصادر فانما

فى قسم السؤال لا يكون جوابها ما فيه الطلب كالامر والنهى قال قعدك الله لا تسميني ملامة
ولا تنكاى قرح الفؤاد فيجما فاذن انبة وقال ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف
يلتقيان هى شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يمان وقد ذكر الجوهرى استعمال
قعدك وعمرك فى القسم الذى لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا اتيك وكذا قعيدك وقعدك
الله لا اتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمر الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا فى
القسم قال الجوهرى وقد جاء عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سألت الله ان يطيل عمرك ولم
يرد القسم وقد ذكرنا انه فى البيت قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك تعميرا فحذف الزوائد
من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله تقديره او معنى
عمرتك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول
الثانى اعنى الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اى جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله
واجاز الاخفش رفع الله فى عمرك الله ليكون فاعلا اى عمرك الله اى اسأل الله تعميرك
او اسأل الله عمرك واسأل الله قعدك اى تقعيدك وتمكينك على حسن الزوائد واسأل
متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسألك بتعميرك الله اى اعتقادك بقاءه وابديته
وبقعيدك الله اى نسبتك اياه الى القعود اى الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف
حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان الى الفاعل
والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك الله اى
قعيدك اى ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا
التأويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالخلف والخليف فعلى مذهب
سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر على تأويلهما باسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم
ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا فى القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كان للدعاء للمخاطب
جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للمسؤول كانه قيل طول الله عمرك افعل كذا

قوله وقياسا فى مواضع فمنها ما وقع مثبتا بعد نفى او معنى نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه مثل ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا او زيد سيرا سيرا

قوله ما وقع مثبتا الى آخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون
ناصبه خبرا عن شىء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك المصدر
والثانى ان يكون المصدر مكررا او بعد الا ومعناها نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا
تقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تفريقا تفريقا وكذا ان دخل على المبتدا

نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا
وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشىء بدوام حصول
الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع فى بعض
المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤذى الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك
ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذى لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص
على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل
وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف فاذا ارادوا زيادة المبالغة جعلوا
المصدر نفسه خبرا نحو زيد سير سير وما زيد الا سير كما ذكرنا فى المبتدا فى قولها فانما هى
اقبال وادبار فيجئ اذن فى الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول
المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعنى زيادة المبالغة فى الدوام رفعوا بعض المصادر
المنصوبة التى قدمنا ان فاعلها او مفعولها يبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف
الفعل لزوما تبيينا لمعنى الدوام قال عجب لتلك قضية واقامتى فيكم على تلك القضية
اعجب قال سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومنه
سلام عليك وويل لك قوله مثبتا بعد نفى انما شرطها لانه لو كان منفيا نحو ما زيد
سيرا او لم يكن بعد نفى نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل
اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة للنفى وليس دخول
النفى على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا فى نحو ما كان زيد الا سيرا وما جئتك
الا سير البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر
الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعنى كون ناصبه خبرا عن شىء لا يكون هو اى
المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفى يريد به ما فى انما من معنى الحصر نحو انما
زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذى بعد الا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا
اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا يجىء مكررا
نحو ما زيد الا سيرا سيرا فالوا ضحين نحو حذف الفعل وجب لقيام الاول مقامه قوله
او وقع مكررا فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى
لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطى لفظه هذه الفائدة الا بتكلف **قوله**
ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل فشدوا الوثاق فاما منا
بعد واما فداء يعنى بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل والمفعول فمضمون

نوا بجمعا بكسر الباء وهم لا يقولون بيلم بالكسر لكن لما اجتمعت يا ان فدبت تحمل الكسر سيد ركن

قال فى شرح المفصل عمرك الله فى معنى السؤال وذلك يجاب بما يجاب به قسم السؤال وكذلك فى قعدك الله معنى السؤال ايضا تعمرك الله سيد ره

و قعيدك الله لا اتيك م

فى غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله م
انما قال تقديرا لانه قعدك لم يستعمل وسيصرح به فيجئ سيدا

ثم لا يجوز ان يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسأل عمرك الله م

يقال اسأت اليه النبى ومن النبى ايضا سيد

او وقع مكررا مثل زيد سيرا سيرا

وانما انت سيرا ليس فى نسخة المصنف

قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه

قد يكون المصدر بعد الا معرفا بالاضافة نحو ما انت الا سير البريد او باللام نحو ما انت الا السير

الوثاق بالفتح والكسر ما يوثق به

شدوا الوثاق شدّا الوثاق ويعنى باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلق
منه ويسمّاه اثرًا لان الغرض من الشيء تحصيله بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون
بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم
ان يذكر جملة طلبية او خبرية يتضمن مصدرًا يطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك
الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة
وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم
ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة
لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها فالزم قيام متضمن المصدر الذي
هي اغراضه مقام متضمنا تها فوجب حذفها فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة يتضمن شد الوثاق
والمطلوب من شد الوثاق اما قتل او سيرا واسترقاق او منّ او فداء فقد فصل الله هذا
المط بقوله فاما منًّا بعد واما فداء وبقولك في الخبرية زيد يكتب فقراءة بعدا وبيعًا وعمرو
يشتري طعاما فاما بيعًا واما اكلًا ونحو ذلك قولــه ومنها ما وقع للتشبيه علاجًا
بعد جملة مشتملة على الاسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت
حمار وصراخ صراخ الثكلى يعني ان قوله صوت حمار مصدر فائدته التشبيه اذ المعنى
مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم
بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضًا على صاحب ذلك الاسم
اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه
شرطا آخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا
لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء
فان الثاني اذن يكون مرفوعًا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعني
على الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر من غير الجملة المتقدمة ويدل
المصدر بل اعليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له
صوت يصوته صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم
كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال وانما
انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل
والفاعل فهي بمعنى يصوّت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد
اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في

فليهام
من الافعال الخاصة سيد
وهو بالنفع والكسر ما يوثق به كالقيد
فتأ فداء قتلا استرقاقًا بيعًا وغيرها

الصوت معروف وقد صات الشيء يصوت
صوتا وكذلك صوت تصويتا

في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان العامل في المصدر المنصوب
الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله
اذا لم يكن مفعولًا مطلقا كما يجيء في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير وكقولك
ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربه وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل
الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويتبع لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى
له صراخ حاصل لان معنى له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا
بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون
من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة
في نحو قوله صُنعَ الله ووَعدَ الله وكتابَ الله وصِبغَةَ الله لان قبلها ما يؤدي معنى افعالها
فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه
رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او عطف
البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجيء في باب البدل واما على الوصف وذلك
على احد وجهين فان الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجيز اذن تعرفه مع
الموصوف غير معرفة لان مثل لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد
على الوصف اي مثل اخي زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل
اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اي اصوت منكر كما تقول مررت
برجل اسد اي جريء ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل
لا غير واذا انتصب المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد التأويلين المذكورين
في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا
نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه
بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاء في زيد زيد لان
الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان
تأكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم
واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله
تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وهذا كما قال سيبويه في نحو الاماء ثم بادرًا فاذا كررت
فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثاني لكونه
تكريرًا للاول موصوفا بشيء كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال المعنى الوصف في تابع

يعني ان الثاني لكونه كالوصف للاول الخ
سيد

كما هو حكم الوصف في رجل ظريف ونظريف سيد

فى الظاهر لا فيه ولا فرق عندنا ان يكون الثانى اعنى صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجى فى
باب النداء واجاز الخليل فى هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على الحال
وانما اختار سيبويه الاتباع فى الثانى دون النصب لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى
الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحوله صوت حسن ويجوز حسنا
وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذى بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر
وان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا فى الدار صوت صوت حمار وانما
ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولابد
للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وروى فى بيت رؤبة
فيها ازدهاف اى ما ازدهاف نصبا مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو فى غاية
الضعف فالوجه الاتباع فى مثله قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره
مثل له على الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه يعنى يكون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل
تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الا ذلك
المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه فاعترافا فى على الف درهم اعترافا
يؤكد الاعتراف الذى تضمنته الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه فى نحو ضربت
ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اى الفعل مع دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على
الضرب والزمان واما فى مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها اذ مضمون احد
جزئيها ومنها قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول الاذان الذى هو الدعاء الحق
اذ هو دعاء الحق اذ هو دعاء الى الصلاة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه
قوله انى لا منحك الصدود وانتى قسما اليك مع الصدود لاميل لان قسما بمعنى التاكيد
وهو الحاصل فى الكلام السابق بسبب ان واللام والمصدر المؤكد لنفسه فهو الذى يؤكد
جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام
نص على معانى هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها
تاكيدا لانفسها ولا يمتنع فى كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عامل
فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا فى نحو لزيد صوت صوت حمار
فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل
غيره مثل زيد قايم حقا ويسمى توكيدا لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك رجع
زيد القهقرى فى ان المصدر فى كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل فى الاول جملة وفى

لانه ظاهر من حيث هو منصوص عليه بلفظ المقدر ويؤكد نفسه من حيث هو محتمل لجواز فالمؤكد اسم المفعول
من حيث اعتبار وضعه الاصلى ولانه سائر المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل
ان المراد انه تاكيد بتعبير لاجل غيره ليندفع غيره وعلى هذا ينبغى ان المراد بالثانى انه تاكيد
لاجل نفسه ليكون ... حتى يحصل التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية
فانه لم يكن للتثنية بل للتكرير

وفى الثانى مفرد اعنى مجرد الفعل من دون الفاعل واعلم ان المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد
لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التاكيد يقوى به الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشئ
ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فتكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه
على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة المؤكدة لغيره اما صريح القول وما هو فى معنى القول
قال تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق الا قول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول
ما فيه مصدرية اى قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اى هذا هو المشهور
الممدوح لا كما تقول فى حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اى قولا حقا وكذا هذا عبد الله
حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابى طالب اذا لا ابتغاه على كل حالة من الدهر جدا غير قول
التهازل اى قولا جدا وكذا قولك لا تفعله البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة
والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا اثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله
وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى
القطعة المعلومة هى التى لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر ان
يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها للقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا للقلت بيانا للنوع
فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهى تقول مقوله
نعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج
وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول
اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس مدلول
اللفظ بل هو يقتضى مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب
مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا
ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يجى بعد الامر والنهى من المؤكد لغيره كالبته
يدل ان عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهى قاطع بطلب تركه واما
قولهم اجدك لا تفعل قال اجدكما لا تغضبان كذا ولا يستعمل الا مع النفى فليس مؤكدا للفعل
المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جدكما قوله لا تغضبان لكان مؤكدا لمضمون
المفرد اعنى الفعل بلا فاعل نحو رجع زيد القهقرى لان عدم الغضب يكون اذن هو المحتمل
للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت جدكما مضمون عليه
قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفرد

مطلب تحقيق قولهم هذا زيد وانا ابو النجم وشعرى شعرى

مطلب تحقيق قولهم لا افعله البتة

مطلب تصحيح قولهم افعل البتة

مطلب الخبر يحتمل الصدق والكذب

مطلب تحقيق قولهم اجدك تفعل

قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسندته الى المخاطبين او غيرهما وبما
بنحو زيد يرجع القهقرى فان القهقرى في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق
فثبت ان جدا كما يبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر موكدا لغيره اذا اكد معنى
القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يتقدم ايضا كما قلنا لا بعضا
كما قدرنا في بيت ابي طالب اقول ابتضاه على كل حالة جدا لفساد المعنى فنصب جدا بلا ذن
بطرح الباء والمعنى اجدّ منك كما قال الاصمعي ومثله قوله احقا انى ابناء سلمى بن جندل
تهددكم اياى وسط المجالس اى افي حق ومعنى حقا وجدا متقاربان او نقول انتصابه
على الحال كما في فعلته جهدك على الخلاف الذي يجيء فيه والعامل في احدكما الفعل الذي بعده
اذا لم يكن مصدرا ايلا لان لها صدر الكلام ويجوز ان يقال هو بتقدير اجدا نحتا ثم بين ما
يسال عن الجدية وهو لا يقتضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله بضابط اضافته
الى الفاعل فقد تبين لك ما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلول
الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة لنفسها ويقوى ذلك
انه لا يجوز لكن ان تقول زيد قائما غير حق او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق
لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو منى زيد قائما ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا
في قولك زيد قائم حقا ليس بشيء اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه
بنزع الخافض كما قيل في اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا
الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق
دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة
في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص في معنى لفظا
محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه
فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذا عبارة المتاخرين وسيبويه يسمى التاكيد
لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التاكيد العام وقال اللص معنى التوكيد لغيره
اى التوكيد لدفع احتمال الغير وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون
الغير موكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين
كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه معنى قبل المصدر ولا يجوز
تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط
نحو زيد حقا اخوك وانا لا ادري باسا بان يكون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين

مطلب تحقيق المؤكد لنفسه ولغيره

المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل
فلا يكونان اذن من هذا الباب **قوله ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك**
ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية
التكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته
ضربين اى مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او
المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفه ياء
لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال
دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور قال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان يقال
اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعي بالياء واصل لبيك
الب لك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال مامورك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في
موضع والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين والمعنى البابا كثيرا متتاليا
فحذف الفعل واقيم المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع
المامور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف
الزوائد واما قولهم لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى
سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى صلى ونزه
وسلم بمعنى جعل سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك
اى اسعدك اى اعينك اسعادين الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى
باللام وقولهم دواليك اى تداول الامر دوالى وهذاذيك اى اسرع اسراعين قال ضربا
هذاذيك وطعنا وخضا اى ضربا يقال له هذاذيك كقوله جاءوا بمذق هل رايت الذئب
قط وحجاجيك اى كف كفين كلها مصادر لم يستعمل الا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك
ومثلها حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال فقالت حنان ما اتى بك
ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف ومعنى حنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر
الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله ارضى
وذوبان الخطوب تنوشني وامكرا وانت في الحديد وقياما ما واعلم الله وقد قعد الناس
وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات
مقام المصادر في التوبيخ نحو اقاعدا وقد قعد الناس واقائما قد علم الله وقد قعد الناس
وكذا قولهم اعتميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجيء في باب الحال ومما يشبه

مطلب قد يكون التثنية للتكثير كما في فارجع البصر كرتين

مطلب ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد لدى عند يونس

تصحيح قولهم لبيك وسعديك

تصحيح قولهم سعديك ودواليك وهذاذيك وحجاجيك

مطلب وقد تقام الصفات مقام المصادر

مطلب تصحيح قولهم نعم ونعمى ... حذف فعله

ان يكون قياسيا كل مصدر عطف على حله بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه وتبيينه
كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اى افعل وانعم عينك انعاما اى اقرها فحذف الزوائد
واضاف الى المفعول او نعمت عينك نعمة اى قرت وهذا مضبوط بضابط الاضافة ايضا
كما تقدم ونقول الراد على الناهى لا نفعل ذلك ورغما وهوانا نقول اغتديت ولا اغتداء الغراب
واهتديت ولا اهتداء القطا اى ولا اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك واغنا وجب
حذف الفعل فى هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسات
نحو وتبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا آخر القياسات وقد جاءت الجملة قائمة
مقام المصدر وهو فاها لفيك اى فا الداهية والمعنى دهيت هيا والاصل فوها لفيك
اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى الحال كلمته فاه الى فى اى مشافها ويجوز ان يكون
هذه ايضا بمعنى المصدر اى كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك
فى فاها لفيك ثم جعلت الجملة التى هى فوها لفيك بمعنى المصدر اى اصابة داهية فانمحى
عنها معنى المبتداء والخبر وكذا صار معنى فاه الى فى المصدر اى مشافهة او مشافها
من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة
بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذى صارت بمعناه
وهو المصدر او الحال فقيل فى فوها ونحوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور
على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اى جعل الله فا الداهية الى فيك
اى جعلها مشافهتك **قولـــه المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل مثل ضربت
زيدا واعطيت زيدا درهما** قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه
او اجرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب فى ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا
فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا او قعت عليه
الايجاد وفسر المص وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغى ان يكون
المجرورات فى مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة
مفعولا بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء
فى اصطلاحهم وكلامنا فى المطلق وايضا فان معنى اشترك فى قولهم اشترك زيد وعمرو
لم يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشىء آخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به فى الاصطلاح
والاقرب فى رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ
من عامله المثبت والمجهول مثبتا فقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج

ويقال ايضا ونعم عين ونعام عين ونعمى عين سيد

ويقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا ولا اكود ولا مكادة م

مطلب تصحيح قولهم لا افعل هذا ولا كيدا ولا هما ويقال ولا اكودا ولا مكادة

مطلب يقال اغتديت ولا اغتداء الغراب وكذا اهتديت ولا اهتداء القطا

اى فم الداهية مفهوم لما قبله

ناصبه فعل بخلاف فاها لفيك فلما انمحى عنها معنى المبتدا والخبر وصار معنى فاها لفيك اصابة داهية ومعنى فاه الى فى مشافهة او مشافها

مطلب قد يقام الجملة مقام المصدر كما فى قولهم فاها لفيك

قد يكون اللام بمعنى الى

وقيل ان فاها فى قولهم فاها لفيك منصوب على انه مفعول به

مطلب المفعول به يطلق على المجرور نحو مررت بزيد

المفعول به يطلق على ما يكون بواسطة حرف

يخرج جميع المفعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب فى قولك ضربت ضربا واحدث ضربا
وان كان مفعولا للمتكلم فى المثالين الا انه لا يقال فى الاول انه ضرب مضروب ويقال فى الثانى انه
محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيد بحرف الجر
كما يقال فى سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا
مفعول معه واكراما مفعول له وكذا فى قولك مررت بزيد وقمت الى زيد زيد ممرور به ومقوم اليه
وزيدا فى قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا
واشباهها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه ومجىء اليه ومبيع منه
ومكيل له ومبغى له وقولنا المثبت والمجهول مثبتا ليعم زيدا فى نحو ضربت زيدا وما ضربت
زيدا وافعال القلوب فى الحقيقة لا يتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثانى
مضافا الى الاول فالمعلوم فى علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما
معا ولهذا قد تحذفا احدهما من دون الآخر مع انهما فى الاصل مبتداء وخبر لانك لو حذفت
احدهما كنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة
لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد فى قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة
مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اى
ماخوذة وكذا نحو احفرت زيدا النهر زيد محفر والنهر محفور والمعنى حملت زيدا على ان
يكتسى الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثانى فى مثله بالمطاوع المقدر كما
قال بعضهم اى احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين
بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الجعل وذلك الفعل المطاوع اى حملته على ان يحفر النهر كما مر
وباب اعلمتك زيدا قائما فى الحقيقة متعد الى المفعولين فان العلم هو المخاطب وقيام زيد
هو المعلوم كما قلنا فى كسوت واعطيت فنصب الثانى والثالث لكونهما معا متضمنين للمفعول
الثانى كما قلنا فى علمت وقولهم المفعول به الضمير فى به يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل
فعلا اى يعامل بالفعل ويوقع عليه بان يقال فعلت به فعلا قال تعالى وما ادرى ما يفعل
بى ولا بكم وكذا الضمير فى المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين
او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضى للرفع اى الفاعلية والمعنى المقتضى للنصب
اى المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو
الفاعل وقد ذكرنا فى حد العامل ان مذهب القولين اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة
لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال فى الفاعل

تفصيل حال المفعول الاول والثانى فى باب كسوت واعطيت

تقول احفرته النهر فلم يحفره لقولهم

مطلب ناصب المفعول به الفعل وحده عند البصرية والفعل مع الفاعل عند الفراء وقيل الفاعل وحده

كما انه هو الرافع للفاعل عندهم سيد

ان عامله الاسناد على ما تقدم **قوله وقد يتقدم على الفعل** هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تأخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون التاكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والا لم يؤخر عن مرتبته اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المتقدم مبتدأ وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا ينفصل بين الحرف الموصولة وصلتها كما يجيء في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجيء في حروف الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب آخر لجاز ان تقدم ايهما شئت وتجعل الآخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط آخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذا ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر من جهة المفعولية واجازه البصرية وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واي شيء اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يقدر قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان رتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فقولنا ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا نحو طعامك كل

الا زيدا لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر لا بنصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير **قوله وقد يحذف لقيام قرينة جوازا كقولك زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي مثل امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا** القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فيقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رأيت شخصا في يده خشبة قاصدا لضرب شخص فيقول زيدا قوله امرأ ونفسه اي دع امرأ ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى انتهوا خيرا لكم تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اي كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اي تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا وورائك اوسع لك بتقدير حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك يقوي مذهب سيبويه اي تقدير ائت في الآية وكذا قوله فواعديه سرحتي مالك او الربى بينهما اسهلا اي قولها ائت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرأ قاصدا اي انته عن هذا وائت امرأ قاصدا وقرينة ائت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينتصب بائت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرأ قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وائت امرأ قاصدا باظهار ائت امرأ ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرأ قاصدا امرأ ذا قصد والقصد في الامر خلاف المقصود والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم **قوله** اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اي وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا اي واهلت اهلا اي تأهلت تأهلا فقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو القهقرى على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها

مطلب يجوز تقديم المفعول على الفعل الا المفعول معه فان تقديمه لا يجوز

مطلب وقد يتقدم المنصوب على الفعل

ان كان الفعل بنون تأكيد لا يجوز تقديم مفعوله عليه

مطلب واذا اكد الفعل لا يجوز تقديم مفعوله عليه فلا يقال زيدا اضربن

مطلب بيان ما يجب فيه تقديم المفعول على الفعل

البيت لعروة بن ربيعة وسرحتي مالك موضع بعينه والسرحتان شجرتان فاشتهر الموضع بهما والربى جمع ربوة وهي المشرف من الارض اى انت اسهل الامرين عليك

قوله هذا ولا زعماتك

سماعًا قولهم هذا ولا زعماتك كان المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيما الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اى هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير اعم هذا ولا ازعم زعماتك ولا تزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اى من انت ذاكرا زيدًا او تذكر زيدا وانتصابه ذاكرًا على الحال من معنى من انت اى من يكون كما قيل فى كيف انت وقصعة من ثريد اى كيف يكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء اى من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اى كلامك زيد نحو كلمته فوه الى فى والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع او المعذر كالاليم بمعنى المولم والاغدر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر الا ان الفعيل فى مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما فى الاصوات كالصهيل والنهيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال لا تستنكرى عذيرى سيرى واشفاقى على بعيرى بين بقوله سيرى واشفاقى الحال التى ينبغى ان تعذر فيها ولا يلام عليها فقال هذا اذا اسا شخص الصنع الى المخاطب اى احضر عاذرك او عذرك او الحال التى يعذر فيها ولا يلام وهى فعل المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما يجازيه بسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اى من اجل الاساءة اليه وايذائه اى انت معذور فيما تعامله به من المكروه ومنه ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال لابى بكر رضى الله عنه اعذرنى من عايشة اى من جهة تاديبها وتقريعها وفى الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اى يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم فمعنى من انفسهم اى من جهة انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرنى من فلان اى من اجل ايذائه اياى اى لى عذر ولا عذر له فى ايذائه فهل هنا من يعذرنى ومنها قولهم اهلك والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اى لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل آخر غير ناصب اهلك اى الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اى اعطنى كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لآخر اى هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال الآخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اى ارسل واحشفا وسوء كيله اى اتجمع حشفا وسوء كيله وكل شىء ولا شتيمة حر اى اصنع كل شىء ولا ترتكب شتيمة حر وانت تأتى ناهل الليل والنهار اى فتًا تأتى اهل الليل والنهار اى اهلك بالليل والنهار ودياز الآخر اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رايت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجلا ودن

مطلب قوله كيف وقصعة من ثريد

مطلب عذيرك من فلان

مطلب قوله اهلك والليل

مطلب كليهما وتمرا اى اعطنى كليهما

مطلب قوله الكلاب على البقر واحشفا وسوء كيله

مطلب قوله كاليوم رجلا

وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وتمرا وكل شىء ولا شتيمة حر اى كلاهما لى وكل شىء امم ووجوب الحذف فى جميع ما ذكروا منها لكونها امثالا او كالمثل فى كثرة الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرًا الا فى افعال القلوب كما يجىء فى بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فائدة فى التعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدًا فى جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى الا زيدا وما يحذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوى كما فى قوله تعالى لمن يشاء اى يشاؤه او غير منوى وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله يخالفون عن امره اى يعدلون وقوله وان تعتذر بالمحل من ذى ضروعها الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى اى تؤثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى والله يقبض ويبسط

قولــه الثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرًا

اى الذى يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف بهذا الحد وقال ان الزمخشرى لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حده بامر معنوى اى كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد ولو حده بامر لفظى اى ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب منادى عنده كما صرح به لما فصل احكام المنادى فى الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم فى المراثى لا تبعد اى لا تهلك من تفجعهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا بعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع به نحو واويلاه واثبوراه واحزناه اى احضر حتى يتعجب من فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول واثبوراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى احضر حتى يتعجب منكما وكذا ما لا عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده

مطلب بيان مواضع لا يجوز حذف المفعول فيها

مطلب تنزيل الفعل المتعدى منزلة اللازم

قوله فى المراثى لا تبعد

قوله واويلاه واثبوراه

قوله يا للماء ويا للدواهى

يا ادعو زيدًا فحذف الفعل حذفًا لازمًا لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته
فائدته واحال المبرّد نصب المنادى على حرف النداء لسدّه مسدّ الفعل وليس ببعيد لانه يمال
امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى
المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل
والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سدّه مسدّهما والمفعول به هنا على المذهبين واجب
الذكر لفظًا او تقديرًا اذ لا نداء بدون المنادى وما اورد هنا الزامًا من ان الفعل
لو كان مقدرًا او كان يا عوضًا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به
الانشاء فلا يحتمل وان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية
مجيئها بلفظ الماضى وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال وهو منع بان اسماء
الافعال لا يكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال انها لفظ خفّفوها
لكثرة استعمال النداء فجوّز فى اداته ما لا يجوز فى غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا
بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون للغائب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه
ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجرى مجرى ذلك الفعل فيكون فاعله ظاهرًا او
مضمرًا غائبًا او متكلمًا او مخاطبًا لكنه لا يبرز فى اسم الفعل شىء من الضمائر فتقول صه
فى المفرد المذكر والمؤنث وكذا فى مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم
استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم فى اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفى اوه انه
بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب
انه قد تعرض للجملة ما لا يستقل به كلامًا كالجملة القسمية والشرطية والنداء
لا بدّ له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقًا نحو يا زيد دعاءً
حقًّا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقًّا اى منتصبًا بعامل مقدّر
كما قيل فيهما واجاز المبرّد نصبه للحال نحو يا زيد قائمًا اذا ناديته فى حال القيام قال
ومنه قول يا بؤس للجهل ضرارًا لاقوام والقرائن عامله بؤس الذى هو بمعنى الشدة
وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجهل بتقدير زيادة اللام فهو مثل اعجبنى مجىء زيد
راكبًا **قولـه ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردًا معرفة مثل يا زيد ويا رجل ويا
زيدان ويا زيدون** انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان
ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائى المنادى
المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا نعنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما

تقدر ان وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل م

قال ابو على ان يا واخواته اسماء افعال

لوه

كما قال بعضهم فى المبتداء بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب
ثم انا لو جررناه لتشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لتشابه غير المنصرف فرفعناه
ولم ننونه ليكون فرقًا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتداء فان العامل فيه عنده
هو الخبر قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات فى كلام العرب اكثر فهو عنده
مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفى
بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبنى على الضم وفتح المضاف اليه موقع الف يا زيدا فحركته
عنده ليست نصبًا ولا ادرى ما يقول فى نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجرى المضاف
مجراهما فيكون منصوبًا **قولـه مفردًا** اى الذى لا يكون مضافًا ولا مضارعًا له فيدخل فيه
نحو يا زيدان ويا زيدون ويعنى بالمعرفة ما كان مقصودًا قصده سواء كان تعرف بالنداء او
معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف الياء فى المنقوص
ويعوض منها تنوينًا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتًا مع السكون بلا لام او
اضافة ولا يحذف فى يا مرعى من الارادة خوفًا من الاجحاف بالكلمة وانما بنى المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظًا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها
افرادًا وتعريفًا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظًا ومعنى
وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا بمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم
المبنى واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادًا ولم يبن المفرد
المنكر لانه ليس مثلها تعريفًا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز يا انت نظرًا الى
المظهر قال يا الجبر الجرياء انت انت الذى طلقت عام جعت وجاز يا اياك نظرًا الى كونه
منعوًلا كما ورد فى كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قاله لابيه لما اراد ان يتكلم فاذا اضطر
الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر
عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصبه رجوعًا به الى حركته الاعرابية لما اضطر
الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بنى المفرد على الحركة لان له عرقًا فى الاعراب وبنى
على الضم فرقًا بين حركة المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم كما
عملوا ذلك فى نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل **قولـه ويخفض بلام الاستغاثة مثل يا لزيد
ويفتح لالحاق الفها ولا لام مثل يا زيداه وينصب ما سواهما مثل يا عبد الله ويا طالعًا جبلًا
ويا رجلًا لغير معين** هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب
منه نحو يا للماء وهى لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة او التعجب وانما اختيرت من بين

ابن الاضافة المنادى المعرفة والمعرفة بالمنادى المفرد النكرة اذا كان غير منصرف نحو يا احمر بفتح سيد ... م

المضاف لوقوع

مطلب
المفرد وتعريفه ربما يقابل المضاف فيعم المثنى والجمع

ويا انت دالضم مقدر فى المنقوص والمقدر نحو يا قاضى ويا فتى وفى المبنى قبل النداء نحو يا هذا
م

مطلب
فى تجويز يا انت ويا اياك

مطلب
فى تنوين المنادى المضموم ما خوذ الشعر

هذا البيت وكره الصلاح الصفدى ... لمطر بن مسلم ... رحمه الله

الحروف لمناسبة معناها لمعناها اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا
المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية لادعو المقدر
عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد
بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول لضرب لزيد حسن وانا
ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع سببين احدهما
الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام
والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعفاء اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع
الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما يجيء في حروف الجر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو
يا للكهولة وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله
يا لعطافنا ويا للرياح وانما تكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله
يا لله للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامه
على انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للعلقمة وحكى الفراء عن بعضهم
ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي
يا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق واما اللام الداخلة
في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام فمعنى يا لله للمسلمين اخص يا لله بالدعاء
لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة
على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين
الفرار وتوهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لبشر كليب واستغاث بهم
للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على
المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد وقد كان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل
من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى
بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد قوله ولا لام قال
الخليل اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب
صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة ياء ومرة واوا
ومرة الفا كزيادة المندوب على ما يجيء وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند سيبويه
وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهته للاسم

فهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي اشعب الصدع الم الفراق م

اخو كليب بن وائل يقال شعر مهلهل اي رقيق قيل انما سمي به لانه اول من رقق الشعر سيد

بشرت ابشره بشرا وبشرته ابشارا وبشرته تبشيرا ويقال بشرته بمولود فابشر اي سر سيد ره

اي كالاستيل لكم لا احياء واخي كليب فكذا الا نجاة لكم منها فاين تفرون نخ

المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها
في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب ما سواهما اي
ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلثة اقسام
المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده
شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد
واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء
واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم بعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة
عشر الا انه لم يتركب لفظا ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون
علما او لا في افادة مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول لا ثلثة
وثلثين عندي وقال الاندلسي وابن عيس هو انما يضارع المضاف اذا كان علما واما اذا
لم يكن علما فلا يقال عندهما في غير العلم يا ثلثة وثلثين او والثلثين كيا زيد والحارث اذا قصد
جماعة معينة والا قلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لكونه
له قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت
هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل قال الا يا شاعرا لا شاعر اليوم
مثله جرير ولكن في كليب تواضع وقال اعبدا حل في شعبي غريبا الوما لا ابا لك واغترابا
وقال ادارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة
من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما
او لا واذا لم يجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد
كيا رجلا وان لا يتصرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا
ويا ثلثة وثلثين ظرافا واعبدا حل في شعبي غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه
الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا
ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل اغفر الذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف
عليه اسما لشيء واحد بل كل منهما اسم مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الموصوف
او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا
فتقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة
ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث
المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى

وهو الجرير يهجو عباس بن يزيد الكندي سيد

ارفضاض الدمع تفرقه يقال ترقرق الماء ترقرق اي جاء وذهب سيد

حزوى اسم موضع بعينه وارا او جاء الهوى مع انه يعقبه ومنه يرفض يتعقب متفرقا وترقرقه جولانه في العين سيد

انك لا تقول في باب لا لا حليما لا يعجل ولا لا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف
يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يعجل ودائرًا
يجري مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل اجعل
الجملة او الظرف صلة للذي وقد صح وصفا للمعرفة قيل يبعد الكلام اذن جدا غاية بحذف اصله بزيادة
الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصرح الكسائي
والفراء بجواز يا رجلا راكبا للمعين بجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا
لمعين على حذف الموصول وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا للمعين وفيه
اشكال لاستلزام جواز لا رجلا راكبا ولا قائل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان فلا يجوز
ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما في ثلثة
وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها فساد كما لزم في نحو يا حليما لا يعجل قوله ويا رجلا
لغير معين الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا
ونحو قوله يا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما اما لكون
راكبا وصفا لموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه معينا ولا يرى البصريون باسا بكون
المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اما لا مانع من ذلك واجاز ثعلب ضم
المنادى المضاف والمضارع له اذ جاز دخول اللام عليهما نحو يا الضارب الرجل ويا الضارب زيدا
وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون
جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد
الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف
اذا صلح اللام مجرى المضاف قوله وتوابع المنادى المبني المفردة من الصفة والتاكيد
وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله
مثل يا زيد العاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس
ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضافة تنصب والبدل والمعطوف غير
ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه
كان عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة
فان توابعه لا ترفع نحو يا زيداه وعمراه ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع
المنادى المجرور باللام لا يكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور
اعراب المتبوع واما نحو العجبي ضربة زيد عمرو فسيجيء الكلام عليه في باب الاضافة وقال

مطلب وتوابع المنادى المبني المفردة

وكذا تقول يا تميم اجمعين والاكثر اجمعون وكذا
يا زيد الظريف بالنصب فقط سيد

وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو
الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف
وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى على
ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي
النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى
المستقل اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين اولا وسواء كان متبوعهما
مضموما اولا فتقول يا زيد رجلا ويا عبد الله رجل وكذا اذا كان مضافا او مضارعا
له نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله ويا طالعا جبلا وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا
عبد الله اخ وذلك لان عطف النسق من حيث المنادى مستانف فاذا لم يكن معه في اللفظ
ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستانف الذي حرف النداء
هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمرا على الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء
حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق قالوا ونظيره ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجاز
لا يمتنع يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك
بناء على انه لا يجوز في التابع ما يجوز في المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجائز
قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستانف والذي ارى ان عطف البيان
هو البدل كما يجيء في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا غلام زيد ويا ذا المال بكر بالفتح
فيهما ويجوز في البدل ان يجعل كالمستقل فيقال يا غلام زيد بالرفع كما يجيء في التوابع فان قيل
اذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فلم يجز لا رجل
غلام لعمرو في البدل ولا غلام وجارية في العطف قلت لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء اسم
لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا واما لان عمل لا لضعف
مشابهتها لان كما يجيء في بابها الا ترى الى انعزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها
نحو لا فيها غول والى جواز انعزالها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها فكيف
يؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام رجل وجارية بالفتح في المعطوف واما
الثاني من التوابع اعني النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق
ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات
اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع
ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه في حكم المستانف معنى

البدل ... وسد البدل منه والاول
في حكم ... فقط وعطف نسق

فكانه باشر حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع
للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره
وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تبع المعرب او المبنى
وان كانت التوابع المذكورة هذا فلا يخلو التوابع اما ان يكون مضافة او لا والمضافة
اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال ياذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمنى صاحب الاحلام وكذا
المضارع للمضاف نحو هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى
حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المفرد والنصب مع
للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى
فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها
نحو يا زيدا يا عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم كلكم في التاكيد وجاز
يا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق والبدل
لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانبارى يجيز في هذه المضافات الرفع ايضا
كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف
يا زيد الظريفُ والظريفَ و في عطف البيان عند النحاة يا غلام زيدٌ وزيدًا وفي التاكيد
يا تميم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذى اللام يا زيد والحارثُ والحارثَ واما التوكيد
اللفظى فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو هو لفظا ومعنى
فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة انى
واسطار سُطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وفي جعل ابى على يا زيد زيدا بكلا و جعل
سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول
من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيد
زيدا الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظى للاول موصوفا وبدل منه بما حصل له
من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا في زيد صوت صوت حسن ولا يجوز
ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس
عن رؤبة انه كان يقول يا زيدا الطويل بنصب زيدا الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين
فلا يمتنع اذن رفعه وذلك لانه لما وصفته صار مع صفته كالموصوف للاول كما يجيء في قولهم
لا ماء ماء باردا ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند
غير ابن الانبارى لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة

البيت بعبيد بن الابرص الاسدى يقول لهذا امرا القيس من
حجر معترضا عليه في قوله والله لا يذهب شيخي باطلا
حتى ابير ملكا او كاهلا وهما حيان من بني اسد وقد
قتلوا اباه يتوعدهم بالاهلاك فجعل عبيد وعيده
كاذبا وما عناه فيهم غير واقع كما ضغاث
الاحلام حو[illegible]

الخمسة انما وصفت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك تقول جاءني هؤلاء
الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التى هى
الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء ويزول بزوالها صارت كالرفع و
صارت حرف النداء كالعاملة لها وكذلك فتحه نحو لا رجل فلمشابهة الضمة للرفع جاز ان
يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقل شيء من استنكار تبعية حركة الاعراب
بحركة البناء التى هو خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى
لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف فان المنادى المضاف واجب النصب واما
ابن الانبارى فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها الرفع
وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل
لم لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف فكيف تقول
يا زيد الظريف واللام لا يمنع البناء كما لا يمنع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان
المنفى في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى
لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة فهى لنفى الظرافة
لا لنفى الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى
هو المتبوع على انه اورد الاخفش في مسائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف
البيان نحو يا زيد الطويل ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان
عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اى في المنسوق ذى اللام
وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة
حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء
يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة
ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التابع ان يتبع متبوعا نحو
في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع
والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن
فكالخليل اى المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض
اللام وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم
اللام كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا
الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان

جاز ان يحمل المفردات عليها لانها لما كانت تابعة للمضموم الذى
هو كالمرفوع تصورت كانها وقعت موقعه فاعربت
بمثل حركة اى بالرفعة التى في ضمته ولو تصورت
وقوع المضاف في مقام متبوعها المضموم لم يمكن لها الا النصب
لان المنادى المضاف لا يكون الا منصوبا فلم يمكن
رفعها وجه وانما الخ

الخليل انه يقول ان الرفع اولى للتنبيه على الاستقلال
مع رعاية الاتباع اللفظى ولا يتصور ذلك اذا كان
المتبوع منصوبا واما النصب فلرعاية الاتباع فقط
لان المتبوع اذا كان منصوبا تعين النصب واذا كان مرفوعا
فقط واذا كان يجوز الحمل على اللفظ كما مر سابقا

ما كتب خط
فائدة لطيفة في معرفة
في بيان دخول اللام
على الاعلام

في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس
ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص
وصار لكثرة الاستعمال علما له ويمتنع ذلك العلم الاتفاقي كانت اللام في مثله لازمة لانه
لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم
والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن
عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر اولا و
المنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر يكون اللام فيه
عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت
اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية
ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين والذم ان كانت متضمنة للذم
كالقبيح والجهم لو سمي بهما فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمى بها اوصافا
ومن ثم قيل في المثل انما سميت هانئا لتهنأ والصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعض
ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت
مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول
اللام في الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي
المحمد والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان
في الاصل المنقول عنه معنى المدح او الذم فلا ولح جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى
باسد والكلب في المسمى بكلب قالوا بنو الليث في بني ليث بن بكر بن عبد مناة وان لم يكن في الاصل
المنقول عنه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي حينئذ اما ان تضيف العلم
او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليسا بمطردين قال علا زيدنا يوم النقا
راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان وقال رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا
باعباء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء
والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد يجرد اثنان من اللام دون اخواته وقولهم
هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء
والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في
كون الاعلام اللازمة لها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد
فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها

الفاظها اجناسا ولم يعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا
في الثلثاء والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ما يثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية
غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكواكب المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء
فيه لذلك قال سيبويه وما لا يعرف من هذا الجنس اصله فملحق بما عرف وعند المتقدم ما لزم
اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره
كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتري ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا
ثم صار بالغلبة علما قال بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة
اجراء للازم لامها مجرى واحد في التقدير لما امكن وكان الاكثر ثابت جنسيته ثم اختص
بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها
ما ثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق
وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالدبران والعيوق
لكوكبين لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا بطوله ومذهب المبرد ليس ما احال عليه
المص ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف
واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد
عنها لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام
اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق ما
اختار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المص اليه قوله والمضافة
المعنوية اي التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المبني المفرد وذكر في شرح
المفصل تجويز الرفع في نحو يا ذا المخوف ابقتل سخة وفي نحو يا صباح يا ذا الضامر
العنس مع انهما مضافان علتين احديهما ان صفة اسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يجي
في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية
ان اللام في الضامر والمخوف اسم موصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف
فكانه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان في قولك الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم يكن الا
الرفع فلذا ما كان مثله وينزل علناه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم اشارة
ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا
فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجري تابعا مجرى
المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى قوله غير ما ذكرنا يعرب ذي اللام

قوله مطلقا اى مفردين كانا اولا وكان متبوعهما مضموما اولا قوله والعلم الموصوف
بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليس مثلهما فى النداء اما فى غير النداء ففى جريه
مجراهما وجهان والاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال
ولم يكثر استعمال البنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا
عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى فى مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال
فالشروط اربعة وهى كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا
بابن احترازا عن نحو يا زيد بن عمرو فى الدار على ان ابن عمرو مبتدا وكون ابن متصلا كما
ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير
فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط
لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل
ذلك كون الفتحة الحركة المستحقة فى الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف
ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة كانت
نحو يا زيد المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا
اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقى اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المتصف بابن
وابنة الجامع للشرائط الاربع فى غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا وبحذف الف
ابن خطا ايضا نحو جاء فى زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس ابن ثعلبة شاذ وان اختل
احدى الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا واسترى فى كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة
لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا
لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما **قوله واذا نودى المعرف
باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود
وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة** لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو
بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهى كالتنوين فمن ثمة قيل بناء الاسم معها كالخمسة عشر
واخواته والان فاستكره دخولها مطردا فى المنادى المبنى واما ان يعرب وهو ايضا بعيد
لحصول علة البناء وهو وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله فى الافراد والتعريف وقال
بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفى التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين فى احدهما
من الفائدة ما فى الآخر وزيادة لا يستنكر كما فى الغد والآن على ما يجئ فى موضعهما قالوا
وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا انت بل

لم يباشر حرف النداء الا اللام لان حرف النداء فى
المفرد المعرفة يقتضى البناء واللام والتمكن تقتضى
تمام الاعراب وبدليل الخمسة عشر والان والامس
فى لغة لكنهما ترجح جانب الاعرابية فكان فى بناء الاسم
معها اوفى نادى ولا سيما فى المنادى لان علة
بنائه ضعيفة كما ذكرنا لانه شبه للكاف الاسمية
المشابهة للكاف الحرفية فلو نودى المعرف
وبنى لتوفر البناء واللام فى الظاهر ولو اعرب
باللام لكان الخمسة عشر والان نسخه

بهذه صفة اسم الاشارة اما الموصولات فهى وان كانت مبهمة الا انها تختص بصلتها التى لا بد لها منها فقالوا يا هذا الرجل ثم قال الاكثرون ان الرجل صفة لاسم الاشارة
لان الاسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا حد النعت كما يأتى اى ما دل على معنى فى متبوعه وقال الباقون هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب
ان الاشتقاق ليس بشرط كما يجئ فى باب النعت ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يجئ فى باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على ماهية من
بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت المبهمات بيان ماهية المشار اليها فلهذا قبح ان يوصف المبهم من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم وقبح
هذا الابيض واما التعريف باللام فلان مطلق الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها قد علم من اسم الاشارة فلم يبق الا التطابق تعريفا المطلوب
بين النعت والمنعوت واحسن الة التعريف اللام اذ هى اقل من المضاف اليه فعلى هذا صار النعت والمنعوت فى هذا الرجل مع انهما كلمتان بمنزلة قولك
الرجل اذا كان اللام فيه للعهد لان لفظ هذا لا فائدة له الا تعيين ذلك الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فلاجل شدة احتياج المبهم الى
صفته هذه لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا يقول هذا اليوم الرجل كما يجوز فى غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس
والبقر فالمحصول ان اسم الاشارة انما توصل به لشدة احتياجه لذى اللام الذى هو المقصود وكذا ينبغى ان يكون الواسطة شديدة الاتصال بما توصل بها
اليه وتوصلوا بلفظ ايضا وهو اى مقطوع الاضافة وهو
مع قطع الاضافة احوج الى الصفة من اسم الاشارة
لانه قد يقتصر على ما هذا النعت الاشارة المغنية للتخفيف
بخلاف اى فانه لا يجوز اى من دون النعت ووجب
قطعه عن الاضافة لان به التوصل الى نداء ذى اللام لانه
بالمضاف اليه يختص نحو اى الرجال واى رجل فلا يصح التوصل
لا فيه من اليقين اى صار بالاضافة والتوصل ينبغى
ان يكون مبهمة حتى يحتاج لدفع
الابهام اى ما هو المقصود

نسخه بخط المصنف

بل الممتنع اجتماع اداتى التعريف لحصول الاستغناء باحديهما وقال المازنى فى اسم الاشارة
يتكرم بحرف النداء الغانت من الاشارة ومن ثم لا يقال لهنا اقبل اى يا هذا ولا حاجة الى ما ذكرنا
اذ لا منع من كون الشئ المعين مواجها مقصودا بالنداء واى محذور فى اجتماع مثل هذين
التعريفين هذا ولما قصد والفصل بين حرف النداء واللام بشئ طلبوا اسما مبهما غير دال
على ماهية معينة محتاجا بالوضع فى الدلالة عليها الى شئ آخر يقع النداء فى الظاهر على
هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذى هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة
المنادى ان يكون مميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شئ ويا موجود الا
ان يكنى بمثلهما عن ان المخاطب ما فيه شئ مما يكون فى العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشئ
والموجود وهذا مجاز وكلامنا فى الحقيقة فوجد الاسم المتصف بالصفة المذكورة
ايا بشرط قطعه من الاضافة اذ هى تخصصه نحو اى رجل واسم الاشارة واما لفظ شئ
وما بمعنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوصفا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف
اى واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشئ اما اسم الاشارة
فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم آخر بعده واما ضمير الغايب فانه وضع مبهما
مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده فان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا
كما فى ربه رجلا واما نحو رايته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان زال ابهامه بما بعده لكنه جملة
ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع
مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية
فلذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم فى نعت يا هذا النصب والرفع كما فى
يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اى وفصل بعضهم فى وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية
نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل
واما المازنى والزجاج فجوزا النصب والرفع فى وصف اسم الاشارة واى قياسا نحو يا زيد
الظريف ولم يثبت وانما قطع اى المتوصل به الى نداء ذى اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد
الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذى هو وصفه فلم
يمكن التنبيه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء
التنبيه من المضاف اليه لانه لو لم يخل من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ايا ما تدعوا
وليس هذا موضع التنبيه وايضا التنوين يبدل من المضاف اليه معلوم مقدرها كما فى قوله
ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلا هدينا والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا

مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اى وصف اى به في بعض
المواضع نحو يا بهذا فيقتصر عليه وانما توصل باى الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة
في الاصل ما يشار به المخاطب الى شيء فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحروف
الخطاب كما يجيء في بابه فنحو شيء في بعض الاماكن من ان يدخله حرف يجعله مخاطبا اى حرف النداء
فيفصل بينهما باى في بعض المواضع لتناكرهما في الظاهر ثم فلا يوصف هذا الوصف باسم الجنس
نحو يا ايهذا الرجل فعلى هذا ليس نحو يا ايهذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما اوما
اليه المحقق بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايهذا دون وصفه
باسم الجنس وقال الاخفش في يا ايها الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتداء محذوف والجملة
صلة اى وانما وجب حذف هذا المبتداء لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا زيد عليه
كلمتان اعني ايها ويصحح تقوية مذهبه بكثرة وقوع اى موصولة في غير هذا الموضع ويرد
كونها موصوفة كما يجيء في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فيجب
نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما يأتي في الموصول فحرف
النداء على هذا يكون داخلة على اسم مبني على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف
كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره
لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا حد النعت كما يجيء اى ما
دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والحق ان الاشتقاق
ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام
كما يأتي في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه
في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه ومن ثمة قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما
يختص ببعض الماهيات نحو يا هذا العالم فيقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية
حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت
والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد
الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى
صفته ومن ثمة لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما
لا يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تعريف صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر
قوله والتزموا رفع الرجل اى اسم الجنس الواقع صفة لاى وهذا وكان القياس جواز
نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف لكنهم نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه

فكانه باشره حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل
المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اى التزموا رفع
توابعه اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا اى ان كان تابع المنادى
مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى اى وهذا
او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان جعلته على زيد
نصبت ومن نصب الطويل نصب ذو الجمة لا غير كان نعتا للطويل او لزيد واما في اى فان
التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يكون تابعا الوصف اى لانه هو المنادى في الحقيقة واى
وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل
ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون
عبد الله صفة اى ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه
كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف
اى فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاى
اعني الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز
يا ايها الرجل زيد وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز يا ايها الرجل زيد بضم زيد بلا تنوين لما
لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف اى لا يتبع اى واما اذا جئت بعد وصف الاشارة التي يجيء بيه فيجوز
فيه الامران لان اسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد
وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع
عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو
حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام كما قلنا في اى
ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى المضموم نحو
يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان
حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد وذو الجمة برفع ذو وقال
فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازني الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون
المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث
ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان
المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل
يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في الصورتين تقديرا لا لفظا قوله لانها اى تابع معرب

كأنه قوة الشعر لانحمة الاذن والحية انه شعر
وتعين الشعر انه الجمة وهي الشعر الذي التي الشعر بالمنكبين سيدا

وتقول يا هذا الرجل زيد ان جعلت زيدا عطف بيان للرجل
وجب رفعه وان جعلت لهذا جاز رفعه ونصبه نحو يا هذا
زيد وزيدا وتقول يا هذا الرجل غلام زيد يجب رفعه وان
كان عطف بيان للرجل وان كان لهذا وجب نصبه لانه
مثل يا غلام ابا بكر ولا يجوز ان يعطف على اى غير عطف
بيان كما جاز على زيد فلا تقول يا ايها الرجل زيد على انه
زيد عطف بيان لان المقصود غيره ولا يجوز يا ايها الرجل
وذو الجمة ولا يا هذا الرجل وذو الجمة بعطف ذو الجمة على
الرجل لانه يقع موقعه فيكون صفة لايها ولهذا ولا يوصفان
بالمضاف ولو عطفته على ايها وهذا وجب نصبه قال الاندلسي
لا يجوز عطف المضاف على صفة المضمومة المفردة المرفوعة
لا رفعا ولا نصبا نحو يا زيد الطويل وذو الجمة واما النصب
فلان المنصوب لا يعطف على مرفوع واما الرفع فلانك
لو اقمته مقام المعطوف عليه وقلت يا زيد ذو الجمة لم يجز
وحق المعطوف ان يجوز قيامه مقام المعطوف عليه
شرح محمد ..

وجواز الوجهين انما في توابع المنادى المبني وقالوا انها على
قاعدة الجواز اجتماع حرف النداء مع اللام ولو اجتماع الامرين
احدهما اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله
لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت
الكلمة فلا يقال لاه سعة الكلام الاعلى وأما لم يجتمع
هذان الامران في موضع الآخر اختص هذا الاسم
بذلك الجواز والحمد لله منه

المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب

يوهم الحاق المعرب لمحل له او الى انه لا يحمل على محله ويرى ظاهر اعرابه وفى الموضعين نظر
اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا
نحو حسن الوجه ومرد بالغلام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثانى
فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر وان جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا
كقوله فى ضارب زيد وعمرو ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرو ولا يجيز فى نحو الحسن الوجه
واليد الرفع فى المعطوف وهذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفى
لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو ولو
ان بر تكبا ان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان
مع اسمه وخبره ولا نقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا نقول فى نحو قوله فان لم تجد من دون
عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون وقوله قلنا يا جبال ولا
الحديد ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن
سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما فى يا زيد الظريف قوله
وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء
والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار
نحو الرجل فى يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى باشره
حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فوجب اذن ان يجوز فى توابعه ما جاز فى
توابع المنادى المضموم قيل هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى
لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع الشيئين
فى هذه اللام للزومها للكلمة فلا يقال الاله الا نادرا قال يسمعها الاهه الكبار وكونها
بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان يكون كظبية ولا دمية ولا
عقيلة ربرب واما النجم والصعق والذى وبابه فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من
الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصله اناس لا يجتمعان الا فى الشعر
ناس قالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة العبادة واله بفتح العين اى عبد
فاله بمعنى مألوه اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان علما
فى كل معبود ثم اختص بالمعبود الحق لانه اولى من يؤله اى يعبد وصار مع لام العهد علما له
فلكثرة استعمالهم هذا اللفظ صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام العوض

من الهمزة لقلة اجتماعها ولا نقول اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا فى الاناس وذلك
انه قد يجىء فى الاله فى السعة اورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى
عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس
وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام فى الاولى وادغموها فى الثانية ولا يدغم لو خفف نحو
الالاهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى الله فكان اللامين
لم يلتقيا والاكثر فى يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا
عما كانا عليه فى الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما
لسقط الهمزة فى الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو على يا الله بالوصل على الاصل وجوز
سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اى استتر فقال فى قطع همزته واجتماع اللام ويا
ان هذا اللفظ اختص باشياء لا يجوز فى غيره كاختصاص مسماه تعالى بخواصه ما فى اللهم و
يا الله وآ الله وها الله وا الله مجرورا بحرف مقدر فى السعة وافالله بقطع الهمزة كما يجىء
فى باب القسم وقوله من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى شاذ ووجه جوازه
مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تعقبانى شرا اشذ وبعض
الكوفيين يجوز دخول يا على ذى اللام مطلقا فى السعة والميمان فى اللهم عوض من يا
اخرتا تبركا باسمه تعالى وقال الفراء اصله يا الله آمنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بشىء
لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير وتجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال انى اذا ما حدث
الم اقول يا اللهم يا اللهما وقد تزاد فى آخره ما قال وما عليك ان تقولى كلما سبحت او صليت
يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف اخواته
اعنى الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا لكعان وقد اجاز المبرد وصفه
لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر
السموات والارض وهو عند سيبويه على النداء المستأنف فلا ارى فى الاسماء المختصة
بالنداء ما يمنع من الوصف بل السماع مفقود فيها **قوله وللك فى مثل يا تيم تيم عدى
الضم والنصب** يعنى بمثله المنادى المفرد اذا تكرر وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة
فالثانى واجب النصب ولك فى الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى
سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم فى الاول
فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثانى عطف بيان وهو البدل على ما يأتى فى بابه واما نصب
الاول فقال سيبويه ان تيم الثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظى لتيم الاول

مطلب العطف على محل الجار والمجرور باعتبار كلام الشعر

وقد مر في توابع المنادى المبني ان التأكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته
اعرابية كانتا او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه
ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتأكيد
اللام المقدرة وانما جيء بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه الا بعد المضاف اليه
لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين يعوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل
به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك
بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير
صار كان الثاني هو الاول فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم
لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينها
وبين لا التبرئة واجبة الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول وقال فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم
ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما يؤثفين
من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف
الى عدي مقدر بل يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل في قوله تعالى
كلا هدينا تركيب لا عرابي كزيد عمرو بكر كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فلعوك
تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى تطلق على كل
حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن لان القرينة
الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف تيم الثاني
كما ان المضاف اليه الاول لم يحذف ولذا اجاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو
قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهم اجدر لان كثرة
التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند
سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم عدي
ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي اضيف الى الثاني محذوف فالمحذوف المضاف اليه
من الثاني نحو يا تيم عدي تيم عدي فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول
القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لم يطرد له هاهنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان
المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي فالاول قول المبرد وقد اجاز السيرافي
وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا
لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجيزون

مطلب قد يحذف المضاف اليه كما في قول الشاعر بين ذراعي وجبهة الاسد

يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان تيم عطف بيان للاول
فهو كالوصف في التبيين **قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا
غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا
وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وقالوا يا ابن ام
ويا ابن عم** اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر
الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر
ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد
ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها
الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع
والظاهر انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل ضعفها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والكلام
لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى حال التركيب لم يطرد وصفه للكلم التي
ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما
وضع ياء الضمير وكافه ونحوهما ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر
استعمالا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد
كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعني الفتح والسكون مطردان في غير
النداء ايضا نحو جاءني غلامي معا واما يا غلام بحذف الياء في النداء فلان النداء مع تخفيف
الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى
من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان
الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف
الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشهرها البدل لا الشهرة على
الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلام
ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتح على الالف كما فتح يا بني واصله يا بنيا فليس بشاذ كما شذ
يا غلام لاجتماع اليائين وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه
الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة رب احكم وربما ورد في الندرة الحذف والقلب
في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي فليس بنادر طلبا للازدواج **قوله وبالهاء
وقفا** اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت
على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان

ثماني لغات
يا ابي يا ابي يا اب يا ابا يا اباه
يا ابت يا ابتا يا ابتاه

ست لغات
يا ابن امي يا ابن امي يا ابن ام
يا ابن اما يا ابن اماه يا ابن ام

اختلف النحاة في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح وقيل اصلها السكون

قولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها غير مطرد في المفردات الا حال تركيبها

اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا

تحقيق مثل يا غلام بحذف الياء وابقاء الكسرة دليلا على الياء

كا تيوغ ناصية ناصاة وطئ
وتقولون في نحو بقي ودعي بقى ودعا سنخه

ماقبلها كما يقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان
الضاد كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف
وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح **قوله** وقالوا يا ابي ويا امي يطرد فيهما ما في سائر
المنادى المضاف الى الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال الياء تاء تانيث لانها تدل في بعض المواضع
على التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها
في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان
الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم
فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء
والقراء يقف عليها بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت والاولى الوقف
بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف نحو اخت وبنت فمن وقف عليها بالتاء
كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما يفتح هذه التاء لانها
بدل عن ياء حركتها الفتح لو حركت وقال الاندلسي اصل يا ابت وامت يا ابتا ويا امتا
فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستثقل فيحذف واما منعها في يا ابن ام
ويا ابن عم فيحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل في يا ابت ويا امت انها مما يحذف القائم
ردت التاء منقوحة كما يجيء في نحو قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابت ويا امت
بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها
وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين العوضين بخلاف يا ابتي يا امتي فانه لا يجوز لانه جمع
بين العوض والمعوض **وقوله** يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي المضاف الى الياء
اذا اضيفا الى المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيفا اليهما ابن او بنت
منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف والقلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف
غيرهما فانه لم يكثر استعماله نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من
الاربعة الاوجه ويزيدان باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجراء بالفتحة عن الالف
لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلامي ولهذا كان حذف الياء
فيهما مع فتح الميم وكسرها اكثر من حذف يائه يا غلامي **قوله وترخيم المنادى جائز وفي**
غيره ضرورة انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء هو
المنادى له بقصد سرعة الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود فحذف آخره احتياطا
قوله وهو حذف في آخره تخفيفا يعني به الحذف التحقيقي ما لم يكن له موجب كما كان في

في باب قاض وعصا والا فكل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم في هذا
الذي ذكره ان كان هذا الترخيم صرح منه ترخيم غير المنادى فان اردنا بالحذف الشامل الجميع قلنا
قلنا هو حذف آخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما آخر الكلمة
ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار آخر الكلمة بدلالة تغاير
عليه ويخرج منه حذف الثاني نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس آخر الكلمة الا ترى ان نحو ذا الاعراب
ما قبله ويخرج منه المحذوف في باب عصا وقاض لان الحذف لعلة لا للاعتباط ويخرج ايضا
حذف لام نحو يد ودم لانه واجب **قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا**
مندوبا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث شرط ترخيم المنادى
خمسة اربعة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا
مندوبا ولا يكون جملة والشرط الآخر ثبوتي غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علما
زائدا على ثلثة احرف والثاني كونه بتاء التانيث وانما لم يذكر المص مضارع المضاف لان حكمه
حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون
ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا
اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقوله ابا عرو لا يبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته فيجيب
اي يا آل عكرمة ويا ابا عروة فهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قول ذي الرمة
ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقول المتنبي ما فعل الصوارم الفناء
عن ومالك صيته الاغنام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والفراء والاخفش
جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط كالحرف الرابع في غيمان نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب
عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما ساكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة
وان خلا من تانيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد
يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك
شاسعة اماما اي امامة وانما لم يرو ترخيم المضاف على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة
علمين لانهما اذا سمي بهما براعي حال الجزئين ما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه
على ما يجيء في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب
لمراعاة حالها قبل العلمية وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان معناه
وتابط شرا من حيث المعنى كزيد وروعي حال اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من الاول نظرا
الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع

الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في آخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة من اجل المضاف اليه وهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف فلما كان كذلك لم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة عليهي وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في آخره الالف لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل

قوله ويكون اما علما اعلم ان ابن الحاجب انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى وانما اشترط في العلم الزيادة على الثلثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسا مطردا من اقل ابنية العرب اي من الثلثة بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبا به وبخلاف نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة الجيته الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلثة احرف نحو ما ومن قلت البنائية عارضة فهو كحكم المعرب وضمة مشبهة للرفع على ما بينا قبل وان لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلثة فالشرط كونه بتاء التانيث نحو شاة وثبة فانه رخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة وذلك لان وضع التاء على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني آخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه لذلك ليس لاجل الترخيم بل مع البناء ايضا كان ناقصا عن الثلثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل قبل التكاليف عابيشه وقبل السعاسو كنت مضرعة ولو اعتبرنا سد التاء مسد جزء الكلمة بكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم في حذفه في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس في ليس الا للتفي التانيث هذه الاقوال قال سيبويه كل اسم آخره تاء فان حذفت التاء منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل آخر غير المرخم منه في بعض

في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا آخره الهاء فيقولون في يا طلح يا طلحه وقليلا ما يوقف بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت بآخر ما ليست حركته آخره اعرابية ولا شبيهة بها نحو ره وقه وانه وجهله وانما لم يكن هناك في الوصل حرف غليها في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى وبعضهم يلحق الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله فقفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى علم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صباح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى وليس اطرق كرى منه لان الكرا ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح ويجوز في صفة المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا تعال يا يزي بن مخرم فقلت لهم اني حليف صداد كانهما رايا ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخمت الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها شيء من الخارج فعلى هذا لا يمنع عندهما مجيء ساير التوابع قوله فان كان في آخره زيادتان في حكم واحد كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد قسم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فيحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا الا انهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي مسلمان وكذا مسلمون بمعنى آخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسب وما اشبهها نحو كوفي وقمري وكرسي والف التانيث كصحراء وحمراء وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اي الحسن على ما هو مذهب سيبويه لانه اذن يكون من باب عمار لا من باب حمراء وقد يجيء في التصريف حجج الفريقين فيه وترجيحاتها قوله او حرف صحيح قبله مدة كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف في نحو عفرناة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها

جواز حذف المدة الاصلية مروى عن الاخفش

الكنهور العظيم من السحاب التراكب ورق الذريع او اطال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع فيقال تزيف الذريع اذا قطعت ثرياه سه

العنبق مثال القبيط نبت يتعلق بالشجر يقال له بالفارسية سرند وربما قالوا العنبق مثال القبيطى الناطف وكذا القبيط والقبيطا بالتخفيف والمد سيد

وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم يحذف كما فى مستماع و متجمع ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعنى بالمدة الفا او واوا او ياء ساكنتين ما قبلها من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين فى نحو كنهور و متزيف لتحصنهما بالحركة وثبوتهما بها ولا يحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون ملحقين بجردحل اولم يكونا كعليون وقبيط وذلك لمشابهتهما اذن الحروف الصحيحة بالحركة بقلة المدة فيهما لان المد فى الاغلب لا يكون الا فى الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب من رخم فى منصور نحو الموت والحسنيى وهفا فما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف الثلث الزائد لكن لما لم يكن آخرا والترخيم حذف الآخر لم يحذف فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه فى السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل آخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف نحو عمار ومروان وكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتى الحذف فى الصفتين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المد ايضا فى نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما فى نحو عمار ومسكين ومنصور وقوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد فى قوله او حرف صحيح قبله مدة لا فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو بيدان ودمان وثبون وتلون ودمى يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك قلنا فى نحو ثبة وشاة ودم والجرمى الى منع حذف الحرفين فى نحو بيدان وثبون ودمى والاولى اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما عرضتا بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل تنور واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف فى نحو حمراء والمشهور خلافه الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح الهمزة قياسا على ذى التاء فى نحو قوله كلينى لهم يا اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذى التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم منه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا يجوز بياء ناد لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لانه لا مذكر فتلتبس به اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس

على نية الاستقلال لانه وقع بعد المحذوف والالف نحو

ان سبطر على وزن فعلل ابى عظيم خلق الوثبة سه

حلكا وهو على وزن فعللة ونصارى

حزعل على وزن دمشق سه

كلمة يغلطها باغرد فيطولون باحوال على اللغة التعليل كما قيل فى ترخيم شقاوة وخواته سه

فيلتبس به قال المص الظ جواز الضم فى نحو قائمة علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لان جميعها شروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما تزيل اللبس فى الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان اولى والاولى والفراء يحذف التاء ايضا فى الاسم الذى قبل آخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون فى نحو حولايا وبردرايا الاحرف الثلثة اعنى الالفين مع الياء التى بينهما الزيادة الجميع والبصريون يجيزون بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبله بحركته من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شىء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظمين متصلين عنده فهو اقبل للفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفى الوقف تقلب التاء هاء فى اللغتين ولا تحليه ياء كما انك لو سميت رجلا بمسلتين قلت فى الوقف يا مسلة بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التانيث الا فى بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشرة واثنى عشر واثنتى عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنى عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يجىء فى باب المركب قال المص فيه نظر من جهة ان الثانى اسم برأسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اى غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين فى حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب

قوله وهو فى حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمى ويا كرى

اى المحذوف للترخيم فى حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه كان القياس ان يكون جعل ما بقى بعد الترخيم اسما برأسه هو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما فى عصا وقاض فى حكم الثابت فلذا بقى ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كانه لم تعن بالاصل فلذا صار ما قبل المحذوف فى نحو عد ويد ودم معتقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت

لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب
لطلبهم التخفيف في النداء بأيسر ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه
ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيته في نحو يا زيد بن عمرو وما هو المشهور من فتح الضم
وذلك لما قدمنا من ان النداء ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغى الى ما
يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في
الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعلها اسما برأسه
نظرا الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف سوى الثبوت
لم يغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم زال الترخيم بسبب
حذف حرف لين منه وللجمهور في ترخيم نحو علوى وقاضوى على هذه العلة يا على ويا
قاضى برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذف لاجله وقال الخليل
ونعم ما قال لو قيل يا على ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت
لفظا ولا خلاف في رد الالف والتاء في اللغة القليلة اى لغة الضم لزوال الساكن
لفظا او تقديرا ومنها اسم بقي المحذوف منه حرف اصلى السكون كان مدغما فتحرك
المحذوف وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه
يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنا
فتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله وذى ولد لم يلده ابوان وقولهم انطلق في تخفيف
انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم راء على نية الاستقلال شابه الفعل الذي
هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع
في الفعل صيانة له من الكسر ما امكن نحو لم يلده وانطلق ولم يضار على الوجه المختار
وغير سيبويه يجيز في نحو اسحار مرخما الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اسما واما
ان لم يكن قبل المدغم ساكن نحو أرزب وحضب بقي الساكن على حاله على هذه اللغة
اى الكثيرة كما هو في هرق والفراء يحذف الياء الاولى ايضا في اسحار مع الالف قبلها
والساكن المدغم في ارزب بناء على اصله في هرق فاما اذا لم يكن المدغم اصلى السكون فانه
يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذا المدغم فيه كالثابت
والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم
فيقول يا محمر بكسر الراء ويا معق بسكون القاف وفتح العين في معق ولا يحذف الحرف
الساكن كما حذف في نحو ضرب لانه قادر على ازالة السكون الاخير بغير الحذف وذلك

وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك في نحو حضب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة وما ذهب
اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاضى ويا اعلى في
المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان للياء في يا قاضى اصلا في الثبوت
في بعض المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع من
المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوى الثبوت بعد حذف
الدال فقط فيقول يا ثمو لان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لانها
في الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز
ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف الساكن فيما اذا قصدت جعل المحذوف ثمود في حكم
الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز يا عو ويا سع ويا عم في ترخيم عود
وسعيد وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا
او في حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا قرى في حارث ومروة وقرية وتقديرا ان كان ياء
مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضى ويا مشترا في قاضية ومشتراة وان كان واوا
بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسى ويا ثمى وفي
الكثيرة قلت يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو وقبلها ضمة
الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازى والادلى لما يجيء في التصريف في باب الاعلال
والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد فتحة قلبتا
الفا تقول في عليان ونزوان يا علا ويا نزا وفي الكثيرة يا على ويا نزو ولذلك اذا نويت
المحذوف فلم يوزنا الفعل تقديرا حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنو كما يجيء في التصريف
ان شاء الله تعالى وان كان واوا او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا خزاء
في شقاوة وخزاية وفي الكثيرة يا شقاو ويا خزاى لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان
الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجيء في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف
لين فان عرفت من الاصول رددته الا ما كان كياشاة في ترخيم شاه او فاه كما تقول في
ترخيم شيه وديه يا وشى ويا ودى وترد العين الى سكونها عند الاخفش تقول
وشي وسيبويه وشوى وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذا اللين كما
تقول يا لاء في المسمى بلاء وان لم يكن الثاني حرف لين لم يرد المحذوف كما تقول يا ثب
ويا عد في ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجيء في
المعربات اسم ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى

أي أرزب أي الضخم رجل حضب أي ضخم سيد

أي الراء التي هي عين الكلمة سيد

نحوي خوابة أي المسمى ... سيد

أي كلمة لا زيدت عليها ... سيد

المعرب على حرف واحد واذا دخلت هذه اللغة اى القلب الى قلب ما لا يكون منقلبا كما يرخم حبليا
وحبلوى فقد ذكر المبرد انها لا يجوز اذن لانها يؤدى الى كون الف فعلى منقلبا عن ياء
او واو ولم يعهد الا للتأنيث غير منقلبة من شئ وقياس قول الاخفش جوازها لانه
اذن يكون ملحقا بجخدب بفتح الدال واما السيرافى فاجازها وان لم يثبت فعللا قال
لان هذا شئ عرض وليس مبنية اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازنى فى كل ما ادى بنيه
الاستقبال فيه الى وزن لا نظير له انه لا يرخمه الا على نية المحذوف وذلك نحو طيلسا
على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود وحندلع وعنفوان واجاز السيرافى
ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا
ان يقول فى منصور على نية الاستقلال يا منص وفى خصم يا خض مع ان منع وقع ليسا
من بينهم فيقول يا طيلس ويا فرزد ويا قذعم ويا سعى ويا عندل ويا عنفى قالوا واذا
رخمت صحراوى على القلب قلبت الواو همزة فلو ازلته عن النداء لم تصرفه لان همزة ادنه
ليست منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف التأنيث بعد التأنيث
فيها ولان لا تصرفه نظرا الى الاصل **قوله وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب**
وهو المتفجع عليه بوا او يا واختص بوا وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى
ولك زيادة الف فى آخره هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه
فلا نعيده قوله المتفجع عليه دخل فيه المجرور فى نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج
وكل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والنداء لا يستعمل فيه الا حرف
النداء المشهور اعنى يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها تصرفت ودخلت فى جميع انواعه
وتداخل المقص باحد قسمى المندوب وهو المتفجع منه نحو وا حزنا وا ويلا وا ثبورا وقوله
واختص بوا يعنى اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوازنه ويختص بالندبة
ويا زيد مشترك بين النداء والندبة وقيل قد يستعمل وا فى النداء المحض وهو قليل قوله
وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وا زيد وا عبد الله وا طالعا جبلا اذا كان
معرفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى فى
الاصل لحقه معنى الندبة وقال المص بناء على مذهبه اعنى ان المندوب غير المندوب انه
المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى فى المندوب
لاشتراكهما فى معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما الا
فى امر عام كقولهم فى باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة

الجخدب ضرب من الجنادب وهو الاخضر الطويل والجخدب ايضا الجمل الضخم سيد

القذعمل القذعمل الضخم من الابل ويقال ما عنده قذعملة اى شئ سيد

خفض على وزن فعلل اسم رجل من العبيد وقد غلب على العبيد يزعمون انهم سموا بذلك لكثرته الخفض وهو الضخم فيهم سيد

من ندب الميت اى بكى عليه وعدد محاسنه ليعلم الناس انه اصابه امر عظيم ليعذروه ويشاركوه فى التفجع سيد

يطلب الاقبال سيد

صورة النداء لمشاركته له فى معنى الاختصاص كما سيجئ قوله ولك زيادة الالف
فى آخره اى لك الحاق الالف آخر المندوب ويجوز ان لا يلحقه سواء كان مع يا او وا
وقال الاندلسى يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت
قرينة حال على الندبة كنت مجيزا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمد
يا على بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو يا زيد
وا زيد وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول فى نداء
البعيد يا زيداه والهالك فى غاية البعد ومنه قولهم يا هناه فى المنادى غير المصرح باسمه
قوله فان خفت اللبس قلت وا غلامكيه وا غلامكموه آخر الكلمة لا يخلو من ان
يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية او لا والمعرب بالحركات لا يلحقه
الا الالف ويقدر الاعراب نحو وا ضرب الرجلاه فى المسمى بضرب الرجل وكذا وا ضربت الرجلاه
وا غلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة للحركات قياسا على مدة الانكار نحو
وا ضرب الرجلوه وا عبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة
دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا
فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه فى الواو والياء فلا تقلب الالف واو
لا ياء الا لضرورة كما يجئ واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف
بل حروف العلة فيه سواء وللفراء ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية
ما امكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما فى قطام وصدام
وحبا علما مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل فى مد الندبة كما ذكرنا فلا تقلب الا
للبس وقال الاندلسى والمص يتبعها مدة من جنسها ولا يعتبر حركة البناء للزومها قال
سيبويه وتقول فى ندبة يا زيد و يا غلام يعنى ما سقط منه بالاضافة يا زيداه و يا غلاماه
فتحت الكسرة كما فتحت الضمة فى يا زيد قلت ولو اخر ناهها اتباع المدة للحركة غير الاعرابية
كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد نون التثنية التى بعد الالف اكثر من سلامتها
نحو زيدانيه اكثر من وا زيداناه لئلا يشتبه المثنى بفعلان واما التى فى الالف نحو
نحو وا جمجمتى الشاميتناه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعها
حرفا من جنسها اتفاقا نحو وا غلامكيه فى غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب و وا
منهوه فى المسمى بمنه لئلا يلتبس بالمسمى بمنها ولا يجوز فى النداء المحض يا غلامكا لاستحالة
خطاب المضاف والمضاف اليه معا فى حاله واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا فى الحقيقة

فيه الانكار يتبع حركة الاخر فيقال فى جواب عمرو وعمروه وفى جواب عثمان اعثماناه وفيما مررت بحذام احذاميه وان كان الاخر ساكنا حرك بالكسر ثم تبعته المدة كما اذا قيل لك قدم زيد ازيدنيه ومعناها الانكار اى تكون الامر على ما ذكر المخاطب او انكار ان يكون الامر على خلاف ما زعمه سيد

لاحتمال ان يكون المراد ندبة يا غلام بالضم سيد

بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه والساكن لا يخ اما ان يكون تنوينا او الفا او واوا او ياء
او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذفت مع مدة
الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذى هو محل التخفيف واجاز
الفراء فى المنون المندوب ثلثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة والثانى
حذفها للساكنين واتباع المدة حركتها ما قبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه فى جواز
اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها
كما فى مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفتها لالف الندبة
عند النحاة نحو وامعلاه واغلامكاه لان حذف اول الساكنين اذا مد اهو القياس كما
يجئ فى التصريف وقال المص بل استغنى بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت
الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه ويا راميا ويا يرمياه ويا سمنداوه
واما اذا ندبت يا غلامى بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها
الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها فى المضاف الى المضاف
الى الياء نحو وانقطاع ظهراه وقال السيرافى والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين
قال المص الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه اوجه اما لان اصلها السكون فيمن قال ذلك
فلا نزيد عليها مدة اخرى كما يجئ واما لان السكون العارض فيه كالاصلى بدليل قولك وا
مصطفاه ولا يرد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك
تقلبها الف المقصود نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية فى المثنى بخلاف مدة
الندبة فانها لا يلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه
واما قوله السكون العارض فيه كالاصلى فنقول ذلك فى الالف لكونها كالف الندبة فى الصورة
فجاز ان تغنى عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا كقولك يا قاضياه فى يا قاضى وان لم يكن
للواو والياء اصل فى الحركة فان كانتا متبعى اى ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه
ووا غلامهى وواضربوا وواضربى اذا سميت بهما فانك تكتفى بهما من المد عن الف الندبة
لكون مدهما اصليا بخلاف مد يا قاضى فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست
لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد يوقى بها مع انه ليس فى آخر المندوب مد نحو وا زيدا اذا كان فى
آخره مد اصل وان لم يكونا بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه ووا
اخا غلامهمى فى الواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا فى الجمع للاستثقال كما يجئ فى المضمرات
ردتا لمد الندبة واستغنى بها عن الف الندبة كما قلنا فى غلامهمو وغلامهمى واما الف المد

المنقلبتان واوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الف نحو مناه
فى المسمى بمن وسيبويه يجيز نحو وا تسرو ناه اذا لا مع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم
المذكر ان اعرابه بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وا زيدوناه وان
اعرابه بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب والاداذن من ان يلزمه الياء كما يجئ
فى باب الاعلام جاز ندبته نحو وا زيديناه وافتسريناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا
سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشئ اذ لا
مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيما امتنعا فيه ونقول فى المسمى
باثنى عشر عند سيبويه وا اثنا عشراه بالالف فى اثنا لانه غير مضاف وعشر معاقب
للنون فكانك قلت وا اثنان وقال الكوفيون وا اثنى عشراه بالياء تشبيها له بالمضاف
لان نون المثنى لا يسقط فى المضاف فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين **قوله
ولك الهاء فى الوقف** يعنى ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت او ياء
او الفا جائز فى الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف
الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وينبغى ان لا يجب عند هذا القائل مع والا انها
يكفى فى الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف والمنقلبة عن ياء المتكلم
قد يلحقها الهاء فى الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة
وانما الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد ولا سيما الالف لخفائها فاذا جئت بعدها بهاء
ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة فى غلاميه على ما يجئ فى بابه من التصريف وهذه الهاء
تحذف وصلا وربما ثبتت فيه فى الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف
او تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف
قبلها واثباتها فى الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار ناجية والكوفيون
يثبتونها وقفا ووصلا فى الشعر وفى غيره **قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال
وارجلاه وامتنع مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس** هذا الذى ذكره فى المتفجع عليه
واما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة ونعنى بالمعروف علما كان
او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب به وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه وانما
ذلك للتخصيص عذر النادب فى الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا يعلم النادب فى الندبة
عليه فلو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضاربا
زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر به وكذلك يا صاحب هيع

لم اجد هذه الكلمات منقولا حتى اكشف وكانت اسم جنس لوجب قلب الواو ياء كما هو القياس الواجب الاطراد وجعلها علما وتجعلا او عجميا تشكل ايضا لانها معربة اذ لا وجه لبنائها فيجب القلب ايضا وغاية ما يتكلف فى تصحيحها ان يجعل العجمية محكية على حالها فلا يرد وجوب القلب لكن يبقى الكلام فى ان الحركة مقدرة على الواو او الكلمة تماما فى محل المتحرك وقد يتوهم انها تصحيف سعيد او على منقولا عن الفعل لكنها ح يجوز جعلها محكية على حالها فلا يكون الحركة مقدرة بل محلية وقد صرح بان واو ضربوا الاصل لها فى الحركة ولو قيل سعيد علوا على الكان اقرب وقد ضرب فى بعض النسخ على هذه الكلمة والله اعلم
سيد زاده

ابقيتهما على حالهما ويكتفى بهما عن مدة الندبة نحو واغلامهوه ويا
اضربوه يا اضربى فى المسمين بهما واما ميم الجمع فيضم ويؤتى بعده بواو نحو واغلامكموه
واغلامهوه اما قلبها للالف وادا احذف الالتباس بالمثنى واما ترد الواو المحذوفة
مقدرة لحذف اللبس ايضا وذلك لان اصل غلامكم غلامكموا الا ترى الى قوله تعالى
انلزمكموها وفى قراءة ابن كثير لكن حذف الواو والضمة استثقالا لما على ما
يجئ فى باب المضمرات لان الجمع لا يلتبس بالمثنى — منه بخط المص

الناجية السريعة بحمو مثبت ركبها — سيد

في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعرفه قبل
الندبة او بحرف الندبة آخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو
وا امير المومنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المومنين
فلو الحقت مدتها المضاف لانك من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف
كما تقول حب رماني وان لم تكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع
واطالعا جلاده وكذا يلحقها آخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس
والكوفيون انك تلحقها آخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته
لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل
بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف
اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق
اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصوفها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون وارجلا مستجاه وقد
استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي
عن الكوفيين انهما ربما نونوا المندوب في الوصل نحو وا ياهذا قوله ويجوز حذف
حرف النداء الا مع الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب مثل يوسف اعرض
عن هذا وايها الرجل وعبد الله وشذ اصبح ليل واطرق كرى وافتد مخنوق
يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء
كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا
قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه او لا وانما لا تحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما
يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في
المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا تحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي
اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير
الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف
اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا
جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء
باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها من غير ان تصف هذا بذي اللام
كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو يا ايها

ايها الرجل او بوصف وصفه نحو يا يهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم
الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب
وبين كون الاسم يشار اليه وكونه منادى اي مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج في النداء عن
ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهو حرف النداء
والكوفيون يجوزون حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا
بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء ولا حجة في الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدا كما يجيء في المحرف فيجي
على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات
اما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا
احسن الي ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز
الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرها وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف
من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فللمبالغة في تنبيهه باظهار حرف
التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما مناديان مجازا
ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى
آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين
هما منها ولم يذكر المص لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف
منه الا مع ابدال الميمين منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل
الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها
لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليلا اي ادخل الصباح وصر صبحا قالته
ام جندب زوجة امرئ القيس لحجر السريع الاراد بطيء الاقامة قوله اطرق كرا انه
يصيدون بها الكرى ويقولون اطرق كرا انك لن ترى ان النعام في القرى ما ان
ارى هنا كرى فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقبة الصبيح حامر كام عامر
والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخل ايضا ومثل ذلك
قولهم افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكه وهو نائم مستلق فخنقه
وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل امرطا وانت لا على فذهبت كلها امثالا قوله
وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا مثل الا يا اسجدوا المنادى مفعول به فيجوز
حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما
تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا

اجخف اي ذهب به وسيل جحاف اذا يجرف كل شيء ويذهب به

فعل مضارع سقط نونه بالنصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او بقول
ان لا يسجدوا بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم
فلا يكون لا زائدة اي فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جاء اسماء لا يستعمل
في غير النداء وهي فل وفله وليس فل ترخيم فلان والا لم يجز في المذكر الا فلا على مذهب الفراء
كما تقدم من تجويزه ياعم في يا عماد ولو كان ترخيم فلان لقيل يا فلا بحذف تاء فلانة ومن ذلك
يا مكرمان ويا ملامان ويا نومان اي يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اي يا لكع
وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء
كل ما هو على فعل في سب المذكر وفعال في سب المؤنث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعل
وفعال هذه قياسه عند سيبويه كالتي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها ومفعلان
سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله في
لجة امسك فلانا عن فل وقال اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع
شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب الاختصاص وذلك
ان تأتي باي وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بها التنبيه في مقام المضاف اليه
ووصفا اي بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني والمشارك فيه نحو نحن
واننا لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض
التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اخص من بين الرجال باكرام الضيف
او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد
بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ
ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم
السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة منصوبه الباقي
اذ المنادى ايضا يختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار
حرف النداء معه اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما بقي في
المتعجب منه والمندوب نكرة استعماله علم النداء في الحال من معناه بالكلية وحال الظاهر
اي وصفه من ضم الاول ولزوم دفع الثاني كحالها في النداء لكن مجموع ايها الرجل
في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا
كما قيل في نحو سواء اقمت ام قعدت ان قمت فصرت وان كان في الظاهر جملة معطوفة
على جملة الا انه في الحقيقة بتقدير مبتداء عطف عليه اسم آخر اي سواء قيامك وقعودك

وقعودك كما يجيء في باب حروف العطف وقد يقوم مقام اي المذكور اسم المنصوب
دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقوى الناس كرما ومضاف
نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا معاشر الانبياء اي فلا كذا وقولهم نحن آل فلان كرماء
وربما كان المنصوب علما قال بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب نصبت في
الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني قال انا بني نهشل لا ندعي لاب اقول
لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص
محصورا فيها قال الملحق المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام
ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى
ونصبه بيا المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح
قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو العرب هذا كلامه والاولى
ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجرى الباب الاختصاص مجرى
واحدا ثم نقول لكنهم جوزوا النصب مع دخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة
ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكره معها معه اللام وقد يأتي الاختصاص
الذي باللام والاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك العظيم ربك اهل الرحمة اتوكل
قال وان كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق
او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد اولعدم نحو وامرأته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله
لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات فلا تطير وقوله بادى الى نسوة عطل
وشعثا مراضيع مثل السعالى فبفعل لا يظهر وهو اعني او اخص في الجميع او المدح او
الذم والترحم كل في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان في
الجميع معنى الاختصاص فيكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو
الاول مما قبله نحو قوله وامرأته حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبه به في القبح شيء مما قبله
كقوله سقى الله حوما كلما در شارق وجوه كلاب هارشت فازبارت وقال الاقارع عرف
لا اما ولغيرها وجوه ترد سقي من تجادع واعلم انه ليس في قولك يا ايها الرجل وزيد
المسلمين ان يجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاحد في اعراب ابهاما فهو مثل قولك
اصنع ما سر اباك واحب اخوك الصالحين فاما ان ينصبه على المدح او يرفعه عليه
اي هما المسلمان واعني الصالحين كما يجيء في باب النعت واما اذا قلت يا هؤلاء وزيد
الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته

مطلب بيان بعض الاسماء التي لا تستعمل في غير النداء وهي فل وفله

مطلب كل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب

مطلب تحقيق باب الاختصاص الذي هو في اصل النداء لكنه ليس مرادا بالنعل

مطلب لا يكون في الاختصاص اظهار حرف النداء

مطلب قولهم ايها الرجل وانا اكرم الضيف ايها الرجل في محل النصب على الحال اي مختصا من بين الرجال

مطلب العرب نصبت اربعة اشياء في الاختصاص

مطلب جوزوا النصب في نحو نحن العرب مع اللام لانه ليس منادى حقيقة وليس حرف النداء ظاهرا

مطلب بيان المنصوب على المدح او الذم او الترحم

مطلب بيان ما هو المشهور بالنصب على الاختصاص

مطلب لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر

كما مرّ على الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع
لفظي يرفع او ينصف على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا
فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف **قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة
التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصبه مثل زيدًا ضربته وزيدًا ضربت غلامه وزيدًا حبست
عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست** انما وجب
اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقدير الناصب
لتفسيره واظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله
تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء
ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب لهذا الاسم عندهما اللفظ المتأخر عنه اما الذات ان صح اللفظ
بتسليطه عليه نحو زيدًا ضربته فضرب عامل في زيدًا كما انه عامل في ضميره واما الغيره
ان احتمل احدهما بتسليطه عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده
كما في زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيدًا هو قولكم مررت به لسده مسد
جاوزت وفي عمرا ضربت غلامه لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل
مضمر ناصب بعدهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول
وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه
على الضمير بعد تسلطه على الظاهر المتقدم تاكيدا لايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر
عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان يوجب ان
يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذا الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا
ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان النصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا
او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان نحوا ولا يطرد هذا في جميع المثل فالضمير
في زيدًا ضربته بدل عن زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى زيد جاوزته
وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدله من زيدًا على حذف المضاف من زيدا اي متعلق
زيدا ضربت اخاه وكذا قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد
ضربت وملابس زيد لقيت ثم يثبت الملابسة بقولك عمرا في داره فانه ملابس زيد
بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو
واخو زيد وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجيء في مذهب البصريين ايضا

ولما كان الضمير راجعا الى المنصوب المقدم لم يجز نحـ

ليس في نسخة

سيد

قيل عليه ان لم تقدر عاملا في زيدا يلزم دخول العامل
في البدل وهو غير سائغ وان قدرت عاملا فيه فقد
حصل المطلوب اذ المطلوب تقدير ناصب سيد

وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل
مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير
مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذا الا ترى
الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه نخ

ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا
على المرفوع في نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب سادهم الى ان المرفوع في مثله
مبتدأ لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفاع امرؤ بهلك
المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتأخر لان الفعل باتفاق من
جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيد ابوك ولا يريد
بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي
بعده نحو زيدًا عمرو ضربه وزيدًا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه
او انا محبوس عليه ويعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا
في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجيء ومنصوب المصدر لا يتقدم
عليه وكذا الصفة المشبهة لا ينصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصد الاسم
بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع
او الناصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه ما قبل
الاسم المحدود نحو زيد هندا ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيد ضاربه عمرو
وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه العمران وما زيدا ضاربه البكران والا
لم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما
يجوز زيدا يضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم
بالعمل في الضمير الراجع اليه اي انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه
وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن
نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل او شبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل
عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله
مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع
ما قبله لما تقرر في مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن
نصبه بضميره اي لو سلط عليه لم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اي مشتغل
بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا
الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدًا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل
بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا العامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا
ضربت رجلا يحبه وزيدًا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامله الضمير او موصوله

اي نحو لو سلط عليه لنصب شرح

نحو زيدا القيت عمرا والذى يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله فكذا اراهم اصبحوا
يعقلون صحيحات مالي مجرم مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون
كلا وضابط التعلق بان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان
يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا
ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها
واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن
ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيدا انى ضربته
وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته وحرفا
الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيدا الا تضربه وحروف التحضيض
نحو زيد هلا ضربته او الا او لولا او لوما وكذا الا التمنى نحو هند الا رجل تضربها ولام
الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفى نحو زيد ما ضربته بخلاف
لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت
ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه اما الرفع فلانها لكونها
نقيضة سوف التى يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير
معناه الى الماضى حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها فى الكلام حتى انها يقع بين الحروف
ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء فى الاسم الواقع
قبل هذه الحروف الثلثة راجح نظرا الى كونها للنفى الذى حقه صدر الكلام كغيره مما يغير
معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها
حرف الشرط نحو زيدا ان ضربته يضربك ورفد لو ضربته ضربك وكذا زيدا ان قام ضربه
لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء فى بابه
واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب
واما معمول الشرط فاجازه الكسائى دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها اسماء
التى فيها معنى الشرط الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه او ايكم يضربها
واحترز بقوله ايضا عن الاسم الذى بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف فى معموله بالتقديم عليه
نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل فى نحو ازيد انت اكرم عليه ام عمرو
وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع فى نحو زيد حين تضربه يموت وكذا

المجذم بحذاء المتقطع الحبل والجمع المجاذم سيد

اى جميعها لان حاصلها واحد كما قرر سيد

وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيدا هاته وكذا الصلة والصفة
اذ هما لا يعملان فى الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف
فى تأويل اسم مفرد فلو عملنا فيهما لكانت كل واحدة منهما مع معمولها المتقدم عليها كلاما
فالرفع اذن واجب فى نحو ايهم اضربه حر على ان ايا موصول وكذا فى كل رجل لقيته كريم وكذا
لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع فى زيد ان تضربه خير
وزيد رجل تضربه موقوف واعلم لم يعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع
العامل وكذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب
الرفع فى نحو زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتاثيره فى الكلام وكذا لا يعمل ما بعد
الا فيما قبلها فيجب الرفع فى نحو ما رجل الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا فى باب الفاعل ان
ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان فى صورة جملة قصدا
للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الصحيح
كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة
خلاف الاصل لان الاصل فى العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند
الى ضمير متصل راجع اليه نحو ظننته منطلقا والزيدان ظنناهما منطلقين لانه لا يجوز فى هذا
الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا
لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير
منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك فى المنفصل نحو زيدا
لم يضرب الا هو واعلم لم يجز الاول اعنى زيدا ضرب ولا العكس اعنى كون الفاعل مفسرا
للمفعول اذا كان ضميرا منفصلا نحو ضرب زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس
ان لا يكون تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته
على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين فى مثله
ولما لم يكن المفعول الاول فى باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول فى المعنى هو مصدر
المفعول الثانى مضافا الى الاول كما يجيء فى بابه جاز نحو ظننته زيد قائما والضمير لزيد
وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه
كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو فى صورة المفعول مع تأخره رتبة
واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فلا احتياج الى تقدم المفعول ليس
لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه وللجمل الا كما يجيء قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل

والمفعول ضميرًا منفصلا فيجوز تقول في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب
زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز
في المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب
الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة
والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر وكذا اجاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل
على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيد التي ضربته
وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربة زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي ان يجوز
تفسير ما اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف
اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون
معه في نية التاخير في ضرب غلامه زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان
متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها
غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما منعه
الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز ان ياتيا
للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضربت زيدا سيده وضرب زيد سيده
فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر وكذا يحترز بقوله
مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعده واو العطف وفاؤه وغيرهما من حروف
العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها
لانها دلائل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع ما بعد معمول ما قبلها اذ ينعكس
الامر اذن اي يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح
الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف
المبنية اذ العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية
وصورتها صورتها ليدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه
في الظروف المبنية واما نحو قوله وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله واما
بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها
لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي يذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا
الباب نحو قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قولك
كل رجل ياتيني فانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها اذ هي داخلة على الجزاء المتضمن

أي عن الفعل الذي بعد واو سببه

مطلب
واو العطف وفاؤه وغيرهما من حروف العطف والفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها

مطلب
العامل في اذا الشرطية هو الجزاء لا الشرط على القول الصحيح

بيان العامل في نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر

لتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن شيء
فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث
كما يجيء في حروف الشرط وسهل اجلدوا بتعلق الضمير كان من هذا الباب كما في قوله تعالى
هذا فليذوقوه حميم على بعض التاويلات ويجوز ان يكون بتاويل هذا كذا فليذوقوه وبمعنى
اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي
لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب لو سلط
عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وذيوله فخرج على هذا قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية
والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا اضربنه او لا تضربه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل
فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا بما لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصب لان المفسر عوض من الناصب الذي عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى شغله
العمل بحيث لو لم يشغله سابت الاسم المنصوب المقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه فلم يصلح
هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا زبدة كلامهم وقيل
اشتراط هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر ويؤدي الى
صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتاخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسرا
لعامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في تفسير عامل الرفع
في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتاخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل
الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا وان لم
يصلح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل آخر اضطر الى جعله مفسرا
مع امتناع كونه عاملا ففي نحو زيد هل ضربته وهلا ضربته للفعل محل آخر غير التفسير
وهو كونه خبر المبتدا فحملنا عليه لما لم يصلح للعمل في زيد واما في نحو ان امرؤ هلك ولو
ذات سوار لطمني فلم يكن للفعل محل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدا لكان حرف الشرط داخلا
على الاسمية ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل على الفعل على التفسير في نحو ازيد قام لما لم يضطر
اليه وكذا في ازيد قام بل نقول زيد مبتدا لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى
لانا نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه
والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا
الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو اانت زيد ضربته ان رفع زيد اولى من نصبه

الجملة

لما سنبين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام
والاسم المحدود ظرفا نحو اليوم زيدا ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا
بالفعل فالاولى همزة الاستفهام اذن ان يقدر داخلة على الفعل وقال الاخفش في
اانت زيد ضربته ان نصبه اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر
وزيدا مفعوله اى اضربت زيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل
ونظر سيبويه ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسير العامل
ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم
يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا تضطر الى اضمار الفعل الرافع
الا بعد حرف لازم للفعل كحرفي الشرط وحرفي التحضيض واما مفسر الناصب بعد كونه شبه
فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا في نحو زيدا انا ضاربه قوله اومناسبا
لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني ومناسبه والظاهر انها ملحقة ولم
يكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحواشي لا بد منها والا خرج نحو زيدا
مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتى ينصب زيدا لانك
لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن
يطلق في الموضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن
ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم
الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الثاني وشبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت
ان المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط
فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان تسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم
المحدود بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه
زيدا ضربت اى غلام زيد فنقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل
او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير
فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل
او شبهها او رفعه لذلك الاسم ايضا او لا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله
نحو زيد عمرا ضربه سيبويه ينصب عمرا بضرب المتقدم بعد زيد المبتدأ خبرا عنه فالاسم
ازيد ضرب عمرا اضربه كما تقدم من مذهبهما واما في نحو ان زيد عمرا اضربه فالفعل متحتم
التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربت والمنصوب

والمنصوب محلا بالشرط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحدود
اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيد عمرا
اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان مقدران او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته
اى اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اى لابست زيدا اهنت
اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على
ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اى ضربت زيدا ويكون لفظ المفسر
دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه ضربت وحبست عليه
وهذا الثاني على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير
نظر الى معمول ذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به
فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في بك او به او في
غلامك او في صاحبك او في اى شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يكن
هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معمول العين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل
فقدر ذلك المعنى في ذلك نحو زيدا ضربت غلامه او اخاه او صديقه وما جرى مجريه كذلك
الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى
اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معموله
دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول له كان وان لم يكن هذا الثاني
ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد في كل فعل يشتغل بضميره او بمتعلق ضميره اى متعلق كان
كان ولنا ان نقول في تقدير العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك ينظر فان كان
المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدر المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه
كما في ان زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر كما في ان زيدا
مررت به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر محل الملابسة مطلقا اى ان لوبس الخوان وان
لابسه واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس فاعله ما اسندت اليه
الفعل المبني للمفعول اى لابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد
ولك ان تفصل بان يقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك
اللازم اضمرته كما في ان زيد مر به وان زيدا مررت به اى ان حور وزيدا جاوزت
زيدا والا فعل الملابسة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه ان كان
المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى فيما عمل في

هذا الكلام هو متين لكن عبارة الشرح غير خالية عن الاضطراب وهو انه
ان امكن تقديره مثل الفعل المذكور بلا ملاحظة المعمول فهو الاولى نحو زيدا ضربته
وان لم يمكن تقديره مع معمول الخاص وان لم يمكن تقديره مع معمول
العام فقدر معناه مع معمول الخاص مقدما وذلك عكس ما ذكره
الرضي وقد ترك عبارة الرضي بان المجاوزة معنى مررت
مع معمول الخاص كزيدا مررت به فان الاهانة
معنى الضرب مع معمول العام بعض النصارى
لان ضرب الكلب بجميع النسخ عن منصور
سيد شريف

اى سواء كان هناك فعل متعد بنفسه بمعنى ذلك الفعل
الذي عمل في الضمير بواسطة حرف الجر او جاوز ذلك الفعل
الذي عمل فيه بواسطة ولك ان تفصل
سيد

بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لوبس زيد
وان لابست زيدا وكذا في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه وذلك ان يفصل
فيضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور فيقول
في ان زيدا ضرب غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر معمولا الظاهر تفسيرا للمتعلق
المقدر وكذا في نحو ان زيدا في عمرو واخوه وان زيدا القيت عمرا واخاه والتفصيل
اولى من الاضمار الملابسة مطلقا لانه يتعذر اضمارها للمرفوع في ان زيدا قام غلامه
بل المعنى اى قام متعلق زيد قام غلامه ويضمر في العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف
الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فيقول في ان زيد
قائم بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيدا كل على خوانه وان زيدا اكلت
على خوانه اى ان لوبس زيدا كل على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء
في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار ومجرور نحو اليوم زيدا ضربته
وابالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر حمل في ذلك الظرف ايضا
والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة
المعنى كما في ان زيدا عمرو ضربه اى ان ضرب زيد عمرو اضربه فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرو
ضربه والا اضمرت قبل الملابسة كما في انا اللحم الخوان اكل عليه اى لابس اللحم الخوان
قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها
كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة حال الاسم المحدود لا تعدو اربعة اقسام اما ان
يختار رفعه او يختار نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه
واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مستقلا بمجروره بحقق فاعلية الفاعل
بان يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع
وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذى ذكره
قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بل ما بعد اذا المفاجاة
واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجيء ثم اعلم ان المختار الابتداء بما يختار رفعه
لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء ونبه
بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه
فعل كما ان ناصبه اذا انتصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه الضمير في خلافه للرفع وخلاف
الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر

مقدر انما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط
عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن
التي يختار معه النصب والتي يتساوى معها الامران على ما يجيء شرحها ومثال ذلك زيد
ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه
بل يريد قرائن النصب التي سيذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب
مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمها بخلاف
الرفع فانه بعامل معنوى عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف او ضمر وعلى
ما اخترنا في رفع المبتدا نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب
قوله او عند وجود اقوى منها اى عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب
وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها شيئان نص على ما ذكرنا اما
واذا المفاجاة اما اما فتجامع مع ثلث قرائن للنصب هي مع اصلها مغلوبة ومع الاخرى
غالبة اما الاولى فالطلب على ما ياتي والاخريان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها
جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من قرائن النصب الا واحدة واذا غلبت
عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجيء اما اما فانما ترجح
الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب في مثلهما بغير اما
انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد و
عمرا اكرمته ولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في
جواب ايهم اكرمت فاذا اصدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما
زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام
ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يمكن قصد التناسب معها لكون وصفها الصدر مانعا من
ما بعدها لما قبلها اعنى الاستيناف فرجعت بسببها الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو
الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية
والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
لكن عملها في الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التاثير فبقى مقتضى الرفع بحاله
وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله القى الصحيفة كى
يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فهى وان كانت تستانف بعدها الكلام الا انها ليست
متمحضة للاستيناف كاذا الا ترى انها لا تقع في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى

فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر
والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه
والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلثة معلومة نحو اما زيدا فاكرمه واما
بكر فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله وانما صارت معلومة لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى
الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم
لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعرابي كما امكن ذلك في نحو قوله زيدا اضربه وكذا في
نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمرا لا تضربه واما قولهم ان تله نحو زيدا اضربه
ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب لهذه الثلث الطلب
التي لا يحتملها الا بتاويل بعيد يخرج للامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد
اضربه زيد اطلب منك ضربه فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصديرها بما يخرجها عن
كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتداء نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر
زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتداء احتماله للصدق
والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا وان لم يصدر الفعل منه في بعض
المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن النصب
كما بينا بقي التعارض في نحو اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير
وترجيح الطلب على الكثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية
مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعرابي واما اذا المفاجاة فهي في ضعف الاستيناف بعدها
مثل حتى ولهذا لا يقع في صدر الكلام منه وان يتقدمها شيء كما يقع اما لكن النحاة قالوا
انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بعين الرفع اذن
اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر تضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم
اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس
هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور
لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الوضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم
وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم السماع
فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية
للتناسب وبعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي اذ هي
مواقع الفعل وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر هذا

هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام
زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين
وكذا مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن
بزيد وعمرو تضربه فلا يرجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدث لا
شبيها بالاسماء كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف
النفي هو لا وما وان نحو قوله فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود وكذا
ما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل
فايلاؤه لفظا او تقديرا لما سيق مضمونه اولى وليس لم ولما وان من هذه الجملة اذ هي عاملة
في المضارع ولا تقدير معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولا بكرا تقتله
كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان لجريها مجرى الفعلين واما ليس فمن قال
انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره
نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا
بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجيء في باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله
مثله اي ما خلق الله فنحو ليس زيدا ضربته على الغاء ليس في الوجه ان ليس خلق الله
من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه
وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمى
الابصار قوله وحرف الاستفهام علة اولوية الفعل كعلة اولوية حرف النفي قال
سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني
احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة
فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه
الرفع بعد حرف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون
الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان الاستفهام
على ضربين احدهما ما يرجح فيه وهو يدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية
من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتداء فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما
دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان يكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجيء في قسم الحروف
فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتداء فيها فعلية نحو هل زيد قائم
لمشابهة الهمزة واما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا يدخل عليها الا على قبح

ط نخاطب ناقته ويقول اذا بلغت بنا هذا الممدوح وهو بلال بن ابي بردة بن ابي موسى الاشعري فلقد استغنيت عن استعمالك لاني اجد عنده سعة فلا احتاج الى الرحيل وقوله فقام بفأس دعاء منه عليها ولهذا دخل الفاء على الفعل الماضي كما تقول اعطيتني فجزاك الله خيرا والجازر الذي ينحر الابل بكسر الفصل

نحو هل زيد يخرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي يدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديم فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب توليه اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب اليها اصلح القسمين وقرر الخلاف بين سيبويه والاخفش فان الرفع اولى والنصب في نحو النت زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب في نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى زيدا ضربته ومتى زيد يخرج فالرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء فعند لزوم اصل المتطفل عليه انا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا واغما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه اولى نحو ايهم ضربت كما في زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختار بعدها الفعلية لان اذا للشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام واغا لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى على ما يجيء في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على الوجه الذي ذكره وهو ان بعضهم يجوز في جميع ما ذكرنا وينكر ان ينصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يقع الفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد قتلته وروى الكوفيون لا تجزعي ان منفس اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان اهلك منفس وان هلك منفس فقيل هذا ويقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر على رواية رفع ابن اذا بلغ ابن ابي موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة على المجازاة في المكان كاذا

كاذا في الزمان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها يدخل على الاسمية جزاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا اكتسعت بما نحو حيثما فهي وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال فمتى واغل ينبهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة نابتة في حائر اينما الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا يزرك فالنصب واجب بتقدير الفعل بعدها قوله وفي الامر والنهي وقد تقدم ذلك بعلية قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبران كل واحد من مماليك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشراء بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقوله بعشرين فرفعه اذن مطرح لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود مخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم من جاءك بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذا اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده المصنف من الكتاب العزيز اعني قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت في المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصلح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كلا او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب

الزيدان احدًا قلت زيدًا يضربانه لان معناه اضرب الزيدان احدا قلت زيدا تضربانه
لان معناه ايضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية واختار الكسائي النصب اذا كان
الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد في المعنى هو الضارب
وان كان في اللفظ مبتداء فنصب هندا اولى لانه كانه قيل تضربه زيد هندا **قوله
ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته** يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم
المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون
بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف
المعطوف عليه في كونهما اسميين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار
النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من
الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا
المثال اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف
على الصغرى لانها خبر المبتداء والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه فاوجب
في الجملة التي هي خبر المبتداء رجوع ضمير الى المبتداء وليس في عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد
وبعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر
لسيبويه باعذار احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن
تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الخبر منها
وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما
سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فتصحيح
المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف
حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا يرى الى قولهم رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها
ايضا نكرة كما يأتي في باب المضمرات واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا
ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف جاز ان يعطف على جملة لا اعراب
لها واشد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال انما يستوي
فيه الوجهان على ما يؤدي به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير وجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب فان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا
راجعا الى المبتداء الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمته قولك
زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوي فيه الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول

للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قام غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل
والمفعول لما لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد
يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره **قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط
وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته** حرفا الشرط ان ولو نحو لو زيدا
اكرمته واما اما فهي وان كانت من حروف الشرط الا ان المختار بعدها الرفع على ما تقدم
لان النصب في اخواتها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف
كما يجيء غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء وليس للشرط حرف
غير هذه الثلثة الا اذما عند سيبويه ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب
نحو اذما زيد قام واذما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما قوله وحرف التحضيض هو اربعة
هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المخففة قد يكون للتحضيض كما يجيء من قوله في قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا ترونني اي هلا ترونني وحرف التحضيض لا يدخل الا
على الافعال بالاستقراء اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا
زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي
المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر اي ان سيفا
فسيف ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام
والنفي والشرط والتمني معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها
بالافعال الا ان بعضها تغير على ذلك الاصل من اختصاص حروف التحضيض وبعضها اختصت
بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعمل في القبيلتين مع اولوية اختصاصها بالافعال كهمزة الاستفهام
وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجيء في الكلام
في اسم لا التي لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش
والفراء ان يكون مبتدا والمشهور وجوب النصب في ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العرض
قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع اي فالرفع واجب لما قال انه ليس مما نحن في هذا
الباب لانه وان كان اسما بعده فعل ولكنه ليس مشتغلا اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل
الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب
ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي قولك ازيد
ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل
عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوز ابن السراج والسيرافي في مثل هذا المبني للمفعول

قد تقدم الاشارة الى قول الاخفش في بحث حذف
الفعل في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
سعيد

اسناده الى مصدر مقدّر اى ازيد اذهب الذهاب به فيكون المجرور فى محل النصب فيضعف الاسم
السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص فى المدلول عليه بفعله وجوّز
الكوفيون نصب الاسم السابق مرفوع ذهبا الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا
متعديا نحو اذهب شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدى كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم
يقدرون فى نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اى ان ضرب زيد ضربته
وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه فى الرفع او النصب
اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فتقول فى ان
اوحق عليه الضلالة او ضربت غلامهما وحق على غلامه الضلالة ناصبا **قوله وكذا كل شئ**
فعلوه فى الزبر اى ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء
المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت كل شئ بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا
فى الزبر كل شئ ان علقنا الجار والمجرور بفعلوا وتحن لم نفعل فى الزبر اى فى صحف اعمالنا
شيئا اذ لم توقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا
لكل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت فى صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما
الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد فى قوله تعالى وكل صغير
وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت فى صحائف اعمالهم بحيث لا
يغادر صغيرة ولا كبيرة **قوله ونحو الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما الفاء**
بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب جميع
الشرائط فيه حاصلة فى الاية فى بادى النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما فى نحو و
ربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روى فى الشاذ عن عيسى بن عمر انه
قرا بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقران لا يجوز على غير المختار بحملها النحاة وجها
يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا
كانت زائدة كما فى قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما يجئ فى الظروف
المبنية او يكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما فى وربك فكبر واما اليتيم فلا
تقهر واما اذا لم يكن زائدة وكانت واقعة فى موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم
وفى الاية هى كذلك لكون الالف واللام فى الزانية مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذى هو صلته كالشرط وخبر المبتداء كالجزاء وهذا الذى ذكرته مذهب الفراء والمبرد
فالفاء واقعة فى موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال

فيه ان اتفاق القراء على الرفع غير واقع بل الجمهور على النصب كما يظهر من الكشاف والقاضى ونحوهما من كتب التفسير
محمد ط

سيبويه هما جملتان اى الزانية مبتداء محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر
محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد قوله فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره
كما قدمنا قوله والا فالمختار النصب اى لولا التقدير ان المذكوران للمبرد وسيبويه لكان
من هذا الباب كان المختار النصب لقرينة الطلب التى هى اقوى قرائنه وتقدير المبرد
اقوى لعدم الاضمار فيه كما فى تقدير سيبويه فهذا آخر شرح ما ذكره المص واعلم ان
ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر
ينبغى ان يكون مثبتا فيقدر فى نحو ان زيدا لم الا هو ان قام زيدا لم يقم الا هو وفى نحو ان
زيدا لم يضرب الا اياه ان ضرب زيدا لم يضرب الا اياه وذلك لان المذكور يقع من الفعل
المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر لانه نحو ان احدا لم يقع من استحالة المقدر
مقام الضمير من استحالة المفسر وكذا نحو ان زيدا ضربته واقع موقع ضربت المقدر
موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء
المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا نفى ينتقض نفى الفعل المقدر
كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفى المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليتوافق
فى المعنى المنفى نفيه بالا فقام زيد فى مثال الثانى موافق فى المعنى لم يقم الا هو وكذا ضرب زيد
موافق لم يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون فى المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع
ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اى متخالفان رفعا ونصبا وقد يكون
فيه متعلقان بضميرين كذلك فالدول على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان
او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار فى اضمار فعل واقع كذلك الاسم المذكور
او اضمار ناصب مثاله ان زيدا لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت
هكذا لم يعطك زيد الم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا
هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان
المشتغل به اذن بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر هنا على الاسم
المذكور محال اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والآخر منفصلا فالاعتبار
بالمتصل يعنى انه كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالقول نحو ان
زيد اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشئ واحد
لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيدا لم يضرب الا اياه التقدير انا اعطاك زيد اعطاك
اياه وانا لم يضرب زيدا لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان

اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذى هو ضمير متصل وقد بينا امتناع
ذلك مع تقدم المفعول فى نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل فى زيد لم يضرب
الا اياه لكان التقدير ضربته زيدا وبالتسليط زيدا ضرب فلا يجوزان والثانى اى الذى
المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم تضربه الا هو اى انه لم تضربه زيد لم تضربه الا هو
لو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد هو الفاعل مفسر للمفعول الذى هو ضمير
متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب
او مما الحق بها كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول فى المعنى متصلين ولا يجوز
ذلك الا فى افعال القلوب كما يجئ فى بابها انظر نا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب نحوه اعتبارا
بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اى ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل
الذى هو ضمير متصل ولا يجوز الا فى افعال القلوب ولا فى غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا
علم قائما فكيف مع تاخره عن الضمير ويكون بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا
لما ذكر وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا لكل واحد
من ضميرى المفسر كقولك بعد جرى ذكر زيد ان اياه علمه قائما اى علمه علمه قائما اتصل
الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط انا اياه علم قائما ويجوز انه هو علمه قائما اى انه علم
علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذى معه ضمير ومتعلق به مختلفان
رفعا ونصبا نحو ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضرب غلامه وان زيدا مر بغلامه وان زيدا
مر به غلامه فلا اعتبار بالضمير المتصل الا بالمتعلق فيجب فى ان زيدا ضرب غلامه الرفع اذ لو
نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيدا وضميره لابس لزيد ولا يجوز
كما قدمنا وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا فى مثله فيكون التقدير ان ضرب زيدا
اى متعلق زيد فيكون المفعول فى الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل فى التقدير دليل
المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب غلام هند ضربت فكيف
مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا الا ابوه ان زيدا ضرب اى متعلق زيد يضرب ولا يجوز واما
ان كان الضمير فى المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب
غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو بتقدير الرفع فى المسئلة الاولى ان لم يضرب
زيد اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا
لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت المستثنى حذفت
اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا لنفى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء

الاستثناء وتقدير الرفع فى الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير
النصب فيها ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا
يضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المنصف وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد
اى لم يضربه الا هو وعلى تقدير المحقق ان زيدا لم يلابس يضرب غلامه الا هو واما المفسر الذى معه
متعلقان بضميرى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد يضرب اخوه اياه فلك فى
الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير
النصب ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اى ابا زيد ضرب اخوه
وعلى تقدير المحقق ان زيدا لابس يضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب

تفصيل التحذير وقواعده

قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او وقع مكررا مثل اياك
والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق يسمى لفظ المحذر منه نحو اياك والاسد

مطلب التحذير بالمعطوف لا بالمعطوف عليه

ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير قوله هو معمول بتقدير
اتق تحذيرا مما بعده موذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذلك
التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما
لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدر نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر
منه بعده معمولا لمقدر اقوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعنى التقدير
اى بان يقدر اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذى بعد اياك وتقدير اتق ههنا
فيه بعض السماجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت
زيدا من الاسد ان تحميه ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا
فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر فى عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر
فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير ههنا
المنصوب لانه فى تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله فليجع
الرابع ذكر منصوب حكمه وفى بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او
ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغى ان يليه مثله المذكور قبل كما فى جاءنى زيد او عمرو ولو

مطلب كلمة قد يكون بمعنى او بل كما فى هذه الآية

كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم بينه وكذلك فتقول
او امشى بمعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثانى كما يجئ فى حروف
العطف قال سيبويه فى قوله تعالى لا تطع منهم آثما او كفورا لو قال ولا تطع كفورا لانقلب المعنى
لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهى عن طاعة الآثم فلو قال ههنا او ذكر

قوله اذا بلغ الرجل الستين

لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر وضابط
هذا الباب ان يقول كل محذر معمول الحذر او بعدا وشبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما
بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة بحسب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول البعد
فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر وماز راسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر
او مضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا فقد يجيء
متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر
وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه
محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه يقدر نحو اياي والشر
نحو لا حذر نحوه قال الخليل وبعضهم يقول له اياك فيقول اياي اذا قيل منك واستجاب كانه
يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيبويه يقدر في نحو اياي والشر احذر خطابا كما في اياك
وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياك والشر وقول عمر لجماعة
اياي وان تحذفوا لكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسد والرماح يحتمل امر المتكلم اي لا بعد
نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اي بعدوا نحن مشاهدة حذفه واما الثاني
المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه
اياه واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز
القوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان
تكرير المعمول التاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون وهو
الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه كون تكريره دالا على مقارنة المحذر منه للمحذر
بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل
مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال المص كان اصل اياك والاسد
اتق تلك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس
مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس
لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف
ولم يمكن متصلا لان عامله مقدر كما يجيء في باب المضمرات فصار منفصلا وردي
ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد ونح
باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما
منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول

المفعول في الحقيقة ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا
الا اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت
قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرنا في اول باب المنصوب على شريطة
التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز اياي ضربت وايضا الظاهر
من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المص في شرح المفصل
عند قوله جار الله الله احمد فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد ما نعبد الا
اياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه
يجب حذف فعله لان معنى اياك اي بعد نفسك من الاسد ونحو هذا الكلام احذر
الاسد ومعنى الاسد اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان
تبعيد الاسد عن نفسك بان يتباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في
حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف
فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف
عليه الى عامله او جهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا الاسد مبعد
اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد قوله وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك
ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اذا جاء المحذر منه
بعد المحذر منه فاما ان يكون مع ان اولا معها فالذي بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه
وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر
اي بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف
واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصولة طويلة
بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد
اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر من الذي هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان لانها
مصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن
وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاولى ضعف حرف الجر عن العمل
مقدرة ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفر الله
ذنبا اي من ذنب وبغاه الخير اي بغى له وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا
اذا تعين وان كان مع غير ان وان لم يثبت فهذا لم يجز حذف الجار من اياك من الاسد اذ لم
يسمع فان قيل ما حذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه

مطلب حذف الجار من غير ان وان سماع خلافا للاخفش الصغير

مطلب حذف العاطف اشد من حذف الجار

قياس مع ان وانّ شاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي
فى قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت واما قول الشاعر واياك
اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك
من باب الا سدا الا سدا اى المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما
لان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فحمل فى جواز حذف حرف الجر على ما تقدم به ومع هذا لا
قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابى اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التى فى المحذر
بمعنى مع وقد ترك المص بابا آخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء فضابطه كل
مغرى به مكررا او معطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا
له كساع الى الهيجاء بغير سلاح والذى مع العطف نحو سائل والحج ونفسك وما يغنيها
والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم فى التحذير والخلاف فى وجوب حذفه
فى المكرر ههنا مثله هناك وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف فى عدم وجوب الحذف كما
هناك وكذا لا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع **قوله المفعول فيه ما وقع فيه فعل من مذكور**
زمان او مكان يعنى بقوله فعل مذكور الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو
قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم
والضرب الذى هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور
عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان تفعل فى يوم الجمعة فعل لكنه لم يذكر ذلك الفعل فى
لفظك فلم يكن فى اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة فى قولك خرجت فى يوم الجمعة داخل
فى هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير فى يعنى ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى
وما ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير فى فالاولى ان يقال هو المقدر
بفى من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور **قوله وشرط نصبه تقدير فى وظروف الزمان**
كلها تقبل ذلك وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا لم يقبل وفسر المبهم بالجهات الست
وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامها ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على
الاصح ظروف الزمان كلها اى مبهمها وموقتها يقبل ذلك اى يقبل النصب بتقدير فى والمبهم
من الزمان هو الذى لا حد له يحصره سواء كان معرفة او نكرة كحين وزمان والحين والزمان و
والموقت منه ما له نهاية يحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة
وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان مبهما اختلف فى تفسير المبهم من المكان

المكان فقيل هو النكرة وليس بشىء لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف
على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا فى الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير
الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف فى انتصابها على الظرفية فعلى هؤلاء ينتصب من المكان
على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل فى المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط
وبين وازاء وحذاء وحذو وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم الجهات وما بمعناه
من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل فى جانبه او الى جانبه
وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد
داخل الدار وجوف البيت بل فى داخلها وفى جوفه وتكلف بعضهم لادخال المعدود فى لفظ
المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل فى مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ
داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس الى المساحة التى هو خارج
عن مسماه وقال الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل فى مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام
لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء
داخلة فيها كالدور فى البلد والدكاكين فى السوق والبيت فى الدار واما نحو خلف وقدام
ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف
اليه وينبغى ان يستثنى من المبهم فى قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج
الدار وداخلها وكذا بعضها فى قوله ميم زائدة من اسم مكان لان انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان
باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شىء خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو
من هذا الجنس فلا يقال وقفت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال
اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون فى مكان اولا والثانى لا ينتصب
على الظرفية الا بالفعل الذى ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت
وهو كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب ونحوها والاول ينصبه على الظرفية الفعل المشتق
مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسند والمقيل والمنبت تقول قمت
مقامه وجلست مجلسه وأويت ماواه وسندت مسنده وينصبه ايضا كل ما فيه معنى
الاستقرار وان لم يشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت
موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مقعد كرم قال تعالى واقعدوا لهم كل مرصد
وكذا نمت مبيته واقمت ممشاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت
الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان

رمح لدن ورماح لدن وعسل الذئب يعسل عسلا وعسلانا وهو الخبب وعسل الرمح عسلانا
اهتز واضطرب ورمح عاسل سيد

اللابة الحرة كالخيل الفرسان والخيل ايضا يقال اقبلت الشيء اي جعلته
بل قبالته يقال اقبلت الرماح نحو القوم واقبلت الابل افواه الوادي سيد

وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والكوفيون الموقت ما
سواها وهذا القول هو الذي ذكره المص في الكافية ثم قالوا اما عند ولدى ووسط الدار
وبين من الموقت على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ المكان
بل لكثرة استعماله فحذف منه تخفيفا ولا ينبغي للمص هذا الاطلاق فان لفظ مكان
لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي
على قول هؤلاء الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الابهام
فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول
الخلف قداما واليمين شمالا ههنا واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة
اعني الازمنة الثلثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ
الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عقلية لا لفظية نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو
مدلول الفعل اي الازمنة الثلثة واما انتصاب قعدت مقعده وجلست مكانه وغدت مبيته
فلكونه متضمنا المصدر معناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا الحدث بمعنى
الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية
الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المص في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل
تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين
لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به ههنا اي المحصور كاليوم والليلة وكذا قوله
الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على
المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية
ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على
مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط
المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت
ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليهم مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان
وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف حرف الجر اعني في معها في
غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده
مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت
في البلد وكذا نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا
بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان

في الخان وكونه مصدر دخلت الدخول والفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرج
وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما فمن ثم قال الاصح على واما نحو ذهبت الشام فانتصاب
الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله فلابغينكم قنا وعوارضا
ولاقبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله لدن بهز الكف
يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب يكثر حذف في مع ان كان شاذا من كل اسم مكان بدل
على معنى القرب والبعد حتى يكاد يلحق بالقياسي نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد
القابلة ومنزلة الشغاف ولا بأس ان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الظروف فنقول ظرف
الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا
كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق
السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان
فان لم يمكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت وكم سرت
فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا
كالعشر الاول من رمضان اولا ومحدودا كان كيوم الجمعة اولا كالزمن الماضي ومعرفة
كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود
غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان ولو قلت الثلثة الاولى
من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم
الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن
صالحا الا للتبعيض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فما لا يصلح الا جواب متى
المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جوابا لكم المعدود غير المختص كثلثة ايام وسنة
وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل
والنهار مقرونة باللام لا يصلح جوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل
والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار وسير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين
فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى آخرها اذا لم يضف
اليها اسم الشهور فهي كالدهر والليل والنهار ولا بد ان يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن
جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر وستغرقها
السير واذا اضفت اليها شهر صار كيوم الجمعة وصلح جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فانه كان
مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فاي فرق بينهما من حيث المعنى قوله كما قيل

مطلب تقرير الظروف المتصرفة وغيرها

سير عليه الثلثون يوما قلنا اليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بما نحن فيه عجوا با
لتي كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف
وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن
وقد يجر متى بالى وحتى ايضا ويجر اين بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف
غير المتصرفة اكثرها اعني في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو جئت
من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في
وانجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل يأتي في الظروف المبنية
وكصباح ومساء ويوم يوم كما يجيء في المركبات فقد يجيء حيث واذ منصرفين نحو الله اعلم
حيث يجعل رسالته وقوله تعالى بعد اذ انزلت ومنه من العدية بعيدات بين وذات مرة وذات
يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا
مساء وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بغيرها وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس
عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها يلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال
الشاعر عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال
فكثير التصرف كما يجيء في باب الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في باب
الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه
ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق
وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين
من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار
واعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكرة وسحره وعشيته وعتمة
ليلك ومساءها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وغدوة وبكرة يكونان
ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما يجيء حكمهما فيكونان اذن منصرفين والحكم
بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا
الزمان المعين من دون علمية ولا آلة تعريف لهذه الظروف المعينة لازما لطريقة واحدة
اعني الظرفية تنبيها على مخالفتها لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها
اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية
المتكلم لا بآلة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه
الظروف منصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف فتعريف هذه الاسماء بكونها معدولة

السحر قبيل الصبح تقول لقيته سحرا بعدا اذا اردت به سحر ليلتك لم تصرفه لانه معدول عن المعرف باللام وهو معرفة وتقول سير على فرسك سحرا اي فلا ترفعه لانه ظرف غير متمكن وان اردت به سحرا لا بعينه صرفته والسحرة بالضم السحر الاعلى سيد

وانما لم ترفعه لان التصغير لم يدخل في الظروف المتمكنة كما دخل في الاسما المتصرفة سيد

معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنتها
لبنيت بناء امس والدليل كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق
على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا باللام العهد سواء كان علما او لا كالبيت والنجم
والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول بلى وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا
من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم
عند تعينه متضمن للام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخويه
المذكورة من ضحى وبكر ومساء وصباح ونهار وليل معينة فانها منونة اتفاقا الا ما زعم الجوهري
الى ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق عبد القاهر عتمة وضحوة معينين بسحر في منع
الصرف لا من سماع والاولى منعه اذ لم تسمعا الا منونين كما ثبت تنوين هذه المعينة فانها اما
لتضمن اللام مبني كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند جمهور القائلين بمنع صرفها اما غدوة
وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة
وكذا قال ابو الخطاب انه سمع من يوثق به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب
المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانا علمين للجنس كما يجيء فيقدر العلمية فيهما كما في سحر
المقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا آلة تعريف وتعينها
كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وعند يوم وخرجا
فلا يبنيان اذن عدم تصرفها فهذه الظروف الثلثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها
وان لم يكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا تصرفت وابدت تعينها فلا بد فيها من اللام
او الاضافة تقول رأيته عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف
وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من اعلام
الجنس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول
او يوما من الايام غدوة او بكرة فيمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامة
وان كنت لقيت احدا من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان
علميتهما لفظية لا معنوية نحوهما واذا لم يقصد تعينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال الفراء ولقد جمع
بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص
النكرات نحو اسامة وثعالة وجيئل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص
فغدوة علم مرتجل وغداة في الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة
جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة

مطلب تفصيل الكلام في انصراف الظروف وعدم ذلك

جئت العام بنصب وانما قيل جئت بتصحيح البارد لان الغرض وان كانت ملغاة في اللفظ متعاقبة في النية ومعاملة معاملة المثبتة في غير المحذوفة سيد الراوي

محمول ليس علمًا لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان بذر محمول على بديع في حذف الواو وانما قال
هذا الان بكرة وضعت بكرة واعلام الاجناس مرتجلة كاسامة وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة
بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهي علم للجنس كما تقول في ندرى ولقيته في الندرى اي في الندرة
وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم
جنس وجوزه المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي حكاية عن سيبويه لا تردد
غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو
عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالي وحولي
واحوال والتثنية للتكثير كما في قوله تعالى ارجع البصر كرتين وكذا هنا واضوانه ودونك وكان
بمعناه ولقطنا بمين وشمال كثيرتا التصرف وكذا القطة بين اذا لم يركب واما حيث ووسط
ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق صلادمة ذرس وسطها
قد تعلقا ووسط بتحريك السين منصرف وقد يخلد دون التي بمعنى قدام معنيان آخران
هي في احدهما منصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية ولك
مرتبة تحتها فوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد وينصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون
اي خسيس ومعناه الاخر غير ولا ينصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذوا من دونه آلهة
كان المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولذا طلبت الله الذي هو خلفهم ووراءهم فهم كانهم
قدامه في المكان تعالى الله عنه ومما يلزمه الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه
نحو قوله الا قالت اخنا يوم لقيتها اراكم شيئا ناعم البال افرعا اي زمانا حديثا ويجوز في
لفظتي مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير عليه الزمن ملي من الدهر وقريب ومليا وقريبا
واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها
او وجب ليكون دالا على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من
الظروف فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو اتيتك خفوق النجم حرورية
وبر عليه ترد بحنين اي مثل زمان حرد حروري ومثل زمان ترد بحنين قال تعالى وادبار
النجوم اي وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان
من غير اعتبار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب الفعل بهما
وموقتيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لانه مفعل يكون لاسم
الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقايعه وقد يقوم المصدر
المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو هو مني غلوة سهم ورمية نشابة اي مسافة غلوة

غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه وسلم زبير احضر فرسه وقد يقوم المضاف
الذي هو حين نحو لا اتيك السمر والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج
اي وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في
الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فحينئذ يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظة في كقولك يوم
الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار
وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع
سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال
يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون
واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلثة فلم يجوزه الا الاخفش قال والدليل انه يخرج الى غير اصل اذ
ليس متعد الى اكثر من ثلثة وجوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة ليس زيد قائما هذا ما قالوا
والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت
في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف
في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه
تعديا بعدما تعدى اليه بحرف الجر فيهما مثل ذنبا في قولك استغفر الله ذنبا الا ان حذف الجار
اعني في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وان وليس
بقياس في غير المواضع الثلثة فلا تقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا وقمت
عمرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما
على الحرفين المقدرين مثل ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به
مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المص في نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز
ان يكون مفعولا فيه لانه لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم
فلفظ هذا ههنا ظرف اتفاقا الا انه صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل والنهار وسارق
الليلة ليس بمفعول فيه ولا لانتصب المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا
قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا نم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة
نحو ضارب زيد وكذا في سارق الليل فنقول لا اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول
بكون غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كالتي يوم الاربعاء
كما يجيء واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي مختصة الا انه كاضافته
الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي

مطلب قد توسع في الظرف المتصرف وجعل مفعولا به مثل يوم الجمعة صمته

مطلب اختلفوا في ان التوسع في الظرف المتعدي الى اثنين والجائز ام لا

مطلب جميع الظروف متوسع فيها عند الفاضل الرضي

مطلب حذف الجار قياسي وسماعي في غيرها

مطلب المفعول فيه والمفعول له من المفعول به مختصان بالاسمين

مطلب جميع المصادر المضافة الى الظروف فيها اضافة بمعنى اللام

حاجتي اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص و يختص الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقيل الطف وليس بمعنى في كما ذهب اليه المص على ما يجيء في باب الاضافة **قوله وينصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير** اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او ممتنعه كما في المفعول به اذ هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم الآن اي كان ذلك الآن واسم الآن والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت وما يختار نصبه يوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه ومثال اللبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه **قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تأديبا وقعدت جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر** قوله فعل مذكور اي مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التأديب واعجبني التأديب فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك علاما فيه فالحق ان يقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحد ان بنحو ضربت وقد اعجبني التأديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجوده على ما جعل علة له كما في ضربته تأديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تأخر عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة العاملة وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته تأديبا وان الضرب علة التأديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد ولان التأديب علة حاملة على الضرب لفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام فيه للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تأديبا فانه معناه ادبته بالضرب فالتأديب مجمل والضرب بيان له فكانك

فكانك قلت ادبته بالضرب تأديبا ويصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيان الجبن ولا يقال القعود جبن الا مجازا وكذلك قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا لاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثله قعود جبن ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المص ردا على الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك التأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر فكذلك ضربت تأديبا ايضا يفيد معنى التأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني فاي منع فان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت ركبا جئت وقت ركوب والاول حال والثاني مفعول فيه والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله حذر الموت بحاذرين ليكون الاضافة ولا يطرد له ذلك في نحو قوله وزعل المجبور والهول من تهور الهبوب لا ان يجعلها مصدرين للحاليين المقدرين ما قبلهما اي زعلا زعل المجبور وهو لا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك ووحدك على ما يجيء في باب الحال ومذهب البصريين والجمهور الباقين السلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره **قوله وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل مقارنا له في الوجود** يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرامك الزائر في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشيء واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديبا بالمتكلم ويشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث باخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فوارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للهدنة بين الفريقين فاذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تأديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا مصدران في الحقيقة

بحث المفعول له

المفعول له عند الزجاج مفعول مطلق

مطلب المفعول له عند الجرمي مصادر منصوبة على الحالية

حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء
هو المكافاة والعلة ههنا فى الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشى لا يكون علة
بل هى اثره اى ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعنى التاديب لم ينصب عند النحاة لعدم
المشاركة فى الفاعل وفى الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب فى الزمان كما قال
ابن دريد والشيخ ان قومته من زيغه لم يقم التثقيف منه ما التوى فانما نصب هذا المصدر لتضمنه
العلة الحقيقية ومشاركته الحدث فى الفاعل والزمان اذ هو كما بينا وبعض النحاة
لا يشترط تشاركهما فى الفاعل وهو الذى يقوى فى ظنى وان كان الاغلب هو الاول والدليل على
جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين كرم الله وجهه فى نهج البلاغة فاعطاه الله
النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطى للنظرة
هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لانا استتماما اذن يكون حالا من الفاعل
وكذا الجار للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر
جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور فان الهول بمعنى الافزاع والنور لا الفزع
ليس بفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو على عدم المقارنة فى الزمان وذلك انه قال فى التذكرة
على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم
فى الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اى حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل
اى اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصبه وهو الفعل المعلل بالمفعول له اى اذا
اشتركا فى الفاعل كما ذكرنا واقتصر المص على شرطين هما شرط فى المفعول له فلم يشترط كونه
مصدرا لدخوله فى قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجوابه
وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال
لان الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشى متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل
ليس شى منها يبقى حتى يكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف و
الارادة فانها يبقى والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فمم وان اراد وجوب
تقدمه اما وجودا او تصورا فهو مسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو
جيتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال فهو بتقدير حذف المضاف
اى ارادة اصلاح او ارادة تاديب قلنا فجوز ايضا جيتك سمنا ولبنا فظهر ان
المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده
على مضمون عامله نحو قعدت جبنا وهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على

على الفعل تصورا اى يكون عرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئتك اصلاحا
قال المص وانما شرطه لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجى جامعة
للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة فى العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على
اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعدى الجرمى والرياشى وجوب تنكير
المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وبيت العجاج رد عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم
ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجزولى اذا انجر باللام وجب
تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسى وقال الدارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه
فى حال تنكيره يشبه الحال والتمييز فى كونه السان تنكره فوجب انتصابه منهما والحق جواز ذلك
الا ترى الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء للسببية ههنا كاللام قال المالكى
اذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامران
فى المضاف هذا قوله والاولى ان يجاب ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه ما وضع
لمصاحبة معمول فعل لفظا وتقديرا قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته فى كل رجل
فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول فى ذلك
الفعل فى وقت واحد فزيد فى سرت وزيدا مشارك للمتكلم فى السير لكن لا يلزم كون السيرين
فى وقت واحد اى وقع سيرهما معا وفى قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه فى السير لكن لا يلزم
كون السيرين فى وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا
كما فى سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا فى قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض
ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول فى المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرا
فى المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما تعدل لها بعده
عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان فى العطف فجاء فى زيد وعمرو يحتمل تصاحب
الرجلين فى المجى ويحتمله مجى احدهما قبل الاخر والنصب نص فى المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا
وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل اظهر قوله
وان كان الفعل لفظا وجاز العطف فوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف
تعين النصب مثل مالك وزيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع وما تلابس اعلم ان مذهب
جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا
الواو موضع مع فى بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذى فيه معنى الجمع
كما يجى فى بابه فناسب معنى المعية فالواو لا يتقدم المفعول معه على عامل فى مصاحبة اتفاقا فلا

يقال ولخشبة استوى الماء كما تقدم سائر المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه
على المعمول المصاحب تمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبه وتيمة ثلاث خلال لست عنها بمرعو
والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف
فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبرا للمبتداء والاولى احالة العمل على العامل اللفظي
ما لم يضطر الى العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك
قلت جاء البرد ولابس او صاحب الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر
هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة وانما نصبت بمعنى مع
مطلقا النصب في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو
لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب اعطى النصب
ما بعدها عارية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز
النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف
فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله
قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان هنا داعيا وهو النص
على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد عند عبد القاهر واجب وذلك ان توكيد المرفوع المتصل
بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث
المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يستند الجلوس الى
السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما عنده مراعاة لاصل الواو في العطف
واجازه غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى ولو قيل
ان ذلك لاستعارة السير لجري النيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تعالى وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ
فِي السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وقريب منه قوله تعالى فَمِنْهُمْ
مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ او على حذف جرى في المطرق كقوله
علفتها تبنا وماء باردا اى وسقيتها ماء قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة
ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى
وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام
ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اى وصل الماء الى الخشبة فليست
الخشبة ارتفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته
ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم وما لك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب ماله والتقدير

والتقدير بالاصل فيه انت اعلم بحال مالك بانت وما لك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف
المبتداء المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء
الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث ثلثة عشر
على ما ياتي في باب العدد وقولنا فانت وما لك مثل كل رجل وضيعته اى فانت وما لك مقترنان
والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما
يصلحه ومثله قولهم انت وربك وهذا يستعمل في التهديد اى انت اعلم بربك فلعل
اجتراؤك عليه لما علمت من تركه مكافاته للمجرمين فانت وربك اى انتما مقترنان فانا
لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد
والتخويف قال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك يجازيك فهو عنده على خبر المبتداء
من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك
وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب
مختار ههنا ولا واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل
وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف وان كان المعنى
اى ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به
ترى او لا فالاول نحو مالك لان الجار متعلق بالفعل وعامل فيه معناه وما مثلك لانه
قولك شانك بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبي
وقدك وكفيل فكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويل لك وويلك لان الويل بمعنى
الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم ناسك والحائط وامره ونفسه وشانك
والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم
على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو قال المص العطف
فيه واجبا اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لان النص على المصاحبة
قد يكون الداعي الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل
لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان
قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثاني نحو ما لك وزيدا وما شانك يجعل
الضمير كان الظاهر المجرور والكوفيون يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور
بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك
باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه فقال المص ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم

التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النصب على المصاحبة
وهو اولى لورود في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي
النصب في مثل هذا اعني ما شانك وما لك وزيدا وما شان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون
على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك وما لك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل
لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على
الفعل ومن ثمة امتنع في الاخبار هذا لك واباك لفوات ما الاستفهامية وقال سيبويه تقديره
ما شانك وشان ملابستك زيدا وما لك ولملابستك عمرا وما شان زيد وملابسته عمرا
فهو مفعول المصدر المقدر قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت
وما تصنع لان هذا ملابسة ايضا يعني ان سيبويه لا تريد بتقدير ملابستك ان الاسم
منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز
حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجيء في باب المصدر وانما قدر سيبويه
بهذا ليبين المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل اراد ان المصدر
المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان ما لك وما شانك اذا جاء
بعدها نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولاستعمال الواو
بمعنى مع يوذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما في ما
انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلابس
كانك قلت ما لك لابست زيدا والواو دال على معنى لابس وانما ارتكبنا هذا تفاديا مما لزم سيبويه
من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين
الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع القسم الثاني اعني
الذي لا يكون في لفظه مشعر بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد
وما التحدي والمنفور منه ههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب
وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولها في غير الفعلية قال
سيبويه اذا انتصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية
ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعها ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه
تخفيفا وصار كانه نطق متلفظ به ورد المبرد تقدير سيبويه وقال معنى تخصيصه ما
بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل
على الوجه الممكن والتمثيل ليس مما لا يتجاوز وقول الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي منع

منع الرحالة ان تميل مميلا اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف
اي كنت واياه في لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لان
كيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل
في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما
نحو كل رجل وضيعته وانت ورايك بالرفع فيه فالواجب ان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه
واجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على تجويز النصب اضمار الخبر قبل
الواو اي كل رجل مقرون مع ضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز
نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا
تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت
فقول العامل في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف وانما امتنع النصب في الاصح في صيغته
لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او ضمير عنه
نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فالحكم في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول
معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا
راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول
معه قياسيا خلاف فذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسيا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز
ما سمع منه وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه
وقالوا الجواز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اي واجمعوا شركاءكم وذلك
لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قوله **قوله الحال ما يبين هيئة**
الفاعل او المفعول به مثل ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما
قال المص لا يدخل فيه النعت نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحدود ان يكون لفظ المحدود
دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في نحو جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا
دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة الفاعل اذ لفظ عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم
مع انها مبينة لهيئة خبر المبتدا لا هيئة الفاعل بل انما علم كونها للفاعل في جاءني رجل عالم
بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا
ورايت زيدا راكبا لفظه فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل والمفعول حتى لو قلت رجل قائما او ولد
لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول القائل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل على كل ما
يدل في حده بل يكفي ان يكون فيما يذكر في حده وبعد التسليم فلينتقض هذا الحد تحقيق معنى الحال

الرحالة سرج من جلود ليس له
خشب كانوا يتخذونه للركض الشديد

مطلب
قولهم انا واياه في لحاف
وقولهم ما انت وزيدا
وكيف انت وقصعة من
ثريد

مطلب
بيان ان المفعول معه
لا يتقدم على عامله
وتحقيق مثل كل رجل
وضيعته وانت
ورايك

مطلب
قال الفاضل الرضي وانا لا
ارى منعا من تقدم
المفعول معه على عامله
اذا تاخر عن المصاحب

مطلب
اختلف النحاة في المفعول
معه فقال بعضهم انه
سماعي

لفظا او معنى م

وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل والمفعول مطلقا
لا في حالة الفعل فيظن في جاء في زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال
المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية عن ضمير ذي حال نحو قوله تقول وقد
الوطيف وسياقها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد وقوله وقد اعتدى والطير في وكنا
تما بمجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال
وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
وقول الشاعر كان حواميه مدبرا خضبن وان لم يكن يخضب وقوله عود وبهثة حاسد
عليهم حلوق الحديد مضاعفا تلهب واما قوله تعالى النار مثويكم اي موضع مثواكم اي ثوائكم
خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيها حال من الفاعل
او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجيء الا
اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل
نتبع ملة ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم فكانه حال من المفعول واذا كان المضاف فاعلا
ومفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله
دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن
دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف
الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله وكانه قال يقطع دابرا اي يشبه حواميه
مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكانه حال من الفاعل والمفعول وكذا قوله عليهم حلوق الحديد
مضاعفا والاولى ان يقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف
ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك
الكلام بالفاعل او بالمفعول او ما يجري مجراهما فقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية
في نحو ركب زيد وركب معه ركوبه غلام اذا لم يجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه
مصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع سعد بنفسه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه
ذلك المتعلق وقولنا او ما يجري مجراهما تدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا
بعلي شيخا وكانه خارجا من حيث صفحته على ما يجيء والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في
المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحالة في نحو قوله تقول وقد
الوطيف وفي قوله وقد اعتدى والطير في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير صفة حدث يجيء مقدر
المضمون جملة كما في شرحها فقولنا غير صفة احتراز عن المنصوب في نحو رجع رجوعا ثم اعلم

نحو وبهنته عوذ بالفتح البوحي من العرب وبهنته بالفتح البوحي من سليم تقال جاء فلان حاسدا اي مستعدا
تناثرت الحلقة بالتسكين حلقة الدروع وكذا حلقة الباب
وحلقة القوم والجمع حلق بالفتح على غير قياس
وقال الاصمعي حلق بالكسر سيد

بزت النواة من موضعها تنزو وضرب يده بالسيف
فانزها اي قطعها وانذرها والوظيف مستدق
الذراع والساق من الابل والخيل ونحوها اي يقول
الشيخ المذكور في البيت السابق وقد سقط
غفلنا فيه التي عبرتها البيت السابق
حزم كهات ذات ضعيف جلالة اي غفلته
عقيلة شيخ كالوبيل يمتد واي العصا
الطويلة الغليظة سيد

بهثة بالضم البوحي من سليم يقال فلان حاسد
اي مستعد ههنا الحلقة بالتسكين حلقة
الدروع وحلقة القوم والجمع حلق بالفتح
على غير القياس وقال الاصمعي حلق بالكسر
سيد

فان مصبحين حال عن هؤلاء وهو في المعنى
كالمضاف اليه الذي في مقطوع لانه
راجع الى الدابر المضاف الى هؤلاء
نسخة بخط المصنف

بما سقط
تفصيل الحال
عن المضاف اليه

الجملة الحالية عن المضمر ليست مبنية لهيئة الفاعل
والمفعول بل هي مبنية لهيئة زمان صدور الفعل عن
الفاعل ووقوعه على المفعول في قولك لقيتك والجيش
قادم ونحوه الا انه جعل بيانا لهيئة زمان الفاعلية
والمفعولية بيانا لهيئة ذات الفاعل والمفعول لكونه
الهيئة الاولى لازما للثانية لان الفاعلية
والمفعولية لا تنفكان عن الزمان وهيئته
فجعل هيئة اللازم هيئة للملزوم مسامحة
ع

ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده نحو جاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت
زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية
تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم يكن وكان الحال
عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا راكبا في لقيت
زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما
جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد
بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه
وتاخير الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا او المصعد زيد وذلك لان ابتداء كان مرتبة
المفعول اقدم من مرتبة الحال الاخرى الحاليين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل
من كون احد الحاليين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي
الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال وانا سوف يدركنا
المنايا مقدرة لنا ومقدرة بنا ويجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء لشيء واحد احوال
متخالفة متضادة كانت نحو اشربت الزمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى
اخرج منها مذموما مدحورا كما يجيئان في خبر المبتداء ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادا
كانتا ولا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذموما واستكره
مثله في المتضادة فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في
زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس ولو عطفت
احدهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان
لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما
تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذموما مدحورا او بمتضادين في محلين
غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا
فلا بأس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب اما قائما واما
قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجيء في اسم لا التبرئة نحو جاء في زيد لا راكبا ولا
ماشيا ومنه افرادها نحو جاء في زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل والمفعول
اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المعنوي فنحو هذا بعلي
شيخا فان بعلي خبر مبتداء وهو في المعنى مفعول المدلول هذا اي انبه على بعلي او نحو اشير اليه
شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كانه خارجا من حيث صفحته سفود شرب نسوة

الاسعاد والميل الى جانب العلو
والانحدار عكسه سيد

يجوز تقديم الحال
من المفعول على حال
الفاعل

بما سقط
يجوز ان يكون لشيء
واحد احوال متخالفة
اولا

البيت لعمرو بن كلثوم من قصائد السبع سيد

انذام العيب والذم والدحر الطرد والابعاد سيد

تكرير الحال بعد اما
بالكسر واجب لما
في مثل اضرب اما
قائما واما قاعدا

الشرب جمع شارب مثل صاحب وصحب صحاح

السفود الحديدة التي يشوى بها اللحم سيد

عند مفتنا اذ المعنى يشبه خارجا سعود شرب ولا يفسره باشبهه خارجا لان المشابهة
هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المص في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار
قائما وفيه نظر لان قائما حال عن الضمير في الظروف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن
كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس
يجوز كونها حالين في المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف عاملي الحال وصاحبها **قوله
وعاملها الفعل او شبهه او معناه** يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط
منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا
زيد قائما عند من جوز ها التنبيه مجردا عن اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه واسم
الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرف التمني والترجي نحو
ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظ انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا
بمقدرين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء يكون مضمونه
هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون
لفظ دال عليه نحو زيد عمرو معتبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك
زيدا راكبا واما نحو ما شانك واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه
فلم يعمل في الحال معنى حرف الاستفهام والنفي قال ابو علي انهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملها
في الحال ونحو ان وان تشبها بالفعل لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى
استعمالهم وان لا يعلل **قوله وشرطها ان يكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك
ومررت به وحده ونحوه متأول** انما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود
بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هنا كما لو عرفت وقع التعريف
ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها
من بين امثالها اعني صفتها اولى من ذكر ما تقييد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى
ان يعين الشيء اولا ثم يبين بعد ذلك الحدث فعلى هذا او لت المعرفة حالا لان التعريف
عبث ضايع ولم يأول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع
الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها واجب لا غالب **قوله** وارسلها العراك هذا مثال
تعريف الحال في الظاهر وتقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر
اما معرف باللام نحو ارسلها العراك ومعرف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك

اجيب بان الاضمار في الظروف اعتباري لدلالة على الفعل معنى وليس بتحقيق حتى يلزم كون الفاعل لفظيا ... اه

فيه لان الاضمار في الظروف اعتباري وهو يدل على الفعل معنى فيكون الفاعل معنويا لا لفظيا لان الاضمار فيه ليس بتحقيق له

مطلب تفسير المراد بشبه الفعل والمراد بمعنى الفعل وتحقيقه

فيه بحث لانك اذا قلت ليت انني فقير راجع وجعلت فقيرا قيدا للخبر لكان المعنى ليت انني راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه ليت انني وانا كان فقيرا راجعا
عبد الغفور

قوله هذا ما ذكره بعض شراح المفصل وليس بصحيح لانا لو سلمنا ان معنى الكلام هذا لكن لا يكون فقيرا قيدا للتمني لان حاصله تمنيت رجوعي وان كان ابني في نفسه فقيرا وهذا ليس من تقييد التمني الا ترى انه لو جعل السر صفة لابني وقيل ليت ابني الفقير راجعا كان حاصله هذا المعنى مع ان الصفة ليس تقييدا للتمني اصلا
علي افندي

ورجع عوده على بدئه وفيه قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع
النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك
الطوق اسم وضع موضع الاطاقة والوحد مصدر وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا
وعدة والجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم
المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال المؤكدة والبدء
مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتداه ويجوز ان يكون عوده مفعولا
مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كانه معهود منه انه لا يستقر على ما ينتقل اليه بل
يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال
ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي ارسلها
معتركة العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادا
ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر في
باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية
كما ينتصب على غير ما قام خبر المبتدا من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب باعراب ما قام
مقامه وقوله وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال نصف الحمار و
الاتن والدخال في الورد ان يشرب البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب
اي اوردها مرة واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها الماء بالمزاحمة واما قولهم جاؤا
قضهم بقضيضهم اي جميع منقضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع
كاسرا ومكسورا والاصل فيها ان يكون قضهم مبتداء وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه
الى في ثم الجمع جملتين اعني قضهم بقضيضهم كانه فلما قامت الجملة مقام المفرد واردت
مرداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في
باب المفعول المطلق في فاها لفيك سواء وكذا ينبغي ان يقول في تفرقوا ايدي سبا اي مثل ايدي سبا
على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاة شاة بدرهم اي شاة بدرهم
اي كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اي كل رجل كقوله تعالى علمت نفس اي كل نفس
وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم
مقرونان اي كل شاة فنصب هذا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان ياتي به
على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدا التنكير لقيامها
مقام الحال وفاه الى في شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه ليتنكر لئلا يبقى

تصحيح قولهم وحده في مثل مررت وحده

[illegible]

اشفقت عليه فانا مشفق وشفيق واذا قلت اشفقت منه فانا اعني حذرته واصلهما واحد ولا يقال شفقت قال ابن دريد شفقت واشفقت بمعنى وانكره اهل اللغة
صحاح

مطلب تصحيح قولهم قضهم بقضيضهم

مطلب تصحيح قولهم بعت الشاة شاة ودرهما

المعرب على حرف واحد وقد جاء فما الفم قال المتنبي وقبلتني على قربٍ فما الفم فحذف المضاف اليه
او ابدل من الواو ميماً الثلا يبقى على حرف وهذا شيء قد عرض استطراداً ولنعد الى ما كنا فيه
من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعاً لما قبله في الاعراب نحو قولهم جاء
القوم قضهم بقضيضهم ورأيت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم
اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم لصيرورته بمعناه
كما ذكرنا في الحال او على البدل اي جاء قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده
على الظرفية اي لا مع غيره وهو في المعنى ضد معاً في قولك جاؤا معاً وكما ان في معاً خلافاً في انه
هل منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرفية اي في زمان واحد فكذا اختلف في وحده في نحو
جاء وحده اهو حال اي منفرداً او ظرف اي لا مع غيره وجاء وحده مجروراً في مواضع معدودة
قريع وحده ونسيج وحده اي انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير
للشخص المنقطع النظير يقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده في التعجب براية
ويقال الجاء على وحده اي على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الانفراد والتذكير والاضافة
الى المضمر ولازم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهراً من غير المصادر اما باللام نحو
قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال المرأة جماء المرافق اي كثيرة اللحم
على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اي الساترين بكثرتهم وجه الارض
حذف التاء حملاً للتفصيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ان رحمت الله قريب
وهو صفة الجماء اي الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله ولقد امر
على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني يقال ايضاً مررت بهم جماء غفيراً ومنه قولهم
دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه وسلم يذهب الصالحون اسلافاً الاول فالاول اي مرتبين
واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما
بالاضافة نحو جاء في الرجال ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت
الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجئ
وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيد له وربما عومل بالعاملين العدد المركب نحو
جاء في الرجال خمسة عشرهم وتنبيه هذا المركب عند الاخفش مضافاً كما يجئ في باب العدد وقد
ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في وقال الكوفيون هو مفعول به اي جاعلاً فاه الى في وقال الاخفش هو
منصوب بتقدير من اي من فيه الى في ولا يقال على قولهم فاه الى في فلا يقال ما شيته يده بيدك فلا
لهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين رضي الله عنه في صفين فما بالنا امس اسد العرين ما

قوله بقضيضهم

بيان ونصب وحده

قولهم الجماء الغفير

الاول فالاول

قولهم خالد جاء بالثلثهم واربعتهم وخمستهم

قولهم كلمته فاه الى في

وما بالنا اليوم شاء النجف ويجوز ان يا ولا شجعاناً وضعافاً بلا تقدير مضاف كما قال
سيبويه في جهدك ونحوه **قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها** اعلم انه يجوز تنكير
ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل فاتى
فرس له سابقاً وكذا تقول مررت برجل ظريف قائماً او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل محتاجاً
او سبقه نفي او شبهه نحو قوله فاهل سعد كغريبا بلدة وقلما جاء في رجل راكباً اذ هي وتستوحاً
وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقاً فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتداء
او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبين او تقدم الحال نحو جاءني
راكباً رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا اتاخر
نحو جاءني رجل راكباً بعد نسبته فحال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو رأيت رجلاً راكباً فطرد
المنع نفياً وجراً واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشاً طلل القديم
فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويزنا رتفاع زيد
في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية الحال فيجوز اختلاف
العامل في الحال وصاحبها جوز كون كلمة عاملاً في الحال وكون طلل ذا الحال مع ارتفاعه بالابتداء
فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اي ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل
في الحال ايضاً فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل الاسناد
اليه مقيداً بكونه موحشاً فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيداً به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال
مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجرداً زيداً اي ضربته **قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي**
بخلاف الظرف ولا على المجرور في الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا
الجار والمجرور وعلى ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه
لا يجيزه اصلاً نظراً الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتداء على الحال نحو
زيد قائماً في الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد
في الظاهر في نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتداء فاما مع تاخير المبتداء عن الحال فانه وافق
سيبويه في المنع فلا يجوز قائماً زيد في الدار ولا قائماً في الدار زيد اتفاقاً وذلك لتقدم الحال
على عامله الذي فيه ضعف عند الاخفش ايضاً لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما هو
نائب عنه اي المبتداء اما في نحو زيد قائماً في الدار فان جوز نا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز
اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال المتاخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا ان الضمير في
الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال المتاخر عن صاحبه

مطلب يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل الدال عليه

نابتة اى زيدا اما نحو زيد فى الدار قائما وفى الدار قائما زيد وفى الدار زيد قائما فجائز اتفاقا
واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله
الذى هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم فى الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها
فيه نحو ان البنا ايا بهم والوا ومن ذلك البر الكر بستين اى الكر منه بستين فمنه حال و
العامل فيه بستين والعامل المعنوى اذا كان غير ظرف فلا خلاف فى انه لا يتقدم الحال عليه
وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحوما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة
وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف
مشابهة الفعل لعدم موافقتها له فى التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم
عليه معموله كما فى فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة
المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله فى المفصل يؤذن
بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة فى العمل افعل التفضيل الا انه لا يطرد
رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجىء واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد
قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجىء الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاجى
ان يقول درهمك من زوننا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير
درهمك فى الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال
جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو
وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا مقدرا بان والفعل
وما فى حيز الصلة على يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او الحرف
مصدرى كما وان وان تقدم الحال الا ان على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمه على صلاتها
متأخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجىء فى الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف
المصدرى ولام الموصول وبين صلتهما فلا تقول اعجبنى مجردة الضارب هندا ولا مجردة
ان ضرب زيد هندا ولا ما مجردة ضرب زيد هندا واما فى سائر الموصولات نحو الذى راكبا جاء
زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز
تقديم الحال عليه بان يؤخر عن اللامين نحو ان زيدا الراكبا لسائر والله لراكبا اسير
كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل
المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها
نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله بخلاف الظرف يعنى ان الحال

الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا فى جئتك راكبا بمعنى فى وقت الركوب
الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى الذى هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد
المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو فى شان وقولهم كل يوم لك
ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدا
كما مر وذلك لتوسعهم فى الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه
يتقدم على الظرف والجار لا انه لا يتقدم على معنوى غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك
اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو المبتدا فى الحال او فى الاصل
او توسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدا او انتصابه على الحالية كقوله تعالى
واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها وقوله تعالى فكان عاقبتهما انهما فى النار خالدين
فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما فى الاية لانك لو رفعته خبرا وعلقت
الظرف به لم يكن للثانى فائدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة
لان الاسم اذن يكون خبرا والظرف الثانى متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا
بالخبر الذى بعده والثانى تاكيد للاول والتاكيد غير عزيز فى كلامهم فاذا كان الظرف الذى
فى الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذى
المبتدا يلى ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك
الخبر واجاز الفراء والكسائى نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد
راغبا والحال الدال على المضاف المحذوف اى هو يرغب فيك خاصة فى حال رغبته فى شىء اى ان
رغبته فى شىء فهو يرغب فيك قوله ولا على المجرور فى الاصح الذى تقدم كان احكام تقدم الحال
على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال
على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا فى صورة واحدة
وهى اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون
راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذى الحال المنصوب المظهر اذا كان ذو الحال
مظهرا او قدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان فى الحال ضميرا يعود على ذى الحال
المتأخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان فى عودهما على مفسر لهما واما جوازهم تلك
الصورة الواحدة اعنى نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولى
الفعل والحال على الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصرية فاجازوا تقديم الحال
على صاحبها المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا الا ان النية فى الحال التاخير عن صاحبها

فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتداء نحو في داره زيد وفي الفاعل في
نحو قوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان جر بالاضافة
اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى اتبع ملة ابرهيم
حنيفا اولا نحو جاءني مجردا ضاربه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف
لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان جر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصريين
يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز
استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس لعل الفرق بين حرف الجر والاضافة
ان حرف الجر معدي للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت
ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا قال الشاعر لئن كان برد الماء حران
صاديا الي حبيبا انه لحبيب فحال الاحراذ المراد اغيته المرقة ناشيا فطلبها كهلا عليه
وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في
نحو ملة ابرهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور وبعضا فغير عامل في الحال كما عمل في ضرب
زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه
فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل
لان المعنى ملة ثبتت لابرهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد
انطمس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف مما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزؤه
نحو انظر الى زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله ملة ابرهيم حنيفا
كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان
المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ويكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا
كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم الحال المضاف اليه على المضاف في
نحو يعجبك ماشيا بدنه بدعم انا ذكرنا ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب
تقديم الحال على صاحبها اذا جاء صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاء في راكبا الا زيد
وانما جاء في راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخر عرضا
ويجب ايضا اذا اضيف والحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه **قوله**
وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا رد على النحاة
فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق قالوا
لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا

بيان الفرق بين حرف الجر والاضافة في ذي الحال

وبعضهم يجعل كافة لمصدر محذوف اي ارسالة كافة وهو ايضا تكلف سيد

تصحيح كافة وتفصيلها

وقد يجب تقديم الحال على ذي الحال

ابسر النخل صار ذا بسر ارطب صار رطبا س

الجمهور شرطوا الاشتقاق في الحال ورده الشيخ ابن الحاجب

اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذه ناقة
لكم آية اي دالة قال المص وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة
كما ذكر في حده فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق
وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب
في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة
وهي اسم جامد موصوف بصفة ذي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق
لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا
وقولك جاءني زيد رجلا مهيبا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين
رضي الله عنه في بعض ايام صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف
وقول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا وفي تاويل مثله
وجهان اصحهما ان يقدر مضاف قبله اي امثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان يؤول
المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة
ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك
المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء
شاة ودرهما فضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزائه مجزا قسطا في
ذلك القسط على الحال ويأتي بعده بذلك الخبر اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او
بحرف الجر نحو بعت البر قفيزا بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وتامن
درهما في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم من دراهمها مني او بغير ذلك نحو وضعت عندك
الدنانير دينارا لكل واحد وكل واحد من هذه الاحوال كانت جزءا اول من الجملة الا
على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا وواحدا واحدا
ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي منفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان ياتي
للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا اذا قصد بيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه
معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو ادخلوا رجلا فرجلا ومصنوع كبكبة ثم كبكبة اي مترتبين
هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او
فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا
ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشيء من
نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بآلة التشبيه

تفصيل الحال الموطئة

مطلب قولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار وقهار

قولهم ادخلوا رجلا رجلا ومصنوع كبكبة ثم كبكبة

او بدونها نحو هذا بسرا امثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول
في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل
وآلة النسبة لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راكبا
احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدا من معنى الفعل وبمثل قولك تمر نخلتي
بسرا اطيب منه رطبا والاكثر على ان بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصورة افعل
التفضيل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل في الحال
مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا
الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم يقع الا في حال
شيخوخته والمجيء في قولك جاءني زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح
ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية واستدل المص على امتناع عمل الاسم
الاشارة في اول الحالين بان المبتدا اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال الاخرى لان اسم الاشارة
لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا
تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا تقيد المبتدا بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لانه
اما اولا فانه لا يلزم من امتناع تقييد المبتدا والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقييدهما
في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقييدهما معا ليس في غيره واما ثانيا
فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدا مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو
لم يبين في نحو هذا زيد قائما الا استحالة تقييدهما بحال واحدة فلم سلم ايضا اطراد استحالة
تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاولى ايضا افعل التفضيل
وآلة النسبة مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولنقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل
على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان
معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الآخر نحو تضارب زيد وعمرو وضاربه زيد عمرا فان
كل واحد منهما تعلق بالآخر ويقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو تنازعنا الحديث
ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب لاحد حدثيها من منصوب بالآخر مفعولا به وقد يتميز حالا
نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفا نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة
اذ يكونا حاليين ولا يختلف زمانهما لان الغرض وقوع الحدثين معا ويتميز مستثناهما ايضا
نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة الا الكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين
يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الآخر وبغير ما يتعلق الآخر ووقوعه في وقت آخر ومكان آخر

او اسرا اشي نحوع من الثمر سيدی

استدل المص فيه بوجوه اولها ان اسم الاشارة اذا تقيد بحال
لم يكن الخبر مقيدا بها والخبر ههنا مقيد بها اتفاقا فلا يكون مقيدا
بها فلا يكون معمولا له واستدل على انه اذا تقيد اسم الاشارة
بالحال لم يتقيد بها الخبر بقولهم نحو زيد قائما فان الخبر زيد
عن الحال اليه غير مقيد بالقيام اذ المقيد بقيد يجب انتفاؤه
عند انتفاء القيد وزيد لا ينتفي عند انتفاء القيام فيرد
على الاول من الثاني وروداتها الاالثاني
ويرد ايضا ان المقيد بقيد لا ينتفي عند انتفاء القيد
ذاته بل المقيد مع ذلك القيد وههنا ينتفي ان المقيد
بالقيام وانتفاء هذا المجموع يكون
بانتفاء القيام لا بانتفاء
ذات زيد فتامل سيد قدس

فيجعل متعلق كل منهما من المفعول به والحال والظرف بجنبه الزم ان يكون متعلق كل حدث بجنب صاحبه المصرح به نقبل في المفعول به زيد للضيف اكرم منه للجار
وفي الحال زيد قائما احسن منه قاعدا او زيد قائما مثله قاعدا وفي الظرف زيد يوم الجمعة احسن منه يوم السبت وهو يوم الجمعة مثله يوم السبت بجعل متعلق
حدث المفضل والممثل بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلذا تقدم معمولا لهما عليهما مع ضعفهما ومع هذا كله فلا ارى باسا بان يقال زيد احسن
قائما منه قاعدا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس من والاضعف منه ان يقال زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما
من المضمر المرفوع كما مضى في اول الباب من نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال من المتكلم
نسخه بخط المصنف

آخر وعلى حال اخرى وذلك كافعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو يجوز اختلاف مضروبيهما
كونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان
وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان
نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا آلة
التشبيه يدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت
واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين
معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد
الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو
المفضول حسنا واما آلة التمثيل فلا يدل بصيغته على حدثين معينين بل يدل بمعناها
على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالا يشتركان فيها فلهما حالتان تماثلان
واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت
اي زيد يشبه حالته ودأبه يوم الجمعة حالته ودأبه يوم السبت فالظرفان منصوبان
بمعنى الحالة والدأب اذ تعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالقتل والضرب
الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قولك كدأبك من ام الحويرث قبلها بدأبك لما كان بمعنى
تمنعك فكني ولم يصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها
جاران كما تعلق الجار في بيت امرئ القيس بدأبك لما كني به عن التمتع وذلك قوله صلى الله عليه وسلم
انت مني بمنزلة هارون من موسى اي قربت مني قرب هرون من موسى قال ولقد نزلت فلا
تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم وتقول ما هو مني بمنزلة الثريا من المتناول اي بعيد مني
بعدها منه اذا تقرر هذا قلت انما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الآخر في افعل التفضيل وآلة
التشبيه وبابي فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه لزم
ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به في قبيل تفضل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم
زيد قائما وعمرو قاعدا ورايت زيد في الدار وعمرو في السوق وكذا في افعل التفضيل وآلة التمثيل
نحو زيد مني كعمرو منك وبكر الضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا
مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه ومثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل
بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان
فلهذا تقدم معمولهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل وفي آلة التشبيه
فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى باسا بان يقال

بعضهم حدث تعلق به من منه اقرب منهم
لا يبان اى لزيد ويهم بالكفر لا يبهم بالايمان لان التفضيل
يدل على حدثي الفاضل والمفضول

وجارتها ام الرباب بماسل اي اعتدت البكاء
من غيره كعادتك من ها تين المرابين
واصابك من التعب منها ما اصابك
منهما فيل كذا في الشرح والبيت السابق
يدل على هذا المعنى سيد

مطلب
تفصيل قوله صلى الله عليه وسلم
انت مني بمنزلة
هرون من موسى

قولهم هو مني بمنزلة
الثريا من المتناول

وان لم يسمع زيدا حسن قائما منه قاعدا كما قال علي رضي الله عنه في الخارو والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي امه وهذا كما تقول ضربت زيدا قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيدا حسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال من المتكلم قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الا في بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا راي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي اراه ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو فارس كثيرا والخليل عرضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال والمصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر في وقوعها حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرها على ان انتصابها على الحال الا على حذف المضاف فمعنى مشيا ماشيا وقيع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثاني فهو حال مؤكدة كما يجيء ولا يبعد ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدا ومما جاء الحال فيه غير المشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كما مر ومن بعته يدا بيد وادب العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لا حال كما يجيء في الافعال الناقصة قوله وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اما جاز كون الجملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان المقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاء في زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية

من الاحوال القياسية الغير المشتقة المصدر الا في بعد اسم يراد به الكمال نحو انت الرجل علما

يقال قتل فلان صبرا وحلف صبرا اذا حبس على القتل حتى يقتل او على اليمين حتى يحلف صبرة اي حبسه

بعض المصادر الواقعة حالا

تفصيل الى اذا كانت جملة

الانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينتظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها من القصد وقت الوقوع بلي يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية بالواو والضمير اعلم انه ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدا فانه اكتفي فيها بالضمير لان الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع الربط اعني الواو والتي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدا والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو لان الخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه كانتا تامة غاية فاكتفي في ثلاثتها بالضمير بلي قد يصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير وانما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو قوله او بالواو او بالضمير لاجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاء في زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاء في زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة واذا ردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو جاء في زيد يده على راسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله خرجت مع البازي على سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقولك نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه الفراء ان قولهم جاء في زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ما قبله جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقه بالهاديات ودونه جواهرها في صرة لم تزيل وقوله وان امرءا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فسلم وحكم الجملة المصدرة بليس في ذلك اذا كانت فعلية

الصفصف القاع المستوي والسملق بزيادة الميم سيد

حكم الاسمية فان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس
بمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها
كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد يخلو الاسمية من الرابطين
عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير
وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاء زيد يركب بمعنى
جاء زيد راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين
كما يجيء فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك لانها اما جملة فان شابهت المفرد
واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه
من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل
عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال باحد
المعنيين غير حال بالآخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة
بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا
حقيقيا ولمثله التزموا لفظ قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته
بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر
لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالمجيء بلفظ قد ههنا لظاهر الحالية
كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع
المثبت وهو ثلاثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي تجوز في كل واحد منها
على ما ذكر ثلاثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما فصار تسعة اقسام وهذه امثلتها
جاء في زيد وما يركب غلامه وما يركب عمرو وما يركب غلامه جاء في زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو
لا يركب غلامه جاء في زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو قد ركب غلامه هذا ما قاله المص وقال
الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض
معنى كضرب فكان ضرب لمناقضته للحال الظاهرة احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا
كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح معه قد لان قد للتحقيق الحصول
ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال كيف اذا
انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى المضارع
بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت
لان معنى جاءني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب

فان قيل انك اذا قلت مثلا اضرب زيدا غدا يركب فانه يركب فيه
ليس حالا لا بالنظر الى وقت التكلم حتى ينافيه علامة الاستقبال
بل هو حال بالنظر الى الفعل المتقدم فهو جاز معه دليل الاستقبال
قلت الامر كما ذكرنا الا انهم التزموا نحو صدر هذه الجملة الى عن علم
الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فهذا غلط واتم لم يكن التناقض
حقيقيا لما ذكره الشارح والمحشي هنا نخ

في الاغلب كما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزورني اذ زرتك وفلا اذ زرتك كما جاز ان
تزورني ان زرتك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة
المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه
في نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع حالا
بلن لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم علة ذلك و
الاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا
بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم
اوجبوه كما مضى والاولى تقريب قوله وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال
ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة والاولى انه شرط لا حال اي ان قام او قعد كما يجيء في حروف
العطف ولو كان حالا لسمع معه قد او الواو كما في غيره من الماضي بعد الا فاكتفاؤه بالضمير
من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو
بتاويل الا اكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد
اكرمني لان الواو مع الا يدخل في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما دجا الا وله نفس
امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا الموضع نظر
فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله
او جاؤكم حصرت صدورهم فالواو فقد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من انفراد
احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه
ثم وخرج ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما كقوله نقول وقد ترا الوظيف و
ساقها الست ترى ان قد اتيت بموتر ولا يقال جاءني زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو
واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه
لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد للتحقيق ووقوع الفعل وما للنفي قوله ويجوز
حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا ويجب في المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
اي احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اعلم ان عامل الحال قد يحذف في
جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا
فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا او تقدم
ذكره اما في الاستفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف حلفت زيدا او غير استفهام كقوله
تعالى أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَىٰ قَادِرِينَ اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي

مطلب
بيان كلمة قد
في الماضي المثبت
الذي كان حالا

مطلب
تحقيق مثل قولهم
اضربه قام او قعد

مطلب
اذا كان الماضي
مع الا فالتفصيل

يحذف فيها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء
او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب الثمن صاعدا او زايدا اي
آخذا في الازدياد ويقال هذا في ذي اجزاء مع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول في غير الثمن
قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القراءة زائدا اي كانت كل يوم
في الزيادة ومنها ما وقع الحال بما عن نحو ضربته زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جاءت
متضمنة توبيخا على ما ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم
اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله افي السلم أعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء
العوارك اي اتحول تميميا وتستقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افي الولائم اولادا
الواحدة وفي العبادة أولاد العلات وتقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا
اخرى هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على
الحال ومذهب سيبويه وهو الحق انتصابها على المصدرية قال المصنف لانه ليس المراد انك
تتحول في حال كونك تميميا وانكم تتنقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص
ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها
نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس
تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة واما عند سيبويه والمبرد والزمخشري
فالصفة قائم مقام المصدر اي اتقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران
للمبتداء فيقول اتميمي انا مرة وقائم قد علم الله اي انت تميمي وهو قائم قد علم الله والعلة في
وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب في المؤكدة اي
يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا يجيء الا بعد الاسمية
والظاهر انها يجيء بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله تعالى
ثم وليتم مدبرين وقولهم تعال جاثيا وقم قائما قال تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات
على قراءة النصب في الاربعة وقال كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا ويخالف العامل
والحال الذي اكثر من توافقهما والاولى ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة
مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو اقاعدا وقد سار الركب واما المؤكدة فليست
تقيد معنى به عاملها كالمنتقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزآها معرفتين
جامدين وتجيء اما للتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر
اما فخر كقوله انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وكقولك انا

الجفاء بالمد خلاف البر سيد

بنو العلات اولاد الرجل من نسوة شتى لانه عل من هذه بعد الاولى والعل هو الشرب الثاني سيد

حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال
كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك
نحو انت الرجل كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله آكلا كما ياكل العبيد او تصغير للغير نحو هو
المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا
وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فقولك كاملا
ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي فقولك كاملا
وسفاك الدماء وآية ومعروفا وبينا للتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقولك عطوفا لكليهما
وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر
مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب
لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقية القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة
في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل
مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا اي فالحقفت الامر اي تحققته وعرفته
اي احققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه
عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل
هو الخبر لكونه ماولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا وقت تسميته
بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله
لكم آية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتداء
لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد
وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو
ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك
ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزآها جامدين
جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل
الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على
احدهما لضعفها في العمل وكذلك لخفاء معنى الفعل فيها هنا ويجوز حذف الحال مع القرينة
كقولك لقيته في جواب من قال الا لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما
في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر لا يأتيني الا راكبا وقد يلزم
بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يضافان ويقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته

مطلب
وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يضافان

ويقع كافة في كلام من لا يوثق به مضافا

مبحث التمييز

مضافة غير حال وقد خطؤا فيه **قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات**
مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما
وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا ان الحال يخرج عنه
لانها يرفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجع القهقرى يرفع
الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة
وهي الانتقال الى ما ابتدات الذهاب عنه لكن الصفة في جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان
رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فيذكر احدا وصافه تميز عما يخالفه
كما تميز بطويل عن قصير فطويل رفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا على ما فسره المحقق من
الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاء في العالم زيد وكذا البدل من الضمير
الغائب نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء
ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر
فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في مائة رجل وثلثة رجال وله ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل
في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد ينجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذين كما اعتذر في حد
المفعول عن الاعتراض بنحو ضربت ضربا شديدا بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام
الفاعل وكذا في ضرب بزيد وسير يوم الجمعة وفرسخان **قوله** الابهام قال احترز به بالمستقر
عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك يرفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية
لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا
لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما
من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعين آخر فيعرض له ابهام عند المستعمل لاجل
الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو
الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق
الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير ولا فرق بينهما
من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسر والحد لا يتم بالعناية والالفاظ
المجملة في الحد مما يخل به **قوله** عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد
التمييز عن النسبة **قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرون درهما**
وسيأتي واما في غيره نحو رطل زيتا وقفيزان برا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها
زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع المختلفة ويجمع في غيره ثم ان كان

الماهية المعلومة والابهام في الافراد كما
في الرجوع بعينه وكذا الحال في جاءني العالم
فان الماهية المخصوصة مفهومة
من هذه الصفة سيد

هذا اذا لم يرجع الضمير قبل الى مذكور لكن حينئذ يخرج
انه تمييز لا انه بدل منه فان رجع الى
مذكور فلا استقرار في الابهام سيد

تفسير المستقر لغة

وربما يقال المطلق ينصرف الى الكامل
في نا وهو الوصف س

ذكر الالفاظ المجملة في الحد ويخل بذلك

بتنوينا او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار في مثل خاتم حديدا
والخفض اكثر قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظة عن
في مثله يفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن نفوذ امرك
اي ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد لايجاده سبب له او عن نسبة في جملة اي شبهها
اي النسبة سبب له لانك نسبت شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة
اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم
الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه
لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب
لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام اي ان تمامها سبب لانتصاب التمييز
تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه
المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدار
غالبا نقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة
والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار
والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين المقادير اما مقاييس مشهورة
موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب
والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن
والرطل ونحو ذلك وما يعرف قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر
ونحو ذلك واما مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا
وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا فحمولة على مثلك بالضدية
وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير
اذا نصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لانك تقول عندي عشرون درهما وذراع
ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع
وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم
خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق ذلك الاصل على الفرع نحو خاتم حديدا وبابا ساجا
وثوبا خزا والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم يحتاج الى مميز و
نصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهي في غير
المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنون

مقبل صحيح الاول العمر تعالى انه يأخذ الرقيق وغير
... في الطعام بصاع النبي صلى الله عليه وسلم
تاج الدين

بالاضافة وانلم يتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب
الثانى على التميز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر فى العدد الثلثة الى العشرة
وفى المائة والالف وما يتضاعف منها لكثرة استعمال العدد فآثروا التخفيف بالاضافة
مع انه قد جاء فى الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا وما بين عاسا وانما تركوا الجر فى العدد
المركب نحو احدى عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب
الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التميز لكان جعلا لثلثة اسماء كاسم واحد
لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشر فخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة و
تركوا الجر فى الاغلب فى العدد الذى فى آخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال
ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا فى صدر الكتاب بل مشابهة لها
فلم يجز فى الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشابهتها النون
الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم
قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك فالى ستوك فتكونن فكل اجزاء له
مجرى احد عشرك قوله واما فى غيره اى فى غير المعدود وليس المراد بقوله رطل زيتا ومنوان
سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء
اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما فى رطل زيتا واما مقدر
كما فى خمسة عشر وفى كم واما بنون التثنية كما فى منوان سمنا واما بالاضافة كما فى
مثلها والمبهم المحتاج الى التميز فى ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو
جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زبدك احتاج الكلام ايضا الى التميز
لابهام المثل والملء اى قدر ما يملاء به الشيء فرجلا تفسير مثل وزبدا تفسير ملء ومعنى
تمام الاسم ان يكون على حاله لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين
ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه
الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التميز الذى بعد المفعول
لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام قبله
لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التى تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل
الذى به يتم الكلام لكونها فى آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف
وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التميز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا وقد
يكون الاسم فى نفسه تاما لا بشىء آخر اعنى لا يجوز اضافته فينتصب عنه التميز وذلك فى

فى شيئين احدهما الضمير وهو لا يكثر وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع
التعجب نحو يا له رجلا ويالها قصة ويالك ليلا ويالها خطة وما احسنها ولله دره رجلا
جاءنى وويحه رجلا لقيته اذ هو فى جواب فى التقدير لمن قال ما لقيت رجلا واى رجل هو
عليه ولا ريب ان التميز فى نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعنى من ويا له
الى يا له فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتميز عن المفرد ايضا كقوله عليه السلام
فى نهج البلاغة يا له مرما ما ابعده وقول امرئ القيس فيالك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل
شدت بيذبل وقول ذى الرمة ويلمها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل
مقترب وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد فيا له رجلا
وويله فارسا وياويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا وبالخطاب لشخص معين نحو قلت
لزيد يالك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التميز عن المفرد لانه لا ابهام اذن فى
الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف فيها ظاهرا نحو
يا لزيد رجلا وكقول الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفتى المتلف
ولله در زيد رجلا قال لله در انوشروان من رجل ما كان اعرفه بالدون والسفل
وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتل الله عزة من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا او من
شاعر التميز فى جميع هذا ظاهرة ومضمرة كما فى قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا او فى
زيد شجاعا اعنى ان التميز عن النسبة والتميز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد
رجلا لله در رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما او دارا فالتميز فيه متعلق المنسوب
اليه لا نفسه لان معنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجيء لهذا مزيد شرح فى التميز عن النسبة
وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فيمن قال انه تميز لا حال وكذا
قولك حبذا زيد رجلا والعامل فى التميز فى القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما و
مشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا يظن ان الناصب فى نعم رجلا وبئس رجلا وساء
مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما فى ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان
يقصد الانواع ويجمع فى غيره ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال ان التميز عن الذات
المذكورة اما ان يكون عددا او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما
ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التميز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة
نحو عشرون ضربا او تمرا والثانى يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة
فالاول لبيان عدد الانواع والثانى لبيان عدد الآحاد ولا يجوز ان يقصد الامرين

رحب شديد الغارة اى شديد الفتل عن الاصمعى
والمغار الحبل اى فتلته فهو مغار صحاح

معطوف على قوله فان كان الضمير فيها مبهما
لا يعرف المقصود ٢٢

اى المتباينين فتقول عشرون ضربين اى ان كل عشرة نوع اذ تقول عشرون ضروبا
بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجىء فى
بابها وان كان غير عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا ودرهما والذى عن
غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثنّ ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع
والا فافرد نحو عندى مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد
واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما قصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك
كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع فى غيره ليس بصحيح ونعنى بالجنس ههنا ما
يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل
قوله فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة وانما جازت لايثار التخفيف
نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدرة وهى فى
بابى كم الاستفهامية والجزء الثانى من احد عشر واخواته لا يضاف فى الاغلب الى التميز كما يجىء فى
بابيهما قوله والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع او الاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست
بنون جمع حقيقة بل هى مشبهة له واما قولهم فى حسنون وجها حسنوا وجه فليس من هذا
الصنف لان التميز فيه عن نسبة وكلامنا فى التميز عن المفرد وكذا قولك ممتلئ ماء وممتلئان
ماء وملآن ماء وانا اكثر منك مالا ليس مما انتصب عنه التميز عن التنوين الظاهر والمقدر
وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التميز فيه عن النسبة كما فى امتلأ الاناء فهو عن
نسبة تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه
كما تقول فى عندى مثل زيد رجلا مثل رجل تفسد المعنى لانك تريد عندى شىء مثل رجل
وكذا لو قلت فى عندى ملؤه عسلا ملؤ عسل لان الملء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك
قدر ما يملأ العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا لم كان الجر فيه **قوله والثانى
عن نسبة فى جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا
وعلما او فى اضافة نحو اعجبنى طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا** يعنى
بالثانى ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة فى جملة اى نسبة حاصلة فى جملة او
شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد منفوخ شحما والبيت مشتعل نارا
او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر مالا وخير مستقرا
او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا كل ما فيه
معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويلم زيد رجلا او بالزيد فارسا وقوله او فى اضافة

ما سقط تفسير الجنس المذكور فى باب التميز

تقشعت السحابة عن ماها اى تشققت سيد

الظاهر انه اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام فى ان الكافى من زيد فاذا هو رجولية او علم او شهادته فاذا قلت رجلا كان المقصود رجولية اى
كفى رجولية زيد وكذا اذا قلت شهيدا كان المعنى كفى شهادته وعلى هذا ينبغى ان يضاف فيهما شىء لا زيد فيقال كفى زيد هو رجولية وما ذكره الشارح
ههنا وفيما تقدم يدل على ان الابهام فى ان الذات الكافى الذى هو زيد فاذا يكون التردد والابهام فى ذات موصوف بالرجولية او بذات مع صفة
الشهادة ويحقق ما ذكرنا وكذا الحال فى طاب زيد ابا اذا كان الاب عبارة عن زيد فان حاصله ايضا طاب زيد ابوه والتقدير طاب شىء زيد هو
ابوته وكذا معنى لله در زيد فارسا لله در فروسيته ومعنى غيرها كلا غير قائمة وعلى هذا قياس نظائره فتامل
سيد قدس

اضافة عطف على قوله فى جملة اى اضافة نحو اعجبنى طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل فى
شبه الجملة اعنى ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان
الضمير معلوما او كان دره مضافا الى ظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول فالتميز
عن مفرد والحق ان التميز فى لله در زيد فارسا وويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة فى شبه
جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اى عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات شباب معيشة قوله
ابا وابوة ودارا وعلما تفصيل للتميز الكائن عن النسبة وذلك بان يقال اما ان يكون نفس
ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ونعنى بما انتصب
عنه الاسم الذى اقيم مقام التميز حتى بقى التميز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد فى
طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض فى قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله
فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان فى الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يصلح ان يكون
نفسه وان يكون متعلقه كابا فى طاب زيد ابا فانه يصلح ان يكون زيدا وان يكون اباه واما ان
لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة
نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوة ابيه واما
ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا
والقسمة الحاصرة ههنا ان يقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان
يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب
زيد ابوة اولا نحو طاب زيد علما والثانى نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات
المقدرة ههنا قلنا فى كفى زيد رجلا كفى شىء زيد رجلا وفى طاب زيد نفسا طاب شىء زيد
نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هى شىء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته
صار زيد فى كفى زيد رجلا بدلا منه وفى طاب زيد نفسا مضافا اليه شىء ورجلا تميز
لشىء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التميز فى هذه الامثلة كلها
الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذى انتصب عنه التميز الى مركزه
الاصلى جعلنا ما انتصب عنه التميز ان كان التميز نفسه بدلا من التميز او عطف بيان له
نقول كفى رجل زيد طاب اب زيد وان كان التميز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له
او غير وصف اضفنا التميز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار
زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له متى صح اضافتها اليه **قوله ثم ان كان
اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق**

وان يكون متعلقه كاباه فى طاب زيد ابا
فانه يصلح ان يكون زيدا وان يكون اباه نسخة

هذه النسخة والتى فى هذه الحاشية وقعتا فى
حاشية نسخة قرئت على السيد رحمه الله مكتوبة فى
اخر الاولى بخط بين النسختين
لكن هذه النسخة ليست فى نسخة رحمه الله عليه
فليتامل

فيهما ما قيد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه
واحتملت الحال يعني ان التميز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله
لما انتصب عنه اولا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة
نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس
متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون
ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يراد
بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان يراد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان نحو
رجلا في كفى بزيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما
صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني
بالمطابقة الافراد ان قصد الموحد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع قوله
فيهما اي في التميز الذي جعلته لما انتصب عنه اي زيد فتثنيته ان ثنيت زيدا وجمعته ان
جمعت والذي جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان
قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود مثنى وان قصدت آباءه
جمعته فقلت طاب زيد آباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب
الزيدان ابوين وطاب الزيدون آباء هل التميز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى
القرائن ان كانت فاما اذا اختلف التميز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولو لم
يكن التميز جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان آباء وطاب الزيدون آباء
او ابا فلا لبس في ان التميز ليس لما انتصب عنه بل لمتعلقه والا لطابق ما انتصب عنه واما
اذا اختلفا وكان التميز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون
لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا يطابق به ما يقصد فيما لا يصح الا
لمتعلقه نحو طاب زيد دارا او دارين ودورا هذا ما قاله المص والاولى ان يقول فيما ليس
بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة
نحو هم حسنون وجها وطيبون عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء
منه نفسا وقال علي رضي الله عنه فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا البس فالمطابقة لا غير
لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد ابا ما او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين
او دورا قال الله تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون
ابا قاتما وجدا لانه في التتمة كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلبس نحو قرت

تو ربد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم فاصدع بامرك ما عليك
غضاضة وابشر بذاك وقر منه عيونا قوله الا ان يكون جنسا فقد ذكرنا ان مرادهم بالجنس
هنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة
آبائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول
طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين
على حسب ما يقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا قوله وان كان صفة ليتم قوله ان كان اسما
يعني ان الصفة لم تجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجئ الا لما انتصب عنه
فقط فيجب اذن ان يطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد
حتى يكون جنسا وذلك نحو لله دره فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحتملت الحال
قال الاكثرون هي تميز وقال بعضهم هي حال اي ما اعجبه في حال فروسيته ورجح المص ولهذا
قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال الفروسية
وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التميز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية
الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله دره
من فارس دليل على انه تميز وكذا قولهم عز من قائل والتميز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن
نسبة وكان التميز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو ما لك من ليل وعز من قائل
وتالله الله من شاعر ومررت برجل هتك من رجل وحسبك من رجل اي هتك هو وحسبك
هو فالضمير هو ما انتصب عنه التميز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع
التميز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله دره
فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن
فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ
العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه تعالى نحو قولهم
لله انت ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التميز على الاصح والاصح
ان لا يتقدم على العامل خلافا للمازني والمبرد اي لا يتقدم التميز على عامله اذا كان عن
تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثلثون للهجر حولا كميلا ضرورة
وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما
ذكرنا وهو كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة
المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة

مطلب تفسير المراد بالجنس في باب التميز

ابوة وفقط ابوة الرجل ابوه وابوة ابويه وابوة آبائه وغيره

ويرجح المص الاول لان اعتبار المص ان الفاعل الحقيقي ... ان يعجب فارسا ... فانه يحصل التميز ... والمعنى ... في حال الفروسية ... وقال المغني ... سيد قدس

تقديم التميز على العامل مطلقا فعلا كان او غيره ممنوع عند المحققين لوجهين الاول انه معدول عن اصل لا يجوز تقديم ذلك وهو الفاعل فاذا كان الاصل ممنوعا عن التقديم فالفرع اولى واجدر به وانما عدل عن ذلك الاصل نعتية لتنوع عن المبالغة والتاكيد والثاني ان الاصل في التميز ان يكون موصوفا لما نصب عنه وانما عدل عن الاصل لقصد الابهام اولا والتفسير ثانيا ليكون اوقع في النفس والتقديم يخل بما كان غرضا من العدول مترتبا عليه من الابهام اولا والتفسير فلا يصح تقديمه لهذا — سيد

به نحو لله دره فارسا او ويلم زيد شجاعا او ويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو وهو الفعل غير المتصرف قبل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل واسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة مرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييزات ان يكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود وجل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا الزيد نفس طابت وانما عدل بها لغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه يتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا له ليستعمل واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهو اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه زيد نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه اي سفهها او سفه في نفسه والم بطنه مضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب بسبب جرى عليه فعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد افره عبدا زيد هو العبد وفي قولك زيد افره منك عبدا هو مولى العبد ولا تراه وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك

في الصحاح وقولهم سفه زيد نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم بطنه ووفق امره ورشد امره كان الاصل سفهت نفس زيد ورشد امره فلما حول الفعل الى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لانه صار في معنى سفه نفسه بالتشديد هذا قول البصريين والكسائي ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد وقال الفراء لما حول الفعل الى الرجل خرج ما بعده مفسرا ليدل على ان السفه فيه وكان حكمه ان يكون سفه زيد نفسا لان المفسر لا يكون الا نكرة ولكنه ترك على اضافته ونصب كنصب النكرة تشبيها بها ولا يجوز عنده تقديمه لان المفسر لا يتقدم ومثله قولهم ضقت به ذرعا وطبت به نفسا والمعنى ضاق ذرعي به وطابت نفسي به وسفه فلان بالضم سفاها وسفاهة وسفه بالكسر سفها لغتان اي صار سفيها فاذا قالوا سفه نفسه وسفه رأيه لم يقولوا الا بالكسر لان فعل لا يكون متعديا انتهى

مطلب بيان قاعدة مهمة في اضافة افعل الى ما بعده وانتصابه بالتمييز بعده

فره بالكسر يفره فرها فهو فره بالفتح فراهة اي حاذق وقياسه فريه

ولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال تعالى فالله خير حافظا فهو حافظ انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والخير سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى يقول استي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا اجرحت اي جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة يعني ابرحت اي صرت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى بزيد رجلا اي رجل جارا هو انت وكذا قوله اجارتا ما انت جارة لان ما الاستفهامية يفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اي كملت جارة فمعنى ما انت كملت والمنصوب في عبارات النحاة في قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظ مبتدأ وكائن معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم **قوله المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع هو المذكور بعدها غير مخرج** اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال ذلك لان مهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي المهية في حد وذلك لان الحد مبين للمهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في المهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها الى آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في المهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء مهية بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرط لا من تمام المهية فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاء في القوم الا حمارا المخالفة للقوم في المجيء قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاء في القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاء في الا زيد اي ما جاء في احد الا زيد قوله بالا واخواتها يخرج نحو جاء في القوم الا زيد وما جاء في القوم لكن زيد وجاء في القوم ولم يجيء زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاء في القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاء في القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس

في الصحاح اقول لا حسب جد الرجل ابرحت ربا وابرحت جارا اي اعجبت ربا لغت سيدا

هو خير حافظا وخير حافظا سواء

ما الاستفهامية يفيد التعجب والتفخيم

مطلب بيان الاشكال في الاستثناء وتفصيل الاحوال فيه

ويحتمل ان يقال المراد بالمستثنى هنا المخرج فلا يلزم شيء لانه لا اخراج في صورة النقض

كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاء في القوم
الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء
المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز التشكيك في مثله لم يصح في قوله على دينار
الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل
في القوم والاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجيء زيد وهذا
تناقض ينبغي ان يجتنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء
شيء كثير كقوله تعالى فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة
الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم نختار انه غير داخل
بل القوم في قولك جاءني القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد
وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء
لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى
عدم الدخول في قصد المتكلم في قوله على عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده
ثم اخراج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو قبيح وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو
غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له علي
عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا
ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوع هو له
مفردة بلا استثناء وهو الخمسات والا مفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا
يدل على شيء من هذه المعاني الثلثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم
مثل ما فروا منه في بدل البعض بدل الاشتمال كقوله تعالى وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ
إِلَيْهِ سَبِيلًا لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس
مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده وقال آخرون وهو الصحيح المندفع
عنه الاشكالات كلها ما فروا منها وما لزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد
بدل البعض داخل في المبدل منه والتناقض مجيء زيد وانتفاء مجيئه في جاء في القوم الا زيدا غير لازم
وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا
زيد كما ان نسبة الفعل في جاء في غلام زيد رأيت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة
بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب
الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب

مطلب اجمع اهل اللغة على ان الاستثناء اخراج ولا اخراج الا بعد الدخول

هذا مخالف لما سبق في بحث تقديم الفاعل اذا وقع مفعوله بعد الا من ان اكثر النحاة منعوا ان
يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا في الصورة المذكورة وذلك لان ما بعد الا من حيث المعنى
من جملة مستأنفة غير جملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد
فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة اذ يشعر كلامه هنا كون المستثنى مع المستثنى منه
جملة واحدة معنى
سيد قدس سره

المنسوب اليه بمجرد انه استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع انما يستحق التبعية كما في التوابع الخمسة دون
ان يستحق شيئا من ذلك كالنصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة
في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام ان دخول
المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان قبل الفعل وشبهه اليه فلا يلزم
التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤني ولا
في نحو قوله علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له علي وذلك لان
المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكنه لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي
يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء
لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل
النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض قوله وهو
منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا
في الاكثر او كان بعد خلا وعدا في الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون شرع يبين
اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه لانه من المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان
وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب فلم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب
المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام
موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء واختلف في عامل النصب في المستثنى
فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق
بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال
المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي ولكونها نائبة عن استثني كما ان حرف النداء نائب عن ادعو وقال الكسائي هو
منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر تقدير قام القوم الا زيدا قام القوم
الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها
في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه
لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين
في تقديرهم ان الناصب للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالا عنده يكون كالنائب عن ان
المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون الثانية من ان وادغمت
الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة

اسناده

والفعل موضوع للمنسوب والنسبة معه بخلاف الاسم نحو زيد ابوك قائم فان الرابطة التي هي النسبة مقدرة بين المبتدا والخبر وهي التي يعبر عنها اهل المنطق بلفظ هو
سيد

مطلب بيان عامل النصب في المستثنى وتفصيله

قيل لكن لا يحتاج الا قيد اخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج قراءات الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء وقد يجاب بان الكلام في كونه منصوبا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا
سيد رحمه

مطلب الكوفيون يجوزون تقدير الاسم الموصول

مطلب تحقيق اصل الا

فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لا قام اى لم يقم فلا لنفى حكم ما قبل الا فى نقيضه
نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كالاسد
فقدم الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله نظر من وجوه لان لا على المعنى الذى اوردنا
غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تاتى الا بعد الاثبات نحو جاءنى زيد لا عمرو
وانت تقول ما جاءنى القوم الا زيد ولان فيما قال عزلا لان مرة وللا اخرى عن مقتضيهما
وذلك لانه ينصب بان مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف
عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذى هو المعطوف عليه يطرد الحذف نحو ما قام الا زيد قال
بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بادعو والا وحرف النداء دليلان
على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه
جواز الرفع تقديرا امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب لو ورد
الرفع نحو انت والاسد وقال المص فى شرح المفصل العامل فى المستثنى منه بواسطة الا
قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا
على مذهب البصريين وللكوفيين ان يقولوا ان فى اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى
منتسبون اليك بالاخوة وكذا فى امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه
لتقويه بالا ولا يلزم مثله فى المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان نعلم محالا لان
اصل الواو للعطف فروعى ذلك الاصل ولو لم يكن فى الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى
اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذى يتم بالنون
والتنوين فينتصب التمييز ولا سيما مع تقويها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه فى كتابه
فى مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كما عمل عشرون فى الدرهم هذا كله فى المستثنى المتصل واما المنقطع
فسيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله فى الكتاب فحمل على
معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين فى الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا
او منقطعا فهى اذ لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد فى وقوع المفرد بعدها
فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو زيد غنى الا انه شقى والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن
قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها فى الاغلب محذوف نحو قولك جاءنى القوم
الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا
كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا فى الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها
كانتصابه فى المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا

فيه على هذا ان يجوز عاملة فى المستثنى لنا بها لا لمعنى الفعل فيها سواء كان فيه معنى الفعل او لا وهو المختار عندى منه

واثباتا كما فى لكن وفى سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك دينار اى سوى الدينار القلادة
وذلك اذا كان صفة وايضا معنى الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها نفى توهم المخاطب دخول
ما بعدها فى حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه فانما وجب
النصب فى المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجئ والابدال ايضا لا يجوز فى جاءنى القوم
الا زيدا لانك لو ابدلت لكان المبدل منه فى حكم الساقط فيؤدى الى التفريغ فى الايجاب فلم يبق الا
النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعنى اذا كان بعد الا وتقدم المستثنى منه وجب النصب لانه
ان كان فى الموجب فقد تقدم وجوب النصب فان كان فى غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم
على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه حكى يونس ان بعض العرب
يقول ما لى الا ابوك احد يجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد بواحد
بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لى الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدا ولى خبره وصديقا
حال وتقول من لى الا ابوك صديقا من مبتدا ولى خبره وابوك بدل من من كانك قلت لى احد
الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لى الا زيدا صديق وعمرا وعمرو فنصب عمرا على العطف على زيدا
وترفعه على انه مبتدا محذوف الخبر اى وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه
وجب ان يتاخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخره
عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا فى الاختيار
نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طورى ولا خلا الجن بها انسى شاذ
عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طورى ولا بها انسى خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى
منه وبها انسى الظاهر تفسير له فاذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه
وذلك فى الاستثناء المفرغ التزم عندهم تاخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب
وزيدا الا كما لم ياتى وجوز الكوفيون فى السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا
نحو الا زيدا ضربنى القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى فى المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب
والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ومنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى
اخرج من المستثنى منه فى الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو فى الظاهر مخرج من الحكم
ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجئ فى قولك جاءنى القوم الا زيدا وان لم يكن فى الحقيقة
مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجئ بعد الحكم والمستثنى منه معا
لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه على احدهما نحو جاءنى الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك
ولم يجوز تقدمه عليهما معا وفى المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه واعلم ايضا

مطلب تفصيل تقدم المستثنى على المستثنى منه وتقدم المنسوب اليهما

هذا انما يناسب التمام او ليس فيه تقديم المستثنى قطعا اهـ

الطور الجبل والطورى الوحشى من الطير والانس يقال حمام طورى وطورانى وما بها طورى اى احد قال العجاج

مطلب جوز الكوفيون تقديم الحكم والمستثنى على المستثنى منه

أنه لا يلزم الا زيدا اخوتك وهذا عند من جعل العامل في الصدر الا ابتدا الا الخبر قوله
او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا فان اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا
لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما
ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني
زيد الا عمرو فانهم يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول
المستثنى فيه مجازا او لا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمار اذ يصح ان يجعل الحمار انسانا في الدار
كما قال ابو ذؤيب فان تمس في دار برهوة ثاويا انيسك اصداء القبور تصيح ومثله ما لي
عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة
دخول المبدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار ان يقال ما فيها الا حمار
اي ما فيها شيء الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن
استبعاد المخاطب شمول المتعدد والمقدر له كانك تظن ان المخاطب يستبعد اتيته ذلك
المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور
فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء كما كان في الوجه الاول وذهب المازني انه من
تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاءوني وهذا لا يطرد له في جميع الباب
نحو قوله تعالى وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وقولهم ليس عليه سلطان الا التكلف
ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني
من قولي سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال وحجر
لا يبقى لحاجتها النخيل والمراح الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال
عبشة لا يغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين
ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى
لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ اي الا من رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اي
لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى الا المرحوم
فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا يكون ولد في شيء الا سلاما بسلام اي متاركة
وذراعا من قوله تعالى وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ومعنى بسلام اي سلام
اي متاركة متابعة ويجوز ان تكون الباء للبدل اي يسلم عليه ويرد سلامه بدل سلام
ولا يخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما ضر الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية
وابو سعيد وابن مبرمان يقدران الخير اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره وقد

مطلب تفسير الانتصاب المنقطع من المستثنى وبيان ان بدل الغلط وقع الفصيح

مطلب قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن

مطلب مثل ما جاءني زيد الا عمرو من قبيل المستثنى المنقطع

تفسير قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم

قولهم ما زاد الا نقص

وذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا عيب فيهم غير
ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال
باقيا فظاهر فيه اول وجهي سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل
مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب فيهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من
القراع وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل الممزق لماله يعدونه ما في ظاهره او في
شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب علوا في الشاد كما قال
بلغ الزمان عيبه ان لا عيب فيه فبقي عن الكمال لا عن معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا
في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في
جواز الجر بها وقال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه
واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى
جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمين في باب الاستثناء
ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعلها
وفاعل عدا ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اضمروا اضمار ليس ولا يكون
واما عدا فمعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان
المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض
القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان يضمر فيها ضميرا راجعا الى
مصدر الفعل المتقدم اي جاء في خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى فيكون
مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ما النساء وذكرهن عدا مضرة وقال بعضهم ما
مؤول بالا ولم يثبت قوله وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي
تدخل على الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وعلى الاسمية قليلا وليس بعدهما اسمية
فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم
زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك لان كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر
شارق ونحوه وجوز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون
ولا يكونان هما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا
غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى البعض مضافا
الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا
الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وقوله حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ

تحقيق قوله ولا عيب فيهم البيت

مطلب ان خلا في الاصل تتعدى بمن وقد تتضمن معنى جاوز فتتعدى بنفسه

مطلب الاولى ان تقدر في خلا وعدا ضمير راجع الى الفعل المذكور

بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرفا باللام الجنسية نحو
جاء فى الرجال ليسوا اولا يكون زيدا وسمع من العرب ما اتتنى امرأة لا يكون فلانة وليست
فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رأيت
رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك فى خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال
فى الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص فما ترك الصنع الذى قد تركته ولا الغيظ منى
ليس جلدا واعظما اى الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا فى الاستثناء المتصل بخلاف
غير فانها يستعمل فى المنقطع ايضا كقوله وكلا بى باسل غير اننى اذا عرضت اولى الطرائد ابسل

قوله ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعد الا فى كلام غير موجب وذكر المستثنى منه مثل ما فعلوه الا قليل والا قليلا اعلم ان لاختيار البدل فى المستثنى شروطا احدها
ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهى او نفى
صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى
منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهى او نفى يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء
بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او لاحد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا
زيدا يجوز لك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفى على
هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير فى صفة المبتدأ نحو ما احد لقيته كريم
الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا تقول لك الا زيدا بالرفع بدلا من ضمير يقول لان
المعنى ما يقول لك احد فى ظنى الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى
تأويل لكونه فى غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدأ فى الحال والاصل لم يجز الابدال منه على
ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفى
بل المنفى الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيدا ورأيت بمعنى ابصرت وجب
نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا لا ارى بأسا فى غير نواسخ الابتداء
ايضا فى الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفى عامل ذلك الضمير نحو ما
كلمت احدا ينصفنى الا زيد لان المعنى ما انصفنى احد كلمته الا زيد ومنه قول عدى بن زيد
فى ليلة لا نرى بها احدا يحكى علينا الا كواكبها او ترى من رؤية العين وفى جعله من رؤية
القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فى الانصاف والحكاية
منفيان معنى نعم لو قلت ما ادرى احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد
لان التوحيد ليس بمنفى بل الادراء فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد

مطلب
ولا يستعمل الكلم المذكورة الا فى الاستثناء المتصل سوى غيره فانه يستعمل فى المنقطع

الطريدة ما طردت من صيد وغيره والطريدة الوسيقة وهو ما يسرق من الابل سيد رحمه الله

ويجوز الابدال لو كان بمعنى العلم وذلك لان نفى العلم بان احدا يقول ينفى القول عن الاحد من العلم فيسرى النفى فى فاعل يقول فاستثنى منه يجوز فيه النفى الا انه بخلاف الرؤية بمعنى الابصار فانه نفى وصف الاحد بالقول ونفى رؤيته فلم يسر النفى فى القول وهو انه سيبويه مبنى على النظر الى ... وحتى لو قام قرينة على ان نفى الابصار مبنى على انتفاء القول لا يسلم جواز الابدال فلا يتجه اعتراض الرضى عليه بانه يجوز البدل فى نحو ما كلمت احدا ينصفنى الا زيد فيكون منفيا من ... عدم الايجاب فانه من مختبرات اولى الالباب
عصام الدين رحمه الله فى شرح الكافية

[illegible]

المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاء فى اخوة احد الا زيد وفى حكمها فى وصف
معمول غير الموجب فى نحو ما انا فى غلام لاحد الا زيد وقولنا او مؤول به يدخل نحو قلما رجل يقول
ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفى قل رجل وقلما رجل
واقل رجل معنى النفى الصرف نحو قلما رأيت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع
كما يجيء فى نواصب الفعل قال ويجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله قلما عرس حتى هيجته بالتباشير
من الصبح الاول ولكون اقل رجل مؤولا بالنفى لا يدخل نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية
ومن ثم كان وصفا المضاف اليه اقل فى اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبرا لانه اشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفى دخوله على الفعل
ولو قلنا اقل رجل ذى لحية لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو على وصفه بنحو صالح ايضا
لا يجوز فى القياس قال ومن جوز فلا عطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو
لسته وعاقله اذا سمى به كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل
رجل لكونه كالمجرور برب قال ابو على اقل مبتدأ حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف
اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد
موجود كما لا معنى لقولك قائم الزيدان موجود قال ونقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه
معنى الفعل كما فى اقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك فى اقل رجل يقول ذلك الا زيد
واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون قال وانما تثنى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون
لان افعل التفضيل كما يجيء فى بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت
مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل
الرجال والحق من هذه المذاهب ان قول ابى على لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد قل
من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة
اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه فى اقل
رجل لان اقل يكون اذن فى التقدير مضافا الى ذلك البدل الذى هو مثبت وهو فى نفسه
الا الى ما نفى الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه لطرحته فى
التفسير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا فى مثل هذا المقام معرفة
كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول
ذلك الا زيد اى ما يقول ذلك الا زيد وقد يجرى لفظة ابى وما تصرف منه مجرى النفى قال
تعالى فأبى أكثر الناس إلا كفورا ويأبى الله إلا أن يتم نوره والمفرغ لا يجيء فى الموجب
الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان يأتونى الا زيدا اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال

[illegible]

مطلب
تحقيق قولهم قل رجل يقول وقولهم قل رجل يقول وقولهم اقل رجل يقول

والا فعلى الاول

مطلب
تحقيق الى على فى قل وقلما وتفصيله

وتأويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل منهم
اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيدا اي لم يعش الناس الا زيد وكذا في
في الامر والشرط الابدال والتفريع نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكل
الزجاج بحر المستدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس
لتاويله التخصيص بالنفي لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفا
وقدرته النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون
عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء
احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيد ردا على من قال القوم الا زيدا اذ النصب هنا اولى
لتطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو
ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيد فان الابدال ليس باوجه هنا من النصب
اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يسعى
ذلك واذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصريين لان غيره يجوز حذف
المتبوع وهو هنا جائز وقال الكسائي والفراء الا حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف
بينهم في معنى الا وانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان المبدل والمبدل منه في كلام
واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في آخر لان معنى ما قام القوم
الا زيد ما قام القوم وقام زيد واجيب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية
قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه
ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون من فصيح الكلام واجيب انه بدل البعض ولم يحتج الى
الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب
كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب واجيب انه لا منع منه مع الحرف المقتضي
لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي
بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد
بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطفا لم يكن والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان
المستثنى منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في نحو
ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه
الا والمستثنى معرف فلا يجيء جاءني القوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي
حتى يخرج بالاستثناء وليس بشيء لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول في

لا يقتضي كونه غير مأمور بالاسراء بها وهو ظاهر ثم الاستثناء من ولا يلتفت يقتضي كونه مأمورا بذلك لان اهلك عام ولم يستثن منه فيكون داخلا فيه ولا شك ان القصة واحدة فيلزم ان يكون مأمورا بشيء معين غير مأمور بعينه واذا قرر الكلام على هذا الوجه لم تتجه ان كانت بانها توجه من وجه الكراء بها بجوز قد اسرى بها ولا يوجب ذلك تحريم الكراء بينا الا النهي ولا يلتفت اوبانها اسرت فيتعمم فيتنا ولا النفي الصالح الجواب الا تنا ولا العام اياها خبر قطعي لجواز ان يكون مخصوصا فلا يلزم من رجوع الاستثناء الى قوله ولا يلتفت كونه مأمورا بالاسراء وح توجه الاستثناء بها ذكر انها تبعهم اواسرى بها مع كونه غير مأمور بها اذ لا يلزم من عدم الامر به النهي عنه تامل سيد عدس

وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى
في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو قوله على عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء
الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي
نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز
في غير الموجب قياسا عليه وهو مردود بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب
مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني
رجل الا عمرو فانه يجيز البدل لا النصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب
في وجوب النصب من جمل الفراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لها ذلك
هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب
في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة
على وجه غير مختار فقال الا امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى
فاسر باهلك بقطع من الليل لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المص بلزوم
تناقض القراءتين اذن ولا يجوز تناقض القرآن لانها كلها قرآن ولا تناقض في القرآن قال
وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت احد
يقتضي كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان اسر
وان كان مطلقا في اللفظ الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات فاستثن على هذا ان شئت
من اسر ولا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه
واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني من رجل الا عمرو خير من زيد فعند
سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب
على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه تم تقدم
عليه جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه والغاية وصفه
بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد قوله ويعرب
على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضرب
الا زيدا الا ان يستقيم المعنى مثل قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما
هذا الذي تسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه
لم يشغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل وشبهه لما تكرر
ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى

مطلب
لا تناقض في القرآن

لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع
المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في ما قام القوم الا زيد اذ انا يكون من
تمام المنسوب اليه وغيره امكان اتباعه اياه بتجويز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى
مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى
اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه
في الموجب فبجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت
المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين
فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا
والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم
ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو المستثنى
لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه يعمه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون
بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا
يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس
ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها او مخالفة واحد اياها في ذلك مما يعقل
نحو ترك كل حيوان تحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا قدم العالم
او حدوث ذاته ويستطيع الا المستحيلات وقرات الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال تعالى
وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ ويمكن ان يقوم في بعض
المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل كل ما لقيت
صناع البلد فتقول لقيت الا زيدا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب ويجوز التفريغ في الموجب
مؤول بالمنفي كما في قوله تعالى فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى
منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء
وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول وصار المستثنى
متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة
للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد
كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيدا بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة
وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر

مطلب المستثنى المتصل يجب دخوله في المستثنى منه عند النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين

لكن بقيته اولى للمنعول لانه مرتبة المفعول ايضا انه يجيء بعد ما لا يجوز حذفه اعني الفاعل نسخه

مطلب الاستثناء المفرغ يجي في جميع معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر

والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد وفي المفاعيل
نحو ما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا لا يقال لا يمش الا زيدا ولعل ذلك
لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا تؤذن
من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل
ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو وكما يقع الصفة
واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا
فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاء في زيد الا
راكبا والتمييز نحو ما امتلاء الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا
كِتَابٌ الواو للحال لاختصاص الحال العام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل
بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها
جملة وبالا فجي بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس ما ليس احد الا وهو خير منك
وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني
في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول
علي رضي الله تعالى عنه قد كنت وما اهدد بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتداء
والخبر ونواسخها فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد
الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولما علم ان تقديم الا زيدا فزيدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان
الا زيدا فيها وزيدا الا راكبا لم يأت لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي
غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه اما الضمير فيها واما اضربك وكذا تقول لم الا
زيدا اضربك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيد احد وما عندك الا زيدا احد
ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليها
وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد فوقع بعد الا اشكال كقوله تعالى إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا
وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان المستثنى منه متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق
لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن المحتمل
مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وعلته ان يقول انه محتمل من حيث توهم المخاطب انه
ربما يقول ضربت مثلا وقد جعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمة
الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من
حيث التوهم صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث

مطلب تقرير قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها الاية

مطلب يجوز كون الواو لتاكيد اللصوق بين الموصوف والصفة وخبر ليس وما ونحوها

لا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وان نظيره فائدة التاكيد فصلا للتحقق
واما الاستثناء فلا بد فيه من الشي ولا يكفي فيه الاحتمال فلذا زان المصدر
عن المنوع والاولى ما افاده الامام السكاكي من جعل التنوين للتعظيم
وان شا الله ومن كلمة نوع محمول اعلى النوع
وغير ذلك مما يناسب المقام سيد شريف قدس سره

التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئاً الا ضربًا قال وما اغترة الشيب الا اغترارا وهو تكلف
واما الاستثناء فى التوابع ففى البدل نحو ما جاء نى احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا
فى المنع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه ولا ضرب زيد عضو
الا رأسه وعطف النسق لم يجئ فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان عطف
البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددًا ينافي
كونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم يوضع الفاعل الفاظ عامة
شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرهما حتى يقدرها ونخرج
الفاظ التاكيد فيها والوصف نحو ما جاء نى احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه
وفيه وفى خبر المبتداء نحو ما زيد الا قائم وفى الحال نحو ما جاءنى زيد الا راكبا اشكال
لان المعنى يكون اذن ما جاء نى احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف
الا بصفة القيام وما جاء نى زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه
لابد للمتصف بصفة الظرافة من الاوصاف بغيرها ولو لم يكن الا الحر ونحوه وكذا المجرد الحال
وذكر المص فى حله وجهين احدهما القصد بالحصر المبالغة فى اثبات الوصف المذكور حتى كان
ما دونه فى حكم العدم وثانيهما انه نفى لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت
لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها وقال المالكى فى انها صفة بدل محذوف
اى ما جاء نى احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله فى الحال وخبر المبتداء ولكن فيه نظر لانه
يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فيقال ما جاء نى احد الا ظريفا بلا
على الاستثناء ولم يسمع والفراء يجيز النصب على الاستثناء فى المفرغ نظرا الى المقدر
استدلالا بقول يطالبنى عمى ثمانين ناقة وما لى يا عفراء الا ثمانيا ويجوز ان يريد الا
ثمانية جمال فرخم فى غير النداء للضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر
فى الاعراب ولا سيما فى الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قائم مقامه وهو يجيز ما قام الا زيدا
قوله وهو فى غير الموجب ليفيد يعنى بغير الموجب النهى والاستفهام والنفى الصريح او
المؤول كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس
الا زيد وهو بعيد وقرينة تخصصه جماعة من الناس من جملتهم زيد مفقودة فى
الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ فى الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اى يستقيم فى
الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذى يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الا يوم كذا اذ
لا يبعد ان يقرأ فى جميع الايام او اليوم الا اليوم المعين واغلبه ان يكون فى المفضلات

فى المفضلات كالجار والمجرور والظرف والحال كما تقدم قوله ومن ثم اى من جهة ان المفرغ
انما يجئ فى غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفى اذا دخل على
النفى افاد الايجاب الدائم كما يجئ فى الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات
الا على صفة العلم وهو محال ولقائل ان يقول لم لا يحمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون
مثله عليها مما لا يتناقض واستثنى من جملتها العلم كما قيل فى ما زيد الا عالم فى الصفات
المنفية او اُحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات
الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة فى اثبات الوصف قال المص ووجه آخر منها
فى منع نحو ما زال زيد الا عالما وذلك لان ما زال لاثبات خبره والا للنفى بعد ذلك الاثبات
فيكون خبره مثبتا منفيا ولقائل ان يقول ما زال لاثبات خبره ان لم يعرض ما يقلبه الى النفى
لا مطلقا كما ان ليس لنفى خبره الا اذا عرض ما يقتضى اثباته نحو ليس زيد الا قائما
قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاء نى من احد الا زيد
ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا
تقدران عاملتين بعده لانهما عملتا للنفى وقد انتقض بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا
شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفى لبقاء الامر العاملة هى لاجله
ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ فى
اربعة مواضع فى المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو
ما زيد بالبرّ وليس زيد بالبرّ وهل زيد بشئ وفى اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو
لا رجل ولا غلام رجل وفى الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور
المذكورة لانها وضعت ليفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشر
المجرور كما فى جاء نى او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاء نى من رجل وامرأة والا الآتية بعد
غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب فمع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها
وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت ليدل على تاكيد عدم
ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقائم اى قيامه غير ثابت
قطعا او تابعا لمباشرها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا الآتية بعدها مبطلة لعدم
الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين
لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل ولا يبطل النفى الذى عملا له فكيف يعملان
مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة

اوَ احمل قولك ما زيد الا عالم على المبالغة كان معناه ان جميع الصفات قد انتفى عنه الا صفة العلم ويلزم من ذلك ان يجعل سائر صفاته الموجودة فى حكم العدم نظرا الى كمال العلم وتصور تلك الصفات فيه وهذا معنى يقبله الطباع السليمة واو احمل ما زال زيد الا عالما على المبالغة كان معناه دوام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم ويلزم منه ان يجعل الصفات المعدومة فى حكم الموجودة نظرا الى ان ثبوت تلك الصفات له اقرب من ثبوت صفة العلم له وفيه سماجة سيد ر

والنفظ النفى متفق بالخط عليه فى نسخة المص فتامل

فيه نظر لانك اذا قلت فى ما زيد الا قائم كان الاشكال باقيا لجواز ان يكون زيد ليس متحركا فى قولك ما جاء نى رجل قائم او رجل لان زيد ليس وكذا الكلام فى الحال موصوف بصفات اخر فما ذكره المالكى فقط واما تقديرهم موصوف لا يندفع به ذلك الاشكال كما لا يخفى سيد ر

وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان
كلامنا في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها
في الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيدة في نحو القيت بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه
التي نحن فيها اى التي لتاكيد غير الايجاب فلا يلزم من تجويز زيادة الباء في نحو القى بيده
اعنى في الموجب اعمال الباء فيما بعد الا في ما زيد بشيء الا شيء وقد اجاز الكوفيون اعمال
من والباء المذكورتين اى المختصين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني
من احد الا رجل فاضل وما زيد بشيء الا شيء حقير واما اذا كان معرفا ولعلهم نظروا
الى ان عدم الايجاب في ان الباء الا ان من الاستغراقية لما لزمت المنكر وضعا والباء
المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعملا في
المنكر لمشابهته ما ينبغي ان يدخلا نه وان كان في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة
الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا
بهما وقال ابو علي انما لم يجز جر البدل في ما جاءني من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد
لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل
نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا
رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على اللفظ
وضرما المذكورين لان اعمالها فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما بعدها اذ لا يعملان
الا للنفي ومجيء الا يقتضي زوال النفي بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في
ليس ولا يجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به لان معنى ليس وما سواء اجماعا
منهم قلت سلمنا تساويهما في معنيهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا
لا يقتضي بقاء نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا يزول بالا
كما يزول نفيها فان قيل فقد اثبت لها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفي والآخر لا يزول
به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية
قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها
نحو لست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون
مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى
ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمغزى وان كان ما
في نفي الكون معنى الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ آخر كذلك وهو معنى ما ثم قيل

ثم قيل انهما بمعنى واحد اى في الحقيقة والمغزى ورب شيئين معناهما الوضعي مختلف
ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا انتقضت معنى النفي في ليس ونفي معنى
الكون وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا
يفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون
فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل
معنى في نفسها كساير الافعال الناقصة فافادتها للكون المنفي في غيرها وارادة لفظ
كان للكون المثبت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبا
به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به فما وجه الرفع قلنا المبتدا والخبر
بتر انعاته كما مر في هذا الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر عليهما
لكن يبقى عليهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثمة كان العامل حرفا لا يغير معنى
جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قايم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر
ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر
وسهل ذلك الاعتبار ضعيف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلتين كساير
العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل يلغى بتقدم الخبر وبتوسط
ان بينها وبين المعمول لكنه اذا وجد مندوحة لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا
ظريف ولا ما هو رجلا وامراة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر
مرجوح غير كثير كما في عجبني ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف المحلي الضعيف
فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء او شيئا الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم
او قايما بل قاعد لكن قاعد كما في خبرها فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة وهنا
دخل في ما بعد الا في لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير
المستكن في ظرف كلكيفيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع
النصب على الاستثناء لكنه هنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيد لان النصب
على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته في نحو لا رجل فيها
الا زيدا ملتبس بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا يلتبس بالبدل الغير الجائز في ما
جاءني احد الا زيدا واما في ما رأيت احدا الا زيدا فانه يلتبس بالبدل الجائز فعلى هذا لا يكاد
يجيء النصب في نحو لا احد الا زيدا الا في القليل قال الشاعر مهامها وحرقا لا انيس بها
الا الضوابح والاصداء والبوما قال علي لا امر للمعصى امره مضيعا واما نحو قولك لا

في نحو خبر ما الحجازية رابحة الرفع وذلك لضعفها في باب العمل نخ

لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف فافهم نسخه

اي كان اذا انتقض النفي في خبر ما بالا اوجب النحويون للضرورة الرفع الذي هو الاعراب الاصلي له كذلك اذا انتقض النفي في البدل اعتبار اوفيما عطف عليه وجب اعتبار الرفع في ذلك الخبر لتصحيح اعراب التابع سيد

الحق الارض الواسعة يتحرق فيها الرياح والجمع حروق سيد

الله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه ضعف
منه في نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف فما قبل الاستثناء و
اما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب منه ما مر من جهة الحمل على المعنى
قولهم وان كان ضعيفا احيانا على ما قال سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فيبدل زيدا
في يقول فيرفعه او من احدا فينصبه وانما ضعف لان لفظ احدا لا يستعمل في الواجب وانما
يستعمل بعد النفي وانما اعتبر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا
زيدا كما جاز ان تقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجيء
في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في حيز النفي جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احدا
كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع
في حيز غير الموجب فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما رايتهم الا زيد بالرفع بدلا
من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا ولا بد
ان يذكر بعض ما اهمله المص من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما
قبلها مطلقا لمثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة
التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى
على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا للقوم
فلا يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى منها او تابعا للمستثنى
على ما مر في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له
علي عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الا سبعة او ثمانية
وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم متجوز في ذكر المستثنى منه
ان يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما يوهم المخاطب دخوله في لفظ
ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لوهم
السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه
اقل من النصف وبعيد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه هذا
الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه
ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بها الحكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا
لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئ زيد لم يدل على انه جاءك غيره
وانت تريد جاءني القوم الا زيدا الغائبين وكذا فهم يجيء القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول في العدد

(حاشية: من الضمير — النفي)

مطلب ذكر بعض ما اهمله المص في باب الاستثناء

مطلب لا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة

مطلب لا يمتنع استثناء النصف وما فوقه خلافا لبعض البصرية

لا بد من داع الى تعيين العشرة بالذكر مثل ان يكون المخاطب مدعيا لان له عشرة على انك والا لاستهجن هذا الاستثناء. عصام على الكافية

مطلب بيان فائدة الاستثناء وعدم حصولها الا بالاستثناء

في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس
عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه لك علي ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء
هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما وتقول مع هذا كله
انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك علي عشرة الا خمسة او الا ستة لا يستهجن
بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع آخر الى تخصيص
العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك لك علي عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع
شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا وامكن
اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا او كان بعيدا نحو
ما ضرب احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرنا فان تعين دخول المستثنى
في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما فرق وصي نبيا الا عليا عليهما
السلام وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو
ما فضل ابن ابا الا زيد وكذا ما فضل ابا ابن الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما توقف
رجوعه اليهما معا وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه
لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيد ابا ابن
او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على
احد ويقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمقدم اولى به
لان اصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيد ابن ويقدر ايضا
للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد
وما قتل الا خالدا الا ان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا
تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا خامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتأكيد او لا فان
كررتها للتأكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا بد من حرف العطف قبل الا نحو
جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك
اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا رأسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني
الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما
اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التأكيد فاما ان يمكن استثناء
كل تال من متلوه او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو
جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب

اذا اجتمع شيئان يصلحان للاستثناء منها كيف يكون الحال

ثم عدم جواز اعمال ما قبل الا فيما بعدها الا في احد امور ثلثة. سيد

مطلب تكرار الا وتفصيل اقسامه واحكام تلك الاقسام وهو من المهمات

على الاستثناء والبدل لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون
في مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له
على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا
اثنين الا واحدا فالموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير
العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا
معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معها ستة صارت
ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا
منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة
والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد
ماله على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى آخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل
شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة تسقط منها ثمانية يبقى واحد يضم اليه
سبعة يصير ثمانية تسقط منها ستة يبقى اثنين يضم اليها خمسة يصير سبعة يسقط
منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة يصير ستة يسقط منها اثنين يبقى اربعة
يضم اليها واحد يصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد
الذي هو غير الموجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الا
تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ماله على عشرة مستثنى منها تسعة اي
ماله علي واحد واذا قلت الا تسعةٌ بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله
على الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق
بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيدا او زيد وانما بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة
على وهذا وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة
الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز انتفاء سائر شروطها كان عليهم
ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلا ادري
ما صحة ما قالوا وان لم يكن استثناء قال من مثلوه فان كان في العدد نحو قولك
له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فمذهب الفراء ايضا ان الوتر اي الثلثة منفي خارج
والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة
من العشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة يدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون
احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي

المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الا ثلثة منها او من
السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الا اربعة على التقديرين
منفية فيكون الاقرار بثلثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثناء الثاني من المستثنى منه
او مساو له بطل الاستثناء قولا واحدا نحو له علي خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له علي عشرة
الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة
والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون
المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات
على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد
اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء
كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب
بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذا صار بالابدال منه او لا كالساقط ومثاله
ما جاءني احد الا زيد او الا زيدا الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها المستثنى منه
فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من المتأخرات جائز الابدال والنصب
على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكر
او الا بكرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب
ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال
ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا بكرا الا خالدا ونقل عن
الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف
العطف بالقياسي المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنيات
مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيدا
الا عمرا الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني
غير زيد الا عمرو وخالد مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير عمرو
وزيد الا خالد فالكل مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان
الاول موجبا نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال
ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الا عمرا وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا
خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان
في غير الموجب لم يجز في باقي المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز

يعلم يجعلوا ان الاصل في الكلام هو الاثبات والنفي
طارئ عليه فاذا قلت الا التسعة بالنصب كان ... اقول الكلام في غاية المتانة ... وهو ان المختار ... جوابه ... قال لي عليك
الاستثناء راجعا الى المثبت كانك قلت له علي عشرة الا التسعة عشرة الا التسعة مالك علي عشرة الا التسعة بالنصب والرفع مرجوح وانما
يصير حاصلا له علي واحدا فاذا دخل النفي كان المعنى ليس له علي ... يترجح الرفع لو لم يكن جوابا فالظاهر من النصب كونه رد الكلام فيكون رفعا
واحد فلا يلزمك شيء ... واما اذا قلت الا التسعة بالرفع فلا يمكن ... لما ادعاه وما ادعاه واحد من العشرة فيكون الكلام لنفي الواحد لا لاثبات
ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات والنفي داخلا في الكلام بعده فوجب ... التسعة واما الرفع فالظاهر فيه انه ليس رد الكلام المخاطب
يحمل على الابدال من المنفي ويكون المعنى كانه قال ليس له علي الا التسعة ... بل استيناف كلام فيكون لاثبات التسعة عصام
والاستثناء من المنفي اثبات عندهم فيصح ما قالوا له سيد

ذكر بعضهم طريقا اخر وهو ان يجمع الازواج اعني العشرة
والثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتة ومجموعها ثلثون
ويجمع الافراد اعني التسعة والسبعة والخمسة والثلثة والواحد
ومجموعها خمسة وعشرون فاذا اسقطنا مجموع المنفيات عن
مجموع المثبتات بقي خمسة ...

الا زيدا الا ان المنفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز
فقط الا زيدا فانه لم ياكله فقط بل اكل شيئا آخر ايضا فان لم يذكر ما استثني منه
المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول
الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وان كان الكلام
موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع
الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في اول المستثنيين لانه عن غير موجب واما ثانيهما
فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض
الا لمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد والا زيدا وان كان القوم في اللفظ
في حيز الايجاب سادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء
الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الآية
فما يقتضيه مذهب محققي البصرية هو ان الجملة بكمالها عاملة في المستثنى عمل عشرون
في الدرهم وان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه ويكون من باب
تنازع العاملين فصاعدا لمعمول واحد ولو كان العامل جميعا لزم حصول اثر واحد
من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجيزونه حملا للعوامل جميعا على المؤثرات
الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها
به كقولك اكرم بني تميم والنحاة البصريون الا فلانا قوله ومخفوض بعد غير وسوى
وسواء وبعد حاشا في الاكثر واعراب غير فيه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
قوله ومخفوض عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه
بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات كما في صحاح القراءة فتح السين
مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسر اللام مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد
حاشا في الاكثر الزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم حاشاي مني ومن نون الوقاية ولو
كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا ويمنع غلبة
على انه روى الاخفش قول الشاعر رأيت الناس ما حاشا بانا نحن افضلهم فعالا وما حكي
المازني من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ بنصب الشيطان
اي جانب الغفران الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر
بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لان يكون بحذف بين
اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدرة وعند المبرد يكون تارة فعلا

مطلب الجمل المعطوف بعضها على بعض اذا تعقبها الاستثناء كيف يكون

مطلب صرح الفاضل الرضي بمبنائية بالواو الاستينافية الاستينافية

مطلب النحاة البصرية المؤثرات اللفظية والعوامل النحوية على المؤثرات الحقيقية

يرجح مذهب سيبويه نحو

يدل على فعليته سيدا

زعم الفراء انه حاشا فعل لا فاعل له

فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام نحو حاشا لزيد تعين عنده فعليته هذا ما قيل
والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراءة ابي السمال حاشا لله فقول انه مصدر
بمعنى تنزيها لله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا
نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشا في جميع المواضع
مصدر المعنى تبرئة وتنزيها ولما حذف التنوين في حاشا لله فلاستنكارهم للتنوين
فيما غلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم في قوله سبحانك من علقمة
الفاخر ان ترك تنوينه ولا يدل على علميته لانه لاجل بقائه على صورة المضاف لما غلب
استعماله مضافا كما يجيء في بيان سوى ويجوز ان يقال ان حاشا الجارة حرف وهي في
نحو حاشى لله اسم سمي لمشابهته لفظا ومعنى لحاشا الحرفية واستدل المبرد على فعليته
بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه وما احاشي من الاقوام من احد وليس بقاطع لانه
لا يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لوليت اي قلت لو لا ولاليت اي قلت
لا لا وسبحت اي قلت سبحان الله ولبيت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذي هذا حاله
بمعنى قول لكل اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك
والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدل له
على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف
منه نحو سو افعل وكثيرها حاش وقل حشا لان الحذف في الاطراف اكثر وانما استعمل في الاستثناء
وفي غيره فمعناه تبرئة الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا
المعنى وربما ارادوا تبرئة شخص من سوء يستبدون تنزيه الله سبحانه من السوء ثم تبرئة
من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون آكد وابلغ
قال تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا قبل ما خلا وما عدا لا قبل
غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي دخول الا على حاشا الجارة قوله
وغير صفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة
لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
وضعف في غيره قوله غير مبتدأ وصفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة
مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه
غير الوجه الذي خرجت به الاصل هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي يتبين فيه
اثر النصب كأنه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات ومهية المستثنى كما ذكرنا في حده هو

قد يجيء سبحانا منونا وقد يجيء مضافا الى الضمير ويجيء ايضا

الجمد والجمد المكان الصلب المرتفع عمرو عمر الجودي جبل بارض الجزيرة سيدا

قبلنا جبل بالوصل بفتح الجيم واليم سيدا

مطلب قد يشتق من الحرف كقولهم لوليت ولاليت اي قلت لولا ولا لا

مطلب تفسير التسبيح والتسليم والبسملة

كالحولقة بمعنى قول لا حول ولا قوة الا بالله سيدا

مطلب تفسير حاشا في الاستثناء وتفصيل

مطلب قد جاء الا في كلامهم قبل ما خلا وما عدا لا قبل غيرهما

مطلب جوز الكسائي دخول الا على حاشا

المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفياً واثباتاً فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء
في معنى المغايرة لما قبلها حملتا ادوات الاستثنا اى الا في بعض المواضع على غير في الصفة
وحملت غير على الا في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايراً
لما قبلها ذاتاً او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفياً واثباتاً كما كانت في الاصل
اى الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف
فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخراً عن المستثنى
منه ومقدماً عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة
اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التي نذكرها فاذا حمل الا على غير والا في الاصل حرف
لا يتحمل الاعراب ودعى اصلها فجعل اعرابها الذي كانت يستحقه لولا المانع المذكور
على ما بعدها عارية واذا دخل غير على الا واصل غير حيث كونه اسماً جواز تحمل الاعراب
وما بعده الذي صار مستثنى سطلقل غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل
جعل اعرابه الذي يستحقه لولا المانع المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا
التقرير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما اراد انتصابه
من دون واسطة كما كان في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته
الظرف المبهم بابهامه وانما لم يحتج الى العذر المذكور كما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة
وهي عليها عارية فكان غير هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة
لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاء في غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد
لان المعنى ما جاءني الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا اضيف الى
معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف يعني ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا
اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون قوله غير اني قد استعين على الهم
اذا خف بالثوى النجاء من هذا الباب اى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى
مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل
غير ولا يجيء الا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال صلى الله تعالى عليه وسلم انا افصح العرب
بيد اني من قريش ويجوز ان يقال ببنائه للاضافة الى ان وان يقال منصوب لكونه في الاستثناء
المنقطع كما حملت عليها في الصفة اى حملت الا على غير في الصفة قوله لجمع اى ما يدل على
الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط لتوافق حالها صفة حالها

حالها اداة استثناء وذلك لانه لا بد في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا
كان او تقديراً فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا
وصفا كما جاز في غير وذلك ليكون اظهر في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه
اذا كان معرفا نحو جاءني الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس
فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الجماعة يعرفها المخاطب التي فيهم زيد فلا يتعذر
ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في الا فالسامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فاشترط
كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حمل الا على غير
الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق
نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون
لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا درهما وربما كان المنكور
محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد ففيه
الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان
معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل بل يتعين مثله
اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى
منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا
لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لا بد للا اذا كانت صفة
من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف جمع او شبهه منكرا او معرفا باللام الجنسية قال ابن الحاجب في النعت
بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها ويجوز في البيت ان يكون الا استثناء وما بعدها
بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة
مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة
وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم
وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف
الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع وقال المصنف في البيت شذوذان وصف كل دون
المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال
وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم
يحل الا صفة بل كان يجعله استثناء فالشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف

اى صار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته ذاتا وصفة كما كانت في الاصل

مطلب تفسير قوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله وتحقيق الاقوال

فائدة ثمت استعمالهم القلة في معنى النفي ولا يقال اي القوم الا زيد على البدل وان كانت في ابي معنى النفي وقولنا في اكثر الناس الا كفورا يضعف قوله نسخة بخط المصنف

وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز ههنا
الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الا الله لفسدتا لم يجز معنى اذ البدل لا يجوز الا
في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال
قال المص ولا يجري النفي المعنوي كالفظي الا في قلما واقل رجل واو ومتصرفاته كما
مضى قال وايضا البدل لا يجوز النصب يجوز الاستثناء ولا يجوز ايضا الجمع المنكر في سياق
النفي ويقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفع الله
على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة
الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت فنفعها
ايمانها الا قوم يونس والاولى منع اجراء الشرط بحرف التخصيص في جواز الابدال والتفريغ
منهما مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وصف دخول الله في آلهة فلا يضر المبرد لانه يكفي
في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل الا صفة
في غير هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف
هذا عند المص ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم **قوله واعراب سوى**
وسواء النصب على الظرفية على الاصح انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان
وهو مكانا قال تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه
مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى
مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل
تقول انت في مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل
بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افادت زيدا لم يأت
فجرد عن معنى البدلية ايضا المطلوب الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار
بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه
كما يجوز في غير على ما يجيء والقوم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجيز جاءني
القوم سوى رجل منهم طويل والظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية
لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب
على كونه ظرفا في الاصل والاقليل لان فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل
وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية
والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء

مطلب تحقيق معنى سوى وسواء

ما يحفظ سوى في الاصل بمعنى مستو ثم بمعنى مكان ثم بمعنى البدل ثم بمعنى الاستثناء

مطلب ان كلمة سوى لازم الظرفية عند البصرية منصوب لانه في الاصل صفة ظرف

مطلب يقع سوى صلة نحو جاءني الذي سوى زيد ولا يقع غير صلة

مطلب بيان قول الاخفش في سواء وبيان دون وبين هذه المناسبة

يحمامة لاتمرای حال اليمامة اسم جارية زرقاء كانت تبصر الراكب في مسيرة ثلثة ايام تقال ابصر من زرقاء اليمامة واليمامة بلاد كان اسمها الجو سميت باسم هذه الجارية لكثرة ما اضيف اليها واليمامة واحدة اليمام وهي الحمام الوحشي وقال الكسائي هي التي تألف البيوت ٣١

مطلب تفصيل قولهم ليس الا وقولهم ليس غير وبيان الاقوال ومعناها واعرابها

الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال تجانف عن جو اليمامة
ناقتي وما عدلت عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجيء الا في ضرورة الشعر
وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون
جاءني سواءك وفي الدار سوائك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية
قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم ويقولون فوق السداسي دون السباعي
واعلم ان المستثنى قد يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه
غير الكائن بعد لا تقول جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات من حذف
المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الحال غيره وقال الاخفش يجوز
ان يكون اسمه وقد يحذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله فالطاسلمي ضبا سيم دنا
وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء
المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غيرا بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف
اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غير وليس غيرا كما ينون كل وبعض
عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره وهذا مما يقوي مذهبه من كون
ليس غيره بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير
هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجائي غيره واذا
اضيف غير ظاهرا اجاز عند الاخفش ان ياتي بعد لم يكن نحو جاءني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب
على التفسيرين المذكورين قال ويقول جئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك
واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم
المتقدم وانما عد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم فان جر
ما بعده باضافة شيء اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل
منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدا محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة جملة
اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ تماما
على الذي احسن او صفة قليل وليس نصب الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روي بيت امرئ
القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا النصبه وجوها قال بعضهم ما
نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التميز قال الاندلسي
لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه
قياسا على انه تميز لان ما بتقدير التنوين كما في كم رجلا اذ لو كان اضمار فعل لا ستوى

المعرفة والنكرة قال الاخفش فى قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان اتيته قاعدا ما ههنا زائدة عوضا من المضاف اليه اى ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التى تدخل لا سيما فى بعض المواضع كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اعتراضية كما فى قوله فانت طالق والطلاق الية اذ هى مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والتى بمعنى المثل فمعنى جاءنى القوم ولا سيما زيدا اى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤنى اى هو كان اخص به واشد اخلاصا فى المجئ وخبر لا محذوف وتصرف فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة استعمالها فيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر فى باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوى فصار فى نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالية التى كان عليها فى النداء من ضم اى ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى نحو اخصه ولا سيما وهو راكب و كذلك احب زيدا ولا سيما ان ركب وخصوصا ان ركب جواب الشرط مدلول خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ونحو ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اى اختصاصا فيكون بمعنى وخصوصا راكبا اى ويختص بفضل محبتى راكبا وعلى هذا ينبغى ان يأول ما ذكر الاخفش اعنى قوله ان فلانا الكريم لا سيما ان اتيته قاعدا اى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال القعود ويجوز مجئ الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئه اكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعرف وقد يقال لا سواء ما قام لا سيما واعلم ان اصل لا ان يدخل على الاسم وقد يليها فى المعرب فعل مضارع او ماض للابتداء كقولك ما الناس لا يعبدون وما زيد لا يقوم او حال نحو ما جاء فى زيد لا يضحك او صفة نحو ما جاءنى منهم رجل لا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا الحال للعموم ذى الحال وانما شرط التكرير ليكون كالعوض لحقه عن العمل على قول او عن المتوسل بها الى العمل على قول آخر فيها اذ فيها تنصب من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا للمشابهة للاسم واما الماضى نحو زيد لا يليها فى المعرب باسم قيد بين وذلك انما اقترانه بقد نحو ما الناس لا تذيب واود ذلك لتقريبها اياه من الحال المشبهة للاسم واما تقدم ماض منفى نحو قولك ما انعمت على الا شكرت وما

مطلب
دخول الواو فى
لا سيما

مطلب
اعلم ان لا يدخل
فى الاسم فى الاصل
لكن قد يدخل على
المضارع

وما اتيته الا اتانى وعنه عليه السلام ما آيس الشيطان من بنى آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضى مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء فى الاغلب نحو ان جئتنى اكرمتك وانما قلت فى الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء معتقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له فى الزمان نحو ان كان هنا نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفى مع الا تفيد معنى الشرط والجزاء اعنى لزوم الثانى للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفى والا ايضا ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتنى الا اكرمتك او مضارعين فجاز كون الماضى الذى بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا فى باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا فى الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرتنى الا وقد اكرمتنى ولا ما زرتنى الا ويكرمنى وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب فى الحال نحو جاءنى زيد راكبا ولفظا ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا فى ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اى الواو فمن ثم اطرد نحو ما ازورك الا ويكرمنى وقد رأيت واصبك عينه كما مر فى باب الحال ويجئ فى الماضى مع الواو قد ايضا نحو ما زرته الا وقد زرنى ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارنى لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذى يستفاد من مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجئ فى بابه وان نظرت الى الحال الذى هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب فى الحال المقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجئ بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اى عازما على الصيد وكذا معنى الخبر اى ما آيس الشيطان من بنى آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا ولما بمعناها على الماضى اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر الى ابى موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه فى كتابه الى عمر وكتب من ابى موسى وقولك نشدتك الله وقولهم نشدته كذا انشده اى ذكرته فنشد المتعدى

مطلب
بيان الحال المقدرة
وتفصيل حالها
ومثالها

مطلب
قد تدخل الا ولما
التى بمعنى الا على
الفعل الماضى

مطلب
تصحيح قولهم لنشدتك
بالله الا فعلت كذا
ولما فعلت

"قوله انه هذا ليس بلحن لان كنية اشتهرت بلفظ ابو بالواو والكنية من اقسام العلم والاعلام لقيام عن التغيير فجاز من ابو موسى ايضا وان كان الواو فى الاسماء الستة كالعلامة الاعرابية الا ان الفرق بينهما ان العلامة بمنزلة لمحض الاعراب فلا يجوز من عبد الله بالضم الدال وان كان علما واما الواو فى هذه الاسماء فلام الكلمة او عينها جعلت كالحركة كما مر فلا اولا الكتاب فيجوز ان يغير الكنية العلم المشتهر بالواو ولا يجوز من ابا زيد مع اشتهار العلم بالالف ويروى عن على رضى الله عنه انه كان يكتب كتب على بن ابو طالب كما كان يكتب على بن ابى طالب وانه صح ما ذكره الزمخشرى فى الكشاف فانه كان لشخص ثلثة بنين واحد منهم عبد الله بالضم واسم الآخر عبد الله بالفتح واسم الآخر عبد الله بالكسر جاز من ابا عبد الله فى العلم المشتهر بالالف ورأيت ابى زيد فى المشتهر بالياء لانه اذا جاز فى العلم حكاية الحركة فحكاية الحرف لكونه اقوى منها اجوز منه

الى واحد مطاوع للاول المتعدى الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت لكا الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت لكا الله من بين جميع ما يقسم به الناس لاقسم تعا عليك ومعنى الا فعلت لا افعلك والا تفعل معنى النفى الذى تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله فسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر فى فعل مطلوبك فكانك قلت ما الطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما الطلب الذى دل عليه نشدتك الله و انما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة فى الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعا وسيق الذين ونادى اصحاب النار وقوله رحمك الله ومعنى عزمت عليك اى اوجبت عليك وهو من قسم الملوك ولما فى الاستثناء لا فى الا بعد النفى ظاهرا او مقدرا كما رأيت ولا يجئ الا فى المفرغ نحو قوله تعا وان كل لما جميع **قوله**

خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره كامر خبر المبتدا

ويتقدم معرفة لما كان هو المسند دخل فيه خبر المبتدا وجميع ما كان فى الاصل كذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل فى حده نحو قائم فى قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على خبر المبتدا اى فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة و مفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتأخرا وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان فى الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة فى باب المبتدا وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه هنا وبعضه فى الافعال الناقصة فمما قيل انه من خصايصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضى خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضى فيقع المضى فى خبره لغوا فينبغى ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغى ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن فلا يحكمون ببطلان النحو قالوا وان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليفيد التقريب من الحال الا انه لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا فى اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغى ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقى والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها فى قوله تعا ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه قد وفى قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنه فلا هو ابداها ولم يتقدم ولا فى قوله اصبحت خلاء واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها لبد اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضى ومنع ابن مالك

مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة فى الانتقال فى الزمن الماضى الى حالة مستمرة حتى مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة لا يستمر الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت سمينا ثم نكست وكذا ما زال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها فى الماضى الى الآن بلا قرينة وما يصلح للاستمرار وهو الاسم الجامد نحو هذا اسد والصفة نحو زيد قائم او غنى او مضروب والفعل المضارع نحو زيد يعلم الحروف ويسخو بموجودة اى هذه عادته لانه وان كان فى الاصل فعلا دالا على احد الازمنة الا انه لمضارعة اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان استعماله فكذلك اذا قلت كنت رأيت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت الثلثة اى الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار ان تقع اخبارا لصار وما زال واخواتها بخلاف الماضى فانه لا يستعمل فى الاستمرار استعمال هذه الثلثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لانها المفيدة للمدة نحو ما ذر شارق فتقلب الماضى فى الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجئ فى قسم الافعال فلهذا تقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد يجئ بمعنى الماضى كقوله تعالى ما دمت فيهم واما ليس فهى للنفى مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما يتبين فى الافعال الناقصة ولا تستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان او جامدا او صفة او مضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضى واجاز الاندلسى وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم يجوز تقدمه على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما هنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لاختلاف اعرابيهما الدافع للبس ويكفى ظهور اعراب احدهما نحو كان زيد هذا وينبغى هنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا **قوله**

وقد يحذف عامله فى نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت

قوله عامله اى عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغى له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو اذا كان اسمها ضمير ما علم من غايب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اى ولو كان الدفع اصبعا اى قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا

قد يكون الفعل نحو فعلت بمعنى المصدر

من عزمت الامر اى قطعته قال لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل اى لم يقطعه بالنية فتضمن معنى عزمت اوجبت فتعدى بعلى كما تضمن معنى اقبلت فتعدى بعلى ايضا نحو عزمت على الامر

ومعنى عزمت كذا اى اوجبت وهو من قسم الملوك

قد يختص خبر كان ببعض الاحكام نذكر بعضها هنا

اى لدلالة يكون على الحال او الاستقبال فيقع المضارع فى خبره لغوا سيد

يزعم العرب ان لقمان هو الذى بعثته عاد و وفدها الى الحرم يستسقى لها فلما اهلكوا خير لقمان بين بقاء سبع بقرات سمر من اظب عفر فى جبل وعر لا يمسها القطر و بقاء سبعة انسر كلما هلك نسر خلف بعده آخر فاختار النسور فكان آخر نسوره يسمى لبدا وهو منصرف لانه ليس بمعدول سيد

ذهب ابن مالك الى ان الماضى يجوز كونه خبر كان

سبب هذا الشعر ان الربيع بن زياد العبسى كان نديم النعمان بن المنذر فوفدت بنو عامر الى النعمان واقاموا عنده لبعض حوائجهم وكان الربيع يتبع فيهم ويحقرهم عند الملك وكان لبيد يومئذ غلاما قد اخذوه معهم فاخذت بنو عامر لبيدا معهم فى بعض الايام ودخلوا على النعمان فرجز لبيد بالربيع يخاطب الملك وقال مهلا ابيت اللعن لا تاكل معه ان استه من برص ملمعة وانه يولج فيها اصبعه يدخلها حتى يوارى اشجعه كانما يطلب شيئا ضيعه والاشاجع رؤوس الاصابع التى تتصل بعصب ظاهر الكف الواحد اشجع فنحى النعمان يده واكل وقال له غدا الى قومك الى ان قال الربيع ما تقتضيه وتجرد واحضر من شاهد بدنه وانه ليس فيه سوء فاخبروا النعمان بذلك فقال انه قيل ذلك

فما اعتدادك من شيء اذا قبلدا اي ان كان زحفاً وتقول لا تحملن الا فارساً وان راجلاً
اي ان كنت ولو كنت واما في المثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم
وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف
وان خنجرا فخنجر فنقول سينظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقدير قبيلا ومعه
او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله
خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في
يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيراً وان
كان ما قتل به سيفا لا انه آلة اعماله او في تلكا الاعمال خير ولا ان في يده او في صحبته قت
القتل سيفا هذا الذي قلنا ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف
ايضا لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء
كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه
ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقدر للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة
استعمالها ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف وكون الشهرة دالة على المحذوف
وان لم يجز تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كا شيء ان راكبا فراكب وان راجلا
فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وربما جر ما بعد ان وان لا مع ما بعد فانهما ان صح
رجوع ضمير كان المقدر الى المصدر بما عدي بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح
ان لا صالح فطالح اي ان لم يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان لا
زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب
في الاول اما حسن او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه باضمار
مبتدا بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون
ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لايق نحو فنجزي خيرا وحذف المبتدا اولى لانه مفرد
من حذف الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان وغيره ذلك من نحو الفعل الناصب
المذكور وقيل لان مجيء الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال
ان مجيء الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء
نحو ان ضربته فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح
الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ونصبهما ورفعهما متوسطان لمخالفة الاصل

الطالح ضد الصالح سيما

الاول بالضبع هي السنة الشديدة المجدبة
اي ان كنت ذا نفر فان قومي
موفورون لم يأكلهم السنون المجدبة ح

الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو
قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا
على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما يوجب الحذف لئلا يجمع بين
العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى
السماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل ينفصل
به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما فانا قاعد وقال الكوفيون ان المفتوحة
بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا القرآن ان في قوله تعالى
ان يصل اي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل
المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان
معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء
في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلاء ما تاتي وما تذر عطف
اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون
اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية
وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفا لازما ولما كان معنى الشرط
ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى اذ فاما بمعنى اذ ما واذ ما شرطية بلا خلاف وفي لابد
عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في لما انت ذا نفر الذي هو بمعنى
لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم ياكلهم لان معمول لضرانه لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم
الجمعة فان زيدا قائم فيجيء الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل
فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما
مقدرة نحو وربك فكبر كما يجيء في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر بتكبير
ففخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلاء جوابا لاما اقمت والعامل في اما انت مرتحلا
محذوفا اي يكلاك الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان يقال ان ان الشرطية كثيرة
الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو
ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان
منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها
لان بقاءها على صورتها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو
كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب

لانها تصير كانها ليست في اللفظ حرف الشرط ولا بد اذن من ما يكون كالكافة لها عن مقتضاها
اعني الشرط ثم لا تغير حالها عند ذلك من ان يحذف منها كان مع اسمها وخبرها او يحذف
وحدها فان كان الاول وجب في جوابها الفاء لانه وان اما في الاصل حرف الشرط لان الفاء
علم السببية فجيء بها لما تغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب
جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اي اما يكن
في الدنيا شيء فزيد منطلق اي ان لم يكن شيء موجودا يوجد انطلاقه اي هو منطلق
لا محالة فلا بد اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيء في حروف
الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا
انطلقت واما انت ذا نفر فان قومي ... واما فتح همزة ان الشرطية مع ... حذف الشرط كما
اثبته الكوفيون فليس بمشهور وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه
لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في
تاكيد الفعل فونته جاءت في اما تخافن ومن خصة ما يتبين تنكيرها النون كما جاءت
مع اللام في نحو ليفعلن كما يجيء في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده
وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواتها نحو رايتك لدن قائما اي لدن كنت
قائما قال من لد شولا فالى اتلائها اي من لد كانت شولا والاتلاء ان تلد الناقة
فتصير ذات تلو قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا
قائم ينتقض بمثل اضوء في قولك كان زيدا قائم اضوء قوله المنصوب بلا التي لنفي
الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل
ظريف فيها ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة
او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول
لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو
اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييدات
المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او
مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجيء ولو قصد الى حد اسم لا من حيث كونه
اسمها كان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها نكرة ومضافا
احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل
مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد بيّنا معنى المضارع للمضاف في

العفة واحدة العفاة وهي كل شجر يعظم وله شوك والشكير ما ينبت حول الشجر من اصلها سيد

اذا مات منهم ميت سرق ابنه العفه واحدة العفاة وهي كل شجر يعظم وله شوك والشكير ما ينبت حول الشجرة من اصلها سيد

الشول النوق التي جف لبنها ارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر وثمانية الواحدة شائلة ... وللناقة التي تلوها سيد

اي قوله نكرة وقوله مضافا سيد

في باب المنادى قوله فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا ولم يجر ذكر اسم لا تصريحا
لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لانه لا يكون مفردا قوله على ما
انتصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك
ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما
رفع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا يعمل فيما بعدها فينصبه بغير تنوين
ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر
فاول المبرد قوله ينصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين
للبناء كما حذفت في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه
معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا
لثقله تركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة لا التبرية للاستغراق
كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا
مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب
مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حال الوصل من
الاسم المتمكن لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه
بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال
سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا يعمل الا في النكرة ولا ومعمولها في موضع ابتداء
فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما بعدها
مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال
باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر
المعمولات وهذا ظريف اعني بناء المعمول او حذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته في الحكم
ان يقول انه مبني لتضمنه من الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا
من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امراة فانه وان كان لنكرة في سياق النفي يفيد العموم
لكن لا نصا بل هو الظاهر كما ان ما جاءني من نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ
يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار
بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لما ارادوا التنصيص على الاستغراق
ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها

اي قوله نكرة وقوله مضافا سيد

النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا
الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب بحذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع
لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فنسبي
كله ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فانه قال به لان النون كالتنوين الذي
هو دليل الاعراب فينتقض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا
معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول
الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف
فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة وله ان يقول المراد به
عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء نحو ثلثة وثلثين
ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون وقيل
انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يبنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يقم دليل
قاطع على انه مركب مع المنفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه ولو
سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المسمى بحضرموت كما يجيء في باب المثنى واما
جمع السلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسماءنا نظرا الى
ان التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين
التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى على ما ينصب به والمازني يفتحه
بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب
من مخالفة في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرية مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى
مما قبله طردا للباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرية منع من بناء المنفي
نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال
وايضا فان عمل لا انما يكون لمشابهتها ان كما يجيء وبتوسطها يبطل المشبه لان ان لا
تليها من التصدر وربما فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما يبنى مع لا الزائدة
نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش اذ لم تكن غطفان لا ذنوب لها الي لامت ذوو احسابها
عمرا فلا زائدة وقد اعتبرت في بني الاسم بها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه
مع ذلك قليل ونحو قوله لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي
لا يتعلق بالمنفي والا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا ضيرا من زيد بل الظرف متعلق

تفصيل قول الجارة لا نحو كنت بلا مال وغضبت من لا سبب

تفصيل القول في نحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم الآية ولا عاصم اليوم من امر الله الآية

متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدا كما في قولك عليك تثريب واليوم معمول عليكم ويجوز العكس
وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اليوم خبر المبتدا وان كان جثة اذ المعنى
لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه عاصم اي لا يعصم من امر الله
ولا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وانا وجدت ذلك في القرآن مثله متعلق بمحذوف
وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا
كان او منفيا كما تقول لا اكل عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك
القول وليس بك الا النجا ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق به
الجار فيه معنى المبتدا لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار
على ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصليا في الجامع
اذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز
ان يكون مستقرا اي الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع
من صلى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف
والجار في نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع
للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها
بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير واعلم ان لا
التبرية للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلت في الطرفين اعني في النفي وفي الاثبات
فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما
تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر بين ان ولا
التبرية تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقارنة فعلى هذا تقول انما لم تعمل في المعرفة لان
وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة
لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف
عملها فلا يقدر على العمل في البعيد عنها وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان
الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرية فلما بعد ليلها ضعف امر
التضمن ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد
انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانهما لما امتزجا تعدى البناء من لا الى المنفي
بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء اليه ثم نقول لا يجوز لما ذكرنا من ضعف
عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في الموضع الذي التي الغي فيها لا

الظاهر انه بعكس وبيان المعنى قد شيبت في وقت واقع في ابتداء وقت الشيب فاضاف الوقت الاول الى الثاني لاشتمال الثاني عليه سيد

مطلب اختلفوا في ان لا هل يكون زائدة ام لا

جمالك بعد الحلم والدين قد علاك الشيب في وقت وقت الشباب ام تشب في لا وانه اي في وقت
يكون في اتيانه وقت الشيب في الوقت الاول من الثلثين الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول
الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا زائدة على تاويل وقت لا وقت اللهو كما في الثلثين
واما قول الشاعر حنت قلوصي حين لا حين محن فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين
حنين حاصل وثالثها ان تعطف ما بعدها على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا
الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ويجوز
انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز
عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف
باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها نحو لا رجل في الدار ولا المرأة واستضعف هذا التعريف
بسبب خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس
ولا الشجاع لما لزمت التكرير قبل خروجها الى قوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط
لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى انطلقوا الى ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد
لا راكب ولا ماش وجاء في زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام انا راكب واللا انسان غم
من اللا حيوان فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة الاستعمال
لا مع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل ببعدها عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك بتعدير
من الاستغراقية بعدها لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت بلا زيد من غير تكرير
مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناها ومعنى تكررها بمعنى
غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها لنفي
مضمون الجملة فيلزمها التصدر واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب
وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا لا صعق في الصعق ومما
اضيف اليه نحو لا امرأ القيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن
اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال لا هيثم الليلة للمطي وقال
ارى الحاجات عند ابي حبيب نكدن ولا امية في البلاد ولتاويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر
مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وانما يجعل في صورة النكرة بنزع
اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى اي معرف
كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع وصفه لانه في صورة
يمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره

التقوص بين النوق السابقة وهي بمنزلة الجاوية من النساء سيد

مطلب عطف ما بعد لا على المجرور فيه نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين

مطلب قول العوام انا لا راكب واللا انسان اعم من اللا حيوان لا يسند الى حجة

مطلب قد تاول العلم بنكرة فينتصب وينتزع منه اللام

مطلب الرحمن لا يطلق على غيره تعالى مثل لفظة الله

حبيب اسم رجل وهو حبيب بن عبد الله ابن الزبير وكان ابو عبد الله يكنى بابي حبيب سيد

مطلب مثل لا يتعرف لتوغله في الابهام

بخلاف غير موضعين ان يستعمل لامكان غير بمعناه اعني غير الذي لا يقصد به اثبات موصوف لما يقصد به سلب ما اضيف اليه كما تقول كنت بغير مال اذا قصدت سلب المال
وثانيها في موضعين ان يستعمل لامكان غير بمعناه اعني غير الذي لا يقصد به اثبات موصوف
ولم يقصد اثبات موصوف بغيرا وليس ما وكن انك كنت مع شيء هو غير المال فيقول غضبت من لا شيء وما انت الا كل شيء وانك ولا شيئا سواء فلا استعمال لا استعمال غير بمعناه
باشرتها العوامل التي لم تباشرها قبل ذلك اولم يجز في الدار ان لا رجل في الدار ان تدخل عليها ان او غيرها وتكونها بمعناه تقول انت غير قائم ولا قاعد كما تقول انت غير قائم وغير قاعد
وتقول ايضا انت غير القائم ولا القاعد كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتقول انت غير زيد وعند عمرو ولا تقول انت غير زيد ولا عمرو كانهم راعوا صورة لا
فانها لنفي النكرة ومتى دخلت على المعارف لزم تكرارها كما راعوا اصلها في تجويز البناء نحو غضبت من لا شيء وكنت بلا مال وانما جاز في المعرف باللام كان نحو غير القاعد
ولا القاعد لان اللام قد يكون للجنس فلا يخصص تخصيص الاعلام فجاز استعمال لا معها غير مكررة لزوال لا عن معناها الاصلي اعني الاستغراق بجنس وصيرورتها
بمعنى غير فلا المستغرق بمعنى غير ان دخلت على العلم لزم تكريرها نحو جئت بلا زيد ولا عمرو لانها لم تكن قبل ذلك الا ملغاة مكررة وان دخلت على النكرة او على ذي اللام
جاز عدم تكريرها لانها وان كانت ملغاة والملغاة لزم تكريرها قبل استعمالها بمعنى غير الا ان لا الداخلة على النكرة قبل جعلها بمعنى غير جاز لم يجب فيها تكريرها وهي جاز
الاعمال فلما جعلت بمعنى غير جاز عدم التكرير لاجتماع شيئين اخراجها عن اصلها وثبوت عدم تكريرها قبل ذلك فاذا جاوزت الموضعين المذكورين وجب تكرير لا الملغاة اذا دخلت على الكلام الا في الشذوذ او الضرورة قال الله تعالى الى ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني ومررت برجل لا فارس ولا شجاع وجاءني زيد لا راكب ولا ماشيا وزيد لا راكب ولا ماش وقول الشاعر حنت قلوصي حين لا حين محن اضاف حين الاولى الى الجملة كما تقول حين لا رجل في الدار اي حين لا حين حاصل واما قول جرير بالجمال بعد الحلم والدين وقد علاك شيب حين لا حين للنهاية فالمنوه كما تقول جئت ابن لا شيء فلا فيه مثلها في كنت بلا مال على ما تقدم وقد جعل الحين جنسا وكانه قيل وقت لا كان لهذا علاك شيب حين حين اللهو واللعب لا وقتا يكون فيه انشاء وقت اللهو كوقت البلوغ الى الثلثين مثلا فجعل الوقت الاول لاشتماله على وقت الوقت كظرفيه فاضافه اليه كما تقول وقد علاك شيب حين لا حين اللهو اي في وقت ليس فيه انشاء وقت اللهو كما بعد الثلثين مثلا

نسخه بخط المصنف

وحين جن زمان الناس اوكلب الكلب
شبه جنونه بآخذ الكلب في واعقمه
انسانا كلب سيد

ويجوز لا سواء عن خبر المبتدأ المحذوف اذ لا يقال لها لا سواء على مذهب سيبويه واما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال بابه الابراح ولا مستصرخ ولا امال بمعنى ليس وهو في حكم الخ

واما محذوف التقدير والاصل نحو قولك لا سلام عليك لما تقدم في باب المبتدأ اي اصل سلاما او دخل في اسم وحتى الدخول في الفعل كقولك لا يكن السوء ولانه دعا وهو بالتعدي اي فكانه قال لا اصابك السوء او دخل في اسم هو مقدر بالفعل نسخه بخط المصنف

فكذا لا دخلت في ابتداء القول على الفعل الفاعل اي للنفي وفي لا مرحبا على المايجب اي لقيت وجبت في قول لا سلام عليك دخل ايضا على الماضي اي سكت وكذا كما قرنا فحقق لان في هذه المواضع على الفعل حقيقة لم يجب تكريرها فيها كما لم يجب تكريرها اذا دخلت على الفعل الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء يجب تكريرها فيها

اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك
اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس عملها عمل ان
او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكون ان الا مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فان حصل
تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة
واما في المعارف فالتكرير جاز لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة واما
ابو العباس وابن كيسان فجوزا عدم تكرير لا في المواضع الثلثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار
وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال بكت جزعا واسترجعت
ثم اذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ منا
خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح
وقوله تركتني حين لا مال اعيش به وحين جن زمان الناس او كلبا واجيب بان لا نولك
ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم
تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وما خوذك
هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله ويشذوذ قوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع ولا
براح ولا مستصرخ ولا امال وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا
في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى حمل ذلك على الضرورة والشذوذ وفعلى هذا نقول
يجب في الاختيار تكرير لا الداخلة على غير لفظ الفعل الا في الموضعين احدهما ان يكون داخلة
على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا
او لا رحبت موضعا مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي ولا طئت سهلا ولا نعمة اي
لا انعم عينك نعمة وكذا لا مسرة ولا كرامة او اذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك
ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كان
في الابتداء ولا اصابك السوء واذا دخلت على قولك نحو لا نولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما
لم يكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير
دعاء نحو قوله فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد
ثلثة شروط احدها ان يدخل على لفظ شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر
اي حرف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت الا كلا شيء وحلفت من لا شيء او انتصب
نحو انك ولا شيئا سواء او ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها ان ينجر ما بعد لا بناء الجر قبلها نحو كنت بلا مال
ولا سيما اذا لم يكن شيء الا بها من حروف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول جرير ما بالجهلك

مطلب قولهم لا سواء

مطلب لطيف نشايع في درم وشيء غير تابع مائل للغريب الى الغريب

مطلب قولهم لا نولك ان تفعل كذا

مطلب لم يثبت اعمال لا عمل ليس

مطلب تصحيح قولهم لا مرحبا ولا اهلا ولا سهلا ولا نعمة بالنعم

مطلب الدعا بالفعل اولى لانه في الاصل امر او نهي

مطلب لا يجب تكرير لا الا اذا دخلت على ماض غير دعاء نحو فلا صدق ولا صلى

مطلب لم يثبت انجرار ما لا بالاضافة

بتلك الحالة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها
لا فيصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا فى الحكومات على ما قال النبى صلى الله عليه وسلم
اقضاكم على فصار اسم ربه كالجنس المفيد بمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا
يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار فيصرف فرعون
وموسى لتنكرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة بلا تأويل
فى الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اباه ههنا او لا هذا وهو بعيد غير مسموع **قوله**
وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثانى ورفعه ورفعهما
ورفع الاول على ضعف وفتح الثانى يعنى اذا كررت لا مع ان تعقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز
فى المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان يجعل لا فى الموضعين للبرية فيبنى اسمها
كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان يقدر بعدهما خبر لهما
معا اى لا حول ولا قوة لنا اى لنا موجود لان لا عند مذهبه لا تدل المفتوح اسمها لا يعمل
عمل ان فى الخبر فهما فى موضع الرفع فلا قوة مبتداء معطوف على المبتداء والمقدم مرفوع بانه
خبر المبتداء لا خبر لا فيكون الكلام ح جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا
عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبرا اى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون
الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة فى الخبر عمل ان فلما عملته فيه
لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا
الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا فى اسم واحد
عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شىء واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان
فى حالة واحدة عملا واحدا فى معمول واحد قياسا على امتناع حصول الاثر من مؤثرين ويجوز
ايضا عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله والثانى فتح الاول ونصب الثانى على ان
يكون لا الثانية زائدة لتاكيد نفى الاول كما فى قولك ما جاءنى زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول
وقوة كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر
لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان
الناصبة لاسمها عاملة عنده فى الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين ولا يجوز ان يجب
ان يقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم
ادنى لا واحدها ويجوز ان يقدر عندهم لكل خبرا والثالث فتح الاول وفتح الثانى على ان
لا زائدة كما فى الوجه الثانى الا ان العطف ههنا على المحل كما يجيء فى لا اب وابن فعند سيبويه

يجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا لكونه خبر المبتداء وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر
منفرد لئلا يجتمع بالابتداء ولفظ لا فى الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفى الجنس
لكن يلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف
لا فى العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء
الغيت الاولى والثانية معا كما فى لا حول ولا قوة والغيت الاولى دون الثانية كما فى لا حول
ولا قوة على ما يجيء بعيدا والغيت الثانية دون الاولى كما فى مسئلتنا وهى لا حول ولا قوة
وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرية مثله مع جعلها زائدة سواء ولا تقول ان لا
الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت فى كلامهم عمل لا عمل ليس بل
لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها
عاملة ليس والحق انها لا التبرية ملغاة للضرورة والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء
لا التبرية لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا
الثانية اما زائدة كما فى الوجه الثانى واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه
وغيره فى تقدير الخبر فى هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان يقدر
لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او يقدر لهما خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاول
وفتح الثانى على ان لا الاولى للتبرية لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل
شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدهما فى الاعراب اذ
التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ذكر المص من قوله
ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فاذا لا يضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث
والرابع سواء فى حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا فى الجميع للتبرية
المنفى فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر فى هذا الوجه كما فى الثالث
سواء على المذهبين **قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام**
والعرض والتمنى قال الاندلسى لا اعرف احدا يقول بلحوق الف الاستفهام بلا الا ان يكون
اما للانكار والتوبيخ او للتمنى او للعرض وهذا الذى قاله مخالف لظاهر قول سيبويه
لانه قال اعلم ان لا فى الاستفهام يعمل فيما بعدها كما يعمل فيه اذا كانت فى الخبر فمن ذلك قوله
حسان الا طعان ولا فرسان عادية الا تجشؤكم وسط التنانير وفى المثل الا تقال
بالعير تضرب لمن دل بعد عزة ولم يذكر سيبويه ان حال الا فى العرض كحالها قبل الهمزة
اذ ذكره السيرافى وتبعه الجزولى والمص ورد ذلك الاندلسى وقال ان لا العرض لما ان

مطلب تصحيح قولهم قضية ولا ابا حسن لها

مطلب تصحيح قولهم لكل فرعون موسى اى لكل جبار وقهار بعد قوله

مطلب المثل الاتى مما العير يضرب لمن ذل بعد العزة

قمص الفرس وغيره يقمص قمصا اى شاى استن وهو ان يرفع يديه ويطرحهما معا ويعجن برجليه وفى المثل بالعير قماص وهو الحمار يضرب لمن ذل بعد عزة سيد

[illegible]

عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها
في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمني كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل
الى نصر بن الحجاج فالمازني والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف
على الموضع نحو الا مال كثيرا انفقه والا ماء وخمرا اشربهما وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر
كما في المجردة واختار المص والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على
الموضع اذا التمني بعينها عن الخبر ونصب معنى اسمها معنى المفعول فمعنى لا غلام اعني
غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما
واما ما يلي الا اي اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب
في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه خيرا يدل
على محصلة تبيت والبيت مختص فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الاحرف تحضيض
كهلا وسنذكر في قسم الحروف والفعل محذوف اي هلا تروني رجلا وروي الا لغاء
في الا التي للتمني نحو الا رجل جزى الله خيرا وروي الا رجل بالجر اي الا من رجل قوله
ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريفا
والا فالاعراب والعطف على اللفظ والمحل جائز قوله نعت مبتدا والاول صفته
ومبني خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير في مبني والعامل مبني اي يبنى النعت
اذا ولي مبني لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي
سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشياء فيه
احدها كونه في المعنى هو المبني الذى وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون النفي
في المعنى داخلا فيه لان النفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه
فكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى في يا زيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف
والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلبناء النعت
اربع شرائط ان يكون نعت المبني بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا او ان يكون
المعرب النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت
المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام رجل فيها وان يكون نعتا مفردا فلا
يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث
فيه من الثلثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا وايضا بعد عنها ولم يبن النعت الثاني
وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول من المبني بغير

مطلب تفسير المحضن من الشعر

المحصلة الامرأة التي تحصل تراب المعدن اي تبت تبت تبعل كذا و المحضن من البيت ما لا يتم معناه الا بالذى يليه سيد

الا رجلا جزاه

أي الظرافة الكاينة سيد

باعتبار عدم الاتصال اللفظي لا باعتبار كونه في المعنى هو المنفي سيد

يعني في قوله لاجتماع ثلثة اشياء سيد

بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا
لا اسمين لها فكيف يجريهما مجرى اسمها ولا تقول في هذا النعت المبني انه مركب مع
المنعوت كخمسة عشر لانه لا يحتاج اذن في دفع الاعتراض الواردة في جعل ثلث كلمات
كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي يقتضيان من هذا بنيت
لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته يجعل
خمسة عشر اذا قلنا خمسة عشر ولنا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركيب لا مع المنفي في
هذا الموضع وفي غيره وعن تركيب المنفي ههنا مع نعته قوله ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت
الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة
لا غير نحو لا عندكم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبني مضافة ولفارق
ان يفرق بانه يا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة
ما باشرته ويجوز في المضاف الذى باشرته لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل
في الدار ولا غلام امراة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة باشرته وايضا الضم في المنادى
بناء فكان حمل وصفه المضاف الذى يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذى هو
حركته الاعرابية واجبا بخلاف المنفي بلا فان الفتح فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف
على آخر والرفع اعرابي فكان حمل وصفه المضاف الذى لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على
الرفع الذى هو حركته الاعرابية جائزا وذهب ابن ايضا ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام
ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع
بكونه خبر المبتدا اذ لو عملت النصب في المبتدا وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل
وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى
الابتداء معها كلها ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا الا ترى
انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة يجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على
راى المبرد فهي عامل ضعيف بعمل بمشابهة المشبه اعني ان مشابهة ضعيفة فلا جرم
يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف
حسن الوجه فيرفع وصف المنفي مضافا كان المنفي او مفردا ومضافا كان الوصف او مفردا
فنا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو
الكثير لان التوابع يتبع متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام
الرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها مع عروض لا

وزوالها بز والهاكحا تها عاملة محدثة لها كما مر في نحو يا زيدا الظريف ويجوز ان يقول
ان النصب في الصفة حملا على اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب
قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف
معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في سائر توابع المنفي المبني
ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في
باب المعرفة ولا يجوز البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا
من اجتماع الامور الثلثة فلا يجوز لا ابن وابن كما قلت في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف
لا عن التاثير الا فيما يليه او كان في حكم ما يليه اي النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل
وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المبني نفس لا لا الابتداء
ان لا يجيز رفع العطف حملا على المحل الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي الذي نفي من
التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلم ينص لهم
فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان
مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي وقال ابن مالك البدل اذا كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا
وان كان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسي اقرب اذ لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفي
المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي يبني جوازا اذا بان الوصف بتركيبه مع الموصوف واما
البدل فيجعل المبدل منه في الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل عنه لكونه في حكم الساقط
ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب لفظي لا تقديري او نقول قد تقدم انه
لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل
كما يجيء في بابه ويذكر في باب النداء انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل
في باب لا التبرئة وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد قال
امرؤ القيس ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انه
يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ
قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يجعل انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله
رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لا كالعشية زائرا ومزورا فقيل انتصاب زائرا
بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزائر عشية اليوم زائرا كما تقول ما رأيت
كاليوم رجلا وذلك لان العشية ليست بالزائر حتى يكون عطف بيان لها واقول معنى قوله
كزائر عشية اليوم زائرا صار الآخر هو الاول كما في قولك لا كالعشية عشية فيجوز ان يكون

فان كان معرفة فالرفع لا غير نحو لا رجل زيد وان كان نكرة فالرفع والنصب مفردة كانت او مضافة او مضارعة لها نسخه

تحقيق قولهم لا مثله احدا ولا كزيد رجلا

قولهم ما رأيت كاليوم رجلا

ان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا
لان المنكر لا يؤكد بذلك التاكيد كما يجيء في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المثنى
كونه على المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبني لا
بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني
نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته
كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله انا انزلناه قرآنا عربيا فالاعراب في المكرر
الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر
اعني باردا فليس فيه الا الاعراب قوله **مثل لا اب وابنا وابن ومثل لا ابا له ولا غلامي**
له جائز تشبيها بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس
بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه يعني ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون
مبنيين على ما ذكرنا وجاز ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المبني وجمع المذكر السالم
وفي لا اب ولا اخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف
نوني المثنى والمجموع واثبات الالف في لا اب ولا اخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا ابا
له ولا اخا له فيكون معربا اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني
يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة
ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا يفصل بين المضاف والمضاف
اليه بل يقدر فاجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة
كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون
الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم فما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل
بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة تاكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام
اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف
المنفية بلا الرفع مع تكريرها ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل
كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكريرها والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم
لا يفعلون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حاضر كذا
ولا ابا لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد
اي كريم لا اباك يخلد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا
ابيك وقد يجيء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ

عطف البيان او البدل

لا يؤكد المنكرة بالتاكيد المعنوي

علا هذا كلام على مذهب النحاة وقد يجيء في باب التوابع اي عطف البيان هو البدل فحكمه اذن حكمه صح

ومثل لا ابا له ولا غلامي له جائز تشبيها له وغيره اكثر النسخ وفي المقروءة على ابن الحاجب ومثل لا اب له ولا غلامين له جائز

لا يقال لا اخاك ولا ابيك

مزرد اخو الشماخ الشاعر

كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المص لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان
كذا لكان معرفة فوجب نعته وتكريره لا والحكم برفع ولم يكن لكونه فى صورة النكرة والغرض
من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكون كيف يرفع ويكون مع الفصل باللام وقال ايضا لا ابا
ولا اب لك سواء فى المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابا لك
اذ المعرفة لا يوافق النكرة معنى والحق انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعنى لا ابا لك ولا اب لك
سواء ولم يتفقوا ان لا ابا لك ولا اب لك بمعنى واحد قد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان
المسند اليه فى احديهما معرفة وفى الاخرى نكرة فالمسند اى خبر لا فى لا ابا لك محذوف اى لا ابا
موجود واما فى لا ابا لك فهو لك اى لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا
والثانية بمعنى لا كان لك اب ونحوى الجملتين واحدة مع كون المسند اليه فى احديهما معرفة
وفى الاخرى نكرة ثم قال المص ان الوجه فى مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور
لكنه مشابه للمضاف فاعطى حكم المضاف من اثبات الالف فى ابا واخا وحذف النون فى غلامى ومسلمى
ولا يريد بمشابهته للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذى مر فى المنادى اذ لو كان كذلك
لوجب تنوينه كما فى لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب الله وايضا قال لا ابا لك ولا اب لك عنده بمعنى
واحد من حيث المعنى ولكنه ابك اما خبر لا او صفة لاسمها واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر
مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل فى الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف
لقلت لا رجلا فى الدار ولا غلاما ظريفا قوله لمشاركته له اى لمشاركة نحو لا ابا لك لا اب لك
المضاف فى اصل معناه اى فى اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك
اصله اب لك كان تخصيص اصل وتعريف جاءت بالاضافة كما يجى فى باب الاضافة ولا اب لك
يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اى من جهة ان اعطاءه حكم المضاف
لمشاركته له فى اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبى عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى
وعلى قوله لفساد المعنى يعنى ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر
لجاز ايضا فى المنكر لا ابا الرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يحذف
النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب المص فللفصل بين شبه المضافين واما على مذهب من يقول
واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقصين دون الظرف المستقر نحو لا يدى بها لك ولا غلامى اليوم لك
فاجازه يونس اختيارا لان الفصل بكلا فصل لكثرة ما يتسع فى الظروف ولم يجوزه سيبويه والخليل
بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما فى قوله كانا صوات من ايغالهن بنا اواخر الميس
انقاض الفراريج قوله وقد يحذف فى مثل لا عليك اى لا باس اى يحذف اسم لا فى لا عليك

يقال لا ابا لك ولا اب لك سواء

الانقاض السريع والفوة الرجل اى الرحل يشد اليه الراكب والميس شجر يتخذ منه الرحال انقضت الدجاجة والعقاب اى صوتت قال الراجز انقض انقاض الدجاج المخص سيد

عليك ولا يحذف الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون
كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان
جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس
هو المسند بعد دخولهما وهى لغة اهل الحجاز واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفى
بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع قوله هو المسند بعد دخولهما
اى دخول ما فى مسئلتها ولا فى مسئلتها لا انهما يجتمعان والاعتراض عليه كما فى خبر كان
قوله وهى حجازية اى هذه اللغة وهى اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن
اهلا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها فى موضع فاللغة الحجازية اذن
اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشروط سيجىء وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها
مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان يليه ان كقوله وما
ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا اعلم ان الاصل فى ما ان لا يعمل كما فى لغة بنى تميم
اذ قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذى يعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون متمكنة بثبوتها
فى مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص
لقوة مشابهتها لليس لان معناهما سواء فى الحقيقة كما ذكرنا فى باب الاستثناء وعند النحاة
ان وليس كلاهما لنفى الحال والحق انهما لمطلق النفى كما يجى فى الافعال الناقصة فلما كانت
في اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فلذلك يجىء ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت
زائدة لكنها يشابه ان النافية لفظا وكان ما الناقصة دخلت على النفى والنفى اذا دخل
على النفى افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفيها فى نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان
يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها وقد جاء بان بعدها غير كافة شذوذا وهو
عند المبرد قياس انشد ابو على بنى غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف
وان العازلة عند الكوفيين نافية ولعلهم يقولون هى نافية زيدت لتاكيد نفى ما لا
لان النفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى
المعنى الا مفصولا منهما كما فى ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد فى نحو لقد سمع مع
ان فى كليهما معنى التحقيق وفى الا ان مع ان فى الا معنى التحقيق فلان قد يشوبها معنيا
آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق وكذا فى الا معنى التنبيه ايضا
وانشد الفراء الا وارى ما ان لا ايبها بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية لا ابا ما
بينها وهما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفى الذى به شابهت

لا يجوز حذف اسم لا وخبره معا

تصحيح قولهم لا كزيد

الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم صح صح

مما يزول عن العمل وقوع كلمة بعدها

وقد جاز ان بعد ما نحو كافة عن اعمالها

غدانة حى من بنى يربوع والتعريف للقفة سيد

لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى الا بفصل

الارى محبس الدابة وقد يسمى الاخية اوريا وهو حبل تشد به الدابة فى محبسها سيد

وما يزول عن العمل انتقاض النفى بالا

ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها
بالا وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب
بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم
كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم
نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا
يتصرف بان يعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور ومنعه العبدي لا يبطل
عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه لا يعمل ان و اخواتها
قال ابو علي في نحو ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي
الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله
دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر قال سيبويه حكي ان بعض الناس ينصبون مثلهم
وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم ذلك حين
يقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة
ويروى ما مثلهم من اعتب قالوا ونحو قوله لو انك يا حسين خلقت حرا وما بالحر انت
ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب لان الباء لا يدخل الا على الخبر المنصوب
دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية و
اجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما الكوفية بالاتفاق نحو ما ان زيد
قائم قال الفرزدق اما ان يوما لك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي والاخفش دخولها
على ما المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمتنع دخول الباء في خبر ليس
غير انتقاض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا يدخل بعد انتقاضه وقد يدخل
الباء على خبر مبتداء بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننت بخارج
وقد يزاد في خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما زيدت في
الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الاتية بعد باب رأيت منفيا كقوله تعالى
أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللّٰهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ وقد
زاد بعد ليت قال نوحت على لسان من نزلت بانه فجوخ كم ومما يبطل عمل ما ان
يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف
ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ وقال الكوفيون الاسمان بعد
ما مبتداء وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء
زائدة

المعذب مصدر كالممزق في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق

ما يمنع ما عن العمل لعدم خبره على اسمه

الا خبر ما المتقدر اذا كان ظرفا او جار ومجرور لم يبطل عمل ما فيه لكثرة التوسع فيه ومنعه العبدي تمت

مطلب اذا الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع

اعتبني فلان اذا عاد وسرني راجعا عن الاساءة سيده

ولا يمتنع دخول الباء في خبر ليس الا انتقاضه اي نفيه بالا

مطلب بيان مواضع دخول الباء في الخبر

مطلب قد يزاد الباء بعد ليت

الحكم العدل وما علمك ان عدلان سيده

زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب
بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان
الناصب بنزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه ينصب المجرور محلا لكونه مفعولا
اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف
الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع أن وأنّ واجاز الاخفش حذف
اسم ما استغناء ببدله موجب نحو ما قائما الا زيد اي ما احد قائما الا زيد وليس لما
ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم
تاخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان
يقال ما الا زيد قائما لتقدم الاستثناء المفرغ على الحكم ولا يجوز وايضا لا يعمل ما
مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا عطف عليه
اي على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة قوله بموجب وذلك اذا عطفت
عليه ببل او لكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف قوله فالرفع
اي الرفع واجب في ذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب
الاستثناء فلا نعيده قال عبد القاهر هو خبر مبتداء محذوف اي ما زيد قائما ثم
لكن هو قاعد فعلى هذا ليس عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن
ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا
من باب القطع كما يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما
يقع خبر ما مرفوعا عند ما ينعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر
في نحو قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا بشين غرابها وليس ما ذهب
اليه بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما وخبر ليس
المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ و
النصب حملا على المحل قال معاوي اننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز
الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتداء محذوف اي ولا هو قاعد وقد
يجر المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد
ولا قاعد ولا قاعدا وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرها وذلك كما في قوله
مشائيم ليسوا مصلحين البيت واما في غير خبرها نحو هل زيد بخارج او داخل بالجر
فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل

مطلب حذف الجار ونصب المفعول بعده ليس بقياس الا مع أن وأنّ

مطلب اذا عطف على خبر ما منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة ولكن يجب الرفع في المعطوف

مطلب بيان العطف على التوهم ومثال في باب الجزم وهو ليس بمطرد

اذا عطف على خبر ما وليس المجرور بالباء جاز الرفع والنصب

مطلب قد يجر المعطوف على خبر ما وليس المنصوب لكن بالخفض على توهم الباء في المعطوف عليه

تعب الغراب صاح سيده

الاسجاح حسن العفو يقال ملكت فاسجح ويقال اذا سألت فاسجح اي سهل الالفاظ سيده

هذه المعاملة المعطوف على منصوب باسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل
على توهم اضافته نحو زيد ضارب عمرًا وبكرٍ وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا
منفيا مرتفعا به ما هو من سببي اسمها نحو ما زيد قائمًا ولا قاعدًا غلامه جاز في ذلك الوصف
وجه آخر وهو ان يرفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد
قائمًا لا على زيد قائمًا فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد
قائمًا ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا
ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حالا لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو
كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال
رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف اذ نصبته لانهما وليس المنفي المطلوع فظاهرهما
الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائمًا ولا عمرو قاعدًا او وقاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود
منتفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود واما في ما
زيدًا وليس زيد قائمًا ولا عمرو قاعدًا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدًا او
نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلثة اعني ما كان وليس وما على عطف
الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في
ما كان زيد قائمًا ولا قاعدًا ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما بتقديم خبرهما على اسمهما بل يجب
ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز نصب قاعدًا في ليس زيد قائمًا ولا
قاعدا ابوه ان يكون لا جل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد
قائمًا ولا قاعدًا ابوه وان يكون لكونه خبرًا مقدمًا على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز
هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه يكون عطفا للمفرد على المفرد ولو
جعلناه على عطف الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين
على ما سيجيء من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم
وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة في قائمًا نحو ليس زيد او ما زيد بقائم ولا قاعد ابوه
جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور
اعني ابوه اسم ما مكررا فقلت ما زيد بقائم ولا بقاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر
جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف عند كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة
الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخصر الا ان يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى القارعة ما
القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي

رسل الله الله اعلم حيث يجعل رسالته وان جعلت موضع السببي اسمه بلا ضمير يرجع
الى الاسم نحو ما زيد قائمًا عمرو وعمرو ابوه لم يجز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف
تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فاذا جاز مع ضعفه
كما ذكرنا ولو قلت ابو زيد في اجابوا ولا مقيمة انها لم يجز نصب مقيمة لخلوها مع المرفوع بعدها
عن العايد الى الاسم اي ابو زيد في ان جعلت موضع السببي اجنبيا نحو ما زيد بقائم
او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعدا لان عمرو لا يصلح ان يكون فاعلا لقاعدا
على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في
المعطوف عليه ان يكون فيه او في معموله ضمير يرجع الى الاسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب
في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر
على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره
ان جوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي هذا في ما واما
في ليس فيجوز نصب قاعد على عطف الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية
ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط
في المعطوف عليهما ما يشترط المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا
كما يجيء في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائمًا ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس
بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا
ونص سيبويه عليهم ذلك لجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف
في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجيء في التوابع واجاز المبرد
اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين
وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال لا ليس مراعاة الشروط المعتبرة لا عمال ما
بل هي فيها اولى فانها اضعف منها قال النحاة لا يذكرون في كتبهم للا شرطا الا واحدا
وهو كون معموليها نكرة اسما كان او خبرا قال بعض رأي اعمال لا عمل ليس يعتبر ايضا هذه
الشروط وقد يلحق لا البناء نحو لات فيختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص
وقد يدخل على لفظ اوان ولفظه هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد
ولات ساعة مندم والتاء في لات للتأنيث كما في ربت وثمت قالوا انما التأنيث
للكلمة اي لا او للمبالغة النفي كما في علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون
اسمها محذوفا وحين خبرها اي لات الحين حين مناص ويعمل عمل ليس لمشابهتها له كمشابهة لا

مطلب جوز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس

عمل ليس على الشذوذ وفيه نظر الذي تكرر ذكره وقال الانه ليس ينبغي في ان العاملة عمل ح

مطلب تفصيل لات وتحقيق الواو الداخل بافادتها

مطلب التاء في لات للتأنيث او للمبالغة

مطلب تصحيح قولهم لات حين مناص

الكسر ان تقرب ابدال ان بيدك او بصدر قدمك سيدا

التاء اذ يصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما
في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على
قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا ولا يستعمل الا محذوف احد
الجزئين هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير
فعل فمعنى لات حين مناص اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعد مبتدأ محذوف الخبر وفيه
ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدأ له مواضع منعية ولا يمتنع
دعوى كون لات هي لا التبرية ويقويه لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين
بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين حين مناص
كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيد ان التاء تلحق حين كما في العاطفون تحين ما من عاطف
والمطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في المصاحف واشتهار لات
حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال لا تاوان ولا تهنا واما لات
اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات تجر فجر كما ذكر السيرافي عنهم وليس بشيء اذ لو كان
لجر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا
وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرافي والمبرد
مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة فمعنى قوله اطلبوا اصلحنا ولات اوان ان اجبنا
ان ليس حين بقاء اي لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدل
التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لثلاثة سواكن كما كسر في اذا وتقول حذفت
الجملة وبني على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم اتى بتنوين العوض
ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يرد في نحو من قبل
وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اي لات من اوان فكذا يكون ولات حين مناص
على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجل اي الا من رجل واما لات هنا فهنا في الاصل للمكان
استعير للزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت وهو مضاف
الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال افي اثر الاظعان عينك تلمح نعم لات هنا
ان قلبك متيح اي ليس هذا التلمح ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك
لحملهم ليس على ما وقال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد
العذر لو ورد في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع ويجوز ايضا ان يكون الا المسك
اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا ويشكل ذلك

الجوهر لا يضمر فيه وان شابه الفعل

مطلب لا يستعمل لات الا محذوفة بعد الجزئين اما الاسم واما الخبر

لا يمتنع ان يكون لا في قولهم لات حين مناص لا التبرية

نحو لا تهنا ان لا خرج اي العاطفين تحين من ...

كما في التحقيق سيد

تفصيل قول الكوفية في لات اوان وبيان ان اختصاص حرف الجر ببعض الكلم نادر غير ظاهر

مطلب تحقيق قولهم لات هنا وتفصيل ذلك

رجل متيح متعرض لما يعنيه سيد

التحقيقة هو العوج كانت في القراءة اولا سيد

مطلب رفع ما بعد الا في قولهم ليس الطيب الا المسك

ولا بد من اعتبار تقدم الا على الجملة كما لا يخفى سيد

بلزوم حذف خبرها ابدا سادّ مسدّه اذن ولم يثبت **قوله المجرورات**
هو ما اشتمل على علم المضاف اليه يتبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف
اليه كما مضى ثلاثة الكسر والفتح والياء **قوله والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء**
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا يعني الامر اولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر
مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف على ما هو المشهور الان من
اصطلاح القوم فانه اذا اطلق المضاف اليه ذهب به الى المجرور باضافة اسم اليه بحذف الجر
من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك فان زيدا في مررت بزيد وقوله او تقديرا
كما في غلام زيد وخاتم فضة وظاهر ان انتصاب لفظا او تقديرا على الحال وذو الحال الحرف
جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اي موصل بالحرف ظاهرا
او مقدرا وقوله مرادا حال بعد حال اي مقدرا مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه
والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول لا نا ردت انه غير مراد
معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل
مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم الملفوظ به
حيث لم يجوّد المقدر في الاضافة مرادا اي عمله وهو الجر باق كان كانك قلت المضاف اليه
كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم المعرب بان ما
يختلف آخره ويفضي الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة
المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انه احد ه ليعرف فيرفع ثم
جعلت في حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا
عليه اي الجر واعلم ان المضاف اليه الاضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا
زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب
وان كان مضافا الى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه
ايضا ولم يحتج في اضافته لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف وجر بالحد قد يدغم اسم الفاعل
بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف
عملا من الفعل هذا وفي العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب في العامل
في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا
العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل
والمفعول والحال لان كل معمول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف وكذا ان قلنا

مطلب المجرور بحرف الجر نسمي مضافا اليه

انّ العامل هو المضاف لجرّ الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجرّ الا للنيابة عن الحرف
العامل فاذا لم يكن حرفاً فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجرّ لمشابهته للمضاف الحقيقي
بتجرّده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجرّ والفاعلية
للرفع والمفعولية للنصب فهي غير العوامل يعني انّ العامل ما يقوم به هذه المعاني المقتضية
كما تقدّم في اوّل وانما نسب العمل الى ما يقوم به المقتضي لا الى المقتضي فقيل الرافع هو الفعل وقد يعمل
هو الفاعلية لكون المقتضي امراً خفياً معنوياً وما يقوم به المقتضي امراً ظاهراً جليّاً في الاغلب
قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسماً مجرّداً تنوينه لاجلها قال في الشرح الغرض
ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم ينفصل اللفظي عن المعنوي بقوله بعد والمعنوية ان يكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لانّ اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه ونحو الضارب الخ
وضاربه بل ليس الحرف فيه مقدّراً فكيف يندرج في التقديري وانما قال اسماً ليخرج المضاف
ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فانّ المضاف فيه يكون فعلاً او معنى الفعل وقوله
مجرّداً تنوينه اي التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين ولا
النون تقديراً انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل وهو حواج بيت الله
والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى
والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجاً يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص
حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث اذا امن اللبس كقوله
تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك كلّه قال الواحدي القرآن يعتبر
قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها
وهي امّا بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في
في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفاً مع المعرفة
وتخصيصاً مع النكرة وشرطها تجريد المضاف عن التعريف وما اجازه الكوفيون من
الثلثة الاثواب شبهه من العدد ضعيف اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية فسّر
المعنوية بضادّتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية
ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اي هي على ضربين امّا ان لا يكون المضاف صفة
نحو غلام زيد او يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مضارع مصر وانه
خالق كل شيء لانّ اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسّم
المعنوية ثلثة اقسام امّا بمعنى اللام او بمعنى من وكله فيما عدا جنس المضاف وما كان من المضاف

المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ونعني بكون المضاف اليه
جنس المضاف ان يصحّ اطلاقه على المضاف ويصحّ على غيره ايضاً فيكون نحو بعض القوم
نصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا
يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعضه ونصفه ويده لانّ من التي يتضمّنها
الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من المبيّنة ان يصحّ
اطلاق المجرور بها على المبيّن كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وامّا ثلثة
دراهم وراقود خلّ فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدّر كما يجيء في باب العدد فالثلثة هي الدراهم
والراقود هو الخلّ ومن ثم تقول دراهم ثلثة وخلّ راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار
في اصل الوضع غير المقدّر به وبقولنا يصحّ اطلاقه على غير المضاف ايضاً خرج نحو جميع القوم
وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد
الجامع على ما يجيء من التأويل لانّ الثاني اعني الجامع غلب وتخصّص حتى انّ الاطلاق لم يتناول
الا الاوّل فالجامع في العرف هو المسجد لا غيره ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها
بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى
اللام ولا يصحّ اظهار اللام في مثله فالاولى ان يقول نحو ضرب اليوم وقيل كريلاد
بمعنى اللام كما قاله بابا في النجاة ولا نقول انّ اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فانّ ادنى
ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ
طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل
ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهي بمعنى اللام وكل اضافة
كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي بمعنى من ولا ثالث لهما قوله وتفيد تعريفاً مع المعرفة
وتخصيصاً مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفاً مع المعرفة
لانّ وضعها لتعيّن الواحد مما دلّ عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست لسائر
شركائه مثلاً اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بدّ ان يشير به الى غلام
من غلمانه له مزيد خصوصية بزيد امّا بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاماً له دون غيره
او يكون غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب بالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون
سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال
جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معيّن وذلك كما انّ ذا اللام في اصل الوضع لواحد
معيّن ثم يستعمل بلا اشارة الى معيّن كما في قوله ولقد امرّ على اللئيم يسبّني وذلك على

مطلب قولهم فلان ابو عذرها

العذرة البكارة ويقال فلان ابو عذرها اذا كان هو الذي افترعها واقتضّها صحاح

مطلب بيان شرط من المبيّنة

الاقود ... طويل الاسفل كهيئة الاردبّة يسيع واعرابيًا ... معرب ... صحاح

مطلب في ان اضافة ... بمعنى اللام

مطلب اضافة الظرف ... بمعنى اللام

مطلب الاضافة لادنى ملابسة ...

مطلب بيان وضع الاضافة

وضعه فلا تظنن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد
سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه
ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا
مع النكرة نحو قولك غلام رجل اذ تخصص من غلام امرأة قوله وشرطها اي وشرط الاضافة
الحقيقية تجريد المضاف عن التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل
واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض
ماضي الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها
وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا
كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق وعمرو
ذلك ولم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاة وزيد الخيل فان
الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما تجرد المضاف في الاغلب عن التعريف لان
الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل
والغرض من الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص زيادة مع
وهي التعيين واعلم ان بعض الاسماء تدل توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة
اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك
وشبههما وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون ذات اخرى
اذ كل ما في الوجود الا ذاتك موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتا الى نحو
مثلك اخص من غيرك لكون المثلية ايضا يمكن ان يكون من وجه من الطول او القصر او الشباب
والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السراج اذا اضيف غير الى معرفة لها
ضد واحد تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى
غير المغضوب عليهم فتعرف غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله
عنهم ضد غير المغضوب عليهم لتخصيصه بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء
من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي
يماثلك في الشيء الفلاني والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امته
معرفة وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان الخير
الذي كنا نعمل اي الصالح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر اي لست غيرة فان غير [illegible]
والجواب انه على البدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص

بيان معنى قولك غلام زيد وغلام لزيد

تحقيق اضافة العلم كما في قولك زيدنا وزيدكم

مطلب عدم جواز اضافة المضمرات والمبهمات

مثل زيد الخيل ومضر الحمراء وانمار الشاة

مطلب بعض الاسماء توغل في التنكير نحو مثل وغير فلا تتعرف بالاضافة

الى معرفة غير اذا اضيف الى معرفة لها ضد واحد فقط حاشية

مطلب تعريف غير ومثل بالاضافة

التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب
مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز
هذا لحملهم غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما
تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من حملها على غير والدليل على تآخيهما العطف على غير بـ
لا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه لي عشرون غيرها ومنعها
الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا اعضده القياس وكلهم منعوا عشرون ايما رجل واي
رجل لعدم السماع وانه لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار
الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع فمعنى
مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه وقال ابو سعيد في مثلك وغيرك
وما في معناهما انها لم يتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى مفعوله اي مماثلك ومشابهك
ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما يكون لفظية اذا اردت
الحال او الاستقبال او الاستمرار كما يجي بعيد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك
وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك انها انما لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد
يكفيك زيد وكذا اخواته وانما بني قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها
صارت اسماء افعال كما يجي في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليها نواسخ
الابتداء اي فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها لا يغير معنى الكلام ولا يقع اذا جاوزت
هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لاداء انها معنى الفعل ويكون صفة للنكرة
نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا عن المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك
منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم يثن ولم يجمع لمشابهة قدك وقطك
غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال
كافيك من رجال وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك
وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة
ناهيتك وكذا سائر تصرفاته وقالوا مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك
من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامرأة هدك ومعنى هدك اي مثلك وصفك
اجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك
وبرجال هدوك وبامرأة هدتك وبامرأتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان يقال في
حسبك وهدك ونهاك وشرعك انها لم يتصرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل

مطلب لفظ شبيه يتعرف بالاضافة

مثلك وغيرك ونحوهما لا تتعرف بالاضافة

مطلب حسبك وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك

مطلب تنصب حسبك ولا تدخل عليه سوى ان

مطلب قولهم مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك

مطلب تفسير قولهم هدك من رجل

مطلب بعض العرب يجعل واحدا [illegible] نكرتين

وكأنه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين [illegible]

[illegible]

الاوقية الرآة كانا منسوبة الى الماء
والماوية امرأة حاتم سيده

واحدامه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم اماوى ان رب واحدامه اخذت فلا قتل عليه
ولد امرو ليس العلة فى تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحدا مضاف الى الحاتم وام مضاف الى
ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشى بنفسه وذلك لان الضمير فى امه لا يعود
الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحبه وكذا المضاف نحو ربه رجل واحدامه فالهاء
عائدة الى رجل وكذا فى قوله رب واحدامه اى رب رجل واحدامه وسمى فى باب المعرفة ان
الضمير الراجع الى النكرة غير مخصصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك المضاف
المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحدامه وكذا ان كان نكرة مخصصة
بشىء نحو رايت رجلا هو واحدامه وكذا ينبغى ان يكون قولك صدر بلدته ورئيس قبيلته وابن
امه و نادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف
لبنية الانفصال نحو جاءنى غلام زيد ظريفا اى غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك فى المعرف باللام
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وقد يكتسى المضاف التانيث من المضاف اليه ان حسن
الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عند المضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال
سقطت اصابعه عمناه قال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح
ان يقال تواضعت المدينة قال اذا بعض السنين تعرقتنى كفى الايام فقد الى اليتم وقال
مر الليالى اسرعت فى نقضى اخذن بعضى وتركن بعضى اذ يقال السنون تعرقتنى و الليالى اخذن
ومنه قوله فما حب الديار شغفن قلبى ولكن حب من سكن الديارا فاكتسى التانيث والجمع
وقد يكتسى المضاف البناء من المضاف اليه كما يجىء فى الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف
عن التعريف قدم وجهه قوله وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف
نقل الكوفيون تعريف الاسمين فى كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلثة الاثواب الى العشر
والمائة الدراهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف
يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام فى المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير
فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه و
هو المقصود بالنسبة وانما جىء بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اى جنس هو فعرف
المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف
لغرض تبيين ان هذا المعرف من اى نوع هو كانك كنت ذكرت او كان عندى ثلثة منه
ولم يذكر من اى نوع هو ثم رجعنا الى ذكرها فقلت بعنا الثلثة اى تلك الثلثة ثم بينت
نوعها فقلت الثلثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلثة اثواب لان كان افصح من الاول

الضمير الراجع الى نكرة غير مخصصة نكرة

مطلب اجاز ابن كيسان تنكير المضاف الى المعرف

مطلب قد يكتسى المضاف التانيث من المضاف اليه

مطلب قد يكتسى المضاف الجمع والبناء من المضاف اليه

مطلب هل يجوز اضافة المعرف باللام

من الاول لان اضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا فى المعنوية ولا فى اللفظية كانهم
لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثانى لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف
وفى هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة فى العدد المضاف هو المميز و
انما جىء بالعدد لنصوصية كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دل
على النصوصية لم يات بالعددين وايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى
سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل فى نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم
فضة قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن
الوجه ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ ومن ثمة جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع
بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد والضاربوا زيد وامتنع الضارب زيد خلافا
للفراء وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار
فى الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك قوله
ان يكون صفة اى يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضافة
الى معمولها اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع
مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها
محضة قال المحقق ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين
اما ان يكون بمعنى فى كما يدعى المحقق فى ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى
فيكون معمولا لاسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان
مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه
فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة فى نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول
الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى
زاد الكسل ولعل المحقق جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كمصارع مصر قلنا قال ومن ذلك
مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى فى فى ظرفه والوجه فى تعرف
مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلا صلوات على نبينا
وعليه او انه بمعنى الماضى كانه قال ملك يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كخالق
السموات وايراده ماضيا على طرز قوله وسيق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من
الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله على وجه البدل
والاول اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله

الصفة اذا كانت مضافة الى غير معمولها

مطلب اختلفوا فى اضافة قوله تعالى مالك يوم الدين

مطلب تفسير معنى الاتساع فى الظروف

قتيل كربلا صلوات الله على نبينا وعليه

بيان المتفق عليه من الاضافة اللفظية

ولكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل و بمعنى فى فى ظرفه والوجه فيه ان يقال عادة التوراة جارية فى اكثر الامور المنتظرة التى يقع يوم القيمة ان تذكر بلفظ الماضى تحقيقا لوجودها فكانها وقعت ومضت فكانه قال ملك يوم الدين اى امر يوم الدين واسم الفاعل بمعنى الماضى اضافته محضة كالجرا او نقول انه بمعنى اللام كقتيل كربلا
منه

كما يجيء واسم المفعول المضاف الى مفعوله ما لم يسم فاعله او الى المفعول المنصوب والصفة
المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجيء
في بابها ان شاء الله تعالى والمختلف فيها هو لفظي او معنوي ثلثة اشياء اضافة ما ظاهره
انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل
التفضيل بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل والمفعول فانما
لفظية نقول لكون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف اليه
اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة
والتنوين المحذوف في اللفظة مقدر منوي فيكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة
اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل
اما افعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا جائزة العمل فاضافتها
ابدا لفظية واما اسماء الفاعل والمفعول فعملها في مرفوع هو سببي جائز مطلقا سواء كانا
بمعنى الماضي او الحال والاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق
المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك
لان ادنى مشابهة للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان
سببيا الا ترى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابي علي ونحو
مررت برجل مصري تجاره وكذا برجل خز صفة سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى سببيهما
فاعلها معنى لفظية وانما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة
نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام
وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص له المتعين منه المختص فلم يمكن تعين
هذه الثلثة مما اضيف اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف
في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما
الفاعل والمفعول الرفع في غير السببي بمعنى الاطلاق وكانا او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو
مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ
لا ضمير فيه فيصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز
ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجيء وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان
الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب ليس في الدار ومضروب باول من امس
بالشرط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهة للظرف والمفعول المطلق لانه ليس باجنبي

باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج
الى الشرط لكونها اجنبية وهو مشابهتها للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما
اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن مشابهان
المضارع الصالح لهذه المعاني الثلثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول في
الماضي اما صلاحيته الاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى
الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك
زيد يؤمن بالله ويسخو بموجوده اي هذه عادته فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان
في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان
هذا مبني على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت
نحو انه لنحار بوائكها وضروب بنصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل واسم المفعول ايضا
من مطلقاتهما الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون سائر المعمولات
وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل فكان اضافته لفظية كقوله عجرد قيد الاوابد
هيكل اي تقييد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهوى اجراي عابرة فيها كقوله يا سارق
الليلة اهل الدار واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم
تعلل عمله الا عند الكسائي فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونها
بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وجعل
فاطر وجاعل صفتين للمعرفة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف
للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف
به كتخصص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله
والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او
يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك
وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعينه
به اي تخصصه قال سيبويه تقول مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف بضربك كما
تقول بزيد شبيهك اي المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم تعمل الفاعل في المحل
المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم الفاعل من صحب يصحب بل تقدره
كانه جامد قال الله تعالى حم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ
ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اي المنصوب قولك زيد معطى الدار بعطى الدار عمرو

مطلب تفصيل عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره

قوله المضارع الاستمراري كقولك زيد يشرب اي عادته كذا

اضافة الصفة المشبهة لفظية دائما

بمعنى الاستمرار نحو زيد مسود وجهه ومؤدب خدامه وبمعنى الماضي نحو زيد خارج ابوه امس ومضروب غلامه امس او بمعنى الحال والاستقبال وذلك لان ادنى مشابهة مع الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل وخاصة في السببي نحو زيد في الدار ابوه على مذهب مركز فاضافتهما الى السببي الذي هو فاعلها معنى لفظية دائما

منه

وبمشابهة صورية لا معنوية

سيد

صفة الوار اصفر السرج واحدة الصنف

اسم الفاعل والمفعول يعملان في الظرف ونحوه مطلقا

مكسو الجبة اى كسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم
ان عمل المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته
للفعل لفظاً ومعنىً اما لفظاً فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع ولا يفيد فائدته
الا مع ضميمة وهو ان بخلاف الصفة فانها تؤدى ما يؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبنى
ضرب زيد عمرا اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة
لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام فى يوم ذى
مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبنى ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب
فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بان تعمل عمل الفعل فكان تقدير الانفصال
فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيخص
المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه
بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر
بالعكس وذلك ان المصدر فى عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد
واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتى فى بابهما
قلت ان الامر كذلك ان المصدر المتعدى اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة له لانه يطلبهما
لكونهما من ضرورة تعقله وضعاً فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل
واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لها
يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروطه حتى يعملا عمل الفعل فالحصول لان طلب المصدر
للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه بمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا
ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر العامل فيهما وطلب الصفة
للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوى لكونه بمشابهة قوية مع الفعل
لفظا ومعنى فلهذا اذا جرد عنها اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع
وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر
كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبنى على
العمل كما ذكرناه لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا يفيد الا تخفيفا فى اللفظ وذلك لما
قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظى
والتخفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى لا يكون الا فى المضاف وذلك بحذف
التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو ومكسو الفراء واما فى اسمى

الفاعل والمفعول المضافين الى التشبيه والصفة المشبهة فقد يكون فى المضاف وفى المضاف اليه
معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين
وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة وقد يكون فى المضاف وحده كقائم
غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجىء فى ابوابها وقد يكون
فى المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت
انها لم يفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذى فى ضارب زيد لا ينتقص
عما فى غلام رجل انه لم يرد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان
حاصلا من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت فى التخصيص بين نصبه وجره منصوبا
ان الاضافة غير مختصة ولا معرفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اى من جهة
انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسئلة وامتنع
زيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وجاز
الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول
التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين فى الاول سقط
للالف واللام لا للاضافة قال الفراء جاز الضارب زيدا ما لانه توهم ان لام
التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه
وان امكن ما قال الا ترى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة فى الظاهر انما اتت
بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف بسبب حذف التنوين الى الاضافة
بلا دليل قاطع ولا الظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك
ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه التخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف
مشبه وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه بطلت الصفة
من الضمير وهو قبيح كما يأتى فى باب الصفة المشبهة واما النصب فى مثله فالجر وذلك انهم لما ارادوا
الاضافة فى الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر فى الصفة وجىء باللام
فى المضاف اليه ليعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل عن الضمير فى
مثل هذا المقام مطردا وفى غيره ايضا عند الكوفيين كما فى قوله لحافى لحاف الضيف والبرد
برده والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما فى البيت المذكور واما فى الصلة او الصفة
اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلما جىء باللام مع قصد الاضافة نصبوا او لا ما قصدوا
جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة

لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات
نعت للمرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب
هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة لكن لا يجوز
في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجي لم يجيزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك
لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفه
فتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه ضبر الوجه وان نصبته تشبيها له بالمفعول
في نحو الضارب الرجل لان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم تقول كما شبه الحسن
الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم
شبه الضارب الرجل على سبيل المعارضة في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس للفراء
ان يقول فللتشبيه الضارب زيد بالحسن وجه ذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية
مجراه مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجز ذلك في اللفظية
ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى
النكرة فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه
معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه
السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله
هذا الذي هو ضارب زيد وهذا الذي هو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب
رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف
واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا
الحسن وجه على تقدير هذا الذي حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد
قال المص واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما يجي من
قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول باختيار الفراء حينئذ عليه
مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف
على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان الاضافة في ضاربك ليست
للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما
في ضارب زيد وضارب زيدا وانما الزم نحو ضاربك الاضافة لان في آخره تنوينا او نونا
وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم يضف الكلمة
لزم كون الضمير متصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك من غير نظر الى

والاول باطل لما مر من لزوم منو فلا يكون الاضافة للتخفيف بل لكراهة ان يجتمع التنوين او النون مع الضمير المتصل لان التنوين يؤذن بانفصال ما بعده
حلبي

التخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما باب واحد لا فرق بينهما
الا اللام هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول لا اجاز حمل ذي
اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف
بناء على انهما من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها وهو
ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف
بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن
اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافان
الى الاجنبي المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد
منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب نحو
ضارب زيد وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا
بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النونين نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا يجوز
اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المفرد به خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب
الرجل والضوارب الرجل المشابهة للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها ولم جرا
نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل
الضارب غلامه وذلك لجري ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله
ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذي اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف
بل قد يجعل الضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة الهجان
وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجي عن قريب وان ولي المقرون باللام
المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا من المظهر لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد
عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكي
عن بعضهم جواز ضاربنك وضاربني في الشعر وانشد وليس حاملني الا ابن حمال وقيل
بل النون للوقاية تشبيها بيحملني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملني لا حاملني وانشد
ايضا هم الفاعلون الخير والآمرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت
مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وايدي المتبعين رواهقه قال
سيبويه هذا لضرورة الشعر جعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الآمرونه ومحتضرونه
للسكت ثم بحذفها للسكت ما جرى الوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير
لما ثبت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام

منها العلة في المجرد

فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولاً وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة
بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم
يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لا باعتبار المضمر بالمظهر
فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع
بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظو عورة العشيرة
لا ياتيهم بالنصب وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام
مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول
واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل
وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على
ما ياتي في بابه فان قدرت البدل فانها مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدره كذلك
جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد وزيدا وقال المبرد لا يقع
مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد انا ابن التارك البكري
بشرا بنصب بشر لا غير حملا على محل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون
في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف
الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها بتقدير وعبد المائة
قال واما اذا عطفت عليه نحو زيدا او غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب
سيبويه قوي اذ قد يحتمل التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر
بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما
الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام او مقرونة بها فان ولي المجردة
منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان
الظاهر محلى باللام بدرجة او بمرجانا ومنكرا كذلك كقولك حسن الوجه وحسن وجه
ابي الغلام وحسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها
نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال اقامت على ربعيهما
جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير
كقوله رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذا حذف التنوين
من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي
لان معنى كميتا الاعالي فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجيء في باب الصفة

اخره عوذا يزجي خلفها اطفالها العوذ وهي بنت
النتاج وسميت عائذا لان ولدها يعوذ بها
لصغره ومعنى يزجي يسوق سوقا رفيقا
والمعنى يهب الاناث من الابل وراعيها وخص
الهجان وهي البيض لانها اكرمها لكنه

الرحب الواسع والقطاب مجمع الرأس من الجيب
والقطب هو القطع ... واضيف
والرقيقة الجارية ... على الجيب فقال
... بعضه ... سيما

الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل الحسن زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية
الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولي المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها
اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك واما يجوز النصب
فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه بحذف التنوين والنون للمعاقبة لا للاضافة
كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولي ذات اللام اي الغلام لا يجوز
الحسن وجه ولا الحسن وجهه كما يجيء في باب الصفة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى
ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن
تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز اضافة
ذات اللام التي فيها نون المثنى او المجموع الى اي ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف
بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني غلامهما والجميله وكذا بالرجال الحسني الغلام
والجميلي وجهه ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى ولا
يضاف الصفة المرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب في داره نوم كذلك لئلا تبقى الصفة
بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله المائة الهجان اي مائة الناقة
والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد
الذي يرعاها وتمام البيت عوذا يزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة
النتاج ويزجي اي ساق قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها
ونحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول ومثل
جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين
الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما
على شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم
والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى
الآخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف
وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج ذلك الى التاويل
او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام غير لفظي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو
كل الدراهم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك
وانما جاز ذلك لحصول التخصيص بذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم

ولا صفة الى موصوفها نحو مسجد الجامع
وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
متاول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
متاول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
في العموم والخصوص كليث واسد وحبس
ومنع بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه
يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول
س

مطلب
تفصيل اضافة
الجائز اطلاقهما
على شيء واحد

مطلب
اضافة العام
الى الخاص جائز
اتفاقا

لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه
لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم
المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذا وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو
ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام
واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو يا هند حي زياد اما الاسم
المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب لانه اشهر
من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع
سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وانه اذا كانا مفردين او اولهما
جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني
رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف
بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما لم يجز الاضافة بل
اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر
فاذا تقرر هذا قلنا ان تأويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف
اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق لايضاح القرينة ويراد
به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني زيد والمراد ذاته وكتبت زيدا والمراد اللفظ فمعنى
جاءني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التأويل اي لا يقال ان الاول الدال والثاني
مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح
نسبته الى اللفظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت لم لم يقدموا اللقب
مضافا الى الاسم او غيره مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب
لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح
به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذا وذات وما تصرف منهما اذا
اضيفت الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح
اي صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات
يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الاخر يحتاج الى سماع
واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا اسمين
بل ما يشرب فيهما فالمعنى حيث هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوي
آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء والبيت اي اصحاب هذا الاسم وجاء في ذي وابسيته

مطلب اذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخيره اي اللقب

مطلب ذا والذات وما تصرف منها وقولهم جئته ذات يوم

مطلب تفصيل قولهم ذا صبوح وذا غبوق

اي صاحبا هذا الاسم كما يجيء في باب الجمع واما قولهم آل حم وآل حوامير في السور فليس
من هذا الباب اي معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى يعني الجماعة المنسوبة
الى موسى واما حي في نحو قولهم هذا حي زيد فتأويله شخصه الحي فكانك قلت شخص زيد فهو
من باب اضافة العام الى الخاص وانما ذكروا لفظ الحي مبالغة وتأكيدا فمعنى هذا حي زيد
اي المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلا في باب المبالغة
فاذا قلت فعله حي زيد فكانك قلت فعله هو بنفسه وهو حي موجود لانه نسب اليه الفعل
وهو معدوم وهذا حي زيد اي هو هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التأكيد
بمعنى ذاته وعينه وان كان ميتا قال الا قبح الاله بني زياد وحي ابيهم قبح الحمار وقال
يا قر ان اباك حي خويلد قد كنت خائفه على الاحماق وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ
حي وزيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله الى الحول
ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وفي قوله تداعين باسم الشيب
في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفي قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم
الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام في قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام
الذئب كالرجل اللعين والحق ان الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام
عليكما اي لفظه الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اي صوت
الماء وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت
والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم
لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مما يتعلق باللفظ
نحو تداعين وناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم
الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب
فهو من باب الكنايات تقول مكانك مني بعيد اي انت مني بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو
واذا ابعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذي هو فيه مختلف في جواز اضافة احدهما الى الآخر
الموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا
للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وبالثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب
وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف
اللام كمسجد الجامع اذ اصلها قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست
كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا يتخصص ولا يتعرف بخلاف هذه فان الاول

مطلب تصحيح حرام وآل حرام

مطلب تصحيح قولهم ذوي آل النبي وآل حم وآل حوامير في السور

قولهم حي زيد اي شخصه

قولهم فعله حي زيد اي نفسه وهو حي

مطلب قد يكون الاسم مقحما وكذا الحي ايضا

مطلب قد يكون المقام في بعض المقام مقحما لغوا

تفصيل القول في اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس

مطلب معنى قولهم مقام الذئب ونحوه

ههنا هو الثانى من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصص الثانى وتعرفه بتخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعدته فى اللفظ عن المجرد غاية التبعيد فعلى هذا تقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شىء واحد فهو اضافة الشىء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشىء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجىء من مذهب الفراء ولو لم يجوزه ايضا لجاز هذا لان فى احدهما زيادة فائدة كما فى نفس زيد وقال المص لا يجوز ذلك لانه توافق الصفة والموصوف فى الاعراب واجب وليس بشىء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف هذا المجرد لا انه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها نبت فى مجارى السيول ومواطى الاقدام ومسجد الوقت الجامع وكذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجده للصلوة وجانب المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شىء جرد اى بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها التبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى الصفة من باب طور سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة لهذه المخصصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتيرة وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمين واما الاسمان اللذان ليس فى احدهما زيادة تخفيف فائدة كشحط النوى وليث اسد قال الفراء يجيز اضافة احدهما الى الاخر للتخفيف قال لان العرب تجيز اضافة الشىء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة لنسخ الرجال منهم

منهم سفقات وجلهم وقوله وشكا بكا الهواء ورخاما الدعة ولو قلنا ان بين الاسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافة محضة ام لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو فى حال الاضافة على ضربين احدهما ارادة تفضيله على كل واحد من امثاله التى دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما الايراد به ذلك وقد يجىء ذكر احكامه فى بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابى على والجزولى هى غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور فى محل النصب بانه معمول افعل كما لو ظهر من فان الجار فى قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول لافضل فافضل فى افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذى هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية فى نحو افضل القوم انه ابتداء زيد فى الارتقاء والزيادة فى الفضل من مبداء هو القوم بعد مشاركتهم له فى اصل الفضل الا انه لنقصان درجته فى مشابهة الاسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجىء فى بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرط يأتى فى بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال الحسن الوجه برفع مضمر او بمحل نصبا فى محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذى ينصبه الجوامد ايضا كما فى عشرون درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ملك اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء وقوله ولو اذن قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه فى حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كما يجىء فيدخل فيه دخولا اى فيما اضيف اليه والمعنى فيه انه صاحب مفضل فى المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد مما بقى بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا فى قولك زيد اظرف الناس مفضل فى الظرافة على كل واحد ممن بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشىء على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقى من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة فى هذا المعنى بتقدير اللام كما فى قولك بعض القوم وثلثهم وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما فى خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطلقا على المضاف كما ذكرنا فى صدر هذا الباب ولا يقع كما فى نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اضلع البرية

مطلب
لم يجوز البصرية اضافة الصفة الى موصوفها وبالعكس

تصحيح قولهم بقلة الحمقاء وتفسيره

مطلب
يجوز ان يجعل عندى امثلة اضافة الصفة الى موصوفها وبالعكس اضافة اللام

مطلب
قال الشيخ الرضى الانصاف ان شان اضافة احد الاسمين الى الاخر شايع فى كلام العرب

مطلب
تفصيل اضافة افعل التفضيل

مطلب
تفصيل معنى من الابتدائية فى نحو افضل القوم

مطلب
لا ينصب افعل التفضيل مفعولا صريحا ولا شبه مفعول

مطلب
بيان مذهب سيبويه فى اضافة افعل التفضيل

الاضافة فى بعض القوم وثلثهم وجزؤهم واحدهم لامية

خبر مبتدا محذوف اى هو اضلع البرية وخير قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون
افعل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه الى شىء للتخصيص سواء كان ذلك
الشىء مشتملا على امثال المفضل نحو زيدٌ افضل اخوته ولم يكن نحو زيد افضل بغداد اى
افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما فى غلام
زيد ومضارع مصر لا للتفضيل على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى
اللام ثم نقول افعل بالمعنى الاول اما ان تضيفه الى المعرفة او النكرة فاذا اضفته الى المعرفة
لم يجز ان يكون مفردةً نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه اذا كان
ذلك الواحد من اسماء الاجناس التى يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البر فى اطيب
التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا المعنى فقولك زيد افضل الرجلين اى احدهما المفضل على
الآخر وافضل الرجال اى احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة
فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون
افضل رجال فيطابق صاحب افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف
اليه وان كان صاحب افعل مثنىً او مجموعا قال تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اى فى الاضافة
حكم افعل يعنى انك اذا اضفتها الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفت
الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة فى ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا
او موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل
المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن اخوته
فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل
رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة فى كونه افضل من بين جملة غير معينة من غرض الاول
فكذا يخرج نحو اى رجلين زيد واى رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع للتعيين وكيف يتعين
واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسن
ونحو قولك اى زيد احسن اوجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه
وامثاله وكذا لا يجوز اى بغداد اطيب اى اى دورها الا ان يقدر المضاف اى احسن اعضاء
واى اعضاء زيد واى دور بغداد فاى موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى
الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد
افضل الرجل واى الرجل هذا لان الرجل ليس كلا يشتمل زيدا وغيره بخلاف قولك البر فى
اطيب التمر وقولك اى التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على القليل وجاز افضل الرجلين واى [كلا]

مطلب
قد يكون افعل
التفضيل مفضلا
على افراد نوعه ويكون
الاضافة فيه للتخصيص
نحو زيد افضل اخوته
وزيد افضل بغداد

مطلب
بيان حكم لفظ اى فى
الاضافة كحكم افعل
التفضيل فى الاضافة

الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة بعده وهى الرجال اذ هو على كلا التقديرين
جملة معينة وانما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور فى جميعها ليس
فى الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا
مجتمعا من المسئول ومن امثاله فيكون فى الحقيقة جملة معينة منقسمة الى المسئول
وامثاله كما شرطنا فمعنى اى رجل اى قسم من اقسام جنس الرجال اذا قسموا رجلا رجلا
واى رجلين اى اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى اى
قسم من اقسام هذا الجنس اذا اصنفوا رجالا رجالا وكذا فى افعل نحو زيد افضل رجل اى
افضل اقسام هذا الجنس اذا كان قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام
هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام هذا الجنس
اذا كان قسم رجلين والزيدين افضل رجال اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل
قسم رجالا فافعل سواء اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله
من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين
ليس لها اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجلين
والزيدان والزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين
كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظنن ان صاحب افعل التفضيل مفضل على
مجموع اقسام المضاف اليه فتقول فى زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال فى
كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل فهو من اقسام الرجال كما كان
فى النكرة سواء وكذا اى لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز
اى الرجلين هذا اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى تعين احد تلك الاقسام
ويجوز اى الرجال هذا واى الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها
افرادا ومثنيا وجموعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه فى النكرة
متى قلت افضل رجل وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك فى المعرفة قلت لان النكرة
لا يختص فى اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الى
ان يعنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها لتخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق
مع ذلك التعيين على غيره واى وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا
يضافان الى ما يكون مجموعه بالعطف نحو اى زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان كون
المجرور بالعطف فيهما فلا جل تكرر المسئول عنه فاى والمفضل فى افعل نحو زيد وهند افضل

مطلب
اى وافعل لا يضافان
الا الى جملة ذات اجزاء

رجل وامرأة هنا وهذه واما قولهم الى وايك فالمراد به اينا كلنا ثم قصدوا التصريح بان المراد والمخاطبة كأن لا يدل عليه الضمير في اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اى رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فكرر اى للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال الغالبي ما وايك كان شرا يقيد الى المقامة لا يراها وجاء مثله في الضرورة اظلمي واظلمة واى معرب مع انه فيه اما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه للاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى اى اى اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من لحاق التاء كما يجيء في الموصول قال تعالى بأى ارض تموت قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل لانهما متماثلان في العموم قوله ليث واسد وحبس ومنع مثالان للخصوص الاول عين والثاني معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو كما تقول عين زيد والا فالشيء ما عم من العين وتداخل الملحق ببعض احكام الاضافة فلا يلبس ان يذكر احدهما حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء في الشعر من اللبس قال فهل لكم فيما الى فانني طبيب بما اعيى النطاسي حذيما اى ابن حذيم فان حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء قال ولو لم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك ولا يقدر مضافا ويقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيدة معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاءني غلام زيد ولا عمرو ونحن عمرو اذ المجيء ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه وما جاء في المتعلق الا ان كليهما بل ان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اى انت ينبغي ان لا يفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن

لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا يفعل وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا اما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجيء الفسادات المذكورة قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف لكن لا يعامله لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلك الا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول لاداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التأنيث مجرى المؤنث كثير فعلى هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التأنيث والتثنية والجمع من المضاف اليه نحو الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التأنيث كما مر من قوله مر الليالي اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقوله فما حب الديار شغفن قلبي واما اداء الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز في المثنى مثل اخيك وابيك يقولان وفي التأنيث كقوله عليه السلام ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اى ماء بردى وهي نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التأنيث نحو قطعت السارق واندملت اى قطعت يده وفي العقل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فقال هم والخليل يقوم مقامه في التنكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل نحو هذا رجل اخو زيد اى مثل اخي زيد واستضعفه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا نظير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لا التبرئة وقد يحذف مضاف بعد المضاف نحو هلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان المضاف ظرف فانه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او مشابه له في الابهام كغير وحسب لم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر لمثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم ويسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجيء في الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف

مضاف الى مثل ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد
او من غيرها كقوله يا من راى عارضا اسربه بين ذراعى وجبهة الاسد وقوله الا
غلالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان
المضاف اليه كالباقى بما يفسره الثانى هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف
الى المجرور الظاهر والثانى مضاف فى الحقيقة الى ضميره والتقدير الا غلالة سابح او بداهته
ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض
من الضمير المحذوف على ما ذكرنا فى باب النداء فى يا تيم تيم عدى ومذهب سيبويه فى زيد وعمرو
قائم ان خبر المبتداء الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم
سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى السعة واما نحو يا تيم تيم عدى فربما
يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف
من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك
فى كل وبعض واذ واى كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض
درجات واذا اقطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام
فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه فى صورة المنكر
وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل فى المؤنث ولبس مشهود وثالثها
الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى الشعر بالظرف والجار
والمجرور غير عزيز كقوله لما رات ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كان
اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج وبغيرهما عزيز جدا نحو قوله تمر على
تسمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن الاعرابى هو غلام ان شاء الله تعالى
ابن اخيك وقد يفصل فى السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد لكثرة دوره
فى الكلام وقد جاء فى السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعل
له كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص
ابى مزاده وقوله تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهيم تنقاد الصياريف عند من
روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره فى السعة
ولا شك ان الفصل بينهما فى الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف
فى الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الظرف فى الشعر اقبح منه فى الشعر وهو عند يونس قياس
كما مر فى باب لا التبرية والفصل بغير الظرف فى غير الشعر اقبح من الكل منقول لان كان الفاصل

الفاصل او عينا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذلك ولا نسلم تواتر القرآت السبع وان ذهب
اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم
كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفا تثبت وهذيل يقلبها
لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء
للساكنين الاسم الصحيح فى اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو وعد وزيد
ونعنى بالملحق به ما آخره ياء او واو وقبلها ساكن كظبى ودلو ومدعو وكرسى واى ومعنى
الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة تخف النطق
به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطوق به اذا سكن هو نفسه قوله كسر آخره انما
الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبه ولهذا قالوا فى الافصح فى تقليب الواو
ياء كما يجىء قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعنى الياء اللاحقة للصحيح والملحق به واما
اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجىء وقد تقدم فى باب المنادى الخلاف فى ان اصلها
السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا فى غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان
آخره الفا يعنى ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا
او ياء والالف تثبت فى اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماى او لا كفتاى
وحبلاى ومعزاى وهذيل يجيز قلب الالف التى ليست للتثنية ياء كانهم لما راوا ان الكسر
يلزم ما قبل الياء للتناسب فى الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة ومن ثم
نابت عن الحركة فى الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها الى الياء ليكون
كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما
فى المقصور فالنصب والرفع والجر ملتبس بعضها ببعض كذلك بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت
الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع فى جاء
مسلمى ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل
الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لا مر مستحسا فلا موجب
عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو فى مسلمى فانه لامر موجب
للقلب عند الجمع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم
لالتباس يعرض فى بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر فى الفاعل والمفعول
معا وقد جاء فى الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كان الضمير قال يا ابن الزبير طالما
عصيكا وطالما عنينا البكاء لنضربن بسيفنا قفيكا قوله وان كان ياء الى كان آخره

لاجتماع المتجانسين الثقيلين فطلب التخفيف فقلب اثقلهما اعنى الواو الى الاخف اى اليا ثم بالادغام الذى هو اخو الحذف والمرخ للقلب لغرض الادغام على الحذف كون الاول عوضه للادغام بسكونه وذلك نحو سيد وطى والاصل سيود وطوى فاذا قلبت وادغمت نسخه

الاسم ياء وذلك فى المنقوص نحو قاضى وفى المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمى ومسلمى قوله وان كان واوا وذلك فى المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء لان قياس لغتهم كما يجئ فى التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت ولاهما قلبت الواو ياء وادغام اوليهما فى الثانية وانما يقلبا كراهة لاجتماع المتقاربين فى الصفة اى اللين فخفف بالادغام فقلب اثقلهما اى الواو الى الاخف اى الياء وسهل امر الادغام تعرض له بسكون الاول وتقلب الواو ياء سواء كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها الخفتها نحو مصطفى واعلى فى مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يؤد الى اللبس وزن بوزن وجب قلبها كسرة كما فى مسلمى وسهل ونحو ذلك لقربها من الاخر الذى هو محل التغيير فلهذا لم تقلب فى سيل ومبل ايضا فانهم لما شرعوا فى التخفيف فى نحو مسلمى بالادغام تموه بقلب الضمة كسرة بخلاف مبل وان ادى الى اللبس فانت مخير فى قلبها كسرة وابقائها نحو لى فى جمع الوى اذ يشتبه نعل بفعل قوله وفتحت الياء للساكنين يعنى اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز فى الصحيح والملحق وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف فى قراءة محياى ومماتى وذلك ما لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه وامالا الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاء فى لغة بنى يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما فى نحو فيه ولديه وعند قراءة حمزة ما انتم بمصرخى وهو عند النحاة ضعيف قال لها هل لك يا تا فى قوله واما الاسماء الستة فاخى وابى واجاز المبرد اخى وابى وتقول حمى وهنى ويقال فى فى الاكثر وفى هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهى باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة فلا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه فى هذا الباب اذ نحن نتكلم فى المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهى على ضربين ضرب لامه عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك وضرب لامه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعنى ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك فله ثلث قطع الاضافة واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى غيرها اما فى حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد لان الاعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة آخرها اولها واما الابقاء فلانه منونا الى اجتماع الساكنين فيؤل امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه

وانا كان اخر الاسم ياء مشددة مكسورا ما قبلها كما فى نحو حوارى وكرسى جاز عند اضافته لياء المتكلم حذف الياء الثانية وادغام الياء الاولى فى ياء المتكلم ومنه تخفيف لكل من حوارى وحوارى الزبير بفتح الياء على ما اختار الوضاح وان انفتح ما قبل الياء المشددة وقد جاز حذف المدغم فيها قبل ياء الاضافة فى النداء خاصة ومنه القراءة يا بنى وذلك لان المنادى لكثرة قد يخفف وان لم يكن تفرغ الغاية الاترى لا ترخيمه منه

مطلب تفصيل الاسماء الستة المشهورة

اللوى الرجل المحب

نحو بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لام نسيا منسيا فلو لم تقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما فى يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيبقى ساكنان فيحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها فى المخرج وهى الميم لكونهما شفويتين واما قوله خالط سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو على يجوز ان يكون على لغة من يبدل من التنوين الفا فى النصب كما فى الرفع والجر كما قال كفى بالنأى من اسماء كاف وقال واخذ من كل حى عصم وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى للعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرها فى الاحوال الثلث وقياس اصله فوى كهوى ثم فاى لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات على الكسر للتناسب وكانت العين هنا كالحركات الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء فى الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم يكن الكسرة اعرابية تشبيها بالكسرة التى ليست باعراب ولا بناء عند المص او الكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية فى يا زيد بالاعرابية فجئ بدلها بالواو والالف فى يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية فى لا رجل بالاعرابية فجئ بدلها بالياء فقيل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التى هى عين فى مشبهة بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية فى الاسماء الستة مكسور اكسرت الفاء فى فى وقد يقال فمى وفمه وفم زيد فى جميع حالات الاضافة قال كالحوت لا يرويه شئ يلقمه يصبح ظمآن وفى البحر فمه والاول افصح لان علة الحاجة الى ابدالها ميما عند القطع من الاضافة هى خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين فى حال الاضافة اذ لا تنوين فى المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الواو والميم قال هما نفثا فى فى من فمويهما على النابح العاوى اشد رجام وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم من الهاء التى هى اللام قدمت على العين واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلثة احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف حذف لاماتها وقد ثبت فى بعضها كما يجئ فى ذكر لغاتها وثانيها الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذن فى ابوك واخوك جعل لاميهما اعرابا وفى حم وهن حذف اللام

اللوى بضم اللام القصوة وبكسر الاخفش

نحو قيل لا رجل ولا مسلمين جئ بدلها بالياء ... او نقول لا رجل نحو بياء المتكلم ... وان كان ... مرة نقيل فى

جمع حم وهى الحجارة الفخمة

كما يجيء في لغاتها وثالثها الاضافة الى ياء المتكلم فالجمهور يحذف اللامات ان ردها
في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم لما كان الغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف
الى ياء المتكلم ولا معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم
رد اللام فاربعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ واب فقط نقل عن جار الله والحق
ولما ردها الياء لما قلنا في فمي على الاصح وسهنه قول الشاعر وابي مالك ذو المجاز وان
بانه يحتمل ان يكون ابي جمعا لاب مضافا الى الياء اذ يقال في جمعه ابون فلما قال تبين اصواتنا
بكين وقد بننا بالابينا كما قيل فاخ اخوته قال وكنت لهم كسر بني الاخيار والمذهب لا يثبت
بالمحتملات قوله واذا قطعت قلت اخٌ وابٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ وفتح الفاء افصح
منهما وجاء حم مثل يد وخبءٍ ودلوٍ وعصًا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو
لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة اعلم ان في اب واخ اربع لغات في اخ فاسمه
فاللغات المشتركة ان يكونا محذوفي اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونا كيد
فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا
كعصى والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها
حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ
اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها انه
بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيها
ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصا مطلقا والرابعة
ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبءٍ مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء
مطلقا واما هن ففيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف
في الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها ولما لم يكن هي المشهورة زعم صدر الافاضل انه
ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزمخشري فيها وثالثها تشديد نونه مطلقا واما
اسكان النون في الاضافة نحو قوله رحت وفي رجليك ما فيهما فاعرابه بالحروف في الاضافة
الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى
الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام بتيا مطلقا مع ابدال
الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الى
ياء فيكون الفاء في الحالات الثلث اذن مثلثا والاعراب يجوز تثليثها في الافراد لنيز الاعراب
ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فامثلث الفاء مقصورا مطلقا كما يجيء

جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر ان يكون فمويهما
شنى فما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال
اذا خرجت من فمه قال ابن جني هو للضرورة وليست بلغة وكان الميمين بدلان من العين واللام
والجمع افمام العاشرة اتباع الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا فمٌ ورأيت فمًا ونظرت الى فمٍ
وكان نظيرها الى حال الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء هن ايضا حرف
اعرابه فيقال امرؤ ومراء وامرئ وعين امرئ وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفي دم ثلث لغات
النقص كعصا والتضعيف كمدٍّ وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله
وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة
الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم لما ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا
فلم يتأت لهم ان يقولوا جاء في رجل ذهب فجاؤا بذو فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان
جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما يجيء لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان
بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي هي
نحو الضرب والقتل فانها وان لم يكن مما يوصف بها لا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم الجنس
كضارب وقاتل وايضا لو حذف الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم لم يجز قيامهما مقامه
لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة
وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا فشاذ ايضا
وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد وذو آل النبي فانما جاز لتأويل العلم بالجنس
اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح
الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا فكان قياسها ان يكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت
الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم يكن فيها مقصورة حملوها
في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها
على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما
ذو فلا دليل على فتح عينه مؤنثة اعني ذات واصلها ذواة كنواة كقولهم في مثناها ذواتا
وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة آخاء واما هن فانه لم يسمع
اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه
لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن حذف اللام وفتح العين لان ما قبل تاء التأنيث لا بد من
فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو

والمذهب لا يثبت بالمحتملات

اعلم ان في اب واخ اربع لغات

في حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح

في كلمة هن ثلث لغات

وتحديد انه ليس من الثوب فليس مقصورة وليس … بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها … اي صاحب الضرام

اللغة التاسعة في فم تشديد الميم مطلقا مع ضم الفاء او الفتح

ادخال اللام على ذو مصححة عن الاضافة

وذو لا يضاف الى المضمر فقولهم صل على محمد وذويه شاذ

قولهم ذو زيد وذوي آل النبي على تأويل العلم بعبارة عن صاحب هذا الاسم

القياس ان يجمع فعل بفتح الفاء والعين على افعال كجبل واجبال

كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك هاء كقولهم افواه وفويه ولام ذو ياء لان عينه واو بدليل ذواتا واذواء وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى ولام اب واخ وحم واو كقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوات واما هنيهه فهنية فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم قد يكون همزا كما بين

قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتداء وكل ما اصله خبر المبتداء كخبرى كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتداء وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتداء من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتداء وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتداء والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا تتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاء زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتداء نحو هو الغفور الودود الاية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقعد مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاء في القوم الا زيدا الا عمروا لا يتغير اسماؤها ولا جهات اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلق في الحد ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المتكرر لغير كل منها ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التابع ففيه تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتداء والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب

الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقديرنا العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي وكثير المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغيره لكمن الذي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل عن الجار والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يتم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس مشتملا على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم من آمن بعض الذين استضعفوا قلنا لم يحصل من اللام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا نكرر في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض من المجرور والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذن بان العامل هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمحققين ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هنا وستعرف في عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد عمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يا زيد

والحارث لمعنى اللوم وانما كان اللوم مانعا لامتناع مجامعته بخرجها التذلل المقتضي
للبناء بقولهم قيام زيد عمرو وقيل الغرض الواحد لا يقوم بمحلين واجيب ان القيام ههنا ليس
بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير والقليل بلفظة الواحد بل المراد ههنا
القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا وجه له في زيد وعمرو وهو مختار وكان معنى كل
شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا
لم يجز بان يعمل الحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد لا عمرو ذاهبين
اذ لا يجوز تقديرهما وليس بعد الا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واباه اذ يبقى خبر المبتدا
بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزوم
لاصل القبيلتين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع
دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل
فيهما هو الاول هذا وانما قدم الحق النعت على سائر التوابع لكون استعماله اكثر
قوله **النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا** قال في شرح المفصل النعت
يطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا
فيدخل فيه خبر المبتدا والحال نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا انهما وصفان ونعني
بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب قال فحد العام ما دل على ذات
باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل
مثلا دال على ذات باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر
سال نفسه وقال الا ان اسماء الاجناس كلها يدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان
رجلا موضوع للذات باعتبار الذكورة والانسانية قال الحاجي انا احترزنا عن مثله بقولنا
هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصودة بها المعنى لا الذات
ولقائل ان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء
الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها مجردة عن المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل
ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا
مقصودا معها او لا فلا يشك ان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة عن متبوعاتها فلا بد
فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب
زيد وضرب ولا شك ان معنى زيد ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا مضروب وحسن ثم لم
الا على المعنى لكان الصفة هي الحدث كالضرب والحسن ثم تقول في الصفات ان المقصود بها المعنى

وهو الوضع

المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف
يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان
يدل عليه تركيب ضرب فلم يضع منه هذه الصفة المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها
ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليه الضرب او الحسن
قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال تابع يدخل فيه جميع التوابع
ويخرج منه خبر المبتدا والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه
يخرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى
في متبوعه او متعلقه لكان اعم للدخول نحو برجل قائم ابوه فيه ثم نقول اما خروج البدل
وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما التاكيد
للاحاطة فداخل في هذا الحد لان كلهم في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم
فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من
القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فالجواب انه ذكر هذا الشرطين في حده مع انه يلزم
منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى نفخة واحدة والهين اثنين نعتا قوله مطلقا
قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا
بل مقيدا بحال الضرب وانا اقول قد تخرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب تابع
من جهة واحدة ولا يبعد ان حده نا الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفا سواء
استعمل تابعا او لا بان يقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحب مجيج النعتية
لكل ما يخصص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا
تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وفي قولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني
رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج
اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت
على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل لانه ليس بالوضع
فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيء فيقال ان اسدا في مررت
برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا
على معنى يخرج الالفاظ التوكيدية التي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في
شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا وغير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد
نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجاءني القوم ثلثتهم عند التميميين كما مر في الحال

اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اى جميعها او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر
ويدخل اسماء المكان والزمان والآلة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها
لم يوضع صحيح التبعية لغيرها بل لو جرت صفات فى بعض المواضع نحو رجل منقب فليس من
حيث الوضع كحمار فى مررت برجل حمار وقولنا الكل ما يختص صاحبه يخرج اسماء الاجناس
فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل
ومع هذا فهى اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجىء بعض الوضوح فى
ويدخل فى قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدا وغير ذلك فنحو جاء فى زيد راكبا و
عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم يتبع شيئا لكنه يصح تبعها وصفا وتقول فى حد
الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول فى متبوعه او متعلقه
مطلقا فيدخل فيه التابع فى نحو هذا الرجل ويدخل اى رجل ومررت برجل تميمى ومررت برجل حسن وجهه
وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل فى نحو اعجبنى زيد علمه **وفائدة تخصيص**
او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد مثل نفخة واحدة يعنى التخصيص فى
اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات وذلك ان رجل فى قولك جاءنى رجل
صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت
الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل فى المعارف اعلام
كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التى
هى للتقليل فى المضارع موذنة بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم او التاكيد قليل وانما يكون
لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له فى
ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى فى اسم الله ونحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتانى زيد الفاضل العالم او الفاسق
الخبيث اذا عرفت المخاطب زيدا لا اتى قبل وصفه وان كان له شركاء فى هذا الاسم وانما يكون
الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة
والهين اثنين فان كان ذلك المعنى المصرح به فى المتبوع شمولا واحاطة والتابع تاكيد
لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما فى قوله الهين اثنين
انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة والتابع تاكيد
تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجىء لمجرد الترحم نحو انا زيد البائس
ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل

تعريف الوصف الخاص

مطلب تغير التخصيص الاصطلاحي والتوضيح الاصطلاحي

مطلب الوصف قد يكون للمدح والتوضيح

مثل تميمى وذى مال او خصوصا نحو مررت برجل اى رجل ومررت بهذا
الرجل وبزيد هذا قال فى الشرح يعنى ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى فى
متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره
لكن لما كان الاكثر فى الدلالة على المعنى فى المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق
شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه واعلم ان جمهور النحاة شرطوا فى الوصف
الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف
زيد اسدا حالا فكانه يشترط فى الوصف لا فى الحال الاشتقاق وفى الفرق نظر والنحاة
يشترطون بذلك فيهما معا والمصنف لا يشترط فيهما ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى فى
متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل والمفعول قوله اذا كان وضعه
لغرض المعنى عموما اى وضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى جميع استعمالاته كالمنسوب
وذو المضاف الى اسم الجنس فانهما موصوفا فى جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا ان المراد
بالموضوع لغرض المعنى عموما للوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع لذلك كل
موصول فيه الالف واللام كالذى والتى وفروعهما وذو الطائية لان الذى قام بمعنى
القائم قوله او خصوصا يعنى به ان يوضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى بعض استعمالاته
وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه
اى فى اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا فى باب النداء اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة
نحو زيد الرجل اى الكامل فى الرجولية فليس موضوعا للمعنى فى متبوعه لان استعمال الرجل فى
الكامل فى الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال الاسد بمعنى فى قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا
فان قيل لم يجز الوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التى
هى غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال
بهذا الرجل وبذلك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم قلت لتجرد الموصوف فى مثله عن
فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد
الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العالم والطويل يكونان
فى غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف فى الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله
رباء شماء لا يأوى لقلتها الا السحاب والا الاوب والسبل وكالادرع فى الحمام والاطلس
فى الذيب والغبراء والخضراء فى الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة
جعل الوصف حاضرا معينا وفى يا ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة

مطلب جمهور النحاة يشترط فى الوصف الاشتقاق واولوا غير المشتق بالمشتق خلافا لابن الحاجب

واما ذو التى فى لغة طى بمعنى الذى فحقها ان توصف بها المعارف تقول انا ذو عرفت وذو سمعت وذو [illegible] افراده وذو قالت كذا [illegible] فى التثنية والجمع والتانيث قال الشاعر وذاك خليلى وذو يعاتبنى [illegible] والواو التى قبل زائدة

مطلب الواو قد يكون زائدة بين الموصوف والصفة

رباء فعال من ربا الجبل صعده وشماء صفة هضبة والاوب المطر لانهم يزعمون ان السحاب ياخذ الماء من الارض فيوثب والسبل المطر بين السماء والارض ومن المعلوم ان صفة المنقعة بهذه الصفة لا يكون الا سيبه

يحذف الموصوف فى الاغلب مع قرينة دالة عليه كالاورق والاطلس

ذى اللام ومن الموصوع للدلالة على معنى فى متبوعه خصوصا على ما قال المص اى وسم
الاشارة فى نحو مررت برجل اى رجل وبزيد هذا فاى انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط
قصدك للمدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم
الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذى
يقوى عندى ان اى الرجل لا يدل بالوضع على معنى فى متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية
وذلك لان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة
المسؤل عنه فاستعيرت لوصف الشىء بالكمال فى معنى من المعانى والتعجب من حاله والجامع
بينهما ان الكلمة بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثمة قال
الفراء ما احسن زيدا انّ ما استفهامية وهذا المعنى شرط فى اى الواقعة صفة الا كون
صفة للنكرة حتى يضاف الى النكرة لان الاضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى
اى الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اى الرجال هو بخلاف اى رجل هو فمعناه
اى فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر فى باب الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال
نحو هذا زيد اى رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى
نحو مررت بجاريتين اى امة وايما امة وجميع ما ذكر من الجوامد قياسى عموما كان كالمنسوب
وذو والموصولة ذى اللام وذو الطائية او خصوصا كاى التابع للنكرة واسم الجنس التابع
لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد يجىء من الجوامد الواقعة صفة اشياء
لم يذكرها المص وهى على ضربين قياسى وسماعى فمن القياسى كل رجل وجد الرجل وحق الرجل
هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف افت كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ
الثلثة كالتاكيد اللفظى فلهذا لم يحسن انت المرء كل الرجل وليس فى زيد معنى الرجولية
حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجد
رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق فى جميع الرجال ومعنى جد
اى كان ما سواه كهزل وحق الرجل اى من سواك باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقال
ايضا فى الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم وانت لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت
من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءنى رجل ما شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة
بعدها او موصولة وهى خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذى
شئته او شىء شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها
وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم امره وان كان من اولى العلم كقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين

مطلب
بيان معنى قولهم انت الرجل كل الرجل

مطلب
تفسير قولهم انت الرجل جد الرجل وحق الرجل

مطلب
ويقال ايضا فى الذم انت اللئيم حق اللئيم

تصحيح قولهم جاءنى رجل ما شئت من رجل

وقوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطنى محررا وما نحن فيه موضع الابهام وفى معنى قولك
رجل ما شئت من رجل عندى رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك بجلين ورجال
نهيك او نهاك او كفيك من رجال ورجل همك من رجل الجار والمجرور فى جميع ذلك
يتعلق بالمذكور وهو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا
ورجلين ورجلين ورجالا كما قلنا فى افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال وفى نحو
مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو يا لك من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله
الله من شاعر وقال عز من قائل والمعنى فى الجميع واحد اى هو الممدوح والمتعجب منه خاصة
من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولك همك من رجل مصدر بمعنى
المفعول اى مهموك اى مقصودك او من همه اى اذابه اى يذيبك وصف محاسنه كقولهم
هدّك اى يهدك عليك عن مناقبه من هدته المصيبة اى اوهنته وكسرته ومن المقيس
ايضا ان يكون الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وهو نحو عندى رجل رجل صدق وصدق
رحما رحما رسو والمراد بالصدق فى مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق فى الحديث
وذلك لان الصدق فى الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه فى مطلق الجودة
فقالوا ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء
بشىء قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدى كرب لمن شكا اليه المغص كذب عليك العسل اى
بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال الجوهرى ابنه او ضبينها بان
كذب القراطف والقروف اى عليكم بهما والاضافة فى نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة
ثم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة اى خبر السوء اى الخبر السيئ نعنى
رجل صدق رجل صادق اى جيد كما تلك قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من
ذكر رجل الثانى صفته صار رجل مع صفته للاول كما مر فى باب البدل فى الرتبة نحو لا ماء ماء باردا
ويجوز ان يكون الثانى بدلا من الاول كما قيل فى قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة
الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسى الوصف بالعدد
نحو عندى رجال ثلثة قال عليه السلام كامل بانه لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندى
بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول
والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعى على ضربين اما شايع كثير وهو الوصف
بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول
نحو رجل رضى اى مرضى قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى

سه ذر زيد من رجل وقال عز من قائل ونحوه

قولهم همك من رجل وهدك من رجل

مطلب
المراد بالصدق فى قولهم رجل صدق هو الجودة لا ما يقابل الكذب

مطلب
كذب عليك العسل اى الزمه

من القياسى الوصف بالعدد نحو عندى رجال ثلثة

السماعى من الصفة الوصف بالمصدر نحو رجل صوم

ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه
واما غير شايع وهو ضربان احدهما جنس مشهور بمعنى من المعانى يوصف به جنس آخر
كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اى مثل اسد ويقوى تاويله قولهم مررت
برجل اسد شدة فانتصاب شدة على التميز من نسبة مثل الى الضمير المذكور كما فى قولك
الكوز ممتلئ ماء على ماذكرنا فى الحال فى قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد
شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتاويل مثل الاسد كما كان
فى قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اى مثل نار حمرة ويجوز ان
يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف
بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا فى باب الحال والمنصوب فى هذا الوجه ايضا من نسبة
الكامل الى الضمير المذكور وقال غير المبرد بل يتاول الجوهر فى مثل هذا بما يليق به من الوصف
فمعنى رجل اسد اى جرئ وبرجل حمار اى بليد ولا معنى للتميز فى نحو برجل اسد شدة
على هذا التاويل قال الشاعر ليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها
كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا ستورها اى سوداء اعاليها
وكثيفا ستورها وثانيهما جنس يوصف بذلك الجنس فيكون اللفظ بمعنى الكامل نحو برجل
رجل اى كامل فى الرجولية ورأيت اسدا اسدا اى كاملا وثالثها جنس مصوغ منه الشئ
يوصف به ذلك الشئ نحو هذا خاتم حديد قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وصفة
حر وخاتم حديد وباب ساج فى الشعر ايضا قال السيرافى اذا قلت مررت بسرج خز صفته
وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة عليه سيفه وبدار ساج بابها واردت تحقيقة هذه
الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه
لان هذا جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه
قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حليه سيفه انها فضة حقيقة وكذا فى
طين خاتمها ولكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى بتاويل معمول من طين ومعمول
من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اى كائن منه عرفج ومررت بقوم عرب
اجمعون اى كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان المعنى بسرج خز صفته اى سرج
لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة عليه سيفه اى مشرقة وان لم يكن فضة واما
طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل ابى عشرة وابى لك
وابى لك قوله وتوصف النكرة بالجمل الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست

ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا
بها الى خارج اشارة وضعية والنكرات لا يشار بها الى الخارج فى الوضع كما يجئ فى باب المعرفة
والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فيختص قولهم النعت توافق فى التعريف
والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها
دون المعرفة قلت لمناسبتها النكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول فى قام رجل ذهب
قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول فى مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه اذ كل جملة
يصح وقوع المفرد مقامها فتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتداء والحال والصفة
والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما
كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفى فى كون الجملة
ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما فى المواضع المذكورة وقال بعضهم
الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشارا الى ان الحكم شئ على شئ يجب ان يكون مجهولا
عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس
بشئ لان معنى التنكير ليس كون الشئ مجهولا بل معناه فى اصطلاحهم ماذكرناه الآن
اعنى كون الذات غير مشار بها الى الخارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشئ
مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة يجب
كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنته الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول فى
جاءنى زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءنى
زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب فى الجملة التى هى صفة او صلة كونها
خبرية لانك انما تجئ بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان
المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة
فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب
حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت
وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض ولا
يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتداء معرفا للمبتداء
ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر فى بابه وتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا
كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف
بالجملة معرف باللام لا يشيرها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى لان تعريفه

مطلب تصحيح قولهم مررت برجل اسد وتفصيله

على انه يكون مجازا عقليا واما على الاول والثانى فمجاز لغوى وفى تحذف ورجح الشيخ ما اختاره فى امثال ذلك لتضمنه المبالغة على ما قالوا فيما قالت الخنساء فى وصف الناقة وانما هى اقبال وادبار ونص عليه الشيخ عبد القاهر

قولهم هو زهير شعرا

يقولون مررت برجل نار حمرة

مطلب قال غير المبرد مثل رجل اسد اى جرئ

تصحيح قولهم مررت برجل رجل

مثل قولهم خاتم فضة او حديد

مطلب الجملة ليست بنكرة ولا معرفة وقد يوصف النكرة بالجمل

مطلب فى ان المفرد القائم مقام الجملة ليس باصل

مطلب قال بعض النحاة الجملة نكرة

بل المجهول ما تضمنه الخبر والصفة منسوبا الى المحكوم عليه كعلم زيد فى جاءنى زيد العالم وزيد خبر العالم وكذا زيد فى انا زيد فلا يلزم من تنكير المجهول تنكير المتضمن الذى هو نفس الخبر والصفة ولو لزم ذلك لزم تنكير كل خبر وكل نعت لانهما حكمان فكان يلزم بطلان نحو جاءنى زيد العالم وانا زيد وجواز هذا مقطوع

الجملة التى تكون صفة او صلة يجب كونها خبرية

قد يوصف المعرف باللام بالجملة كما فى هذا الشعر

لفظي على ما يجي في باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف لمطابق
الموصوف لفظا وهذا كما قال الخليل في المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك
وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك فكان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام
وانما جراهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحته فلا
يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف
بادخال اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف
واللام بالرجل الشبيه بك لا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع
فلا تقول بالرجل قال او لا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف
تقديرا وانما يقدر اللام في الاسم او في المضارع نحو يقول ونحوه وقال ابن مالك خير منك
ومثلك بدل قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به
ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصول
والموصوف بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصيص وتعريف فلو قلت
مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر
المبتداء وقد يقع الطلبية صفة لكن بها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله
جاؤا بمذق هل رأيت الذيب قط اى بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت
زيدا اضربه واقتله اى مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت
الناس اخبر تقله قوله ويوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه نحو مررت برجل
حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي
كالفعل قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اى بحال الموصوف
اى هيئته وصفاته وهو الكثير كما في برجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق
الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصري حماره فحصل للفاعل
بذلك وهذا الشبيه ان كان منونا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف
بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضاربا اباه زيد ولا يكون اذ ذاك اسم الفاعل
والمفعول الناصبان للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى
الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها
الى فاعلها نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره

يجب اضافته الى فاعله نحو رجل قائم الغلام اذ لو اضفته الى مفعوله والسببي لا تبدل ثم رفعه
لغير ضمير الموصوف فيجب اذن ان يرفع بعد المجرور نحو برجل ضارب عمرو غلامه او ضارب غلامه
عمرو والماضي لا يعمل كما تقدم فان قلت فقولك برجل قائم الغلام السببي قد رفع فيه
ضمير الموصوف قلت ذلك الضمير في الحقيقة منتقل اليه مما اضيف هو اليه والاصل قائم غلامه

او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته
الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل الا لكان اضفته الى الفاعل بلا
ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي
وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول
به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو غلامه امس وبزيد ضارب عمرو
غلامه امس وبزيد ضارب غلامه عمرو واذا لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف
بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان تبعت
به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيدا الآن
او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا يرى كالضارب والقاتل او غير علاج
كالعالم والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال
يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او حالا نحو مررت برجل ضاربه عمرو
وبزيد مخالطه داء والزمه سيبويه نحو بزيد نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع
عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب بالرجل غلامه بنصب
الضارب على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطه داء فربما لا يلزمه لانه انما ليس
بمضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل نقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر
في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا كان او لا على ان يكون
هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه
يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول
ابن ميادة ونظرت من خلل الستور باعين مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل
هنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والرواية
مخالطها بالجر وانشد غيره حمين العراقيب العصا وتركته به نفس عال مخالطه بهر برفع
مخالط وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا وجب رفعه
على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال
وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه ايضا في الوجوب لا في الجواز
والزمها سيبويه ما لا محيص لها عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون
عند العرب وعند النحاة والمنون سيان كان او غيره يجوز جريه على الاول علاجا
كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا ولا سبب

في الاضافة عارض لايجاب الرفع او النصب فايجاب اصلهما بلا موجب بحكم هذا كله اذا
اردت اعمال الاسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع
على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحبه ملازمته رجل جعلت ملازمة
بمنزلة ما لم يوخذ من الفعل كما يجعل صاحبه كذا فعلى هذا تقول في المثنى والمجموع برجل
ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل نحو
والصفة المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل
عمله ومما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء نحو برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه
والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى هذا يقبح كون ءانذرتهم ام لم تنذرهم في محل
الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اي تام
فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعي
القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة
غلمانه وبحية ذراع طولها وكذا الطلس المصوغ منه الشيء نحو بسرج خز صفته وبكتاب
طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اي جريء وكذا نحو
برجل مثلك ابوه وبرجل ابي عشرة ابوه وهذا كلها من الجوامد التي تقع صفات لا على القياس
كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة اشياء
من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة التي هي الافراد و
التثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة
مجتمعة من الاكسار والاعشار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق
والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز
وصفه بها وجراهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في
بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع له وجاء قميص شرذام وحم
خراديل وثانيها واحد من التعريف والتنكير واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما
مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل
او نعت مقطوع رفعا ونصبا كما يجيء في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة المخصوصة
بالمعرفة قال الاوليان صفة للآخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف
وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع

الرفع والنصب والجر وانما تبعه في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى قوله والثاني يتبعه
في الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اشياء من جملة الخمسة الاول اعني
واحدا من ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وهو في البواقي كالفعل اي
هذا السببي في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل
اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي كما يفرد الفعل
وان كان الفاعل مذكرا او مونثا طابقه السببي كما يطابق الفعل فاعله في التذكير
والتانيث ويذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي التانيث وحقيقيا منفصلا كالفعل
ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي
منظورا الى فاعله وكاينا كالفعل لان فاعله هو الضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون
في جمع المونث ويونث في الواحد المونث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين
وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في
الفعل تضرب وتضربان وتضربون وتضرب وتضربان ويضربن **ومن ثم حسن
قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه** اي ومن جهة ان
السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا
قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاء في رجل
قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل
المسند الى الظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه
اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وحرف
علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه
فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين
لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو رايت قاعدين وبقاعدين بل هما في المشتق مثلهما
في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه
وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا
عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين
كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر
الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية فيضعف مررت برجل قاعدين ابواه كيقعدون ابواه

برجل قاعد ابوه او برجل قاعدان ابواه قوله والمضمر لا يوصف ولا يوصف به
اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف
المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل
واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيما هو الاصل في وصف المعارف
فلم يوصف الغايب اما لانه مفسر في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح
المكافي وصف المعارف في الاغلب واما الحمل على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه
لا يوصف به فلما يجي من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص
من المضمر ولا مساو له حتى يقع صفة له وقال بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه
نظرا الى ذاته بل الى ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى الدال على معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو واجاز الكسائي ان يوصف ضمير الغايب
في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملونه على
البدل ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او
مساو فانه لا شيء اخص من المضمر ولا مساو له قوله والموصوف اخص او مساو
ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ينبغي ان لا يعرف انه
ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه
لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف
فانك تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في النكرات فانك تقول
رأيت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات
والاعلام والمبهمات وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح
الوصف به منها الا ان يكون الموصوف به منها اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف كما
الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول لكن من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف
الطاري على مدلوليهما الوصفين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل
من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى
من تعريف ذي اللام كما يجي فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي
ان يعرف مراتب المعارف فيكون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر في قولهم الموصوف اخص
او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغايب

مطلب المضمر لا يوصف ولا يوصف به

مطلب اجاز الكسائي ان يوصف ضمير الغايب كما في قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم

تفسير قولهم [illegible] والموصوف اخص او مساو

مطلب بيان اعرف المعارف فمذهب سيبويه الى ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم [illegible] ثم المعرف باللام ثم الموصولات

فلان احتياجه الى لفظ مفسر وجعله بمنزلة وضع المبهم فانما كان العلم اخص
واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع كما عند المستعمل
بخلاف اسم الاشارة لان مدلوله ذات عند الواضع اي ذات مبهمة كانت وتعينها الى المستعمل
بان يعرف به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية
فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة وصفه
لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب
يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب وذي العين
فما اجتمع في معرفته بالعين والقلب اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى
النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب كما يجي في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما
المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسي منه ولذا يوصف
المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر وعنده نحو الظريف في قولك وانت غلام الرجل الظريف
بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر
ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين
بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركه فيه فيعي بخلاف سائر المعارف كما يجي
في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول
وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو
اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم ثم الخاص اي الذي لا يتقوله مشارك وضمير المخاطب
جعلهما في درجة ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادي
ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر
ذلك فان وجدت الاخص في مذهب بنعت الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة
فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فيعتبر وانما لم يجز
ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به
المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت
ذلك رجعنا الى التفصيل وبينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اول واشهر فنقول
المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة
لا لمعنى في ذات وكذلك اذا انتقل الى العلمية لا يوصف به ولذلك اذا انتقل الى العلمية عن الجنسية
اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر واشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات

مذهب الكوفيين في اعرف المعارف

مذهب ابن كيسان في اعرف المعارف وكذا قول ابن السراج

المضمر لا يوصف ولا يوصف به والعلم لا يوصف به

ولا يقع من الموصول وصفا الا ما في اوله اللام

وصفا الا ما فى اوله اللام نحو الذى والتى واللاتى وبابها المشابهة لفظا للصفة المشبهة
فى كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما واما اى الموصولة فلم يقع وصفا لانه الاغلب فيه
الشرط والاستفهام ووقوعه موصولة قليل فرع على ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية
وان كانت على حرفين كما فى قوله قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفى الفرائض
لمشابهته لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو برجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا
فلم اعرف له شيئا الا قطعيا بل قال الزجاج ان الموتى صفة لمن آمن كما يجىء والظاهر انه
مستقر بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذى اللام وبالمضاف الى العلم والى
احد المبهمين والى ذى اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذا عتبار المضاف
فى التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذى اللام والموصول لما يجى
وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة
وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع
المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال العالمنع منه تعسف على مذهب سيبويه
لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر والى العلم
والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين
وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام
وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذى
عليه الجمهور ولكن بعد ان عرفت مذهب غيره ان يوصف المعارف بعضها ببعض على وفق
مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على ما مر وقد
تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف
بالموصول ايضا كقوله لهذا المرء ذو جاء ساعيا قوله وانما التزم وصف باب هذا
بذى اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم
كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل
واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد الثلثة وهنا لا يوصف الا بذى اللام و
الموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب
بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة
الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم
مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريفه لما

كون اى الموصول وصفا قليل

كون ذو الطائية وصفا شايع

وقوع الموصول موصوفا

تفصيل صفة اسم الاشارة

المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كذى اللام
لا بالشىء الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر
على ذى اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذى اللام فالذى
ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة ذو اللام وان كانت زائدة الا ذو
الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع اليه وقد
ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف
اى من جهة ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض
لان الابيض عام لا يختص نوعا من نوع آخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا
العالم فان العالم يختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا بأس ان يذكر
بعض ما اغفله المص من احكام النعت وهى اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوف
واعلم انه ان كان العامل واحدا وله معمولان متفقان فى الاعراب بسبب عطف احدهما على الآخر
فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما فى وصف واحد
فالاول نحو جاءنى زيد الظريف وعمرو الظريف والثانى نحو جاءنى زيد وعمرو الظريفان
ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما فى النعت غلبت التذكير على التأنيث كما رأيت
والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا فى خبر المبتدأ والحال
ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءنى زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا
تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما فى وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الرائعان
ولا الرائعين لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان يفرد كل واحد
منهما بنعت او يجمعهما فى نعت مقطوع نحو جاءنى رجل وزيد الظريفان وان اتفقا اعرابا
لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد بل تفرد كلا منهما
بوصف او تجمعهما فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد
مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفى الاعراب فان اختلفا معنى
ايضا لم يجز جمعهما فى وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت مقطوع فان
افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقى زيد الظريف عمرا الظريف
ويجوز جمعهما نحو لقى زيد عمرا الظريف نعتا للثانى بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثانى
لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما
معا كما مضى مثله فى الحال وكذا اما عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرو

واجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرًا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث
المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو
ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن
العامل واحدا فاما ان يكونا العمل واحدا اولا وفي الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز
جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان
من نوع واحد اى كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين متجاورين او مبتدأين او خبرين
وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين في اسم واحد كان يكونا فاعلين او
مفعولين او خبرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا
تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين
وجاء في غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كان
الظريفان صفة للمبتدأين او الخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يأبون
جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشرط المذكور نحو جلس اخوك وقعد ابوك
الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قربا
وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كالفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما
على الآخر ولم يشترك المعمولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف
فلا تقول لهذه جارية اخوى اثنين لهذا اكرام على ان كرام وصف لاخرى ولا بيس معا بل تقول
كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوى اتيك العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا
على الآخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار آخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص
لان احدهما مبتدأ والآخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب حكم كريمان بل يقطع عند
اختلاف العاملين مطلقا الا ان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد نحو ضربت زيدا وان
عمرا قائم ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو ان غلام
زيدا الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك
فيه الا الكسائى فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمارّ عمرو
الظريفان لان زيدا وعمرا مهملان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين
الصالحين على القطع لانك لا يثنى الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم
بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيهما تفريق الصفات مع جمع الموصوف اعلم ان
الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان يجمع بالصفات على وفق عدده او

تحقيق القول اذا كان الموصوف جمعا متغاير الصفات

اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتداء محذوف او مبتداء محذوف
الخبر تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز فاذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم
كاتب وبعضهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع فقط او الى انه يكون
هناك للحال المعنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان
لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع
ايضا الى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله فلا يخفى ضيفي ضيف مقرب وآخر معزول
عن البيت جانبا اى منهما صنف مقرب وصنف منهما آخر معزول وقوله فاصبح في حيث التقينا
شديدهم طليح ومكتوف اليدين ومزعف اى منهم طليق وقوله مزعف اى ازعفه الموت
اى قاربه وفي الثاني اى فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت ثلثة رجال
كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون بعض محتجا بقوله كانت حواليهم استعلت
ثلثة اكلب متطاردان واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر
كاتب بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم وبعضهم
كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا ونصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت
للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف
ومثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التاكيد في نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون
والشرط الآخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت
محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرف
المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت
بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع
وان كان نعتا اولا كقوله تعالى وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في
القطع تكرر النعت والاية رد عليه فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون
المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة يحتاج الى نعته ليبين ذاته وان كان نكرة
فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا
احتاجت النكرة الى النعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف مجيء
نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة يحتاج الى الوصف
فاذا القطع بحرف هو نص في القطع والفصل اعني الواو وقال وما وى الى نسوة عطل
وشعثا مراضيع مثل السعالى ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقوله الحربوع

قطع الصفة رفعا او نصبا

لا يسعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد
الازر والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز مخالفة النعت
المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعا ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا واذا كثرت
نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع
اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما
نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا نحو يزيد
الغاصب حقي وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات ويونس اوجب
الاتباع في الترحم اما على النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رايته
البائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم
ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز او صاحب
الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدها على الرفع قصدت المعاني المذكورة
او لا وسواء كان المعطوف عليه نعتا او لا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما
موذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت بزيد قائما بل قاعد
ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو واذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في
ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي
ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا
لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جميع الاوصاف مع تعريف الموصوف
فلا ورابعها حذف الموصوف اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف
او جملة كقوله تعا وعندهم قاصرات الطرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا
بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون
مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين
بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله
من المجرور بمن وفي قال تعا ومنهم دون ذلك قال وما منا الا له مقام معلوم اي
ما منا ملائكتنا الا ملك له مقام معلوم وقال الشاعر وما الدهر الا تارتان
فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اي منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم
مات الا رايته في حال كذا وقال لو قلت ما في الناس الا يشكر فحتى والكلام ما يتنين كالماء منهما واخرى على لوح آخر من الجمد
وقال ما في قومها لم يثم يفضلها في حسب وميسم فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه

مقامه الا في الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وقال
مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت يكفي كان من ارمى البشر
وقال كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وانما اكتفوا بالشرط المذكور لقوة
الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة
العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل وقال والمؤمن
العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعا وغرابيب
سود لان حق غربيب ان يتبع اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قانئ وان لم يصلح لمباشرة
العامل اياه لم يعدم الا ضرورة والبصريون الشاطئ كما تقول في اي رجلا ضربك فالدار بكر
رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد واخرهما الباقيين في الاغلب
كقوله تعا وهذا ذكر مبارك انزلناه وقوله ولسوف يعجب فلدنا البعض والدليل عليه
قوله وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة
وقال الشاعر وليل اقاسيه بطيء الكواكب فربما ثبتت الصفة ولم يذكر للعلم بها
قال الا انها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم واذا ولي
النعت لا او اما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال تعا لا فارض ولا بكر وتقول لقيته رجلا
اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلتبس وقال
له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه يجعل ما هو نعت الاول معنى
نعت الثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظ المضاف اليه الى ما ينبغي ان يضاف اليه المضاف
نحو هذا جحر ضب خرب وهذا احب رماني والذي هو كالحجر والحبال الضب الرمان والخليل
في الجر بالجوار موافقة للمضاف والمضاف اليه افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
فلا يجر الا في هذان جحرا ضب خربان ولا يجر جحرا ضبين خرب فال السيرافي واستشهد سيبويه
بقوله يا اياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسي نحو هموز وقال بعض البصريين
ان التقدير هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه
مرتفعا بالقيام مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموز نابه حية ثم حذف
المضاف اي حية فبقي هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما في
حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي مثل قام زيد وعمرو قوله
مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال الا ان المقصود

وقال ابن الحاجب في شرحه ولم يستغن بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان هذه الحروف قد يتوسط مع الصفات وخرضنا حد ينصرعنها اقول ولو حد عقد الحد لكان اشمل واتم والجمع في الفائدة فان الصفات المعطوف بعضها على بعض كل ثان منها مقصود مع الوصف الاول ولذلك لا يصح عطف الصفة الاولى فلذلك لا يقال قام زيد والكريم بل يقال قام زيد الكريم والعالم اللبيب فان الثاني مقصود مع الوصف الذي قبله وان لم يكن مقصودا بالنسبة فلو عرف العطف بهذا التعريف لدخل في العطف بكل واحد من الحروف العشرة انتهى شرح الكافية

فى هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا انما يجيء بالتاكيد اما للبيان لان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه فى الحقيقة لا غيره ثم تقع غلط ولا مجاز فى نسبة الفعل اليه واما للبيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص ونعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه فى بابه ونذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه الى آخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام الحد قال ولم استغن فى الحد بقول العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم وقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب ويجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان تدعى انها فى صورة العطف وليست معطوفة والاطلاق العطف عليها مجاز. قوله: وإذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد وإذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل فى الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز فى الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة فاكد اولا بمنفصل لانه يزيل بظاهره ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال دون ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا الممت برحل او وصبا النهار الكذوب او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة لتاكيد النفى ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دون

اجيب عن هذه الثلثة بان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفى وهذا الجواب ظاهر فى لا ولكن واما فى بل فانما يصح اذا جعل المتبوع فيه مقابلا للتابع فى الحكم اثباتا ونفيا لا اذا جعل فى حكم المسكوت سيد قدس سره

ثم جوز الزمخشري توسيط الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم الرضي فى شرح المفصل فى مباحث الاشتباه ان قوله تعالى الا ولها منذرون فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلا يكتفى بقول تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة فتامل سيد

مطلب قد يعطف الصفات بعضها على بعض

قال في امالي الكافيه ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير سيد

مطلب العطف فى مثل زيد العالم والعاقل والصالح ليس بحقيقى وانه فى صورة العطف

ثم عطف عليه لانه اذا اكد بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من جهة الحقيقة تخ

الى لا وصبا النحص والعطف ابيته قال انت عو ولست بنازل الممت صحاح

من شيء نحن ولا آباؤنا وقد لا يؤكد والامر ابن متسا وبان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغنى عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضى امرأة والحافظوا عورة العشيرة بالنصب فكيف لا يغنى عما ليس بواجب بل هو اولى وذلك انه مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم خطروه اصلا بحيث لا يجوز ان يؤكد واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض وانما ذاك لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت المضمر على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء فى المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم تعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بينى وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسمى الا اذا لم يفسد المعنى انه لم يجلب الا لهذا الغرض فانه لا معنى له كما فى قولك بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضى طرفين فعرفنا ان تكرير الثانى لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جاءنى غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض انقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور او عطف على الجار والمجرور ام نقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضى ان القول بالثانى اولى وذلك لان القول به فى نحو المال بينى وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثانى كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفى نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثانى فيه معنى اذ يمكن ان يكون استوفت معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك فى بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذى اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا كما فى مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره اعنى بالعامل الاول لان وجود الثانى لازم لفظا وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه فى نحو

البصرية يجوزون العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل ولا تاكيد لكن على قبح

اذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض عند النحاة البصرية

اذا عطفت المجرور على الظاهر الضمير المجرور يجب ايضا اعادة الجار

مطلب المجرور معطوف على المجرور لا الجار والمجرور عطف على مثله

فى مثل مررت بك وبزيد هل يتخذ المعطوف اى زيدا بالباء الاولى ام بالباء الثانية

لا ان الزيدان جرة بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحال جره على العامل المكرر
اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لا يلغى مع زيادتها وهذا الذى ذكرنا اعنى
لزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا
كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون ترك
الاعادة فى حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه
ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر فى قراءة حمزة واجيب بان الباء
مقدرة والجر بها ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا فى الاختيار الا فى نحو الله لافعلن ايضا
لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال
لا انقبله واتقوا الله الذى تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع كا يحى والقاهر انه
حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفى ولا نسلم تواتر القرآت السبع وقد ذهب
الجرمى وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل
المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشئ
لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع على خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف
فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل فى نحو جاؤا في كلهم والابدال منه نحو اعجبتنى جمالك
من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور فى نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا
باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل فى الاغلب
اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ
فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما فى عطف النسق فلم يكن جريهما هو كالجزء من
متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما
كالجزء مما قبله فاما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من
حيث ان المعطوف فى الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جرى ما هو مستقل كالاجنبى من متبوعه
على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا طرد الحكم على هذا الذى
فى جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افردوا النفس والعين بتاكيد
متبوعهما الذى هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت فى ذلك لعلة اخرى وذلك
لان النفس والعين كثيرا ما تليان العامل ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان وقويت
عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة تاكيد نحو

مطلب اجاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال السعة مستدلين بالاشعار

مطلب لا يعمل حرف الجر مقدرا فى السعة الا فى نحو الله لافعلن

مطلب قسم السؤال لا يكون الا بالباء

مطلب منع تواتر القرآت السبع

مطلب جاز تاكيد الضمير المجرور والابدال منه بلا فصل

مطلب النفس والعين كثيرا ما يقعان غير تاكيد نحو طابت النفس فلان وقرت عينه

زيد جاء فى نفسه وهند جاءت فى نفسها ثم طرد الحكم فى البواقى مع ان ضمائرها بارزة
نحو ضربتنى انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل فى الكتاب
فى كله لان كلة لا يلى العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاء فى كلكم ولا قتلت كلكم
ولا مررت بكلكم بل قد استعمل مبتداء لا غير اما لان العامل معنوى كما هو مذهب الجمهور
او لان مرتبته التاخر اعنى خبر المبتداء كما اخترنا فى اول الكتاب هذا وقد علل المصنف
اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء
بما هو كالمستقل قال لان النفس يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه
العلة يبطل عليه فى قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه قوله والمعطوف
فى حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز فى ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية لا يريدون بقولهم ان
المعطوف فى حكم المعطوف عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى
لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبنى وبالعكس وعطف
المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله
لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته عائدا اليه لكونه صلة له لزم مثله فى المعطوف وكما
اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا
ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وتقول فى رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجئ
فى باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجود تجرد المعطوف
عليه عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا
حال كون اللام فى المعطوف جاز كما فى ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه
والى غيره معا وجب مثله للمعطوف اذا كان فى نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف
فى يا زيد وعمرو ولان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء
المعطوف على هذا الاصل فى لا رجل وامرأة كما فى النداء لكن العلة قد تقدمت فى المنصوب بلا
التبرئة وان لم يكن حال المعطوف فى نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب فى المعطوف
عليه فلذا لم يضم المعطوف فى يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس بحرف النداء فقط
بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف فى لا رجل ولا زيد عندى لان
نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا
وحدها فتقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير

مطلب قال الفاضل ابن الحاجب لا يستعمل لفظ كل فى كلامهم الا تاكيدا

في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا
بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله
فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله
ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه لما وجب لقولك
بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله مشتقا والمعطوف
مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر والنصب في ذاهبا عمرو فان قلت فجوز ولا ذاهبا عمرو
على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى
يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول تقدم على الخبر فجاز عمل ما فيها بخلاف الثاني
نصا وفي عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد
فيجب الرفع في ذاهب على عطف الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم
من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت
برجل قائم ابوه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى
لان المعنى لا قاعد ابوه فهو حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في
قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه ابواه والمضاف اليه راجع الى الموصوف وكذا قولك
برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريته قوله وانما جاز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه
ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال عنه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب
بان هذه الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المحقق والذي
يقوى عندنا ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطفت عليها
جملة متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا او لا
او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزء
سواء كان مضمون الاولى سببا كما في مسئلة الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد
فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد
وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا
يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا فتقول الذي جاء ثم غربت
الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس
وكذا تقول في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذه

لان المجموع على المجموع لكون عطف الجملة على الجملة

لان الضمير المستكن في قبيحة راجع الى الجارية فكانك قلت لا قبيحة جاريته

هنا وهذا كما يعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا
نحو زيد ضربته عمرا او يعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا
نحو زيد ضربت عمرا او يعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد
ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك لانه في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف
عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة
المتقدمة لتعقيب مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفى بالضمير في احديهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة
تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون بالمضمون
معنى فيقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي
نشم القيامة ولا ينتبه انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة
الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق
معنوي بين المضمونين هنا وقولك هند لقيت زيدا واباها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة
اذا ذكرت مقام الواو والفاء وثم او ولا بل وحتى خلاف لا يحرها قوم لان اجتماع ليس بحاصل مع الفاء
وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ
بخلاف الواو فانها للجمع فلا يحتاج الى فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف
كما تبين في هذا التوابع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان الجملة مع الفاء وثم واو تعلقا
معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيدا اكرمت عمرا واكرمت اياه
فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت لخلو الاولى
الجملة الخبر عن الضمير **قوله وإذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه** معنى قولهم العطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين
مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين
نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفقي الاعراب على معمولي عاملين مختلفين
وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولين على عاملين
بل على معمولي عاملين فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين
على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا
واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى
ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان
الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف

[illegible] لقيت زيدا فاباه لا لانها للتعقيب ... مقدرون معها فعلا ... جدا اقوى

بحث العطف على عاملين

خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه

ولا يعطف العمولان في الاشتقاق المذكورة على عاملين بل يعطف على معمولي نحو العاملين فيقول النحاة واذا عطف على عاملين على حذف المضاف منهم

اذا فصل بين العاطف والمجرور وذلك لان حرف العطف كالعامل في المجرور ولا يفصل بين الجار والمجرور كما لا يفصل بين مثل الجار والمجرور

المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المحقق من قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا فان ولى المجرور فى المسئلة المذكورة حرف العطف نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو اجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولى وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين نحو قولهم مررت الى الغزو بجيش والحج ركب لا يجوز اجماعا اى الاسمين او ليت حرف العطف اذا الآخر يبقى منفصلا بينه وبين العاطف الذى هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان يقال وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائى والفراء وابو على فى السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذى بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاء فى زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف

اتعرف ام لا رسم دار معطلا من العام يعشاه ومن عام اولا قطار وتارة حرب وكانها

متصلة بوفى رعيل فجلاد فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف فى جوازه فى المرفوع والمنصوب وفى عدم جوازه فى المجرور نحو جاءنى امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو على انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم فى السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتنى عمرا وبالظن نحو خرج محمد او اظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفيهما ولا ام لان ام العاطفة اى المتصلة يليها مثل ما يلى همزة الاستفهام التى قبلها

والفاصل بين العاطف والمجرور لا يجوز اجماعا سواء الفاصل ظرفا او غيره فلا يجوز مررت بزيد وامس عمرو وان كان الفاصل ظرفا بل وجب ان يقول وامس بعمرو منه

مطلب يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو

مطلب يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف بالشرط وبالظن ايضا

تفصيل العطف على عاملين

قبلها فى الاغلب كما يجىء فى حروف العطف ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول لما كان الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والفراء يضمران الجار فى كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء شحمة وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اى وللذين واعتذر ابن السراج لهما فى قوله تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله آيات على القراءتين بان آيات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فقد تعدد فى الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتأخرون فان الاعلم الشنتمرى منع نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العطف قال لانه ليس يستوى آخر الكلام واوله قال اذا قدمت فى المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله فى تقدم الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه والمقصود بالقيد الذى ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور فى المعطوف عليه ويتأخر المنصوب والمرفوع ثم يأتى المعطوف على ذلك الترتيب نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التى ذكرها الاعلم بل لان الذى ثبت فى كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فيجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد فى صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المحقق ما الزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه فى علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما قوله خلافا للفراء يعنى ان الفراء يجيزه مطلقا وفى هذه الاحالة نظر على ما قلنا قوله الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو اى يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه اى لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذى اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو اى اشترك عمرو وزيد قال الله تعالى لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الآية

مطلب قد يحذف واو العطف مع معطوفه اذا كان قرينة تدل عليه

اى لا يستوى من انفق من قبل الفتح ومن انفق من بعده

وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلاً ونهاراً في الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار
وقد يحذف الواو مع المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم
قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكاً لبناً تمراً وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن
والسمك كل سمكاً لبناً اي او لبناً وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف
المعطوف عليه بعد بل واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو
لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجيء في بابها
وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون
التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيداً اي لكن قام زيد لان نعم
مقدرة لما سبقها نفياً كان او اثباتاً ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في
حروف العطف وتقول لمن قال مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى لا
عمرو او نعم بل عمرو اي بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه
بعد حروف التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي
سبق الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه
بام قال تعالى امن هو قانت اناء الليل اي الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف
بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمراً زيداً او ثم عمراً
او عمراً او لا عمراً زيداً بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا
مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة
للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولو استبشع كون التابع مقدماً على متبوعه
وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معموله التزم اضمار عامله فلا
يقال والاسد اياك لانه يكون اذن متقدماً على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه
لزم اتصال عامله به فلا يقال ان زيد ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان
مبتدأ مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمراً زيداً قائمان وما وزيد عمرو
قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا يقول اما وعمرو زيد
فمنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد
نائمان لانه يتقدم على العامل ايضاً وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا تقدم
الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطراراً لتأخره عن العامل على المذهبين
ويشترط ايضاً في تقديم المعطوف اضطراراً ان لا يكون المعطوف عليه مقروناً بالاداة

مطلب
وقد يحذف الواو دون المعطوف كما يقال اكلت سمكاً لبناً تمراً اي لبناً وتمراً

مطلب
وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك

مطلب
قد يحذف المعطوف عليه بعد بل واخواتها

استعمال بلى في الايجاب شاذ

الظاهر ان نقطة بل وقعت موقع نعم سهواً من القلم لما سيجيء من ان استعمال بلى في الايجاب شاذ سيد

قد يحذف المعطوف عليه بكلمة ام كما في الآية

يعني يقال ضربت وزيداً عمراً فيقدم المعطوف اي زيداً على المعطوف عليه اي عمراً اذ اصل الكلام ضربت عمراً وزيداً ومن تفصيل قول الشاعر عليك ورحمة الله السلام حيث ذكروا واصل الكلام عليك السلام ورحمة الله والله تعالى اعلم مح ط

مطلب
يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ان لا يتقدم المعطوف على العامل

او بعناها فلا تقول ما جاءني زيد الا عمرو وانما جاءني غير زيد عمرو وذلك لكون ما بعد الا
في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفياً واثباتاً كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها
المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى
مع المعطوف عليه تطابقهما مطلقاً نحو زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبياء
وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب
ولا ينفقونها في سبيل الله فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز
وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه اي يرضوا احدهما لان رضاء احدهما رضاء
الآخر ونحو زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا نحو زيد قام
وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس
المبتدأ وحده عطفاً على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان
كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال
بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اي زيد
قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز
المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة
الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب
حتى تناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار
في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما
وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقاً نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما
وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقان واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير
معها وتركها موكولان الى قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاضراب عن المعطوف
بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني زيد بل عمرو وقام وزيد او عمرو
اتاك وكذا تقول زيد او هند جاءني ولا تقول جاءتني اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة
للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيداً ضربت ام عمراً فاوجعته
وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته واذا قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد
لا عمرو جاءني مع اني دعوتهما وزيد او عمرو جاءني وقد جئتهما او اكرمتهما وتقول في او
التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز باحثهما وكذا تقول هذا اما
جوهر او عرض واما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنياً او فقيراً فالله

مطلب
تفصيل حال الضمير الراجع الى المعطوف بالواو وحتى انه يجب المطابقة تامة

يجوز ان يرجع ضمير الواحد باعتبار جمع المذكورة او على جعل الذهب والفضة فئة واحدة ح ط

مطلب
قد يحذف الخبر من المعطوف عليه اكتفاء بالثاني

مطلب
لو كان العاطف الفاء او ثم هل يجب المطابقة في الضمير

مطلب
الحق ان مطابقة الضمير واجبة في نحو زيد ثم عمرو قاما وكذا بالفاء

تفصيل في ان العطف بلا ولكن وبل وام واو واما هل يجب فيه المطابقة

تقول جاءني زيد او هند وتقول زيد او هند جاءني

مطلب
قولهم جالس الحسن او ابن سيرين

اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا تمتنعوا
فان الله اولى بالغنى والفقير معا وانما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا
اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الروية المدلول
عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود الضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه
وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل وكثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو
جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان لا يسرحوا غنما
او يسرحوه بها واغبرت السرح نقال مع سيان او يسرحوه والحق ويسرحوه وتقول
ان زيدا ضربت ام عمرا وهما مستحقان للضرب واما جاء في زيد لكن عمرا وبل عمرو وقد دعوتها
ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى
فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا على قراءة عاصم وكذا قوله تعالى صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ
اى يقبضن اى يصففن ويقبضن قال بات يعشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها
وجائر اى ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس في الاسم بتقدير الفعل
ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ
وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَإِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ وَأَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا وكذا
وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس كذا يجوز عطف المفرد على الجملة
وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخويه لكن عطف الجملة على المفرد
اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في
الاعراب فنحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما
اذا كانت الجملة المفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر
والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين متطابقان تعريفا وتنكيرا دون البواقي
فهي كجشتك لخاف وراجيا وهند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف
ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني في ذلك بالواو دون الفاء واخواتها
لاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد
وعمرو اى وعمرو وكذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف
المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى
اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق من حوزه الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف
واو منقطعة اى بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف ويكون مجلف مصدرا عطفا على

مطلب
لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو

سرحت الماشية سرحا والسرح المال السائم ويقال فرس سريح وخيل سرح وناقة سرح اى سريعة سيد

قوله صار جواب لما في قوله لما استعمل

عضب الرجل بالسوط اذا ضربته به سيد

مطلب
يعطف الاسم على الفعل وبالعكس

مطلب
ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس

مطلب
يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل

عطف الجملة على المفرد اولى من عكسه

مطلب
يجوز عطف الجملة على الفعلية وعكسه قال ابن جني وهذا بالواو دون غيره

يجوز المخالفة في الاعراب بين المتعاطفين

على غضب كما في قوله تعالى وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ **قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في**
النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه
ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد
في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في
كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة
معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر اى يجعله مستقرا
محققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم
بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز
والغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة
السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد
ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا
لفظيا نحو ضرب زيد او ضرب ضرب زيد ولا يجيء ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت
ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فغلطت نفسه بناء على ان المذكور
عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما تكرر
غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك
اما في الحرف نحو ان ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا
ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المص لانه يقرر امر المتبوع ولكن في النسبة ولا في
الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه
ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما ينسب
الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول
قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا وتقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا
تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ايما امراة نكحت
بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب
اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع
الامير اللص اى قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير اللفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد
اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما الا غير
والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد

بحث
التاكيد من التوابع

مطلب
تفسير التقرير الكائن في التاكيد وتحقيقه

مطلب
الغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلثة اشياء

نجع الطعام ينجع نجوعا اى هنا وتمه نجع فيه الخطاب والوعظ والدواء اى دخل واثر صحاح

او بالمنسوب او المنسوب اليه

ذكر مثال التاكيد في قبيل الحرف نحو ان ان زيدا قائم

الغرض الثالث من التاكيد

قوله مثال قتل زيد اى ضرب ضربا شديدا كالمقتل

وذكر المنسوب اليه فيما يبقى شك في كونه حقيقة لغوية كقولك رايت الاسد الاسد في موضع تستغرب وجوده فيه سيد

المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا
الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع
الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع اى ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة
عامة فالتكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالنوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل
والفاظ الشمول يقرر ما يتعلق بالنوع من اتصافه بكون ما نسب اليه عاما الاجزاء شاملا
وقوله فى النسبة او الشمول بيان لامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك
فى العلو اعظم من ان يوصف وامرى فى العقر ظاهر اى فى باب العلو وباب العقر فالمعنى يقرر امر
المتبوع فى باب كونه منسوبا او منسوبا اليه وفى باب كون النسبة شاملة عامة لافرا[د]
فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تعالى إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فان واحد وان قرر وحقق
امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا فى قوله
تعالى نفخة واحدة لفظة واحدة لم يقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا يكون
النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا احاد لها وقد اورد المص الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة
فقال ان لفظ واحدة يقرر الوحدة التى فى نفخة فيجب ان يكون تاكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت
على الوحدة لكن دلالة تضمن لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة
مدلول هذه اللفظ تضمنا لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن
والمدلول بالمطابقة نكل مدلول المتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك
مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون فى قولك جاءنى الرجال اجمعون يقرر مدلول
القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين فى المجى بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول
اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار اليها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة
اعنى كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءنى الرجلان كلاهما
لفظه موضوع للاثنينية التى هى مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تاكيد فان قلت بل معنى
كلاهما فى جاءنى الزيدان كلاهما كلا الزيدان وكلا الزيدان نعما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم
المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم
مطابقة قلت هذا وهم لان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما المضاف اليه
الذى مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما
والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية
والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعانى نحو جاءنى رجل

اطلق النسبة ليتناول كونه منسوبا وكونه منسوبا اليه فتامل سيد

اطلق النسبة ليتناول كونه منسوبا وكونه منسوبا اليه فتامل سيد

قال المص فى الجواب بتقرير امر المتبوع لا بتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة او لا دلالة فيها على النفخ اصلا على معنى النسبة والشمول وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة والشمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التى هى مدلول للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا سيد

وكذا قوله تع ولا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد فان اثنين وواحد وان قررا وحققا امر متبوعهما وهو الاثنينية والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه او القول الذى فى قوله تع ولا تتخذوا او من باب شمول القول لا المعانى صح

واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة
او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع
باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعانى الا لفظ جميع فان الاغلب
فيه قطعه عن الاضافة مع قصد اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ
باعتبار هذا المعنى على ضرب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول
جاءنى زيد وحده اى لم يشاركه احد فى المجى وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه تاكيد
وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا فى المشهور الفصيح استغناء
بكلا ويستعمل العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لم يجئ
الا تابعة مضافة فى التقدير على راى الخليل وربما نصبت جمعاء وجميع حالين كما فى القبلة
جمعاء والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة
نحو جاءنى القوم باجمعهم فلا يقال جاءنى القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء
وبدونه نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة
اوجه اما مقطوعا عن الاضافة كقوله تعالى عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا اى بهم اجمعين
وليس مجتمعين فى حال المجى وان اردت ذلك المعنى فقل يأتينى بهم معا بل معناه انه لا يتخلف
منهم احد اجتمعوا فى الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير التاكيد
تلته العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تاكيدا وهو اقل الثلثة
نحو جاءنى القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلثة
وما فوقها كامر فى باب الحال نحو جاءنى القوم ثلثتهم وجاؤنى ثلثتهم ولا تركب ثلثة واخواتها
لا بعدد لا يعرف المخاطب كمية العدد وقيل ذكر لفظ التاكيد فلا لم يكن تاكيدا بخلاف الرجال
فى نحو جاءنى رجال ثلثة فتبين بهذا انك تقول فى الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين
العدد وثلاثة واربعة فصاعدا للمعين العدد وتقول فى التاكيد او الحال وهما بمعنى
واحد هنا وحده وكلاهما اجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم واربعتهم فما
فوقه لكل معين العدد فاذا قصدت بالوصف لم يكن فى هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل
الى متبوعها واذا قصدت بها التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها وصاحبها
بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع ولا صاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ
تراكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ صفات عن حد
التاكيد الا بقوله والشمول قال المص يدخل عطف البيان فى قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج

ما يحسن
تعميم لفظ كلا
تخصيص
وتفصيل

معلم
تعميم لفظ جميع وانه
يستعمل على احد ثلثة
اوجه اولها انه مقطوع
عن الاضافة حال

تفصيل الثلثة واربعة
ونحوها فى التاكيد والصفة

اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله تقرير امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر لان البدل غير مقصود بالنسبة فلان وضعها لبيان على معنى فى متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو تقرير امر متبوعه وتحقيقه لكن لا فى النسبة والشمول وهذا حاصل ما ذكره سيد

بقولنا فى النسبة او الشمول اقول لما كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت فى اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف بيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك من يسمى بابى حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا آخر فليس بواضح وينبغى صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات قوله

وهو لفظى ومعنوى فاللفظى تكرير اللفظ الاول مثل جاءنى زيد زيد ويجرى فى الالفاظ كلها والمعنوى بالفاظ محفوظة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما نحو نفسه ونفسها وانفسهما وانفسهم وانفسهن والثانى للمثنى كلاهما كلتاهما والباقى لغير المثنى باختلاف الضمير فى كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ فى البواقى اجمع جمعاء اجمعون وجمع

اعلم ان التاكيد اما التقرير شمول النسبة وهو بادنى تكرير من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما التقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول وبتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظين النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظى يجرى فى الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل فالمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف لا يؤدى معنى الجملة ولا يحذف غير فى الغالب نحو بلى ولا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحرف الجر لا ينفك عن مجروره بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فلا بد لتكريره من اعادة ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله وصالبات ككما يوثفين والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرورهما فلا يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العماد فى الاول معمولا لظاهر عمل الثانى بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم فى الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان فى الدار ان زيدا قائم وان عمد الاول اضمر على الثانى بضميره نحو ان زيدا انه وليت بكرا

بكرا ليته قائم ويجوز عمده بظاهره ايضا وقد جوزوا فى تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان يكون منفصلا فتقول فى المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثانى مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل وتقول فى المجرور مررت بك انت وبه هو لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاى متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فيتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجىء فى باب الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما فى باب المثنى وجمع الصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل فى نحو ضربتك انت تاكيد وفى ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوى كما يظهر فى حد كل واحد منهما وقال الزمخشرى فى مررت بك بك ان الثانى بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل ومثل قوله فى باب المنادى ان الثانى فى يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظى بل يكون فى بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجىء فى باب البدل ولا يجوز ان تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز ذلك فى التاكيد لان المقصود فى البدل هو الثانى فكانه باشره الناصب فلا يجىء مرفوعا هذا كله فى غير المستقل واما المستقل فيكرره بلا فصل نحو جاءنى زيد زيد قال فاين الى اين النجاة ببغلتى اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقال فى الحرف المستقل لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت على مواثقا وعهودا ومع فصل كقوله ترا كها من ابل تراكها وقال تعالى وهم بالآخرة هم كافرون ويحسن التكرير اذا ذكر ما يطلب شيئا وطال ذيل فيكرر المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فان طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظى على ضربين

مطلب
المنصوب المتصل كما لا يجوز تاكيده بالمنصوب المنفصل يجوز تاكيده بالمرفوع المنفصل ايضا

مطلب
المنفصل فى نحو ضربتك انت تاكيد وفى ضربتك اياك بدل وهذا عجيب

قال الزمخشرى فى مررت بك بك ان الثانى بدل وهذا عجيب

نحو ثلث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه

مثال التاكيد اللفظى فى النعل والحرف

مطلب
التاكيد اللفظى على ضربين والضرب الثانى على ثلثة اضرب

اعتراض ان يصح مع المعنى بان يستقل غير الواضح فى التعريف مع انه واجب

مطلب
التاكيد اللفظى جار فى الالفاظ كلها وفى الحروف ايضا

مطلب
تفسير المستقل وغير المستقل فى اصطلاحهم

فاللفظى تكرير اللفظ الاول مثل جاءنى زيد زيد ويجرى فى الالفاظ كلها والمعنوى بالفاظ محفوظة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما نحو نفسه ونفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثانى للمثنى كلاهما كلتاهما والباقى لغير المثنى باختلاف الضمير فى كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ فى البواقى اجمع جمعاء اجمعون جمع

لاتك اما ان يفيد لفظ الاول بعينه نحو جاءه في زيد زيد وجاء في جاء في زيدا وتقويه
بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون
للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سوترا ولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول
لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن
او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر اى استخرجته وقولهم
اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث
مشتق من قولك تكتع اى تام ومن بصع يبصع العرق اذا سال ومن بصع اى روى ومن البتع
وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للاول
لكنا نجعلها اما من القسم الثاني ومن الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن
او خبيث نبيث وباب الاتباع بعضه كحيص بيص وخيث بيث كما يجيء في المركب يجب
ان يراعى تجانس اللفظين في باب التنازع بما يمكن فلهذا قلبوا او بوص باء واصله حيص
بيص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم ثم بعده
قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع
كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاء في القوم كلهم واجمعون ولا جاء في القوم
كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا
عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم والترحم فيقطع فلو عطفت و قطعت
لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد
اللفظي بالفاء او ثم فلما يجيء في حروف العطف وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول
فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه اويده ورجله وهو بدل البعض
من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل
وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع
المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلثة في الاصل بدل اشتمال فجرت مجرى التاكيد
لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرنا وقاتهم كلها على حذف المضاف
من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعهما على التاكيد ولجريها مجرى اجمع جاز حذف المضاف منها
ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال فلا يقال ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد
والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار دون لنا
مطرنا وقاتهم كقولهم صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان

مطلب: جعلوا من الاتباع نحو قولهم هنيئا مريئا خبيث نبيث من الاتباع

مطلب: جعل بعضهم اكتعون وابصعون وابتعون مما لا معنى لها وحدها وقيل لها معان وحدها

مطلب: قد يكون التاكيد اللفظي مع العاطف نحو والله ثم والله ولا يجوز مثله في التاكيد المعنوي

مطلب: جاز العطف والقطع في الصفة

جواز العطف بالفاء وثم في بعض التاكيد اللفظي كما يجيء في بحث حروف العطف

مطلب: قد يجري بعض البدل مجرى التاكيد كما في قولهم سهلنا وجبلنا ومطرنا الى اخره

جاء في بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اى
على ظهره وبطنه كقوله واختار موسى قومه اى من قومه او على الظرف اى في ظهره وبطنه
نحو دخلت البيت وذهبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد
والرجل وتقول مطرتهم الشمس ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل
وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع
والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف
وهذا جميع الفاظ التاكيد قوله فالاولان يعني نفسه وعينه قوله يقعان اى يقعان
على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث فللواحد المؤنث يعتبر الضمير فقط تقول
نفسه وعينه نفسها وعينها ويعتبر الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما
نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن
كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجيء في باب المثنى وتقول
الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا للمثنى المذكر
وكلتا للمثنى المؤنث تقول كلاهما وكلتاهما قوله والباقي اى كله واجمع الى ابصع لغير المثنى
اى المفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم
وان لم يذكره المص وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده تقول للواحد المذكر
اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون
اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز
لك اجراء ما للواحدة اعني جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء على كل جمع الا جمع سلامة المذكر
لانه لا يؤنث كما يجيء فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور
كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء لتاويلك كلها بالجماعة ويجوز لك اجراء الجميع
الا جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور والدور كلهن جمع كتع بتع بصع
كما تقول بالنسوة والزينبات كلهن جمع كتع وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل
اذا كان مكسرا ان يقول بالرجال جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقول جرير اقبلت
من نهلان او وادى خيم على قلاص مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة
اى فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اى الطوائف الصافات وليس بشيء لان
ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنثا للفظ كما ذكرنا وقد اجاز
الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المؤنث

قد يحذف الظرف الجر وينصب المجرور نحو دخلت البيت وذهبت الشام

اى في البيت ونحوه اعلم ان المفعولين واما على المفعول الاخر في البيت مفعول به لو حذف فلا حاجة الى الحذف مح ظ

وجوز الاندلسي في الرجال كلهن بتاويل الجماعة كقولهم الخوارج للعقلاء اى الفرق الخارجة

وقد جاء بتحويل الياء اى الذي ... الى ... العدول والقوى ... مح ظ

النهلان ... اسم

جمعا واكتعا وان بصعا وان بتعا وان وهو غير مسموع **قوله ولا يؤكد بكل واجمع**
الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسًّا او حكمًا نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد
كله بخلاف جاء زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسًّا نحو القوم والرجال فان له
افرادًا يتميز في الجنس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكمًا مفردًا متصل الاجزاء
كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكمًا بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع فيجوز
اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزاؤه
حكمًا بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا يجوز اذن تاكيده بالكل فلا تقول جاءني العبد
كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا يفترق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعض ولا يجيء
الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر
الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وعمرو وجاز
الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل اشتريت
العبدين واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكمًا ما احتمل المفرد نحو اشتريت العبد لكنه
لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بالتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لم يرتفع احتمال الاجزاء وكلا
لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسًّا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني
اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت
جميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل
نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات النكرة
اي شيء هو اولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة
فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تاكيد
النكرات شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه السلام
فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعالى كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا فهو مثل ضرب ضرب زيد
واما تكرير المنكر في قولك قرات الكتاب سورة سورة وقوله تعالى وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا
فليس في الحقيقة تاكيدًا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول
معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم
المقدار موقتا كدينار ودرهم ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين ليس
ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق
التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم ما ليس

ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله
يا ليتني كنت صبيا موضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما
اجمعا واما قوله اولاك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف الم ومنكر فحمل كليهما على البدل عند
البصريين اولى لان خير وشر ليسا بمعرفتين ويجوز مجيء كليهما غير تاكيد اذا كان تابعا
كقوله تعالى إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما
تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على
البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته
وبعدها الصفة نحو جاءني القوم ضربت اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت
كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة
وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف
للاختصار والتاكيد للتطويل فيتنافيان وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يحتج الى التاكيد
ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه فالاولى الجواز نحو ضربت زيدا وعمرا
ذلك ربما يجوز في نسبة الضرب الى زيد وربما غلطت في ذكر زيد واردت ضربت بكرا وعطفت
بناء على ان المذكور بكر **قوله واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل**
مثل ضربت انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف **قوله واكتع واخواته**
اتباع لاجمع فلا يتقدم عليه وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ
التواكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين
اما تقديم النفس على الكل فلان للنفس معنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما
تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار
لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ اي ذاته واما
تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق
على وزن الصفة وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا
واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع
في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام
وهذا المعنى خاف فيهما وان لم يقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت
من النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمتقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس
والكل من دون العين واجمع من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ما حكي

الاندلسي عنهم جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا
يدل على قلته والبغداديون جعلوا النهاية ابتع ومتصرفاته فقالوا اجمع واكتع وابصع
وابتع وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع وتبعه المص ولا ادري ما صحته والمشهور
ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب
الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تقديم
اجمع على احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدا بهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف
اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع
جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاء في القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع
وايضا اجمع تبع وايضا اجمع بصيع بتيع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع
معا وجب الترتيب المذكور قال ابن برهان اذا قلت جاءني كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون
فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره
بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم لاجتماعهم
في وقت واحد فكانا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانما كرها ترادف لفظين بمعنى واحد واي
محذور في ذلك مع قصد المبالغة **قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه**
قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله دونه يخرج عطف
النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه
الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون
الاول مع انه عطف نسق اول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف
البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال
اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل
مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله الذي قال ومن البدل
ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال
يا مي ان تفقدي قوما ولدتهم او تخلسيهم فان الدهر خلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت
ببطن عرعر ابي الظلم عباس قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به فيكون المقصود هو الاول
والحق انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان

كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة
منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر في كل واحد
من الثلثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم
فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح
ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما احد ثلثة
اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني
لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام
اولا والتفسير ثانيا اوقع واتم في النفس لاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان
الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكر ولا يجوز العكس
نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة
بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما ان يكون لشيء اسمان هو باحدهما
اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان
بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا كنيته ابو حفص الا اياه
واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ذاتيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء
كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك
خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك
اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك
فاخوك واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اسم زيد فالثاني في الصورتين بعض من الاول
عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق
على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج
الى المتبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم
والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت
الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف
فان قيل ان الثاني في نحو العائذات الطير بدل وفي الطير العائذات صفة وبخلاف التاكيد
فانه وان كان جامدا لكن كونه مثناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه من اعتباره مستقلا
ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يلزم معناه
من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلة لفظا اي صالحا لان يقوم مقام

فسجد الملائكة كلهم اجمعون اكد تاكيدين للمبالغة في التعميم ومنع التخصيص وقيل اكد بالكل للاحاطة وباجمعين للدلالة على انهم سجدوا مجتمعين وفيه نظر اذ لو كان الامر كذلك لكان الثاني حالا لا تاكيدا قاضي بيضاوي

مطلب اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون

هذا مما لا نزاع فيه لكن لا يجمع بين كلهم واجمعون في الآية حمله بعضهم على المبالغة في الشمول والاحاطة لكثرة الملائكة كثرة غير محصورة ولاحظ بعضهم ان اجمعون بحسب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع المبالغة لتكثير الفائدة سيد

مطلب هل يدل اجمعون على الشمول فقط ام على الاجتماع

مطلب قال الشيخ الرضي لم يظهر لي فرق الا ان بين البدل والبيان

عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عبد مناف ابي الظلم عباس صح

الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل ومع ذلك يكون الاول منسوبا اليه مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعينه لتوطئته فالفرق ظاهر كما حققه المتاخرون

مطلب بيان الفرق الظاهر بين البدل وعطف البيان

اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع مقصودة دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء نسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع من النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود ملا

مطلب الاغلب ان يكون البدل جامدا

تحمحم الفرس تحمحم اذا صوت والصهيل صوت الفرس

مدلوله نفس مدلول المتبوع نحو جاءني زيد زيد او بعض مدلوله نحو جاءني زيد نفسه او كلهم منع من الزيدان كلاهما والزيدون كلهم اعتباره مستقلا فلهذا جاز اعتبار البدل مستقلا نحو وخبر نسخه

المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل آخر في الاول نحو يا زيد
اخ ويا اخانا زيد مبنيين وفي الثاني نحو يا غلام بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا
زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا
نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث العلة المذكورة بعينها وانما لم يجز
يا زيد وعمرا او يا زيد وعمرٌ بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف
كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان
بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك لان المتكلم يحقق
بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فيقصد بالرغيف ثلثه
الرغيف ثم يبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث
يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني
زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان يقول ضربت
زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولهم رأيت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها انك
اردت رأيت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه
قالوا والفرق الآخر ان البدل في حكم تكرير العامل وسلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه
ظاهر فباي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف
البيان مع التسليم في البدل لا فرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه
تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والحق تحرير التخالف في المسمى عطف بيان ايضا
قوله وهو بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط فالاول مدلوله مدلول الاول
الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبين الاول ملابسة بغيرهما والرابع
ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه
تسامح اذ مدلول قولك اخيك في بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا ولم
يدل على اخوة المخاطب لم يكن جليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان
احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول
نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني
ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد
غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط وانما يقال هذا بدل

وبيان ان المتبوع لا يدل الا على معنى في التبوع
ويفهم معناه من التبوع ولكان اعرابه
تبعية الاول

بعرف ذلك بمقامات الكلام وقرائن الاحوال
فاذا كان المناسب للمقام المبالغة في الاستناد
وتكرير الحكم حمل على قصد تكرير العامل وان كان
المناسب التجوز والتوضيح
حمل على عدم التقيد

مطلب
قد يراد بالمدلول ما هو اعم
مما صدق عليه المدلول

تحقيق معنى الاشتمال
وبدل الاشتمال

بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول
متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد
والقولان متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل
ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة
المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل المعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه
بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام
غير مفيد لان الحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد لان المعلوم
بذلك الاخدود ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضربت زيدا
مفيد غير محتاج الى شيء آخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبني الوزير
وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس
مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهذا الاول غير مجمل اذ يستفاد
عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا
ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخرج مدلول الثاني عن ان يكون مدلول الاول اولا
والاول اما ان يكون فيه الفعل المسند والمبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له
بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط
على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني
اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي
من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك
وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق
كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط
فقلت حمار واما نسيان وهو ان تعمد ذكر ما هو غلط ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء
وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب
عن الاول المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر
المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد
والتثنية والجمع والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الآخر فلا يلزم
موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير ونحوهما ايضا قوله ويكونان معرفتين

نحو قولهم قتل الامير
سيافه وبني
الوزير وكلاؤه

ملحوظ
بدل الغلط على ثلثة
اقسام احدها
البداء وهو مقبول
سائغ عند الشعراء

مطلب
لا يقع بدل الغلط
الصرف والنسيان
في كلام البلغاء

ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية
كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الابدال الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول
معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل
بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس
له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه
امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان
نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب ليس ذلك على الاطلاق بل هو في بدل الكل
من الكل وان روعي نكرة فالنصب فالمعنى فاذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي
في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس
في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل
حطم وختع من الطي اي المقدس مرتين كانه طوى بالتقديس كقول الشاعر انا وجدنا بني
فلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر اي لا ذي طول ولا ذي قصر قوله فلا وابيك خير
منك البيت فانه لم يفد النكرة الا ما افاد الاول لم يجز لانه تكون بها ما بعد التفسير نحو زيد
رجل وقد نراه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل
ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب مثل ضربته زيدا هذا قسمة اخرى مستانفة
للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الاظهار والاضمار
والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد اخيك
واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياها اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون
اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته
اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا كلهم في مثل اسكن انت وزوجك
الجنة انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوتك
لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولا يرجع اياه الى زيد على ما يورد النحاة لكان
لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم
اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا
يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياه والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد
وقطعت زيدا اياه والنحاة يوردون في مثله نحو يده قطعت زيدا اياها ويقولون هو
تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحو ذكرنا جملتين لم يقع التكلف كان

خنع في الارض اي ذهب تقول خنع الدليل بالقوم خنوعا اي ذهب بهم في الفلاة ودليل خنع على
مثال صرد وهو الماهر بالدلالة والخوت مثله
صحاح

وطوى اسم موضع بالشام تكسر طاؤه وتضم ولا يصرف فمن صرفه جعله اسم واد ومكان
وجعله نكرة ومن لم يصرفه جعله بلدة وبقعة وجعله معرفة وقال بعضهم طوى وطوى الشيء
المثنى وموضعه ... وليس بعلم وهو معروف لا غير وقالوا في قوله تعالى انك بالواد المقدس
طوى مرتين اي قدس وقال الحسن اي ثنيت فيه البركة والتقديس مرتين
صحاح

المظهر من المظهر بزيد اخيك والمضمر من المضمر وقد تقدم لفظ الزيدين واخوتك بتقدير ان الزيدين هم اخويك لقيتهم اياها
نسخه

ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته
وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة والمضمر من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد
والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد
كرهته الدابة وربما سمي بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول
على الثاني لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد في بدل
البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى البدل منه ليعرف تعلقهما بالاول وانهما
ليسا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى قُتِلَ
أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ لاشتهار قصتهم وانهم ملاوا الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز
سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا على حذف المضاف
سهلها وجبلها فهو نحو قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده قال ابن الخشاب لا يجوز
جاءني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى
في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الحاضر واعلم ان بدل البعض والاشتمال
والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض
اوعدني بالسجن والاداهم رِجْلي ورِجْلِي شَثْنَةُ المناسم وقال في الاشتمال ذريني ان امرك
لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا واما في بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجيز
نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده
المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهر
لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو
ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل
انقص في التعريف من المبدل منه فيكون نقصا في الافادة مع ان المدلول واحد وفي
الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا
الباب ولو اتحدا لكان الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة
من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يعز نقص الثاني في التعريف عن الاول الا ترى
الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا يفيده المعرفة وان كان في المعرفة
فائدة التعريف التي ليست في تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تعالى لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ
الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ والباقون يقولون هو نعت مقطوع
للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه

الاول مع انه هو المقصود والاخفش يجوز ذلك ومذهبه قوي لان الثاني يفيد ما لم يفده الاول وهو صفة المسكنة بل يكون كون الثاني على ما لم يفده الاول وفي المثالين دلالة كون الثاني هو المقصود وان كان الاول اعرف ولا تضر نقصانه في التعريف عن الاول بدليل جواز بزيد رجل عاقل ولا نسلم انه هو المقصود
نسخه فقط كاظمر

نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال
ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في افعل امرا وتفعل في الخطاب ونفعل
واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو يعجبني جمالك تعجبني جمالك
ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا مضمرا بارزا واذا ابدل مما تضمن
معنى الاستفهام واما قوله تعالى عم يتساءلون عن النبأ العظيم فهو كانه جواب الاستفهام
وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل عنه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان
المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل عنه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل يتبين
منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضمير الا يستغنى
عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه فلا كرم وحده
يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه يلوح البراقة كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل
معينان وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان
في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني
راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وكقول الشاعر
ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان تاكيدا
لابد الاخوان شمر تعن انصرك ولا داعي له شاهدا والذي يفصل به مذكور اية كان تبعا
في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى قد كان لكم اية في
فئتين التقتا فئة تقاتل الاية اي منهم فئة قال الشاعر وكنت كذي رجلين رجل
صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت يروى رجل رفعا وجرا وان لم يعرف فيتعين الرفع
نحو مررت برجال فاضل واخر وقد جاء نصب الولى وغيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب
الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق ثم اما
الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل توهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان يقدم
التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد
على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول
متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه
اما بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه
قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر
وفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه

جواب سؤال تقريره فان نبأ العظيم بدل عن عم مقدر ولم يصدر بهمزة الاستفهام اجاب بقوله فهو كانه اه سيد قدس

مطلب اختلف النحاة في ان المبدل منه هل كان مطروح المعنى ام لا

وما في قوله ما حاجبيه زائدة والمعين بسواد اي صحب غير السواد فيه يعني ان ابيض والسواد في الاوجه ... الحاجبين من الضمير المتصل ... لاكان الحاجبين

الاعضب مكسور القرن الداخل سيد

مطلب بيان الترتيب اذا اجتمعت التوابع

عطف البيان اسم جامد يقام مقام الوصف المشتق من النعت في رفع اللبس واف وة التوضيح والكشف فاذا رفعت اللبس باسم مشتق سميته وصفا واذا ازلت اللبس باسم جامد سميته عطف بيان وعطف البيان انما يجوز بعد اسم مشترك لتخصيص مسماه فاذا قلت مررت بولدك زيد خصصت ولدا واحدا من اولاده اذا كان ولدان فصاعدا فان لم يكن الا ولد واحد كان بدلا ولم يكن عطف بيان لانه ما رفع اللبس سيد قدس

وقوعا قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول
النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان
الاول عندهم في حكم الطرح او في حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال
غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحترز بهذا الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف
البيان كما ذكرنا ويحترز ببدل الغلط بما حده به المص مطلق البدل وقوله اقسم بالله ابو حفص
عمر قصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة
دبراء عجفاء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحل بعيره ثم استقبل عمر
البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك
فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري
بشر قال انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرزدق في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث
لا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد زيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم
وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال
بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر
الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع فالبيت للمرار الاسدي
وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير
والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من
الضمير المستكن في عليه نحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده والثاني فيهما كانه
عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من اوصاف زيد علمه وخصلة
من خصال عمرو جوده وكذا كسرت من زيد يده اي كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه
واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الا
زيد وهذا آخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه محمد وآله
اجمعين **قوله المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف**
آخره لاختلاف العوامل المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما مبني لعدم موجب الاعراب الذي
هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثة والف با تا ثا وزيد عمرو بكر واما
مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضي
او الامر وهي التي سماها مبني الاصل وكونه اسم فعل كما يجيء قال ولم اقل في حده ما لا يختلف

نعت البعير بالمرار ... وقعت ... فوق ... الخفيف العمود ... والد ... الدابة ... الركب وتحوه

فان بشر الرجل بدلا من البكري والبدل في حكم تكرار العامل لكان التارك بشر التقدير ... والحال ... منفصل

آخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني فلا يستقيم
ان يجعل تعقل ماهية المبني فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدي الى الدور كما ذكر في
الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يمنع الا من
يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني
بالمبني لانه قد ذكر في حد المبني لفظ المبني **قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف**
اي القاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وهي سواء
كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه تحرك بالضم
في حال الرفع او لا هذا ولذا كقولك في جيم رجل انه عرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا
يقال الان يا زيدان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات يطلق
على الحروف ايضا فيقال في نحو جاء في زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المحقق
والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر
الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف
لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رأيت الزيدين ان الزيدين
منصوب مجازا وكذا اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على النائب في
فقالوا في السموات واحمد في خلق الله السموات وباحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور
فاي شيء المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات
مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر ويقال في يا زيدان
يا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المحقق على النحاة اطلاقهم
ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات
الاعراب وحركات البناء وسكونيهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم
تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس
ولا يفرقون بينهما **قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والمركبات والموصولات**
والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات
حمله فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان اصل الاسماء الاعراب كما مر فاذا لا كانت
وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احديهما البناء على الحركة لان
اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة المعينة لم فتح
دون الباقيتين **قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا**

وهذه المذكورات القاب حركات وحدها دون القاب الاعراب
فانها كما تطلق على الحروف ايضا كما مضى فيقال في النائل
في جاءني زيد والزيدان والزيدون انه مرفوع ولا يقال
في نحو لا رجلين انه مبني على الفتح ولا في يا مسلمان
ويا مسلمون انهما مبنيان على الضم نسخه

ان الالقاب حركات اوا في الضم والفتح
والكسر القاب مطلق الحركات

او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فاذا انا وانت في
لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني
زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الاسماء
الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان
ضمير الغائب فربما توهم انه غير الاول وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا
على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا وانت ونحن
وانتما مجراها طردا للباب واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في
المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه والافراد
واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك لان المقتضي لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة
على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب
الا ترى ان لكل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم يخرج
نحو لاسم زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا
للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا
لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا غنيم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا
نقول المسمى بزيد زيد يضرب ولا تقول زيد ضربت وانما جاز باسم كلكم لان يا دليل الخطاب
والياء في زيد يضرب دليل المتكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين
احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا لكونه
فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر
بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل
اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني يدل سياق الكلام على المفسر التزاما
لا تضمنا كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من
ذلك السياق ان يكون ثم مورث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير كلامه وفيه
نوع مخالفة للطريقة المألوفة لان عادتهم جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في
اول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعيد التقدير فيما تعذر
ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى لا لفظا اذ هو متقدم معنى
وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم باز ليس لفظ المفسر مذكورا
قبل الضمير فكيف يكون المتقدم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدم

تقسيم التقدم في مرجع الضمير الى لفظي وتقديري

الاسماء الظاهرة كلها غيبة

وكذا لا يقول المسمى بزيد زيد ضربت لكونها ليست لغائب تقدم ذكره لهو وهي وكونها تخ

تقسيم التقدم المعنوي الى قسمين احدهما ان يتضمنه المتقدم والثاني ان يدل سياق الكلام عليه

الفعل يدل على المصدر والزمان فيرجع الضمير الى احد جزئيه

قبل تعدّ نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه مقدم
اللفظ ايضا في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف
المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم
اللفظي لا في المفسر الملفوظ به والمقدر وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في
ضرب غلامه زيد لا بد من تقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى
زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه مقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا
وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا
سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى
متقدم على المفعول او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تعالى وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ
بِكَلِمَاتٍ لان المفعولية من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم ما يصلح
للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته بكرا
ويجوز مع القرينة يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان
لا يكون المفسر مصرحا بتقديمه بل هناك شيء غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير
وذلك ضروب مثل معنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد
ومعنى الابتداء المقتضي لكون المبتدا قبل الخبر نحو في داره زيد او كلفظ الفعل المتضمن
للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا سراته للقرآن يدرسه او منفصل عنه
نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله بل هو شر لهم وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه
جرى اليه اي الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى وَلِأَبَوَيْهِ
لان سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزامية او بعيدا كقوله تعالى حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ
اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تعالى إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ اذ النزول في ليلة
القدر التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي
أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ وكذا قوله مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهر دال
على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ وكذا قوله تعالى
فَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً اي ان كانت الوارثة واحدة لانه في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر
مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير لا ذلك فقول لانه وان لم يكن متقدما
على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضي
ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان

ان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف
وصفه فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وصفه بتاخر مفسره عنه قلت قصد التفخيم
والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور
على المراد به ثم يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال
اولا وبالتفصيل ثانيا ليكون اكد فان قلت هذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وصفه
معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت الذي ادى عندي انه
نكرة كما يجيء في باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول
لان المفسر يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات
ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ابقائه على وصفه
من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي
التعريف من المضاف اليه اما الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا فقط
لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فقضيته على التمييز مع عدم انفصاله
الى الضمير قائم مقام المفسر المتقدم فالجبران في مثله في غاية الظهور وقريب منه ضمير
يبدل منه مفسره نحو مررت به زيدا اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان
والقصة فالجملة بعده وان لم يكن يأت بها التفسير بمجرد التفسير الا انه قصد بهم التفخيم
الشان بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدا سهل الاتيان به مبهما
لهذا التفسير دون الاول واما تاخر المفسر لفظا ومعنى فقصد تفخيم المفسر مع الاتيان
به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم وبئس رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال الخبر المفسر
لفظا ومعنى قصد التفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيدا وقصد
التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان وانت في التنازع لم تقصد التفخيم ولا جئت بالتفسير
لمجرد التفسير ولا كان متصلا بالضمير بل هو منفصل عنه فلهذا حذف الكسائي في مثله
الفاعل مع انه يحذف ايضا ليس بدون الاول وما اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب
غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما ارتكبه
البصريون لان الاتصال بين الفاعل والمفعول اذ كان العامل واحدا اكثر من الاتصال
بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصريون في باب التنازع قال المصنف ارادت بالتقدم الحكمي
انك قصدت الابهام للتفخيم فتعقلت المفسر في ذهنك ولم يصرح به للابهام على الحكاية
واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر

مطلب
اذا تقدم اثنان فالمفسر الاقرب ولا يجوز الا مع القرينة

مطلب
قد يرجع الضمير المتصل بالفعل الى مصدر ذلك الفعل نحو هذا سراته للقرآن يدرسه

والثالثة في ضمير الشان التنازع معدومة اعني قصد التفخيم والاتيان بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالضمير فضعف فيه ثم حذف الكسائي الفاعل مع انه فيه محذور ايضا وما اجازه نحو

المتقدم ولا يستمر ما ذكر في باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التعميم قوله وهو
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل بنفسه
يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر
سواء انفصل عن عامله نحو ان لا تعبدوا الا اياه او اتصل به نحو ما انت منطلقا عند
الحجازية وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت منطلقا
فليس كالجزء مما قبله والا لم ينفصل عنه والمتصل ما اتصل بعامله الذي قبله ويكون
كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمائر المستترة في خطاب المذكر وفي الصفات
نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان
والهندات ضاربات وانت ضارب وانتما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانتما
ضاربتان وانتن ضاربات وانا ضارب ونحن ضاربون كلها متصلة كما يجيء تحقيقها
وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة لان هذا
البارز تاكيد الفاعل لا فاعل وهو منفصل وكذا ما يبرز في نحو هند زيد ضاربته هي منفصل
بدليل قولهم زيد ضرب اليوم هو وعمرو واسكن اليوم انت وزوجك الجنة وهند زيد
ضاربته اليوم هي قوله **وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالاول والثاني متصل
ومنفصل والثالث متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى
ضربن وضربن والثاني انا الى هن والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي
الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن** اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده او له
للاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان
المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله يعني يجيء العامل اولا ثم يجيء الضمير بعده
على وجه لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف
اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فامتنع في الضمير الذي هو اشد اتصالا بدليله
من الظاهر وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون ثمانية عشر معنى لان كل واحد
منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد
او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار
للمتكلم ستة وللغائب ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني كلها
كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى

المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وانما شركوا في المتكلم بين
المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره لكون المشاهدة يكتفى في الفرق وانما ارتجل المثنى المتكلم
وجمعه صيغة هي نا وكذا قيل نحن ولم يزيدوا للمثنى الفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب
والغائب وجمعهما لان مثناهما اسم نضم اليه لفظ آخر بدليل انك اذا قيل لك فصل انتما قلت
انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجيء وكذا في الجمع اذا قيل فصل انتم قلنا انت يا زيد
وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا
وانت او انا وهو واذا اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا
فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم يكن اجراء تثنيته
وجمعه على وفق سائر المثنى والمجموع فارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها لامن اللبس
بسبب المشاهدة وكثيرا ما يجيء في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قوله صغت قلوبكما
وقد يقول المعظم فعلنا ونحن وايانا لعز النفس كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة نصوص وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى
المؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا
وضربتا وضربوا وضربن والضمير هو الاول المشترك بين المثنيين والتاء حرف تانيث ويجيء ان
يكون المقدران في ضرب وضربت متغايرين كما في المنفصل نحو هو وهي هذا وبقية الانواع الخمسة
جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع ثنتي عشر
كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدئ بوصفه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل
لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر فنقول انما ضموا التاء في المتكلم
لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب
ثم الغائب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا
الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان رعاية المصلحتين في المذكر المقدم على المؤنث اولى
وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت
فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة
قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها وكونها من مخرج الواو
اي شفوية فلذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم انما جاء
ضمير شيء من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما كثروا الضمائر وجمعوها والقصد بوضع
منصبا التخفيف كما قلنا لم ياتوا بنون في المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بها في هذا

واللذان واللذين فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموماً ما قبلها وهو مستثقل جداً كما مر في
الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجلها للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف
فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموماً ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب اما في المبني فقد
جاء وان كان نادراً نحو هو واما ان ولحميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو
لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفاً وجوز يونس حذف الواو
بتسكين الميم مع الضمير ولم يثبت ما ذهب اليه واذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم رداً لها الى اصلها
ويجوز كسرها كما يجيء وزيدت للمؤنث نون مشددة ليكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختار
النون لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو معاً وكون الثلاثة من حروف الزيادة واستتر
ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان مفسر الغائب لفظاً متقدماً في الاصل بخلاف المتكلم
والمخاطب ارادوا ان يكون ضمائر الغيب اخصر من ضميريهما فحذفوا في اللفظ في المفرد اذ لا اخف
من المحذوف واقتصروا المثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذي هو علامة التثنية في كل
مثنى وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغني بالضمة عن الواو في الضرورة قال فلو ان الاطباء
كان نحولي وكان مع الاطباء الأساة استثقالا للواو المضموم ما قبلها في الآخر واقتصروا
على نون واحدة في مقابلة الواو وان كانت واحدة وقول النحاة ان نحو زيد ضرب الفاعل فيه
مضمر اي ضرب هو وكذا في هند ضربت اي ضربت هي انما اضطروا الى هذين الضميرين عند
التصريح بالمقدر فيهما لضيق العبارة عليهم لانه لم يضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا
عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدر لا ان المقدر هو هذا المصرح به
وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان ليس المنفصل لغير المرفوع
بالمتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون
اقل من الالف نصفه او ثلث وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في
ضربت وضربنا فهي حرف التانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون
حروفاً كالتاء للتانيث كما يجيء في آخر الكتاب نحو قاما اخواك واكلوني البراغيث ويعصرن السليط
اقاربه هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرف
المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة والنون
بالنون وكذا تفعل ماضي في المفرد الغائب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان
محتملا للمخاطب والغائبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء للمفردات المضارع مجرى واحد في عدم
ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف

حرف تانيث كما قيل في هذي والضمير لازم الاستتار وانما استكن للحكم بكون ضمير المفرد
اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امراً ولا تفعل نهياً فحكمه
حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجيء في قسم الافعال ومذهب
المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر اعني الالف في المثنيات والواو في جمعي المذكر
والياء في المخاطبة والنون في جمعي المؤنث علامات كالف الصفات وواوها في نحو ضاربان
وضاربون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده فلعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل
واستنكار وقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون واما الضمائر المرفوعة في الصفات
اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء
الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف
على ما يجيء بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان و
الزيدون حروف جيء بها علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها
على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها
فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى
والمجموع لاجتماع الالفين والواوين فاستكن الضميران الالف في المثنى والواو في
المجموع والدليل على ان الالف والواو ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل نحو لقيت رجلين
ضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني زيد راكباً
غلامه فلم يعمل جاءني في غلامه وكذا استكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا للاستتار
الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل فاذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرداتهما احرى
فلزم الاستتار في الكل فان قيل لم لم يجئ الضمائر بعدها منفصلة كما في ما بمعنى ليس فانه
لما لم يجز اتصال الضمير بها جاء بعدها منفصلا نحو ما انت كريماً على ما يجيء قلت لجري الصفات
مجرى الفعل المضارع فلم ينفصل عنها كما في الفعل المضارع اختلفوا في وضع المرفوع المنفصل
فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا ويمد همزته نحو آنا
فعلت وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يوقف
بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس
بان الحرفية لسكون النون فلهذا يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد
يوقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحها وقفا بهاء السكت قال حاتم هذا فزدي انه قال ان كنت
ادري فعلي بدنه من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضاً في السعة

مطلب
تفصيل احوال الضمائر
الراجعة المرفوعة
في قسم الصفات

وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا
قد تذريت السناما وجاء في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة
دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا
في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في الاغلب
مع فتح النون او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليل على زيادته وكونه
لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره مثل نا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع
والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة
على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين أن واصله انا
وكان انا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم وكان القياس
ان يبينوه بالتاء المضمومة نحو انت الا ان التكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة
وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد ان كالاسمية في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفراء ان
انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت
مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان ليستقل لفظا كما هو مذهب الكوفيين
وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها
لفظا لتصير منفصلة فجعلوا اياها دالها فالضمائر هي التي تلي ايا وايا عماد لها وما
ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين وقالوا في الغائب هو وهما وهم وهي وهما
وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير
هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف
الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركنا الواو والياء لتصير
الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع
على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انه هو
وبه هي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين فخفف بحذف
الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكور وزيادة النون في جمع
المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي
والمضارع والامر والصفات وليست كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع
منها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا تقول ما ضرب الا هو وما يضرب الا انا وضاربا
هما وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف عند

مطلب اي كالضمير المخاطب المنصوب في ضربك

مطلب قد يسكن الهاء بعد هو وهي في مواضع

عند اتصالها بهما كبعض حروفهما فجاز تخفيفهما تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بحذف
الكسرة والضمة مع كون الهاء في هو وهي حقيقة فاستثقل الضمة والكسرة عليها
وشبهوا ثم هو وثم هي بقولك فهو وهي لكونها حرف عطف مثلها وقد يسكن بعد همزة الاستفهام
كقوله فقلت اهي سرت ثم عاد في حلم وبعد كاف الجر ايضا وقد يحذف الواو والياء اضطرارا
كقوله فبيناه بشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى اذه
من هواكا وبسكنها قيس واسد ويشددها همدان قال وان لساني شهدة يشتفى بها وهو
على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة
الفضلات بلا واسطة والجر علامتها بواسطة فابتدؤا المتصل المنصوب لتقدمه على منفصله
وشركوا بينه وبين المجرور كما يجي بعيد فوضعوا للمتكلم منهما ياء اما ساكنة او مفتوحة
كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب
مثل التاء في المتصرف نحو لك كما كم لكن كما كن وبعض العرب يلحق كاف المذكر اذا اتصلت بها
الضمير الفا وبكاف المؤنث ياء حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء
نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو علي وقد يلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء فاد منيته
فاصدت وما اخطات الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة
او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم والكلام في حذف الواو
من عليكمو واسكان الميم كما مضى في ضربتم ولما ارادوا وضع المتصل الغائب من هذا القسم
اختصروا ما تقدم به من المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا
يا هي الفا فصارها الا ان ضمير المذكر اذا ولي الكسر قلبت واوه ياء نحو بهي لما نذكر فخافوا
اشتباه المؤنث بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فان كان
قبلها احدهما فاهل الحجاز يبقون ضمتها فيقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها لان
ان الهاء حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة
او الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء
متفق عليها الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى
والجمعين نحو منه ومنهما ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في
اشباع حركتها وتركه فنقول ينظر في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو
بهي وله وضربهو وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب
يجوزون حذف الوصل اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها

مطلب

نحو به وغلامه ويجوز ان تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لدى البيت العتيق اريغه
ومطراى مشتاقان له ارقان وغيرهم يجوزونهما اى اختلاس الحركة وحذفها الضرورة
الشعر لا اختيارا وان وليت هاء المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه او غيره
كمنه فالمختار اختلاس الحركة اعنى ترك الوصل لان الهاء حرف خفى كما قلنا فكان التقى ساكنان
وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهى ومنهو ونحوهما فعلى هذا يجى فى هاء المذكر الذى بعد
الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات وكسرها اكثر
واشهر الا وكسر الهاء من غير ياء بعدها وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان فى الاول
شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء نحو بهى وعليهى وهو بعد الكسر
اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابع ضم الهاء
مع الواو نحو عليهو وبهو ويجى فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهى اشمام كسر
الهاء شيئا من الضمة بلا وصل وان حذفت قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه
ونصله او وقفا نحو فالقه واعتره جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها
فى اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان
الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها فى الكتاب العزيز واما الهاء فى
المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة فهى مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم
وان كان الفا او واو ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو على من نحو منهما منهم واضربهم
على ما مضى للاشباع وعن الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال
فى الواحد بهو وعليهو وهم اهل الحجاز قال فى المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان
غلاميهما وغلاميهم وغلاميهن وبغلامهما وبغلامهم وبغلامهن وحمزة يضم
الضم فى جمع المذكر ثلث كلمات عليهم واليهم ولديهم على الاصل وكان يجب على هذا التعليل
ان يقرأه فى الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم يقرأه ولعل ذلك لاتباع
الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء فى المثنى والجمعين مطلقا كما فى الواحد وهو الاشهر
هذا كله فى حركة الهاء واما ميم الجمع التى بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان يقف عليها
اولا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذا كل جميع الضماير يحذف
صلاتها فى الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف فى نحو ضربتهما وان لم يقف عليها فلا يخلو
من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الهاء
ولالتقاء الساكنين اقيس نحو منه وبهم امرأتين وعليهم الذلة على قراءة ابى عمرو وباقى

وباقى القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم
غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهمو كقراءة ابن
كثير واشباع الكسر فيه فى مثله اقيس للاتباع فصار الميم بعد الهاء المكسورة خمسة
احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اى ترك الوصل وثلث قبل
المتحرك السكون واشباع الضم وان كان الميم بعد الهاء المضمومة على ما هو مذهب اهل
الحجاز نحو بهم وعليهم وعلى ما هو المتفق عليه فى نحو قولهم وغلامهم وقفاهم وكذا منهم
على الاشهر وكذا فى انتم وضربتم وغلامكم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن
الضم وهو الاقيس للاتباع والنظر فى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو فى غاية
القلة ومنعه ابو على وثلث قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها
ووصلها بواو والثالثة وهى مختصة بميم قبلها هاء قبلها كسرة او ياء كسر الميم ووصلها بيا
نحو عليهمى وبهمى بكسر الميم لمجانسة الياء او الكسرة قبل الهاء وقلب الواو ياء لاجل كسر
الميم ومنع هذا الوجه ابو على ايضا ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا فى وضع
المنصوب المنفصل فجاؤا بايا متلوا بصيغة ضمير المنصوب واختلف النحاة فقال سيبويه
والخليل والاخفش والمازنى وابو على ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل
به بعد حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو
مذهب البصريين فى التاء التى بعد ان فى انت وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل
والاخفش والمازنى فيما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه وايا الشواب
وهو ضعيف لان الضماير لا يضاف وقال الزجاج والسيرافى ايا اسم ظاهر مضاف
الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياى اسماء
بكمالها وهو ضعيف اذ ليس فى الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كاف وها
وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضماير هى اللاحقة بايا و
ايا دعامة لها تصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمنا
فى انت وقد تفتح همزة ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير
المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل
لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء
قوله والمرفوع المتصل خاصة يستتر فى الماضى للغائب وللغائبة وفى المضارع
المتكلم مطلقا والمخاطب والغائب والغائبة وفى الصفة مطلقا اعلم انه لا يستتر

في نحو بهم وعليهم في لغة اهل الحجاز وفي نحو
غلامهم ولهم وقفاهم على ما هو متفق عليه
وفي نحو منهم على الاشهر

من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو
كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التى وضعها للاختصار استتار الفاعل
الفاعل وخاصة الضمير ولا سيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف
في آخر الكلمة المشتهرة شىء ويكون فيما ابقى دليل على ما مضى في الترخيم وعلة استتار
فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غائب الماضى وغائبته وفي
المضارع في افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وغائبة وافعل في جميع الصفات واسماء الافعال
والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل
مخاطبا وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اى في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو
اسكن انت وزوجك الجنة تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا
ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل المظهر
المنفصل نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة
المفردة نحو اقائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظروف عند من عمل اذا اعتمد نحو افي
الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا اضمر يظهر الفاعل الظاهر
نحو هيهات زيد وهيهات هو **قوله** ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل
وذلك بالتقدم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا
او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له
مثل اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما
وهند زيد ضاربته هي اعلم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل
عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال
ضربا انا الا انت ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا اقول الضمير المرفوع والضمير المنصوب
كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر مواقعهما فنقول ان
الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء
من الكلمة التى يليها وكون الشىء كالجزء من الكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة
ومن حيث الذات والفعل يقتضي المرفوع كذلك ومن ثمة لا يخلو فعل منه يصح ان يجعل
الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما ساير ما يرفع فهو اما ابتداء عند البصريين
ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس
بكلمة واما مبتداء وخبر على ما اخترنا في اول الكتاب والمبتداء اسم وليس للاسم في

اقتضاء المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف الاسم والخبر اما اسم او جملة وليس
المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما ما الحجازية وليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع
لانه حرف نفي ودخوله اولى ومن ثم كان النصب في ما زيدا ضربته اولى من الرفع ولضعفها
في العمل لم يعملها عند اهل الحجاز واما ان واخواتها والاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها
لما عرفت نحو ان زيدا انت فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم
او اسم المفعول والصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل والظرف والجار والمجرور
ايضا لا يرفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر
بشرط ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر
واسم الفعل انما ينصب لمشابهته الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا انه لا يتصل
الا بالفعل والاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه
انما جاز في الاصل اى الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز بغير الفعل
ايضا اذا شابهه كما يجىء فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما
او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله
المنصوب نحو اياك نعبد الثانى اذا كان العامل محذوفا نحو قولك انا اياه ضربته وان انت
ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير اياك والاسد من باب تقديم المفعول
على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لان الضمير المتصل ما يكون كالجزء الاخير
من عامله واذا لم يكن قبله عامل بل كان اما مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير منه
الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا
اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظة اخيك
لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاء فى زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم
ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله وما بنا الى اذا ما كنت
جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله
كانا يوم قرى انما نقتل ايانا ومنها ان يلي اما نحو جاءني اما انت او زيد ورأيت اما اياك
او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثانى مفعولى علمت واعطيت
ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اضمرت عن المفعول الثانى في
علمت زيدا اباك واعطيت زيدا عمرا قلت الذى علمت زيدا اياه ابوك والذى اعطيت
زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقال الذى علمته زيدا ولا الذى اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول

مطلب قد يكون الضمير المتصل بالمنفصل كما اسكن انت وزوجك

بالاول فامّا انه لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما
اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدًا درهمًا تقول الذي اعطيته زيدًا درهمٌ اولى
من قولك الذي اعطيت زيدًا اياه درهم لانك تقدر على الانفصال بلا مانع من فساد
اللفظ والمعنى وممن جوز المنفصل فنوطئه لازالة اللبس في المفعولين الذين يحصل
فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدًا درهمًا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدًا
قائمًا فقولك الذي علمت زيدًا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدًا قائم وذلك
لتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل فيه في الاصل مما يجب
انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا
او منصوبًا فالمرفوع لا يكون اذا كان مبتدأ وخبرًا او خبر ان واخواتها واسم ما
لا منفصلا لما مر واما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول والصفة المشبهة او اسم الفعل
او الظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل
وجب كونه منفصلا نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب اما هو او اخوك وهيهات زيد وانت
ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير ما
هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك
لانك تقول مطردًا نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربا هما هما
وقد عرفت ضعف نحو جاء في رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في اماليه بل تقول
ضاربهم نحن وضاربهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع
بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع جملتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام
او حرف النفي نحو اقائم انتما وما قدامك هما وافي الدار انتما عند ابي علي وذلك لانه نزل
لما اذ كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتنى بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر اذن
الى اللفظ فرقا بينه كائنا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان
الضمير فيه احد جزئي الجملة ابدًا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو
حق ما شابه الفعل كما يجيء فانه لم ينفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين
على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الفعل و
الظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره
بالفعل الى ان لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل
في اقتضاء المرفوع اذ هي فرع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها جزءا من اجزائها في اللفظ كما

كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا
وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان نحو اعجبني ضرب انت زيدًا
اذا لم يضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب انت زيدًا هذا كله
في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب
انفصاله عن المنصوب وضعا كما الحجازية نحو ما زيد اياك او فصل بينهما لغرض لا يتم
الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيدًا
وانا ضاربك اياك وجب انفصال الضمير كما رأيت وان لم يكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا
او اسم فعل او مصدرًا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وليتك قاعد
وانك في الدار ولا تقول ان في الدار اياك وذلك لان الحرف غير مستقل فالاتصال به واجب
مع الامكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل لانه وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية
لم يحتج الى منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل سواء كان كالفعل في وجوب الاتصال
الا ترى اكها من ابل تراكها وتقول رويده وحيهله وحكى يونس عليكني وانما جاز فيما اتصل
به الكاف من ذلك نحو رويدك وعليك الانفصال نحو رويدك اياه وعليكا اياه تشبيها
بنحو اعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف في ذلك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل
المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال
على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر للفعل فيجب ان تقول اعجبني ضرب اياك كما انه لم يضف
والاضافة فان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك
لمعاقبة الالف واللام التنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش الضربك في الضمير منصوب
واما اسماء الفاعل والمفعول فهي في اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف
كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصال المصدر لكونهما اشد مشابهة للفعل
اكثر من مشابهة المصدر ومع هذا فالاولى انفصال الضمير المنصوب بعدهما نحو ضارب اياك
والضارب اياك ومعطي اياك والمعطي اياك واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما
قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعد الى شرح ما يحتاج
الى الشرح من كلام المتن قوله او بالفصل لغرض احتراز عن نحو ضربني زيدا اياك فانه لا يجوز
ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفعل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت
اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل
فان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك

لامتناع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى ان يقال انه يفيد
القصر كقوله تعالى بل الله فاعبد اى لا تعبد الا الله وكذا تقول فى المفعول المطلق ضربته
زيدا اى ضربت زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا
تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اباهم الارض فضرورة قوله اويكونه مسندا
صفة جرت على غير من هى له ونعنى بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعنى
بالجرى ان يكون نعتا نحو مررت بهند برجل جاريته هى اوحالا نحو قولك جئتما فى وجاد فيه
ضاربيه انتما اوصلة نحو الضارب انت زيدا اوخبرا نحو زيد هند ضاربها هو فنقول اذا
اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له فى الافراد وفرعيه اعنى التثنية والجمع
وفى التذكير وفرعه اى التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة اوفعلا نحو زيد هند
ضاربها هو او يضربها هو فلو لم يات بالضمير نحو ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند
واذا تفقا فى الافراد وفرعيه وفى التذكير وفرعه فان تفقا فى الغيبة ايضا فاللبس حاصل
فعلا كان المتحمل اوصفة ولا يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه
هو او ضربه هو والزيدان العمران ضارباهما هما او يضربانهما هما وكذا فى المؤنث والجمعين
وان اختلفا فى الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف فى جميع الاحوال نحو انا زيد ضاربه
او اضربه والزيدان نحن ضاربانا او يضربانا وهند انا ضربتنى او يضربنى الا فى غايبة
المضارع مع المخاطب فى غايبته مع المخاطبين نحو انت هند يضربها وهندان تضربك وانتما
الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير
واما الصفة فاللبس حاصل فى جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد بالضمير نحو
انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضارباهما نحن والزيدون ضاربوناهم وكقولك للمؤنث
انا هند ضاربتها انا فلا رفع الاتيان بالمنفصل اللبس فى هذه الصورة وجب الاتيان به
عند البصريين فى صور الصفة الثلث اعنى اذا كان لبس ويرفع بالضمير او كان ولم يقع
اذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل فى الصفة اذا امن اللبس نحو
هند زيد ضاربته قال وان امرءا اسرى اليك ودونه من الارض موماه وبيداء سملق لمحقوق
ان يستحيى لصوته وان تعلمى ان المعان موفق وكذا اذا لم يرتفع اللبس بالضمير ولا بعد
فى مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا على انه لا يجب تاكيد ضميره البتة ولم يلبس لان للتاكيد
فيه لا يرفع اللبس الا فى اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهى انت هند تضربها وانتما هندان
تضربانهما وهندان تضربك والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس

اللبس بالتاكيد حاصل فيها فى كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هى له غيبة وخطابا
وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع للبس فى نحو قولك انا ضاربه بالهاء
يعرف ان ضاربا مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقيل انا زيد ضاربى فلم يكتفوا فى
رفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز
حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فيا فى لمجرد رفع الالتباس بضمير لا يجوز حذفه
قوله . واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته
فلك الخيار فى الثانى فى مثل اعطيتكه وضربيك والا فهو منفصل نحو اعطيته
اياك واياه اذا ولى ضميران عاملا كان الثانى تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله
نحو اسكن انت ورايتك اياك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد
اجزائه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما ذكرنا
ان المتصل المرفوع توغل فى الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولى
ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتنى اولا نحو ضربتك
وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب فى غاوجب اتصال الثانى لكونه كالمتصل
بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولى الفعل منصوب متصل
بلا مرفوع قبله نحو اعطاكنى زيد او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك
فالضمير الذى يلى ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه فى التعريف او اعرف او
مساويا فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوزوا الاتصال والانفصال
نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتكه وخلتك
اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثانى
فى تعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان
المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال فى باب ظننا اولى منه فى
باب اعطيت لان المفعول الاول فى باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى فى ما لم يسم فاعله
فكان الثانى اتصل بضمير الفاعل وفى مفعولى ظننت بعد ابحة المبتداء والخبر اللذين
حقهما الانفصال ووجب اتصال اولهما لقربه من الفعل فالاولى فى الثانى الانفصال رعاية
للاصل والثانى اعنى الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى عن سيبويه عن النحويين
تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهانى قال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم
به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها فاستجاد المبرد مذهب النحاة وانما لم يجز فى الثانى

حاشية
خاليا من موانع اتصال الضمير التى ذكره فان كان
احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب
لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا فى الاتصال
وكانه كجزء الفعل ح

قال الملك قد حق لك ان تفعل كذا وحققت
ان تفعل كذا بمعنى وحقوق ان تفعل كذا واهو حقيق به
ومحقوق به اى خليق له سيد

السملق القاع الصفصف وكذا
السملق زيادة الميم سيد

الاتصال ههنا سماعًا لان الثانی اشرف من الاول لکونه اعرف مما انف من کونه متعلقا
بما هو اولی منه والذی جوز ذلک قیاسا لا سماعًا نظرا الی مجرد کون الاول متصلا واما
الثالث اعنی المساوی المتصل المنصوب فیقول اذا کانا غائبین نحو اعطاهوها واعطاهاه
قال سیبویه جاز الاتصال وهو عربی لکنه لیس بالکثیر فی کلامهم بل الاکثر انفصال
الثانی وان لم یکونا غائبین فالمبرد یجیز اتصال الثانی ویستحسنه قیاسا علی الغائبین
وتبعه سیبویه والزم النحویین القائلین بجواز اعطاهوک واعطاهاک فان یجوزوا
منحتینی اذا منحته نفسه وهذا دلیل علی انهم لا یقولون به وانما کان الانفصال ههنا
ایضا اولی لانه یأنف الثانی من ان یتعلق بما هو مثله ویصیر من تتمته وذیوله وانما جاز
ذلک فی الغائبین لرجوع کل واحد منهما الی غیر ما رجع الیه الآخر بخلاف المخاطبین
والمتکلمین اذ یستقبح اجتماع المثلین لفظا ومعنی هذا کله فی الضمیرین بعد الفعل
واما اذا کان بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا یکون الا مستترا کما مر نحو زید
ضاربک فقد ذکرنا قبل انه یجوز اتصال الثانی وانفصاله ایضا نحو زید ضارب ایاک
وان کان الاول مجرورا فلان کان الثانی منصوبا فکما اذا کانا بعد الفعل وکلاهما منصوب یعنی
اذا کان ما بعد الضمیر المجرور انقص تعریفا کان ذلک قیل الاتصال والانفصال قال فلا تطمع
ابیت اللعن فیها ومنعکها بشیء یستطاع وکذا اسم الفاعل نحو معطیکها ویجوز معطیک
ایاها فهو مثل اعطیتکه واعطیتک ایاه الا ان الانفصال فیما ولی الضمیر المجرور اولی
من الانفصال فیما ولی الضمیر المنصوب لان الفعل اقعد فی اتصال الضمیر به من المصدر واسم
الفاعل لان الفعل بنفسه وهما یطلبانه بالمشابهة ومن ثمه لم یجز ههنا ضربیهوک
وضربیهوه ومن جوز هناک اعطاهوک واعطاهاه وان کان بعد الضمیر المجرور مرفوع
فلا بد من کونه منفصلا سواء کان اعرف من المجرور او مساویا او انقص اذ البارز
المتصل المرفوع لا یتصل الا بالفعل کما ذکرنا نحو ضربک هو وضربک انا وضربه هو ولا
یکون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش کما مر فی باب الاضافة فی نحو ضاربک
فحکم الضمیر الذی یلیه عندهما حکم الضمیر الذی یلی المجرور قوله وان قدم احدهما مرفوعا یعنی انه
ان کان مرفوعا وجب تقدیمه واتصال الثانی کما تقدم سواء کان الاول اعرف او لا قوله
فان کان احدهما اعرف انما قال ذلک لانه ان لم یکن احدهما اعرف ولم یکن احدهما مرفوعا
وجب انفصال الثانی نحو اعطاک ایاک وضربی ایای قوله وقدمته ای قدمت الاعرف
لانه ان کان احدهما اعرف ولم تقدمه ولیس احدهما مرفوعا وجب ایضا انفصال الثانی

مطلب
یقال ضغم الشدة وضغمه الشدة فقوله تضغمه من الثانی ای ضغمته الشدة او قوله تضغمها من الاول ای ضغمها الشدة ومعنی البیت ان نفسی طابت لما اصابته من الشدة لاصابة من قصدنی وهو مدرک ومره ضمنها وقوله یتبع ضمة تضغمه فصل بینهما للضرورة
سعید

الثانی نحو اعطاه ایاک فاذا اجتمعت الشروط الثلث وهی ان لا یکون احدهما مرفوعا
وان یکون احدهما اعرف وان یکون الاعرف مقدما کان لک الخیار فی الثانی وعلی جمیع مفهومه
ما قدمنا قوله والا فهو منفصل ای ان لم یکن احدهما اعرف کاعطاک ایاک وان کان اعرف
لکن لیس بمقدم کاعطاک ایای واعطاه ایاک فالثانی منفصل کما رأیت قوله والمختار
فی خبر کان الانفصال والاکثر لولا انت الی آخرها وعسیت الی آخرها وجاء لولاک
وعساک الی آخرها انما کان المختار فی خبر کان واخواتها الانفصال لان اسمها فی الحقیقة
لیس فاعلا حتی یکون کالجزء من عامله اذ الفاعل فی الحقیقة مضمون الجملة لان الکائن فی قولک
کان زید قائما قیام زید کما یجیء فی الافعال الناقصة قال عمر بن ابی ربیعة لئن کان ایاه
لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد یتغیر وقال لیت هذا اللیل شهر لا نری فیه عریبا
لیس ایای وایاک ولا نخشی رقیبا وقد جاء علی ما حکی سیبویه لیسنی وکاننی قال عددت
قومی کعدید الطیس اذ ذهب القوم الکرام لیسی وقیل لبعض العرب ان فلانا یریدک فقال
علیه رجلا لیسنی وقال ابو الاسود فان لا یکنها او تکنه فانه اخوها غذته امه بلبانها
ووجه الاتصال کون الاسم کالفاعل والخبر کالمفعول فکنته کضربته قوله والاکثر لولا انت
الی آخرها یعنی ان الاولی ان یجیء بعد لولا غیر التحضیضیة ضمیر مرفوع منفصل لانه اما مبتدأ
او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا علی ما مر فی باب المبتدأ فیجب علی الاوجه الثلثة الانفصال
وقد یجیء بعدها الضمیر المشترک بین النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطأ
والصحیح وروده وان کان قلیلا کقوله لولاک هذا العام لم احجج وقوله وکم موطن لولای
طحت کما هوی باجرامه من قلة النیق منهوی والضمیر عند سیبویه مجرور ولولا حرف جر
ههنا خاصة قال ولا یصح ان یکون لبعض الکلمات حال بعینها لا ینکر ان یصیر لولا الداخلة
علی الضمیر حرف جر مع انها مع غیره غیر عاملة بل حرف یبتدأ بعدها ومثل ذلک لدن
فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا ولیتها غدوة فانها تنصبها کما یجیء وفی قوله نظر
وذلک ان الجار اذا لم یکن زائدا کما فی بحسبک فلا بد له من متعلق ولا یتعلق فی نحو لولاک
ظاهر ولا یصح تقدیره وقال ابو سعید الجار والمجرور ای لولاک فی موضع الرفع بالابتداء
کما فی بحسبک زید وفیه نظر لان ذلک انما یکون اذا کان الجار زائدا واما اذا لم یکن زائدا فلا بد
له من متعلق فیکون معمولا لذلک المتعلق لا مبتدأ وعند الاخفش والفراء ان الضمیر بعدها
ضمیر مجرور ناب عن المرفوع کما ناب المرفوع عن المجرور فی قولهم ما انا کانت وان یرجح مذهب سیبویه
بان التغییر عنده تغییر ایرجح مذهب الاخفش بان تغییر الضمائر لقیام بعضها مقام بعض

المختار فی خبر کان واخواته هو الانفصال

مطلب
اسم کان واخواته لیس فاعلا حقیقة بل الفاعل حقیقة مضمون الجملة

مطلب
وقد جاء الاتصال فی خبر کان واخواته نحو کنته ولیسنی

الطیس هو الکثیر من الرمل والماء وغیرهما

ای اذا کان زائدا لا یکون له المتعلق

ثابت في هذا الباب بخلاف تعسر لو لا يعملها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وكذلك الاولى ان يجعل بعد عسى الضمير الموضوع للنصب نحو عساك وفيه ثلث مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق تقول عساك ان تفعل كذا تحمله على لعل في اسمه فتنصبه به ويبقى خبره مقترنا بان كما كان مقتضاه في الاصل لان اصل خبر عسى اقترانه بان نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر محمولا من وجه على خبر لعل وكونه في محل الرفع ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بان لان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتداء ولا يقال الانت ان تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال لعلك ان تفعل من غير ان اكثر من قولهم عسى زيدا ان يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فاجروا خبره ايضا في طرح ان مجرى خبر لعل لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجيء خبر لعل مضارعا مع ان حملا لها على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى في عساك ان تفعل في اسمه وحده على لعل قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تهلك لان تلم ملمة اي لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى مغير عن اصله والضمائر جارية على القياس تبعا لعسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا عنده مختصا بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان هذه النون لم يلحق التاء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسما لعسى وقولك ان يفعل او تفعل منصوب المحل خبرا لها كما كان في عسيت ان يفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو يا ابتا علك وعساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر بها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجيء عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا من الكاف ويضمر اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما تقول في قولك عساك يظفر بالمراد عسى الواصل اياك ظافرا ويكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فيكون بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وكل

اذا يبغي فؤادي ان كان اي حان وقت رحيلك لا انت تلتمس منه مالا ومنفعة ولعلك ان سافرت اصبت ما تحتاج اليه سيد

قال الاصمعي اصله انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم واتاهم فيه العدو فقتلهم فيه فصار مثلا لكل شيء يخاف ان ياتي منه شر قال ابن الكلبي الغوير ماء لكلب معروف وهذا المثل تكلمت به الزباء لما تنكب الغصير اللخمي بالاجمال الطريق المنهج على الغوير سيد

هنا تكلف وايضا ليس لذلك الضمير مفسر ظاهر وايضا لو كان كذا لكان عسى اياك اولى كما قلنا في كنت اياك لانه خبر المبتداء وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا علك او عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما في حذف في قولهم جاء في زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك ان تفعل بتقدير ان قول اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح فيكون مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما ذكرنا في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان يخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتداء وخبرا الا ان احدهما جثة والاخر حدث الا ان يقدر في احدهما مضافا اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجيء في الافعال المقاربة قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي وفي المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون فيه ولدن وان واخواتها مخير ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل اعلم ان نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح والياء فرعا كما يجيء في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاصول علامة الجر مبالغة في الفرار من الجر ودخولها نحو اعطاني ويعطيني اما طردا للباب او لكون المفتر مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التاكيد نحو اضربنني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني وضربتني انما جاز لكون نون الاعراب والتاكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين نحو قل ادعوا واضرب لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين اذا الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة فنقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربنني او نونا التاكيد الخفيفة والثقيلة اولا وقوله هل تبلى دارها شدتبه لغيبي بجزوم الشراب مصرم ترنه الاولى خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونوني التاكيد وان كان اجتماع

بحث نون الوقاية وحذفها في بعض الكلمات

النون ثابت في النون مضمومة الا موضع بينه وقبل مضمومة الا فخر سيد

الموم المتمزع والمقتحم به المقطوع والاكرب اللعبة اي لا تقطعي نونه كان فخر ذوي عليه ان تنقطع لبنتها لبناته خرج قوتها سيدا

المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذا اعراب الفعل اليس
بمعنى عند البصريين كما يجيء في قسم الافعال فكلاهما الامر لفظي بخلاف نون الضمير ونون
التاكيد هذا على مذهب من يقول المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان الثقل جاء منها لا نون
الاعراب اما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم
والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونون التاكيد ظاهرة لانها ليست
معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال
تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات اذا قليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير
اذ الفاعل لا يحذف ويدغم نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى
اتحاجوني على الثلثة قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج
الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت ارجح وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع وعلى كل حال كان
حق لدن ان يذكره المص اما مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي فانه قال في لدن انت
مخير والقراءة حملتها على ما قالا والحاق نون الوقاية في لدن ان لم يكن فلاد للمحافظة على سكون
النون اللازم وانما لم يأتوا بها في علي والي ولدي وان كان آخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لامتناع
من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك انما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء تحرك
الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما يبقى في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو
فتاى ودرهماى وعصاى وقاضي في قاضي ومسلمي في مسلمين وعشري في عشرين ومسلمي في مسلمين
او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان يجلب ايضا في نحو يدعوني ويضربوني واضربوني
ويرماني واضرباني واضربيني وان يقولوا يدعى ويضربي ويرماي واضرباي واضربي قلت ذلك
اجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي
من الضمائر المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب نون الوقاية لدخل الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخل الكسر
مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل به الضمائر المذكورة قوله وان واخواتها يعني
ان وكان ولكن واما ليت ولعل فسيجيء حكمها بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها
لمشابهتها الفعل على ما يجيء في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة
ولاجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن ان الحذف مع كثرة استعمالها قوله ويختار في
المشهور في ليت ان تحذف نون الوقاية فيه لا يجوز الا لضرورة الشعر لو في السعة كذا قال سيبويه
وغيره قال الكميت جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي قوله من وعن وقد وقط كذا
قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلمة ضرورة لا يجوز

لا يجوز الا في الشعر قال ايها السائل عنه وعني لست من قيس ولا قيس مني وقال قدني من
نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا
في لدن اي للمحافظة على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه
يقال في لدن لدي ولو اضفت الكاف الجارة الى الياء لقلت ما انت كي لان الاسم والحرف المبنيين
على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وزن ويتباعدان من الاسماء المتمكنة بلزومهما
السكون الذي لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها العل اي حذفها
معه اولى لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون قريبة منها في المخرج وليس بين
الاولى والاخرى الا حرف واحد اعني العين ولان من لغاته لعن وكذا الحذف في بجل
اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قط وقد لكراهة لام ساكنة قبل النون وتعسر
النطق بها ولفظ ليس كليت اعني ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسني وجاز
ليسي كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على غيري وجاء عساي حملا على لعلي
والاكثر عساني ويجوز الحاقها في اسماء الافعال الا داتها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا
لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكني وحكى الفراء مكانكني وقوله
وليس حاملني الا ابن حمال شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا في باب
الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقولني وما احسني
وما اجملني قال السيرافي فلست ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما افعل
زيدا لانه اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل العوامل
وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتداء ويسمى فصلا لتفصل بين
كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد
هو افضل من عمرو ولا موضع له من الاعراب عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدا
وما بعده خبره قوله قبل العوامل نحو زيد هو المنطلق قوله وبعدها اي بعد دخول
عوامل المبتداء والخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم
وما الحجازية نحو ما زيد هو المنطلق وباب كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع
لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجيء هل هو ضمير اولا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة
مرفوع قوله مطابق للمبتداء اي في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب
نحو اني انا الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة حاضر لقيامه
مقام مضاف غائب كقوله وكائن بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا اي يرى

مصابيح هو المصابيح قوله تسمى فصلا هذا في اصطلاح البصريين قال المتأخرون انما سمي
فصلا لانه فصل بين كونه ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم
السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال
الخليل وسيبويه يسمى فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته ان ما بعده ليس
من تمامه بل هو خبره والمعنيان مآلهما الى شيء واحد الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم
والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت
الحافظ للسقف عن السقوط فالغرض من الفصل في الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس
ان لا يجيء الا بعد المبتداء الخالي من النواسخ او الداخل عليه فعل القلب لانه اذا دخل على المبتداء
كان او ان او ما تميز الخبر عن النعت بمخالفة اعرابه لاعراب الاسم وانما قلنا كان من حق المبتداء
ان يكون معرفة لان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه
ليس تاكيدا لانه يجيء بعد الظاهر والضمير ولا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد
هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد ولا يقال ان
زيدا لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته
هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا
يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز
الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه في منع المتفقين
ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت اولهما فصلا والثاني
تاكيدا لان الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد
نحو ظننته هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان من حق المبتداء الذي يليه الفصل
كون الخبر ذا لام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتداء بالفصل
فالمبتداء المخبر عنه بذي اللام ان كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام
الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ولا
دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتداء لام الجنس وفي الخبر
باللام مقصور على المبتداء سواء كان اللام في الجنس للجنس نحو انت العزيز اي لا عزيز الا
انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل وللعهد نحو رأيت كريما وانت الكريم اي
ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القائم او زائدا داخلا في الموصول
نحو انت الذي قال كذا وانما جيء بصيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتداء ليكون في صورة

صورة مبتدأ ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتداء الاول وسمي بهذا السبب واللام عن النعت
لان المضمر لا يوصف وليس بمبتداء حقه اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا
هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اعني دفع التباس
الخبر الذي بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع
عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن
الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديمة التصرف لكن بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة
الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا او مؤنثا ومتكلما ومخاطبا لعدم عراقته
في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية
اي افادته في غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحد او مثنى
او مجموع مذكرا او مؤنث صار حرفا لكن بقي فيه التصرف المذكور فان قلت فلنا اسماء كثيرة
بها معنى الحرفية كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل
وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط معنى الحرفية مدلولها
ضمنا لا مطابقة ولم يوضع لمجرد الاستفهام والشرط بل المعنى الاسمية ثم حذف حروف الشرط
والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم في حد الاسم بخلاف الفصل
وكاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرفية اي كون ما بعده خبرا لا صفة وكون المخاطب باسم الاشارة
واحدا او غيره مدلول الكلمتين مطابقة ولم يؤت بهما الا لهذا الغرض فقط فلهذا حكم بحرفيتها
وهذا الذي ذكرناه هو الغرض من الفصل في الاصل ثم اتسع فيه فادخل حيث لا التباس بدونه
ايضا كما تقول الدين هو النصيحة وان لم يكن في الثاني معنى الصفة وكذا تقول كان زيد هو القائم
وما زيد هو القائم ولا لبس في هذين الموضعين لمخالفة الاعرابين وادخل ايضا مع كون الاول
ضميرا نحو انني انا الغفور وان لم يلتبس الثاني بالوصف لان المضمر لا يوصف وادخل ايضا مع كون
الخبر مشابها لذي اللام وهو افعل التفضيل ووجه مشابهته له ان مخصصه حرف يقتضيها
افعل التفضيل معنى اعني من فهي ملتبسة به ومتحدة معه كما ان مخصص ذي اللام حرف متحد
معه اعني اللام ومن ثمه جاز ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا ولكون من التفضيلية كلام
التعريف لا يجتمعان كما يجيء في بابه فلا تقول الا فضل من زيد واجاز اهل المدينة مجيء الفصل
بين النكرة في نحو ما اظن احدا هو خيرا منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة تصيرهم اياه
لغوا يعني اذا كان ذلك مستبعدا في المعرفة فما ظنك بالنكرة واجاز الجزولي وقوعه بين
افعل التفضيل نحو خير منك زيد هو افضل من عمرو ولسنا نعرف به شاهدا قاطعا نحو ان ترن

مطلب
تحقيق الفصل ووجه تسميته بذلك

الكوفيين يسمون ضمير الفصل بالعماد

المبتداء الخالي من النواسخ او الداخل عليه فعل القلب لانه اذا دخل على المبتداء كان وان او ما تميز الخبر عن النعت بمخالفة اعرابه لاعراب الاسم وانما قلنا كان حق المبتداء ان يكون معرفة لان الفصل انما يفيد التاكيد
تحرير

تخصيص الخبر المعرف باللام والمبتداء كذلك

اللام الداخلة في الموصول نسبته

خيرا من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل مثلك وغيرك نحو رأيت
زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز نحو رأيت مثلك هو مثل زيد لكونه نحو مثلك
وغيرك بلفظ المعرفة وامتناع دخول اللام عليه ولا شاهد عليه ولا نعت فالمجرد
القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا
بين معرفتين ما بينهما ذات اللام او معرفة ونكرة وهي افعل التفضيل وكذا جوز بعضهم
وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تعالى اني انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني
انا زيد ولو ثبت نحو اظنك انت اخاك واظنك انت زيدا لصح قولهم واجاز المازني وقوعه
قبل المضارع لكونه مشابها للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال تعالى
ومكر اولئك هو يبور قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال
فيه كانه اسم يمتنع دخول اللام عليه وما استدل به من نحو قوله تعالى ومكر اولئك هو يبور
ليس بقاطع ويجوز ان يكون مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال باطل بقوله تعالى
وَاَنَّهُ هُوَ اَضْحَكَ وَاَبْكَى وَاَنَّهُ هُوَ اَمَاتَ وَاَحْيَى وروى عن محمد بن مروان وهو اصل قراءة
هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ اَطْهَرَ لَكُمْ بالنصب وكذا روى عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء
احتبى ابن مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقال واجاز وقوع الفصل
بين الخبرين اذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض لئلا يلتبس الخبر
الثاني بنعت الخبر الاول وانا لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم
نحو هو المنطلق زيد لامتناع من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم على الموصوف وجوزه
الكسائي كما جاز نحو قوله تعالى كُنْتَ اَنْتَ الرَّقِيبَ مع الامن من اللبس قوله ولا موضع له
عند الخليل والاظهر عند البصريين انه اسم ملغى بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو انما
ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء ليس بهين كالغاء الحروف وقال بعض البصريين
انه حرف استكان الخلو الاسم من الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من طرآن معنى الحرفية
عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذرون
عن وقوع الضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يؤكد
به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد عليهم
ان المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا
هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم كما مر قبل
فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه تم به ما بعده

قد قرأ ابن الاقوال تقتضي التعرف للصفة للفصل فلا يقدح مجرد الاحتمال وهذا هو العمدة والله اعلم منه

وحكى الاخفش ان بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها تقول ضربت زيدا هو ضاحكا وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بنصب اطهر

امالي التسهيل لابن مالك

ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو ضعيف من
قول الكوفيين لان اللام لا يدخل اسما يتبع ما بعده في الاعراب وانما يتعين فصليته اذا كان
بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول فلانه لا يحتمل التاكيد اذن واما الثاني
فلانه لا يكون مبتدأ ما بعده خبره ويتعين ايضا اذا دخله لام الابتداء وانتصب
ما بعدها نحو ان كان زيد لهو المنطلق واما في غير هذين الموضعين فيحتمل ايضا كونه
تاكيدا ان كان قبله ضمير نحو انه هو الغفور ومبتدأ ان كان ما بعده مرفوعا نحو زيد هو
المنطلق او دخل عليه لام الابتداء نحو انك لانت الحليم وقوله وبعض العرب يجعله مبتدأ
ما بعده خبره فلا ينتصب ما بعده في باب كان وباب علمت وما الحجازية وعليه ما نقل في غير
السبعة وكنا نحن الظالمون وان ترن انا اقل بالرفع وقوله عليه السلام كل مولود يولد
على الفطرة حتى يكون ابواه اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلاثة اوجه احدها ان في
يكون ضمير الشان ونحو الشان فيكون ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواه هما
اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان
ويروى هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم قبل الجملة
ضمير غائب يسمى ضمير الشان والقصة تفسره الجملة بعده ويكون منفصلا
ومتصلا ومستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم
وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم قوله
ضمير غائب انما لزم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد
بالفصل هو المبتدأ فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة
فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب ومؤنثا كما يجيء وهذا الضمير
كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع
ضوضاة وجلبة فاستبهم الامر فسأل ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان
هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى بالتفسير بخبر هذا الضمير
الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير
لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدآت لكن سميت تفسيرا لما قرينة والقصد
بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة
المفسرة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يعبر عن ضمير الامر المستفهم
عنه تعبيرا بالمفرد تقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية قال ابو الطيب هو البين حتى ما

فتنصب قد عن مولود يولد على الفطرة

بحث ضمير الشان

الضوة الصوت والجلبة فقال سمعت ضوة القوم والضوضاة اصوات الناس وجلبتهم صح

لا بد ان يكون مضمون الجملة في ضمير الشان شيئا عظيما يعتبره

تاتى الحوابو كانه قيل اى شيء وقع من المضاف فقال هو البين وقوله حتى ما اتانى مبنى على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير لما ادت تحامر البين القصيرة
حتى لا اتاتى جماعات الابل ايضا واما ان القراء ان يفتر ضمير الشان مفرد مؤول بالجملة
نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان او الزيدون على ان قائما فى جميعها ضمير وذلك الضمير
وما بعده مرتفع به وكذا نحو ظننته قائما زيدا او الزيدان او الزيدون وكذا ليس قائما ضمير
وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس قائمين اخواك
وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون خبرا مقدما واسم ليس اخواك او ضمير الشان واجاز
السيرافى ما هو بذاهب اخواك لان الصفة مع فاعلها فى نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها
مبتداء مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت فى خبر ما وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها
انما يكون جملة اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النفى لا على المبتداء عند البصريين
وبعض البصريين لا يجوز نحو ليس بذاهب اخواك وما هو بذاهب بناء على ان فى ليس ضمير الشان
كان الا ان الشان تفسيره جملة ولا يكون فى ابتداء الجمل الباء واما قوله تعالى وما هو
بمزحزحه من العذاب ان يعمر بدل من هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل المزحزح
نحو ما زيد بنافعه فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئى الجملة المفسرة لضمير الشان
لانها مفسرة فالاولى استغناء جزئيها عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح
باحد جزئيها نحو انه ضربت وانه قامت وليس لهم شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون
ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير من
خبره مع كونه جملة لما مر فى باب المبتداء ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم الخبر عليه كل هذا
للتدين ولا الابهام المقصود منه ويختار كون الضمير مؤنثا رجوعه الى المؤنث اى القصة
اذا كان فى الجملة مفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى
فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما يوكل بالادنى وان دل ما يمضى
والشرط ان لا يكون المؤنث فى الجملة فضلة فلا يختار انها بنت غرفة وان لا يكون كالفضلة
ايضا فلا يختار انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الغير
مقصود بهم فلا يراعى مطابقة الفضلات وتأنيث هذا الضمير فان لم يتضمن الجملة المفسرة
مؤنثا قياسا لان ذلك باعتبار القصة كلنه لم يسمع واذا لم يدخل نواسخ الابتداء فلا بد
ان يكون مفسره جملة اسمية فاذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما فى قوله تعالى فانها لا تعمى
الابصار وتقول فى ما هو قائم زيد قوله يكون منفصلا وذلك اذا كان مبتداء وما

واسم ما ويكون متصلا منصوبا بارزا فى باب ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا كما
فى باب كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه
اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتداء ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه
ويجوز حذفه منصوبا مع ضعفه صيرورته بالنصب فى صورة الفضلات مع دلالة الكلام
عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وقوله ان من لام فى بنى بنت
حسان المه واعصه فى الخطوب وذلك الدليل ان نواسخ المبتداء لا يدخل على كلم المجازاة
كما مر فى باب المبتداء قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها
فى الاسم الظاهر واعمالها كالمكسورة على ما قال الجزولى قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها فى
الظاهر اكثر وقال المصنف كما يجىء فى باب الحروف اعمالها فى الظاهر شاذ كقوله فلو انك فى يوم الرخاء
سالتنى ومع الالغاء ظاهرا فالاكثر على انها تعمل فى ضمير شان مقدر بخلاف الغاء المكسورة
فانها اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم يعمل تقديرا وانما اعملت المفتوحة الملغاة
ظاهرا فى ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التى بعدها ربط مقدر من حيث اللفظ
بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة
التى هى خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظى بينهما لان ارتباطهما معنوى قائم
انها حرف موصول وهى مع جملتها فى تقدير مفرد هو المصدر اذ هى حرف مصدرى وكانه
وان وصلها بعض حروف كالمفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست بتقدير المفرد
هذا هو المشهور من مذهب القوم اعنى اعمال المفتوحة تقديرا فى حال الالغاء لفظا وقد اجاز
سيبويه ان يكون الالغاء فيها كالالغاء فى المكسورة اعنى ان لا يكون لها عمل لا لفظا
ولا تقديرا فيكون كما المصدرية وهى مع جملتها فى تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا
ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم
المخاطب ثم الغائب ويغلب الاخص فى الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا وانت وهو قلتما
قوله اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه وهى ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين
وللمؤنث تا وتى وته وتهى وذه وذهى ولمثناه تان وتين ولجمعهما اولاء مدا
وقصرا ويلحقها حرف التنبيه فى الاول ويتصل بها حرف الخطاب وهى خمسة فى خمسة
فيكون خمسة وعشرين وهى ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذا البواقى ويقال ذا
للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددة تين واولالك
مثل ذلك واما ثمة وهنا وهنا فللمكان خاصة اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين

لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها
ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب ان كل معنى يدخل الكلام
او الكلم بعد ثبوتها ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في أضرب زيد وهل زيد
ضارب والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه
وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها والكاف او يوضع لها ما يجري مجرى
الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغيير البنية
وحده في نحو غرفة وغرف وكسرة وكسر او لتغيرها مع زيادة حرف كما في التصغير وبعض جموع
التكسير وقولنا في الاغلب احتراز عن اسماء الاشارة وبقولنا يدخل الكلم بعد ثبوتها يخرج معاني
المصادر المشتق منها الافعال والاسماء لان تلك المعاني لا يدخل الكلم بعد صوغها ثم نقول
لما كانت الاشارة معنى يدخل الكلم كالرجل والفرس في قولك هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع
لها حرف يدل عليها صارت اسماء الاشارة كالمتضمنة معنى الحرف وقيل انما بنيت لان وضع بعضها
نحو ذا وتا وذي وتي وضع الحروف وحملت البواقي نحو اولاء واولى عليها وقيل انما بنيت
لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل
كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وصاحبة ما فيه لام العهد داخلة في
هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول
في قوله تعالى فرعون الرسول مشار بها الى ماهية معينة وشخص معين قلت ان المراد بقوله
مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اعني اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة
ليست كذلك فانها المشار اليها اشارة ذهنية ولم يحتج في الحد الى ان يقول المشار اليه اشارة حسية
لان مطلق الاشارة حقيقة في الاشارة الحسية دون الذهنية فعلى هذا الاصل ان لا يشار باسماء
الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريبا او بعيد فان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم
الله وذلكما مما علمني ربي وقال المص ما معناه انه ليس حده لاسماء الاشارة بقوله ما وضع
لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم في مثل قولهم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما
يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد بالاشارة اللغوية دون
الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على
معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد
والاشارة في قولنا اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء بها يكون الاشارة اللغوية
كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من

مطلب تفسير الاشارة في اسماء الاشارة وان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية

مطلب ضابط في دفع الدور

من توقف المحدود على الحد توقف كل جزء من الحد توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما يكون معرفة
ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد قوله في المذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء
لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلام العرب تركيب نحو حييت يلامه ايضا ياء واصله ذيي
بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا اولا كما في يد ودم
ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الا في
الى نحو مرتو فان قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمنقلبة هي اللام المتحركة
قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام لان التغيير الى الاخر اسرع وحذفها اكثر ففي موضع الاحتمال
نحمل الكلمة على الاغلب وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول
حذفت اللام وقلبت العين الفا والامالة يمنعه واما ان يقول حذفت العين وقلبت اللام
وحذف العين مع وجود اللام قليل كما مر فلا جرم كان القول الاول اولى وان كان يترجح بكون
باب طويت اكثر من باب حييت وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنية
ذلك بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية عليه احكام الاسماء
المتمكنة وبه يندفع قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين
ولم يرد الى الاصل فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء في اللذان قال ابن جني
لا يرتاب بان يقال هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة
كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث في الوضع اذا سمي بها ولو كان
اصله ثلاثة لقلت ذاي فرددته الى اصله ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا قال
الاكثرون ان المبني مبني لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير
مبنية على واحدة والا قيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب والجر وقال بعضهم
انه معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة مستانفة خلاف
الظاهر قال الزجاج لم يبن شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجري كاصناف المثنى على نهج واحد كما
التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا
وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين
وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلث وعليه حمل قوله تعالى ان هذان
للمؤنث تا وذي بقلب الذال تاء حتى صار تا او قلب الفه ياء حتى صار تاء او قلب الفه ياء
حتى صار ذي وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث نحو ضاربة وتضربين فتا من ذا
كالتي من الذي وذي منه كهي من هو وتي بالجمع بين التاء والياء ولا تقول ان التاء والياء

مطلب تحقيق ذا من اسماء الاشارة

مطلب وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلث

هٰهنا علامة التأنيث بل نقول تختص ابدالها بالمؤنث دون المذكر لانها يكون في بعض المواضع
علامتي التأنيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تاءها ليست علامة التأنيث وذه بقلب ياء
ذي هاء كما قالوا في هُنَيّة هُنَيهة لان الهاء يكون عوضا في الوقف من علامة التأنيث التي هي
التاء فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وته بقلب ياء تي هاء وفي كسر
الهاء آن باختلاس واشباع نحو ذه وذهي وته وتهي تشبيها بهاء الضمير والاشباع اشهر
وفي الوقف ذه وته بسكون الهائين ومنهم من يقول ذهي وتهي بياء ساكنة كما في الوصل وقد يقال
في المؤنث ذاة والمثناة تان وتين على الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعهما اولاء عاقلا
كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد ينون مكسورا
والتنوين للتنكير كما في صه مع ان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى تصير المشار اليهم
كالمنكرين فيكون اولاء كاولائك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل
على الياء لاستثقال اكتناف ضمتين للكلمة وهما الضمة في اولها والواو في آخرها وهذا لغة بعض
اهل الكوفة نحو القرى والضحى بالياء مع ان اصلها واو وهذا تبني بعض العرب منهم الاول
من هذا الجنس بالياء وان كان الفه عن واو ايضا وقد يبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقال
هلاء وقد يضم الهمزة الاخيرة نحو اولاءُ وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طومار
واما قولهم هولاء على وزن قوّراء قال بحادث تقل هولاء هذا ابكى لنا ابكى اسفا وغيظا
فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الف ها وقلب همزة اولاء واوا قوله ويلحق بها حرف التنبيه
يعني ها وهو كما يجيء في الحروف يلحق الجمل في نحو ها ان تا احذه على خلاف فيها هل هي مفصولة
من اسماء الاشارة فاصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم باليد او بجارحة اخرى
الى المشار اليه فجيء في اوائلها بحروف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء
يشير من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر
والمتوسط لا في البعيد فكما نجدها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا من هناك
لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي
ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا يتنبه الغافل حد الكبير
ما ليس في مرأى ذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب قد اسند للناظم
عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر
موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها فليذكرها
علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب فنقول لان وضع اسماء الاشارة للحضور

الحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر
القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلنا الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث
صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعا في
كاف الخطاب نحو يا زيد انا فعلتما وانتما فعلتما او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وانت فعلتما
مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك
اذا اخرجته الكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هذاك كما لا تقول يا غلامك
لا غلامك قلت كذا انا الكاف توجب كون ما وليته غائبا في التعبير عنه نحو غلامك قال كذا وان
لم يمتنع حضوره اذ ربما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما وردت الكاف في اسم الاشارة
معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف
بين الحضور والغيبة وهذا هو حال المتوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته
وهي اللام فقلت ذلك ثم تقول لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه
اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا
ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب فانما يجيء اسم الاشارة بلفظ لان المحكي عنه غائب ويجوز في
هذه الصورة على ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وهالني
هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه وان كان غائبا الا ان ذكره جرى عن قريب
فكانه حاضر وكذا يجوز ذلك في المعنى الحاضر اذا تقدم ذكره ذكر اسم الاشارة بلفظ الغيبة
والبعد كما تقول في بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لافعلن قال تعالى كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ
لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ مصيرا بذلك الحضر المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذَٰلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا الآية وانما جاز ذلك لان المعنى لا يدركه الحس حتى يشار اليه
اشارة حسية فهو في حكم الغائب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور
فنقول هذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا
الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول
السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه
قوله تعالى فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ويجوز ان يكون قوله تعالى ذَٰلِكَ الْكِتَابُ من عظمة المشار اليه
او المشير وقوله فقلت له والرمح تأطر متنه تأمل خفافا انني انا ذلكا من باب عظمة المشار اليه
ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحوه
نقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدركه

او وته نحو الوصل العقلاء وغيرهم كما في قوله اولئك عز والعيش بعد اولئك الايام

قد تقصر اولا ويكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل

اهل الكوفة يكتب نحو القرى والضحى

قد يشبع الضمة قبل اللام في اولاء نحو طومار

مطلب قد يبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقال هلاء

مطلب قولهم هؤلاء على وزن قوارب فليس بلغة بل هو تخفيف

وتلك فائدة لها كون اسم الاشارة التي قد يخاطب به واحدا ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا [illegible]

وتتغير الكاف على حسب المخاطب لا على حسب المشار اليه لانه انما جيء به لتنبيه على احوال المخاطب ويجوز الجمع بينهما اي بين حرف التنبيه وكاف الخطاب نحو هذاك لزيادة التنبيه وحسب المخاطب على التفهيم وانما افرطوا في التنبيه في اسم الاشارة لتوطئها بابهامه [illegible] والجميع المخاطب من الحالات وغيرها سيد عبد الله

قد يكون ايراد ذلك في القرب اشارة الى بعده في المعنى

اطرت القوس اطرا واطرا زواختها وتأطر الرمح تثنى سبه

اسم الاشارة موضوعة للاشارة الحسية فاستعمالها في المعقول مجاز

الاشارة الحسية كالشخص البعيد وللمعانى مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية
مجاز الما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اعنى ذلك ونحوه اذن كضمير
الغايب يحتاج الى مذكور قبلا او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير ولجمع الى متقدم
وقد يلحق كاف الخطاب بالحرفية بلى وابصر وانظر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت وكذا رويد والنجاء
وحيهل ورايت بمعنى اخبرنى كما يجئ قولوا يقال اذا للقريب الخ لما راى المصنف كثرة استعمال ذى
القريب غير اسماء الاشارة فى اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد ولم ياخذه مذهبا
ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعنى لم يتحقق ذلك عندى واقول انا لا ارى
بينهم خلافا فى اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم
مذهبين فذهب بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما فى حروف النداء على ما يجئ فقالوا
اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقرونة بهما او بالكاف وحدها للبعيد
وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول
لك وللمؤنث تى وتا وذى ونه وذه بسكون الهائين وبكسرها ايضا اما مع اختلاس
ومع اشباع كما ذكرنا وذات ثم تيك وهى كثيرة الاستعمال وتاك وهى ذيها واما ذيك
فقد اوردها الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطا ثم تلك وهى كثيرة
وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثالثتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر للساكنين وكذا فى
تلك لان الياء التى بعد الفتحة قريبة من الالف الخفة واما تالك فادخلت اللام التى فيها
على فى ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها فحذفت الياء لكنه
واما تالك بحذف الف ناصلة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون
فقال المبرد هو فى المثنى بدل من اللام يدخل بعد تمام الكلمة كما فى ذلك واولالك فاجتمع
الثلاثان فقلبت اللام نونا والقياس فى الادغام قلب الاول للمثلين الى الثانى لان المراد تغيير
عن حاله بالادغام فى الثانى فتغيره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية الى الاولى ليبقى
النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فيصير ذالنك فتقلب اللام نونا
وتدغم منه كما هو القياس فى الاول ولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام
فى النون ليس بقوى كادغام النون فى اللام كما يجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى وقال غير المبرد
ان التشديد يعوض عن الالف المحذوفة فى الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا فى تثنية الذى
والتى اللذان واللتان مشددى النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد
عوضا عن اللام لم يقل هذان التشديد مع هاء كما لا يقال هاذلك وقال الاندلسى لا فرق

باب ذا ما يدخل عليه كاف الخطاب نحو قولهم ارايت

وكذا لها ثم تالك سعيد

لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف فى القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك
بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه فى المثنى بلفظ واحد
وفى جمعهما اولا فالاولى ثم اوليك واولالك ثم اولالك واولاء بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين
كاللام فى افادة البعد وعلى راى آخر اولاء ثم اولاك واوليك واولالك وزعم الفراء ان
ترك اللام فى الكل لغة تميم فيكون من قد استعملوا للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل
ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وقوله ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا
كما قد يشار بها للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ والى الجمع كقوله تعالى
كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور وربما استغنى عن
الميم فى ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفصل هاء التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام
والكاف تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه وذلك بانا واضرابها
كثير نحوها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجئ فى حروف التنبيه وبغيرها قليل
وذلك اما قسم نحو قوله تعالى ها الله اقسما وقولهم لاها الله ذا ما فعلت كما يجئ فى
باب القسم او غير قسم كقوله ها ان تا عذرة ان لم يكن نفعت وقوله نحن اقتسمنا المال نصفين
بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا فقصل بينها وذا بحرف العطف قوله تلك وذانك و
تانك مشددتين واولالك مثل ذلك تعرض لبيان ما هو مثل ذلك الذى للبعيد لان الذى
للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام وكذا الذى للمتوسط لانه المقرون بالكاف وحدها
واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط الياء فى تلك وانقلابها نونا فى ذانك وتانك
وعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر منه والمقصور قوله وثم وهنا وهنا للمكان
خاصة يعنى ان ههنا الفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة
لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى فقط
فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد
النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فكهنالك للبعيد وقد تصحب هنا المشددة الكاف
ولا تصحب ثم وقولك ثمك خطاء وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان قال تعالى هنالك
الْوَلَايَةُ لِلَّهِ اى حينئذ قال جئت توار ولات هنا حنت اى لات حين جئت فهى ظرفية مانعة
لاضافتها الى الجملة كما يجئ فى باب الظروف المبنية ان شاء الله تعالى قوله الموصول
ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد انتصاب جزءا على انه خبر يتم وذلك ان الافعال الناقصة
لا حصول لها على ما تبين فى بابها فمعنى يتم جزءا يصير جزءا تاما وكذا تقول كان تسعة فكملها

وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم

تفصل قولهم لاها الله ذا ما فعلت

الافعال الناقصة لا تتم من عدد

يقال كان تسعة فكملتها عشرة اى اتممتها عشرة كاملة

الموصول الاسمى يعنى لموصول بغيره لانه لا يصير جزءا الا مع غيره فان غيره لا يصير جزءا الا به
فان الجملة فى اعجبنى انك ضربت لا يصير مفعولا بدون ان ومع الجملة اى ضربت لا يصير جزءا
بدون ان ما دخل عليه حتى يكون تسميته موصولا كتسمية الموصول الاسمى الا به وان كان حقيقا ضرب بدون ان ولم يقل
لا يوجب تخصيص الحرف المصدرى بالموصول من بين الحروف اذ ما من حرف يصير جزءا ان الحرف المصدرى لا يصير جزءا الا به
اذ ما يتعلق به فاحفظ فانه دقيقة بديعة من ثمرات التوفيق عصام الدين على الكافية

عشرة اى صيرتها عشرة كاملة قال المصنف ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل
العالم من قام به العلم يعنى من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك لان المجهول فى قولك العالم هيئة
العلم لكونه ذا علم اذ كل احد يعرف ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم فى الحد وقال العالم
من قام به الهيئة الفلانية لتم الحد وكذا هاهنا كل احد يعرف ان الموصول الذى يجيء به صلة
وانما الاشكال فى ماهية الصلة اى شيء هى فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشيء بما
لا يشكل من ذلك الشيء الا هو فقال المص انما قلت ليس هذا الحد من ذلك القبيل لان المراد
بالموصول الموصول فى الاصطلاح لا فى اللغة قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على
اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما فرسته لان معنى كلامه اذن ان الموصول فى الاصطلاح
هو المحتاج الى ما يسمى صلة فى الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شيء واحد
ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولى وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال هذا حق قوله يتم
جزءا اى يصير جزءا بجملة ونعنى بجزء الجملة المبتداء والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يجب
ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله
جزء الجملة لم يمكن الا بصلة وعائد قوله وعائد يعنى ضميرا يعود اليه قال وهو احتراز عما
يحتاج اضافتها الى الجمل كحيث واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا فى الاصطلاح
وعن الموصول الحرفى ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجيء فى حروف المصدر ولا يحتاج
الى عائد ولا ان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم يقدر القول
فيه حتى يصير خبرية اى امرتك بان قلت لك قم ويجيء البحث فيه فى نواصب المضارع وانما بنى
الموصولات لان بعضها ما وضع الحروف نحو ما ومن واللام على ما قبله ثم حملت البواقى عليها
للباب اذ لاحتياجها فى تمامها جزء الى صلة وعائد كاحتياج الحروف المعنى فى الحرفية
وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول
على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول
له اما مستمرا نحو باسم الله الذى يبقى ويفنى كل شيء او الذى هو باق او فى احد الازمنة نحو
الذى ضربته او ضربه او الذى هو ضاربه ويكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول
له مستمرا او فى احد الازمنة نحو الله الذى يبقى ملكه وملكه باق وزيد الذى ضرب غلامه
او غلامه ضاربه او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حكما على شيء دائما او فى
بعض الازمنة نحو الذى اخوك هو او الذى اخوك غلامه او الذى مضروبك هو او غلامه فهذا
يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها

مطلب
تحقيق ان تعريف الموصول بما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد ليس تعريفا دوريا كما زعم البعض

ولا يرد ان المراد تعريف الصلة لانه لا تعرف بدون معرفة الموصول مع انه عرف الصلة بعد تعريف الموصول ليرتفع الاشكال فى تعريفه كما يفصح عنه قوله بعد

مطلب
تفسير المراد بجزء الجملة وبيان ان الموصولات لا يجب ان يكون اجزاء الجمل بل يكون فضلة

الاولى والصلة جملة خبرية لئلا يتوهم ان الصلة اعم وانما خص لا اضافة الا ان يقال ان الصلة فى الاصطلاح قدر مشترك بين صلة الحروف المصدرى وصلة اسم الموصول وصلة الحرف المصدرى لا يلزم ان يكون خبرية عند الاكثر وجاز امرتك ان قم بلا حاجة الى تقدير امرتك بان قلت لك قم كما هو عند البعض هذا وعندى ان ان فى هذا المثال تفسير لما فى معنى القول فالبال يعقل عما فيه
العائد تفتازانى

عصام

مطلب
تعريف الموصول الحرفى ايضا

مطلب
لا يجب ان يكون الصلة فى الموصول الحرفى خبرية نحو امرتك ان قم

يحصل الى قوله فهذا يصلح انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الموصول له انه يعرفه بكونه او كون سببه حكما على شيء نحوه

تفصيل الفرق بين الموصول والموصوف

ولا وجه لاقتصارهم على الاحتراز عن الامور اللازمة الاضافة الى الجملة بل يحترز به عن كل لازم الاضافة اذ المراد بالصلة اللغوية واذا اريد بالصلة اللغوية اندفع ما يتوهم ان العبارة دلت على ان العائد خارج عن الصلة لا محالة مع انه لا ريبة فى دخوله الذى قام بل التحقيق يحكم بدخوله فى كل صلة اذ الصلة مجموع الجملة المذكورة بعد الموصول فالصواب ما لا يتم جزءا الا بصلة مشتملة على عائد لان العائد داخل فى الصلة الاصطلاحية دون اللغوية
عصام الدين على الكافية

وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف وبه يسقط
اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهى جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة
بها فى نحو جاءنى رجل ضربته لان المعرفة حاصل فكان ينبغى ان لا يكون فى قولك لقيت من ضربته فرق
بين كونه من موصوفة او موصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة
مشارا بها الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربت اذا كان
من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا بك فهى موضوعة على ان يكون معرفة بصلتها
واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك وانك وان حصل لقولك انسانا
تخصص بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه
بخلاف الذى فعن الموصولة فانه وضعها على ان تخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة
المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص
الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع انها لا يسمى بذلك معرفة
لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رأيت القوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قيل ان الجمل نكرات
فكيف يعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نم تنكير الجمل كما تقدم فى باب الوصف ولو سلمنا
فالمخصص فى الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجل وطويل كان فى كل منهما العموم
فاذا قلت رجل طويل تخصص رجل بالاجتماع مع طويل فثبت ان العام يتخصص باجتماع مع
عام آخر فالمخصص فى الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها
الذى هو معرفة فان قصدوا ان تلك الجملة صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول فلا يجوز
لان الجملة التى فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصدوا انه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصصة
للموصول لانها لم يكن لها به اذن تعلق بوجه نحو ما الذى ضرب عمرو فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغى
ان يكون معلومة للسامع فى اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذى تضمنه
الصلة ينبغى ان يعتقد المتكلم ان مخصصا دونها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم
الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما اولا
فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلة معلوما للمخاطب فى اعتقاد المتكلم
وهذا مطرد فى المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مخصصا بوجه
كما مر فى باب المبتداء وثالثها ان الصلة ينبغى ان يكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من مضمونات
الجمل وما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول
للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا دون ما بالتشبيه

مطلب
بيان الفرق بين المعرفة والنكرة التى خصصت

الجمل التى تنصف بالتعريف والتنكير وهى من احوال المفردات على ما اختاره فى النعت ان تعدم لها حقيقة فيما فى مباحث النعت

مطلب
الجملة نكرة اصلا

التحقيق ان التعريف بواسطة الاشارة الى العلم الذى يطلب مدلول اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما فى العلم او بغيره كما فى غيره وقد فصلنا هذا البحث فيما سيعط حواشينا على بعض البلاد ومع اكثر ما يتلفظ به ذوى المقام

مطلب
تفسير التعريف

واخ البلاد بيده وخافه فرها واستولى على اهلها وكذلك زوج البلاد سيدا

وهو الجملة ويعني عن الجملة ظرفا وجارا منويا معه فعل وفاعل وهو العايد او متعلق العايد
ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما
معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف
لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قول الشارح وانى لراج نظرة قبل التي لعلى
وان شطت نواها ازورها فمثل قوله جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط اى التي اقول لعلى ازورها
وقد يقع القسمية صلة قال تعالى وان منكم لمن ليبطئن اى لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم
ولا ارى منه مانعا وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو
جاء في الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاد وساير المتأخرين وهو الوجه لكونها انشائية
كما يجيء وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنته الصلة من الحكم
متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر الموصول
في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائيه وذلك النائب هو الضمير العائد
اليه ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها
لولا الرابط الذي فيها وقد يغني الظاهر عن العائد على قلة نحو ما جاء في زيد الذي ضرب زيد

قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون
جملة استدرك ذلك فكانه استثنى وقال الا وصلة الالف واللام فانها اسم فاعل او مفعول
اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كما
في ساير الاسماء الجوامد نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشري
الى انها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد
فتناول ما هو كالكلمة الواحدة يكون احد جزئيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه
قالوا في الذي اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصر منه على الالف واللام وتارة بحذف
بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى والجموع نحو الحافظو عورة العشيرة كما يجيء في الاولى
ان يقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا
الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المرور به زيد اجاب المازني
بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد فيما
ارتكبه يلزم محذوران احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور
الخمسة اى الموصوف وذي الحال والمبتداء وحرف النفي وحرف الاستفهام وعملهما من غير
اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير

الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى
فمنهم ظالم لنفسه فان الظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه
راجع اليه قلنا الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب
الوصف نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله كانك من جمال بني اقيش البيت وايضا الجار والمجرور
يكفيه رايحة معنى الفعل واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير
الى المقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام من يستدل بقوله ولا يقال الجاء في حسن وجهه
في الاختيار بل جاء في الشعر نحو قوله بسود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها
ولو كان ذو اللام اسمي فاعل ومفعول عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل
بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلي لانه دخله على مذهبه ما هو من
خواص الاسماء اعني لام التعريف فساعدته عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية
لم يحذف النون قياسا في نحو الحافظو عورة كما لا يحذف مع المجرد عنها فنقول بناء على مذهب الجمهور
ان اصل الضارب الذي ضرب والمضروب الذي ضرب نكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية
لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظ واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه
معرفة مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني
للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب وزيد مضروب
زيد مضروب زيد ضرب ويضرب لكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي
ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب
ان يكون على الموصول كما يذكر فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها
الى صلتها عارية كما في الا اذا صارت بمعنى غير كما ذكرنا في باب الاستثناء فقلت جاء في الضارب
ورأيت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام
ليست بجملة بل جعل صلتها ما يتضمن من المفردات الحكم المطلوب في الصلة لمشابهة الفعل الا
على وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسماء الفاعل
والمفعول مع اللام لاعتمادها على الموصول كما يعملان اذا اعتمد على الموصوف حتى لا يحتاجوا
الى ان يقولوا انما عملا بلا اعتماد لكونهما فعلين في الحقيقة فالجواب انه عملهما بمعنى الماضي مع اللام
دلهم على انهما في الحقيقة فعلان الا ترى اذا اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام
وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي وانما
لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم يوصل

مطلب الصلة في الموصول يجب كونها خبرية ولا يجوز الطلبية

لان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية دون نفس القسم الذي هو جملة انشائية سيد

مطلب وقد اجاز بعضهم كون الجملة التعجبية صلة للموصول

مطلب وقد يغني الظاهر عن الضمير لمكانه في الموصول

مطلب اختلف النحاة في اللام الداخل على اسمي الفاعل والمفعول

قوله لا كلام في حرفيتها فيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يكن الموصول للتعريف العهدي والتحقيق ان الاقسام الاربعة للتعريف تجري في الموصول عضد الدين

مطلب تفصيل اسم الفاعل والمفعول معتمدين على احد الامور الخمسة او بلا اعتماد عليها

مطلب الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر كما ذكر في الوصف

بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما في باب الاضافة وهو معها يتقدير المفرد
والصلة لا يكون الا جملة قيل ويوصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايضا
في الشعر بالمضارع في قوله بالشيحة اليتقصع وصوت الحمار اليجدع وقد دخلت على الاسمية
في غير الشعر على ما حكي الفراء قال ان رجلا اقبل فقال له آخر ها هو ذا فقال السامع نعم الها هو
وقد ذهب الكوفية الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولة قالوا في قوله لعمري
لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل ان التقدير لانت الذي اكرم اهله لكنه موصول
غير مبهم كسائر الاسماء الموصوله وعند البصريين اللام غير مقصود قصده والمضارع صفته
كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وانما جاز مررت بالرجل القائم ابوه لا القاعدين ولم يجز
بالرجل القائم ابواه لا الذي قعدا لاستتار ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في الذي قعدا
وخفاء الموصول في القاعدين وظهوره في الذي قعدا فكانك قلت مررت برجل قائم ابواه
لا قاعدين واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام كما يجيء وانما
جيء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاء في ايهم ضربته ورايت
ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان عند من قال باعرابهما واما الصلة
فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منهم انها صفة الموصول لتبيينها له كما في
الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس بشيء لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا يقع
صفات للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب ولم يقع وقوع
المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتداء والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجمل اعراب الا اذا صح
وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في المواضع الاربعة فقط وذلك لان الاعراب للاسم في اصله
او للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير **قوله وهي الذي
والتي واللذان واللتان بالالف والياء والاولى واللذين واللذي واللاذي
واللائي واللواتي ومن وما واي واية وذو الطائية وذا بعد ما الاستفهام
والالف واللام** هذا حصر لجميع الاسماء الموصولة والذي عند البصرية على وزن عم وشج
ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن وانما
يوصف بذو الطائية نظرا الى لفظها اذ هو على لفظة ذو الذي يتوصل به الى الوصف باسماء
الاجناس في نحو رجل ذو مال وانما ادخلوا على الذي اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا
يكون موصوفة كالمعرفة الموصوفة بالنكرة وانما قلنا ان اللام زائدة لما مر ان الموصولات
معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام وانما الزموها الزائدة لانها لو

مطلب
قد يدخل الالف واللام على غير الاسماء في الكلام على الحكاية

ولا يخفى ان مرجع الاخبار نحوي والتحقيق ان الصفة للرجل في القاعدين هو اللام وضميره راجع الى ابواه فهو في المعنى لا الرجل القاعد ابواه بخلاف الذين فقد بان ان الصفة هو الذين ولا يبعد ان يجري على الرجل بوجه نعم لو قيل لا الذي قعد ابا رجاع ابواه لم يبعد فيكون مآل المعنى لا الذي قعد ابواه عفي

مطلب
الصلة معربة عند بعضهم والجمهور على انها لا محل لها من الاعراب

اجمع البصريون والكوفيون ان اللام الاولى حرف تعريف زيدت حتى لا يكون وصف المعرفة به كوصف المعرفة بالنكرة لانه في حكم الصفات المشتقة في وقوعها اوصافا بلا صنعة وشيء من الاوصاف لا يكون معرفة بلا ادات تعريف واللام الثانية من اصل الكلمة وكذا الياء عند البصريين عصام الدين

لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال الكوفيون
اصل الذي الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا
يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة
فتولدت ياء كما حركت ذا في ابا الفتح واشبع فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب
ونقول في الواحد المؤنث التي بقلب الذال تاء كما قلنا في ذا وتا وقد يشدد ياؤها نحو الذي
والتي فاذا شددنا اعربت الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب كما في اي ولا وجه لاعراب المشدد
اذ ليس التشديد فوجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء
الساكنين قال وليس المال فاعلمه بمال وان اغناك الا للذي ينال به العلاء ويصطفيه
لاقرب اقربيه والصفي وحكي الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد قال الاندلسي لعل
الجزولي سمعه بالضم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم رآه في الشعر مكسورا فحكم باعرابه وقد
يحذف الياءان في الذي والتي مكسورا ما قبلهما او ساكنا قال الشاعر في الكسر واللذ لو شاء
لكنت صخرا او جبلا اصم مشمخرا وقال الآخر في التسكين كاللذ ترى زبية فاصطيد
قال فظل لت تلومنا ان نفسي اراها لا تعود بالتميم قال الاندلسي الوجوه الثلثة فيهما
اي تشديد والياء وحذفها بسكون الذال والتاء وكسرهما يجوز ان يكون لضرورة الشعر لا
انها لغات لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفي بالكسر عن الياء ويحذف الحركة بعد الاكتفاء
الا ان ينقلوها في حال السعة لا في الشعر فسمعا اذن مطاوعة وتثنية الذي والتي
اللذان واللتان بحذف اليائين وجاز تشديد النونين ابدا لامر الياء المحذوفة وهما
معربان او مبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال
الثلث بالالف والاصح والاولى القول باعرابهما عند اختلاف فيهما كما مر واما مثنى الضمير نحو هما
وكما وانتما فلما غير عن وضع واحد لم يزد فيه النون بعد الالف بمعرب لانه صار صيغة
مستانفة وخرج عن سنن المثنيات وقد يحذف النونات في اللذان واللتان لاستطالة
الموصول بصلته قال ابن كلب ابني عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال هما اللتا لو ولدت
تميم لقيل فخر لهم ضخيم وجمع الذي في ذوي العلم الذين في الاحوال الثلث على الاشهر الاكثر وقد
الذون في الرفع هذلية قال جار الله اعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد وهذا يقوي
قول الجزولي لانه الذي مشدد الياء معرب فكان اصله اللذيون فحذفت احدى اليائين ثم
عمل ما عمل بقاضون وحكي بعضهم الذون رفعا واللذين نصبا وجرا وهي لغة من شدد الياء
وجعل الجمع بلا فلان شيء منه وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا قال وهي اللذو بفكاظ طيئ

بيان اصل الذي على قول الكوفية

ما ذكره الكوفية فيها غريب من دعوى العلم بالغيب

وقد يشدد ياء الذي والتي

وقد يحذف الياء من الذي والتي

وتثنية الذي والتي اللذان واللتان

قد يكتفي بالكسر عن الياء

جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلث

مطلب
وقد يحذف النون عن اللذان واللتان

مطلب
وقد يحذف النون من اللذين تخفيفا

الزبية الرابية لا يعلوها الماء ومنه المثل بلغ السيل الزبى والزبية حفرة تحفر للاسد سميت بذلك لانهم كانوا يحفرونها في موضع عال ثم قال زبيت زبية للاسد

الزبية الزبوة والزبية والتي لا يبلغها الماء صحاح

ام سعد الذي اهلها اذا حجم ونجم

من رؤوس قومك ضربا بالمناقل ومن اللذين ايضا قال ان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم
كل القوم يا ام خالد ويجوز فيهما ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى
اي وان الجمع الذي وان الجيش الذي كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم
المتقون وهذا كثير اعني كون الذي مفردا موصوفا به مقدر اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون
من الذين نحو جاءني الذي قالوا كذا فهو قليل كلغة اللذا في المثنى وقد يقال لذي ولذي ولذان
ولتان ولا يا في بلا لام وجمع التي من غير لفظه اللاي كيرمي بوزن العلي اللاتين رفعا ونصبا
وجرا وقد يحذف النون فيقال اللائي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل في الذكر قراءة
الاخفش واللائي بوزن من نسائهم ويقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤون رفعا واللائين
نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن فاعل من التي وهو اسم جمع كالحامل والباقر واللائي بهمزة
مكان التاء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي واللواتي كانهما جمعا الجمع وقد يحذف الياءات من
الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد يسهل الهمزة من اللائي بين الهمزة والياء كون
مكسورة على ما هو قراءة ورش واللاء بشين وقد يقال اللاي بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة
كقراءة ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو هي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء
من غير قياس ثم اسكنوا الياء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللذات كاللذاعات مكسورة
الياء او معربة اعراب المسلمات واللائي جمع التي ايضا من لفظه فالذي والتي مشتركان في اللائي
واللائي الا ان اللائي في جمع المذكر اشهر واللائي بعكسه وبمعنى الذي وفروعه من المثنى والمجموع
والمؤنث من وما واي مضافا الى معرفة ليكون معرفة والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار
او مقدرة نحو لقيت ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عاملها اي مستقبلا وقد نوزع فيه
فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له السائل اسحب
لك يا شيخ يعني هذا ايضا متنازع فيه وقد علل ابن بابشاذ بان قال اي موضوعة على الابهام
لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما
محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على
الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين
يلزم ايضا تقديم عامله عليه فلو خالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الذي
واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت
ايهن وايتهن لقيت قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ في كلهن وخيرة الناس
وشرة الناس وبعض العرب يثنيهما ويجمعهما ايضا في الاستفهام وغيره نحو اباهم

نبلج اسم موضع بين البصرة وضرية مذكر معروف وضرية قرية لبني كلاب على طريق البصرة الى مكة وهي الى مكة اقرب صح

قد يكون الذي وصفا لمقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى

حذف النون من الذين قليل كما في مثل جاءني الرجال الذي قالوا كذا

جمع الذي من غير لفظه اللاي على وزن العلي

وقد يحذف فيقال اللائي بياء ساكنة بعد الالف بلا همزة

مطلب
جمع التي اللاتي على وزن فاعل وهو اسم جمع كحامل وباقر

وقد يحذف الياء من اللاتي واللائي واخواتها

مطلب
واللائي جمع التي لا من لفظها فالذي والتي يشتركان في الاولي واللائي

مطلب
من فروع الذي من وما واي مضافا الى معرفة

مطلب
هل يجب ان يكون عامل اي مستقبلا

بخلافه في بعض النسخ وفي الشرح ايضا ورسي با رسن سبيه

وكل لفظ واحد ومعناه جمع فعلى هذا تقول كل حضر وكل حضروا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى وكل وبعض معرفتان لم يجئ عن العرب بالالف واللام وهو جائز لان فيهما معنى الاضافة اضيفت او لم تضف صحاح

مطلب
قال الاندلسي التانيث فيه اي شاذ كما شذ في كل وخيرة الناس وشرة الناس

ايام اخواتك وابوهم اخوتك وهما اشد من التانيث ويجوز فيهما تصرفها في باب الاعراب
قوله وذو الطائية الاكثر ان ذو الطائية لا تتصرف نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو
فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن قال الشاعر ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها
ولا يقرب ايضا قال الشاعر لاهذا المرء ذو ساعيا اهله فان المعسر في القرايش ولم يقل ذي جاء وفي ذو
الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعني تصريفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولي ذو المفرد
المذكر وتثنيته وجمعه والثالثة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب
مع اعرابه جميع متصرفاته حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب في كل هذه اللغة اللغات الثلاث
قوله وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة
بعد ما الاستفهامية كانت او لا استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين
وقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اي الذي تحملينه وقوله
وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك ولم يجوز البصريون الا في ذا الشرط كونه بعد ما او من
الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي
الذي وماذا الذي صنع اي ما الذي وذا في الموضعين زائد اذ بعده موصول ويجوز ايضا ان
يكون من ذا لقيت وماذا لقيت ان يكون زائدا او موصولا كما يجيء واعتذر عن المواضع التي استدل
بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف
الاصل وقال ابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا وجعلها اسما فمنهم من يقدر ان فيه
مثلها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تعالى بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته
وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجيء الكلام عليها
في الحروف المصدرية قوله والعايد المفعول يجوز حذفه عائد الالف واللام لا يجوز حذفه
وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني
ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغنى
عن ذكر المحذوف بالثاني فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا
فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه
واما في غيره فلا منع كقولك ضيع الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكقولك الذي
انا ضارب زيد اي ضاربه اياه ويجوز ان يكون المحذوف هنا مجرورا في محل النصب كما يجيء اي الذي
انا ضاربه والشرط الثاني ان يتصل نحو الذي ضربت زيد لان الضمير اذا انفصل بخلاف الضمير
الذي اتصل بالحروف التانيث فلا يجوز في نحو الذي انه منطلق واما المجرور فبشرطان نحو

تفصيل
ذو الطائية وهي لا تتصرف في الاكثر وفيها اربع لغات

تفصيل ذا ما بعد الاستفهام

عدس زجر للبغل وربما سمي البغل عدس وهو هنا في البيت للزجر صح

العائد الى المفعول يجوز حذفه ولا يجوز حذف عائد الالف واللام

باضافة صفة ناصبة له تقديراً نحو الذي انا ضارب اي ضارب به كما تقدم او بجر بحرف
متعين وانما شرط التعيين لانه لابد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضاً اذ لا يبقى حرف جر
بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى اَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا اي
تامرنا به وقوله تعالى فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ اي تؤمر به اي باظهاره قال فقلت هالا والذي
حج حاتم اخوتك عمداً انني غير خوان اي حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياساً اذا جر
الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي
مررت به لان الجارين متماثلين والفعلان اللذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان
ومثال الموصوف مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي
مررت زيد اي مررت به وان احتمل مررت معه او له ونحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثله
التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولاً حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوباً فيصح
حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معاً اذ ليس حذف حرف الجر قياساً في كل موضع والمجوز
له ههنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا يأنس بحذفهما مع المجرور بها واما الضمير المرفوع
فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ وغيره اما خبر وكون الضمير خبر المبتدأ اقل قليل فلا يكون في الكلام
اذن دليل على ان خبر المبتداء هو المحذوف بل يحمله ذلك على ان المحذوف هو المبتداء لكثرة وقوعه
ضميراً واما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر ان واخواتها ولم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك
ايضاً في الاغلب الا اذا كان ظرفاً كما يجيء وايضا هو في الاصل خبر المبتداء واما اسم ما الحجازية
فلا يحذف فاصلا لضعف عملها ويشترط في المبتداء المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفاً
ولا جاراً ومجروراً اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان
مع العائد فيهما لكونهما صلة واذا اصل المبتداء المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة
اي جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيّاً وقوله فسلم على ايهم
افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي
لان هاهنا التمكن ما ليس لاخواتها فلذا يضاف ويعرف فيصير في صلتها ايضا تخفيف بعضها
وان لم يكن في صلة اي لم يجز حذفه الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ
اِلٰهٌ وَفِي الْاَرْضِ اِلٰهٌ طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف
بلا شذوذ مطلقاً في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ في الشواذ
على الذي احسنُ وقوله ما انا بالذي قائل لك شيئاً واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه
خبراً عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائباً وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي

مطلب
بيان الشرائط
في حذف المبتداء

الذي فعل كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي رضي الله عنه انا الذي سمتني
امي حيدره قال المازني لو لم اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبراً عن مخاطب
نحو انت الرجل الذي فعل كذا وهو الاكثر او فعلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه
اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي وهب المائة اي مثل حاتم وان كان ضميران جاز
لك في غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ وحمل الآخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب
زيداً وانت الرجل الذي قال كذا وضربت عمراً وان كان الموصول او موصوفه مخبراً عنه بالمتكلم
والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فائدة اذن
في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار
بانا لغواً وكذا في قولك انت الذي قلت انت فظهر بهذا ان قوله القائل انت انا ليس بوجه
والوجه ان يقال القائل انت انا **قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع
المخبر عنه ضميراً لها واخرته خبراً فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيداً قلت الذي ضربته
زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول
فاذا تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة
والمصدر العامل والحال والتمييز والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه**
هذا باب يسميه النحاة باب الاخبار بالذي او بالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب
تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل وتذكيره اياها كما يتذكر مثلاً بمعرفة
ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما ان يجب تنكيرهما وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تصدره
لغرض الابهام قبل التفسير فيقول معنى قولهم اخبر عن الذي آ الذي في ضمن الجملة الفلانية
بـ الموصول اي ضع من هذه الجملة جملة اخرى اسمية واخبر في الثانية بآ عن ذات متصفة
به في الاولى معبراً عن تلك الذات بـ الموصول فلا بد ان لا تغير الاولى عن وضعها الا قدر ما يفيد
هذا الاخبار المذكور فلا بد ان تجعل في الثانية ب مبتداء مصدراً لان المسؤول منك ان تخبر
عن تلك الذات المعبر ب والمخبر عنه في الاسمية مبتداء والمبتداء مرتبته الصدر ولا بد
ان تجعل مكان آ ضميراً راجعاً الى ب لان المسؤول ان تصف ب بالوصف الذي كان لآ بلا
تغير شيء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان آ لتصدير ب مبتداء فلا بد ان يكون
نائبه وهو الضمير العائد اليه مكان آ اذ لا بد ان تؤخر آ في الجملة الثانية خبراً عن ب الموصول
بالاخبار تعرف ب الموصول بآ الا انك لما اخبرت عن ب بآ والمبتداء في المعنى هو الخبر
اي يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه آ فكانك

قال علي رضي الله عنه
انا الذي سمتني امي
حيدره قال المازني
لو لم اسمعه لم اجوزه

مطلب
ان كان ضميران جاز
حمل احدهما على اللفظ
والآخر على المعنى

مطلب
باب الاخبار بالذي

كانك اخبرت عن آ وانما ذكرت المخبر عنه باسم آ دون ب لان آ هو المذكور في الجملة الاولى
التي هي المصوغة المفروغ منها المعلوم اجزاؤها دون ب فآ هو المشهور قبل صوغ الثانية
واما قولك في السؤال بب الموصول فليس معناه آجعل ب مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة
كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان يجعل ب الموصول مبتداء ومثال
ذلك ان يقول العالم للمتعلم ليدربه او ليخبر به عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى
اجعل الذي مبتدا خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة الذي بلا تغيير
شيء منها الا ان يجعل مكان زيدا ضميرا عائدا الى الذي ويؤخر زيدا خبرا عن الذي فتقول
الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب
به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب من يعرف شخصا بعضو بينك لكنه لا يعرف
انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا يخاطب به الا على الوجه الثاني اي يخاطب من يعرفه
زيدا ذلو عرف لوقع الاخبار عنه بانه زيد ضائعا فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة
الاولى قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتداء قوله واخرته خبرا نصب على الحال
او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا قوله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية
خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها وقد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل
مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب
او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل
ويفعل نحو زيد مضروب اي ضرب او يضرب وليس اسم فاعل ومفعول مع مرفوعيهما بمعنى الجملة
الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع بل هما مع مرفوعيهما اسميتان في نحو اضارب الزيدان
وما مضروب البكران لكن في احدهما حرفا يتعانق وقوعهما صلة اللام كما سيجيء بعيد ويجب
ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس
وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد
منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها
كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام قوله فان تعذر امر منها تعذر الاخبار عن كل
اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا
عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم يابون دخول الموصول
على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من النفر اللاتي الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب

مطلب
بيان الفرق بين قولك ضربت زيدا وقولك الذي ضربته زيد

الكوفية يابون دخول الموصول على الموصول والبصرية يجوزونه

الباب تعقعقوا فيرد دونه من النفر الشم الذين والاولى تجوين الرواية الاولى لانها من باب
التكرير اللفظي كانه قال من النفر اللاتي فان تغاير اعني الذي من فعل كان اسهل عندهم قال
ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجيء في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين
وتدريبا لهم نحو الذي الذي في داره عمرو زيد فقولك في داره صلة الذي الاول وعائد الاول
الهاء المجرور في داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي ساكن في داره عمرو زيد وتقول
الذي التي اللذان ابواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده حسن يبتدئ بالموصول
الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه بما في حيزه عما قبله واحتياج كل ما قبله
اليه لكونه من صلته وخبره صلة التي والعائد الى التي من صلته الضمير المجرور في لديها فالتي
مبتداء مع صلته المذكورة وعزيزة عنده خبره والجملة اعني التي مع صلته وخبره صلة الذي
والعائد من الصلة اليه الهاء المجرور في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتداء خبره حسن
وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا يقف على حد واحد من الالفاظ واعط كل موصول حقه
بالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار
والمجرور والحرف اذ لا يضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بربكم واسم لا التبرئة
ومجرورها والحال والتمييز المنصوب وكنكرة يفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم فانها
رجل والاستغراق في نحو كل رجل افضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو احد
ولا عربت ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل حبذا والمعارف
النادرة مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وسائر ما ذكرناه في باب الحال لانها بلفظها
بدل على لفظ الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مرورى بزيد حسن
وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر يراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظي مشابه الفعل
فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
العاملة ولهذا الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم يعمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه
في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله
نحو اما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه
واجاز المازني على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى اضرب ضربا ومنعه غيره اذ ضويرته صورة المفرد
فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو
القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان ولتمييز
الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر نكرة في تمييز الجنس

دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلم

[illegible]

والاضمار يخل بذلك وبعضهم جوزه نحو الذى هذا مائته الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة
بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه
اذ المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة والصفة بدونه وكالموصول بدون صلته
وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظهما شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لم يجوز الاخبار
عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة فلا يفرد
عن المبدل منه وايضا يخلو الصلة من العائد اذا اخبرت عن البدل فى نحو جاءنى زيد ابوك
عند من يجعل البدل فى حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول تقول
مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذى مررت به رجل زيد والثانى تقول مخبرا عن المبدل منه
الذى مررت به زيد رجل ومخبرا عن المبدل الذى مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور
لا منفصل له ويجوز ان يقول برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا
فى بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمير يغنى ما بعده ومنعه الزيادى اذ
الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول وكخبر كاد واخواتها وكالفاظ
التاكيد فى الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة فى افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول
تاكيدا بلا مؤكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه من الكنى والاعلام الاناسى
وغيرها كابى القسم واجناس الارض وغيرها كابى القشم وام القتيب وابن عرس وابن
آوى وابن قترة وابن مقرض وام حبين وسام ابرص اذ المضاف اليه فى مثلها صار بالعلمية
كبعض حروف الكلمة وكذا قزح فى قوس وكل جزء من جزئى المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر
وبعلبك وكذو ومنذ فانهما لا يضربان وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر فى نحو الحاقة ما الحاقة
وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شىء مما اظهاره يفيد التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن
خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدا ويخرج ايضا ما جاز اضماره ولكن الضمير لا يعود
الى ما تقدم من الموصول كالمجرور بربه وفاعل نعم وبئس واخواتها فان هذه الضمائر لا ترجع
الا مبهمة مفسرة بما بعدها وكذا كل ضمير يستحق لغيره اى استحقه غير الموصول كالضمير فى
زيد ضربته وفى زيد يضرب فى زيد منطلق اذا المبتدا استحق الضمير فمن هذه الاخبار هو
قلت الذى ضربته هو فان بقى الضمير كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب ان يقدم مقام
المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وايضا بقى الصلة خالية من عائد الى الموصول وتركك
هو فى خبر الاخير ليس فى الصلة بل هو خبر الموصول فان جعلناه عائدا الى الذى بقى خبر المبتدا
وهو جملة خاليا من عائد الى المبتدا وتركك هو فى الاخير ليس فى حيز خبر زيد وقوله الاسم

والاسم المشتمل عليه اى الاسم الذى احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه فى زيد
ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعنى لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذى استحقه
المبتدا قوله عليه اى على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير
آخر فان رجع الى ذلك المبتدا وذلك كما فى نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اى ضمير
شئت منهما وقال الاندلسى لا يجوز ذلك لا لعدم رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل
لعدم فائدة فى الخبر لم يفدها المبتدا لان فى قولك الذى زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو
يرجع الى زيد لان ضميره قد اخر وزيد مذكور فى الصدر فلا يكون فى ذكر ضميره فائدة وليس
ما قاله بشىء لان ذكر زيد فى الصدر لا يجعل المبتدا الذى هو الموصول نصا فى زيد
حتى يخلو الاخبار بزيد عنه من الفائدة بيان ذلك انك ان اخبرت عن هاء ضاربه فى زيد
يجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا او غيره فقولك اذن فى الخبر زيد يفيد فائدة جديدة وهى ان
زيدا مضروب باخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون للمعنى الذى ضاربه
زيدا اخوه زيد فضمون الصلة الذى يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب
زيد فيفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المغنى لا يجوز الاخبار عن احد
الضميرين لان عودهما على المبتدا سابق على استحقاق الموصول لهما وتوقف المبتدا على
ارتباطها به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشىء اذ لا يلزم بقاء فاعلية الضمير المجرد
بالاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدا
على ارتباط الضميرين به بل يكتفى باحدهما فقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من
الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عائد الى ما تقدم ان استغنى ذلك
المتقدم عن ذلك الضمير بل يكون الضمير فى جملة ثانية بعد ذكر المفسر فى جملة اولى
لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء
ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خبرا يخرج كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان
اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض فى الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم مفسر
بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس وربه ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما
واين وكذا الخبرية وكاى لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز
رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر وعشاء
ومساء معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما فان الواو ان
اخبرت عن ظرف متمكن جئت فى ضميره بفى كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة فى قولك سرت

يوم الجمعة فتقول المعنى سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول
منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول معه ولا يمتنع على ما
قاله الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربته تاديبا هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه
ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا
اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاء
الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت
بالذي وجرى صلتها على غير من هو له كما اذا اخبرت عن زيدا في ضربت زيدا باللام
فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات اعني المستتر والبارز
المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت
عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيدا في ما ضربت الا زيدا كما اذا عرفت
من مواضع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا
منفصلا لانه خبر المبتدا ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون
الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري
ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم الفائدة فلا تقول
في الاخبار عن تاء ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي في ضربتك انت فليس اذن قول
القائل انت انا بصحيح على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار بالذي دون
من وما واي وسائر الموصولات لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا
واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا لكثرة التعبير معه بسبك الفعل اسم فاعل
او مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيها
ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع
ان لا يغير الترتيب فيراعى ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار
من انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وصل العاملان من جهة
الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب
واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي
وقد كان قبل راجعا الى زيد اذ لم يكن هنا تنازع الفعلين في الضمير المتصل وتقول بالالف
واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب واكرم زيد بعطف
الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا الا ان

٧ في باب الضمائر ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر
لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من
هذه الثلثة م

الاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين وتاتي بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصوف
فتقول الضارب والمكرم زيد كما تقول العاقل والكريم زيد كانه في الاصل من باب عطف الصفة
على الصفة لان العاقل موصوف مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث
الكتيبة في المزدحم وعزا الرماني الى المازني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين
كما كان في الاصل فعليتين لان المبتدا والخبر نظير الفعل والفاعل فتقول في مسئلتنا
هذا على اعمال الثاني الضاربه هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى
من الثالث لما فيه من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع كما كانا الفعليتين في
الاصل فيها لا يترجح به على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة
مع قلة التغيير واما ابو الحسن فله ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث
لم يستغن احديهما عن الاخرى لاجل التنازع بينهما في اسم بان يحمل الاول في مسئلتنا قلت
ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مكان زيد ضميرا فاستتر في ضرب
لان الغرض انه فاعل وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب والمكرم زيد وعند الاخفش
الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب هو والمكرم هو زيد لتكون الاسمية معطوفة
على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كان في الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية
بين جزئيها واذا وصل العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا
قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت
ايضا ضمير غائب لان كان المخبر عنه في التاء في الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على
الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدا
وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال انا الذي ذهبت
الا لعدم الفائدة والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا بضرب في قولك
اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعضها الا انه ليس باجنبي كما يجيء في هذا الباب وتقول
مخبرا باللام الضارب فاكرم زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع
غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء الصلة
وقياس قول المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا وكذا المخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف
واللام سواء على المذاهب الثلثة وتقول في الاخبار عن زيدا بالذي الذي ضربته واكرمته
زيد وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيدا برزت الضمير المفعول في الضاربه
ولو كان محذوفا في الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بن الصدور عفي عنه

على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل وتقول على
مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرم انا زيد وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر
والمكرمه انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت
واكرمته زيدا بابراز الهاء في اكرمته على المختار كما مر في باب التنازع مخبرا عن التاء الاول
بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع
باق في الموضعين وعند الاخفش الضارب زيدا انا والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب
عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازني الضارب زيدا انا
والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عند كلهم واما الاخبار
عن زيد بالذي فتقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد بفصل الضمير القائم مقام زيد بعامله
لعدم ما يوجب اتصاله وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الهاء في الضا
هو الضمير القائم مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضا
انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضاربه لانه كان في الاصل مفعول ضربت والجملة
المعطوفة اعني المكرمة انا هو متوسط بين جزئي المعطوف عليها وتقول في نحو ضربني وضربت
زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء او التاء بالذي الذي ضربه وضربته زيدا انا او الذي
ضربني لا ضربت لما مر والتنازع باق بحاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين اللذان
ضرباه وضربا الزيدين انا وعند الكسائي اللذان ضربه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل
وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت لجري الصفة على غير صاحبها
والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضاربه زيدا انا والاولى ان يقال
الضاربه زيدا لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة
الكسائي فيه ايضا وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار عن التاء
الضاربه هو انا والضاربه زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيدا لما ذكرنا في
الاخبار عن التاء الضارب هو مبتدأ وخبر الضاربه زيدا انا والاولى ان يقال الضا
زيدا لما مر وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد ولا يمكن بقاء
التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد وعند
الاخفش الضاربي والضاربه انا زيد بابراز انا لجري ضاربه على غير من هو له وعند
المازني الضاربي هو والى الضاربي زيدا والضاربه انا زيد ولو اعملت الاول في نحو
ضربتني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن التاء

الياء او التاء بالذي الذي ضربته وضربها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام
الضاربته وضربها هند انا وهند فاعل ضاربة والاخفش الضاربته هند والضا
انا قدمت هند الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند المازني
الضاربته هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند بالتي التي ضربتني وضربتها
هند وبالالف واللام الضاربتي وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتي والضاربها
انا هند وعند المازني الضاربتي والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن التاء والياء
في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب وضربته هند انا ولا يجوز
ضربتني لما تقدم وبالالف واللام الضارب والضاربتي هند انا وعند الاخفش الضاربته
هند انا والمازني يقول مخبرا عن التاء الضارب والضاربتي هند انا والضارب مبتدأ و
خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن الياء الضارب انا والضاربته هند انا
وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا وضربتني هند اظهرت
المفعول في ضاربها لان عائد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يجوزه مراعاة للا
وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند
وعند المازني الضاربها انا على انه مبتدأ وخبره والضاربتي هند وان اعملت الاول قلت
مخبرا بالذي عن التاء او الياء الذي ضرب وضربته هند انا وبالالف واللام الضا
وضربته هند انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضاربه هند والضاربته هي انا
بتقديم هند الى جنب عامله لما مر ويقول المازني مخبرا عن التاء الضاربه هندا والضا
هي انا وانا خبر الضارب وعن الياء الضاربه هندا انا والضاربته هي انا وتقول مخبرا
عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني هند وباللام الضاربها انا وضربتني هند وعند
الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني في الضاربها انا والضاربتي هي هند
وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء او الياء بالذي
الذي اعطى واعطاه زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد درهما انا والتنازع
باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرد
في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعول الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا
وليس بوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول برد مفعوليه وفي الثاني باقامة الضميرين مقام
مرتبة الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي الى واحد اعني
جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد

قلت الذى اعطيت واعطانى درهما زيد والمعطيه انا واعطانى درهما زيد بابراز عائد
اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر وبابرازه انا لجرى الصفة على غير
صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطى بالاضافة او المعطى اياى كما تبين فى المضمرات
درهما زيد ويجوز المعطى انا مراعاة للاصل والمازنى يقول من اظهر الضمير فى المعطيه اظهر المفعول
الثانى وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عائده كما مر وليس اعطى من افعال
القلوب حتى يلزم ذكر الثانى بذكر الاول فان رددنا المفعول الاول كما هو مذهب المازنى قلت
المعطيه انا درهما والمعطيه او المعطى اياه زيد كما ذكرنا فى باب المضمرات فى نحو ضربيك وضربيكه
ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطى درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لاضمرت المفعول
قبل الذكر فى غير باب التنازع وهو لا يجوز فى باب التنازع كما مر وان اضمرت عن الدرهم قلت
الذى اعطيت واعطانيه زيد درهم وصلت الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه
انا واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا والمعطى انا بحذف الضمير والمعطيه او المعطى
اياه زيد درهم كضربيك وضربياك والمازنى يرد المحذوف فى نحو المعطيه انا زيد والمعطيه
او المعطى اياه درهم وتقول فى ظننت وظننى زيدا اخاك مخبرا عن التاء او الياء بالذى الذى
ظننت وظننى زيدا اخاك انا وباللام الظان وظننه زيدا اخاك انا بحذف مفعولى الاول كما كان
فى الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيدا اخاك انا والمازنى لو جعله جملتين رد المحذوف
فالظان زيدا اخاك انا والظانه هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو
ضمير زيدا بروزه لجرى الصفة على غير صاحبها واذا اضمرت عن زيد قلت الذى ظننت
وظننى اخاك زيد والظانه انا اخاك وظننى اياه او ظننته زيد نحو خلقك وخلقك
اياه على ما مضى فى المضمرات اظهرت ضمير المفعول فى الظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم
يحذفه مراعاة للاصل واظهرت ثانى مفعولى الظانه لان افعال القلوب يجب فى الاغلب ذكر
احد مفعوليها بذكر الآخر وابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه
انا اخاك والظانيه والظانى اياه زيد واذا اضمرت عن اخاك قلت الذى ظننت وظننيه
زيدا وظننى اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننته او ظننى اياه اخوك واجاز بعضهم
الظانه انا زيدا والاولى انه لا يجوز ذلك لما مر فى باب المضمرات ان ثانى المفعولين يجب انفصاله
عند الالتباس باولهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظانى هو اياه اخوك والظانى
هو اخوك كما مر فى خلتكه وضربتك وابراز الضمير فى الظانيه هو والظانى هو اياه لان الصفة
للالف واللام التى هى الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن المعاملة

المعاملة مع ظاهر اللفظ فى هذا الباب وتقول فى اعلمت واعلمنى زيد عمرا منطلقا
مخبرا عن التاء او الياء بالذى الذى اعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا واذا اخبرت عن زيد
بالذى قلت الذى اعلمت واعلمنى عمرا منطلقا زيد وباللام المعلمه انا واعلمنى عمرا منطلقا
واعلمنيه اياه زيد وعند الاخفش المعلمه انا والمعلمى عمرا منطلقا زيدا اذا اقتصر على الاول
الفاعل وان لم يقتصر فالمعلمه انا عمرا منطلقا والمعلمى اياه اياه فاياه الاول لعمرو والثانى
لمنطلقا ويجوز المعلمه اياه زيد نحو ضربتك وضربياك واذا اخبرت عن عمرو بالذى قلت
الذى اعلمت واعلمنيه زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا واعلمنيه
اياه عمرو ابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها واياه بغير اللام لم يجز حذفه لان عائد
اللام لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته وصلته بالعلم فقلت المعلمه
انا لالتبس بالمفعول الاول كما هو فى مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر
الثانى فى هذا الباب موجب ذكر الثالث قيل وجب هنا ذكر المفعول الاول اعنى زيدا لئلا
يلتبس الثانى بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت فى هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون
احدهما الاول والثانى احد الباقيين لان ذكر احد الباقيين يوجب ذكر الثانى فتعين ان
المفعولين هما الثانى والثالث بل يمكن ان يقال وجب هنا ذكر الاول ليتبين ان اقرب الاسم
الى الضمير ليس المفعول الاول وتقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلمى
هو اياه عمرو فاياه الذى بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه والثانى ضمير منطلق
واذا اخبرت عن منطلقا بالذى قلت الذى اعلمت واعلمنى زيد عمرا اياه منطلق والمعلم
انا زيدا عمرا اياه والمعلمى اياه منطلق وابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها
ووصلت الضمير العائد الى المخبر عنه اعنى اياه الذى بعد عمرا لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول
الاول وذكر الثانى اعنى عمرا لذكرك الثالث اعنى ضمير اللام وانما ذكر الاول اعنى زيدا لما قيل فيه
النظر المذكور ويجوز اعلمنيه اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا اياه والمعلمى هو اياه اياه
منطلقا والمعلمه اياه هو وانما ابرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من
التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية
وموصوفة وتامة بمعنى شىء وصفة لما كان فى المبنيات ما يوافق لفظه لفظ
الموصول لم يجعل له باب برأسه بل بين فى ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفاعل
فى اللفظ من المبنيات فى اسماء الافعال كباب نجار وباب فساق وباب قطام الموافقة
لباب نزال ولولا قصد الاقتصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضى

يقتضي ان يجعل ابوابا برأسها ففيها ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما يكون حرفية ايضا
وهي تجيء على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية وترك
اقسام الحرفية الى قسم الحرف قوله موصولة كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما صنعت وما صنع غلمك وما
ويدخلها معنى التحقير نحو ما انت وبيتا بيك والفخر ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيدا
ما انت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكريها اى لا يذكرها
على احد التأويلات وقد يحذف الفها الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف
جر او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تاخير الجار
عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط
الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف اللام دليل التركيب ولم يحذف آخر من الاستفهام
مجرورة ولا كم لكونه حرفا صحيحا ولا آخر اى لجريه مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الالف
ثابتا نحو على ما قام تشتمني لم كخنزير تمرغ في رماد واذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية لم يحذف
نحو عما ذا تشتغل وذلك ان ذا لما لم يثبت زيادته ولا لكونه موصولا الا مع ما صار ما مع ذا ككلمة
واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا
لم يحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية في التصدر والشرطية نحو ما تصنع
اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بالجملة كقوله ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ان يكون ما هنا كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
قال المص الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصول واقامة الجار والمجرور
مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة ولقائل ان يقول من متعلقة
بنكرة وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اى من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكره من الامر
شيئا وقوله فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا بضمير نكرة معنى
ونتبعض بمعنى بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه ونعما اى
نعم شيئا هي عند الزمخشري وابي على ويكون ما ايضا معرفة تامة اى غير موصوفة ولا موصولة
عند سيبويه بمعنى الشيء قال فنعما هي اى نعم الشيء هي وكذلك في دققته دقا نعما اى نعم
الشيء ونعم الدق واما المصدرية فحرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش والرماني
والمبرد كما مر قيل واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسميتها اللام فيها وذلك نحو قول علي
رضي الله عنه في النهج نزلت انفسهم منهم بالبلاء كالذي نزلت في الرخاء اى نزولا كالنزول
الذي نزلت في الرخاء قوله وصفة اختلف في ما التي يلي النكرة لافادة الابهام وتاكيد التنكير

التنكير فقال بعضهم اسم فمعنى قوله مثلا ما اى مثلا اى مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا
لان زيادة الحرف اولى من زيادة الاسماء لاستبدادها بالجزئية ولهذا استعظم الخليل
وتجب من الفصل لكونه اسما زيد لفائدة الفصل وايضا ثبت زيادتها نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم
لم يثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل
اعطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه والامر ما يسود من يسود
او التنويع نحو اضربه ضربا ما اى نوعا من انواعه ايها كان ويجمع هذه المعاني كلها في
الابهام وتاكيد التنكير اى عطية لا يعرف من حقارتها ولامر لا يعرف من عظم وضربا مجهولا
من غير معين **قوله ومن كذلك الا في التام والصفة** اما من الموصولة فنحو لقيت من جاءك
والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة
الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وبالجملة
كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع ولا يجيء تامة اى غير
محتاجة الى الصفة الا عند ابي على فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة ويجيء عند
الكوفيين حرفا زائدة وانشدوا آل الذي سنام المجد قد علمت ذلك العشيرة والاثرون
من عددا وهي عند البصريين موصوفة اى الاثرون فانسانا معدودا وانشدوا ايضا
يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص
وعلة بناء ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان
فان لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لان وضعهما وضع الحرف كما قيل وهذه العبرة
بينهما في وجوههما واما التامة ومن في وجوهها للذي العلم ولا يعود لما لا يعلم خلافا
ويقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تعالى ومن لستم له برازقين وتقول لشيء من في الدار
غلاما كان او جارية او فرسا ومنه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي
على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير
ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما
لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد
بحمده وقال تعالى وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو
وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته واخي عالم وغير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما
كان او غير المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة
الى ما والمهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او يقول انه منسوب الى ما هو

تنصب ما الاسمية والحرفية

وب كلمة مثل ويل تقول ويبك وويب زيد كما تقول ويلك معناه الزمك الله ويلا نصب نصب المصادر فان جئت باللام قلت ويب لزيد فالرفع مع اللام على الابتداء اجود من النصب والنصب مع الاضافة اجود من الرفع صحاح

اذا انشقت النجوم عن عفن وسواد قيل قد اصابه الدخان سيد

الفرجة التفصي من الهم وقال ربما تكره البيت والفرجة بالضم فرجة الحائط وما اشبهه يقال بينهما فرجة اى انفراج صحاح

مطلب تحقيق النكرة الموصوفة بما مفرد

قولهم نعما هي

تنصيل الاقوال في ما التي هي النكرة

بيان فائدة ما اللاحقة للنكرة كما في فبما رحمة او لامر

كلمة من لما في جميع احوالها الا في التمام والصفة

لا يجيء تامة الا عند ابي علي

الاثرون كثرة العدد ويقال نحن اكثر منهم نفرا ونحن اكثر واو ونحو ذلك سيد

من مخصوصة للعاقل لكن قد يطلق على غيره تغليبا

الماهية اصلها ما هي او هي منسوبة الى ما من قولهم كيفية

تحقيق قولهم تجع حكاية عن فرعون وما رب العالمين

قولهم سبحان ما سخركن لنا

على تقدير جعل الكلمتين ككلمة لقولهم كنتى تقول ماهذا فرسام بقرام انسان فاذا
عرفت مثلا انه انسان وشككت انه زيدا وعمرو قلت من هو وقول فرعون وما رب
العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات والارض
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى عليه السلام ببيان الاوصاف
دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة
للبشر وقولهم سبحان ما سخركن لنا وما سبح الرعد بحمده يجوز ان يكون لكونه تعالى
مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفردان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع والمؤنث
فان عنى بهما التثنية والجمع او التانيث فمراعاة اللفظ فيما عنهما من الضمير والاشارة
ونحوهما اكثر واغلب وانما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة
المجهولة عليها من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا في غيرهما ومن تقول ذلك الشخص
لقيته وان كان مؤنثا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه السلام وتقول
ثلث انفس من الرجال وثلثة اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجيء في باب
العدد وان تقدم على المجهول من وما وشبههما من المحتملات ما يقصد المعنى يختار
مراعاة المعنى ما في ذلك المجهول كقولك منهن من اضحتها فهو اولى من قولك احبه لعدم لفظة
هن فلذا لم يختلف القراءة في تذكير من يقنت ومن يأت بخلاف قوله وتعمل لانه جاء
بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى فلهذا قال نؤتها اجرها وان حصل مراعاة اللفظ
ليس يجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من احبه وانت تريد من النسوان الا ان يكون
هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمبتدأ تذكيرا وتانيثا
وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراده من الذي
يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التي هي صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذي
قايل لك شيئا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر
او المؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما قدمنا فنقدره مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر
واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من العكس
قال تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات تجري من تحتها الانهار حملا على اللفظ
ثم قال خالدين حملا على المعنى ولهذا اي ولكون الحمل على اللفظ اولى رجع سبحانه وتعالى
بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا وانما
تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فقال ابو سعيد عن بعض الكوفيين

تفصيل اى واية وتحقيقها

اجاز الاخفش كون اى نكرة موصوفة

مطلب تعويض حذف المضاف اليه من لفظ اى في قوله تعالى أيا ما تدعوا

الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا تقول
الضاربه جاء الخفاء موصوليتها ثم انك ان اثبتها بصاحبها من الموصوف والمبتدأ نحو
جاء الزيدان الضارب غلامهما وهو المؤدب الخدام لم يجز فيما يعبر به عنها من الضمير
واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة كمن وما للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحو الحسن
غلاميهما فكان الضمير راجعا الى صاحبها لا اليها وان لم يجئ لصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله
ان تصبح في الطاعن الموالي نحو الطاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده لكونه صفة مقدر
مفرد اللفظ اى في الجمع الطاعنين قوله واى واية كمن وهي معربة وحدها الا
اذا حذف صدر صلتها قد ذكرنا حكم اى في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع
فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهام نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية
نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة
الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما في نحو مررت باى معجب لك قيل جاء الذي
نكرة موصوفة نحو الذي محسن اليك واى يقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما في فاتها خلاف
كامر فلا ادرى لم يذكره المص ههنا بل جعلها كمن التي لا تقع صفة ولعله راى ان الصفة
اصلها الاستفهامية لان معنى برجل اى رجل برجل عظيم يسأل عن حاله لانه لا يعرف
كل احد فيسأل عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعتد عليها اعراب الموصوف ومن اى
معربة من بين اخواتها الموصولات على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية ومن
بين اخواتها المتضمنة للاستفهام والشرط وانما ذلك لالزامهم لها الاضافة المرجحة
لجانب الاسمية فليس كل مضاف معرب بل هو لازم الاضافة فخمسة عشر كغير معرب واما
كم رجل فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبرية واما لدن فانه يضاف الى الفعل ايضا والاضافة
اليه كلا اضافة وانما الزموها الاضافة لان وضعها ليفيد بعضا من كل كما مر في باب
الوصف فان حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا
بقي على اعرابه كما في قوله ايا ما تدعوا الذي كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه
وذلك لانه كالمبنى على ما يجيء في الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها اصلتها اما ان
يكون اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شيء فلا يبنى اى معها والاسمية قد يحذف
صدرها اعنى المبتدأ بشرط ان يكون راجعا الى اى الشرطية فلا يحذف المبتدأ في نحو
اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد غلامه وانما يحذف لكونه ضميرا والضمائر كثيرة الحذف

واقبل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء واي بعد نحو اقبل واضرب
لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة تعلقه
وقال الاخفش في الاية من فيها زائدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة
مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستأنفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم
فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق يشيع ايهم واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو اية
اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال التعريف بالصلة والتانيث
زاد على مذهبه تعريف الموصولات في تعريف المانع من الصرف وغيره فيها وهو القياس قوله

وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والآخر اي شيء وجوابه نصب
اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي نحو رويد زيدا اي امهله وهيهات
ذاك اي بعد اعلم ان ذا لا يجيء موصولة ولا زائدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى في
ماذا هو وقولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي اي ما الذي هو
على حذف المبتدا نحو ما انا الذي قائل واما قولك من ذا فانما ذا فيه اسم اشارة لا غير
ويحتمل في من ذا الذي يقرض الله وماذا الذي ان يكون ذا زائدة وان يكون اسم اشارة كما في
قوله تعالى امن هذا الذي هو جند لكم وهاء التنبيه يدخل على اسم الاشارة وقد جاء ذا
زائدة بعدها الموصولة قال دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني ولقائل ان يقول
بمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله
تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسألان المرء ماذا
يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيدة خبره على
تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة
رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال
وان ذلك يجوز وان كثر لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون
اذا يحاول الجملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية ثم حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل
نادر كما مر في باب المبتدا وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة
صلة لا خبر اما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه من
الصفة اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدا وانما قل مجيء الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا
بينا صلة للزومها لما الاستفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما
او من فكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي

تحقيق قولهم ماذا صنعت

في الصلة وابقاء ما هو معتمد الفائدة اي الخبر ولقيام المضاف اليه مقامه ولم يكن اي
في نفسها فاذا حذف المبتدا صار مبنيا كاخواته من سائر الموصولات وكذا كان شيئا اذا
فات اضافة لعارض فهو شديد الشوق اليها صادق بسبب رجوعها ويبنى على الضم
تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اعني الصلة لانها المبينة
للموصول كما ان حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب سيبويه
وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدا قال والاعراب مع حذف الصدر
لغة جيدة وجاء في الشواذ ايهم بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف
جزء منها وقد بقي ما هو معتمد الفائدة اي الخبر قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة حتى انتهيت
مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان لم يضف مع حذف المبتدا
نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا فتقول
اي افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اي افضل مرفوعا اما على الحكاية او
التعليق كما يجيء من مذهبهما قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على
الضم قياسا على اضرب ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا
افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا اي لو رفعوا او ضموا قال الجرمي وحق اعرابه مع حذف المضاف
اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما في
قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة
على الابتداء وما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة قالوا وهي في الآية مبتدا
خبره اشد ومن كل شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام قال والى تبت من كل
شيء فيكون من للتبعيض في الكلام اعني ان ايهم اشد صفة شيعة على اضمار القول
اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط قال الخليل
نحو قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال اطلبه ايهم افضل كما قال الاخطل
ولقد ابيت من الفتاة بمنزل فابيت لا حرج ولا محروم اي ابيت مقولا في لا حرج
ولا محروم اي هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على سبيل الحكاية لجاز
اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجيء في ضرورة
الشعر في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل
ويجيز التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب واقتل ايهم افضل كما يجيء في افعال
القلوب وليس بشيء لان المعلق يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل

وفي الكشاف ان تقدير الآية عند الخليل لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد ثم قال ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كل شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكان قائلا قال من هم فقيل ايهم اشد اي الذين هم اشد سيد

اي شيعهم اعتاهم وهذا اظهر في المعنى من شيعهم سيد

متابعة اي تبعوا واتباعه اي جعلنا تابعا سيد

هو فضلة ومن ثم جاز حذف المبتداء في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها ولكن
لتناقلها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب والبدل مرفوعا اذا كان موصولا لان
ماذا اذن جملة ابتدائية فما مبتداء وماذا خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتداء
مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتداء والاولى في الجواب مطابقة السؤال في رفع
الاسم على انه خبر مبتداء محذوف وذلك المبتداء ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى
اساطير الاولين ليس بجواب كقوله للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا لكان
المعنى هو اساطير الاولين اي الذي انزل ربنا اساطير الاولين والقائلون بهذا كانوا
كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستأنف اي ليس ما تدعون انزاله بل هو اساطير
الاولين واذا كان ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتأخر فالسؤال اذن جملة
فعلية فكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصب به
ما في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل
خيرا وانما التزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بتقدير الانزال
والرفع كان محتملا لان تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتداء كما في قوله تعالى العفو لان
يكون المبتداء غيره والكلام مستأنف كما ذكرنا في قوله اساطير الاولين وان اشتغل الفعل
بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا انقضى حقه فكون ما مبتداء
اولى وان كان ذا مزيدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة
التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقديري كون ذا موصولة وكونها زيادة واما ماذا اي شيء
وماذا عرض وماذا احدث مما كان الفعل فيه لازما فهي جملة اسمية سواء كانت ذا مزيدة
او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على كل حال ومثله قوله تعالى وماذا عليهم
لو آمنوا وقول الشاعر وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق
قيل ذا فيه زائدة لا موصولة اذ الصلة لا يكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم
في خبر المبتداء ايضا فان قيل خبر المبتداء قد جاء طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيد
اضربه قيل الصلة ايضا جاء بعد لعل مع جزئيها كقوله واني لرباح نظرة قبل التي لعلي
وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للمنازع ان يقدر
ايضا في خبر المبتداء ولا يجوز ان يكون ماذا مفعولا ان يتحدثوا لكون ان موصولة والتقدير
ان يتحدثوا به هنا ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الموصول واحكام من وما اللتين
في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزء في اسم وقد ثبت للموصول التقدم

مطلب
ان الصلة لا تكون الا خبرية واما خبر المبتداء فقد تكون طلبية

مطلب
بيان بعض ما اهمله المص من احكام الموصول واحواله

التقدم لكون الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لئلا تتخلل المعمول اذن جزؤها وقد
تقرر ان اجزاها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان يكون مصدرية
بل او لكن او علامة جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لانها جزء الموصول
وليست جزءا لغيره ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول
كالوصف والبدل والعطفين والتاكيد ولا يخبر عن الموصول ولا يستثنى منه اذ هذه الاشياء
لا يجيء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدهما
اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاولى محذوفة مدلول بالظاهر عليها كما يجيء
بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدليل وذلك نحو قوله من اللواتي والتي واللاتي
زعمن اني كبرت لداتي وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه
ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا يقال
اعجبني ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدرية هي والجملة التي بعدها بتاويل
المصدر فيطلب قرب ما هو متضمن المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة اذ لا يدخل الا على فعل
في صورة اسم الفاعل والمفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه
لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي هي صلة
كما تقول في باب التنازع معلما للاول الذي ضربت وضربوني غلمانه زيد اذ ليس الفصل
باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاء في الذي منطلق ابوه والذي
في بيته ابا اخوه اذ لا مانع فيه فان قيل اليس كان الموصول والصلة كجزء في بعض الصلة والبعض
الآخر ايضا كالجزئين الا انهما جزئين لا يجب ترتب احدهما على الآخر بل كجزئين يجوز تعقيب كل
منهما الآخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبينة
للموصول على ما تقدم فتبين بهذا فساد قول من قال ان ضربا دام لا يتقدم على اسم ولا يجوز
قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذ علمت قال فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن
فلا ادع للدنيا وقد التزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد خلو
ان اللتيا والتي الصغيرة والكبيرة وصلتا الحد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز
البيان فلذلك تركا على ابهامهما بغير صلة مبينة ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله
دويهية تصفر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية
خلافا للبصريين قالوا قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام ونحوه قول
المتنبي بشر الليالي [illegible] من طربي ويجوز ان يكون من هذا المعري لانت البيت اكرم اهله

على م

مطلب
لا يفصل بين الموصول وصلته ولا بين بعض الصلة وبعض

مطلب
قد جاء في الشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة

مطلب
يجوز الفصل بين الموصول وصلته بمعمول الصلة

مطلب
تحقيق معنى قولهم بعد اللتيا والتي

مطلب
التصغير قد يكون للتعظيم كما في هذا الشعر

مطلب
يجوز حذف الموصول الاسمي مع ذكر صلته عند الكوفية خلافا للبصرية

قالوا الاولى بالتوجيه المذكور ان التصغير للتحقير دون التعظيم والالا [illegible] لا يسري في الموت [illegible]

ولا يحذف من الموصول حرف الا الكلمة ان في بعض المواضع

تفصيل في احكام من وما واي

واقعد فى امانه بالاصابل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض
حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو سية وسه وليس الموصول بالزم منها ولا يحذف من
الموصولات الحرفية الا فى المواضع المخصوصة كما يجىء فى الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة
عليها وكون الحروف التى قبلها كالنائبة عنها واما احكام من وما واى فى الاستفهام فنقول
اذا استفهمت عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعرابه فى ذلك المنكور وحكاية
علامات تثنيته وجمعه وتانيثه فى لفظ من تقول منو اذا قيل جاءنى ومنا اذا قيل رايت رجلا
ومنى اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءنى رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين
ومنون اذا قيل جاءنى مسلمون او رجال او قوم وفى النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءتنى جارية
او طالوع وكذا فى النصب والجر لا يختلف ومنتان اذا قيل جاءتنى ضاربتان او طالقان وفى
النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءنى مسلمات او ضوارب وكذا فى النصب والجر لا يختلف
اما بشرط الاستفهام عن المذكور فى الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكى مذكور
قبل الحكاية ثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى وغرضهم ان يتيقن المخاطب ان المسئول عنه
هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط فى لحاق العلامات المذكورة بمن كونها
سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها فى الاغلب اما محكية او غير محكية
كما يجىء لان الاستفهام عن المعارف ليس فى الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب
التخفيف بحذف المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها
بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد فى الصفة فلا بد فى الثانية من لام العهد لتعرف ان
المذكورة ثانية هى المذكورة اولى تقول من الرجل لمن قال جاءنى رجل ومع زيادة اللام
عليها لم يبق الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ولا نقصان فلما لم يكن
حكايتها فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو
الكثير حذفت النكرة واثبت العلامات فى لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان
الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة وانما كثرت الحكاية فى السؤال عن
المنكر لان السؤال عنه كما ذكرنا غالب الحكاية نص فى كون المستفهم عنه ذلك المذكور فى لفظ
المخاطب فان قلت من الرجل او من هو فربما اوهم هذا اللفظ ان المسئول عنه معهود آخر من
هذا المنكور فى الكلام او ازالة الابهام بايراد ما هو نص فى المراد فى كثير الاستعمال منا
واما اشتراط الفعل فى هذه الحكاية فظاهر لان من للعقلاء واما اشتراط كون من
موقوفا عليها ولم يشترط ذلك فى اى بل تقول فيها اى يا فتى واى يا فتى واى يا فتى لانه يجى

فلا بد من كونها مبنية تصدوا تبعيدها من الاعراب فاثبتوا العلامات فى حالة
لا يكون فيها على الكلمة فى الاغلب اعراب ولا تنوين التمكن وهى حالة الوقف لان الكلمة تتجرد
فيها عن الرفع والجر والتنوين واما اى فانها كانت معربة فلم يستنكر حكاية الاعراب فيها
وصلا ولا وقفا وانما زادوا فى المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات عليها لو حكوا
حركات المنكر كما هى لكانت الكلمة فى حالة الوقف متحركة ولا يجوز فاثبتوا بدل الحركات حروفا
تشبهها ساكنة وجاؤا قبلها بحركات يناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافى بل اثبتوا
فيها الحركات لحكاية الاعراب كما فى اى ثم لما كان الحال حال الوقف وآخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا
الحركات فتولدت الحروف فخلا القولين عكس ولم يمكنا اثبات حروف المد الدالة على الاعراب
فى منه اذ هاء التانيث فى الوقف لا يكون الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية
الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع
والاصل كان حفظ الاصل اولى واجروا منات فى ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاشباع
مجرى المفرد المؤنث اعنى منه بتسكين النون فى منتان ومنتين تنبيها على ان التانيث لتاء
الكلمة اللاحقة هى بها بل هى بحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة التى يلزم
ما قبل تاء التانيث وقد يسعر ذلك اسكان ما قبل التاء فى بنت واخت وهنت لما لم يتمحض
التاء للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون فى المفرد نحو منت بالا كثر تحريكها
لانهم زادوا التاء دلالة ونصا على ان السؤال عن مؤنث وكون تاء التانيث مفتوحا
ما قبلها ومنقلبة هاء فى الوقف ادل على كونها للتانيث واما قوله بل جوريتها كفلهم
للبنت ونحو بنت واخت فقليل لان وربما جاء نحو منتان محرك النون التى قبل التاء
هذا ولك من فى الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان آخران احدهما ان يزيد
على من حروف المد واللين كما ذكرنا فى الوجه الاول فى المفرد المذكر حاكيا للاعراب فقط
ولا يحكى علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسال عنها اجراء لمن على اصلها من
صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاءنى رجل او رجلان او رجال او امرأة
او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال
بلا حكاية للاعراب ولا للعلامات آخرها كما فى حال الوصل هذا حكم المستفهم بها عن المنكر
واما اى فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات
المثنى والمجموع فى لفظها الا انك لا يلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات فى الوصل
نحو اى يا فتى واى يا فتى واى يا فتى وفى الوقف تسكن يا ؤه فى الرفع والجر وتقلب التنوين

دلت عليه التثنية والجمع

الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية
في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلان ايا في اصل وضعها
يصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر في من وانما اشترط في حكايتها كون المحكي
منكورا لما ذكرنا في من ولكنها في وجه آخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة نقول
اي وايا واي في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وفي الحركات اللاحقة لاي
حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فيكون مبتداءة محذوفة الخبر ومفعولة محذوفة
الفعل ومجرورة اضمر جارها وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنيته وجمعه
لغير الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعا للفظ
المتكلم على وجه الحكاية ومحلهما رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو واي رجل
هو واجاز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اي فقال من يا فتى ومن يا فتى وعليه
حمل قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وليس بشيء
لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضربت منا استفهاما عن الفاعل
والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقديم
الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا
والاكثر تغييرها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات
اعرابها الا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس بمحكي كما زعم يونس اذ لا منكر
مذكور قبله والعلامات المذكورة لا يلحق من الا في آخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل
رأيت رجلا وامرأة قلت من ومنه فاذا قلت رأيت امرأة ورجلا قلت من ومنا وفي جاءني
رجل وامرأتان قلت من ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل ومن لا يعقل جعلت
السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من واي في من قال لقيت رجلا وحمارا
وعليه فقس واما المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها
ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا بد فيه من بعد حذفها وحكى المبرد عن يونس انه يحكيه
عند سيبويه انها يذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رأيت اخا زيد قلت من اخا
زيد واجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاحتصار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا
كما يجيء وثالثها انها تحذف وتثبت علامات الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة
المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهب معهم فيقال
مع منين ويقال قد رأيته فقال منا واما الاعلام المذكورة بعد من بشروط وانما خصوا

ويعلم من ذلك حال الوقف عليها لانها كسائر المعربات كما مر سيد

وتقديره انه كان في لفظ الجن نكرة فاستفهم الواصل عنها جاء على ان الى في العلاقة لا يكون الا في الاستفهام عن النكرة كما علم بالاستقراء تعسف سيد

عموا صباحا كلمة تحية كانه محذوف من نعم ينعم كما يقال كل حال يونس بهمن وعمت للدار أي نعيها وعم اذا قلت لها انعمي سيد

خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره ولكونه ادل على المسمى
والمراد من الحكاية التنصيص المذكور وقد مر ان دفع الايهام بكثرة الاستعمال انسب وايضا
الاعلام غير متصرفة في ذواتها مصونة من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف
فناسب ان لا يتصرف في اعرابها ايضا وهو معنى الحكاية والشروط المذكورة ان لا يكون المسؤل
عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات
مع توابعها يغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤل عنه هو المذكور بارشاد اعادة
التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رأيت زيدا الظريف وزيدا نفسه او زيدا ابا
محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن وسقط
تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان اعني الوصف المذكور ايضا
كسائر الاوصاف الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف بمنزلة اسم واحد بدليل حذف
التنوين من الموصوف وفتح الموصوف في المنادى جوز الحكاية فيه فنقول لمن قال رأيت زيد بن
عمرو من زيد بن عمرو بالنصب واذا قال رأيت زيد بن فتى عمرو قلت من زيد بن اخي عمرو بالرفع لا غير
واما عطف النسق بلا تكرير من فهو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء
كانا علمين او احدهما وحكى يونس سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا كان
المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمرا ومن زيدا واخا عمرو
لمن قال لقيت زيدا وعمرا ولقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع فهي في الحقيقة
تبعيات وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا مررت باخيك وزيد لم يجز الحكاية في السؤال
اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التوابع واذا عدت من في المعطوف
نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن اخو او من اخو ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم
دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صريحا فيكون لكل واحد من المعطوف
والمعطوف عليه حكم نفسه انفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا
وفمن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب يؤذن بان
السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه
جوازها لانها علم ايضا على ما يجيء بيانه في بابه وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه
فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجيء في باب العلم
ثم نقول اذا حكي ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية
لا على انه خبر بل يبقى الذي يكون لاجل الخبرية مقدرا فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع

الموضع على الخبرية فالكل معربه مرفوع الموضع تعذر اعرابه لاشتغال محله بحركة مجلوبة
للحكاية كما ذكرنا في المضاف الى ياء المتكلم وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول العامل محذوف
كما مر في اى وهو ضعيف للزوم الجر بجار مقدر كما مضى هناك وقد جاء حذف العلم بعد من
واثبات علامة الحكاية فيها مثل حلفت ارعبدالله فقال السامع ذا منى واما بنو تميم فانهم
سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه من مسلك غيره من الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال
بالابتداء جريا على القياس واما اذا سألت باى عن المعارف فلا خلاف بينهم من في ان ما بعدها
يحكى فاذا قلت رأيت زيدا ومررت بزيد قلت اى زيدا بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اى فكره
ان يخالفه الثانى بخلاف من زيدا ومن زيد هذا وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره
دون سؤال ايضا كما قال بعض العرب دعنا من تمرتان على الحكاية قول من قال ما عندنا
تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس بقرشيا فقال ليس
بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا بنوا داوى عن غير العلم ايضا كما حكى عن يونس كما مر
واذا سألت بمن عن عاقل ينسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب عاقلا او لا بل الشرط كون المنسوب
اليه عاقلا كما اذا قيل لقيت زيدا وركبت عوجا جاز لك ان تقول آلمنى انا البكرى او القرشى
مثلا وتاتى بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام لانه كذلك في المسئول عنه
والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمنى بالمد لانه كذلك
في المسئول عنه لانك تقول آالقرشى او الهاشمى وايضا فان من ضعف تضمنها معنى الحرف بدخول
لام التعريف عليها ولحاق ياء النسب بها فاتى بحرف الاستفهام وبعضهم لا ياتى بها فيقول
المنى مقصورا اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام ويحكى في لفظ المنى اعراب المسئول عن
نسبة سواء كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية في لفظ اى سواء فيقول لمن جاء زيد
آلمنى يا فتى وكذا المنيان وآلمنين والمنيين وآلمنية وآلمنيات واالمنيات
وتاتى بالمسئول بالجواب على وفق اعراب المنى فيقول رأيت زيدا فتقول آلمنى فتقول القرشى
على انه صفة لزيد المذكور اولا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا اى هو
القرشى لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام قال ... سأل المبرد اذ قال
لك رجل رأيت زيدا واردت ان تسأل عن صفته قال اقول آالمنى كما في قلت آالظريفى او العاقل
او البزازى قال السيرافى هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت كانه جعل الياء في الظريفى
ونحوه للتاكيد كما قيل في احمرى ودوارى فان كانت صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل
كالمكى والبصرى فلا يجوز آلمنى اتفاقا قال المبرد القياس المانى والماوى وقال السيرافى

لانه كذلك في المسئول عنه لانك تقول القرشى والهاشمى
ايضا فان من ضعف تضمنها معنى الحرف بدخول
لام التعريف عليها ولحاق ياء النسب بها فاتى
بحرف الاستفهام وبعضهم لا ياتى بها فيقول المنى
مقصورا اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام

السيرافى هو تفريع منه وليس بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام باى على وفق آلمنى
فيانيا فقال الآئى فيصلح للمنسوب الى العاقل وغيره والوجه المنع لعدم السماع ولاستثقال
الياآت والله اعلم بالصواب قوله اسماء الافعال اعلم انه انما بنى اسماء الافعال
لمشابهتها مبنى الاصل والامر ولا تقول ان صه بمعنى لا تتكلم ومه بمعنى لا تفعل اذ لو كان
كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا تقول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى
اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا لكنهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين ويجوز ان يقال
ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقى على ذلك الاصل
كالماضى والامر او خرج عنه كالمضارع وعلى هذا لا يحتاج الى القدر المذكور والذى حملهم على
ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان
صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا يتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين في
بعض والظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا واما تعيين اصولها وانها شئ نقلت
فنقول النقل على المصادر والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول
ونداءك لكا الاقوام بالكسر وامامك زيدا وعليك عمرا اذا استعمل هذه الكلمات على اصلها كثير
كرويد زيد وبله زيد بالاضافة ونداءك بالرفع والنصب وامامك زيد برفع زيد وبعضها
يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطان
وشتان فانها كلها ان في المصادر وكهيهات فانه كقوقاة وتزال فانه كجدار وتيد كضرب فعول
انها كانت في الاصل مصادر لانه قام دليل قطعى على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل
واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رويد
وبله وفداء والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال
ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل
نحو ايها في الكف وويها في الاغراء واها في التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا في الانتعاش
وويلك وويحك وويسك وويلعمرد على ما مر في المفعول المطلق وبعضها انتقل من
المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه وهادع اى انتعش وبس اى ارفق وهيا
وهلا وحى وايه وهيك وهنيك وهيت ويجى معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول
انه انتقل الى اسم المفعول والتنوين فيه كما في صه ومه وايه وهى مفتوحة لا منصوبة وفي
الضرب الثانى بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله اعنى اسم الصوت كما مر في المفعول
المطلق واما اخ وكخ والف وتخ اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب نحو انا او تبين

قلت كانه جعل الياء في الظريفى ونحوه للتاكيد
كما قيل في احمرى ودوارى وان كانت صفة
العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكى والبصرى
فلا يجوز آلمنى اتفاقا قال المبرد القياس المانى
او الماوى قال السيرافى هو تفريع منه وليس بمسموع

بالحرف نحو اليك فالاولى ان يقال انها باقية على كونها اسماء اصوات ولم تصر مصادر
لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك اى ابعد من
وحذرك عمرا وحذارك عمرا والنجاءك ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها
الى اسماء الافعال والفرط التقدم اى تقدم تقدما واحذر فرطك اى تقدمك وبعدك اى ابعد
بعدا وحذرك وحذارك عمرا اى احذر عمرا احذرا وحذارا والنجاءك اى وبعدك اى انج النجاء
والكاف حرف كما في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما من المصادر الا
او عن المصادر الكاينة في الاصل لا في حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله
لا يضر لما يثبت بالدليل كونه عارضا اذ رب اصل مرفوض وعارض لازم واما امين فقيل انه
سريانى وليس الامنا وزان العجمية كقابيل وهابيل بمعنى كذا فجعل اسم فعل بمعنى ليكن كذا
وبنى على الفتح ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله القصر
ثم مد فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا
لاسم الفعل الذى هو في الاصل جار ومجرور نحو اليك وعليك اسم فعل لانا نقول لما صار ورد به
انه اسم بالنظر الى اصله والجار مع المجرور لم يكونا اسماء الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول
الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كما اطرد في نحو رحمك الله ولم يضرب فيصح ان يقال في نحو كذب
العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجى ثم اعلم ان بعضهم يدعى ان اسماء الافعال لا موضع
لها من الاعراب لانها لا موضع لها من الاعراب والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل
المحل على انها مبتداة لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشىء لان معنى قائم معنى الاسم وان
شابه الفعل اى ذو قيام فصح ان يكون مبتداء بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا
اعتبار باللفظ فان في قولك تسمع بالمعيدى تسمع مبتداء وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم
فاسم الفعل اذن كما في ذلك والفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكن
اسميين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان في
الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له
محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع
على المصدرية ليس بشىء اذ لو كانت كذلك لكان الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل
فلم تكن مبنية ولا تقول في عليك واليك اسمى فعل انهما جاران متعلقان بمقدر بل المضاف
المضاف اليه في الاول صارا كلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصارا اسم المصدر والصوت
اذ كانا اسمى فعل مثل الفصل وبينه علمين لذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور
في نحو امامك وعليكا اسمى فعل كعبد الله وتأبط شرا علمين فهى منقولة عن اصولها الى معنى الفعل

اى ابعد بعدا او حذرك وحذارك عمروا اى احذر عمروا ع

نحو نجا اى اسرعت نح

تصحيح امين بالمد والقصر

امين هو صوت سمى الفعل الذى هو استجب كرويد وقيل تعريب همين اى همين منحواهيم او همين تحايبم

من رسالة التعريب لبد الدين

تسمع بالمعيدى تسمع فيه مبتداء وان كان فعلا صورة الا انه اسم معنى

قال الكسائى في المثل ان تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وهو تصغير معدى منسوب الى معد وانما خففت استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير يضرب للرجل الذى له صيت وذكر في الناس فاذا رايته ازدريت مرآته وقال ابن السكيت تسمع بالمعيدى لا ان تراه قال وبعضهم يقول لا تسمع به ولا تراه
صحاح

عليك واليك اسما فعل

فيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسما افعال بل تقول انها اسما مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال تجوزا للسانة ولكن ان لا وجه لبناء الصادر الا ان يقال ان بعضها مبنى لكونه في الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقى عليها طردا للباب
عبد الغفور

كذب العتيق البيت قال ابو جعفر العتيق التمر والشن القربة البالية قد تخرق عنقها يبرد فيها الماء والعرب تقول كذبك التمر واللبن اى عليك بهما فقط
والبن ترفع قال عمر بن خطاب رض كذبكم الحج والقرآن اى عليكم بهما واصل الكذب الامكان حكى عن هشام انه قال كذبكم قتاده فاحملوا عنه وقول الرجل للرجل كذبت اى
امكنك وضعفت وقولهم صدقت اى صلبت فالصدق الصلب وقال ابن السكيت من قال كذب العتيق بالرفع فهو لغة اليمن فاعل صويره ومعناه
عتيق ذاهم بر نعون المغرى قال ابو عبيد قولهم كذب عليك جار المغرى به مرفوعا قال معناه عليك به وهي لغة مغراة نصب على الامر والاغراء اى
عليك به وقال ابن الاعرابى قولهم كذب عليك الحج اصله ان رجلا قال لاخر نعال اخر كذب عليكم الحج ثم استعمله العرب في موضع وجب قال القتيبى
ان تقول لها تعوجى وعليك بالتمر والماء ووعى اللبن لغرسى والتمر والماء عندهم من اتقى الاشياء واقر العفار وكذلك اذا استلوا
الانبع التراز قالوا ما عندنا الا الاسودان التمر والماء وقوله ان كنت سائلتى غبوقا فاذهبى اى ارايت التمر والماء وسائلتنى
الغبوق فانت
طالق لوعدنا بالطلاق
من شرح ديوان عنترة

العربى النجح اى كان نفس سيد

تفصيل صه وكونه اسم فعل هو اسكت

النقل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل
فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشىء اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ
اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصمت او امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدى
هذا المعنى لصح فعلمت ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنترة
كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلتى غبوقا فاذهبى اذا روى بنصب العتيق وكذا في
قول من نظر الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب عليكم البزر والنوى بنصب البزر والنوى
قال محمد بن السرى ان مضر تنصب به واليمن ترفع فمعنى كذب عليك البزر اى الزمه ووجه
ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان ومما يغرى بصاحبه ويأخذه لكذوب عليه فصار معنى
كذب فلان الاغراء به اى الزمه وحده فانه كاذب واذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغراء كانك
قلت افترى عليك تخزه ثم استعمل في الاغراء بكل شىء وان لم يكن مما يصدر عنه الكذب نحو قولهم كذب
عليك العسل اى عليك بالعسلان قال وذبيانية اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف
اى عليكم بها وكذب الحج اى عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب به جاز
ان يصير كذب في كذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب بالزم قال ابو على في كذب عليك البر ان فاعل
كذب مضمر اى كذب السمن اى لم يوجد والبر منصوب بعليك اى الزمه ولا دليل في قوله هذا في قول عنترة
كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اولى واسماء الافعال حكمها في التعدى واللزوم حكم
الافعال التى هى بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمد
بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظرا الى الاصل
لان الاغلب اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسها
نقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل
ايضا لان عملها لتضمنها معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوى
دونكا انى رايت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين هنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوى
اى دلوى قدامك فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن
النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعانى اسماء الافعال امر كانت
او غيره ابلغ واكد من معانى الافعال التى يقال انها بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والصوت
الصائرة مصادر ثم اسماء الافعال فلما بقى في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا
واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بالنصب كان في الاصل امامك زيد
ودونك زيد فخذه فقدامك ولنختم هذا الكلام الطويل بالغرض حصول الفراغ منه بالسرعة

وقد يكون الفعل اسم فعل كما في قولهم كذب العتيق

قول بعضهم كذب عليك البزر والنوى

تحقيق قولهم كذب عليك العسل

القرطف القطيفة وهى دثار مخمل والقروف وعاء من جلد يدبغ بالقرظ وهى قشعورة ان قرمز ينجع فيه ويجعل فيه الخلع وهو لحم يطبخ بتوابل فيفرغ فيه
اى عليكم بالقرطف والقروف فاغتنموها
سيد

تصحيح قولهم كذب عليك الحج وكذب عليك العسل

كذب عليك البزر اى السمن

لا يتقدم منصوبات اسماء الافعال عليها عند البصرية نظرا الى الاصل

المائح هو الذى ينزل البئر ويملأ الدلو وذلك اذا قل ماؤها
سيد

معانى اسماء الافعال امر كانت او غيره ابلغ واكد من الافعال التى هى بمعناها

ليبادر المأمور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وعليك به
احذر زيد واليك عني اي ضم رحلك وثقلك اليك واذهب عني ووراءك اي تاخر وراءك
تجري في كلها الاختصار لغرض التاكيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات
اي ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اي ما اسرعه وبطآن اي
ما ابطأه والتعجب هو التاكيد المذكور وكلها بلا علامة للمضمر المرتفع وبروزه في شيء منها دليل
فعليته وانها ليس منها كهلم وهات على ما يجيء ولحاق كاف الخطاب ولا التنوين في جميع
هذه الاسماء قياسا بل سماعا فيقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر
فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل نحو امامك واليك او لا فهو في الاول اسم
مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ينظر فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف قد جاء مصدرا
مضافا واسم فعل معا نحو رويدك ورويد زيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم
مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك
زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب على ما ذكرنا وقال الفراء الكاف في
جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا طرينا ان الكاف في عليك واليك ودونك
هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بلا شك فيكون على ذلك في نحو
حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل مع ان وضع بعض
الضمائر موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في نحو رويد وها مجردين عن الكاف
ضميرا مستترا كما في ضرب ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي الكاف
في الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك
زيدا وقال ابن بابشاذ الكاف في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما ورد في القران
واما التنوين اللاحقة ببعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير وليست لتنكير الفعل الذي
ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء
بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون
منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر او لا منتقل عنه الى اسم الفعل نائبا كما ان في صه معنى
اسكت سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه
السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي السكوت اي افعل السكوت
عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا مه
اي الكف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى التعريف

واما التنكير فيه فلكان للابهام والتفخيم كانه قيل الا
ايها الطائر المرتجي بالضحى على خالد لقد وقعت على
لحم اي لحم واعظم فكان معترضة اسكت سكوتا
واي سكوت اي سكوتا بليغا اي اسكت عن كل
كلام وليس ترك التنوين نخ

تعريف متعلقه وكذا التنكير يعني صه اي اسكت سكوتا اي افعل مطلق سكوت واترك كل
سكوت تعرض عن اي حديث كان وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل
التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهري في نحو ها
بما يدخل عليها منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صهٍ صهْ
ومهٍ مهْ بتنوين الاول وسكون الثاني فالاول وقول ذي الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم
وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين
عندهما في الاصل تنوينا للتمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه
مجردا عن معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام
على هذه الاسماء اجمالا واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هي اما متعدية او لازمة فالمتعدية
ها وهو اسم لخذ وفيه ثماني لغات الاولى ها بالف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع
مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان يلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك و
تصرفها نحو هاكَ هاكِ هاكما هاكم هاكنّ الثالثة ان يلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف
نحو هاءَ هاءِ هاؤما هاؤم هاؤنّ الرابعة ان يلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب
وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة
تصريف دع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى الكسائي عن قول من قيل له هاءَ
نا الي هاءَ بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان يلحق الالف همزة وتصرفها تصريفا يا دد الثلث
الاخيرة افعال غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع وليست افعالا قال الجوهري هاءِ بكسر الهمزة
بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاءَ بالفتح قلت ما اهاءُ اي ما اخذ وما اهاءُ اعطى
على ما لم يسم فاعله اي ما اعطى وهذا الذي قال مبني على السابعة نحو ما اخاف وما اخاف
ومنها هات بمعنى اعط ويتصرف بحسب المأمور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتيا هاتين وتصرفه دليل فعليته فتقول هات لا
هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة ما اهاتيكما اعاطيك قال الجوهري لا تقول منه
هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصريف قالوا وكل ذا يدخله في باب الفعل
الصريح ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظا للافعال وتقول
في نحو ما ناة وهاتيت انه مشتق من هات كما اشتق حاشى من حاشى وبسمل من بسم الله وقال
الخليل اصل هات آت من آتى يؤتي فقلبت الالف هاء ومنها بله اي اسرع ويستعمل مصدرا
واسم فعل كما ذكرنا فتقول بله زيد بالاضافة الى المفعول كقولك ترك زيد وبله زيدا كدع زيدا

تفصيل الكلام في اسماء الافعال وردا وردا فاحفظ

مطلب تفسير كلمة ها من اسماء الافعال وتفصيلها

تفصيل هات من اسماء الافعال وهو بمعنى اعط

مطلب في اسماء الافعال بله وهو يجي بمعنى دع والمصدر

مطلب قد يكون بمعنى كيف

وفي الحديث القدسي اعددت لعبادي
الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن
سمعت ولا خطر على قلب بشر بله ما
اطلعتم عليه اي سوى سيد

وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجيء بمعنى كيف فيرفع ما بعده ومنه قول بدر الحاجم
صاحبا هامانها بله الاكف كانها لم يخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى
كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان يأتي بالصخرة اي
كيف ومن اين ويروى من بهل على القلب ذكر الاخفش في باب الاستثناء في قوله تعالى العظيم
الحميد منى بله ما اسمع اذ بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى وقيل ومنه قوله عليه السلام
بله ما اطلعتم عليه ومنها تيد زيدا اي امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال ابو
علي لم يحك احد لحاق الكاف بله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلى ما
قال كان تجعل لحاق الكاف للخرفية بجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو علي تيد
من التؤدة قلب الواو تاء وابدال الهمزة ياء كما حكى سيبويه بئس الرجل في بئس ومنها رويد
زيدا اي هو في الاصل تصغير ارود مصدرا ورخم اي رفع تصغير الترخيم اي ارود فيها
وان كان تصغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا
او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله يجيء على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل التا بت
في نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا زيدا الثاني
ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اي مرودا او
حالا نحو سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى
امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان يجعل المصدر اسم
الفعل لكثرة الاستعمال بان لا يقدر الفعل قبله بل يقام المصدر مقامه نحو رويد زيدا
بنصب زيدا وانما فتح لبنائه على الحركة المستحقة في حال الاعراب وقولهم رويدك زيدا يحتمل
ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يزاد ما على رويد
اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويدا ما الشعر اي دع
الشعر ومن اللازم صه اي اسكت ومه اي اكفف وايه اي زد في الحديث وفي العلة
ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي
ان العرب لا يستعمل ايه الا منونا وخطأ ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم
وقال ابن السري انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم
فتركه للضرورة ومنها ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل المطلق الزجر
ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام المصدر معربا منصوبا كسقيا ورعيا اي كذا بتال
ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذا فصيح وكذا كل تنوين بعد الفتح

المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا وحيهلا ومن ويها وجوز ابن السري
في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره التنوين وقد يبدل الهمزة ايه وايها هاء
فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال المهلهل فداء لكل الاقوام كلهم
وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كحيث
وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل ويقال وقال الزمخشري
اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كان لكما الآن فان يجوز
اعرابه اعراب المصادر نحو انا لك وهيت واجب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا
اذا لم تبين باللام فهو صوت قائم مقام مصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا
تبينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي تدعى صيرورتها
اسماء افعال لا يجوز فيها ان يقال انها باقية على مصدريتها نظرا الى اصلها وبنائها في
الصوت وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على
ما بينا هناك والاولى اذن ان يقال ان ما هو في صورة المنصوب نحو انا ونقا مبني على
الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقاء الشيء على ما كان عليه ومنها دع دعا
ودعدعا ولعا اي تعس دعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر وهو
الدعدعة بمعنى قول دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان اسكت واسرع قال
لابا ليلي وقولي لها هلا فقد ركبت بوا اغر محجلا اي اسكني ومنها هيا وقد يلحق
الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك والمعنى اسرع
ومنها قدك وقطك وبجلك فكان الاصل قدك وقطك اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في
الاصل مصدر مضاف الى الفاعل فاقيم مقام الفعل فبني فخفف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا
ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي اكتف الفعال على اي كفاف الا
ان المضاف اليه قد يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك اكتف ومعنى قد في لا اكتفي قال
نزلنا من نصر الحنيين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله بجلي
الآن من العيش بجل ولم نصر حيث وان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف
يقع مبتداء وحالا كما مر في باب الاضافة ويجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاكثر
لكونهما على حرفين دونه كما مر في باب المضمرات ومنها حي اي اقبل يعدى بعلى نحو حي على الصلوة
وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول حي هل الصلوة وقد جاء حي متعديا بمعنى ايت
قال الا انت تساله ما باله فعتة حي الحمول فان الركب قد ذهبوا وقد يركب حي مع هلا الذي

في الحديث القدسي اعددت لعبادي الصالحين
ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر
على قلب بشر اي سوى بله ما اطلعتم عليه

بئس الرجل بئس يبؤس اسود
حاجة وبئس من الدم منقول

يقال فلان يمشي على رود اي المهل

يقام المصدر مقام المصدر ولا يقدر الفعل
قبله نحو رويد زيد رعاية لاصل
الحركة الاعرابية

تحقيق رويد من اسماء
الافعال

مطلب
يجيء رويد على ثلثة اقسام
اولها المصدر

مطلب
قولهم رويد زيدا يحتمل
اسم فعل ومصدرا
مضافا

تحقيق ما وصه وايه
من اسماء الافعال

مطلب
من اسماء الافعال ايها

بمعنى اسرع واستعمل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيتعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد او
بالباء نحو حيهلا بعمر اى اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيتعدى بعلى
نحو حيهل على زيد او بمعنى ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفى المركب لغات حيهل
بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالى الفتحات نحو حيهل
كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما التنوين مركبين يقال حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها
واذا وقف على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما فى الوصل لغة ردية ومنه قول
لبيد يتمارى فى الذى قلت له ولقد يسمع قولى حيهل بسكون اللام للقافية ولا يجوز
فى غير الوقف وفى الكفايات السمرى لابى على حيهل بكسر اللام وتنوينه وعند ابى على حالها
مع التركيب فى احتمال الضمير كحالها قبل التركيب نحو حلو حامض يعنى ان فى كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب
وفى المجموع بعد المركب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل وايت وعند
غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس فى كل واحد منهما ضمير لان الجزء عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال
واما قوله فهيج الحى من دار فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله فضمة اللام حركة الاعراب وهو
مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبنى غير جملة نسب الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك من فعل
ماض قال بحيهلا برجوده كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف فحكى وجاز ان يجرى بوجوه
الاعراب كقولك ان لو دان لنا عناء وقوله تناديه وحيهله كما يجيء فى باب العلم وقد يقال
حيهلك ومما جاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل يتعدى بالى قال هلم الينا وبمعنى احضر
نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل هاء التنبيه ركب مع لم امر من قولكم لم الله
شعثه اى جمع اى اجمع نفسك الينا فى اللازم واجمع غيرك فى المتعدى فلما غير عند التركيب
معناه لانه صار بمعنى اقبل واحضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال
المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه الضم كما
القياس عندهم فى اردد وامدد ولم يقولوا اهلم وهلم كما يجوز ذلك فى مد كلة ذلك النقل التركيبى
قال تعالى هلم شهداءكم ولم يقل هلموا وقال الكوفيون اصله هلا ام وهلا كلمة استعجال
كما مر فغير الى هل لتخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس فى نحو
قد افلح الا انه لزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب قال ابو على فى كتاب الشعر ان العلماء
ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يركب منه هلم وقال الزمخشرى يجيء هل
ساكن اللام بمعنى اسرع وكان اصل هلم الى عند الكوفيين اقصد الى وهلم زيدا اى
اقصده بالاحضار وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة فيقولون هلم

يذكر صاحبا له انه السفر كان امره بالرحيل سيد

والامتراء فى الشىء الشك فيه وكذلك التمارى سيد

اى نهره الفتى تسوقون بنفاجتها كل مطية تسير امام الكتب مع امام المطايا سيد

مطلب
من اسماء الافعال هلم وهو يجيء لازما ومتعديا

وكان اصل هلم الى عند الكوفيين اقصد الى وهلم زيدا اى اقصده بالاحضار نجم

حتى انه عند الكوفيين معنى اسرع او اقبل فيتعدى بالى فى اللازم فيقبل هلم الى واما فى المتعدى نحو هلم زيدا فهو باق فى معناه اى اسرع اقصد زيدا فاحضره وبنو تميم نسخة اخرى

هلم هلما هلموا هلممن وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن بابقاء هلم على حاله
وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم فى ضمير الفاعل ليقع السكون الواجب قبل ضمير نون
الضمير على ذلك النون المزيد ويبقى ميم هلم على تشديدها وفتحها كما زيد النون فى منى
محافظة على سكون نون من وعن قال وهذا كما يروى فى بعض اللغات من زيادة الالف
فى ردات وذلك ان من العرب من يدغم فى رددت كما ادغم قبل دخول التاء فيزيد الفا قبل التاء
ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب وحكى عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة قبل
نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبينا باللام اجراء له اذ لم يكن فى الاصل مصدرا
مجرى اخواته من اسماء الافعال التى بين بحرف الجر نظرا الى اصلها حين كانت مصادر نحو هيهات
لما توعدون اى بعدا وحكى الاصمعى انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب الى اهلم اليه مفتوحة
الالف والهاء وكذا يقال كذا فيقول المخاطب لا اهلمه يعدى بنفسه كانك قلت لا الم و
الهاء المفتوحة زائدة ولا ادم على المذهب الآخر فلم يعتبر فى لحوق الهاء واللام مراعاة للفظ
الخطاب بهذا الذى ذكرنا كله بمعنى الامر ومن اسماء الافعال التى بمعنى الخبر هيهات وفى تائه
الحركات الثلث وقد يبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد ينون وفى هذه
اللغات الست وقد يسكن التاء فى الوصل ايضا اجراء له فى الوصل مجراه فى الوقف وقد
يحذف التاء نحو هيها وايها وقد يلحق هذه الرابعة عشرة كاف الخطاب فى ايهاك وقد ينون ايضا
مع ايها وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغنى بنون مكسورة وقال بعض
النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة نحو قرقاة قلبت الياء الاخيرة
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها اذن بالهاء واما مكسورة
التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول
قرقيات فى جمع قرقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذف الف هذا وياء الذى
فى المثنى والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله تحكم
وتخمين بل لا منع ان يقال الهاء والالف فيها زائدتان فهو مثل كوكب لا منع ايضا من كونها
فى جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية وتقول فتح التاء على الاصل
نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون
واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا وكان
القياس على هذا الوجه الاخير اعنى ان اصله هيهية فى الاحوال ان لا توقف عليها الا بالهاء
لكنه لا توقف عليها فى الاكثر بالتاء تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان

مطلب
ذكر اسماء الافعال التى بمعنى الخبر منها هيهات

تاء هيا مثل تاء قامت وهذا الوجه اوجه من الوجوه الاول وايضا من جعل الالف والتاء زائدتين الان باب فعلال اكثر من باب فعلى وسلس وهيهات شتان بمعنى افترق وفيه تعجب اي ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعدها ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو قال ربيعة الرقي لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والاغر ابن حاتم وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان بمعنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وتوهم شتان احدها لغة في شتان وهي كسر النون والثاني ان المرتفع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلا له وللغة الفصحى اعني فتح النون يبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تاخره عن المبتدا اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما لا يرتفع هنا ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى فترق الحالتان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بحال وجود مثله على معنى افترق احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر كما يقال في الاعيان بيني وبينك نهران مع ان يكون احد النهرين بجنب احدهما والاخر بجنب الاخر بل لا يقال في المعاني بينهما شيء او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اي يشتركان فيهما فلو فسر قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالتان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود لكان كل واحدة من الخصلتين مشتركا فيهما وهو ضد المقصود بل يجوز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن البون اي المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من دون بين وشتان بمعنى بعد ما بينهما ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله يفصل بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرفع استنكارا لاخراجه عن النصب المستقر له في اغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقولهم لحقوق الخاسي دون السداسي وقال الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر لا نظير له وورد ولبان يكذبه ومنها سرعان ووشكان مثلثي الفاء بمعنى سرع وقرب اي ما اقرب وما اسرع ومنها بطآن بضم الباء وفتحها اي بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح هيهات ومنها اف وفيها احدى عشرة لغات مضمومة الهمزة مشددة الفاء مثلثها بتنوين ودونه

الوجه الاول هو ان يجعل التاء والالف زائدتين كما مر وقوله ومن جعل وجه ثان لم يذكره سابقا وقوله لان تعليل للحكمين سيد

امر شتت اي متفرق وشتت الامر شتا وشتاتا اي تفرق سيد

ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين وافي كبشرى ممالا واف كحذ واف منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة تفه فيقال افة وتفة وقد يرفع افة كويل ومنها أوّهْ بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واآهِ بقلب الواو الفا واوّهِ بكسر الواو مشددة وسكون الهاء واوِّهِ بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واوِّ بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوّه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء آوّه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد يمد الهمزة فهذه فيقال آوه كآمين فآمين وليست بفاعلة اذ لو كانت ايا فلا تقلب اللام ياء كما في قارية من قريت ويقال فاوه اوباه وفي اوه اوتاه بزيادة الالف والهاء كما في الندبة فيكون الهاء ساكنة في الوقف مضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وجاء اوه تحقير اوه تحقير الاسماء المبهمة بفتح الالف قال ابو علي وهذه اجدر لانها اقل تصرفا قال ويجوز ان يكون تصغير اوه تصغير الترخيم كريث في حارث ومنها الظروف وشبهها نحو ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذا قليلا نحو قوله تنحصا اليسني وقوله عليه السلام من اشتهى الباءة فعليه بالصوم فان له وجاء فعندك ولديك ودونك بمعنى خذ والاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك برفع ما بعدها على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف لكثرة استعماله حتى صار بمعنى خذ فعل عليه والظرف مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقتها في اصلها حيث كانت ظروفا كما قلنا في المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها لتلك المصادر لقيامها مقام ما لا محل لها ووراءك اي تاخر وامامك اي تقدم والامر من جهة امامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك زيدا اي خذه كان الاصل عليك اخذه ويقال اليك بمعنى تنح والاصل تنح عنك اليك وتنح فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الى اي انحي فهو خبر شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون نا وامر فلا يقاس على دون قياسا عليه اما على بمعنى الي فهو مخالف للقياس من وجه آخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور به في معنى المفعول يقال على زيدا اي قربنيه والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش على عبد الله زيدا اي قربه وهو اشد من على لجره المظهر والكسائي يجوز الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقصره على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور والبارز في هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك

اي ومنها اسماء الافعال

اي ومنها اسماء الافعال فتامل سيد

الظروف وشبهها بنحو ضمير المخاطب كثيرا وبنحو الغائب قليلا

آلرجاء رض آلرض الغنثاء عروق الخصيين بحيث رجات عنقه وجاء ضربته

عندك ودونك ولديك بمعنى خذ في الاصل

بيان معنى قولهم وراءك وامامك بفتح الالف

بيان قولهم مكانك وعليك واليك

على ودوني مخالف للقياس

جوز الكسائي الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا

باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عوض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله **وفعال بمعنى الامر من الثلاثي المجرد قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدراً معرفة كفجار وصفة نحو يا فساق مبني لمشابهته له عدلاً وزنة وعلماً للاعيان مؤنثاً كقطام وغلاب مبني في الحجاز وفي تميم معرب الا ما كان في آخره راء نحو حضار وسفار** فعال المبني على اربعة اضرب اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي نظرا الى كثرته فيه قال المصنف ولو قيل على مذهبه ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيداً لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة لجريان صيغة افعل قال ولكنه لم يقل واحد منهم لما ارادوا ان فعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع من اشتراك الاسماء والافعال في صيغة كما في فعل وفعل قال ولما راوا من دخول الكسر فيه لجنب العرب من ادخال الكسر على الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذراً منه وهذه قوية وفتح فعال في الامر لغة اسدية واقول لو كان فعال فعلاً لاتصل به الضمائر كما في سائر الافعال وقال المبرد فعال الامر من الثلاثي سماعي فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم يقلها العرب وليس لنا في ابنية المبالغة ان نقيس فلا تقول في شاكر وغافر شكير وغفير قلت وهذا القول منه مبني على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا نقول لاكثرهم وفيه نظر كما يجيء وقال الاندلسي منع المبرد قوي فالاولى ان يتناول ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات منه الا حرفان قرقار اي صوت قال قالت له ريح الصبا قرقار والثاني عرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة لهم قال يدعو بها وليدهم عرعار قال المبرد لم يات في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرافي الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا يخالف فيها الاول الثاني مثل غاق غاق ولو اراد الحكاية لقالوا قار قار وعار عار وعند الاخفش فعال الامر من الرباعي قياسي واعلم انه ذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعل للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل وكذا قالوا في نحو شتان وشكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا او اكثر والثلاث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل

تلك اللعبة هي خذروفاً اي زوج او فرد
وصدر البيت اكتنفني جنبي عكاظ كليهما
يعني ان تلك القبيلة نزلوا حول عكاظ
متجمعين ويلعب صبيانهم بها يدعون
اي يقولون عرعار لان الصبي اذا لم يجد
احدا يرفع صوته قائلا عرعار فاذا سمعوه
خرجوا اليه ولعبوا تلك اللعبة سيد

فقيل ان الحقوا الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث كما ادخلوا الالف في قفا في جهنم دليلا على التكرار المثنى واصله الق الق والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا عن الى فعال لانه مؤنث كما ترى يعني انهم جعلوا الالف التي هي من دلالة تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير والياء التي هي دليل تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل اي كونه مكرراً ثلاثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامر قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر هذا كلامه والذي ادى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل عليه لهم والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه اخذا من استقراء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال على ما بينا قبل لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل في دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل امر مكرر بل هو لتانيث نزال بالكلمة او اللفظة او الدعوة كما يجيء في باب العلم وكذا لا يخلو قسيماه من المصدر والصفة من معنى المبالغة فحماد ولكاع من الحمد واللكع الثاني من اقسام فعال المصدر فقالوا مصدر معرفة مؤنث ولم يقم الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني كزوبر وسبحان على ما يجيء في باب العلم وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طرداً فانهما مؤنثان كما يجيء وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة لقوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار التعريف قرينة وهي برة وهذا الدليل كالاول في الغرابة اذ حمل كلمة على اخرى في التانيث او التعريف مع عدم استعمال المجهولة معرفة ومؤنثا شيء بديع بلى لو ثبت وصف نحو فجار المؤنث المعرف نحو فجار القبيحة مثلا كان صالحا للاستدلال به على الامرين التعريف والتانيث على ان السيرافي جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صائرتان بالغلبة علمين كما يجيء في القسم الثالث ولو سلمنا فاين الدليل على تعريف حماد في قولهم في الظباء اذا وردت الماء فلا عباب اي فلا عب واذا لم ترد فلا اباب اي لا نزاع اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقول طوال الدهر ما ذكرت حماد اي قولي لها جموداً ولا تقول لها حماداً شكراً وقول العرب لا مساس اي لا مس ظاهر في التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال من اسم فعل او صفة او مصدراً او علماً مرتبة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق يجيء

ذعرته افزعته وذعره والاسم الذعر بالضم منه

العب شرب الماء من غير مص اباب
اي تهيا للذهاب وتجهز سيد

لا مساس مثل قطام ومبني لانه معدول
عن المس واما قوله تعالى لا مساس اي
لا امس ولا امس سيد

عند النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة التأنيث
الصفة المؤنثة ولم يجئ في المذكر وجميعها يستعمل منه وتمه موصوف وهي بعد ذلك على
ضربين اما لازمة للنداء سماعًا نحو يا لكاع اي يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اي
يا فاسقة ويا خبيثة ويا رطاب يا دنار وكذا يا خضاف ويا خياق كلاهما بمعنى الفزع
ويا خزاد من الخزع وهو الذبح ولا يجيء للنداء هذه اللازمة علما للجنس اي لا يكون بسبب
الغلبة في موصوف بحيث يصير علما له كالصعق وتحو على ما يجيء في الاعلام واما
غير لازمة للنداء وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كاسامة وهو
الاكثر وذلك نحو خلاق وحياد للمنية كانت في الاصل صفة عامة لكل ما يحلق ويحيد
اي يحدب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذلك حماد وبراح للشمس من الجند وهو
الشيء والبراح وهو الزوال وكاح وادام وجداع للسنة وسباط للحمى لانبساطها
في البدن من الشعر البسيط وهي كثيرة ككرار للخرزة التي توخذ بها المرأة زوجها سميت كرار لانها
تكر الزوج اي ترده بزعمهم يقال يا كرار كريه ان ادبر فرديه وان اقبل فسريه وبتناقي وبياد
وهام للداهية تفش اي يخرج بيع الكبر من راسه منع فيه ويقال للحيدي حياد اي ادهى
يا راجعة ويقال صمي صمام اي اشتدي يا شديدة اي ازيدي في الشدة او ابقي على شدتك كالآن
في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعته حداد حدبه
اي يا داهية الحادة اي المانعة وفياح للغارة يقولون فيحي فياح اي اتسعي يا متسعة على
تاويل صمي صمام ويقال كريته وناع وهي علم كبة على الخارس وانتصابها على المصدر من
كونيه اي كية واقعة اي لازمة ويقال الطمار للمكان المرتفع كانها طامرة اي واثبة للضبع فيا
وجعاد ونشاج من الغنم وهو الجمع ومن الحصر ومن النشج وهو تفريج ما بين الرجلين فهذا
وامثالها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حياد الطالعة ولو لم يكن معارف لم يجز
حذف حرف النداء معها في نحو نشاش نشيه وحداد جدية وجيدي جياد كما مر في باب
النداء والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما بقي على صفيتها نحو قطاط اي قاطعة كابنة
اطلت قراطهم حتى اذا ما تبلت سيراتهم كانت قطاط وسبيته سبه يكون لزام اي لازمة
ولا تيل فلا ناعندي بلدل اي بالة اي لا يصيبه عندي نتى ولا يصله مني صلة قال الخيل
تعدوا في الصعيد بداد اي مشددة متفرقة فرجال والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها
مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله تركتنا حسبكم اسود حقية فان لصاف
تبيض فيه الحمر بتذكير ضمير لصاف فلتاويله بالموضع ويروى فيها ولصاف منزل من منازل بني

اي يا حازوقة والزاو النتن وفي الصحاح خذق الطائر بالذال المعجمة ذرق وقال والخزق بالزاي المعجمة الطعن والى زرق سيد
الثاني
اي رطبة الفرج وهذا الشتم للاموات كناية عن الاستحاضة والزرق سيد

غارت القوم اي بقيتهم

قولهم اسود حقية كقولهم اسود غابة ه

الحمرة نوع من الطير كالعصفور ه

بني تميم وخضاف فحل وفي المثل اجراء من خاصي خضاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه
فمنعه وخصاه وكذا حضار كوكب وظفار مدينة وقد يسمى بنحو هذه المؤنثة رجل
كما يسمى بنحو سعاد وزينب قطام وحذام ورقاش وغلاب وسجاح لنسوة معينة وكلاب
لرملة وكساب خطاب لكلبين ومناع وملاع لهضبتين ووبار وشراف لارضين وعداد
لقرية وقسم المصادر والصفات جميعها مبنية اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها قال المبرد فيها
ثلاثة اسباب التانيث والعدل والعلمية فالسببان يسلبان الاسم بعض التمكن فيستحق بالثالث
زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء وفي قوله نظر وذلك لانه لم يقم دليل على عدلها
كما مر ولا على علمية المصادر كما مضى ولا على علمية جميع الاوصاف بل على بعضها كما ذكرنا
والتانيث لو ثبت في المصادر لم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوض
بنحو آذربيجان وبنحو عمر اذا سمي به مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث و
العلمية والعدل وقيل بنيت لتضمن تاء التانيث وبعد تسليم تقدير تاء التانيث في
المصادر هو منقوض بنحو هند ونار ودار مما لا يحصى وقال الربعي لمشابهتها نزال الزنة فورد
عليه نحو سحاب وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق
فالدليل عليه وثبوت الفجور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما
اذ من الجائز ان يكونا مترادفين لمعنى لا بان يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل
المقدر لاضطراد وجوده بهما مبنيين الى ذلك كما ذكر في منع صرف عمر وهو ظاهر من كلامه فما
الدليل على كون نزال الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل في الاصل
بنائه فهو تكلف والاولى ان يقال بني قسم المصادر والصفات لمشابهتهما الفعال الامري
وزنا ومبالغة بخلاف نحو بنات وكلام ومضاء فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية
كصمام وحداد فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير لفظها وجب اعرابها
كما يسمى بابن يحص على ما يجيء في الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية اعلام لفظية كما
يجيء في باب العلم فمعنى الوصف باق في جميعها او هي اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية
كقطام وحذام فبنو تميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير منصرفة اما الاعراب فلعروها
من معنى الوصف واما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها
للتناسب اذ لا معنى للوصف فيها حتى تراعى البناء الذي كان لها في حالة الوصف لكنهم راوا
ان لا تنافي بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف
وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجراء لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه

الجهام السحاب لا ماء فيه والكهام السيف الكليل صح

عري من ثيابه يعرى عريا فهو عار وعريان صحاح

اكثر من غيره او نقول لما جرت الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية فى البناء لجامع العلمية
وقال المص هى معربة غير منصرفة عند بنى تميم لاجتماع العدل والعلمية فى نحو خشاش وقطام
ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها هنا مع ان فى ادعاء العدل فى الاقسام
الاربعة نظر كما مر هذا مذهب الاقل من بنى تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحائهم فانهم
يمنعون الصرف فى الاعلام الشخصية الا ما كان آخره راء نحو حضار فانهم يبنونه وذلك لان
تقديرى الاعراب والبناء فى جميع الشخصية مستقيمان لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض
والغرض فى ذى الراء قصد الامالة اذ هى امر مستحسن والمصحح للامالة ههنا كسرة الراء
وهى لا يحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف لم يكسر واذا بنى كسر دائما فاذا
كذا كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا
مستقيما لو منع واما القليل من بنى تميم فقد جروا على قياس منع الصرف فى الجميع دون ما بين
البناء قال المص فى القسم الاخير اعنى العلم الشخصى انه عند اهل الحجاز عدلا تقديريا
لتحصل بذلك مشابهة هذا القسم لباب نزال من جهتين الوزن والعدل فيحصل موجب
البناء اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا
اذ ليس لنا فاطمة وحادمة عدل عنهما قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر المعدول عنه عمر
قال وعند فصحاء بنى تميم فى نحو حضار العدل التقديرى والوزن وفى نحو قطام التانيث
والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية
قال وبعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه لما اضطر فى باب حضار الى تقدير العدل لان
باب العلم الشخصى فيطرد تقدير العدل فى جميع افراد العلم الشخصى لما اضطر فى بعضه
وهو ذو الراء هذا وقد مر الكلام على تقدير العدل. قوله الاصوات كل لفظ حكى به صوت
او صوت به للبهايم فالاول كغاق والثانى كنخ اعلم ان الالفاظ التى تسميها النحاة
اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق او
عن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكى وهذه الالفاظ مركبة من حروف
صحيحة متحركة بحركات صحيحة وليس المحكى كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا يحسن
الايضاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التى هى شبه
المركب من الحروف فى اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه
يتعسر عليهم ويتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة من جنس الا فى الآحاد النادر كما فى
الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين اعنى الحكاية والمحكى فصار

نفس الحكاية اى كونها كالمحكية سواء وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان
غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان فى انفسهم كاف وتف فان المتكره لشئ
يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن شرق على شئ ومستكره يصدر عنه صوت
شبيه بتف وكذا كاه للمتوجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا
كام لذا الستعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها اسقطوها نسق كلامهم
وحركوها بحركته وجعلوها لغات مختلفة كما مر فى لغات اف وواه وثالثها اصوات
يصوت بها الحيوانات عند طلب شئ منها اما المجئ كالفاظ الدعاء نحو جوت وقوس
ونحوهما واما الذهاب كهلا وهدع ونحوها واما امر آخر كسا للشرب وهدع للتسكين
وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب
اليه بعضهم لانها لا يكون مخاطبة لعدم فهمها الكلام كما قال تعالى كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا
دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انبنا وبعض الحيوانات لشئ من هذه
الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها
الماء وغير ذلك واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يحرض مقارنا
لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه واما بايناسه واطعامه فكان الحيوان
بل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة فى ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت
لذلك الضرب او البر الى ان يكتفى الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور
الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيميل عقيب الصوت عادة وود به
فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهى لذلك الحيوان وانما وضعوا المثل
هنا الغرض صوتا كاملا من الحروف ولم يقتصروا على ابساح الصوت لان الصوت من حيث هو
شبه الافراد وعاترها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كان لا تفاعل
المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف
وما ذكرنا من الترتيب يتبين كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك
فانا لا ادرى منعا من ان يكون هذه الاصوات التى يصوت بها للبهائم اسماء افعال
بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك لان الله تعالى جعلها فى فهم المقصود منها كالعقلاء ثم نقول
انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان غيرها من الكلام ايضا من جنس الاصوات لانه
ليس فى الاصوات ساذجة او مقطعة لا كلمات دالة على معان كما بينا فى كل واحد من
الاقسام الثلثة اذ الحكايات اصلها اعنى المحكى لم يكن مركبا من الحروف الصحيحة فلا يكون

كلاما ويصوت به للبهائم كانت مركبة من الحروف لكن كانت في الاصل غير دالة على معنى كـ
مر ومثل اف وتف واخ كانت في الاصل الفاظا طبيعية لا وضعية ثم جعلت الاقسام
الثلثة بعدها الاصل لاحتياجهم الى استعمالها في اثناء كلامهم كالكلمات فعاملوها
معاملتها والحقوها باشرف الكلمات اي بالاسماء ليكون ادل على دخولها في ظاهر اقسام
الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء
في بعضها كغاق واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت نحو ما
نحو قوله باسم الماء وقوله كما رعت بالجوت فهو كقولك امرته باضرب اي بهذا اللفظ وجعلوا
معاني بعضها معاني المصادر نحو اف لك اي كراهة ونصبوا بعضها نصب المصادر نحو ويها
اي طيبا فهذه الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير
ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات فالتنوين فيما دخلته تنوين الالحاق
وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير
بشيء اذ لا معنى للتنكير والتعريف فيه ولا منع ان يقول في نحو صه وايه مثل هذا لانهما
في اسماء الافعال لان نحو صه كان في الاصل صوتا ونستريح اذن من التكلف الذي تكلف
في التوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين واعلم انه بني اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها
في الاصل اصوات سادجة غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضى الاعراب او لكونها في حكم وضع
وضع الحروف فاعني الحرفين كما قيل واذا وقعت مركبة جاز ان يعرب قال جهم بن العباس
نو وبحيهل وعاج واغانمن العاج والحيهل حين صيحها قال تداعين باسم الشيب في متثلم
جوانبه من بصرة وسلام وقال كما دعت بالجوت الظماء الصواديا على الحكاية مع الالف
واللام وتقول زجرته بهيد وبهيد وهذا كما تقول في الحروف ان لو وان ليتا عناء
وفي الاسم المبني لاحمد الله تعالى باين وباين ويجيء في الاعلام والاعراب مع اللام اكثر من
البناء نحو من العاج والجهل بالجر وباسم الشيب لتبعيده الاسم عن شبه الحرف وهذا كما
يحكى عن بعض البغداديين كالاين وكلا الاين معربا او مبنيا مع اللام ومثله ما يحكى
ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في ثريدة كان ودكها عيون الضياون فقال الاشد
الهل معربا والالف واللام لا يوجب الاعراب بل الاول والذي لا الجنس وعندنا انا اذا
ادخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقوله بحيهل وعاج فالاعراب
واجب لانها اذن تنوين التمكن وان دخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصه فهي
مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر هذا هو الكلام على اسماء الا
جمال واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او العجماوات او
الجمادات طيخ وهي حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا في
اللعب غاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل
عند الشرب ومنها ماء عيم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هي بهمزة ساكنة
وبيم منفتحة صوت الظبية اذا دعت ولدها وحاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية
صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات
التي يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل اي توسعي في الجري وقد يزجر به الناقة ايضا
وعدس لزجر البغل وقد سمي به بغل فقوله عدس ما لعباد عليك امارة يحتمل الامرين
الا ان الوقف على السين يقوي كونه زجرا وهيد زجر للخيل بكسر الهاء وفتحها وكذلك الدال
بلا تنوين فعنه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد
اللفظ فقال حتى استقامت له الافاق طائعة فما يقال له هيد ولا هاد اي لا يمنع
من شيء ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا له هيد مالك اي لم يسألوه عن حاله وسمع
ربه لزجرها وقد يقال للسبع ايضا جه وجوت مثلث الباء بتنوين ودونه زجر للابل
ايضا وكذلك حاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وقد يقصران يقال اذا جئت
الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلهما حاحي وعاعي كما تقول لاليت
الا كثر من قول لا لا وجه وحوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة
وكذا هبج بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون في
سكون الباء وكسرها منونة وكذا جاه مكسور الهاء منونا وغير منون وهدع تسكين
صغار الابل اذا نفرت وده بكسر الهاء وقد يسكن دعاء للربع ونخ بفتح النون و
تشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد يخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا
[illegible] بكسر وتهما ويجوز في الخاء الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة
ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هج بفتح الهاء
وسكون الجيم ويقال ايضا للتسكين الاسد والذيب والكلب وغيرها وقد يكسر الجيم منونة
وكذا هجا وفع وفاع لزجر الغنم ايضا وبس دعاء لها بضم الباء وسكون الشين وقيل
السين مفتوحة مشددة وثي بكسر الثاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند
السفاد ونخ وعه وعيز بكسر العين والزاي وروي بفتح العين زجر للضأن ودج
صياح للدجاج وسا وكشوء للحمار المورد وقوس زجر للكلب بسكون السين و[illegible]

حاحيت من حاحا وعاعيت من وعوعا فهو على
وزن تفعلت فهو بمنزلة فعللت
لا فاعلت ويدل على ذلك الحيحاء والعيعاء
بالفتح كالزلزال سيد

ماس
قوس زجر للكلب
وقس عدل

دعاء له وعرم دعاء للجحش وهبي دعاء للفرس ودَهْ بفتح الدال وسكون الهاء او تشديد
ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب اصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها في المثل
في قولهم الادهِ اى لا يكن ضرب الآن ولا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على
احوال في نفس المتكلم وي وهي للتندم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل
عند الفراء اصله وي وان اللام كان حرف جر وكان الاصل وي لذلك اي عجبا ثم كثر استعمال
حتى ركب معه فصار لام الفعل حتى قالوا ويلاه وويل وفيه عند غيره بانه ويل وويح وذ
وديت كلمات براسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويله يعصمهم بفتح
اللام وكسرها فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتداء محذوف الخبر اي هذا
حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله فان الشيء اذا بلغ غايته
صونا عن عين الكمال كما قال رحمه الله وفي عيني شبيه بالقذى وفي العز منا لبابها بالنون
وقولهم قاتله الله من شاعر فحذفت الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار ويله كلمة واحدة
مفيدة لمعنى عجبا واما ان يقال اصله وي لامه اي عجبا لها اي ولدت فنقل ضمة الهمزة
الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا بقصد التركيب المذكور والكسر على
ان اصله وي لامه فحذفت الهمزة مع ضمها واما ويكان نحو ويكان الله فهي عند الخليل وي
وكا التي للتعجب وكيت مع كان مثله كما في الاية ومخففة كما في ويكان من يكن له نشب
يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر في هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه
غير ظاهر في نحو قوله تعالى ويكان الله يبسط الرزق وويكانه لا يفلح الكافرون وفي
قوله ويكان من يكن له نشب وقال الفراء وي كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله
قيل الفوارس ويك عنتر اقدم اي ويلك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكانه لا
يفلح الكافرون كان يدعى انهم يفلحون فقال له عجبا منك فيسئل لم يتعجب منه فقيل انه
لا يفلح الكافرون فحذف حرف الخطاب كان يدعى اعرابية سالته زوجها اين ابنك فقال
ويك انه وراء البيت اي الم تر انه وراء البيت ثم لما صار معنى ويكان الم تر لم يغيره
كاف الخطاب بالمؤنث والمثنى والمجموع بل لزم حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء
اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع ان واوه وقد ذكرناه في اسماء الافعال ومنه
حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقال عند الاعجاب والرضا بالشيء وتكرر للمبالغة
فيقال بخ بخ فان وصلته خففته ونونته مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا
قال الشاعر وقد جمعهما روافده اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم واذا بين باللام فهو

وي للتندم والتعجب

مطلب
بعض المصادر لا يوجد افعالها نحو ويل وويح وويس

ويل وويح وويس كلمات براسها بمعنى الهلاك

مطلب
بيان معنى قولهم قاتله الله من شاعر مقام التعجب

مطلب
تصحيح قولهم ويله

اف
اوه
حس
بخ

ثم يستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت بَهْ بَهْ بمعنى بخ بخ ومنه اخ
بكسر الهمزة وفتحها وجاء مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في
قوله وصار وصل الغانيات اخا ويروى كخا كالمصادر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول
اي مكروها ومنه مِضْ بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في صحاح الفتح وهو اسم الصوت
يخرج عند التلوح بالشفتين اي التصويت بانفراج احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج
وليس ردا ياسا بالكلية بل فيه اطماع ما من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لمطمعا
ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التلوح مما يمكن ان يركب في شكله وشبهه كلمة صوت
كل وهو مض وسمى الصوت فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبني بناء سائر
الحكايات عن الاصوات **قوله المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة**
لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشيء ولم يكن
قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء لكنه ذكره لبيان
الوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس ايضا من هذا الوجه محتاجا اليه
من انه مع ان الوحدة ايضا لم تكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف
المذكورة في ابواب النحو كلمات متفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من تاليفهما وانما
قال من كلمتين ليدخل فيه الاسمان والفعلان والحرفان والاسم مع الفعل والحرف
والفعل مع الحرف قوله ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما
قال ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل
العلمية وليسا مبنيين بعد التسمية بهما وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف
والمضاف اليه فلعدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا يوصف قبل العلمية لا بالاعراب
ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام فثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية
بها على ما سيذكر المص ايضا في باب الكنايات انها مبنية الاصل وقد خرج عن هذا الحد
بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت
بين جزئيه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد الا ما لم يكن مركبا
قبل العلمية بل ركب لاجلها نحو معديكرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك
لانه اما ان يكون تركيبه للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما
ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء او لا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء
الجزء الاخير على بنائه مراعاة الاصل ويجوز اعرابه ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة

اح بكسر الهمزة وضمها

به به قيل بمعنى بخ بخ

كخ بكسر الكاف والخاء المعجمة

مض بكسر الميم

قالوا ان مض لمطمعا

دخل على كون كل في التعريفات

اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاء
فى معديكرب كما يجى فيجوز فى المضاف اليه الصرف والمنع وتركه كما يجى ولا يستنكر اضافة
الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع عن الاضافة
هذا هو الذى يقتضيه القياس وان لم يسمع فى نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول
فواجب البناء ان لم يضف الى الثانى لكونه محتاجا الى الثانى فيشابه الحرف فيبنى على الفتح
ان كان معربا فى الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية المبنى وابقاؤه على حركته
اى حركة كانت او سكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثانى اما اسم والاول اسم
نحو سيبويه او فعل نحو جاءويه او حرف نحو منويه واما فعل خال عن الضمير فالاول اسم
نحو اغاضربا او فعل نحو خرج ضربا وحرف نحو منضرب واما حرف والاول اسم نحو ابن من
او فعل نحو ضربعنا وحرف نحو عن من وان لم يكن فى الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعديكرب
وبعلبك فالاول بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثانى وجعل الثانى غير
منصرف وقد يبنى الثانى ايضا تشبيها بما يتضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا
كلمتين احديهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه كذلك وقد يضاف
صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعديكرب فان حرف العلة
يبقى فى الاحوال ساكنا وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف
اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصورى كما اعتد به فى اسكان ياء معد
وهو ضعيف مبنى على وجه ضعيف اعنى على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافى
غير معتد به فى منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها لاجل التشبيه بالمضاف والمضاف
اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احديهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة
لا ينتصب ياء نحو معديكرب فى النصب والثانى اى الذى كان مركبا قبل العلمية على ضربين
لانه اما ان يكون الجزء الثانى قبل العلمية معربا مستحقا للاعراب معينا لفظا او تقديرا
او لا فان كان وجب بقاؤه على ذلك الاعراب المعين فكذا يبقى الاول على حاله من الاعراب
المعين ان كان له قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من
الاعراب العام اذ كان كذلك قبل العلمية كما مر فى المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله ولا يعمل
العامل عمل الفعل نحو ضارب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك اعرابا صوريا
الاعراب او عومه وان لزم منه وزن الاعراب على آخر الجزء الاول الذى هو كبعض الكلمة
وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان فى الاصل مبنيا كما فى الفعلية اذا كان الفعل

الفعل مبنيا وكما فى سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا فى نحو ان زيد وهل زيد
ولزيد والاسماء بعد هذه الحروف مبتدأة فى الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع
العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف اما عامل او كالعامل على ما مر فى باب
التوابع فكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا ويا زيد ومنزيدا لا ان حرف الجر فيه تفصيل
وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون احاديا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير
اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما فى الثنائى والثلاثى وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف
بان يزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما فى الاخرى ويعرب اعراب المضاف كما
يزيدهما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجى فى باب العلم هذا قوله والاولى ان يزيد حرفا
لان الحرفين انما زدتهما عليه فى حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى
المعرب على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقى ساكنان وان كان على حرفين فعند
الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف فان كان ثانيهما
حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول فى المسمى بفى زيد فى زيد مشددة
الياء كما تزيده فى الافراد على ما يجى فى باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك آمن من بقاء
المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية فى الثنائى ايضا وكذا الخلاف فى
الثلاثى حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرفا فالحكاية كما ذكرنا لا غير
اتفاقا منهم نحو اذ زيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية فى صورة
المضاف اليه والمضاف اليه لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا
ولا يجب صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرا تشبيها للجزئين
بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه
وتبت اضافة الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثانى على حاله اذا كان
غير مستحق للاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة الحركة الاعراب
كما فى يا زيد ولا رجل فيحكى الجزآن على ما كان عليه قبل التسمية اجراء للحركة البنائية
مجرى ما يشابهه من الاعرابية فان لم يكن الثانى قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو
اما ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب او لا فان كان وهو فى التوابع المختصة
بمتبوعاتها لا غير فلا يبقى التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب
الاعراب عليها كما قلنا فى المضاف ولا الاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل فى الصرف وتركه
ايضا نحو طريقه سواء سمى به رجل وامرأة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل

فيكون الاسم بعد ما سمي به مبنيا لا اعراب
معنى هو الرفع سيد

فيكون التشبيه بالمضاف والمضاف اليه سيد

اى تشبيها لفظيا سيد

المجموع وليس المجموع اسمًا مؤنثًا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لان
اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف فكانك سميت بامرأة
عاقلة كما تقول الحسن والحسين والحارث باللام اعتبارا لاصل الصفة واذا سميت بطلحة
وزيد لم يصرف الاول لانه غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت بطلحة واحد الطلح
لا اسم شخص صرفته كما كان منصرفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق
مع وجود المتبوع كما حكي بلا متبوع لان العاطف كالعامل كما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل
الوصول الى التابع مقتضي اعراب خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يبق الاول
الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معد يكرب
في وجهي التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان تحذف حرف العطف
قبل العلمية فبناؤهما اولى بعدها لقيام موجبه في كليهما اما في الاول فالاحتياج الى
الثاني واما الثاني فلتضمن الحرفية ويجوز كما في نحو معد يكرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف
مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما
فيه الثاني حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وانما
جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن
الجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعرابه لا معنته فالحكاية لا غير نحو المسمى بقام زيد ونحو
وكلما واذ ما وانما وكان ولعل ونحوها هذا هو تمام الكلام فيما سمي به من المركب
قوله **فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر واخواتها الا اثني عشر** اعلم ان اصل
خمسة عشر خمسة وعشرة حذفت الواو وقصدا للمزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هنا
المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك اب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة
وعشرين بخلاف نحو اب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود
نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب عن مرتبة الآحاد التي الفاظها مفردة وبني
الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على
الحركة للدلالة على عروض البناء وانهما عريقة في الاعراب وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل
الحاصل من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف
اليه حقيقة كما مر في العلم المركب وانشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته
وبني حادي عشر الى تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة
كما تقول الخامس والعشرون والثالث والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني فانو

والطلحة شجر عظام لها شوك واحدة طلحة سيد

نون العشرة مركبا كانا او معطوفا اذا قصد المفرد من المتعدد كما كان في العدد ظاهرا بخلافه فيه
في المفرد من المعقود وذلك لان معنى ثلاثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا
في نحو ثلاثة عشر رجلا اي ثلاثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحدا من الثلاثة
وعشرة وكذا ليس معنى الثالث والعشرين فكيف هذا العطف قلت كان القياس ان يبنى
من مجموع جزئي المركب في نحو ثلاثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف
عليه في نحو ثلاثة وعشرون اذ لو بني من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل
على مفرد من المتعدد لكان اسمي فاعلين يدلان على مفردين وهو ضد المقصود فيتبين ان
عشرين في قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك الباب العشرون بل
هو باق على معنى العدد كما كان في ثلاثة وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلاثة عشر
ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليست كالعشرين اذ العدد ولفظ المفرد من المتعدد
ههنا في صورة واحدة فنقول لما ارادوا بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلاثة وعشرين
كما بني من الآحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم الفاعل منهما مع بقاء حروفهما لان
لفظ الفاعل اسم ثلاثي مزيد فيه الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض
حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر نحو ثاشر في ثلاثة عشر وثالس كان يلتبس فاضطروا
الى ان يصوغوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان تصاغ من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد
من حيث كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على الاول
الاسمين دون الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد
ولفظ المشتق ذلك الفاعل منه فهي عدد معطوف على عدد له متعدد على متعدد ولا على
عدد متعدد له لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه
ظاهرا ويستوي فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون او بحرف مقدر
كما في ثلاثة عشر فاصل قولك جاءني ثالث عشر جاءني واحد من ثلاثة عشر فعشر معطوف على
ثلاثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلاثة ثم عطفوا عشر على ظاهر
هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحدا من ثلاثة عشر
لم يجز ان يضاف الى ثلاثة عشر ويقال ثالث عشر ثلاثة عشر بمعنى واحد من ثلاثة عشر
ثلاثة عشر قلت وعلى هذا الا هذا كما اضيف في نحو ثالث ثلاثة مع ان معنى ثالث واحد من ثلاثة
في الاصل الى ثلاثة عشر لو صح الان يراد بثالث عشر لو لم يضف وانما اضيف ثالث عشر
او خمسين او مائة او فوقها لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد

المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الحسين رض ثالث اثنى عشر كما يجيء في باب
العدد واذا عرفت نحو ثالث عشر و ثلثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه
على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف كثلثة عشرك ففي اعرابه
خلاف كما يجيء في باب العدد فان قلت لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية
كما ذكرت في باب الاصوات من نحو كالآن قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب
اى صدره يتعذر اعرابه للزوم دون الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام
فكيف يعرب بخلاف كالآن فان اللام باشرت فيه ما كان مبنيا بخلاف الاضافة فانها باشرت
الثاني في ثلثة عشرك فيقتضي جواز الاعراب كما يجيء في باب العدد قوله الا اثنا عشر
جمهور النحاة على ان اثنا عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان ومحلوا الآخر
عليه كما يجيء وقال ابن درستويه هو مبني كسائر اخواته من الصدر لكونه محتاجا الى الجزء الثاني
مثلها وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثنا عشر صيغة مستأنفة كما مر في هذان
وهذين واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر في اثنى عشر لانه عرض بعد دخول
علة البناء فيه هي تركيبه مع الثاني كون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة مانع من
كونها كالمعدوم وذلك لانهم لما ارادوا امتزاج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال
ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكلام ولم يحذف النون
لاجل البناء بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون ويا مسلمين ويا مسلمين بثبوت النون فقام
بعد حذف النون مقامها وسدت مسدها او النون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون
لا يجعلها كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله فالاعراب يكون مع التمام
فكذا يختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثنا عشر
كاثنان والدليل على قيام النون انه لا يضاف اثنى عشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة عشرك
وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه اثناك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف
النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد في غير هذا الموضع حذفها الا
للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء وليس قوله لانه قال انه اعرب
لانه امتنع حذف علامة التثنية اى الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب
بشيء لان نحو يا زيد ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى
جرد علامة التثنية على كونها اعرابا وكذا علامة الجمع لكونه علامة المثنى بعينها الشيء
بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون مع ان هذه العلة قائمة قوله والا اعرب الثاني

تصحيح قولهم بادي بدي وتفصيله

الثاني كبعلبك وحضرموت وبني الاول في الافصح قد تقدم شرحه فان بعضهم
يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادي
بدا وفيه لغات اصلها هذه وهي سكون ياء الاول والثاني نحو لا اعطه بادي بدي
والاصل بدي بدي فالاول فاعل من بديت الشيء اى فعلته ابتداء والثاني فعيل بمعنى
مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اى لا اعطه فاعلا ابتداء
لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدي مصدر الفعل المتقدم وهو الاعطاء في مثالنا
فعلى هذا هو في الاصل مضاف والمضاف اليه ينبغي ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه اكثر
استعماله الآن مستفادا من مجموع الكلمتين يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي بدا
مبتدا فخففت الكلمتان بان يصيرا وزنهما كالكلمة الواحدة بتسكين الهمزة من الاول وقلبه
باء وبقي الهمزة من الثانية وكذا التخفيفين على خلاف القياس ثم بينا ان لا يجيء في
ثانيهما بادي بدا وذلك كما في قولهم ناعما العينك وبعته يدا بيد في باب الحال تشبيه المضاف
والمضاف اليه لانمحاء معناهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد بالمركب في نحو خمسة عشر فانه
مركب يفيد معنى المفرد اذا افادته بمعناه ان العدد المعين كافادة عشرة لمعناها فبني
الاول لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه وبني الثاني وانه لم يتضمن الحرف تشبيها بما تضمنه
نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معد يكرب ولم يبن الجزآن ولا احدهما في نحو يدا بيد
نحو شاة ودرهما وان افاد افادة المفرد ولذلك اعرب ما بحكمه اعراب المفرد الذي يفيد ان
بناء كما تبين في باب الحال لظهور انفكاك الجزئين احدهما من صاحبه بالحرف المتخلل
وكان بناء ثاني جزئي بادي بدي تشبيها بخمسة اكثر من بناء ثاني معديكرب لقصدهم
التخفيف هنا اكثر الا ترى الى تخفيف همزة في بادي بدي على غير القياس كما يجيء يكثر
بناؤه ايضا على غير القياس لان الكلمة تخفف بالبناء المتجردة عن التنوين والاعراب
وانما لم يبن الجزآن ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وان انمحى عن
الجزئين ايضا معناهما الافرادي كما انمحى في بادي بدا لان العلم ينقل بالكلية عن معنى
الى معنى آخر من غير لمح الاصل الا لمحا خفيا في بعض المواضع كما هو في نحو العباس والحسن فلما
غير المضاف من حيث المعنى تغييرا تاما لم يتغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاول
المنقول منه من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى نحو بادي بدا فان معناه الاصلي مقصود
ان نقل اليه الا ان المنقول عنه اضافي والمنقول اليه افرادي وجعل جار الله بادي بدي
وبادي بدا وايدي سبا من باب معديكرب وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى

قولهم بادي بدي وبادي بدا وايدي سبا

وان كان على وجه التشبيه لا لتضمن الثاني حرفا مثله ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب
ادخال التنوين في بدى وبدا لانه فيهما تركيبا بلا علمية ولم يسمعا منونين وكذا ايدي سبا
فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى ايدي سبا اولاد سبا اذ ان شئت وليس اسم قبيلة
كما اول في قوله تعالى لقد كان لسبا وجئتك من سبا واما قلاقل فعدها سيبويه من اخوات
ايدي سبا وجار الله من اخوات معديكرب ولا دليل فيها على مذهب سيبويه لانه مجموع الكلمتين
علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزة بادي بدا
فنقول انه سكن الهمزة من بادي وقلبت ياء وحذف الهمزة من بدى وكلا التخفيفين خلاف
القياس وثانيهما بادي بدا اولهن كلمتين مدة كاول كلمتي اللغة الاولى والثانية على وزن
دعا واصله بداء كبنات لانه بدا على وزن طلب لم يات من هذا التركيب فحذف الهمزة تخفيفا
وبداء مصدر بمعنى المفعول والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدء او بادي بدي او بادي بداء
الكلمة الاولى في هذه اللغات كالاولى المذكورتين ساكنة الياء والثانية على وزن سمح
وكريم وحسان والبداء مصدر ان بمعنى المفعول وليس الجزاء في هذه اللغات مبنيين
بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم بادي السكون بعد القلب للتخفيف والثانية
فيها كلها مخففة وقد يقال بداة بداء وبداءة ذي بداة وبداءة على فعلة ذي فعل وفعالة
المضاف اليه في الثلث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ضرب كما يقال للضارب والمضاف معنى
اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بدي بدي او منصوب على الظرف
بتقدير حرف المضاف اي وقت ابتدائك بما يبتدى به فهو مصدر مضاف الى المفعول ومنه
ايدي سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا تفرق اولاد سبا في تشعبهم في البلاد
سيل العرم والايدي كناية عن الابناء والاسرة لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي
ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف ومثل ويجوز ان يكون على المصدر
والمعنى مثل تفرق ايدي سبا واصره في بناء الاول والثاني كما مر في بادي بدا فلذا الزم ياء
ايدي وايادي مضافين الى سبا لكنه يلزم سكون يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جوازا
كخمسة عشر مبنية الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال نحو لقيته
كفة كفة وهو جاري بيت بيت واخبرته ولقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة المصدر من هذه
الظروف والاحوال الى العجز وانما لم يتعين بناء الجزئين فيهما كما تعين في نحو خمسة عشر للاول
تضمن الحرف وتعينه في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير الحرف
وان لا يكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اي بد

اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل يوم وكل صباح ومساء
وكل حين والفاء يؤدي هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة
اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فاقتصر على
اول المكرر اي التثنية كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين ولبيك ونحوه وكذا صباح ومساء
وحين وحين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة في معناه متواجهين ذوي كفة مني وكفة
منه كان كلا منهما يكف صاحبه عن التول والاعراض واصل جاري بيت بيت اي المعنى ملاصقا
بيني وبينه اي يجتمعان ملتزقان كما تقول لكل رجل وضيعته كما ذكرنا في الحال في قولهم
بعنا الشاة شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه كاشفا للخبر اي ذا صحرة
اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق فاجرته صحرة بحرة ويجوز ان يكون مصدرا
اي لقاء واضبارا اذا وان لم يقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد
مساء وحينا بعد حين كقوله ولا يبلى بسالتهم فانهم صلوا بالحرب حينا بعد حين و
لقيته كفة وبعد كفة كما يروى عن رؤبة كفة عن كفة اي بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو
جاري بيت بيتا اي ذا بيت او عند بيت واضربه صحرة مع بحرة واذا ضموا بحرة اليها اعربوا
الثلاثة نحو صحرة بحرة على الاتباع كما صبت بيتا اذ يتعذر تركيب ثلاث كلمات والنحو
ايضا بمعنى الاظهار لان نحو الابل يتضمنه ومنه قولك قلته خيرا وقولهم للعالم نحرير
لان الابل والنحر يتضمنان اظهار ما في داخل الحيوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال
فلا ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير الحرف واما
ان يكون لتشبيه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معديكرب كذا في نحو خمسة
عشر اذا جعل علما اجازت الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن
الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال فلولا يوم يوم ما اردنا جزاءك
والقرض بالقرض تجزى وانيتك في كل يوم يوم واتيك في صباح ومساء وذلك لان علة
بناء الاسمين لم يكن فيها ظاهرة كما مر لكنه حسن تقدير ذلك واستعمل كخمسة عشر وجوبا
احوال لازمة للحال نحو بعرور اشعر بعذ وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وجمع
مذع بكسر الفائين واخول اخول كلها بمعنى متشرين وتركتهم حيث بيت اي متفرقين
صاعين وسقط بين بين اي بين الحي وبين الميت وبين الثانية زائدة كما في قولهم
المال بيني وبينك ولم يسمع في هذه الكلمات الاضافة وكما سمعت في المذكورة قبل مع انه
يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى فتشعر مما شعرت عليه صيغته اي انتشرت

سبا اسم رجل ومعنى ايدي سبا اولاد سبا

قولهم قال فلا قلاقل عده سيبويه من اخوات ايدي سبا

قولهم بداة ذي بدي وبداءة ذي بداة على فعلة ذي فعل وفعلة وفعالة

تفصيل قولهم ايدي سبا وايادي سبا

تفصيل قولهم يوم يوم وصباح مساء وحين حين

بيان قولهم لقيته كفة كفة وصحرة بحرة وجاري بيت بيت

تفال انتظر ساعة فساعة اي في كل ساعة اذ الفاء تفيد هذا

بيان قولهم لقيته كفة كفة وجاري بيت بيت

بيان قولهم لقيته صحرة بحرة واخبرته صحرة بحرة ايضا

قد يقال لقيته صحرة بحرة بحرة على الاتباع فيعرب الثانية

بيان قولهم قلته خبرا اي علمة وقولهم للعالم نحرير لان النحر والقتل يتضمنان معنى الاظهار

قولهم تفرقوا شغر بغر وشذر مذر وخذع مذع

تركتهم حيث بيث

سقط بين بين والبا زائدة في المال بيني وبينك

ولم ينضبط ويعو من بعو البجم اى هاج بالمطو ونشر وشذر من التشذر اى التفرق ومذ
من البذر وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال الشذر وبذر بالباء على الاصل ومر بدت
البيضتا اى نسيت وجنع من الجنع وهو القطع ومدع من قولهم فلان مداع اى كذاب ينشئ
الاخبار وينشرها وحست بست وقد بنونان وقد يقال حست بت بكسر الفائين واصلهما
حوث وبوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه حوثا بوثا من الاستحالة زمها
بمعنى يقال استحت والشيء اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث بات بفتح وبكسرها
ايضا تشبيها بالاصوات نحو تاش باش وحاق باق وجاد قلب الواو ياء اوالفا للاستثقال
كجذع مذع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب وبد من مثل هذا التركيب في غير الظروف والا
حال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو
قولهم ولقه فى حيص بيص اى في فتنة عظيمة بفتح الصادين والفاآن مكسورتان او مفتوحتان
والحيص التراب والبوص السبق والتقدم اى وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا العظم الفتنة
فقلبوا الواو ياء بالازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص
بقلب الياء واوا وقد ينون الجزآن مع كسر الفائين وفتحهما فيكونان معربين والثانى
اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصاد والفاآن مفتوحتان او مكسورتان تشبيها
بالاصوات وجاء حاص باص بفتحها واما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل جرى اى فهرو على
ومن فاعل برح اذا سما وارتفع كانه قيل هو الجارى البارح فركبا وجعلا اسما واحدا وتفرق
فيه على سبعة اوجه خاز باز بكسر الزائين وحذف اليائين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها
بالصوت وخاز باز تشبيها بخمسة عشر وكان اصله الخازى والبازى على عطف احد المتعين
على الآخر وخاز بعلبك ان معنى اولهما على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو
بعلبك نظرا الى اصل الزاء وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعلمية الجنسية والتركيب
فاذا ادخله اللام انكسر الثانى جرا كما في سائر غير المنصرف وخاز باز باعرابهما على اضافة الاول
الى الثانى كما يجوز في بعلبك ويجوز صرف الثانى وترك صرفه وخاز باز كقاصعاء وخرباز كقرطاس
ولبس العصوان تركيبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبشمى في
عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم يتغير ما كان مبنيا عن بنائه كما في الخمسة عشر
قال وجر الخاز باز به الجنونا وله خمسة عشر معان ضرب من العشب وذباب يكون في العشب
صوته والذباب وداء في اللهازم والسنور واما حاق باق للنكاح وتاش باش للعب فكل
واحد منهما يسمى بصوته فبقيا على بنائهما **قوله الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت**

للحديث فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والخبرية مجرور مفرد ومجموع وتدخل
من فيهما ولهما صدر الكلام الكناية في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى
بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت
تريد زيدا او قال فلان كيت وكيت مما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن في الفرج او الفعل
القبيح كوطيت وفعلت عن جامعت والغائط للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة الى المتقدم
او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد لكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه
ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كان تعلمه لم تلده مواكبها ديار بكر ولم تخلع
لم تتهيا اى خولة ومررت برجل افعل اى احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كالالفاظ
والبيانات نحو الفعل فيه وكذا الاوزان المعتبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم
افعل صفة لا ينصرف فهو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة
بعدها كم الاستفهامية كناية لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها
من اسماء الاستفهام لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذى العلم
المعين غير مصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو وذلك الفاضل ام ذلك الجاهل واين
سؤال عن مكان معين غير المصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان كلمات
الشرط والاستفهام بمعنى اى الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما كنى بهذه الاسماء
شرطا او استفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت
لكان اين زيد افي الدار ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من المعينات وكذا في الشرط
ومن الاستفهام مقدرا قبلها كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات التى
اي ما هي كما مر وقول المصنف نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجرى في كلامهم ان
من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير
الغائب كناية عن كذا وبكذا او كنوت قال وانى لاكثر عن بزور بغيرها واعرب احيانا بها
واصارح فالكناية ضد الصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست مبنية
فان فلان وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبنى منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت
واما اسماء الاستفهام والشرط فلم يعدها ههنا لان لها بابا آخر هي اخص به فالكنايات
كالظروف فيكون كل واحد منها قسمين معربا ومبنيا قال المصنف المراد بالكنايات الفاظ
مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم معبرا اما للابهام على المخاطب او نسيانه فكم لا يكون
من هذا القبيل على ما اقرب استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا في قولك عندى كذا درهما

وانما لم يجز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وتشبيهها بخمسة عشر كما يفعل ذلك بايدى سبا وبادى بدا وان المجى عن جزئها اتفقا مقيا بهما الاقرا وبان كونها فى ذلك عن جزئى ايدى سبا لان الاعلام المنقولة يراعى اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى آخر من غير ان يخرج الاصل الاول عن المعنى حقيقيا وذلك ايضا في بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس فلما تغير من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصلى المنقول منه مقصود من ذلك المعنى المنقول المراد معنى ايدى سبا مثلهم في التفرق فالاصل موذن بالتفرق البليغ الكامل الذى هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن في المعنى تغيير كثير وجوزوا تغيير اللفظ عما كان لان المعنى يكفى في الايذان بالاصل المنقول منه

تفسير الكنايات لغة واصطلاحا وبيان الغرض عنه

يعبر المكنى عنه الا اللفظ والموزون تفصيله

يقال مررت برجل افعل اى احمق

الاوزان المعتبر بها عن موزوناتها كنايات

قوله المعنى ليس من وما وكيف كناية ممنوع اذ قد يجرى في كلامهم انه من كناية عن العقلاء

جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان وفلانة منها اتفاقا مع انهما معربتان

قوله تجديد للباء عن الميم وعلى كلا شذر وبذر

قولهم فى حيص بيص

قولهم خاز باز

قوله خاز باز وتاش باش

لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسّر او لا كيت وذيت في قولك عندي كان من الدين
كيت وكيت وذيت وذيت بل مثل قولك فالكيت وكيت داخل في حده وكاين خارج عنه نحو
قولك رجلا واعلم ان بناء كم الخبرية تشبيها باختها الاستفهامية قال المصنف والاندلسي
او لتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحرف وغالبا كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض
وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبري هو ما يقصد المتكلم ان له في
موجود في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمي كلامه صدقا والا فكذبا والانشاء
ما يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر
بكم او ربّ لا بد فيه من قصد المتكلم مطابقته لخارج نحو كم رجل لقيته ورب امر تصحه
عنك اصدره فيصح ان يقال ما لقيت رجلا وينصح صدرا او نحو جواز التخصيص التصديق
والتكذيب دليل على كونهما خبرين فالحق ان معنى الانشاء في الاستكثار وفي ربّ في الاقلال
ولا يقصد المتكلم ان المعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلام بل يقصدان في الخارج كثرة
او قلة الاستكثار ولا استقلال فلا يقصد المتكلم يصح ان يقال له كيت فانك ما استكثرت
اللقاء وما استقللت للايضاح كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثير بل يصح
ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وليس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد قيام منفيا
بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته انك تعد اياه كثيرا بهذا المعنى بل المعنى انك تحكم بانه
في الخارج وياتي تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى واما بناء كذا
في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان واشار به الى عدد معين
في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع لمعنى كم فالمجموع الجزئين معنى التشبيه
والاشارة كما ذكرنا في بابا كفيتك وايدي سبا فصار الكلمتان ككلمة واحدة وكذا
تقولان لدلالتك على ان ضربان ولا تقولان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سيبويه
لا يكون اسمية الا للضرورة كما يجيء في حروف الجر فبقي ذا على اصل بنائه وقوله كذا الله
لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما كاين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي
في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكانت مثل كذا في كون المجرور بها مبهما عند
السامع الا ان في ذا اشارة الى ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز
بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا
رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم يبق العدد المبهم في كذا
التمييز من ذا واي في الاصل كان معربا لكنه كما قلنا في كذا المجرد عن الجزئين معناهما

وبني كم الخبرية لكونها موضوعة وضع الحروف

بيان الوجه في بناء كم الخبرية

تفسير الكلام الخبري

تحقيق الكلام المصدر بكم او ربّ وتعليلها

تفصيل كذا وبيان حاله

تفصيل قولهم كأيّن مع تحقيقه

معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية كانه اسم مبني على السكون
آخره نون ساكنة كما في من لا ننوينه تمكن فكذا بكيت بعد الياء نون مع التنوين لا صورة
لها خطا ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كائن بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة
بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى انهم بنوا
من الكلمتين لما ركبوهما اسما يلي لفاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء اي
صارت عينا وحذفت احدى الياءين ونصب الاخرى لاما وقال الخليل الياء الساكنة
من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها وسكنت بالهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء
الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص
وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت
الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين
اي الياء الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها في الحال ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة
انما للتغيير وحذفت للتنوين بدليل ان من لغاتهم كئي كبيع وقد يقال كيا بفتح الهمزة على
انها بنيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال
كاي نحو كي بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء كاء ككيع اما على حذف العين واللام
معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين
كرِيم وبفتح واما كيت وذيت وانما لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة
من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء في المركبات فان قيل فكان يجب ان لا يكون مبنية
ايضا كما قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات ولا يجوز
خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو
ايضا عنهما بقي على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء او بعض
المبنيات لا يحتاج الى سبب البناء وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب بعريه
عن سبب الاعراب سبب البناء كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما وقعا التكرر
بالحركة عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قائم مثلا وهي
في موضع النصب قلت ان الاعراب المحلي في الجملة عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح
اكثر لثقل الياء كما يجيء في اين وكيف ولكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة
المحل ويجوز بناؤهما على الضم والكسر تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين
بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففان من كية

ودية بحذف لام الكلمة وابدال التاء منهما كما في بيت والوقف عليها بالتاء كما في بيت
ومن العرب من يستعملها على الاصل فلا يكون الا مشددتين لثقل التشديد والوقف عليها
بالهاء ولامها ياء لا واو اذ ليس في الكلام مثل صوت وواو وصرت بدله من الياء وعند
المازني اللام اولى بالحذف من العين فلم يقل ان اصلها كوية وذوية واو وصوا ان اصل
يجوز ان يكون ايضا لام كية ودرية واوا فلو كان العين واو القلب دوت وكوت و
فيها لكونها عبارتين عن القصتين كم الاستفهامية والخبرية تدلان على عدد معين
ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية
فلذا احتيج الى التمييز المبين للعدد ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا
جرى ذكر الدينار اي كم دينارا وكم عندك اي كم دينار قالوا وحذف مميز الاستفهامية
اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا لها على الاوسط
الوسط من العدد وسيجيء العلة في باب العدد وانما حمل على وسط المراتب لانه لا
لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة
اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحو كم لك
غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطرارا كما قال على انني بعد ما قد مضى ثلثون للهجر
حولا كميلا وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع تمييزه
رجل ورجلان ولو وجد لفظا الا على العدد ومع العدد كما في المفرد والمثنى
الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدليل
احدهما على الاخر بخلاف كم مع مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم
جذع بيتي وبينك ولبثتم داخلا على مميزه فالجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما
في الخبرية والمجرور قصد تطابق كم ومميزه جوازا عند النحاة هو مجرور بمن مقدرة
مجرورا بها لما قصد تطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لانها ابدل عن متضمن
الاستفهامية يقترن بهمزة الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية
مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعليها اجاز السيرافي العدد اعشرين
غلاما لك اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغي جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البعض
لو جاز نحو كم غلمانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اي كم نفسا لك في حال كونهم
غلمانا والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش
كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه عندهم من

مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء ونسب الى
الخليل ايضا عمل الجار المقدر كما هنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من
على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة
الدلالة عليه فان فصل بين كم الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه بجره بمن المقدرة
لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل
الا على مذهب يونس يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجيز في الاختيار نحو قوله
كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل هنا
بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس هنا كما نقلوه
كلامه في باب لا التبرئة نحو لا باليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله كم في بني
سعد بن بكر سيد واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم
وذلك نحو قوله لم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل واذا كان الفصل
بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي
نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وجاء كم الاستفهامية بالمجرور ومميزها
مع الفصل كما لكم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان
او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز
على هذا ان يكون كم عمة بالنصب خبرية واما نحو مميز الخبرية المفرد وهو الاكثر من
الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع
فيه ولم يجز في العدد الصريح لانه في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بتلك
الدلالة عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز ان يجمع مميزه
تصريحا بالكثرة قوله ويدخل من فيهما اي في مميزهما اما في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك
في السموات وكم من قرية وذلك لموافقته جر التمييز المناسب لكم واما مميز كم الاستفهامية
فلا اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل عليه كتاب من كتب ولا احوها صحة واذا
انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة قوله ولها صدر الكلام اما الاستفهامية فلان الاستفهام
واما الخبرية فلما تضمنه من معنى الانشاء في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي
في التقليل وجب لها صدر الكلام ولما في تضمنها معنى الانشاء اعني رب وكم نظر لها بالجملة
في باب التعجب وانما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام يخرج له عن الخبرية
وكلما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فحقها

صدر تلك الجملة حرفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التعبير فاذا جاء المعبر في
آخرها تشوش خاطره لانه يجوز رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويجوز ابقاء
الجملة على حالها فيرتقب جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها قوله **وكلاهما يقع مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا
على حسب العوامل فكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن
ظرفا وخبرا ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط** قوله وكلاهما اى كل من الكم
اى كم الاستفهامية وكم الخبرية وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان
ولا بد لكل اسم مركب من اعراب فهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر فيرتفعان وينتصبان
وينجران قوله وكل ما بعده فعل احتراز بفصل موافقهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم
مشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك
الضمير كما اشتغل في كم رجلا ضربت غلامه كان منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل الغير المشتغل نحوم
على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت
وكم غلاما ملكت والاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما
ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فذلك
يوما تعين الظرفية ولو قلت كم رجلا كان انتصابه بكونه مفعولا به فلو قلت كم ضربة
لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره
والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل اى فعل او شبهه ليشتمل نحو
كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعمول فانتصابها اما مفعولا بها او ظرفا
او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك
قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقولك كم رجلا جاءك فان جاء فعل غير
مشتغل عن كم بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا في المنصوب على شريطة
التفسير قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور وانما جاز تقدم حذف المضاف
عليها مع ما قلنا انها صدر الكلام لان تأخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله
فجوز تقدم الجار عليها على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة
مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا اخذ خالف ما الاستفهامية
المجرورة كما مر في الموصولات نقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعرابه

اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله فهو مرفوع ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل
بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك لانه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسما
مجردا عن العوامل كان فيكون مبتدأ وخبرا وذلك اما ان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك
وان كان عاملا في صورة او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك غلامه
او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول
او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه
اولى للسلامة من الحذف والتقدير على ما تبين فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى
ان يقدر الناصب بعد كم وتمييزه لحفظ التصدر على كم ولا منع من تقدير الناصب قبل كم
لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن يعني كم ظرفا
باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل في قوله ما بعده
فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا
لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ لم يكن رجل جاءك فـ
واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا لا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في
باب المبتدأ قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اى يقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة
على ما ذكر من مواقع كم الا ان كم هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا ان لم يجر بحرف
جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب
الظروف وقد ترتفع اسماء الاستفهام محلا مع انتصابها على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ
مؤخر نحو متى عهدك لفلان واما اسماء الشرط الظرفية فلا يكون الا منصوبة على
الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو من وما يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فالمرفوع اما مبتدأ نحو من ضرب ومن قام قمت واما خبر ولا يكون الا استفهاما نحو
من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به نحو من لقيت وفعلت ومن ضربت ضربه
وفعلت فعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور نحو غلام من انت وعا
مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واي
الا الشرط لا الى الجزاء فان كان الجزاء كان ان الشرط مسندا الى ضميرها ومتعلقه متعديا
كان او لازما فهي مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان
متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلقه نحو من ضربته يضربك ومن ضرب غلامه يضربك
فالاولى كونها مبتدأ ويجوز انتصابها بضمير يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل

بالابتداء مبتدأ نحو من ضرب ومن قام قمت وخبرا نحو من انت
وما دينك ولا يقع كلمة الشرط خبرا والمجرور نحو غلام من انت
وبالمرت ومفعولا نحو من ضربت ومن ضرب ومن ضربت
مفعولا نحو من لقيت وما فعلت وضرب ... وما فعل
انعلته ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء

عنها بضميرها ولا متعلقها ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضرب ويجوز
كونها مبتداء على ضعف فلو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في
متى جئتني جئتك على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك فاكرم
ومن ضرب زيدا فاضرب منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من جاءك
فاضربه منصوبة المحل بفعل يفسره الجزاء لكن الجزاء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر
ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب والسر في جواز عمل الشرط
في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا
وان كان ايضا في اللفظ متأخرا بل لا يعمل فيها الا معنى الابتداء لان مرتبة العامل التقدم
من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التأخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم
جوزوا ان يعمل فيها ما يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلفرط تأخره عنها لم يجوز
عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما والدليل على انه لا يعمل
الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان حرف
الشرط مقدر قبل كلماته كما هو مذهب سيبويه فكلماته اذن معمولة للفعل المقدر بعده
ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا فعلا ظاهرا او مقدرا
كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان
همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله **وفي مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة**
فدعاء قد حلبت علي عشاري ثلثة اوجه وقد يحذف في مثل كم مالك وكم
ضربت البيت للفرزدق وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الى
من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم الى انسيها يعني انها لكثرة الخدمة صارت
كذلك او هذا خلقة لها الجأها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه حلبت
معنى ثقلت او تسلطت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني كرها مني
النصب في عمة كون كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية
وانه لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس الحلب ثابتة لانه
عني عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف المميز اما مصدرا بتقدير كم
حلبة نصبا وجرا فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما
ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار فترتفع عمة بالابتداء وكم لك
صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق او خبر المبتداء

المبتداء او ظرفه كما تقول اضربتين زيدا وامرتين زيد ضرب واعلم ان تمييز كم لا يكون الا
نكرة استفهاما كان او لا اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها
كناية عن عدد مبهم ومعدود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط
وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضايعا وكم رجلا جاءك مع ان المسؤل عنه مثنى
او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاؤك معنى اي رجال جاؤك وكذا الخبرية وقال بعضهم
كم مفرد اللفظ مجموع المعنى ككل فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم
بكم عن عدد الجماعة الذين جاؤا المخاطب منفصلين رجلين رجلين لوجب كم رجلين جاءك
لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في
افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين
لا استفهاما ولا خبرا ويجوز كم امرأة جاءتك وجاءك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز
ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتداء بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا
ونساء جاؤك بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة
وسخلها وكم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف ايضا نكرة على ما تبين في المعارف وقد جوز بعض
النحاة نحو كم رجلا ونساء لانه يجوز في متبوع التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه
ويجوز تقول لقيت امرأة وكم رجلا وهو جار في عطف الجمل ولا يجوز كم امرأة واياها بالعطف
عطفا على التمييز لان المرأة الملقية ذات واحدة فلا يدخل فيها التقليل ولا التكثير واما كاين
فنقل السيرافي عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم كاين لك
ولا يستقيم رب لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف
مميزها واما رب فحرف جر لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم
من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يوت بمن وجب نصب مميزها لمجيئه بعد المنون وكان
مميزها كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا
دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد فاستعمالها
استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان لتضمن معنى الانشاء ويلزمها التصدر دون
كذا لما قلنا في كم الخبرية وورد كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكريره
بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا وكذا ولا دلالة
فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر

تمييز كم لا يكون الا نكرة

وكم مفرد اللفظ مجموع المعنى مثل كل

في حاشيتها مفرد اللفظ ... قاله الانه ... على اللفظ

تصحيح كاين وتفصيلها

دون عطف عن احد عشر وبابه بالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو
رحمه الله فطابق وابه العدد حتى اجاز وكذا درهم بالجر جملة على مائة درهم وهذا
خروج عن لغة العرب لانه لم يرد مميز كذا مجرور والشافعي رحمه الله لا ينظر في تفسير الالفاظ
المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كمية العدد نصا
والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو متيقن وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما
درهم واحد وهو الحق واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا نقول ان الكاف فيهما وحده في محل
الاعراب لان الجزاين صار بالتركيب كلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكاف
اعتبارا للاصل **قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراها لا غير وليس غير وحسب** اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة كقبل وبعد ودون
وتحت وامام وقدام ووراء وخلف واسفل وعد ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها
ما هو بمعناها نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك وينبغي ان تعرف انه يحذف المضاف اليه ويبقى
المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله يا تيم تيم عدي وقوله الا علالة او
بداهة سابح وان لم يورد فلا يحذف الا مما هو دال على امر نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد
واخواتهما وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف الا مع قرينة على تعيين ذلك المحذوف فان قلت
وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى
ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه ثم لم تبن معه كالاسماء
الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيه ترجح
جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما وحيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى
الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر
تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف قال ابن مالك في بعض كتبه التنوين من المضاف اليه لم يبنيا
اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التنوين
لانها ظروف قليلة التصرف ادعاء على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ
معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين
من المضاف اليه فيعرب قال ونحن قتلنا الازد ازد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال
فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم ومنه القراءة الشاذة لله الامر
من قبلٍ ومن بعدٍ ويقال ابداء به اولا فعلى هذا الاعرف في المعنى بين ما اعرب من هذه
الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة

مبحث الظروف

قد يعوض التنوين من المضاف اليه من الظروف ويعرب عنه

الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وابداء به اولا اي متقدما ومتأخرا الا من زائدة
بل يجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو حيثك
قبل وقبلا كما قالوا في المنادى المضموم يا مطر ويا مطرا ويجوز ان يكون قوله فما شربوا
بعدا قوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان
حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه
فلما ضمنت معناه استعيرت صيرورتها غاية للمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك
الاسم الاستغراقه به ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة غايتين لحصول الغرض من المضاف
اليه وتقول جئته من عل معربا ايضا كعم ومن عال كقاض ومن معال كرام ومن علا
كعصى ومن علو مفتوح الفاء مثلث اللام فاذا بنيت على الضم وجب حذف اللام اي
الياء نسيا منسيا اذ لو قلت لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت من عل
لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخوانه واما نحو يا قاضي فالزم الضم في المنادى المفرد
المعرفة يرشد اليه واذا قصدت بناء علو الواو كما يعل السفل فلما جاز بناء
علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه
نحو من علو فاما بتقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفا وقولهم ليس غير
بالفتح على ما مر في الاستثناء وعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع الاضافة
الى الضمير واما البناء على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر
الغايات ويروى بيت الاعشى باهله الى الثاني لسان الرها من علو لا عجب فيها ولا سخر
بضم واو وهاء وكسرها وفتحها وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب
وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او
ليكمل جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفة فكانت اما مجرورة بمن
او منصوبة على الظرفية اولئلا الفتحة بناء حركة اعرابها قوله واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب
شبه غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة
والابهام غير لا يتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلذا لم يبن مثل على الضم ولا يحذف
منها المضاف اليه الا مع لا النافية وليس غير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى
بعد الا التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاءني زيد
ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب
فلما حذف منها ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير لانه بمعنى لا

مطلب ويجوز تنوين الظروف مرفوعة ومنصوبة كما في المنادى

مطلب الظروف التي قطعت عن الاضافة تسمى غايات

مطلب تقول جئته من عل ومن عال ومن معال ومن علا

تحقيق قولهم ليس غير

ابى يجري ليس غير قولهم لا غير وحسب ونحوها

لفظ غير ومثل لا يتعرفان بالاضافة لكونهما ابهاما

مثله كما مر في باب الاضافة **قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر**
اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة
لا غير حيث في المكان واذ واذا في الزمان على الخلاف في اذا هل هي مضافة الى الجملة
التي تليها او لا كما يجيء وحيث واذ مضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا فلا تجوز
اضافته الى الاسمية خلافا كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة الاضافة
الى الجملة وذلك يكون الزمان مضافا الى الجملة فيستفاد منها احد الازمنة الثلثة
ذلك ليتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين
وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف في الحقيقة
هو المصدر الذي تضمنته الجملة فعلى هذا لا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة لا
يستفاد منها احد الامكنة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا الاصل
ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة وضعا فلذا كان اضافة
الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الامكنة معينا كما يستفاد احد الازمنة
وضعا فلذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها
اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون
او يكون مضمونها مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلثة وان كان جزءاها اسمين
اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج امير او في المستقبل نحو لا افعل ذلك حين لا شيء
لك قال الله تعالى يوم هم بارزون لا يخفى قال المبرد في الكامل لا يضاف الى الجمل
الى الاسمية الا بشرط كونها على النار يفتنون وقوله يوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه
هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى الجملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما
رأيت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل لما قبله او بعده فلا يكون لمع الجملتين
الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع الجملة حرف مصدري كان او
وما قبل الجملة قال الله تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم
بعد ان تلقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الفعلية نحو توقف ريثما اخرج اليك فلكون
مصدرا بمعنى البطوء وليقام مقام الزمان المضاف والاصل زمان ريث خروجي اي مدة
ان يبطؤ خروجي حتى يدخل في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو اتيك خفوق النجم
فلما قام الزمان جاز اضافته الى الفعل وكذا آية بمعنى علامة ويجوز اضافتها الى الفعل
لمشابهتها الوقت لان الوقت علامات يوقت بها الحوادث وتعلق بها الا ان الكوفيين

لكون كان زيدت وانه فعليتين في معنى الزمان اضيفا الى الفعل في الاغلب مصدرية
حرف مصدري قال بانه يلومون الخيل مقتا كان على سنابكها مداما وقال الاخر
بليغ عني تميما انه ما يحبون الطعاما وتقول لا فم ريثما اخرج فاذا جاز ان يضاف نفس
الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون كما يجيء فكيف بما يشابهه
ويضاف ذو واهيا معربا كاعرابه في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم
اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم هو شاذ وذو
صفة الامر اي اذهب مع الامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم فيه والباء بمعنى مع
وقال السيرافي الموصوف بذي الوقت اي اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت تسلم فيه
والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم
ذو الطائية اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات انها بالواو في الاحوال على الاشهر وربما
استعملت ذو في الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاءني ذو فعل وذوا
فعلا وذو افعلوا وذوات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائية
على ما حكى ابن الدهان كما مر في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب اضيفت الى الفعل
شاذا وقال سيبويه اذا كان جزئي الجملة التي تلي حيث واذا فعلا يقصد بذلك الفعل
اولا لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى فحيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس
وبيان الكون ذلك في اذا اظهر لكثرة نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت واذا السماء
انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في بناء حيث فسيأتي بعد وقد يشبه
غير مثل بالظروف المضافة الى الجمل لزوما اعني حيث واذا وذلك لانهما نسبتان مثلها
ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة بحدود حاصرة الاختصاص نحو اليوم والذي فضافا اذ
الجملة لكن فيه لما كانا مشتبهين بها تشبيها بعيدا لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها
اليه بل الجملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله غير اني قد استعين على الهم
اذا خف بالثوى النجاء واغناء صدرها ما اضيفا اليه بحرف مصدري دون ما اضيف
الزمان جائز الاضافة الى الجملة وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة و
الجملة المضاف اليها الزمان في تأويل المصدر ولان التناسب بين المضاف والجملة المضاف
اليها منعا من الحرف الفاصل بين المضافين الى الحرف المصدري في الزمان وليسا بموجودين
في مثل وغير فاحتيج معهما الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها

لصف الظروف ايضا الحال المشددة والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان
يقوم وغيران نطقت على ما ياتى واختلف فى كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة
او الى المصدر الذى تضمنه والنزاع فى الحقيقة لان الاضافة فى اللفظ الى ظاهر
الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه
ولو كان مضافا فى الحقيقة الى ظاهر الجملة وهو خبر لكان المعنى يوم حمد الخبر المعين
وايضا الاضافة فى المعنى لتخصيص الزمن ولا بد فى الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة
تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على الجملة قال صاحب المغنى يتعرف الظرف المضاف
الى الجمل فيصح ان يقال اليوم قدم زيد الحار والبارد على ان يكون صفة ليوم قلت وغيره
هذا الاستعمال او عدم سماعه ينبغى ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل فى اللفظية مع
او المبتدا فى الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كبير قدم اذ المعنى يوم قدوم
امير ثم اعلم انه مضاف الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اى منصوبا بتقدير فى
قال الله هذا يوم لا ينطقون هذا يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل
رسالته وهو مفعول به لعلم ان مقدرا وقال ابو على حيث يكون من بذلك وقال ابو على
فى كتاب الشعر ما بعد حيث فى الموضعين صفة لا مضاف اليه ويكون فيه والاولى ان يقول
انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما فى ظروف الزمان واما نحو يومئذ
وح وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضاف فى المعنى الى جملة محذوفة عوض
منها التنوين وفى ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حينئذ وقت كذا ويوم الوقت وقت
الوقت ونحو ذلك الوقت غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى بعد اذ انتم
مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو على
فى الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله تعالى فتم ميقات ربه فهو بمعنى قوله اليوم
الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة
من الزمان ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذى
يبدو لى ان هذه الظروف التى كانها فى الظاهر مضافة اذ ليست بمضافة البتة الى الجمل الا
ان انهم لما حذفوا تلك الجملة لدلالة سياق الكلام لم يحسن ان يبدل عنها تنوين لاحقة
الظروف كما ابدلت فى كل وبعض فاولا ذلك واضيها لان زمان الاضافة معنى ويلتبس بالمعنى
على حذف المضاف اليه فيتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام بتكلم
المراد كقوله تعالى وكلا اتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض قوله نهيتك عن طلاب كما عمره

ام عمرو بعافيه وانت اذ صحيح لانه لازم الاضافة ولا وجه لثبوته الا ان يكون عوضا
لبعد معنى التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليست بلازمة الاضافة معنى فلو
قلت جاءنى زيد وكنت حينا كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدلت تنوين حينا منه اى
حين اذ كلم يكن ظاهرا فى المعنى بل الظاهر فيه ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين
العوض فى يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة
على الجمل المحذوفة المضاف اليها هى فى الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما
للاضافة الى الجمل حقيقة فى اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم
والليلة وغير ذلك متعذر الحذف المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها كما فى قوله وانت
اذ صحيح فجئ به بعد هذه الظروف بدلا لها مع التنوين ليكون التنوين كانه ثابت فى
الظروف المبدل منها لانه بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه فى المعنى مطلق على ما اطلق
عليه كانه هو والزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين ليكون عوضا لانه لا بد فيما حذف منه
المضاف اليه من احدها الا ان يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بداهة
سابح بهذا الجوازه ولما توصل باذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد يكون مستقلة
وماضيه يرداد عن معنى الماضى وصار لمطلق الظرفية فيجوز استعماله فى المستقبل
ايضا كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق ان اذا احذف المضاف اليه منه
وابدل منه التنوين فى غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا ومنه قوله تعالى فعلتها اذا
وانا من الضالين اى فعلتها اذ ربيت اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل فى اذا انها للجواب
والجزاء وكسر الذال فى ح لالتقاء الساكنين لا للجزاء خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور
بالاضافة وبناؤه اذ يمتنع جره وايضا نحو يعلم انه فى قوله وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو
مثله ح لكنهم انما الزموها الكسر لكونه فى صورة المضاف اليه الظرف الاول ويجوز فى غيره
الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذ من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما
كان ظرفا مصدر المصدر الذى تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود منها الجملة
الضمير فلا يقال اتيتك يوم قدم زيد فيه اى فى اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب
الربط لما لم يكن الظرف شرطا بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال الله تعالى تسود وجوه
وقد نقل العوام يسود فيه الوجوه ونحوه وهو شاذ قليل ولنذكر شرح قوله فى آخر
الباب الظروف المضافة الى الجمل ولا يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان
ههنا فانه يحتاج اليه لبيان بناء حيث فنقول لان ظرف الزمان المضاف الى الجمل انما يبنى

مطلب
اختلف النحاة
كون الظروف
مضافة الى الجملة
او الى المصدر

قوله فى الزمان
وحيث الى الجملة وان
لم يكن ظرفا اى
منصوبا بفى

قوله تعالى يوم الوقت
المعلوم اى يوم الوعد

مطلب
قال ابو على الوقت
قد يكون بمعنى الوعد

اذا وانا من الضالين سبدا

الظروف المضافة إما واجبة الاضافة او جائزة الاضافة

منه المفرد والجمع المكسر اذا بنى ولا يبنى المثنى لما ذكرنا فى نحو هذان واللذان والظروف
المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهى حيث فى الاغلب
واذ واما اذا ففيها خلاف على ما يجىء هل هى مضافة الى شرطها اولا واما جائزة الاضافة
وهى غير هذه الثلثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة فى المعنى الى
المصدر الذى تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها
اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوفة ما اضيف اليه فلهذا بنيت حيث على
الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان
يضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت
الما اصح والشيب وازع فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها
للاضافة الى الجملة فعلية البناء فيها اذن عارضة واما البناء فلتقوى العلة العارضة
بوقوع المبنى الذى لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذى يكتسى منه المضاف
احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى فى باب الاضافة واما ان لا يضاف
الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية التى صدرها معربا او مبنيا فى
نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد من الاعراب علة البناء وعند الكوفية والبصريين
يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت فى السبع من فتح نون
هذا يوم ينفع الصادقين لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين فاما غير الظروف
الى ما صدره ان او ان ومثل المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابها
وبناؤها قال الله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح كونه صفة لحق او خبرا
بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا بالكونه مصدرا بمعنى انه لحق تحققا مثل
نطقكم وقال يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة فى غصون ذات اوقال ففتح غير مع كونه
فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما مر فى باب الاستثناء وعلة بنائها
مشابهتها لاذ واذا وحيث لانها مضافات من حيث المعنى الى مصدر ما وليها ولانها فى
الابهام مثلها الابهام لفقد الحصر كما مر والمبنى وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيف
اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او المخففة
لجاز اعرابها وبناؤها نحو مثل وغير وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على ذلك
واعرابها قرى قوله تعالى من خزى يومئذ بفتح يوم وجره واما الاعراب فلعروض علة البناء
اعنى الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع اذ المبنى موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فى

تفصيل اذا ام كلمات الشرط

قد يكون اذا للماضي كما ان اذ للمستقبل

قد يكون اذا للتعليل

وقد يكون اذا للاستمرار في جميع الأزمنة

بيان الأصل في كلمة اذا وبيان الغالب في استعمالها

فصار نحو قوله على حين عاست فثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجملة
يجوز بناؤها ليس ينبغى ان يكون على اطلاقه وقوله مثل وغير مع ما وان وان اى مثل ما
وغير مع ان مشددة او مخففة وهنا تمام الكلام فى الظروف المضافة الى الجمل وقال
الفقهى حيث لانه موضوع لمكان حدث بتضمينه الجملة فشابه الموصولات فى احتياجه
الى الجمل وكذا قال فى اذ واذا ويجوز ان يقول فى اذ انه بنى لان وضعه وضع الحروف وكان بعض
بعضهم وبنى حيث على الضم فى الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على
ما ذكرنا وقد يفتح الثاء ويكسر وقد يخلف ياؤها واوا ومثله الياء ايضا واعرابها
لغة فقعسية ونذرت اضافتها الى المفرد قال وقطعهم حيث الكل بعضهم ببيض
المواضى حيث لى العمائم وقال اوما ترى حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا الذى
بعد غير قليل ومع الاضافة الى المفرد معربة بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى
الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه بشرط الاضافة الى المفرد وترك اضافته حيث مطلقا
لا الى الجملة ولا الى المفرد نادر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال الذى حيث التقت بها
ام تسعم وكذا قوله اما ترى حيث سهيل هو مفعول ترى وكذا قوله تعالى الله اعلم
حيث يجعل رسالته وحكى هى احسن الناس حيث نظرا اى وجها فهو تمييز وقال الاخفش
قد يراد به الحين كما فى قوله تعالى للفتى عقل يعيش به حيث تهدى ساقه قدمه قوله
ومنها اذا وهى للمستقبل وفيها معنى الشرط ولذلك اختير بعدها الفعل وقد تكون
للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها قد تقدم ههنا علة بنائها وذكرنا فى المنصوب
على شريطة التفسير الكلام فى وقوع الجمل بعدها فنقول ههنا قد يكون اذا للماضى
كاذ فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا
جعله نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كاذا كما فى قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون
على انه يمكن ان يأول بالفعلية وكما فى قوله فسوف تعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم
ويمكن ان يكون من باب نادى اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جملتها للاستمرار الزمان نحو
قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا ما اتوك لتحملهم والاصل فى
استعمال اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل يختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع
بوقوعه فى اعتقاد المتكلم كما ان اذ لزمان من ازمنة الماضى يختص من بينها بوقوع حدث
فيه مقطوع به والدليل عليهما استعمال اذا فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت
الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت وهذا كثير فى الكتاب العزيز استعماله القطع علام الغيوب

سبحانه بالامور المتوقفة وكلمة الشرط جملتين يلزم من وجود مضمون اولاهما ثبوت
حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازم فهذا المفروض
وجوده وقد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم الازمنة فيه فالكلمة الموضوعة
له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيما استعمله فيه ان لا على انها موضوعة
له كما يجيء فلهذا كان لولا نتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجيء في حروف الشرط لان
مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون
في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم لا يتضمن معناها اللهم
بشرط مفرد مفروض وجوده في المستقبل مع قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه
وذلك لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حقنا
او لم يشك كان الواقعة في كلامه تعالى وقد يستعمل ان الشرطية في الماضي على ثلثة اوجه
اما على انه يجوز المتكلم وقوع الجزاء او لا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله وان اعطيته جاد
لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان
لا تأتي في الجوازم وقد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما
ذكرنا في ذكرها له لو ان لابن آدم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان
موضوعا للازم المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن لعرض وضعه
الثاني القطع والعرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو
وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي يتوقعها قاطعين بوقوعها
على خلاف ما يتوقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم
فيقول القائل اذا جئتني فانت مكرم لنا كما في المجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه
بمعنى متى جئتني سواء لكنا اضمارا ان قبل متى وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب
سيبويه في اسماء الشرط والاستفهام صار بعد العروض عريقا اثباتا اذ لم يوضع في الاصل
لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرشح الغرض الذي هو
معنى الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا فلما كان الحدث الواقع فيه مقطوعا به في اصل
الوضع ما يترشح فيه معنى ان الدال على العرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم
الا في الشعر مع ارادة الشرط وكونه بمعنى متى قال يرفع حذف والله يرفع لنا ذا اذا
فيها نهم فقعد وقال اذا انصرتا مينا فما كان وصلها مطانا الى عداتنا ضاربين نقيم

تفسير كلمة الشرط اصطلاحا

استعمال لو الشرطية

تفصيل في استعمال كلمة ان في الماضي

مطلب
وقد يستعمل كلمة لو في المستقبل بمعنى ان

ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر
في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من
الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن منه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال
اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك لمجيء جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا
وجزاء كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول
متضمنا معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في
الاول معنى الشرط كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا الى قوله فلهم وقوله تعالى وما افاء الله على
رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاءة متحققا الوجود في الماضي فلا يكون
بهما معنى الشرط الذي هو الغرض ومنه ايضا قوله فما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل
هذا الموضع في الحقيقة زائدة واغا رتب اذا والموصول في الايات المذكورة والجملتان بعدهما
ترتيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على
لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض
عمل في اذا اجزاؤه مع بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وان في قولك
اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في قوله تعالى ائذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل
ما بعد الفاء وان في الذي قبلها في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم واما زيدا فاني ضارب
الغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في متى
وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال
بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف على ما مر انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم على معنى
في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لعلنا الشرط اولى لانهما نعلان توجها
الى المعمول والاقرب اولى بالعمل فيه ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما
هو مختار الكوفيين لكان الاحسن اشتغال الاقرب بضمير الفعل عند اهل البصريين كما في زادني
وزرته زيد لكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيه او متى جئتنيه ولم يسمع والاستدلال
على كون الشرط في مثله هو العليل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد ان واللام او الفاء نحو
متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم فيما لا يتم لان تقديم الاسم لعرضه وهو تضمنه لمعنى الشرط
الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب كما مر آنفا واما العامل في اذا فالاكثرون على انه
جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا
معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى

بيان الفاء التي وقعت في الجزاء وعمل ما بعد الفاء فيما قبله

مطلب
بيان العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط

مطلب
بيان العامل في كلمة اذا

جئتك وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذى فى محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء فى الحقيقة دون الذى فى محل الشرط اذ هو مخصص بالظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث باستقراء لا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم فى الموصولات ولم يات فى كلام فتخصيصه له اذ يكون مضافا اليه كما فى سائر الظروف المختصصة بعضون بالجمل التى بعدها الا على سبيل التوسع كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة فى الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه فى المضاف وذلك لان كل كلمتين او اكثر كانتا فى المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جزء الكلام يجوز ان يعمل اولاهما فى الثانية كالمضاف فى المضاف اليه ولا يجوز العكس لانه يعود كلمة بعض اجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر فكذلك ما هو بمنزلتها فى المعنى فمن ثم لم يعمل صلة فى موصول ولا تابع فى متبوع ولا مضاف اليه فى مضاف اما كلمة الشرط اذا عملت فيها الشرط فليست مع الشرط كلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتداء ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما فى الاخرى نحو متى تذهب اذهب وقوله تعالى وايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بلى ان يعمل الشرط فى كلمة نحو من قام قمت جاز وقوعهما موقع المبتداء على ما هو مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا قلنا ان اذا فى نحو قوله تعالى فسبح زائدة فيكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادتهما لان فائدتها التعقيب واذا جاء ظرف للتسبيح ولا يكون التسبيح عقيب المجئ فى وقت المجئ وقال المص فى شرح المفصل ان تعيين الوقت فاذا يحصل بمجرد كون الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل فى قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما يحصل التخصيص لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفى لتخصيصها لتخصص متى فى متى قام زيد وهو غير متخصص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط فى اذا بقوله تعالى ائذا ما مت لسوف اخرج حيا واذا الح لو كان عاملا لكان المعنى اخرج وقت الموت فكان ينبغى ان يكون الاخراج والموت فى وقت والجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف فى الآية لقيام القرينة والمعنى ائذا ما مت وصرت رميما ابعث مع اجتماع الامرين قال الله تعالى ائذا كنا عظاما ورفاتا ائنا لفى خلق جديد وكثير فى القرآن مثله واستدلاله ايضا بنحو قولهم اذا جئتنى اليوم اكرمك غدا والجواب ان اذا بمعنى متى فالعامل شرطها ونقول المعنى اذا جئتنى اليوم كان سببا لاكرامى لك غدا كما قيل فى نحو ان جئتنى اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتنى اليوم يكن جزاء المجيئ اسرع لعدم عراقة اذا فى الشرطية دون غيرها فانها

جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما فى قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون ولا منع من كون هم الاولى تاكيدا للواو والضمير المنصوب فى اصابهم البغى هم ينتصرون ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجيئ الاسمية الخالية عن الفعل بعدها فى قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب قيل ليس فى اذا فى نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاى شئ ناصبه قلت قال المص ناصبه حال من الليل اى الليل حاصلا وقت غشيانه ولى فيه نظر اذ لا شئ هنا يقدر عاملا فى حاصلا اذ معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام فى حال حصول الليل فى وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج فى قولك خرجت وقت دخول الخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا فى قوله تعالى والقمر اذا اتسق لتركبن طبقا يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية اى وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثانى ان المعنى يحتاج الى تعسف اذ يحتاج وقت اتساق القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم لشئ الا لجلاله وعظمته فتتعلقه بالمصدر المقدر على ما ذكر في المفعول له من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة فى الظرف فانه يكفيه رائحة الفعل ولا توهم كما هو المشهور فى التقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب اى من عظمته والظرف هنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم فى المعنى كما لا يقسم الا بعظيم فى معنى واذا جاء اذا بعد حتى كقوله تعالى حتى اذا هلك قلتم لن يبعث الله فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصبا بجزائهما كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء انه يقع مبتداء بعدها فقط بل معناه انه يستانف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا

الابزار خروج الصدر ودخول الظهر يقال رجل ابزى وامراة بزواء والنكب الميل فى الشئ والانكب والانكب الذى يميل الى احد جانبيه فهو ينطلع ينمسك شخوصا فى بالمنكب النعير وهو اسم مفعول عرّاد والمفعر دونه اخفى الجبار قيل الثقلا والرجابر

معه بالرفع سرحتى يكل الناس قال بعضهم يجوز ان يجرد بعد حتى عن الشرطية ويتجرد حتى
ولعله حمله عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا وهذا
البيت آخر القصيدة ويجوز ان يقال الجواب مقدر يحافظ على اغلب احوالها وقال الميداني
اذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة اذ حذف الجزاء للتفخيم الامر غير عزيز
كما في قوله حتى اذا اسلكوهم اي يكون امور لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية
يقع اسما صريحا في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا
لم اعثر له على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يجيء في الفعل المجزوم قوله
ومنها اذ للماضي ويقع بعدها الجملتان قد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في
باب المبتدا وان الاقرب كونها حرفا فلا محل لها والتي تقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجيء
في هذا الباب والكوفيون يجوزون في نحو خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على انه خبر
مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان واما نصب
القائم فقالوا لان اذا المفاجاة تدل على معنى الحدوث فتعمل عمله لان معنى مفاجاتك
الشيء وجدانك له فجاة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القائم ثاني مفعوليه ومنه قول
الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في قولهم كنت اظن ان العقرب اشد
لسعة من الزنبور فاذا هو اياها ولا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هي
اذا المفاجاة يجب الابتداء بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة
قيل لها احملي قالت انا طائر قيل لها طيري فقالت انا جمل ان كانت اذا كسائر الظروف
لزمهم ان يقولوا بعدها اسما واحدا وان اعملوا عمل وجدت طالبناهم بمفاعل ومفعولين قال
بل يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عنه وقائما حال اي في المكان عمرو قال واما في المفرد
فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدا وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فاذا
هو اياها انه عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله
اصبحت ولو كان خراسان دونها راها مكان السوق وهي اقربا اي تراها هي اقرب
ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين واظن الحكاية في هذا عن ثعلب غلطا لان العماد عند اهل
البصريين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو في مسئلتنا هذا
آخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدا
معرفا باللام او افعل التفضيل وفي الاتيان به مع غيرها نظر كما مر في باب الضمائر وقوله

قيل قد يكون اذا زائدة

قيل تقع اذا اسما صريحا

قد يجي اذا للمفاجاة

مطلب الاقرب كون اذا المفاجاة حرف لا اعراب لها

اذا المفاجاة ظرف مكان عند الكوفية

مطلب بيان المباحثة والمناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي

قال الزجاج ان اذا عند الكوفية كالنعامة

مطلب تحقيق ان الفصل في كلامهم زائد وان الفصل مخصوص بما اذا كان الخبر معرفة او اسم تفضيل

وهو اقرب بمعنى او هي في المكان اقرب والامر مرنا اذا تخرج منهم سيبويه ينتصب ولا يجيء
بعد اذا المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح
الا تركهما في جواب بينا وبينما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل على
ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين رضي الله عنه وهو من الفصاحة بحيث هو فبينا هو
يستقيلها في حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته ولما قصد الى اضافة بين الى الزمان ثم اضافته الى المفرد
الى جملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليها ما الكافة لانها التي تكف المقتضي لاقتضائه او اشبعوا
الفتحة فتولدت الالف ليكون الالف دليلا على عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف
قد يؤتى به للوقف كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست
بينكما اي مكان فراقكما وتقدير بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك دخولك
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما ترى مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما
ولا كف واضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجملة الا حيث وبينا
في الحقيقة مضاف الى الزمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف وتقدير بينا قام زيد قام عمرو
اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي الاضافة الى الجمل دون الآحاد وكثير
وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لا
بين ان اضيف الى الامكنة او جثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف
الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد
وقعوده الا ان يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء استعيرت لما بين الجزئين
كانا فلهذا وقع بين ضربة الجنة بينها المضاف تقديرا الى زمان محذوف مضاف الى جملة
مقدرة بالحذف ولا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وكل ما قلنا في بينما
ورد في كلما من مجيء ما الكافة عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما
اذ زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضاف اليه زمانا كان ومكانا او غيرها
ولما كان في كلما معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابهها
اكثر منهما فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي
بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال
للعموم الذي فيه ككلمات الشرط ففيه وكلما واجبة فعل الشرط واما حيثما فهي كلمة الشرط
تجزم وتقلب الماضي مستقبلا كمن وما ومتى فالعامل في كلمات الشرط واما حيثما فهي كلمة شرط
تجزم او شبهها هو في محل الحركة التي في فعل الشرط كما في اذا لانهما في الاغلب يستعملان في الفعل

مطلب تفصيل اذ واذا لكانتا للمفاجاة

مطلب الكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل يدل على ان الاكثر افصح

مطلب بيان اصل بين وانه يستعمل في الزمان والمكان

لا تضاف من المكان الى الجمل الا حيث دون غيره

اذا كف بين بما والالف نحو بينا وبينما

مطلب تصحيح فلان صار بين الخوف والرجاء

تفصيل كلما ومن وما ومتى وحيث

جاز ان يكون الفعل الماضي الواقع ظاهرا بعد كلما للاستقبال وكذلك حيث

تفصيل حيثما ومتى ما وكل وكلما

المضارع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست جلس زيد في الاصل المشكوك فيه نحو
كلما جئتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء المتضمنة بمعنى ان
في المقطوع بوجوده نحو طلعت الشمس اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما
وكلما في الماضي وفي المستقبل قلنا ان تركب بينما وبينا وكلما على الفتح لكون الاوليا
فيهما كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه كالآن او
بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب هي منصوبة فيها حتى يراعى حركتها الاعرابية
فانما رتب بينا وبينما وكلما مع جملتيهما ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لاقتر
ان لزوم مضمون الثانية الاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذا واذ للمفاجاة
في جواب بينا وبينما ليدل على اقتران مضمون الاول بالثاني مفاجاة بلا تراخ فيكون
آكد في معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدر
فيجوز ادعاء مثله في بينما فان دخل اذ واذا المفاجاة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو
مذهب المبرد ان اذا المفاجاة ظرف مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا زمان له فمعنى بينا
زيد قائم اذا راى هندا اي زيد هندا بين اوقات قيامه في ذلك المكان في مكان قيامه وان قلنا
انهما ظرفا زمان على ما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن
الظرفية مبتدآن خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هندا حاصل بين اوقات قيامه
والاولى ان يقال بحرفية كلمتي المفاجاة كما هو مذهب ابن بري فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي
المفاجاة او نقول انهما زائدتان وليستا للمفاجاة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري
وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ في نحو قوله تعالى واذ واعدنا بزيادة اذا في قوله حتى اذا
اسلكوهم في قتائدة البيت والكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم
يستبشرون كالكلام على بينما زيد قائم اذا راى عمرا ويجوز ان يكون اذا في جواب بينما واذا الى
بجعله مضافا الى الجملة التي تليها بل يجعل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة اي وقت
في تلك الحال يستبشرون وكذا في الباقيين فالجملة المضاف اليها اذا المحذوفة مدلول نحو قوله
فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بكلمات الظروف المذكورة ودل عليها بالتنوين
في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون واذ اكتب فريق منهم بربهم يشركون وكذا نحو
اذا وقعت جوابا لان في قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم الآية اي اذا هم يقنطون
اي في تلك الحال يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلا يقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان
الى جملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا ولما وبينما وان قلنا

وقيل كلما معرب وما مصدرية

وان قلنا بحرفية اذا في جواب الاشياء الاربع فلا اشكال الا ان اذن حرف كالفاء سواء وقد يجيء اذ
للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو ويجوز اضافة بينا دون
بينما الى المصدر قال بينا معانقة الكرام وردغه يوما اتيح له جريء سلفع بتقدير بين
اوقات تعانقه فالاعرف الرفع على انه خبر مبتدا محذوف الجزاء اي تعانقه حاصل قوله واذ
للماضي ويقع بعدها الجملتان وذلك لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في اذ لا يجيء اسماء الشرط
متضمنة لمعنى ان فان للشرط في المستقبل واذ موضوعة للماضي فتنافيا واذا اذا دخل على
الى الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك الذين كفروا واذ يقول ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها
زمان كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله وقوله بعد اذ انتم مسلمون ولم تعهد مجرورا الا بعدها
ويقع مفعولا بها كقولك اذكر اذ من يأتينا يكرمه وقوله تعالى واذكر اخا عاد اذ انذر قومه
على ان اذ بدل عن قوله اخا عاد وفي نحو قوله تعالى واذ واعدنا قال ابو عبيدة هي زائدة وقيل
مفعول اذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة وان عملت فيحذف ويعوض عنها التنوين كما في قوله
وانت اذ صحيح فيكسر ذالها او يفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر ويجيء اذ للتعليل
نحو حبتك اذ انت كريم اي لانك كريم والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى لنا وبلها بالوقت حتى
ينقل في هذا الاسم واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد
لان اذ موضوع للماضي بالوضع والماضي اولى ولا يرد عليه نحو اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب
من يجوز القياس المعتبر هنا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل
يرد عليه ولا مخلص له منه الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني قولك اذا زيد يقوم فعل
كذا والحق انه ايضا قبيح قليل الاستعمال وقال الفقي معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم
ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فعل كذا متضمن
القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية
واذا جاءت ما بعد اذ فهي باقية على ما كانت عليه لا يصيرها جازمة متضمنة للشرط بخلاف
اذا فانها تصيرها جازمة بما كما يجيء في الجوازم ومنهم من قال يجازى باذا ما فيجزم الشرط والجزاء
وانشد الفرزدق وكنا اذا ما يشكل السيف نضربه بالروم ميتا **ومنها**
اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف
للحال استفهاما اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤهما على
الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء ولانى ثلثة معان استفهامية
كانت او شرطية احدها اين الا ان انى تجمع من في الاستعمال اما ظاهرة كقوله من اين عشرون

تفصيل اذ واذا

ويجئ اذ للتعليل بمعنى لان

كلمة اين لها ثلثة معان

لنا من انّى ومقدرة نحو انّى لك هذا اى من انّى اى من اين ولا يقال انّى زيد بمعنى اين زيد
وانّما جاز اضمار من لانها تدخل فى اكثر الظروف التى لا يتصرف فيها ويقل تصرفها نحو من عنده ومن لدنه
ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصارت مثل فجاز ان يضمر فى الظروف اضمارها ومنه
قوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب اى من لدن شب وقد يجى
توفكون ويجوز ان يكون بمعنى تؤفكون ويجى بمعنى وقد اوّل قوله تعالى انّى شئتم على الاوجه
الثلثة وقد يجى بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل واما انّى الشرطية فكقوله فاصبحت انّى
تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجرا اى من اين تاتها قوله ومتى للزمان فيهما اى فى
الاستفهام والشرط وربما جرت هذيل بمعنى على انها بمعنى من قوله شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج وبمعنى فى فيكون على وجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته
متى كمّى اى وسط كمّى او فى كمّى ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما نحو
متى انت وبلادك متى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدا الذى بعده غير سادّ مسدّه كما سند
فى نحو امامك زيد وانت وبلادك نحو كل رجل وضيعته اى انت وبلادك مجتمعان وايّان
للزمان استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايّان مختص بالامور
العظام نحو ايّان مرسيها وايّان يوم الدين ولا يقال ايّان نمت وكسر همزتها لغة سليم وقال
الاندلسى يكسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط
واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع ويختص ايّان فى الاستفهام المستقبل بخلاف متى
فانه يستعمل فى الماضى والمستقبل قال ابن جنى ينبغى ان يكون ايّان من لفظة اى لا من اين
لان اين للمكان ولقلة فعال وكثرة فعلان فى الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسى
ينبغى ان يكون اصلها اىّ اوان فحذف الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب
وقيل اصله اى اذا اى فخفف بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون بالياء وفيه نظر لان
آن غير مستعمل بغير لام التعريف واى لا يضاف الى مفرد معرفة قوله وكيف للحال استفهاما الا انّا
نجد كيف فى الظروف لانه بمعنى على اى حال والجار والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب
الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم عنها نحو كيف انت صحيح ام سقيم ولو كان
ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت وللاخفش ان يقول ويجوز
ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه
مقدر بقولنا على اى حال وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف
يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال فجوابها والبدل منها منصوبان بقولنا مكبا على

على آخر ومعتمدا على آخر ومعتمدا فى البدل كيف يقوم زيد امعتمدا ام لا فكانك قلت باى
صفة موصوفا يقوم زيد امعتمدا ام لا فمعتمدا بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به
ويجوز ان يكون كيف فى مثل هذا الموضع وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة
المصدر الذى يتضمنه ذلك القول وكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصله على اى صفة
يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر لكن لما كان
الموصوف بكيف اى المصدر مقدرا اجاز ذلك فجوابه نحو قياما سريعا والبدل منه قياما سريعا
ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو فى محل الرفع على انه خبر المبتدا
تقول فى جوابه صحيح ام سقيم وفى البدل منه اصحيح ام سقيم الخ والبدل لا اسم الفاعل
المتعلق به كيف فى الحقيقة وان دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقبل الذى بعد كيف نحو
كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب المحل حالا لها لنا المطلق فكذلك لتناسخ ولا
كيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة ولا يجوز ان يقول الصحيح فى جواب كيف زيد وشذ دخول
على عليه كما روى على كيف تبيع الاحمرين واما قولهم انظر الى كيف يصنع فكيف فيه ان يخرج عن معنى
الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما
قياسا ولا يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها فى الجزاء مستكرهة وقال الخليل
مخرج المجازاة يعنى فى نحو قولهم كيف تكون اكون لان فيها معنى العموم الذى يعتبر فى كلمات
الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها فى السعة وجاء فى كيف كى قال وداعيان لنقران شرداف
كى لاعسان من بحرانتا اثرا قال الاندلسى هى لغة فى كيف ويقال الحذف فالحد كيف
شردرة قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع
فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او انّ او ان فيقدر زمان
مضاف وهو مبتداء خبره ما بعده خلافا للزجاج عند النحاة مذ ومنذ مخفف
بحذف النون استدل بانك لو سميت به وصغرته على منيذ وجمعته على امناذ ورد
هذا ان الاسمية على هذا علة للحذف كما ان الحذف تصرف وهو بعيد من الحذف فان
الحرف لا يحذف الا للتضعيف نحو رب ورب مقصور وهذا كما قال بعضهم سيد واسياد
غير منقول عن العرب واما تحريك ذاله فى نحو مذ اليوم بالضم للساكنين ردا الى اصله كما فى
نحو قولهم اليوم وكسرهم مذ ومنذ لغة سليمية قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة
بنى تميم وغيرهم ويشاركهم فيه اهل الحجاز بينى ويجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون
بهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملت منذ الذى هو اهل الحجاز على ما حكى ولا تجرون

مطلب: لا يقال انى زيد بمعنى اين زيد

مطلب: قد يجى انى بمعنى ليت وبمعنى من اين وبمعنى متى

مطلب: قد يكون انى بمعنى الشرط

مطلب: قد يستعمل متى بمعنى وسط فقال وضعته متى كمى اى وسط

ناجت الريح نباح نبيح تحركت ولها نبيج اى من سريع مع صوت صحاح سيد

مطلب: كتب الجمهور ساكتة عن كون ايان بمعنى الشرط وجوز البعض

مطلب: قيل اصل ايان اى اوان وقيل اى آن

لفظ الان لا يستعمل الا مع اللام البتة

لفظ اى لا يضاف الا مفرد معرفة

مطلب: الجار والظرف متقاربان لا متحدان

مطلب: بيان اختلاف سيبويه والاخفش فى كيف هل هو ظرف او اسم

مطلب: تفصيل اعراب كيف وتقسيمها الاقسام

مطلب: فى شذوذ دخول على فى كيف كما فى كيف تبيع الاحمرين

مطلب: قولهم انظر الى كيف يصنع فكيف فيه خارج معنى الاستفهام

مطلب: قولهم كيف تكون اكون

مطلب: قد يقال كيف كى ذكر هذا صاحب القاموس

مطلب: الحرف لا يحذف منه الحرف الا المضاعف

بهما معا فی الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بینهم فی الجر بهما فی الماضی ولا یستعملان فی المستقبل
اتفاقا وقال الفراء منذ مرکبة من من وذو ولعل اللغة السلیمیة عندیة فالمرفوع عنده
فی نحو منذ یوم الجمعة خبر مبتدا محذوف ای من الذی هو یوم الجمعة ای من وقت الذی هو
الموصوف وذو الطائیة وینبغی ان یکون التقدیر عنده فی ما رأیته منذ یومان من ابتداء
الوقت الذی هو یومان علی حذف المضاف قبل الموصوف لیستقیم المعنی وقال بعض الکوفیین
منذ یوم الجمعة من اذ مضی یوم الجمعة ای من مضی یوم الجمعة وینبغی ان یکون التقدیر عنده
فی نحو ما رأیته منذ یومان ای من اذ ابتداء یومین ای هنا اذ ابتدا ما الیومان الا ان
فی هذا الوقت بمضیهما فی الوجود ای من وقت ابتداء یومین واثر التکلیف علی المذهبین
ظاهر لا یخفی وینبغی ان لا یکون منذ الجارة علی المذهبین مرکبا اذ بتقدیر التأویلات
المذکورات فیها بل یکون حرفا موافقا للفظ هذا الاسم المرکب وقال بعض البصریین هما
علی کل حال فان خفض بهما فعلی هذا الاضافة وعلة البناء عنده هو لا اضافی حال الرفع
ما بعدهما فلما یجیء من حذف المضاف الیه جملة کما فی حیث واما فی حال الجر فلتضمنهما معنی
الحرف لان المعنی من ومعنی مذ شهرنا من اول شهرنا وکذا معنی منذ شهر ای من فراغ الشهر قبیل
وقتا علی ما سیجیء انه لا بد له من معنی الابتداء ما الزمان فی جمیع متصرفاتهما فاذا
هذا قلنا اذا نجر ما بعدهما فلا خلاف فی کونهما اسمین لکن فی ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول
لجمهور البصریین انهما مبتدأان ما بعدهما خبرهما علی ما یجیء تقدیره والثانی لابی الق
الزجاجی انهما خبران مقدمان فان فسر الزجاجی مذ ومنذ المدة بیومان فانت تخبر
عن الاول بالیومین بالاول وایضا کیف یخبر عن النکرة المؤخرة بمعرفة مقدمة ولان
المقدم لا یصح تنکیر المبتدا المؤخر لانه انتصب علی الظرفیة نحو یوم الجمعة قال وان فسر
بظرف کما تقول مثلا فیما رأیته منذ یوم الجمعة ای مع انتهائها ای انتهاء الرؤیة یوم الجمعة
وفی ما رأیته مذ یومان ای بعدها ای بعد الرؤیة یومان فله وجه مع تعسف عظیم من حیث
المعنی والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصریین کما تقدم ولا بأس ان یرتکب مذهبا
خامسا من هذه المذاهب فیهما قال المالکی فیهما فیقول انهم ارادوا ابتداء غایة الزمان
خاصة فاخذوا اللفظ من الذی هو مشهور فی ابتداء الغایة ورکبوه مع اذ الذی هو
للماضی وانما حملنا علی ارتکاب ترکیبه من الکلمتین وجود معنی الابتداء والوقت کلیهما
فی جمیع مواضع منذ کما یجیء وفیهما معنی من واذا انقلب علی الظن ترکیبه منهما مع مناسبة
لفظه للفظهما اکثر ها ظنی فنقول حذف فی الترکیب همزة اذ فبقی منذ بنون ودال ساکنة

ساکن وحق اذ ان یضاف الی الجمل والاضافة الیها کلا اضافة کما مر فضموا الذال لما احتاجوا الی
التحریکها للساکنین تشبیها له بالغایات المتمکنة فی الاصل کقبل وبعد لما صار علی ثلاثة
احرف بخلاف اذ قبل الترکیب فانه وان کان واجب الاضافة الی الجمل الا ان وضعه وضع الحروف
لم یشابه الغایات المعربة الاصل کما یشابهها حیث فکانه حرف لا اسم مضاف وذلک لان اکثر
ما یضاف متمکن علی ثلاثة احرف واکثر فبقی منذ کما هو اللغة السلیمیة ثم استثقلوا الخروج
من الکسر الی الضم مع ان بینهما حاجزا غیر حصین فضموا المیم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا
تخفیفه بحذف النون ایضا فاذا کان کذا رجع الذال الی السکون لان الاصل اذ التحریک انما
للساکنین والغرض من هذا الترکیب تحصیل کلمة یفید تحدید زمان فعل مذکور مع تعیین
ذلک الزمان کتحدید زمان عدم الرؤیة وتحدید الزمان مع تعیینه یحصل اما بان یذکر
جمیع ذلک الزمان من اوله الی آخره المتصل بزمان التکلم نحو مذ یومان ومنذ الیومان
ومذ سنتان ومنذ زید قائم اذا اتفق قیاما الی وقت التکلم واما بان یذکر اول الزمان
المتصل آخره بزمان التکلم غیر متعرض لذکر الآخر للعلم باتصاله بوقت التکلم مخصصا ذلک
الاول بما لا یشارکه فیه غیره مما هو بعده نحو مذ یوم الجمعة ومذ یوم قدمت فیه ومذ قام زید
ومذ یوم الجمعة الاقرب الی وقت التکلم اذ لا یشارکه فی هذا الاسم ما بعده من الایام فمعنی الاول
ان الاصل منذ معنا قولنا اذ نحذف اول المضاف الی اذ ثم رکب من واذ منذ کما ذکرناه ذلک لان معنی
منذ زید قائم من اول وقت یوم زید قائم اما الثانی فلا یحتاج فیه الی تقدیر مضاف وحذفه لان
معنی منذ قام زید من وقت قیام زید فنقول مضاف منذ الی جملتین اما الاسمیة الجزئیین
ان صدر جزئیها فعل فان کان الفعل ماضیا نحو قام فهو لاول المدة وان کان مضارعا نحو مذ
قام زید ومنذ قام فهو لاول المدة وان کان مضارعا نکتة فان کان المضارع دالا علی جمیع
المدة وان کان فحکایة حال ماضیة فهو لاول المدة فلا یکون مستقبلا لان منذ لتوقیت
الزمان الماضی فقط لترکیبه من اذ الموضوع للماضی وقال الاخفش لا یجوز منذ یقوم زید
اللزوم کان یکون یقوم مقام وحذف زمان مضاف علی ما یجیء فی تقدیر مذهب جمهور البصریین
والاصل جوازه لان یقوم کما قلنا حال او حکایة حال ولیس المضاف محذوفا علی ما اخترنا
وجاز ان یضاف منذ الی الجملة المصدرة بحرف مصدری لتصیر اذ بالترکیب عن صورته التی هی
واجب الاضافة کما قلنا فی حیث وایجوز تصدیر الجملة التی بعدها بحرف مصدری لکونهما
غیر بحیث فی الظرفیة فنقول منذ ان اسم حطتنی ویجوز ان یکون منذ فی مثله مضافا الی
جملة محذوفا صدر جزئیها کما یجیء بعد فی المصدر الصریح نحو منذ سفره ثم نقول یجوز حذف

احدى جزئي الجملة المضاف اليها وجوبا اذا كان الثاني مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل
بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ شهر نحن
فيه ومنذ شهرنا او كان الباقي اول الزمان المنفصل آخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة
كان او نكرة نحو قرأه منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قد يجيء فيه زيد وهذان الجزءان يجوز ثبوت
القراءة ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائها وذلك لجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه
وما بعد الجزئين يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز كون هذا الزمان اي المراد به الاول
معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص كما تقول
ما رأيته منذ شهر منذ الجماعة ومنذ شهر رجب ومنذ يوم القابل ومنذ عشر ذي الحجة اذا
ان قصدت العدد كقولك ما لقيته منذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت في
اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثاني الى الآن وكذا الثالث الى آخر العشر فهو قبيح لانه
اذا انقطعت في الاول الى الآن فكيف يبقى حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها
لم تنقطع قبل العشر ان قلنا بدخول الحد في المحدود في نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة وان لم نقل به
والمعنى انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لا قبلها اذ ذاك كساعات يوم الجمعة في
منذ يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئي الكلمة اذا كان مصدرا دالا
على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام قائما
ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب احد الجزئين في الموضع المعتد بما ذكرنا وان لم
مسند المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال ويعد الاول من منذ ابتداء
على حذف المبتدأ بالنكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت
التكلم وانما استغنى عن التعريف لانه من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي فيه
وقت التكلم في جميع استعمال سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او مصدرا
الثاني منذ كان يوم الجمعة او منذ يوم الجمعة كائن اي من وقت كون الجمعة وجاز ان يجعل
يوم الجمعة وقياسا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد فاما المصنف
على اصلهما فنقول في المعنى الاول منذ يومين اذا كان وقت الكلام نائما اي منذ ابتداء يومين
مبتداء وفي المعنى الاول ومنذ ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم نقول انما جوزنا اضافته
الى هذه الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومنذ سفره ومنذ قدوم
منذ كم سرت وكم سؤال عن الزمان اي من وقت يوم معين اي وقت ابتدائهما من وقت يوم الجمعة
من وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت ابتداء منها وانما جاز ذلك لخروج اذ

التركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل من الضمة اذا اضيف
الى المفرد عارضة قليلة كما بقي ضمة حيث عند اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين
هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ الى ما ترى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في
المعرفة فرقا معنويا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها
مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي هو اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة
للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ مدة وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض المواضع
لا يتسق فان ذلك مغتفر مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى نسق
واحد ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ بمعنى اول وهو مذهب جمهور البصريين
قال ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة ومذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدها
كانا اسمين في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان
او منفيا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كان بهذا
المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو
ما رأيته مذ يوم عيني فيه اذ المقصود بيان زمان التخصيص محض واما جميع مدة الفعل الذي
قبلها كان الفعل مثبتا او منفيا نحو صحبتني منذ يومان اي مدة صحبته يومان قبلهما
الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا او غيره او معرفة او غيرها نحو مذ يومان
ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل
بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانا نقول ما لقيته
مذ عمرنا او مذ شهرنا او زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى
العدد قوله المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد والباء بمعنى مع والا كان الواجب عليه
ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت بالعدد
... قال الاخفش لا تقول ما رأيته مذ يومان وقد رأيته امس قال ويجوز ان يقال ما
رأيته مذ يومان وقد رأيته اول من امس اما اذا كان في اولها اعني وقت الفجر فانها يجوز
ذلك اذا جعلت بعض اليوم اي يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في وسط
... بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا يجب بعض اليوم الآخر وان عدد
... فيهما جاز ذلك ان تقول منذ ثلثة ايام قال ويجوز ان تقول ما رأيته مذ يومان يوم الاثنين
وقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا بيوم الانقطاع وقال لا يجوز ان تقول ما رأيته
مذ يومان وانت لم تره منذ عشرة وقال لانك تكون قد اضربت عن بعض ما مضى اقول وعلى

ما بينا وهو منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه ولا يجوز ذلك وقال انهم
يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة ويقولون هذا المقام قال وهو
غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغناء بقولهم هذا امس يقولون هذا الساعة لقرب
فان كان جميع ما قاله مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجمع والقصر
ليس بمانع لانه حوز هذا اقل من ساعة لان معنى ما رأيته منذ سفره او منذ انه سافر اي
زمان سفره او منذ زمان انه سافر ومنذ زمان سافر ولم يذكر المص الجملة الاسمية نحو منذ
زمان زيد مسافر على مذهبهم ومنذ زمان الاسمان عندهم مبتدان ما بعدهما خبرهما اذ معنى
ما رأيته منذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رأيته منذ يومان مدة
انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين من ما رأيته حتى يكون الجملة مضافة
اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها وهي منذ ومنذ يعاد على قبل وبعد ولذلك حملا على منذ
الحرفين عندهم وقيل للزوم ما صدر الجملة لا تتقدم الخبر عليهما فصارا كحرف الاستفهام
والكلام مع منذ الاسمية عندهم جملتان فما رأيته جملة ومنذ يوم الجمعة اخرى قالوا ولا يجوز
عطف الثانية على الاول وان جاز ذلك اذا صرحت بتعيرها كما تقول ما رأيته ومنذ كذا
وذلك الى الثانية صارت مرتبطة بالاول ممتزجة معها ابته لينها فصارتا كالجملة
ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي مقتضية المحل على الحال
اي ما رأيته متقدما قالوا واذا جر ما بعدهما عنهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيها
فهما بمعنى من نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم ذلك في نحو ما رأيته منذ يومين
اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيته منذ يومين الا ان يفسر من باول يومين
المضاف وهو اول وان كان الفعل حالا نحو ما رأيته منذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في
قال الاندلسي وهذا تقريب والاول يقتضي ابتداء الغاية ولا يقتضيه في هذا تمام الكلام
في تقدير المذاهب فاليك الخيار في الاختيار واذا عطف بعد المجرور بعد منذ او المرفوع
لكان توافق المعطوف ما بعد منذ جرا او رفعا وان تنصبه بالعطف على نفس منذ على انه
لانه ظرف منصوب ارتفع ما بعده او انجر لان المعطوف ان وافق ما بعد منذ في كونه للاول
او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على منذ اولى فمثال الموافقة في المجموع
ما رأيته منذ سنة ويوم في اول المدة ما رأيته منذ يوم الجمعة والخميس او ومنذ يوم الجمعة ويوم السبت
اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة
ما رأيته منذ يوم الجمعة وخمسة ايام او منذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين للاول

المدة والآخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة
التي بعد منذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو منذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع
والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى منذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد
وعلى تقدير فعل آخر اي ما رأيته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على منذ اذ لا زمان
منذ بعده قيل وربما دخلت كاف الجر على منذ يروى عن بعض العرب انه قيل له منذ كم تعد فلان
قال كمذ احدث فحدثتك قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذف
الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني لهموم طارقات وذكر واهذا آخر الكلام
في منذ ومنذ قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء لَدَنْ ولَدِنْ ولُدْنِ ولَدْ ولُدْ
ولُدُ مثل عضد ساكنة النون هي المشهورة ومعناها اول غاية زمانا ومكانا نحو لدن
صباح ومن لدن حكيم وقلما يفارقها من فاذا اضيف الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان
ظرف المكان لا يضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله صريع غوان راقهن ورقنه
لدن شب حتى شاب سواد الذوائب ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدري لم يتمحض لدن
في الاصل للزمان قال عمرو حسان فان لكل عتابا في قلبي ولم افتن لدن ان واما ان يحرك نحا
وكسر الساكنين واما ان يحرك النون للساكنين كسر الالف زوال الساكنين يحصل بكل
ذلك فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن لد خفف بنقل ضمة الدال الى
اللام فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون واما ان يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون
لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة
لازمها معنى الابتداء فكذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهي بمعنى من عند
واما لدى فهو بمعنى عند ومعنى الابتداء وعند اعم تصرفا من لدى لان عند يستعمل في الحاضر
القريب وفيما هو من حوزك وان كان بعيدا ولدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب لدن
المشهورة لغة وسية قال المص الوجه في بناء لدن واخواتها من لغاتها اما وضعه
وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن كذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند
وهو معرب بالاتفاق والذي ادعاه من جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اي على اقل
من ثلثة احرف بناء من المواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهة
المبني على ما ذكرنا في صدر الكتاب في حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها
وضع الحروف فالوجه في بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف
بكونه مع تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها واما لدى وهو بمعنى عند

تفصيل منذ ومنذ

فائدة في ثمان لغات

فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حبا او معنى نحو عندي انك عني وربما فتحت نونه
او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف نون لدن انه لم يجوز حذفها مع الاضافة
الى مضمر فلا تقول من لدي بل من لدنه ولدنك ونحو لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان
مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد ترفع اما النصب
فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعماله لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة
وعشية وكون دال لدن قبل نونها الساكنة يفتح ويضم ويكسر كما سبق في لغاتها
ثم قد تحذف نونه فشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه التنوين
جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز وتشبيها
بالمفعول في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا
اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم يدر امنصوبة
هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف صدر الجملة اي لدن كان غدوة كما قلنا في يومئذ
يوم الجمعة والف لدى يعامل معاملة الف على والى يسكم مع الظاهر وتقلب ياء مع
الضمير وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قوم من العرب لداك الاك قال طاروا علاهن فطر
علاها واشدد بمثنى حقب حقوبها وانما قلبت الف هذه الكلم الثلث مع الضمير تشبيها
بالف رمى اذا اتصل بالضمير المرفوع نحو رضيت وانما شبه الضمير المرفوع بالمنصوب
وانما شبه الضمير المجرور ولم يشبه بالالف نحو غزا لان الواو ثقيل والياء اقرب الى
الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك وقال الان هذه الالفات اصلا ذكره قلب انها
بشيء آخر بخلاف على والى ولدى وقلبتا لف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو تشبيها
لها بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلثة والا
هتاه على ما جوز المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه قوله ومنها قط للماضي
المنفي وعوض للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل
عموما ويختصان بالمنفي عوض اسم للزمان والدهر فقط المبنيا المعنى ابدا لكن عوض مستقبل
لمجرد الزمان لا بمعنى ابدا فقط قال ولولا نبل عوض في حضنها في حاو صالى ويقال لا افعل ذلك
من ذي عوض كما يقال من ذي العناء فيما يستقبل فقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القط
وهو القطع كما تقول لا افعله البتة الا ان قط مبني لما سنذكره بخلاف البتة وربما
استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اي دائما وقد استعمل بدون النفي لفظا
لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط وقد استعمل عوض المبني للمضي ومع الاثبات ايضا فالولا

لا دفاعي عن عناق ومشهدي عوت بعدات عوض عنتا مغرب وهو منفي معنى لكونه
في جواب لولا وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع
المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين والداهر والعائض الذي يبقى على وجه
الدهر فكان المعنى ما بقي من الدهر داهر وبني فقط قيل لان بعض لغاته على وضع الحروف
كاجي والاولى بني لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي واما ابدا فليس
الاستغراق لازما لمعناه الا ترى الى قولهم طال الابد وبني قط على الضم حملا على اخيه عوض
وهذه اشهر لغاته اعني مفتوح القاف مضموم الطاء وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل
عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف
المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه للام التعريفية وذلك ان يوما مقدما على
يوم تكلمه يسمى امسه فكان في الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدي
كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من الجماعة المسماة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم
حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم
فصار معرفة نحو لقيته امس الاحدث ولم يبن صباحا ومساء واخواتها المعينة مع كونها
معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره
في امس لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك
لم يتبين تعريفها كما تبين في قولك لقيته امس الاحدث واما سحر فانه وان تشكل واهلنا
بناؤه او بترك صرفه لانه يخالف اخواته من صباحا ومساء وضحى معينة اذ هو معرفة منصوبة
فصار من بين اخواته مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا غدا مع قصد يوم كما بني
امس تفضيلا للتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدر وجوده وذلك لان التعريف مع
الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس قد حصل له وجود فان كان منفيا على
التكلم بتعريفه يكون اقوى مع انه قد روي عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغد وليست
بمشهورة واما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف حال الرفع وبناؤه
على الكسر في حالتي النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم يفتحون امس بعد مذ قال الشعر
انما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه من يرفع منهم
نصبه من امس تركه ايضا بعدها من نحو كان منها بنفسه قال ولقد رأيت عجبا مذ امسا
عجائزا مثل السعالي خمسا قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه اي ثم ثبت باب امس جاءت عليه
لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر

عندهم فيها ايضا واذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم
منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار علمية المقدرة
كما قلنا في باب غير المنصرف واختاروا مع صرفه رفعا وبناؤه نصبا وجرا كما اختاروا بناء
نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع ان الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل الا
في ذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا
وابتدأوا باعتبار الاعراب اولا اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واصبن اسبق الا
واشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر و
مستويا في حركة في غير المنصرف فارادوا ان يبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا
مستويين في الضم ثم برز اعرابهما رفعا اذا كانت تصير مثل حيث في الاحوال الا
بينهما في الفتح او بين بنائهما اذا كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى
ما بني عليه الكلمة بعد السكون وايضا يكون هذه الكلمة في حال البناء على الحركة التي بنيت عليها
عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجاء من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اي
جميع الاحوال ولعله غرهم قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا مذ امسا زيد قال سيبويه ان
بعضهم يفتحون امس بعد مذ فقيد هذا القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق
بان كلهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكر امس كقولك كل غد يصير امسا وكل
يصير اول من امس واضيف نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو ذهب الامس اعرب اتفاقا
لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وربما بني المقارن للام ولعل ذلك التقدير زيادة
اللام الاصلية قال سيبويه ولا يصغر امس كما يصغر غدا وان ثني وجمع فالاعراب لان
اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فان ثني
او جمع فالاعراب لان اللام واحد فظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس
الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة
وقال السيرافي لشبه الحرف بلزومها في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال
عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ثم
على حالها لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها وقال ابن جني
اللام كما سبق واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط اللام المعرفة ان يدخل على
تعرفها والان لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصل الان فعل من آن يئين ادخل عليه اللام بمعنى
اي الوقت الذي حان ودخل فالهكذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قيل وقال

مغترا بقول لقد رايت عجبا
مذ امسا ومنها الان قال
الزجاجي صح

من الظروف آلان
وهو مختلف فيه

قال الفراء اصل الان
الفعل ان يئين
ودخل عليه اللام

تحقيق قوله ص م
نهى عن قيل وقال

وقال فانهما فعلان واستعملا استعمال الاسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه في الحكي
من قبل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال كذا يعني كثرة المقالات ولانه ليس
بحكي وكذا مذهب الفراء في امس انه امر من امسى يمسي وقد يقال في الان الان وهو من باب
تخفيف الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ اسم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط
كما يستعمل كلما وكلام سيبويه يحتمل فانه قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو تشبيها
بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف في كلام سيبويه على انه شرط في الماضي كلو ولا
ان لولا لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز
لما اسلم دخل الجنة واجيب انه على التاكيد والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن
انه ظرف قال وضع كلمة الشرط مع جملتها الغرض الذي ذكرنا في اذا ويليه فعل ماض
لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم
القتال اذا فريق منهم قوله او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون
مضارعا وقريب من الظروف المبنية قولهم لهي ابوك اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور
وحكمه حكم الظروف المبنية قولهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال فقدر لام التعريف فبقي لاه
ابوك قال لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني فبني لتضمن الحرف
ثم قلب اللام الى موضع العين وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن وجعلنا الالف
اصلها من الياء كما هو احد مذهبي سيبويه في الله وهو انه من لاه يليه اي تستر ففتح لخفة
الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة وقد يحذف اللام فيقال لاه ابوك وان كان دخول من
عليه شاذا وليس موضوعا وانما قلت ولولا الكسر لم يبن في لاه لالتباسه بالجر الذي
هو اصله فاردنا التنبيه باعرابه في انه لا تعلق بالمنصوب ولما مع فهو ظرف بلا خلاف وعدم
التصرف لازم النصب وفي كلام سيبويه انه مبني قال يعني الخليل عن معلم سالته الاسي و شيء
نصبها يعني لم يبن على السكون هذا لفظه فمن قال انها مبنية فلمشابهة للحرف بقلة
التصرف اذ لا يكون الا منصوبا والاولى الحكم باعرابه لدخول التنوين في نحو كنا معا و
انجراره بمن وان كان شاذا نحو خرجت من معه اي من عنده وان كان دخول من عليه شاذا في
موضوع وضع الحروف لان الحق انه محذوف اللام كما يجيء مع انه قد تقدم ان وضع الحرف
مسوق بالنظر الى المواضع الى مشابهته في الاستعمال للحرف فلا يكون سببا لبناء الاسم وتسكين
عينها لغة ربعية يقولون مع زيد فاذا لقي ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت مع القوم
قال بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع

من الظروف لما
وكيف ونحوها

من الظروف لهي ابوك
اصله لله ابوك

تفصيل مع وتحقيقه

خوانندگان تحرير ساي ولايت
مالك اري قدوسي سيد

اى المعتبر فى المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا فى اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت فى غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان يكون انا موضوعة لمفهوم كلى شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها استعمالها فى افرادها المعينة دونه هذا ما توهمه جماعة والحق ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا فى شىء منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما توهموه لكانت انا وانت وهذا مجازات لا حقائق لها اذ لم يستعمل فيما وضعت هى له من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا كيف لا ولو كانت كذلك لما اجتمع ائمة اللغة على عدم استلزام المجاز الحقيقة فلا احتياج الى نفى الاستلزام الا ان يتمسك فى ذلك بامثلة نادرة يكون عبارة الشريف قدس سره فى حاشية شرح التلخيص

الحروف وقد ذكرناها علة ولو كان ذكرنا وضعه كذا موجبا للبناء لبنى من دون الاسكان ايضا ثم نقول يلزم اضافته مع ان ذكر قبله الحد المصطلحين لم يبق ما يضاف اليه فينتصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا اى فى زمان معا اى فى مكان وقيل انتصابه على الحالية اى مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع فى حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا او لا واذا الالف معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لو لزم لم يلزم فى الوصل عنده وهى عند يونس والاخفش هو لحوق مثل الفتى فهى بدل من اللام استنكارا لاعراب الموضوع على حرفين فيقع عدمها عكس اخواتها يرد لامها غير الاضافة ويحذف الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله **والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان وانّ** قد مضى شرحه فيما تقدم قوله **المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشىء بعينه وهى المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف باللام او النداء والمضاف الى احدها معنى والعلم ما وضع لشىء بعينه غير متناول لغيره بوضع واحد واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب** الخ قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به ان الوضع قصد فى حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم تدخل فى حد الا الاعلام اذ الضمائر والمبهمات والمضاف الى احدها صالح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل فى واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما فى الاعلام او لا كما فى غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله فى شىء بعينه لكان اصرح وانما جعل ذا اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا كما مر فى حد الاسم المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذى ذكرنا هنالك اذ جعل اللام من حيث علم استقلاله وكونه نحو الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل فى هذا الحد العلم المنكر نحو رب زيد لقيته ما لانهما وضعا الشىء معين والمضمر فى نحو ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير فى هذا الرجل الجانى دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام فى نحو جاءنى رجل فضربت الرجل واما الضمير فى نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما فى ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم اولا والاصح فى رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضمائر وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كانت المعهود نكرة اذا كان المعود اليها والمعهودة مخصصة قبل بحكم لانها اشير بها الى خارج مخصوص وان كان منكرا وان لم يختص المعود اليه بشىء قبل فهى ايضا نكرة نحو جاءنى رجل قائم ابوه او كان انكام حمارا كما يجىء البحث فيه فى باب كان ونحو ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وبالهاء فى ربه ورب رجل واخيه فالضمائر كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة هوا وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى النكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلى اذ يشار بكل واحد منها الى مخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة عند المخاطب نحو قولك جاءنى رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص فى هذا الاستعمال بصفة وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم كذلك الملقى اذ ليس فيه اشارة الى استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيه حسية بالوضع كما مر فى بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب يكون ذلك الاسم دالا عليه من ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت فى ذهن المخاطب ان ذلك موضوع له فلو لم يقل الى خارج يدخل فيه جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قولك المحض فى نحو قولك اشتر الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما فى ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشىء لان هذه يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام فى مثله لفظى كما ان العلمية فى نحو اسامة لفظية كما سيجىء فى الاعلام ولولا ان التنوين فى كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكيره الشىء شياعه فى امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الذى فى غير الموجبة نحو ما جاءنى رجل فانه للاستغراق الجنس نحو اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هى التنوين فينظر فى ذلك الاسم فاذا لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض معين كما فى قوله تعالى او اجد على النار هدى وهى اللام التى جىء بها للتعريف اللفظى والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية والجمع كالضربتين والعلماء ويجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظة الاعلى ماهية خارجية فاما ان تكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما فى الوجود الخارجى وان كان يمكن تصورها فى الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا فى المشخصات الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها فى الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وهى التنوين فى كونه للكل فعلى هذا قوله عليه السلام الماء طاهر اى كل الماء والنوم حدث اى كل النوم اذ ليست

لما قيل رب كون مدخولها نكرة وجب كون معطوفها مشاركا لمعطوف عليه فى الحكم الذى اقتضاه ما قبله لم يجز كون المعطوف على مدخولها معرفة فاذا قلت رب شاة وسخلتها صح لان الضمير فى سخلتها ليس بمعرفة فلا يكون سخلتها معرفة واذا قلت رب شاة سوداء وسخلتها لم يجز لان الضمير معرفة فيكون سخلتها ايضا معرفة والمشهور ان الضمير فى رب شاة وسخلتها معرفة ويجوز العطف بناء على انه قد يحتمل فى المعطوف ما لا يحتمل فى المعطوف عليه هكذا حققه مولانا ابو القاسم الليثى فى حواشى المطول

بيان الاعلام المشتركة مثل محمد وعلى

بيان الفرق بين النكرة والمعرف باللام الذى كان للجنس

التنوين فى كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير

اللام فى مثل الرجل واللحم والخبز ونحوها لفظى عند الرضى

بيان اللام التى هى لاستغراق الجنس وتفصيله

مطلب الالفاظ موضوعة للشخصات الخارجية لا للمفهومات الذهنية

تعريف المعرفة

لو قيل فى تعريف المعرفة ما وضع لاستعماله فى شىء بعينه لكان اظهر

العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب يدخل فى تعريف المعرفة

تفصيل الضمائر الراجعة الى النكرات

بيان الاصح فى تعريف المعرفة

في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد
بالجمع نحو اهلك الناس الدينار والدرهم البيض على ما حكى الاخفش قولهم فالمفرد ومثل
نعم جميع المفرد والمثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا زيدا
اى الا كل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا اى الا كل واحد منهم
ولا يجوز ان يقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا ولا الا ملككم معا بل نحو ذلك
اذا كان الاستثناء منقطعا ولذا لا يستثنى من المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر
الا اخويك اى الاثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخويك معا الا بجواز
على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والواحد والمثنى منه نحو لقيت العلماء الا
الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى نكرة مضافا
اليه وغيره بمعنى لقيت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا
المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب قال عليه السلام لا يحرم الاملاجة اى كل واحد
واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان اى كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى
من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما بالجمع نحو ما لقيت العلماء فهو بخلاف ذلك اذ
هو بمنزلة تنكير في سياق غير الموجب مفرد وغيره في استغراقه اى ما لقيت احدا من العلماء
ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا
والا الزيدين قوله تعالى لا تدركه الابصار اى شيء من الابصار لا جميع الابصار كما توهم
فحال الجميع في الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم
واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى من واحدها
ومثناها ومجموعها الا امثالها فتقول ما لقيت رجلا الا زيدا اى الا كل واحد منهم
ولا يجوز ان يقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت رجلين الا الزيدين
معا وتقول ما لقيت اخوين متصافيين الا الزيدين ويجوز الا بني فلان اى اثنين منهم
ولا يجوز الا زيدا وتقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا
على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك عهد فاللام عهدية
على ما يجيء في بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة
او التمرتين ولا فرق اذن بين المعرفة والنكرة معنى فكانك قلت ما اعطيتك الا تمرة او تمرتين
وان لم يكن فيه علامتهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام المجرد وبين
التنوين الذي فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت تمرا او رجلا

مطلب يجوز وصف المفرد المحلى باللام ولو قليلا بالجمع

مطلب لا يجوز استثناء المفرد الا من المفرد ولا يجوز استثناء المثنى والجمع من الواحد

مطلب الجمع يصح استثناء الجمع والمثنى منه كما يصح استثناء الواحد منه

الاملاج الارضاع وفي الحديث لا تحرم الاملاجة والاملاجتان صحاح

مطلب الجمع المحلى باللام بمنزلة منكر في سياق النفي

حال الجمع في الموجب وغيره مخالف للواحد والمثنى

مطلب تفصيل النكرة المستغرقة

بيان الفرق بين ذي اللام والمجرد من اللام

ورجلا شيئا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية
مجردة عن البعضية لكن البعضية مفقودة من القرينة كالشراء واللقاء فكانك قلت
لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام
اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان في غاية جاز وصف المعرف
بالجمل [illegible] وما احسن الرجل خير منك كما مر في باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى
للتعريف فيها الا التي للمعهودية الخارجية قوله وهي المضمرات قد تقدم ذكرها ويعني بالمبهمات
اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت معارف
لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم
اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلة مبهمة عند المخاطب
ولم يقولوا للمضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعني
ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر
لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف
اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين
لكان لها نوع استقلال فلم يتخطاها العامل الضعيف واما نحو ان لا تفعل وبلا مال
فلعلمهم بخاصة من جميع ما هو على حرفين بجزء الكلمة فلهذا يقولون اللذون في الاناس
ان نحو بهذا وفيما رحمة فان الفاصل بين العامل والمعمول لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده
فان الفصل به كلا فصل وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل معا ان الرجل
حتى جاز توالي همزتين في تانيثه ولم يكن ابطاء هذا انما يكون اذا كان وحدها معرفة وضعت
ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير الذي هو ضد التعريف على حرف وهو التنوين
فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله قال الخليل الكلمة ال التعريف نحو قد وقد استدل
بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكير في نحو قولك الا اذا تذكرت
ما بعد اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على
قد في نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وذلك قوله يا خليلي
اربعا واستخبرا الى منزلا بالذاربين من اهل الخلال وكذا انما حذف عنده همزة قطع
في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة
وحدها انما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام كما روى النمر قوله عليه السلام ليس
من امبر امصيام في امسفر ولام العهد اللام التي عند المخاطب معهود مضمونها قبل ذكره

مطلب جاز وصف المعرف باللام بالنكرة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني

المراد بالمبهمات وبيان وجه التسمية

بيان وجه عدم اطلاقهم المبهم على الضمير الغائب والمعرف باللام

قال سيبويه ان حرف التعريف هو اللام وان الهمزة للوصل

حرف التعريف عند المبرد هو الهمزة وانما ضم اللام اليها لدفع اللبس

تفسير اللام المعرفة للعهد

باللام مرتبة النوع بالنكرة نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا [illegible] صح

قوم حلة اى نزول وفيهم كثرة وكذلك حي حلال سيد

اى لقيته وادركته يقال عهدت فلانا اى ادركته وعهده ان يجرى ذكره مقدما كما فى قوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او يعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جرى ذكره نحو قوله خرج الامير او القاضى اذا لم يكن فى البلدة الا قاض واحد مشهور او امير واحد وقد يزاد اللام فى العلم كقوله اما ودماء مائرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما وفى الحال نحو ادخلوا الاول فالاول وفى التمييز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح كما فى باب العدد وقد يكون الزائدة لازمة فى الذى وبتصرفاته ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير نحو برجل حسن الوجه اى وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام من الضمير فى موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة اذا كانت جملة واخرى والوصف المشتق بجرى فى غير كقوله لحا فى لحاف الصيف والبرد برده وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما فى الله وفى الاعلام واللام فى وصف اسماء الاشارة وصف المنادى نحو هذا الرجل ويا هذا الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهى فى غير الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل ولا يعرض اللام العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما يذكر فى الاعلام وقوله والنداء يا رجل ومن لم يعده من النحويين فى المعارف فلكونه فرع المضمرات لا تعرفه لان بوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر فى باب النداء قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالمحضة ما ليس من الاسماء المتوغلة فى الابهام كغير ومثل قوله العلم ما وضع لشىء بعينه غير متناول لغيره يخرج سائر المعارف لتناولها بالوضع اى معين كان يدخل العلم على ما تقدم قوله بوضع واحد متعلق بتناول لغيره اى لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناوله كما فى الاعلام المشتركة فانما يتناوله لا بالوضع الواحد اى بتسمية الاولى كما اذا سمى شخص بزيد ثم يسمى به شخص آخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعينين لكن تناوله للمعين الثانى بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المص وذلك لانه قال الاعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام فى نحو اشترى اللحم الى الحقيقة الذهنية وكل واحد من هذه الاعلام موضوع لحقيقة فى الذهن متحدة فهو اذن غير متناول لغيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجة نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجى مطابقة كل كلى عقلى لجزئياته الخارجة نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسامة مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس فى الخارج على وجه التشريك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجى ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المص بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا على مذهبه فى الفرد الخارجى اذ ليس موضوعا له على ما اختار قال لان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجى المطابقها له كالمتواطئين قال الاندلسى فلا نقول فى اسد معين فى الخارج اسامة كما نقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية فى الخارج ليس الا شيئا من هذا الجنس مطلقا لا واحدا مخصوصا بالاوصاف المعرفة وكذا ينبغى عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف فى الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم رأوا نحو اسامة وثعالة واما الحضين وام عامر واوليس لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على اوليس واضافة ابن عام وابو وبنت الى غيرها كما للكنى فى الاعلام الاناسى ويجى عنها الحال ولا يوصف بالمعارف ومنع هذا كله تطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذيب وضبع فانه لا يجرى مجرى الاعلام فى الاحكام المذكورة واقول اذا كان لنا تانيث لفظى كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسى فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظى اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما فى اسامة وثعالة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوا غير الاناسى من الطيور والوحوش واجناس الارض والمعانى فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث فى الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كعم للضبعان ولبعضها كنية بلا اسم كابى القيس ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفى اكثر امثلة الاعلام لجوامعنى يناسب المسمى به كحضاجر لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على دابة البعير ونحو ذلك قالوا فى المعانى المبنية شعوب وام قشعم وللمرة برة وللكلية زوبر وللغدر كيسان وقالوا فى الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم التسبيح ولا دليل لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا فى الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودى والجمد وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا ودليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاجر ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مراد العلم به وابقى المضاف على حاله مراعاة لا غلب احواله اعنى التجرد عن التنوين كقوله خالط سلمى خياشيم وفا واما اولى لك اولى لك فهو علم للوعيد فاولى مبتداء ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلاء فانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الان اذا وعدوا فدخول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل

مطلب وقد يزاد اللام فى العلم وفى الحال وفى التمييز

قد يكون اللام الزائدة ملازمة له

تفصيل كون اللام عوضا عن الضمير عند الكوفية والبصرية

وقد يكون اللام للتعظيم عند الكوفية كما فى لفظ الله ولا يجوزه البصريون

مطلب الاسماء المتوغلة فى الابهام نحو غير ومثل لا تتعرف بالاضافة

مبحث العلم وتفصيل ذلك

مطلب بيان علم الجنس واسم الجنس بان الاول موضوع للحقيقة والثانى للفرد المبهم منها

مطلب استعمال علم الجنس كاسامة فى فرد منها مجاز ام لا وذهب الرضى الى كونه مجاز الحقيقة

استعمال علم الجنس فى الاستغراق مجاز ايضا

بيان الباعث على التكلف فى الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس

مطلب تحقيق جواز التعريف اللفظى لان التانيث اللفظى والنسبة اللفظية

مطلب تفصيل سبحان وانه للتسبيح ام لا

مطلب تصحيح قولهم اولى لك

ولا افعل فعلاء بل هو مثل ارمل وارملة واولاه ايضا بدليل اولاة فى تانيثه بالزينى
والان خبر اولاه اى الشرّ القريب الآن واما هاة الذى فالزمان متعلق بالنعل كذا قال
ابو على فجرد اولى منع التنوين للعلمية والوزن وقبول التاء لا يضر الوزن لان ذلك فى علم
فهو كما لو سميت بارمل وارملة فكلاهما منصرفان فى النكرة اذ كل علم موضوع وضعا
واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها منعت الاسم تنوين التنكير وصار لفظه اسامة
وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظى فكما ان مثل ذلك من المعرف
باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة كذا مثل هذا العلم يقال الاسامة
خير من ثعالة اى كل واحد من افراد هذا الجنس خير من ثعالة نعوذ بالله نساء الذالذ
منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فالحذه الاعلام كلها كالذى اللام المفيد
للتعريف اللفظى اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الواحدة والتثنية نحو القرب
واللحم والشوب وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة فى اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك فى
كلام العرب الامثلة التى توزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذ لم يدخل
عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب على ما يجئ فقالوا فعلان الذى مؤنثه فعلانة منصرف
موضوع بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل الصفة ومنعوا الصرف منها
ما جاء مع العلمية فيه سبب آخر كتاء التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف
والنون المزيدتين كفعلان او الالف الزائدة المقصورة واذا كان نكرة هذه كلها بدخول
كل او رب او من الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان
كذا او ان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلح
الف التانيث ولغيره نحو قولك فعلى تقلب الفه فى التثنية ياء فيتم نحو ارطى وسلمى فانه يجوز فيه
الاعتبارات ان جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلته صرفته لتنكيره بدخول كل
فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذى مؤنثه فعلى
غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة
ورجل خير من المرأة ذلك وانما عدل الاول عن الاعلام دون الثانى بدليل صرف تمرة وجرادة
لانهم ارادوا بعضه منقولة كالاعلام من مدلول آخر فان افعل مثلا وضع لغة لكل لفظ زائد فى اوله
على آخر فهو من الفعل كاكبر من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة وثانيه فاء ساكنة
بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه كالرجال الاعلام نحو قولك فعللة التى هى مصدر
الرباعى حكمها كذا فان فعللة لا تعنى بها الفة وقوى هذا الوجه الجوز لا مكانها بالاعلام

انهم رأوها اذا عبرت بها عن موزوناتها لم يقع على فرد مشاع منها كما يقع النكرات لبعدت
من النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان
التى يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل
ربما هل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظه معينة
لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط استعارة بذلك اللفظ الذى
هو صريح فيه صار كموزوناتها دالة على المعنى الجنسى فكان لفظ الكناية منقولا عن جنس
الى جنس آخر ومرتجلا فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد موزونه فقط من غير
اعتبار المعنى الجنسى ومن ثم قال الخليل لما سأله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة
لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فعلى هنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية
وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجرى مجرى
الاعلام لكونه كالعلم منقولا الى مدلول آخر اعنى الموزون او مرتجلا له وافعل فى قولك
وزن اصبع افعل ليس عبارة عن الموزون اى وزن اصبع هو هذا الوزن لا تعلق هذا
القياس ان يقول وزن طلحة فعلة بالتنوين فى الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه حذف منه
التنوين ليقابل موزونه فى التجرد من التنوين ولم يحذف منع الصرف والزمخشرى جعل هذا
القسم ايضا علما وهو الحق وتقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال المصنف انما ذهب اليه
بدا له مجرى الاسامة اذا اطلقها على واحد من الاسناد فانك تجريه مجرى الاعلام كانه
للجنس اى الذى ليس معه الوزن نحو افعل كلمة كذا وهذا القياس فيه نظر لان
مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون فيميعتى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل
وزن اصبع هذا الوزن فليس فى الحالين كاسامة فى حالين لكونه جنسا وكونه فردا من
افراده فانه فى الحالين بمعنى وايضا ليس تعريفه اسامة لكونه علما للماهية معينة كما ادعى
وليس اسامة لواحد من الجنس مجازا عنها نحو لا عليها فى العلمية كما يتناول التعريف فى الحاضر
لنظر وليس قياسا فيقاس عليه والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى
آخر هو الموزون او مرتجلا له ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلام بوزن نحو مفاعلة فى
نحو قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المفاعلة عنده
لا تنوين الصرف والقسم الذى هو كناية عن موزون مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه
فى الصرف وتركه حكم الموزون قال المبنى كان فعله لم عداه وكبهاديا وبكر ولم يجمع ولم
تمنعه لان فلانا موزونه مرحله وتقول مررت برجل فعل اى احمق قال المازنى فى ليس لغة

علمية ولا في افعل معنى الصرف فهو اذن بنظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون والمكنى عنه
فلا ينصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالها على سبب منع الصرف وتصرف نحو مررت برجل افعل
اى احمق وفعله اى حمرة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن
العلم جار في اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة
كما يجيء واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم وزانها حركة وسكونا ومجردا
عن التنوين كان الموزون معها او لا نحو قولك فعل امر او استفعل حكمه كذا وضارب بضارب
على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذى لا حظ له في الصرف ولا في تركه
او مرادا به وزن الفعل لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة كقولك افعل الذى همزته مكسورة
امر للمخاطب فحمله الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات اولا والاول ان كان وزن
فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه ومعناه معناه فليس بعلم وفي جريه مجرى موزونه
في الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازنى وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد
مجرد لفظ الموزون وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فهي اعلام وفاقا لجار الله
وقال ابن جنى في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها
مطلق العدد لا المعدودة كانت اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك
ستة ضعف ثلثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين قال المص لفظ انكر جار الله
اثبته ثم اسقط لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتداء فلولا انه علم لكنت
مبتدأ بالنكرة من غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلولا انه علم كنت مستعملا
نكرة في الايجاب للعموم قال ونعم ما قال وجه ضعفه انه يؤدى الى ان يكون اسماء الاجناس
كلها اعلاما اذ ما نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من المرأة لما فيه من معنى العموم
اى كل رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص في جنسها فيجوز الابتداء
بالنكرة هنا لكونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتداء ايضا في الايجاب للاستغراق لكن
قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت وقوله ونفس وما سويها واعلم انه اذا قصد بكلمة
ذلك اللفظ دون معناها كقولك ان كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لانك
هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول لغيره وهو منقول لانه نقل من مدلوله هذا المعنى الى
مدلول آخر هذا اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اى يصير علما بلا وضع واضع معين
بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على
بعض افراد المعين باداتي التعريف هما اللام والاضافة في العلم الغالب اما مضاف او ذو

قد يكون افعل كناية عن احمق وفعلة عن حمرة يقال مررت برجل افعل اى احمق وبرجل فعلة اى حمرة

قال ابن جنى في سر الصناعة اذا قصد بالعدد نفسه كان اعلاما

مطلب
قد يقصد بكلمة ذلك اللفظ فقط دون معناه كما في قولهم ضرب فعل ماض ويضرب مضارع

مطلب
تحقيق العلم الغالب وتفسيره مع ما يكون باللام وما يكون بالاضافة

اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخويه وكذا ابن عمر رضي الله عنهم
وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون
بجرى ذكر المعهود قبل وقد يكون لعلم المخاطب به قبل الذكر ولشهرته فاللام التى في الاعلام
الغالبة من القسم الثانى كان معنى النجم قبل العلمية الذى هو المشهور المعلوم للسامعين من
النجوم لكون هذا الاسم اليوم به من بين امثاله وكذا البيت في بيت الله لان غيره كانه بالنسبة
ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل باللام
العهد المشار به الى ما علمه المخاطب من دون تقدم ذكره سواء فلا يقال غلام زيد الا لمن
بهذا الاسم بكونه اعظمهم واخصهم به وبالجملة لاشهرهم بغلامية حتى كان غيره ليس غلاما له
بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذو اللام الغالبتين في العلمية يجب كونهما اشهر فيما
غلبا فيه منهما في سائر الافراد التى يتناولها قبل العلمية فاذا صارا علمين اتفاقا لزم منهما
ما كان مضافا فلا يجوز تجريده عن المضاف واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام
وقد يجوز تجريده كما قيل في النابغة نابغة وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم
المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ورد بالمبرد انه حال من النكرة قال فلا
[illegible] الاسم مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الفوائد بتقاسيمها في باب النداء فلنرجع اليه
وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد وقد لقيته وقولك
لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات اذا كانت مفردة او يعرف وذلك بان يؤول
بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام كقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا
باعباء الخلافة كاهله او بالاضافة نحو قوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بابيض ماضي
الشفرتين يمان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة
نحو زيد الخيل وانمار الشاء بمعنى الجراء اذ لم يكن اشتراك في الاعلام واذا ثنى العلم او جمع
فلا بد من زوال التعريف العلمى لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم
المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجيء فاذا زال
التعريف العلمى وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل قال المص وجب جبر ذلك التعريف الغالب
باحدى اداتى التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية
كما قلنا في ذلك نحو القاضي اذ لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ
اليه وابن جني لا يوجب جبر التعريف العلمي في المثنى والمجموع بل يجوز تركهما وضعهما بالتنكير
والاستقرا يقوي ما ذهب اليه المص مع القياس واجرى مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي

مطلب
اللام في الاعلام الغالبة للعهد والعهد يكون لسبق ذي اللام او لعلم به السامع

مطلب
لا يقال غلام زيد الا لاشهر غلمانه واخصهم بزيد

مطلب
قال سيبويه ان اثنين بلا لام علم لذلك اليوم المعين يقال هذا اليوم اثنين مباركا فيه

لكل فرعون موسى والوليد وعلا زيدنا

مطلب
قد ينكر العلم فيدخل عليه رب واللام وكل التي من خواص النكرات

اذا كانت مفردة او تقديرا وذلك اذا تؤول بواحد من الجماعة المسماة وذلك قليل فيجوز دخول اللام في هذه المثال نحو

وعمايتان جبل من جبال هذيل صح

وجب على قول المص نحو

مطلب
تعرف تثنية العلم وجمعه ولا بد من زوال تعريفه بهما

مطلب
لا يكون مثنى العلم وجمعه الا معرفين باللام وقال ابن يعيش يجوز تنكيرهما ايضا

فقيل في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررتم تنكير
العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل يخالف القياس فيجب قلتهما ايضا وليس كذلك قيل الم
واقع في كلامهم كثيرا فلم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوه من مثل جاءني رجلان
علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف القياس قصدوا الى تثنيته
وجمع على وجه يراعى فيما يندفع به ذلك فجردوا التعريف الزائل بالزامه اللام لزوم التعريف
العلمي له فكان فيه توفير جميعا الخلاص من التنكير التشنيع وحفظ العلم عن التنكير
بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع
غير مجبور باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء لازم تصاحبها كابني جبلين
متقابلين يقال لاحدهما ابان والريان لكثرة الماء فيه والاخر ابان العطشان لقلته
فيه وكذا عمايتان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا اجادبان ذانا
جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد الجبلين لما لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا كالشيء
الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى مثلا شخصا بزيدان بخلاف شخصين يسمى كل واحد منهما
بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما
زيدان وعرفات كابانين وعمايتين كان لكل واحد وضع منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات
للمجموع ولما ادرعات بلد بالشام وليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه ادرعة بل هو بلد كبير
موضوعا لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي خاصة فيجريا
مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجرى ان
احمق مجرى المكنى عنه في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجيء تنكير فلان كسائر الاعلام
فلا يقال جاءني فلان وفلان آخر لانه موضوع للكناية عن العلم واذا كني به عن علم البهائم
لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق كناية
عن اعلام البهائم اولى باللام من كناية اعلام الانسان لان ملابسة الانسان بجنسه اكثر فيكون عنده
اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المصنف ان فلانا لم يات
الا محكيا كقوله تعالى ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض بما روى الاصمعي عن بعض العرب
سكنوا سنا والاحص واصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان يات عن اكرمه
وتعوا معاد رقعه بفلان ونقول معين بنا وبئس المرء فاصدت معين المال حتى
وبالمعين حتى ما اكادان وحتى ساكت العرض عنه ذوي الصيد رجلان ماجية ولا
ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنها عن اسم الجنس غير العلم فكذا اشتر فيه

مطلب: جاء بعض مثنى العلم وجمعه غير معرف باللام كما في قولهم ابانين وعمايتين
تصحيح عرفات واذرعات
تفصيل فلان وفلانة
فلانة غير مصروف للعلمية والتأنيث مثل احمق فانه ممنوع للوزن والعلمية
مطلب: لا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام
مطلب: واذا كان فلان كناية عن اعلام البهائم ادخل عليه اللام
مطلب: لا يجوز تنكير فلان كما يجوز في الاعلام فلا يقال جاء فلان وفلان آخر
مطلب: قال ابن السراج وتبعه المصنف ان لفظ فلان لم يجئ الا محكيا
قد يكنى بهن وهنة عن اسم الجنس وعن العلم ايضا

[هـ]نه ويدخل جميعها اللام واذا سكنت النون بتاء التأنيث مبدلة عن اللام كما في
[ا]خت وبنت فسكنت العين ليؤذن بان تاء التأنيث ليست لمجرد التأنيث بفتح ما قبلها
[ق]بل وقد كنى بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حيي بن زيد الله اعطاك فضله
[م]ن عطيته على هن وهن فيما مضى وهن يعني عبد الله حسنا وابراهيم بن حسن بن
حسين وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه والظاهر انه كنى عن الجنس اي على شيء وشيء
[آ]خر سوى ذلك ومنه يا هناه للمنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن ويا هناه
ويا هنون وفي التأنيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخرها ما يلي اواخر المندوب
وهذه الهاء تزاد في السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال يا مرحبا
بحمار ناجية وقال يا رب يا ربتاه اياك ايلي في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين
[و]لما راى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني في هناه مضمومة ظنوا انها لام
الكلمة التي هي واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة
من الواو بدل الهاء في كساء وان لم يستعمل كما هناء كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك ويجيء الكسر
[و]فيها هناه يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص زيادة الالف والياء في النداء وايضا
[ثبوت] الالف في جميع تصاريفه على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هنانيه كما مر في المندوب
يا هنوناه ويا هناه ويا هنتاه او هنتانيه او يا هنتاناه ويكنى بهنت عن جامعة
[و]نحوه من الافعال المستهجنة فالقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم
اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين كثور واسد او معنى كفضل
[و]الاسم اما صفة كحاتم او غيرها كالامر وقد يكون وهو اما كنيه وهو اما عن فعل اما ماض
كشمر وكعب واما مضارع كتغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم
الجنس لكل مكان قفر كاسامة وتقول لقيته بوحش اصمت وبلد اصمت والوحش المكان
الخالي وكثيرهم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل
[من] النقل معانيها كما قيل في شمر بفتح الشين والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل
الخطبة اذا اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قائما على رجله من غير
ان يقعد يسا ساقيه والمرتجل نحو حسفة وسعاد قال بعضهم هما منقولان من الحسفات
الزاد والعصا اي البلادة وما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكن غير العلمية بزيادة
حروف كغطفان من غطف العيش اي سعته او نقصانه كعمر مع تغير سيتركانا ولا يعد
ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى الى آخر وان كانت مشتقا واما ان غير ما هو ثابت في الجنس

قد يقال يا هناه مثل يا رجلاه
العلم اما منقول او مرتجل والاول اغلب
تصحيح اصمت وبابه اسم علم لمكان قفر
تصحيح العلم المرتجل

اما بفك الادغام كما في محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محبب كفرد وبهدد
ولان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور لموطب لارض و موهب لرجل والقياس
كسر العين كدعد وموضع وكسا على من تطب و مهب لانه لم يستعمل في كلامهم واما بكسر المفتوح
كمعديكرب عند من قال اصله معدى ومرى لا معدى واما بتصحيح ما نقل كمكوزة
لرجل ومريم وليسا بمفعول وفعيل من مكو ومرم لعدم استعمالها وافعل المكرزة
مدين فيجوز ان يكون من مدن اى اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان
عند سيبويه عينها واو لامها ياء والحادى والحواء ليسا من تركيبها بل من حوى اى جمع
لها فسقط وعند غيره اصل حية حوية كقولهم الحادى والحواء قلنا الحيوة موضع اللام في
حرة عندهم فالكلام بهذه التغييرات ولو قيل بنقلها والتغيير اما مع النقل وبعده
في حال العلمية كما في شمر الحان والاعلام على ثلثة اضرب اما اسم وهو الذى لا يقصد به
مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة ونفه وعائذ الكلب
في الذم وكالمصطفى والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في الذم
كان في الذم اشهر منه في المدح واكثر في الذم خاصة واما كنية وهى الاب والام او
الابن والبنت مضافات نحو ابن عمرو وام كلثوم وابن آوى وبنت وردان والكنية
من كنيت اى سريت وعرضت كالكناية سواء لانه تعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب
يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب او يذم بمعنى
ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه في الكنية تعظيما لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم
فان بعض النفوس تأنف ان تخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابو
الحسن لامير المؤمنين رضى الله عنه وقد يكنى في الصغر تفاؤلا بانه يعيش حتى يصير له اسم
ذلك واذا قصد الجمع بين اللقب والاسم اى بالاسم اولا اعنى غير الاسم فلم يجتمعا ثم
اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان لكونه اشهر او تقطع عنه رفعا او نصبا على المدح
او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين
او مضافين او مختلفين في ذلك وان كانا مفردين جاز اضافة الاسم الى اللقب كانه قيل
باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الزجاج والفراء
الاتباع ايضا وهو الاولى فروى الفراء فتى نفر وحكى اعبشان بالاتباع رجل ضخم
العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس اخر الرقيات عليه والاشهر انه اذ نبس
الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب قيس في الاضافة كسعيد كرز او على ان الاضافة

مطلب
الاعلام على ثلثة اضرب اسم ولقب وكنية

مطلب
اللقب اشهر في الذم من المدح والنبز مخصوص بالذم

مطلب
تغيير الكنية وتفصيلها

يقول العبد الراجى ذكره ذلك الخط منقوض بقول الملك الاعلم مالك جميع العالم انما المسيح عيسى بن مريم فعلى الاسم والعلم قدم فيه اللقب اذ قد صرح المفسرون بان المسيح لقب وعيسى اسم فقدم في كلام الرب المسيح الذى هو اللقب والنجيب قول لكون اللقب اشهر محل منع على الاطلاق ونظر لجواز الاسم اعرف من اللقب لبعض الوجوه والسبب وما ذكره من الدليل ضعيف وعليل بل الانسب ان يذكر الوجه المذكور على سبيل العطف مع ان بعض الاسماء قد يكون فيه لمح الى الوصفية والمعنى ايضا فلا يختص هذا باللقب فظهر بهذا ان قوله فلو اتى به اولا لاغنى لا يغنى من العلم شيئا فلو قال واذا قصد الجمع بين الاسم واللقب يقدم الاسم على اللقب لكان انسب واسلم
لمحرره

مطلب
اذا قصد الجمع بين اللقب والاسم

تصحيح قولهم الرقيات

الا دنى ملابسة لمكاحدسرة اسم كل منها رقبة وقيل هن جداية وقيل نسب بذلك كذلك
قال الا ابن قيس الرقيات ما احسن العرب في المصيبات وقال الشاعر في الاجزاء ومن طلب
الاوتار ما حز انفه قصير ورام الموت بالسيف بيهس نعامة المطلوع القوم رهطه
وابوابه كيف يلين وقد ينقل العلم عن المركبات كما سبق في باب المركب بشرحه ثم نقول اذا الاد
التسمية بشيء من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حده كضاربان وضاربون
وباريا مجراهما كاثنان وعشرون اعرابه قبل التسمية في الاكثر ويجوز ان يجعل النون في كليهما
معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان حروف نحو قرعبلانة غاية عدد
حروف الكلمة فلا يجعل النون في مستعينان ومستعينون معتقب الاعراب فاذا اعربت النون
الزم المثنى بالالف دون الياء لانها اخف منها ولانه في المفردات اما آخره ياء ونون زائدتان
وقبل الياء فتحة قال الا دبار الخربا السيعان والزم الجمع دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء
البحرين في المثنى على خلاف القياس اكثر من نحو بنى وان كان استعمال البحرين مجعول لا نونه معتقب
الاعراب اكثر من استعمال البحران وكذلك جاء في الجمع بالواو قليلا مع الياء قال الواو عشرون
وقنسرون وتصلين وتصلون وشوين وبيرون لان مثل زيتون في كلامهم موجود وقال
الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو وقبل نون الجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا ولا اعلم احدا
سبقنا اليه هذا قال ابو على الا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال في قوله وطابا لناطرون
اكل النحل الذى جمعا بكسر النون انه اسم اعجمى وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم وبالظاء
المعجمة وفي الصحاح الناطرون بالنون والطاء المكسورة وقد روى في الشعر
الذكر بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمى وجب ان يكون اللام للتعريف بل من تمام الاسم
العجمى والا انكسر في موضع الجر وان قلنا عربى فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه فكان
القياس الناطرون بالياء في محل الواو ومكان الياء اشكال وطلوب وحيرون اعجميا
واذا سميت المجموع بالالف والتاء كعرفات ففيه المذاهب الثلثة المذكورة في اول الكتاب
عند ذكر التنوين واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب
وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية
كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يجيء معربا
كقوله ليت يتصب يرفع قال البيت شعرى وابن منى كنت ابو وان لنا غناء فانا ولكنه منصوب
بطلقا وان دلته بالكلمة اذا اللفظ فان كان ثلاثيا ساكن الوسط فهو في هند في الصرف
وتركه وان كان على اكثر من ثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة

البحران
يقال هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهرى ومنهم من يقول البحران على القياس لكن النسبة الى البحرانى الذى هو القياس

ان ناطرون

ثنائية وجعلتها علما اللفظ وقصدت الاعراب ضعف الثاني سواء كان حرفا صحيحا نحو بن
وكم او حرف علة بخلاف ما اذا جعلت الثانية علما الغير اللفظ فانك لا تضعف ثانيها
بل تقول جاء في كم ورأيت كم مخففين ويجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة
كيد فكذا تصغيره على بكى كيدية وانما جعلتها من باب يد اي مما حذف لامه نسيا منسيا
لانه من باب عصا لانه لم يكن لها لام في المواضع فكان نجعلها من باب يد اي ما جعل لامه بالحذف
فكانه لم يوضع اولى ونقول في الاولى كثرت من الكلم ومن الها مستد دين وذلك لانه لم ينقل
بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا بأس بتغييرها بتضعيف بانه ليصير على اقل اوزان المعربة
واما المنقول بالكلية اي المجعول علما الغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا
ظاهرا في اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته
سواء جعلته علما اللفظ او غيره نحو لو وفي ولا وهو وفي فتقول هذا لو في وراء ردت
على القاف الفا آخر وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت
بلا زيادة حرف آخر سقطت حرف العلة للتنوين فبقي المعرب على حرف ولا يجوز وكذا
الياء بالكلمة او سميتها المرأة وجب التضعيف لانه لا نأمن التنكير فيجيء التنوين اذن
وحكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال
نحو لوء في الاول اي التضعيف ولكون المزيد غير ضبني ولا جل حرف بناء المعرب على
اذا اردت اعراب اسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا وان لم يكن المعرب
على حرف الالف فتقول هذه باء وتاء ودليل تنكيرها وضعفها بالنكرات نحو
تاء حسنة ودخول اللام عليه كالباء والتاء واما زاي فهو على ثلاثة احرف اوسطها
الياء كالواو واعربته ولم تعرف وفيه لغة اخرى زي نحو كي فاذا ركبتها واعربتها
رايت زيا نحو كيا ولا يجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع التركيب فلا تقول كتبت با
كما جاز في نحو من وليت اذا جعلت اعلاما اللفظ بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا
مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم مرفوعا عليها فاذا استعملت مركبة مع غيرها
فقد خرجت عن حالها الموضوع عنها فلا يحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمي بها غير
اللفظ ولم يجز حكايتها كما جاز اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناه
التي كان بسببه اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسماء اللفظ فانك
معناها من جر وذلك ان معنى يضرب بنصب ويرفع اي انا التي معناها التخفيف بنصب وبرفع
ذلك اذن نظر الى اصل معناها والدليل على ان المذكور في نحو قولك هند بامر بعلم

عليه ولم يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد ما نا بلا مد وما وضع على ثلاثة في
حال الافراد ايضا كذلك كزيد وعمرو وبكر وسيبويه جعل باجاد وهوا نا وحطيا بباء
ممدودة عربيات فهي منصرفة وجعل سعفص وكلمون وقرشات اعجميات فلا ينصرف
للعجمة والعلمية وانما جعل الاعراب عربية لان اباجاد مثل ابي كوجاد من الجواد والعطش
وهواز من هوز الرجل اي مات وحطي من حط بحط قال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات
قال السيرافي لا شك ان اصلها اعجمية لانها كانت يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقرشات
بعدها في التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للالفاظ اذا ركبتها مع العامل
نحو اكتب كلمون اي هذا اللفظ وهذه الكلمة واذا سمي بعو قال الخليل من لدن العرب
كنت امرهذا الياء فزدوه فقالوا اهم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد
المحذوف كما هو مذهب سيبويه في فوه واذا سمي به فانه يقول مذي وذو وكفتي بنائه على
انه عينه متحركة فقال الخليل بل يقول هذا ذوي بقلب الواو ياء بسكون العين على ما هو
من مذهبه في باب الاضافة واجاز الزجاج فوا وقوا اسمي به ان يقال فوو رد الى الاصل
ولا يجوز تشديد حرف العلة كما شدد في هو لعدم رد الاصل اولى لم اعتد والاجيب
وان سميت مؤنثا به وكان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان
سماها هي فهو كما لو سماها بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان
يكون ساكنا او لا والثاني اما ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف ولام الجر وباء الاضافة
في قوله او لا فان كان متحركا فلا محالة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه لو كمل يكون حرف
مجانس لحركته وانما صار ثلاثة لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول في المسمى بالحرفي
وابئ لما زيدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقطت بالتنوين فصار المعرب على حرف
وتقول في المسمى بلام الابتداء لا وان كان الحرف ساكنا فكلام التعريف عند سيبويه وبياء
الاضافة على مذهبهم فتحكي عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كالجيم وعند غيرهما
نحو لام الام بالكسر ثم يضعف فاتسل كسرا على الياء الى انه وذلك انه بعد الاضطرار من
تحريك هذا الساكن المبتداء به اذا اردنا زيادة حرفين عليه والساكن اذا حرك حرك بالكسر
واما الياء فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه قد يفتح عند الاضطرار في غلامي لم يضعف كما
التبح بنيا وان كان الحرف الواحد جزء كلمته فاما ان يكون متحركا او ساكنا فان متحركا عند
سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا في ما ليس بعضا والاولى ان يكمل
بشيء من تلك الكلمة فالمبرد يكمل باعادة جميع ما حذف فيقول في المسمى بحد من فوف

واما حروف العلة فيضعفها سواء جعلت الكلمة علما للفظ او لغير
اللفظ ولا اضطرار الى ما نذكره وانما ضعفت الحروف
الصحيح اذا لم ينقل اللفظ الى معنى اخر ولم تضعف اذا انقلبت
فعلت الكريم من الحكم ... المنقول الى معنى آخر بتغير اللفظ
ما امكن لئلا يكون ذلك تغييرا في اللفظ والمعنى معا فيقال
جاءني كم بالتخفيف كما يقال يد ويجعل من باب ما حذف
لامه التي هي حروف العلة فيصغر على كمى كيدية واما ما لم ينقل
الى معنى اخر فلا بأس بتغيير اللفظ بلا ضرورة فيضعف ثاني
حرف ليكون على اقل اوزان المعربات وهو الثلاثي فان
قصدت اللفظ والثانية حرف علة نحو لو وفي ولا وهو
زدت عليها حرفا من جنسه ينقلب الحرف همزة للساكنين
تقول لوّ وفيّ ولاء لانك لو اعربت بلا زيادة شيء لسقطت
حرف العلة بالتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز
وكذلك الواو لما اي بالكلمة ومعنا العرف

نسخة بخط المصنف

لانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع البناء
فجاز لك الحكاية تلك الحالة في التركيب م

وقال الغير بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان في ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو يح في تسمية
براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال ير ج ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكمل باللام
لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من محذوفة الفاء او العين وان كان في ذلك الحرف المتحرك المسمى
به لاما فالمازني يكمله بالعين لكونه اقرب نحو رجل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه
كعدة والاخفش يكمل بالفاء نحو رل فيكون محذوف العين كسه وهو اولى لان المحذوف
الفاء لا بدله من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس فالمبرد
يكمله بما كان بعد المتحرك اي يرد الكلمة الى اصلها وسيبويه بهمزة الوصل مكسورة فيقول
اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل هذا اس وقام اس وقال
قد اتي بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام مثل ابي بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد بان تخفيف
الهمزة غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل المتحرك والزجاج يزيد الهمزة
كما زاد سيبويه ويقطعها مرياسماء لزم سيبويه ولا تدخل همزة الوصل في الاسماء الصرفة
وانما يكون في الفعل او الاسم الجاري مجراه اعني مصدره في الحرف فلهذا اذا سميت بفعل
فيه همزة الوصل قطعتها كقولك برحل صمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم
ابقيتها على حالها العدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين التكميل
ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل بالعين
عند المازني واما بالفاء عند الاخفش ولا يكون ذلك الساكن فاء لتعذر الابتداء
بالساكن وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا كما ردد ويردد ادغمت فقلت
ارد ويرد غير منصرف فيهن لان المذكور قليل في الاسماء كعدد ومهدد كثير في الافعال
ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في الاسم وهو الجزم او جرى الوقف مجراه
مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سمي باليت من قولك ساتا الشيء ولهذا يرد اللام او العين
اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيعد ويوم ويخش واغز وادم واتقو
ويخف وبعل وسع وضع قل وبع فتقول جاء في يغز ويرم ويخش كيحيى واغزو
واخشي ويخاف ويقول ويبيع وقول وسع وضا فيخاف كما مر في غير المنصرف ولكن
يغزو ويرم واغزو وادم كقاض اسم امرأة على الخلاف المذكور في غير المنصرف اما مكان اذا
سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين
في بك لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة فلم يغز ويحذف هاء السكت من كل ما هي
فيه نحو زه وقه وبرضه لانها للوقف وترد مع اللام المردودة للوقف فيه الهمزة التي

التي هي عين اذا لم يردها لا حتجت الى زيادة الف اجنبي كما في الافراد الاصل اولى فتقول
جاءني راي والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول ارأى غير منصرف لان الراء
يصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع المحذوف نون فق
فتقول جاءني وقى اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في واوا نما فتحت الواو لخفة الفتحة
وكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل سلمة
لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على الالف والواو حرفان
زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق النون عوضا
عن التنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعرب
باعراب المثنى والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون
على لغة يتعاقبون عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجمع ضميرا فيكون
من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات ولو سميت بضرب على لغة يعصرون السليط
اذا وجعلت النون يتعقب الاعراب لم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت
صرفتهما كهند اذا سمي به مذكرا والتاء ليست للتانيث بل بدل من اللام كما مر في غير المنصرف
وقال بعضهم لا تصرفهما لان في التاء رائحة التانيث فهي مثل سه علم مذكر واما هنت اذا
سمي به فانك ترده الى هن لانه مراد فا جاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من
اللامين الذين كان فيهما وينزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي كان اولا فعل كذا واللذي
والتي وفروعهما لان اصل العلم ان يستغني عن اللام فاذا سميت السور باسماء حروف التهجي
التي في اوايلها او سميت بها غير السور من انسان او غيره فان اسكن اعرابها وجب ذلك اذا كانت
مفردة نحو قرأت قاف ونون غير منصرف للتانيث والعلمية ويجوز الصرف كما في هند وكذا اذا
سميت بها امرأة وان سميت بها رجلا فالصرف وكذا وجب الاعراب مع الصرف ان كانت مركبة من اسمي
كيس وحم او من ثلثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لا طسين بوزن قابيل فكانه مركب
من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير وحكي عن يونس والباقي فتح ولا يبعد
به وان سميت بها غير تلك السور اما انسانا او غيره فالاعراب جيد مع منع الصرف وان انضم
مع العلمية سبب آخر كالتانيث في الفاء ذا كان اسم امرأة والتركيب نحو حم قوله واعرفها المضمر المتكلم
اي اعرف في كان المتكلم اعرف لانه يندر تداخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم قوله النكرة
ما وضع لشيء لا بعينه حدها على ما ذكرنا من حد المعرفة وهي ما لم يشترك به الخارج
اشارة او تصغيرة والاحتراز اتفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي

مطلب اذا سميت السور القرآنية باسماء حروف المعجم كيف يكون

جاز الحكاية كما يحكي الكلمة المبنية اذا جعلها اسم اللفظ مفردة كانت او مركبة نحو قرأت قاف ونون ويس والم ويجوز ان لا تحكيها فتمنعها اذن الصرف اذا كانت مفردة او مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن قابيل مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم الاسمى كلتين هكذا قال جار الله وفيه نظر وذلك انا قد بينا ان المبني اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وعلى مذهب جار الله وهو ان هذه الاسما المعدودة معربة لكنها لم تعرب لعدم المقتضى للاعراب كيف تحكى ولا تعرب مع حصول المقتضى للاعراب اذا سميت بها السور وحكي عن يونس انه يجيز في كهيعص فتح جميعها والاعراب

تفصيل النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام

والنهي والاستفهام لاستغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة
على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان
او بل رجال وما جاءني رجلان بل اخواك هل جاءك رجال بل اخوتك ومع الاطلاق تعينا
نحو بل عدم الاستغراق اجملها الامر جودا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق محتملا
لسواه واما اذا دخل تلك النكرة من ظاهرا نحو جاءني من رجل او مقدرا نحو لا رجل ولا دمن
فهي نص في الاستغراق هذه وان كانت زائدة كما ذكره النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق
كان لان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدائية بالجانب المتناهي وهو الاحد
وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهي لكونه غير محدود كان قيل ما جاءني من هذا الجنس من واحد
الى ما لا يتناهي فيه ثم تقول لا اذا قصدت الاستغراق ماجاءني احد ومن احد وان وقعت
النكرة في غير النفي والنهي والاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد لا يكون للاستغراق
مجازا كثيرا ان كانت مبتدأ كتمرة خير من جرادة سوء ورجل خير من امرأة قليلا لا كقوله
علمت نفس ما قدمت واخرت والدليل على كونها في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرف باللام
تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدراهم ان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة
الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة

قوله **اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء** مقصوده تحديد افراد الالفاظ
لا ماهية العدد وكمية الشيء عدده المعين عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وصفه
المعين الذي يسال عنه بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع
يوضع لعدد غير معين ويخرج منه المئات والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون
واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه يقال كم درهما
فتقول واحد فليس هنا احاد وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان
لدخل رجل ورجلان ايضا لانهما وضعا لكمية الشيء ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء
فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ المثنى يقع على كل ذي
عدد من المفرد والمثنى والمجموع ما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع للكمية فحسب ولا خلاف بين
النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد
عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد قالوا لان الفرد الاول ليس
بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد
بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة هو

هو الموضوع لكمية يدخل الواحد والاثنان قوله **واصولها اثنتا عشرة كلمة واحد
الى عشرة ومائة والف تقول واحد واثنان وواحدة واثنتان** يعني ان الالفاظ
التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وان كانت غير متناهية وما عدا تلك
الالفاظ متفرع منها بتثنية كاثنان والفان وبجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف
كثلثة وعشرين وكاخمسة ومائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم
واما باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف
نحو ثلثمائة وثلثة الاف ونحو ذلك ثم شرع في كيفية تبيين استعمالها للمذكر والمؤنث فقال
واحد اثنان اثنتان للمؤنث يعني ان واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث
جرى واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس في التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر
والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المتفرد اي العدد المتفرد
ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون والكثير وحدان
كشاب وشبان والهمزة بدل عن الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء
وكسرها ووحيد وتبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احدان فقياس اذ الواو المضمومة
يجوز ابدالها همزا في الاول كان كوجه واجوه ووقتت واقتت وفي الوسط كغوور واما
نحو شاذ عند الجميع واما احدى فهو قياس عند المازني اي لان الواو المكسورة في الاول
همزة كالاداة واشاح شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المبنية اعتبارا للفظ
احد احدى على واحد وواحدة وقد يقع في النيف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال
واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر
ويستعمل واحد واحدى في غير النيف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم واحد بني ولا
تستعمل احدى الا في النيف او مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا العلماء بعد نفي او نهي او استفهام
نحو ما جاءني احد ويلزمه الافراد والتذكير قال تعالى لستن كاحد من النساء وتعريفه
نادر وقد يستغني عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو ان احدا يقول كذا كما
احد الا زيد فالمفرد ويستعمل واحدا ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب لكن مؤنثه الثنية
لا احد منهم ولا واحدة منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق
اصلية لا بدل عن الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا كان لم يرد في نحو ما
ناد معنى الوحدة اذ يكون الهمزة اصلا فالاولى ان يقول همزة في كل موضع بدل عن الواو
ومعنى ما جاءني احد كيف ما فرض وقد يستعمل قليلا في احد في الموجب لا نيف ولا اصلا

مطلب بيان الفرق بين قولك ما جاءني رجل وقولك من رجل بلفظ من ظاهرة او مقدرة

مطلب تفصيل الكلام في انه يراد في الكلام لافادة الاستغراق نصا

مطلب في كون النكرة للاستغراق مجازا كثيرا في المبتدأ وقليلا في غير المبتدأ

مطلب وان السبق الى الفهم من اقوى دلائل الحقيقة

مطلب تصحيح الواحد وتفصيله

مطلب يجوز ابدال الواو المضمومة همزة

مطلب ابدال الواو المكسورة همزة

مطلب تصحيح المنفية وتفصيله

مطلب تفصيل لفظ احد وتحقيقه

مطلب همزة احد هل كانت اصلية اولا

ابن السكيت ما بالدار دبيج بالكسر والتشديد اى بها احد وشك ابو عبيدة في الجيم والحاء وسالت عنه البادية جماعة من الاعراب فقالوا ما بالدار دبى وما زادوا على ذلك ووجدت بخط ابى موسى ما في الدار دبيج موقع بالجيم عن ثعلب صحاح

استعمال واحد قال الله تعالى قل هو الله احد ويقال في المدح ونفى المثل هو احد الاحدين
وهو احد الاحداى داهيه هي احدى الاحد قال حتى استثاروا احدى الاحد ويستعمل استعمال
احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي غريب حياد وداري ودوري وطوري و
حادي وطاري وادم واديم وكسيع وكراب دعوى وشفر وقليضم شنينه وتلادّ
سعاد ونى وذبيج وابوبالواو وابرانى واشان محذوفا اللام والتاء للتانيث و
ثنتان مثل بنت وقاء التانيث فيه بدل عن التاء وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير
كاخت وبنت وتراب وتكاه قوله **ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر** يعنى ان ثلثة
الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال واربعة رجال وثلث الى عشر للمونث نحو ثلث نسوة
وتسع نسوة خولف في باب التذكير والتانيث من ثلثة الى عشرة فانث المذكر وذكر
المونث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندى ان يقال ما فوق الاثنين من العدد موضع على
التانيث فاصل وضعه واعنى باصل وضعه ان يعرى عن مطلق العدد نحو ستة ضعف
ثلثة واربعة ضعف ثمانية وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما تصير مونثا
في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مونثا بسبب
عروض هذا العرض فتانيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم
وهو عرض على ما ذكر في موضعه ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير عن المعدود نظرا
عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال
رجال ثلثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة الاصل هذه الاولى
في الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى معدودها يحصل التخفيف بحذف التنوين
نضاف على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد وان يضاف الى معدودها فان نعت
كما مر احد عشر الى مائة فلعلة كما يجيء واضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة
واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل البصرة اضيف الصفة الى موصوفها وهذا لفساد
اليه لانه باق على موصوفيه كما هو مذهب البصرية في الخلاف المذكور في باب الاضافة ولا منع
ان يقال تجويز الكوفية نحو الثلثة الاثواب لتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها
لفظية فلم يتكرر دخول اللام في الاول وان كان تعريف الثاني هو تعريفه كما مر في باب الاضافة
وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع به في العدد وجرت بابه
الالفاظ المعدودات كثيرا نحو جاء في ثلثة والناس كابل مائة واذا لم يجر على الموصوف
اى بما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما بمن نحو ثلثة من

الرجال واما منصوبا نحو عشرين درهما جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق
بين المذكر والمونث بالتاء مطردا وذلك لان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب
وضاربة اما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير
يوصف به ايضا نحو ثوب وذراع وبرّ بعيد لكن لو كان عدا دالى النكرة فمقول بعينا اعداد
اذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هي عليه وذلك لان الثلثة الى العشرة لكونها
صفة الجمع والجمع مونث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة للجمع فقيل
رجال ثلثة كرجال الضاربة واذا جيء بما كان موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلثة رجال بقيت
الاعداد تابعة له في التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف اخر الموضع
المذكورين اما اذا كان المميز مفردا وذلك ما فوق العشرة فلم يونث العدد لانه لم يبق غير
الموصوف المونث لما يجيء فاصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة رجال والف
درهم رجال مائة ودراهم الف فلم توافق الاعداد الثلثة موصوفاتها المجموعة في التانيث اذا
جرت عليها كما ذكرنا لان اخر عشرين واخواته لزمها الواو والنون ولزم اخر مائة
التاء لما يجيء فيتبعها الالف في ترك الموافقة لما اسقطوا الاولين العظام عن العادة
فلما لم توافق بين الاعداد وموصوفاتها اذا جرت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيف اليها
نحو الف امرأة ومائة رجل ومائة امرأة وانما بقى الثلثة الى التسعة مع النيف ايضا
على ما قبله وان لم يكن لها مميز ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوفا اكتفى بالمميز
الاخير عنه اعادة الفاظ العدد اذا ترادفت انه يحذف المميز العدد الاخير من جملتها تقول
مائة وثلثة وثلثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلثة رجال وثلثون رجلا وكذا ثلثة
عشرين رجلا اصله ثلثة رجال وعشرين رجلا ومميز العدد اذا لم يكن النيف اذ هو مع الاول
مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها في الحالين واحد
نحو ثلثون رجلا وقولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان
مميزها المجموع مقدرا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجراءها مجرى
الصفات المبنية باثبات التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مؤنثة وحذفها مع تذكير
الموصوفات ولا موصوف له مذكرا اذ لا يصلح الا صفة للجمع والجمع مونث جمع مذكر كان او
جمع مونث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات
المشتقة والظن ان التاء هي لتانيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتانيث الموصوف
لان الجوامد من باب التاء اذا لم يكن للوحدة يلزمها التاء في الاغلب كالصفة والمعرفة و

قوله من العبارة لبيان الاصل ان ذهن تخيل الى عقلها السبب الذى بنى عليه الوضع اولا ثم الى النحو

من العبارة لبيان الاصل

قولهم احد الاحدين واحد الاحد

ذكر الالفاظ مستعمل في غير الموجب

ووجدت بخط ابى موسى الحامض ما في الدار دبيج موضع بالجيم عن ثعلب صح

ابدال التاء من الواو كثير مثل تراث وتراث

رجل تكاة مثل همزة كثير الاتكاء والتكاة ايضا ما يتكا عليه واتكا على الشيء فهو متكى والموضع متكا سيد

زجل وكل بالتحريك ووكلة ايضا مثال همزة ونكلة تيا لا فلان وكلة اى عاجز يكل امره لا غيره ويتكل عليه صح

ابن الظبي بالزاى قفز من عدوه بمعنى وثب فهو ابّاز وابوز سيد

العنصرية والحجارة فمن ثمة لم تغلبوا الدم شفاوة وعنابته هرقة وان لم يكن منها التاء اذ تقال
عباء وشقاء وذلك لان مبنى التاء التى ليست للوحدة فى الجوامد على اللزوم فحملوا على
وجراية ونحوها مما يلزمه التاء واما فى الصفات وفى المقصود به الوحدة فهى لازمة
فلهذا نقول عراه واسقاءة فلو ثبت التاء فيها فى الجمعين لشابهت تاء نحو الصفة والمرة
من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تانيثه خفى فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث
جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر الا الذى كان قبلها بدليل
انه لو كان الاصلى معتبرا لم يجز فى السعة قال النسوة كما لا يجوز فيها قال امرأة فكما ازال التانيث
العارض التذكير الاصلى فى رجال وايام ازال التانيث الاصلى ايضا فى نسوة لكن هذه
الطارئ ظاهر مشهور فى رجال خفى فى نسوة لان الشئ التى كانت فى الاصل التانيث فيه
العدد علة ما قرر بالتانيث المعدود هنا فى الجمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميز العدد
علة ما قرر بالتانيث المعدود هنا فى الجمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميز العدد فيه
ان كان وصفا الا نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين وللتانيث مسلمات اذ المطلوب من التمييز
تعيين الجنس والصفات قاصرة فى هذه الفائدة اذ اكثرها العموم فكذا لا تقول فى الجمع
المكسر وصفا ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه مميزا لان جمع العلم
لا بد فيه من اللام والعرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر فلا
فلا يقال ثلث كسرات بل يقول ثلث كسر لان تمييز العدد بالسالم فى غير هذا الموضع
قوله تعالى سبع سنبلات خضر مع وجود سنابل وان لم يؤنث ولم يكسر مميزه بالسالم كقوله
تعالى ثلث عورات فثبت ان الاغلب فى تمييز الثلثة الى العشرة الجمع المكسر فيستحق امر تانيثهما
وتذكيرها عليه دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا قلنا ينظر فى تانيث الثلثة واخواتها الى
واحد المعدود او كان المعدود جمعا الا الى لفظ المعدود وان كان الواحد مؤنثا حقيقة
كثلث نسوة وطوالق او مجازا كثلث غرف وعيون حذفت الياء منها كما ذات وان كان
الواحد مذكرا اثبت الياء فيها سواء كان فى لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات
وثلث بنات عرس وبنات آوى والواحد حما ولم يعرس وابن آوى او لم يكن فيه علامة
كثلاثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه كساق ولسان جاء تذكير العدد وتانيثه
نحو خمسة السنة وخمسة سوق وخمس سوق وان المعدود صفة نائبة عن الموصوف
اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى فله عشر امثالها وان كان المثل مذكرا اذ
المراد بالامثال الحسنات اى عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل اسم

جمع كخيل او جنس كثير وستعرف الفرق بينهما فى باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر
كالرهط والرند والقوم فانها بمعنى الرجال فالتانى العدد واجب قال الله تعالى تسعة رهط
وقالوا ثلثة رجل وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فان نصصت
على احد المحتملين فالاعتناء بذلك فان كان ذكورا ثلثة من الخيل وعندى ثلثة ذكور من الخيل
الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندى ثلث من الخيل ذكور فحينئذ ينظر
الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان
مذكرا لا غير وما يحضرنى له مثال الا اسما الحاقا للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث وللمذكر
منه بجمع المذكر وان جاء تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه واما بما لا يدخله معنى التذكير
نظر فيه الى اللفظ ومؤنث نحو خمسة من المزب يذكر نحو خمسة من الشاة ويجوز الامرين
انما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كطرفاء لانه قائم مقام
جمع شيء فكان جمع جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة
انى الواحد والاثنين على القياس وجرى الثانية الباقية على غير القياس والظاهر ان وقعت
تحت العشرة وما فوقها فلهذا تقول عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة
رجل الا لفظ عشر فانه يرجع الى القياس اى تثبت التاء فيه فى المؤنث ويسقط فى المذكر
نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يغير
العدد بالنظر اليه وانما وقع لفظ عشرة مرتين سائر العقود مميز فى التذكير والتانيث
والبعض لانه كان بلا نيف ايضا موافقا مميزه تذكيرا وتانيثا العشرة رجال وعشرة
نسوة على ما تقدم من التفكر مرتين بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنى عشر
احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة
وتميم تكسر الشين وعشرون واخواتها فيهما احد وعشرون احدى وعشرون
ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة والف مائتان والفان
فيهما ثم بالعطف على ما تقدم اى احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة
للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله
وتميم تكسر الشين يعنى شين عشرة المركب فى المؤنث بما كهو ان الى الربع فتحات فيما هو
كالكلمة الواحدة مع امتزاجها تاليفا الذى ما جزؤه فتحة عد لوا من فتح وسطها الى
الكسر اى يكون للعاشر من الاول من اسما مستانفا ثم للعاشر من ذلك العاشر اسم مستانف
هكذا الى النهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المئات اسم الالف

النطفوة وارة الشمس تجزی تجزی
خوابة اي الشمس ...

خمسة سوق وخمس سوق م حاشيه

ال ق ساق القدم وجمعه سوق
... سيد

فى نحو ثلثة من النخل وثلث من النخل لانه مذكر
ومؤنث نخل منقعر ونخل خاوية صح

يجوز ثلثة من النخل
وثلث من النخل

الا انهم لما ارادوا ان الاعداد لا نهاية لها فكان وضع اللفظ لكل عاشر من العقود
يؤدي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال فاقتصروا على الالف فقالوا عشرة
آلاف واحد عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة الف
الف مائتا الف والف الف ثلثمائة بل قالوا الف الف احدى عشرة مائة بل مائة والف وثلثمائة
واخواتها اذا اضيف الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو
ثلثمائة رجل وامرأة واذا اضيف الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة رجل وامرأة لان مميزها المائة والالف لا ما اضيف اليه المائة
والالف واصل المائة مئي مكسورة حذفت لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عدة وسنة ولا
لما حكى الاخفش رأيت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا تشتبه
بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء
وجاز اسكانها وحذفها بفتح النون شاذ اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتح لخفته
كما في رأيت القاضي وجاز اسكانها كثيرا لتثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت معديكرب وقالي
قلا وبادي بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع قلته للاستثقال ايضا على الياء المحذوفة
وقد يحذف الياء في ثمان في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان
واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صل ثماني ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك كذا رباع
ونحوها والبضع بكسر الباء بعض ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة
وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشر
ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود قوله
ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض ومجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة
وكان قياسها مئات او مئين قوله الى العشرة لخروجها داخل في الحدود ومعناه
مميز العشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه باضافته فلان الكلمة تصير بها اخف مما
قبل وقد ترك الاضافة فيقال ثلثة كلب على البدل وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثوابا
وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصب
لكان المقصود في صورة الفضلات واما النصب في احد عشر رجلا فسيجيء بالقول فيه واما
الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف العدد
اليه للتخفيف واصل موصوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد التمييز فيما فوق العشرة
فلا يجمع كالرهط والقوم والاكثر ان اذا كان المفسر احدهما بين نحو ثلثة من الخيل وغير

نسخ لفظ مائة جمع وتفصيلها

الرباعية مثل الثمانية السن التي بين الثنية
والناب وجمع رباع ورباعيات ويقال للذي
يلقى رباعيته مثل ثمان فاذا نصب اسمت
فقلت ركبت برذونا رباعيا سيد

وتمييز التمر وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد نكرة اضافة العدد اليهما بعد
ما تميز من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد وهو يبطل لقوله تعالى تسعة رهط
وقالوا ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلث ذود لقد جاء الزمان على عيالي ثم نقول لما تميز
المعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن الا جمع الكثرة ما اضيف اليه كثلثة
اشياء وقد جاء ثلثة كلاب بتأويل ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة اي
واما الحجازيون فيعدلون عن حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة فعل ينفد هو
الفصيح وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب بتحرك الاول
لاجتماع اربع فتحات احديها فتحة آخر النيف نحو احد عشر رجلا واثني عشر قوله
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما
وجمعه مخفوض مفرد يعني في المذكر والمؤنث كان هذه العقود ان يقال عشرات
رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف
اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد
واحد كعشرة ومائة والف فكان المضاف اليه صارت ككلمة حذف لامها نحو عشر دية وقلت
الا انه لم يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لا اشتبهت بما لها التي هي قرينة الاحاد فلم يحصل
التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم الافتران في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا
كالتي في غيرها من وسيجيء في باب الجمع ان الجمع المؤنث بالتاء المحذوف لامه شايع بالواو
والنون نحو ثلون وبنون وباسون فقيل عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوف في
اللام وسكون شين عشرين المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة المجموع ليكون
كالتوطئة للجمع غير القياسي في اضافتها الى بعده ان جمع المثنى غير قياس لم يجي الا مضافا
لفظا او معنى شيء آخر كما في قوله تعالى صغت قلوبكما على ما يجيء في باب المثنى وانما غير لفظ
الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه يعتبر لامكان معنى الجمع وفي ثلثون مثلا
فان جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشرات وكذا اربعون وغيره لا يمكن دعوى جمعية
العشرة برجه فقصدوا بتغييره الى جعله كبناء مستأنف فالواو والنون في عشرين
واخواته كالجراذا حذف كما قيل في عشرين وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكور
على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء
والطول يكون في الرجال والجمال وانتم تقولون عشرون امرأة وعشرون حمامات لا يكون فيه
التغليب نحو عشرون رجلا وامرأة قوله ثم بالعطف على ما تقدم وفي ثماني عشرة فتح

الذود من الابل ما بين الثلث الى العشرة
وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها والجمع اذواد سيد

الكرة التي يضرب بها الصولجان واصلها كرو
والاعواض وجمع على كرين وكرون بالكسر وكرات سيد

الباء ٢٦ قوله بلفظ ما تقدم اى يكون المعطوف الذى هو العقد والمعطوف عليه الى النيف
بلفظ ما تقدم فى التذكير والتانيث فالعشرون لها ولفظا واحد واثنان على القياس
وثلثة الى تسعة على خلاف القياس فى الظاهر قوله فيهما اى فى المذكر والمؤنث فتقول ثم بالعطف
على ما تقدم يعنى ترجع من ابتداء كل مائة اثنان ومائة ثلثة ومائة وبعطفه على المائة
نحو مائة وواحد مائتان فى المعلوم معدودة وفى غير المعلوم مائة رجل الف ورجلان
وثلثة رجال والاولى اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى الى العشرة المركبة
مع النيف معطوفة عليه فى التقدير بثلثة عشر فى تقدير ثلثة وعشر وكذا فى ثلثة وعشرون
اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استانف العمل فيكون بين كل الف الى تمام الالف
آخر من اول العدد الى الالف بعطف الالف على ذلك العدد النيف عليه نحو احد والف
والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة وان شئت جعلت الالف معطوفا
عليه كما ذكرنا فى المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مئات
لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو مأتون وقد تقدم ان العدد
لا يضاف اليه ولم يبق الا مات يضاف اليها كعوز جمع التكسير كما فى ثلث عوزات لكنهم كرهوا
ان يلى التمييز المجموع بالالف والتاء بعده لعود المجى بعده هو فى صورة بالواو والنون
اعنى عشرين الى تسعين فاقتصروا على المفرد مع كونه اخصر وقد جاء فى ضرورة الشعر
ثلث مأتين وخمس ماثين قال ثلثما ئين للملوك وفى بها رداى ومكت عن وجوه الاهام
وبعضهم يقول فى مريت بضم الميم وبعضهم كسر ميم مائة فى الواحد ايضا شيئا من الفتح ولابع
الضم وذلك هو الاخفش قال الاخفش لو ضمت ميم مات فقلت مات كما فى سوبا جاز وبعضهم
يجعل نون مائين معتقب الاعراب كنبين على ما يجئ فى باب الجمع وقال الاخفش هو فعلها
فى الاصل كغسلين فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشئ اذ لا يقال المائة واحد مائين
ولعله عنده اسم الجمع وقيل بعضهم هو فعيل كعصى ابدل الياء الاخيرة لزنا وقوله الطائى
وها بالماى وعند الاخفش فى الاصل المائين حذف النون ضرورة وحكى عن يونس انه مطرح
الهاء كثمرة وتمر ولو كان كما قال القيل ماى بمعنى كما تقول فى لبنة لبنى فى طينى وقد قيل اصله
هاى ككلب كسر الفاء سفر وغيف لكونا لعين حرف حلوق كما يجى فى التصريف ثم صيغ ابدل
الفاء فيه وماى ككلين غير مسموع ففى هذا القول نظر قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
منصوب مفردا اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما فى احدى عشر الى تسعة عشر لكون احدهم ان يجعل
ثلثه اسماء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة

الاضافة الا فى اثنى عشر لما مر فى باب المركب قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان
مميزا فهو المقصود قال فى المعنى وانما جئ به لبيانه وكان الجميع كالشئ الواحد والمضاف اليه
نحو خمسة عشر زيد مقام الاول فلم يكن يجعل ثلثة اشياء واحدا من حيث المعنى واما عشرون
واخوانه فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى يحذف بل هى شبيهة بها فان قيل فقد يقال الا زيدون
وبكر وعمرو وهذه النون مثلها قلت هو ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا
بخلاف عشرين فانها ليست جمع عشر لما مر فى اول الكتاب ولم يكن الاضافة مع اثبات النون
ايضا لمشابهتها النون الجمع وربما جاء فى عشرو درهم واربعو وقليل واما افراده فلان جمعيته
الاصلية التى كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ بمثلها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه
مع انه فضلة بل من تمام الاول كالموصول لما بقى الجمعية له مضافا كما كانت له موصوفا فجئ
به مراعاة حاله فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو صورة الفضلات لم يبق كالموصوف
الذى هو عمدة وفى الجمعية مفهوم من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه ومع
صدور المعدود فى صورة الفضلات نوعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف فى الاغلب
الا من كونه العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان مقدما عليه كالوصف
له فقال عندى عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال الله تعالى
انى ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة قوله وتثنيتهما
وجمعه اى تثنية المائة والالف وجمع الالف اذ المائة لا يجمع مضافا اليها ثلث واخواته
اذا لم يضف اليها ثلث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئات رجل وفى
نحو من مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا فى نحو ثلثة رجال واما افراده فلما احالهم
على افراد المميز المنصوب الذى مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف فى الدلالة على الجمع
ومرتبة الاحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم حكم الافراد فى كثير من الاشياء كتصغيرهم
اياه على لفظه وجمعهم له مرة بعد اخرى بعد التكثير واما هذه المرتبة فشهو ركثيرة فيها لا
كرتبة الاحاد فاغنت عن جمع تمييزها وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا
قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذات والغناء قال المص ونعم ما قال فى قراءة قوله
ثلثمائة سنين والسوين وهى عن حمزة والكسائى انه على البدل لا على التمييز والا
لزم الشذوذ من جهتين جمع مميز ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله
اثنتى عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ وجمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على
التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انهم فهموا ان مميز المائة واحد من

مائة كقولك ثلثمائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تمييزا لكان واحد من
ثلثمائة واقل السنين ثلثة فكان كانه قال تسعمائة سنين فيكون تسعمائة قال
المصنف وهذا يطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا امما فلو كان تمييزا لكان سنين
بالاضافة وسنين ضدها تمييز عن قراءتها الا غيره وان لم يكن منصوبا ولا
ان قراءة الجماعة اقيس عند النحاة عن قراءتهما قال الزجاج غير لازم وذلك لان الذي
مخصوص بان يكون المميز مفردا انما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز
جمعا في نحو ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم
فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم
لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على الصلة
فيما وضع العدد له فلا وهذا آخر كلام المص واذا اضيف المميز المفرد جاز لك في الوصف
اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال
قال فيها اثنتان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم واعلم ان سيبويه وجماعة
من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي درجة كان صفة كما ذكرنا لان الغرض
من التمييز التخصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف بلى ان كانت الصفة مختصة ببعض
الاجناس لم يقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم
واذا اضيف العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان
باقيان على بنائهما لبقاء موجبه الى التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما
بالالف واللام ايضا فان نحو الاحد عشر اتفاقا وان كانت الاضافة واللام
من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان
اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الموضع مبنيا كالان والذي واخواته والاخفش في
بعضهم واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب اي مع
اضافته مع ثبوت علة البناء المتضمنة والى اعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة و
البناء عند القطع منهما واما نحو غلامي عند النحاة وحيث واذا ونحو قوله تعالى من
عذاب يومئذ فقد مضى الكلام عليه في مواضعها قال الاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا على
نحو جاء في خمسة عشر زيد اجراء له مجرى بعلبك والفراء يجعل جزئي المركب عند الاضافة
معربين اعراب المضاف والمضاف اليه تشبيها لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون نحو
عشر زيد نحو ابن عمرو زيد قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكر

اذا وصف المميز المفرد جاز في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى

اعلم ان سيبويه وجماعة يستقبحون كون مميز العدد صفة

او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقت على امرأة وقولك نفس اذا اطلقتها
على رجل ففي الاول المعدود وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود
وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم
كما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص انفسا وثلث انفس اي رجال ويجوز اعتبار
المعنى كثلثة انفس للرجال وثلث اشخاص للنساء قال فكان مجني دون من كنت
اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر قوله ولا تمييز واحد ولا اثنان استغناء
بلفظ تمييزه عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد انما
لم يميز واحد ولا اثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما
لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هم
فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغني عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا
واحد رجل ولا اثنا رجلين لان لفظ رجلين يفيد الاثنينية وقوله كان حصلتيه من الدلال
ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما يعني لم يقولوا
واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني الاثنينية وهذا
الاستدلال لا يتم في واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان
كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا
والثلثة والثلثون جملا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف
فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلثة الدراهم والمائة الدرهم وثلثة المائة
اربعة الاثواب والثاني نحو ثلثمائة الالف وثلثمائة الف درهم وثلثمائة الف الف
الدرهم وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو الثلثة الاثواب
وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول كالاحد عشر
درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لانه يكون كانه
داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزأين تضعيفا نحو الاحد العشر درهما وعند الكوفيين
والاخفش قياس وقد تدخل على الجزء والتمييز بقبح نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس
عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز المذكر والمؤنث معا اما ان يكون مفصولا
بينه وبينها بلفظ من او بين اولا فان كان فالغلبة للتذكير نحو اشتريت عشرة عبيد
وامة ورأيت خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزات يوما وليلة فالغلبة
للتأنيث قال خطا فثلثا بين يوم وليلة وكان النكير ان يضيف ويجارا اذ

وانت تعني النساء

العدد المميز بمذكر ومؤنث فيه تفصيل

النكير والانكار تغيير المنكر

مما يحفظ
التاريخ عند العرب
مبني على الليالي

التاريخ مبني على الليالي كما يجيء فلهذا اذا ابهمت ولم يذكر الايام ولذا الليالي
اللفظ على التانيث نحو ثلاثة ايام فلا نخمسا قال الله تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر
وعشرا فانما غلبت التانيث كذلك وللفصل اذ كان مع الفصل لم يذكر المميز قال السير
بحتير في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بجيد كلام العرب وان يبقى
لها فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وامة
وخمس امة واعبد او الاضافة اليه يفيد فصل اختصاص كذا في عدد عطف عليه
هذا العدد المضاف نحو ثلاثة ومائة رجل وامراة وثلث والف ناقة وجمل
المعدود منصوبا على التميز فان كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمس
عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقارن للعقل
وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار باسبقهما نحو ثلاثة عشر جملا وناقة واربعة
عشر بيتا وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة
نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما
مع الليالي ايامها بعدتها ولذا كذا والاماء عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر جملا وناقة
بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء
ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليه
بين في هذا اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظ بين مستفادة من الطرفين
فقولك القوم بين رجل وامراة اي ليسوا الخارجين من هذين القسمين كما ان من
بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم
اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البر
الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا
الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من
الشهر كتب لاول ليلة او لمغربه او لمهله او لمستهله و في اليوم الاول لليلة خلت
هي المفيد للاختصاص الذي هو اصلها والاختصاص على ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل
بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو الليلة خلت
به لوقوعه قبله نحو الليلة بقيت وذلك بحسب القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص
بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعده وقرينة نحو هنت يوقوعه قبله وتقول
في الليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس يحتمل الى آخر الشهر وان وقع الفعل في الليل

مما يحفظ
الليل عند العرب مقدم
على اليوم في التاريخ
والشهور عندهم
قمرية

الاختصاص على
ثلثة اضرب

تصحيح اهل واستهل

يقال اهل الهلال واستهل على ما لم يسم فاعله
ويقال ايضا استهل هو بمعنى تبين ولا يقال
اهل كذا
انتهى

بقيت

الليلة ولم يقصد الى كونه وقوعه فيه جاز ان يكتب فيما يكتب في الايام وذلك انك
تقول في باقي الايام لليلتين خليا وفي ثالثها الثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون
ويجوز لثلث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى لرجع النون الذي هو ضمير الجمع الى
الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشرة لاربع عشرة
ليلة خلت ويجوز خلوا حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى
عن ابن مازن في الاجذاع انكسرت والجذوع انكسرت جعل ضميرا الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع
وهو النون لان انك لو صرحت بعدد القلة اي من ثلثة الى عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلثة
اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة ضمير الواحدة اي المستكن في انكسرت لانك
لو صرحت بعدد الكثرة اي ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا ويكتب
في الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشر ليلة خلت ومن قولك لخمس
عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان الاولى اخص منهما وفي السادس عشر لاربع
عشر ليلة بقيتا وفعل كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس عشر الى الاخيرات بقيت لتجويز
نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا
مع جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين للثلثين معينا وفي التاسع والعشرين
لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة منه او سلخه وانسلاخه وفي اليوم الاخير لاخر يوم
من كذا او سلخه او انسلاخه قوله وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره
الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول والثاني
الاول والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني
عشر والثانية عشرة الى التاسع والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث
اثنين اي مصيرهما من ثلثتهما وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدهما وتقول حادي
عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت قلت حادي احد عشر الى تاسع تسعة
عشر فتعرب الاول يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد العدد قد تقدم ان جميع الفاظ
العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف ستة ثم استعملت بالمعدود ذات
الرجال ثلثة وبستة رجال فاذا كانت هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت
الواحد منهم فاذا رجحت ان تذكره بلا ترتيب جئت بواحد والواحد الذي هو اول تلك
الالفاظ الا اثني عشر فقلت هذا واحد العشرة او واحدهم وان قصدت الى واحد منهم
مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما ان يقصد الى ذلك الواحد المعنى وجهة

العددية بالنظر الى حاله اى درجته التى هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث
اى الواحد من الثلثة والثانى اى الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله او ان
ان تقصد الى ذلك الواحد المراعى درجته العددية مع النظر الى الدرجة التى تحت درجته
ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب تصييره الدرجة التى تحته بعينه محوة ذاهبة
الاسم وجعل للمجموع اسم درجته نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو ثالث اثنين اى
واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثة ونحوه عن المجموع
اسم الاثنين بمعنى ثالث اثنين يصير اثنين ثلثة نفسه وهذا معنى قوله باعتبار
تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان يبنى من واحد اذ ليس تحت الواحد
عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد فيجوز ان يبنى من الاثنين نحو ثانى واحد اى
واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا التصيير اما مجرورا او منصوبا
وجب ان يكون عددا انقص من العدد المشتق منه هذا التصيير بدرجة ولذا زيد
اذ المعنى انه صير مفعوله بانضمامه اذا انصبت به فانما ينتصب اذا كان بمعنى الحال
او الاستقبال لا بمعنى الماضى كما يجيء فى اسم الفاعل والاضافة فى هذا اكثر من النصب
بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها اذ النصب اكثر وانما قل النصب
ههنا لان الانفعال والتاثر فى هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل وذلك لان نفس
الاثنين لا تصير ثلثة اصلا وان انضم اليها واحد بل يكون للضم والمنضم اليه معا
والتاويل ان تسقط عن المجموع الاول لانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين فصار يطلق
على المجموع الثانى اسم الثلاثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثانى فعلى هذا
جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منهما فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد
ثنيا وثلثت الاثنين تلثا وكذا ربعت الثلثة الى عشرت تسعة والمضارع من
جميعها بكسر العين اما لا من حرف حلق كاربع واتسع واسبع وقد يكسر هذا ايضا على
الاصل وقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الا بمالامه
حلقى بمعنى آخر وهو قولهم ثلث الرجل اى اخذت ثلث ماله وكذا ربعه وخمسه الى عشره
وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجيء بهذا المعنى ست الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز
بهذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه بان يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير فلم يجوزه
والمازنى والمبرد قال ابو عبيد تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اى جعلتهم
وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال الشيبانى فان كثيرا من النحاة يقول

ثلثت القوم اثلثهم بالضم اذا اخذت ثلث
اموالهم واثلثهم بالكسر اذا كنت ثالثهم او
كملتهم ثلثة بنفسك وكذلك الى العشرة
الا انك تفتح اربعهم واسبعهم واتسعهم
فيها لمكان حرف الحلق — صحاح

بنحو من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من يجيزه
وتسعة من لفظ النيف فيقول هذا ثانى احد عشر وثالث اثنا عشر وينونه قال الكوفى
فلا يجوز لان هذا الباب يجرى مجرى الفاعل الماخوذ من المفعول ونحن لا نقول ربعت
ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واعلم انه اذا لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير
جاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لانه ما هو بمعنى الاحد فى صورة اسم الفاعل وليس به
معنى كحائط وكاهل فلا يأتى من ان يبنى من احد جزئى المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا
فعل واما التصيير فهو اسم الفاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد من فعل ومصدر ولم يثبت
فعل ومصدر مبنيان من العدد الذى فوق العشرة والذى حكى ابو عبيدة انما هو فى العقود
من العشرة الى المائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف والنظائر
سيبويه قال ما هو بمعنى التصيير على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل ذلك عن سماع فعلى ما
قال يجوز فيه الوجهان رابع عشر ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئى المركب والاتيان
بثانيهما كما هو ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعرابه وقطعه لزوال التركيب فلا يجوز ههنا
حذف الجزء فى المركب المضاف اليه لا على ان تركب رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان
تضيف رابع الى عشر فتعربه اى تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجيء واما
تقصده الى ذلك الواحد باعتبار حاله لم تضف قلت الاول والثانى والثالث الى العاشر
انما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدود
من غير قصد الترتيب فعلت الاول ليتبين قصد الترتيب فهذا المعنى على وزن الفاعل ولكن
ليس باسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحائط وهذا يجوز ان يكون
يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادى عشر فتقلب الواحد الى الحادى بجعل الفاء مكان
اللام والعين مكان الفاء وتقول الثانى عشر فتسكن ياء الحادى والثانى مع انهما مركبان
كما فى معديكرب واما العشرون والثلثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ
المؤنث والمذكر من المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر فى باب المركب وكان القياس العاشر والعاشرون
والثلثون وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف
واذا اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرة وكذلك
تضيف ما الى اصله وهو الاغلب والى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو
اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد ولا اول الواحد
لان معنى لاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث

من الفعل نسخة

مطلب
لفظ الاول لا يضاف
الا الى ما فوقه نحو اول
العشرة واول الخمسة

مطلب
تحقيق اضافة الثاني نحو ثاني اثنين عطارد ثاني السبعة السيارة

احد وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه فاما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان
نحو ثاني اثنين وقولك عطارد ثاني السبعة السيارة ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب ما بعده
اذ ليس باسم فاعل حقيقي ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجريت
ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان يقول ثلث ثلثة قال نعم على معنى تممت ثلثة وجعلت
الثلاثة ثلثة بضم نفسي الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت على ما قال
سيبويه وحكاه عن الكوفيين حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادي عشر احد عشر
وثالث عشر ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من الجزء الاول وهو النيف ولا
سيبويه اولى لانه ليس باسم فاعل على الحقيقة وحكايته عن العرب لا ينكر مع ثقته وعدالته
ولا دست ان حذف ثاني جزئي المركب المضاف اكثر استعماله لخفته ولا استعمال التركيب
عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا فيه اعراب اولى ويجوز ابن بوضوح الاعراب لزوال التركيب
الموجب لبنائه وامتناع منع جري المركب الاخير ويجوز حذف اول جزئي المضاف اليه ايضا
فتقول في ثالث ثلثة عشر ثالث عشر والذي ذكره سيبويه بعد الحرف فتحهما جميعا اما
الثاني فلتضمن الواو واما الاول فلقيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي
المضاف وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمن الحرف
ووجه الاعراب الاول عدم قيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف قال الاندلسي
هذا قول قريب لم يذكره اصحابنا وروى الكسائي وجهين عن العرب قال المصنف الاول الوجه
اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بالاضافة الى المركب
الثاني لعدم الالتباس واعلم ان لقولك ثالث عشرة معنيين احدهما الجزء الثالث من العشرة
المعدود الذي هو ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان يقول ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر
لان ثالث من ثلثة وعشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز
ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر واصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة
عشر واعلم ان حكم اسم الفاعل المذكور سواء كان بمعنى التصيير او الواحد او غيرهما حكم
سائر اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة
الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة ونون
الاسمين في المركب المؤنث كما يذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم فاعل
مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلث عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثاني
والعشرون والثالثة والعشرون قوله ومن ثم قيل في الدول اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين

الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلفت اضافتاهما فاضافة المصير الى
ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد الى مثله او الى ما فوقه **قوله المذكر والمؤنث**
المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه كل ما فيه علامة التانيث
ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او لا يسمى مؤنثا فالحقيقي الظاهر العلامة
ضاربة ونفساء وحبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى والحقيقي المقدر العلامة زينب
وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا يقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على
العروض والانفكاك فيجوز ان يحذف لفظا ويقدر بخلاف الالف والدليل كون التاء مقدرة
دون الالف رجوعها في التصغير في نحو هنيدة وقديرة واما الزائد على الثلاثي فحكموا
ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو
قريبة ووريئة **قوله وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة** تاء
التانيث في الاسم اصل وما في الفعل فرع لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اي فاعله واصل
العلامتان يلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بتحملها الحركات
بانقلابها في الوقف وقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما رأوا مشابهة الهاء للالف
وابن جني لان التاء في الاصل لا الهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف
وقال جار الله الياء ايضا علامة التانيث في نحو ذي والاولى ان يقال هذه الصيغة
بكمالها موضوعة للتانيث كما ليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء
في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر في باب الضمائر وتاء التانيث قد يدخل الحرف
كربت اذا كان المجرور بها مؤنثا كقوله فقلت لها اصبت حصاة قلبي وربت رمية من
غير رام وقد جاء يا صاحبا ربت انسان حسن ويجوز ان يريد بالانسان المؤنث ويلحق
ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على قصة لا مفردا على مفرد ويقال لات لمشابهة ليس كما مر
في بابه ويقال لعلت في لعل واما تانيث بنت واخت وكلتا وثنتان ومعنا
فليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث وكذا سكن ما قبلها في ما ان
كان بدل من اللام لكون واحده وهو عنده كسعة والالف الممدودة عند سيبويه في الاصل
مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لانه لما الحق للزوم صار كلام الفعل فجاز
زيادة الف المد قبله كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم
مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لبقي
على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر

تصغير قدام ووراء وجهان وان الحق الرابع في التصغير صح

اختلفوا في سماها بالوا فالبصرية على الاول والكوفية على الثاني وقيل ان اصطلاح اهل البصرة اولى لانهم اعتبروا الوصل الذي هو محل النشاط وهي باقية واما الوقف فعارض للاستراحة اما ان الكوفية فيقولون ان اصلها الهاء نظرا الى ذلك ولو قال قائل لم يكن ذلك البعيد ويكون الاصل وصلا لا يمنع من كون الهاء اصلا فان التصغير والتكسير فرعان مع انهما يردان الاشياء الى اصولها
منه هكذا الوقف

مطلب
تاء التانيث قد يدخل في حرف كربت

مطلب
قد يدخل التاء في ثم ولات نحو ثمت وربت ولات مناص

تفصيل حال الالف وبيان قلب الهمزة

اذ لو قلبت لاحتيج الى قلبها الفا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما
فيهما فان زالت الالف وانقلبت الف التانيث ياء ايضا كما في قوله ولقد اعدوا لي
اشقر يقيال الصحاريا ويعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله تعالى
والشمس وضحاها والقمر اذا تليها وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة
التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق
بالساق وبكاس من معين بيضاء لذة ولظى نزاعة ولسليمان الريح عاصفة وبصغره
ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديدة وبتجرد عدده من الثلثة الى العشرة من الياء نحو ثلث اذرع
وعشر ارجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل في الصفات كطوالق وحوايض
او على مثال الغالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعل
في المؤنث وقد جاء في المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة ومضروبة وحسنة وبصرية
وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اي في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ربعة وبقعة في المذكر
والمؤنث فلكونهما في الاصل صفة النفس اي نفس ربعة وبقعة واما في الاسم الجامد
ففي اسماء مسموعة قليلة كرجلة ونسابة وعلامة الثاني الفصل الاحاد المخلوقة
واحاد المصادر من اجناسها كنخلة ونخل وتمرة وتمر وبطة وبط وغلة ونمل ففي نملة
قال ثعلب يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تانيث قالت لتانيث الوحدة
نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجيء والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة
واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين والمراد بالجنس ههنا ما يقع
القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلة للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها
وهي اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما الحقت الجنس وفارقت الواحد
وهو قليل نحو كماة وكمأة للجنس وكمء للوحدة وقال بعضهم ان التاء فيهما ايضا للكثرة
والمجرد منها للجنس والاكثرون على الجنس المميز واحده بالتاء تذكره الحجازيون ويؤنثه
غيرهم وقد جاء في القرآن كلاهما قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وقد يجيء بالنسبة للفرق
ايضا كالتاء نحو اعرابي واعراب وفارسي وفارس وعربي وعرب ورومي وروم واكثر
ما يجيء التاء للمعنيين المذكورين وهي فيهما عارضة غير لازمة كشقاوة وشقا الالف
وضعها الى المؤنث باللفظ على اللزوم واما جواز اللام وتركه في عباية وعباءة وعطاية
وعطاءة وصلاية وصلاءة فلما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى الثالث التاء

التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او مفعول
او صفة منسوبة بالياء او على فعال كقولهم خرجت خارجة على الامير وسابلة ووارده وشارية
ومن قولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقتوب وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية
والزبيرية والجمالة والبغالة والحمارة والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتانيث كما في
ثانية وليست كما في كمة وكم وذلك لان ذا التاء في مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قيل
جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للوحدة وحلوب للجنس كتمرة
وتمر فالتاء اذن للوحدة لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب
والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكولة على ما يجيء الرابع
يدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل ومفعال او فعول كنسابة وراوية ومطرابة
ومجزامة فهذه يفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسبة في احمري ودواري
وكان الباقي في هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجرى الشيء للواحد مجرى
جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذه المثل على الانفصال
وتزيد فعل كثير على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول
نحو سيد وسيه على ان واحد معرب فيقال الهاء امارة العجمة وذلك لان العجمي نقل الى العربية
كان التانيث نقل عن التذكير وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب
والجوارب السادس ان يدخل ايضا على الجمع الاقصى لا لتكان واحدة منسوب كالاشاعثة
والمشاهدة في جمع اشعثي ومشهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير
ربما حذف ياء النسب لان زيادة النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي
كالجي والنسب فحذف ياء النسب ثم جمع بالياء فصار التاء كالبدل من الياء كما ابدلت
من الياء في فرازنة وجحاجحة كما يجيء وانما ابدلت منها لتشابه الياء والتاء في كونهما
للوحدة كتمرة وتمري وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة
وكرسي وقد يحذف ياء النسب في جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما
في جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم تكسيره لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون
والاعجمون في جمع اشعري واعجمي وكذا المقتوون والمقاتون والمقاتوة في جمع مقتوي قال
متى كنا لامك مقتوينا والباقي مثل هذا المكسر لا نزهة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع
العرب او جمع المنسوب بغير الاقصى لم يات فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسي ولجام فرسنة
ولجمة بل فرس ولجم وكان اختصاص الاقصى بذلك لان جمع الاسم بسبب التاء الى اصله من الوزن

وقد يجيء له مزيد شرح في المنسوب انشاء الله تعالى التاسع ان يدخل على الجمع الاقصى اما
عوضا من الياء المدة قبل الاخر كجحاجحة في جحاجيح واما فرازنة فيجوز ان يكون عوضا من الياء
وان يكون لتعريب الواحد والتاء في نحو جحاجحة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا
اذ التاء لازمة مع حذف التاء من ان يدخل لتاكيد تانيث والجمع وذلك اما واجب الدخول
وهو في تباين افعلي كاخرمة وفعلة كغلمة اوجائزة وهو في ثلثة ابنية فعالة كجمالة
وقد يلزم في هذا البناء كما في حجارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وحيولة وقد
يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها لتاكيد
معنى التانيث كما في ناقة ونعجة واروية ونعي لا زمة قبله وقد تجاء لتاكيد التانيث في
الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للمؤنث والتاء فيه غير لازمة العاشر دخولها
لا لمعنى من المعاني بل هو تانيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة
الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او عن لامه كما في كرة وطبة
وهي لازمة الثاني عشر دخولها عوضا من ياء الاضافة وهي في يا ابت ويا امت فقط الثالث
عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج
الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه الياء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في حلوبة
وركوبة ورجولة وكل فعولة بمعنى مفعولة الا انها لا يذكر معها الموصوف البتة كما تذكر
مع فعول بمعنى فاعل نحو امرأة سكوت وصبور وكل ما الحقيقة هذه البتة كورة وفعلة
القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث قال ابو عمرو قد يكون التاء عوضا من الف التانيث كما
في حبيرة تصغير حبارى وعند غيره لا تبدل منها التاء بل يقال حبير كما يجيء في باب التصغير
قال الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتانيث وشبه التانيث والاصل في الصفات ان تكون
ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء وتعليق في الصفات المختصة بالاناث الا انه على
فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع
فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد
يلحقها الياء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن الياء صفة
مشتركة بين المذكر والمؤنث ان لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل
عاشق وفي تجويز هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول
الكوفية وهو ان الياء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق
عند حصول الاشتراك فهذه العلة غير مطردة نحو ضامر وعاشق ويقتضي تجرد الصفات

الصفات المختصة بالمؤنث ومع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد الفعل ايضا في نحو
حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراد ويقتضي ان يقال الامرأة مرضع وقد ثبت انه
يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو مؤدي بنحو انسان حائض او
شيء حائض كما ان اربعة مرولة بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحقها الفاء مع قصد
الحدوث دليل على ان العلة غير هذا التاويل وقال الخليل انما جردت عن الياء لما بينهما
معنى النسب قال المص في شرح كلامه ما معناه اصل الفاء في الاسماء ان يكون في الصفات
فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما يدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها والصفات
في لحاق الفاء بها فرع الافعال الجمعها اذا الحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي
ضاربة فاذا قصد وافيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حائضة لان الصفة حينئذ كالفعل
في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب اي ذات
حيض على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر كان معناها ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث
اي لبني وتمري كذلك معنى حائض وطالق ذات طلاق وذات حيض كانه طلاقية وحيضية
تلك غاية ما قرر في كلامهم ان اسم الفاعل اذا لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل
الذي معناه على الحدوث فلم يؤنثوه وتانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى مع مشابهته
لفظا وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا يشابه
الفعل لفظا ايضا فكانت اجدر بالتجريد عن الياء ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب
بالياء الذي مثل حائض وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون
الحدوث وليس له فعل الا من حيث المعنى والتاويل فان معنى مصري منسوب الى البصرة
من بين لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر وبنال
وناس اذا قصد به المؤنث لا يدخله الياء بل يقال امرأة قاسية ونبالة وكيف صار حكم
نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسبة ظاهر في امتناع
من تاء التانيث وقوله تعالى في عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول الياء
وجعله للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر وذهب ايضا ان نحو حائض وطامث من ابنية
النسب عند الخليل مع دخول الياء وجعلها للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر وذهب ايضا
ان نحو حائض وطامث من ابنية النسب كان نحو تابل وتامر انما انفك عن معناهما
تلبي من ابي ولا فعل لهما حتى يقال الاسم فاعل والمفعول منه كيف يجوز ان نحو منفطر
ومرضع من ابنيته ولم يثبت من ابنية النسب المتفق مفعل ومنفعل حتى يحملها عليها

مطلب الباب الثاني التي تدخل على الجمع الاقصى عوضا عن الياء المدة لجحاجحة

مطلب التاء في مثل فرازنة

مطلب قال الزمخشري انها للتانيث وشبهه

مطلب في تجريد نحو حائض وطالق وعاشق وضامر عن التاء ثلثة اقوال مشهورة

مطلب اذا قصد الحدوث بالصفات المختصة بالنساء يلحقها التاء اتفاقا

نصوص ضعيفة على قول الخليل

عجب الجارية

كما حملنا ها ايضا على تأويل والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث
بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما لفظا ومعنى كما
يجيء في بابهما فالحقتا التاء للتانيث كما يلحق الفعل ثم جاء مما هو على وزنهما الفاعل ما قصد
به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فاثبتوا التاء
ما قصد فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتانيث الفعل المشابه له معنى بخلاف
ما قصد فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب
بالياء فلم يقصد في شيء منها مرة للحدوث ومرة للاطلاق حتى يفرق بين المعنيين با
التاء في احدهما دون الآخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس اذن تجريدهما على
التاء كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لولا كان الحاق التاء بهما
لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل
وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع السلامة
المذكر كما في اسم الفاعل والمفعول ومما يلحق التانيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه
المذكر والمؤنث والمذكر مفعال ومفعل ومفعيل وفعال كمعطار ومحرب ومنطيق
وحصان وقد حكى سيبويه امرأة حصان وحبان وناقة دلاث مثلها فعول بمعنى فاعل
وقد قالوا عدوة وسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر والمؤنث
كالركوب والقتوب والجزور ولكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للفعل الى الاسمية لا للتانيث
فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث
بلحق التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحته
ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو
امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد من جد بجد عند
البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مفعول مع كثرة غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا
كالذكر الحكيم اي المحكوم على تأويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والخليفة ومنه لم يلحق الله
في منطق نحو انا قريض واما الف التانيث المقصورة فانما يعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين
ولا تاء والالف المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى وذفرى
حروف الكلمة كالقبعثرى او للتانيث والتي للتكثير ما يكون زائدة سادسة ويلحقها
التنوين نحو كمثرى وتميز الف الالحاق خاصة عن الف التانيث بان تنوينها انه لا الف
يجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجيء على ذلك الوزن اسم غلب انها الالف للتانيث

مطلب
مفعال ومفعل ومفعيل وفعال وفعال يستوي فيها المذكر والمؤنث

حصنت المرأة بالضم اي عفت فهي حاصن وحصان سيد

العقب بالتحريك رجل صغير على قدر الشام والعقوبة من الابل التي تعقبها بالقتب سيد

مطلب
في فعيل بمعنى مفعول

الجزور من الابل تقع على الذكر والانثى سيد

مطلب
تصحيح الجديد وتفصيل وقولهم ملحفة جديد فيه قولان مشهوران

مطلب
قد يجيء الفعيل بمعنى المفعل قليلا وبمعنى الفاعل كثيرا

اول ما رضيت وهي صفة بعد سيد

مطلب
تفصيل الالف المقصورة والممدودة

ان تريد تكثر حروفا مقابلة حروفا اصلية لكلمة اخرى حتى تصير مساوية لها في حركاتها والسكنات بشرط ان يكون الزيد فيها جميع تصاريفها مثل ...

الجبال اسم للفضيع على فعيلى وهو مع بالالف واللام سيد

نحو اجلى وبردى فانه لم يات على فعلل اسم حتى يكون الاسمان ملحقين به ويجيء معنى
الالحاق في التصريف ان شاء الله تعالى فمن الاوزان التي لا يكون الفها الا للتانيث فعلى
في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه في بهمى بهماة وروى بعضهم في رودباد رودباة
وهما شاذان فعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالفضلى
والفضلى وهو قياس او لا كما لانثى وخنثى وحبلى وغير الصفة للتانيث ايضا اما مصدر
كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى وجزوى وبهماة ورودباة ان صحتا فالفهما عند سيبويه
للالحاق ايضا كما عند الاخفش مع انه لا يثبت فعللا كبرقع وذلك كما يجيء في التصريف
في باب ذي الزيادة منها فعلى ولم يات في كلامهم الاسماء قيل ولم يات منه الا ثلثة اسماء
سعنى وادمى في موضعين واولى للداهية وقال بعضهم جنفى في اسم موضع ورواه
سيبويه بالفتح والمد ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى
والجمزى واما وصف كمرطى وبنى وناقة زلجى اي شريفة واما اسم كدفنى وغلى واجلى
واسماء مواضع ومنها افعلى كاجعلى للكثرة ومنها فعالى كحبارى للطائر وفرعالى
كبرايا موضع وفعالى كشكارى نبت وفعللى كجحجبى قبيلة من الانصار وفعيلى
كبغيرى لعبة وفعيلى كخليقى وفعلولى كحموقى وفعوللى كحوكبى للداهية وفوعلى
وفعلى كحوذلى وحوزلى لمشية فيها ثقل وفعفعل كنبرى للباطل ومفعلى كمكورى
وفعلى وفعلى كمرعزى وفعللى كهرندى لمشية في شق وفعلل باكرد وا يا موضع و
فعل كذرشا للداهية وفعليا كزكريا والظاهر انه اعجمي وفعلنى كعرضنى لنوع من
السير وفعلى كدفقى لنوع من السير وفعنلى كجلندى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى
كهبرى للباطل وفعالى كصحارى وفعللا كهندبا وفعلى كسطرى مشية فيها تبختر وافعلى
كاهجيرى للعادة فهذا احد وثلثون مثالا ولعلها يحيط باكثر ابنية المؤنث بالالف
المقصورة المختصة بالتاء للتانيث واما فعلى وفعلى فهما مشتركان في التانيث
والالحاق ففعلى اذا كان مؤنث فعلان او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى
فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد يكون الالف للالحاق كعلقى لنبت
بمن يرون وقال علقاه وقد يكون للتانيث كالشروى واما فعلى فان كان مصدرا
كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة
قال سيبويه ولا يكون الا مع الياء فالفه للالحاق نحو رجل عزهاة وامرأة سعلاة وقال
فعزهى وحكي اصلها ضم الفاء وحكى ثعلب عزها منونا بلا تاء وهو فيها الف ما ذهب

مطلب
تفصيل فعلى صفة او غير صفة

تصحيح فعلى بفتح الفاء والعين

مطلب
هي ثلثة بفتح اوله وثانيه

الاشكارى بالضم وتشديد الراء نبت سيد

الحمزى مثال الجمزى ضرب من العدو

قال ابو زيد السير بكسر الدال ...

في الصحاح الدفقى ضرب من سير الابل

نوع من البرنيس وبمعنى الوصف اول ما ...

اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة فقد يكون ذا وجهين الالحاق والتانيث كونه منونا وغير منون ومن الاوزان التي لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس في مؤنث افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجي صفة وليس منه مذكر افعل كامراة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء وداهية دهياء والعرب العرباء ويجي مصدرا كالشرى والضراء واللاداء واسماء مفردا غير مصدر كالهيجاء والصحراء واسم الجمع كالقصباء والطرفاء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لانها بمعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف التانيث كما ينصرف حبارى اذا صغرتها بحذف الف التانيث نحو حبير فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة وهو اجتماعها كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يات عليها اربعة احرف قلدان مادا اي ابن الامة والنفخا بمعنى الشيف وجنفا وقرناء بالقاف عند سيبويه والفاء عند الجوهري موضعان وفعلاء ولم يات عليها الا السيراء وقال الفراء اصله ضم الفاء وكسر الياء وفعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء اما فعلاء وفعلاء نحو باء وحبشاء ملحقا بقرطاس وقرناس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعالاء وهو اما مفرد كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب او اسم كثلثاء واما صفة كطباقاء وفعولاء كبروكاء بمعنى البراكاء وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء كقريباء ضرب من التمر وفعلاء كمزيكاء وقد يقصر لبيان الامر اذا كان مستعملا منه لا بين وافعلاء واما مفردا كاربعاء وقد يفتح الباء ففيها ثلث لغات وفعلناء كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعيوراء وفعالاء كجحاد باء نوع من الجراد وفعالاء كبرناساء بمعنى الناس

قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر في الحيوان كامراة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين انما قال في الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منها وتانيثه غير حقيقي اذ تقول اشتري نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامراة ونفسا صلي وبلا علامة كاتان وعناق ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوانا انثى لا ذكر لها من جنسه التجوير العقلي قوله واللفظي بخلافه اي الذي ليس بازائه ذكر في الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فيجوز ان تقول غردت حمامة ذكر وعندي ثلث من البط ذكور فيجوز ان يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا فاعتبر لفظه فانث ما اسنده

اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قالت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء فاض عليهم ولعل السر في اعتبار التانيث في منع صرفه الا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرا عليه منع ان يعتبر دال تانيثه في غيره ويتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحاله يختص به لا بغيره واذا كان المؤنث اللفظي حقيقي التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره واما اشير به التذكير والتانيث نحو عندي من الذكور جماعة حسنة وحسن قال طرفه كساء معنى شاة بحومل فرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقول صاح دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتانيث لا لانك واذا لقيها بقي التانيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما في قوله يجي **قوله واذا اسند اليه الفعل او شبهه فالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام والعيون فعلت وفعلن** اذا اسند الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا فذلك الفعل او شبهه مع التاء لبيان مرة اولا الامر بتانيث الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار انما قال ظاهر احترازا عن الضمير غير الحقيقي لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجي اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او ما عدا الجمع من المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع سيجي حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فالاغلب في ظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق علامة التانيث برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغنا بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكره المبرد ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المراة هند ونعمت المراة لمشابهتهما الحرف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحقه الضمائر في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير متصرف وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ما جاءتني من امراة وكفت بهند فليس الجار الفاعل بلازم والفعل في ما يطلب المجرور بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التاء في الرافع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان

مطلب بيان الاوزان التي لا تكون الفها الا للتانيث

مطلب في قصر الممدودة للضرورة

مطلب تصحيح اربعاء بكسر الباء وفتحها

مطلب حكى سيبويه ان قال فلانة

مطلب اذا كان الاستثناء بالا

في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع
مع الفعل بالا او نقول المسند اليه هو الا مع المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ
هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء، وان كان بغير الا نحو قامت اليوم امرأة فالالحاق
اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو لم تقع في الظاهر واما الحذف فانما اغتفر
لطول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة متراخيا وعدا بالشيء مع تأخير الموعود وان
كان الظاهر غير حقيقي التأنيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن
من تركها فالكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على
غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه هذا كله حكم
المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لموافقته سواء كان التأنيث
حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة
ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تأويل الارض بالمكان فانما لزم العلامة كما
الضمير المتصل مرفوعا لكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا
فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران فاذا اسند الى الاول
سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير او التأنيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير
او التأنيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام
نحو الطلحات والزينبات والحبليات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند
الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل
مع الجمع نحو قال الرجال او النساء والزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تأنيثه
بالتأويل وهو كونه جماعة وانما لم يعتبروا التأنيث الحقيقي كان في المفرد في نحو قال النسوة
لان المجازي الطارئ ازال الحكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع
بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحرض(?) وكان قياسه
هذا ان يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد
فيه ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك المفرد والعلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات
او بقلبها ان كانت الفا كما في الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير
وكان تأنيث الواحد قد زال لزوال العلامة ثم جلبها التاء فيه مقدرة فلا يظهر فيه بنفسه علمه(?)
كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم في حكم الملفوظ والدليل على ان التأنيث نحو الزينبات
مجازي قول الحماسي حلفت بحلف شعر بل انه يحب بجواد(?) الغبيط نحو ادوا رفعه وتم الامد

يقال لصغار الابل الدردق قال الاصمعي الدرادق الصغار من كل شيء وجمع الدرادق سيد

الاسماء وان كان الواو والنون المؤنث واحدة كالسنون والارضون فحكم المجموع بالالف
والياء لان تحقه الجمع بالالف والياء كما يجيء قال والنون فيه عوض من الالف والياء تساوي
في ضمير اللزوم وعدم تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث حرفية نحو يعصرن السليط
اقاربه نظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر والمؤنث السالم
حكم الظاهر غير الحقيقي واما ان يسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين اما الفاعل(?)
فعل ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين اولا والعاقلون اما بالواو والنون اولا فضمير
العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ
المذكر الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو والنون لان اصل ما يزاد حروف اللين والالف
احدتها للمثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب كثرة التي في الجمع بالعاقلين
اولى لاصالتهم بعد العاقلين وصارت التاء للواحد المؤنث في تفعلين وافعل فلم يبق
لجمع غير العاقلين من حروف المد شيء فجمع بالنون لمناسبتها الواو وبينها في الغنة وضمير
العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى الفعل
واما ضمير المؤنث نحو الرجال والطلحات ضربت نظرا الى طرآن معنى الجماعة على اللفظ
واما غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبليات ومؤنث يعقل
كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالدور والعلا فيجوز ان يكون ضمير جمعها بالواو
المؤنث الغائب بتأويل الجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقل وقد يقدم ان النون
موضع فعول الايام والجبليات والنساء والزينبات والدور والغرفات فعلت وفعلن
وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضمائر على اختلافها فتقول
في المنصوب المنفصل اياكم اياكن اياهم اياهن وفي المجرور بكم بكن لهم لهن والاصل انتما
ضربكوا واياكوا ولكموا واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد
المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت
النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن واما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالابل
وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب حال مع الضبح ركب عنا حالة تحفل فهو كاسم الجنس
نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا **قوله المثنى ما
لحق آخره الف او ياء مفتوحة ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه
مثله من جنسه** يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع
صالحا لاكثر من واحد بمعنى جامع بينها في نظر الواضع سواء كان ماهياتها مختلفة

هكذا في النسخ بثبات الانفع خط سيد

اجعل التقدير اي ادربوا علي سيد

بيان حال اسم الجنس في الظاهر والضمير

مطلب
اسم الجمع بعضه واجب التأنيث وبعضه يجوز فيه التأنيث والتذكر

مطلب
تفسير الجنس على راي المصنف

الذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم الالف في المثنى لغة بني الحارث بن كعب قال احب منك
ـه الالف والعينان اوقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى
ان هذان لساحران على هذه اللغة وفتح نون التثنية لغة الساما وقوله يا درب خال لك
من عرسه سوتد لا سعفى شهرينه شهري ربيع وجمادسه وقرئ في الفعل ايضا
في الشواذ اتعدانني وقد يضم نون المثنى وقرئ في الشواذ في الفعل ايضا ترزقانه قيل
اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع المضطر اليه فالبيت في محل ضيعتك كلاهما
ذو اشر وعك وقال كان بين فكيها والفك فاره مشكة شك وقد يجيء العطف نثرا في
الشك ودوافا الا لقصد التكثير كما في قوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم سنا وابعدهم عن
منزل العام او فصل بينهما الفصل ظاهر نحو جاد في طويل ورجل ناقص او بفصل مقدر نحو
بان رجل فاكرمت الرجل والرجل والذي ضربت اي الرجل الجاني والرجل الذي ضربته
بغير العطف كما رأيت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف نحو صفا صفا
دكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك
ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الخلاف
في اعرابهما عنده اعرابا بل لكل واحد صيغة مستانفة كما قيل في الذان وهذان وليس يثنى لانه
بجزء المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف لو سلم انه كان مكررا بحرف العطف
تثنيه فلم سوغ للمتضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين والاشياء وعلامة التثنية
بل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن
همزة الاستفهام او ان الشرطية قلنا بل بمعنى العطف لو سلمنا انه اصله كان ذلك في حال
المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ سواء الا ان كلا
بمعنى المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه عند التثنية الى علامتها الثلاث
ليلتبس بالواحد وكذا القول لحمل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظه
فاحتيج الى علامة الجمع دفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا
لواو العطف والا وجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد نحو لك وجميع رجال
بل نقول دفع اللفظ على الجنسين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية
بناء على جنسين امابواو العطف ظاهرا نحو جاء في زيد وعمرو او مقدرا كما في خمسة عشر
وذلك لانه لم يوضع كلمة واحدة للمجموع او لا ككلا ذلك وجميع ما فوق الواحد من الفاظ العدد
الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال وفاقا مع اطراد ما ذكر

الالف لازم للمثنى على قول بعضهم في بعض اللغة

مطلب: قد يضم نون المثنى وقرئ في الشواذ في الشعر ايضا

مطلب: قد يقول ان المثنى والمجموع الى العطف في الشعر بلا ضرورة

مطلب: وقد يكرر الشيء بلا عطف لقصد التكثير نحو صفا صفا وقد يثنى للتكثير ايضا نحو كرتين ولبيك وسعديك

الشهر شدة الحر سيد

كالبيض للانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظر الواضع البياض وليس نظره الى
الماهية بل الى صفتها التي يشتركان فيها او متفقة كما تقول الابيضان للانسان و
الابيضان للفرسين وسواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين
فان نظر كل في وضع لفظة زيد ليس الى الماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى
اي هيئة كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي زيد انسان وسمي به فرس فالنظر
في الموضعين الى شيء واحد كما في ابيض هو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم
وهذا الذي ذهب اليه المحقق خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في
الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون
جنسا وعند المحقق تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة
كقولك القرآن للطهر والحيض والعينان لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب
وغير ذلك ومنع منه لك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء
وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل ذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جواز
مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية
والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي من انه
اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا وفي موضع العموم
كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ
العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه
باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته
فكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المحقق فلانه يشترط في التثنية
والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة
بخلاف الاعلام كما مر واما عند غيره فقال المحقق لو سلم ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة
المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان للمشترك اجناسا يوحدا احادها فيثنى ويجمع
كالقرئين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس
وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما و
تشابه حركاتهما متفق واحد كما قال ابو بكر وعمر رضي الله عنهما قالوا العمران وكذا القمران
والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف
فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والآخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر

تشبيه علم الجنس بكونه العارض مع المعروض

مطلب: هل يجوز تثنية المشترك وجمعه فيه تردد واختلاف

لا فرق بين العلم المشترك وسائر المشتركات اللفظية

مطلب: ذهب الجزولي والاندلسي الى جواز التثنية في المشترك بمجرد الاتفاق في اللفظ

هذا اشتباه العارض بالمعروض فان الموضوع له في كل وضع خصوصية الذات المشخصة لا كونها متميزة بهذا الاسم فان هذا المعنى لازم خارج عن الموضوع له كما لا يخفى على من له ذربة في ادراك المعاني وتمييز بعضها عن بعض ولا فرق بين العلم المشترك بين اشخاص كثيرة وبين سائر المشتركات بين المعاني الكلية سيد

مطلب: الاسماء المشتركة اذا وقعت بلفظ العموم او في موضع يكون عامة لجميع مدلولاتها عند الشافعية

قد عرفت ان المفردات ليست بمعنى واحد في الاعلام ايضا سيد

ينبغي ان يغلب الاخف

تغليب المذكر على المؤنث

قوله والمقصورة ان كانت الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوًا والا فبالياء
والممدودة ان كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوًا والا
فالوجهان يعني بالمقصور ما اخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف ويسمى مقصورا
لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والحبس فان كانت الفه عن واو اي عوضا من واو
وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية
المقتضي لذكر ذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود والمحذوف آخره اعتباطا فالمقصور
ان كان ثلاثيا والفه بدل عن الواو رد الى اصله ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد
عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى اصله سلمت الواو والفاء ولم يقلب الفا لئلا
يعادل ما فر منه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى اصله دون الواوي ما فوق الثلاثي لخفة
الثلاثي فلم يستثقل مع الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كمتى و
على والى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العربية البناء اصل او كانت مجهولة الاصل
وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها كان فيها اي الاضافة ولم يكن هناك سبب للامالة
غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال الكسائي
بعضهم بل الثاني غير النوعين اولى سمعت الامالة او لكونها اخف من الواو وقال الكسائي
ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول او الكسرة كالضحى
ومكسورة كالربى والرضا قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الكلمة او الكثرة
في الصدر فيمثل مثل هذه الالف ويكتبهما ياء ومحكوم عليه كل ثالثة اصلها واو
اشهر في قوله والا فبالياء اي لم يجمع الشرطين وهما كونه بالتاء عن واو وذلك اما بان يكون
ثالثا عن واو كالفتى والرحى او زائدا على الثلاثة عن واو كالاعلى والمصطفى والمستثنى
وعن ياء كالمرتقى والمرمى والمستسقى او زائدا على الثلاثة للتانيث كالحبلى والعيسى
والحبلى او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف
الالف الزائدة خامسة فصاعدا بالتثنية والجمع بالالف والتاء كما في نحو قبعثرى
ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لانهم انما يقلبون الالف
الثانية في المفرد ما عند السيبه وههنا لم يثبت الف قط حتى يقلب ...
واصله قوله وان كان ممدودا اي اخره الممدود وعلى ... همزة ...
التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء
او اصلية كغير القراءة فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا اما القلب فلكونها بدلة محضة

محضة فهي بالابدال الذي هو اخر الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها
واوا دون الياء فلوقوعها بين الالفين فالغوا في الهرب من اجتماع الامثال لان الياء
اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة المتقاربين في الثقل وربما صححت فقيل حمراان
وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف في الاصلية بقاؤها في البنية همزة
وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراءان الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها
لانها ليست اصلية ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زائدة تلحق بالاصل فنسبتها الى
الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها من الاصلية
لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ياء اذ لا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صححوا
بقلب ساعين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما في
كساء ورداء ثم في التثنية اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم يتطرف
الياء حتى يقلب همزة اذ لم يستعمل واحد اثنان فالالف والنون ههنا لازما كما في مذروان
ثنايان كشقاوة وحامة(?) وجاء حذف ياء التانيث اذا كانتا فوق الاربعة نحو
خاصعان(?) وصفيان للطفل وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما رد في آخره اعتباطا
فان كان المحذوف رد في الاضافة وجب رده في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن
تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان واما فوك فلم يرد
... في التثنية لما لم يرد في الاضافة وانما ينبغي لقلب ... كما في الاقرا نحو فان
... كما قيل ذو وما لا ذوا لازم الاضافة بخلاف فم فواوه متمحض من بين الحذف
... التنوين فاجري مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء في الشعر
فموان قال هما نفثا في في من فمويهما على النابح العادي اشد رجام قيل هو جمع بين العوض
والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب على لامه الواو والهاء كسنهة وسنية
فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فميان وهو ابعد ويرد لام ذات في البنية لا لام ذو لو
... الواو وانا ما ... فهو قليل واما نحو غد ويد ودم مما لم يرد لامه في الاضافة فلا يرد ايضا
في التثنية يقال دمان ويدان واما يديان قال يديان بيضاوان عند محكم ...
... المفرد يرى كرحى وجاء هنان وهنون قال خلوا ... جرى الدميان
بالخبر اليقين قال الجوهري لامه واو وانما قال الوادي ... من الرضوان ولعل
ذلك لان ذوات الواو اكثر فدميان شاذ عنده قال سيبويه وهو ساكن العين لجمعه على دماء
... كظباء وظبي ودلاء ودلو كان كعصا ثم يجمع على ذلك فدميان او دموان

عنده مثنى دمى لانه لغة فى دم ومثنى دم دميان فقط وقال الفراء اصله فعل بتحريك
العين ولامه ياء فدموان شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه وتثنيته على دميان قال
الا ترى ان الشاعر اما اضطر اخرجه على اصله فى قوله فلقيا على الاعقاب تدمى كلومنا
ولكن على اقدامنا يقطر الدماء قال فان قيل قد جاء يديان ككليان مع ان ورده ساكن
العين اتفاقا قلنا اجاب بانه مثنى يدى وهى لغة فى يد لا مثنى يد قلت ولسيبويه وهو سكون العين
بجمعه وما لغة فى دم كيدى فى يد والمشهور ان يدا فى الاصل ساكن العين لان الاصل السكون
ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد السيرافى ان يكون اصله يدى فعل بتحرك العين كقوله
يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العيس او كف اليدا واما حذف لامه لعله حرف فهو اما
مقصور منون وقد ذكرناه واما منقوص كذلك ولا يحذف الياء فى تثنية المنقوص مع
ان بعده ساكن كما حذف مع التنوين لان ما هو واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقى بها
كما لم يلتقيا مع التنوين فى حال النصب نحو رأيت قاضيان وقاضيين **قوله ويحذف**
نونه بالاضافة وحذفت تاء التأنيث فى خصيان والياءان انما يحذف النون فى
الاضافة كما مر فى اول الكتاب لانه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقولهما اسناد من
واما دم والقتل بالجزاء حل برفع اسناد اما اذا جر فبالاضافة واما نصب وقد يسقط
العناصر الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجىء فى اسم الفاعل قوله وحذفت تاء التأنيث
فى خصيان والياءان اعلم انه يجوز خصيتان واليتان على القياس اتفاقا قال
ثلثين فردين رحضه وانفا اليتك وقسطارا وقال يا ابا ى الحمار وخصيتاه
الى خواره من فواء واما خصيان واليان فقال ابو على الوجه فى ذلك انه لما كان الخصيان
لا ينفرد احدهما عن صاحبه صار اللفظ الدال عليهما معا اى لفظ التثنية موضوعا
ادل على التثنية كما فى ضرورة اذ كنا الياءان وليس خصية والية بمفردى الخصيان واليان
وخصيان من ضرورات الشعر فانهما لم يأتيا الا فيه قال ويح ارتجاج الرطب فانه
خصية من الكذ وطرف عجوز فيه سابا منطلق وفى غير الضرورة لا يحذف التاء فيهما وقال
خصى الى استعماله وهما لغتان فى خصية والية وان كانا اقل استعمالا منهما واعلم
انه اذا اضيف لفظا ومعنى الجزءان الى متضمنيهما فان كان المعنيان بلفظ واحد
الافراد فى المضاف والجمع لفظ التثنية قال لانه وجه تركيبين قد عضبا والاضافة
معنى كقولك حيا الله وجها للزيدين ثم لفظ الجمع فيما والجمع الافراد كقوله
قلوبكما وذلك لكراهتهم فى الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين

ضمّا لهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه
مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية واجرى الى اللبس نحو ازاد
التثنية عند الكوفيين فهو الجمع كما يجىء تقول فعلت عينهما اذا قلعت من كل واحد عينا
واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفى قراءة ابن مسعود
فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لتناسب التثنية فى انه ضم مفرد الى شىء آخر
ولذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرده سيبويه بين ان يكون الاول متحدا
وكل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق
ما هو ظاهر مذهب الكوفيين ان الجمع فى مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما فى الآية وفى جمع
بين المعنيين نحو قال الطهر بداهما مثل ظهور الترسين فان فرقا المتضمنان فالعطف اختير الافراد
فى التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو ولكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه
وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا متصلين فانه لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامى الزيدين
فتثنية المضاف واجبة فان امن جاز الجمع نحو ضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعير
الا رحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ
والمعنى نحو نفوسكما اعجبتانى واعجبتنى وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد
موقع المثنى فيما يصطلحان ولا يفترقان كالرجلين والعينين تقول عينى لا تنام اى عيناى
قريب منه قوله وعيناى فى خد ومضغ الحسن مرتفع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى
يكرون عليهم ضدا وقوله وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة فى الاجتماع والترافد
كقوله عليه السلام المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله فى بعض بطنكم تعفوا
فان زمانكم زمن خميص وقد يقوم فعلا مقام افعل كقوله تعالى القيا فى جهنم لقاعلى
تأويل الق الق اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التى بينهما ومثله قوله
ربا رجعون اى ارجعنى ارجعنى ولما لا دنى اكثر الرفقاء ثلثة فيخاطب الواحد منهم صاحبيه
فى الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد يقع تثنية
المفرد باسم كل فيقع الجمع مقام واحده او مثناه نحو قولهم حسب عد اكيره ويعنى اصحاب العثانين
قطع الله مصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تأويل فرقتين
قال الناس لهذان فيهما علمتهم قال الاصبح الحى او بادوا لم يجدوا عند التفرق فى الهجانة
جمالان ولا يجوز لنا مساجدان **قوله المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف**
مفرده بتغيير ما فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح ونحو فلك جمع قوله ما دل على

آحاد ويشمل الجموع وغيره من اسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلثة وعشرة ومعنى قوله
مقصودة بحروف مفرده مفيدة اي يقصد تلك ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرده ذلك
الدال عليها مع تغيير ما في تلك الحروف اما تغييرا ظاهرا او مقدرا فالظاهر اما بالحرف كسلمان
او بالحركة كاسد في اسد او بهما كرجال وبحرف والتغيير المقدر كهجان وفلك فقوله بتغيير
اي مع تغيير فهو حال من قوله حروف مفرده اي كانت مع تغييرها ودخل في قوله تغيير الجمع
السالم لان الواو والنون في آخر الاسم من عامر وكذا الالف والياء فتغيرت الكلمة بهذه
الزيادات الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده تغيير اسم الجمع نحو ابل وغنم
لانها وان دلت على آحاد لكن لم يقصد الى تلك الآحاد بان اخذ حروف مفردها وغيرت
بل آحادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فنحو ركب في راكب وطلب في طالب
وباقر في جمل وبقر داخل فيه اذ آحادها من لفظها كما رأيت احد ركب وغيرت حروفه فصار
ركب قلت ليس ركب بمفرد وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانه لو كان
جمعا لهذه الآحاد لم يكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجيء بل جموع كثرة وجمع الكثرة
لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده كما يجيء في باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركب رويكب
لو كانت جموعا لم يجز عود الضمير الواحد اليها قال الناجا ملا ان بهذا الدليل ساهر وقال النبي
ركب من اصاط يحفل ويخرج ايضا اسم الجنس اي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما
بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومي وروم وذلك لانها لا يدل على آحاد اذ اللفظ لم يوضع
للآحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة
عليها فانه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل اليس آحاده احد شيء وغيرت حروفه بالحاق
التاء والياء قلت ليس في التاء مفرد من اسم الجنس لا وجه الثلثة المذكورة في اسم الجمع وبان
ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم
فان قلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا او روميين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم
فلو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض اسماء الاجناس
مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع ككلمة
الكلمة وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كباقر وركب جمع خلافا
لسيبويه وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه اسم جمع كباقر وركب واسم جنس كتمر وروم فهو
جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمعين اتفاقا
نحو ابل وبقرات واغنام يجيء لمثل من وتراب منصوب بالتاء اذ ليس فيه فرق متميز عن غيره

مطلب الفرق بين الجمع واسم الجمع

مطلب ليس راكب بمفرد الركب وطالب واحد الطلب

مطلب جمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده

التنطع
الجمل زوج الناقة والجمع من الابل مع رعاية والبابه
قال الجامع ما بعد الليل ... من البقر اسم جنس
والبقرة تقع على الذكر والانثى والباقر اسم واحد
من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها
سيد

مطلب ليس في التاء والياء مفردين لاسم جنس حقيقة

فائدة مط قد يكون بعض من اسم الجنس لا يستعمل الا في معنى الجمع

مطلب بيان الفرق بين اسم الجنس واسم الجمع

من غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجنس وجمع القلة مع اشتراكهما في انهما
على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة
واسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد
المقدر نحو عباديد بمعنى الفرق ونسوة في جمع امرأة فينبغي ايضا ان يكون من
اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع كما مر هي المفيدة بمعنى الجموع المخالفة
اوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه ونحو عبابيد وعباديد وزنه خاص
بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنهما اوجبا ان يكونا من الجموع فيقدر لها واحد
وان لم يستعمل كعباد وعبدد والنساء كغلام وغلمة فكانه مفردها غير تغييرا ايضا
وكذا الجموع بجمع الواحد المقدر مذاكر في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه في
جمع شبه وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسا فكان واحدها مذكارا ومذكار
ومحسن ومشبه وكذا احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في جمع الحديث وليس جمع
الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطيف الرذل حري النبي صلى الله عليه وسلم
عن مثله ومما يقع على الجمع والواحد ايضا ما ليس في الاصل مصدرا وضعف فيه انه يعرف
كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم الجنس بان ينظر فان لم يتنوع الا اختلاف
النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثني لا لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر بعشرة
كان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص تقول في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان
هجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وحمر والحركات
في غير حركات الواحد وحروفه تقديرا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو
ضيف وعدل فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال الله تعالى حديث ضيف
ابراهيم وقال نبؤا الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار حاله المنتقلة اليها فيثنى
ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما بالتأنيث فلا يلحقه لانه لا يلحق من
الصفات الا ما وضع وصفا واما قوله تعالى وهم لكم عدو ويكونون عليهم ضدا فليس باسم
الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشتركا بين واحد والجمع كهجان
لانهما ليسا على وزن الجمع ولا اسم جمع كالابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولا مما هو في
الاصل مصدر اذ لم يستعملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا
**قوله وهو يجمع ويكسر فالصحيح لمذكر ولمؤنث المذكر ما لحق آخره واو مضموم
ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فان كان**

والكلم اسم جنس يقع على القليل والكثير والكلم لا يكون اقل من ثلث كلمات لانه جمع كلمة مثل نبقة ونبق ولهذا
قال سيبويه هذا باب علم ما الكلم من العربية ولم يقل ما الكلام لانه اراد نفس ثلثة اشياء الاسم والفعل والحرف
وذلك لا يكون الا جمعا وترك ما يمكن ان يقع على الواحد والجماعة وكلمة بكسر الكاف وحكى الفراء فيها ثلث لغات
كلمة وكلمة مثل كبد وكبد وكبد وورق وورق وورق قال والكلمة ايضا القصيدة بطولها هر

العباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه
وكذا العبابيد تقول صار القوم عباديد وعبابيد
والنسبة اليه عباديدي وعبابيدي قال سيبويه لانه
لا واحد له واحده فعليل او فعلول
او فعلال في القياس سيد

تصحيح عباديد جمع وعبابيد

تغيير اسم الجمع

تحقيق المذكر والمحاسن والمشابه وما شبه ذلك

الدليص والدلاص اللين البراق ودرع
دلاص وادرع دلاص سيد

آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي
ما قبلها مفتوحا مثل مُصْطَفَوْنَ قد يكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني ابيه
وانكرنا زعانف آخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف
آخرين ولا يتغير المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل
اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فما هو غير ذلك في حكم الصحيح كظبيون ودلوون
في العلم المسمى بظبي ودلو والمنقوص يحذف ياؤه وذلك لانها ينضم قبل الواو وينكسر قبل
الياء والضم والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاءني القاضي ومررت
بالقاضي فهذه الياء مع واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم لزومهما فحذفتا فالتقى
ساكنان فحذفت وهما كما هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد فيضم ما قبل الواو
لمناسبتها الضمة كما في الصحيح ولو انقلبت الكسرة مع بقاء الواو بعدها لعدم النطق به
ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في مسلمي قلت
ذلك الياء للاضافة التي هي على شرف الزوال واما في النصب والجر فحذفت الياء وبقي الكسر
على حاله لسكون الجمع بعدها ولم يحذف المنقوص في المثنى لانها تنفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى
ويائه والفتحة لا تستثقل على الياء كما في رأيت القاضي وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف
في الاحوال الثلث للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين و
وانما حذفت هنا وقلبت في المثنى مع بقاء الساكنين فيه ايضا لكونهما وهما حرفا مد لانه
لو حذفت فيه ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاءني اعلاك ضربك بخلاف الجمع
فانك تقول فيه اعلوا اضربك واعليهم فلا يلتبس واما الادنى فتحة الواو والياء بل
الالف والياء في نحو عصوان وعصوين ورضيان ورضيين اخف من ضمتهما وكسرتهما
نحل الواو والياء ومن ثم لا ترى في الطرف نحو غزوت ورميت كما ترى نحو نزوان و
عليان فان لم يات ذلك في الطرف مع كون الواو المضموم في غزون والياء المكسورة
في رميت في حكم وسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في سرب وعقيب فان ذلك نحو
اعلون واعلين مع عدم لزوم واو الجمع ويائه بل يجيء مثله في الوسط نحو برد ل
وعبور وسع والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون
بضم والعيسين قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر
يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر حمراء ولا فعلان فعلى مثل سكران سكرى ولا مستويا
فيه المذكر والمؤنث نحو جريح وصبور ولا بتاء تانيث مثل علامة اي شرط الجمع المذكر

الرجفة بالكسر التقصير واصل الرعانف
اطراف الاديم والاكارعه سيد

السالم اذا كان اسما اي غير صفة قال في شرح كان مستغنيا عن قوله مذكرا لان الكلام
في جمع المذكر وانما ذكره لدفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق
على الشيء وان لم يكن حريا كما يسمى الابيض الاسود فيقال جمع المذكر لغة جمع المذكر ويدفع
وهم من يظن هنا تقدم التذكير ولا شك في عدم تردد هذين العذرين ثم قال ويظن ان طلحة
وامثاله يجمعه على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة انخرج بقوله فمذكر يخرج ايضا
بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا بتذكير اللفظ يخرج بالثاني ايضا
وكان نطلبه ان يقول شرط التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو
والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده واعلم ان شرط جمع المذكر بالواو والنون ضربين
عام للاسماء والصفات وخاص باحديهما فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن تاء
التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين
وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلحون بالسكون عن الكلمة وابن كيسان
بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحوات وذلك لان حقه الالف
والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقه الالف والتاء والذي قالوه يخالف
القياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات
واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتانيث
ولو حذفت كما علمت حذفت الشيء مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها
لكثرة جمع المجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون
ولا يجوز اتفاقا وقولهم لاسا اذ التاء على ذي الالف فليس هم ذلك لان المحدود تقلب
همزته لشبهها بصورة علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء لمشابهتهما في الثقل كما
قيل في صحراوان والالف المقصورة يحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم يحذف
الممدودة والمقصورة نسيا حذف الياء للزومهما الكلمة بدلا بهما لا ذكرانها
كالجزء في ورقاء دون الضمير في الواو ولاجل الضمة قال السيرافي لان انضمامها الواو الجمع بعد
هو كانضمام واو دلو ادانضمام واو اعلوا القوم ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا وانما
يجوز همزة الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجيء في التصريف واذا سمي برجل او زينب هند نذكر
عالم جمعت بالواو والنون كما يجيء نحو زينب اذا سمي به مؤنث بالالف والتاء وكذا اذا سمي
احمر مذكر عالم قلت احمرون واحامر واذا سمي به مؤنث قلت احمرات والثاني من الشرطين العامين
ان يكون من اولي العلم فلا يجمع واعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد يشبه غيرهم بذي العلم

تفصيل شروط جمع المذكر الذي يعقل

ارضون جمع ارض بفتح الراء

بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العقلاء كقوله تعالى اتينا طائعين
وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ورأيتهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكل في
فلك يسبحون وقول المص علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان يقول يعلم ليشمل نحو قوله
تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه وانه عاقل لايهام العقل المنع من القبايح الجارية
على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولوا العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم
اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير فانما اختصاصهم بالواو فلما مر من تعليل
تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع من بين العلماء الوصف
والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان واما العلم فتخصيصناله بالتصحيح عن جمع التكسير
الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره وعادة العلم جارية المحافظة عليه من التغير بقدر
ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الذهن بالجمع بسبب زوال التعريف العلمي كما مضى فنحو
بالتصحيح كما غير في نحو ملوك وكثير دره واما الوصف فلانه لما توضع مشابهتها للفعل
مردنا صيغناه معللا باعلاله مصححا بتصحيحه كما بيّن في التصريف ارادوا ان يكون العلامة
الدالة على صاحبه الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو دا وفعلوا
ويفعلون فجعلتا ايضا في الوصف واوا وان كانت واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا ودالتا
الواوين في نحو قام رجل قاعدون غلمانه كما في نحو يقعد دون غلمانه ولما لم يكن في الوصف التي
ما اختصاص به من المقتضيين للتصحيح لم يجب تصحيح والوصف الذي يجمع بالواو والنون
اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب
والمصغر الا ان المصغر يخالف سائر الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جري سائر
لم يجز لان تجري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب
والطويل واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل
صغير فوزانه وزان نحو رجلين ورجال في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يجتاجا
الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات
الغالبة ومفارقتها ايضا من حيث لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع بالفاعلية
ما هو موصوف بها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله
فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك
واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان العلمية وقبول التأنيث بالعلية مختص
بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التأنيث مختص بالصفات فلم يجئ هذا الجمع في افعل فعلاء

وفعلان فعلى وما يستوى مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتأنيث وانما
اعتبر في الصفات قبولها التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء
لتأديتها معنى الفعل والفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قائم والمرأة قائمة وكذا في
المضارع التاء وان كان في الاول نحو يقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها
ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير وعانة فان جمل وناقة وحصان وحجر ايستوي
مذكرها ومؤنثها كبش ونعجة هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما
كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامرأة ورجل
ورجلة في الاسماء فكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فكذا لم يجمع هذا الجمع
افعل فعلاء وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت
بنات بني نزار حلائل اسودين واحمرينا وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكرانات
بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل مع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل
فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك لجره مجرى الفعل فانه من عمل الفعل في
الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ وانه من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيها لاجل معنى
الصفة كما صرح البعض بالواو والنون في نحو قلون وكرون وارضون كما يجيء واجاز سيبويه
ايضا في الاسماء ندمانون كقبوله التاء كندمانة وكذا سيفانون كقولهم سيفانة قال سيبويه
لا يقولون ذلك في كل لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا يلحقها التاء فندمانة وسيفانة
من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب كما منع عريانون
وعريانات فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة لصحة الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء لان ذلك
من الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدوه حملا على صديقة ومسكينة حملا على
فقيرة قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ثم يجوز في المؤنث مسكينات
وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذ من هذا
الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال
صهصلقون وصهصلقات لان تكسير الخماسي مستكره كما يجيء فلم يبق الا التصحيح قوله
ان كان اسما فمذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا
وجزاء للشرط وشرطه لان المبتدأ المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسماء اي فهو علم فيخلو
الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرط مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام
ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون نحو هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه

فيه مذكرا وفيه محذوران الاول دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط كقوله
وقائله خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر
ما يجعله المعنى المصدر والثالث فاما الشرط المتوسط بين المبتداء والخبر ضرورة
كقوله انك ان تصرع اخوك تصرع كما يجيء في بابه ويمكن ان يصحح بكون الشرط والجزاء خبر
المبتداء والتصحيح فهو حصول ما ذكر على ان الضمير المذكور بعد الفاء راجع الى قوله
والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فذكر
قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة استحسن من قوله لا ان تستويا عطف على افعل
فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا
الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث
لكان شيئا قوله **وقد يحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو ارضين وسنين**
قد يحذف النون للضرورة كما في المثنى ولتقصير الصلة كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة
لا ياتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ
لذائقوا العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وقاطم الطائي وهاب
المالي قوله وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها اللتون
قاله بعضهم تباعا لانه مقدر على وزن افعل كاضحى فشذوذه عندهم لانهم جمع لمصغر
لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع لبنى هو تصغير مقدر وهو جمع كما لغة جمع
عندهم شاذ كاحبل وازمن في حبل وزمن وقال الجوهري شذوذه لكونه جمع ابين
ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيدة هو تصغير بنى على غير قياس ومنها دهيد
مصغر دوا وابيكرون في قوله قد شربت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا فمنها جمع
مصغر هداه وهو صغار الابل وجمع اسكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من
احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر لم يكبر مقدر
الكوفيين جمع تصغير اكبر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين
فيما اولوه فانه جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على خامرها
من الله تعالى في قوله كتاب مرقوم فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا من جمع
الى علية وهي الغرفة والقياس ان يقال المنسوب اليها على الكرسي المنسوب الى كرسي
وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة
فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب

مطلب دخول الفاء في خبر المبتدا مع خلوه عن الشرط

مطلب بيان ذلك في جمع المذكر بالواو والنون

مطلب تصحيح قولهم ابنون

تصحيح قولهم ابيكرون

تصحيح عليون

مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون
على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي
علم منه ذات موجده ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه
ليس بصفة ويجوز ان يتحمل له ذلك في الاصل الالسنة واما قوله ولي دونكم اهلون سيد عملس
وارقط زهلول وعرفاء جيأل فانما جمعه بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والرقط
والعرفاء يدل على اهلية ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون وانما فتحة
الراء لان الواو والنون في مقام الالف والتاء كما في قوله رضات والتنبيه على انها ليست بجمع
سلامة حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها
لكونها غير وصف ولا علم واما ذو ومال فوصف ومنها فابون لانه قياسه ابنون واما جمع
على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا في الجمع كما حذف في الواحد ومنها قولهم
اللغين والدهين بفتح الفاء فيهما وليست فيكا الوهن بضم الفاء وكسرها وكذا البكرين
كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم لقيته غفرين ويجوز ان يكون شاذا من هذا الباب جعل النون
معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يثبت انه تكسير
من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها تصغيرا دليل بعض تلك الجموع تنبيها
على انها ليست الجمع سالما الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء منه سنون بكسر الفاء وقد جاء سنون
بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرون وقد جاء في بعض ما هو مضموم الفاء مع
ضم الكسر كالعلون والسون وليس بمطرد اذ الظنون والكرون لم يسمع فيهما الكسر واما
مكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمائين والعبين والزبين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة
بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت كسره ايضا كالسنين والذاني في الثنة
وربما جاء في المحذوف الفاء ايضا كرقين ولدين وفيما قلبت لامه الفاء كالاماة والقناة
لكن هذه مر نسيا منسيا حتى تصير كالسنة فيقال ارضون ولو اعتبرت لاماتها
لقيل العرون والارضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال
ولكني اريته الذنيا ولو اعتبر اللام لقال الذنين كالاعلين فان ذو مفتوح العين
عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبرها في الجمع
وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كاذرين وحرين وحكي عن يونس اخرون بفتح الهمزة وكسرها
قبلها وقد جاء اخره وقيل لم يجيء ذلك ولكنه زيدت الهمزة في الجمع فانه هذا الجمع افضل الجموع كما
ذكرنا فجرى هذا لافضل ما لحق الاسم من النقصان ما حذف نسيا قالوا واما حرول داذ دلفا

مطلب تصحيح العالم وجمع العالمين

تصحيح اهلون وعشرون

تصحيح ارضون وارضات

مطلب الذون

لحنها من الدهن بالادغام وبعضهم يقول البعض التوهم وذلك لان حرف العلة قد تبدل من احد حرفي
التعريف كما تطيّت وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب
تنبيها على مخالفته للقياس فكانه تكسير فيجري فيه الاعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة
قال ودال مني بحد قان سببه لعيني ما شباد شما من داه قال وماذا يدري الشعراء مني وقد
جاوزت راس الاربعين وقال اعراب الدسع صامتة البرين وقال الان لنا باحسن علينا ابـ
رونحن له بنين ويلزمها الياء اذن كما يلزم اذا سمي بجمع سلامة المذكر في باب العلم واكثر ما
في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب شايع في الاضبار نحو هذا
في الجموع القياسية مع العلمية وحكى عن ابي عبيدة وعن ابي زيد جعل نون مقتوين معتقب
للاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون بياء النسبة فلما حذف ياء النسبة صار مقتوون
كقلون فقوله متى كنا لامك مقتوينا الالف فيه بدل من التنوين اذ كان التنوين معتقب
الاعراب فالف الاطلاق وحكيا جميعا رجل مقتوين ورجال مقتوين للمثنى
والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثيرة مخالفة للمجموع وذلك من
اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسبة الذي في الواحد وهو مقتوي والحاق
علامة الجمع بمفرد مقتون مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واوه الفا فقيل مقتى وجمع
على مقتون كاعلون وانما قلنا ان واحده مقتوي لحذف الياء كما قال سيبويه في المهلبون
والمهالبة ان سمي كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كلامهم مهلب لانه يجمع في الظاهر
منه ياء النسب يجوز ان يقال الا ان والنسب مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بدل
بالواو والنون فكان الاصل مقتويون والاشعريون والاعجميون وحكى ابو زيد في مقتوين
فتح الواو وقبل الياء فمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وذلك ايضا التغيير
عن صورة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب للمؤنث والضبع
الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول
للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي يدور الاعراب على جزئيه الاخير كبعلبك ومعديكرب يثنى
ويجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة معربة والتثنية والجمع للمعربات
واما اللذان واللتان واللذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستانفة
وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب نحو خمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال
ذوا سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وهكذا كما تقول في الجملة بها ذوا تابط شرا اذ قيانا وذوا
شاب قرناها وذوات شاب قرناها الا ان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع

مطلب: قد يجعل النون في الجمع معتقب الاعراب على غير القياس

تدأراه وادراه تفعل وافتعل بمعنى اي ختله قال يعقوب كسر نون الجمع في اربعين لحفظ القوافي صح

مطلب: كسر النون في الاربعين لحفظ القافية

امرأة غرثى الوشاح اي دقيقة الخصر لا يملأ وشاحها وكانه غرثان الوشاح ينسج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر تشده المرأة بين عاتقها وكشحها والجمع الوشح كل حلقة من سوار وقرط وخلخال وما اشبهها برة ويجمع على برات وبرين قال وتقعقع الخلاخل والبرينا سيد

مطلب: كون النون في الجمع معتقب الاعراب شايع بعد العلمية

مطلب: المذكر يغلب على المؤنث في مثل زيد وهند ضاربان

مطلب: نحو قولهم ضبعان

والجمع وكذا يلزم ان يقول في المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم يجعل نونهما معتقب الاعراب
نحو جاءني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع على آخر الاسم اعرابان بالحرف وشذ
في الاثنين الاثانين واضافة ذو ومتصرفاته ههنا من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة
والمبرد يجوز السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز
ذلك كما في بعلبك ومعديكرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو
عبدا مناف وعبدو مناف وان كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك
في ابو زيد ابو زيدين وابا الزيدين والاول اكثر واما جمع ابن كذا واخ كذا وذو كذا لما لا يعقل
كان او لا فان كان للعاقل قلت بنو كذا وذوو كذا وابناء كذا فاذوا كذا وان لم يكونا للعاقل
سواء جاء لمؤنثه بنت كذا وخلت كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذو عثنون وناقة
ذو عثنون او لم يأت لمؤنثه ذلك نحو ابن عرس وذي القعدة جمع بناء على بنات كذا نحو
بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة والحجة
الى العقدة في الجمع المؤنث على ما يجيء كما مر من قولهم الايام مضين وروى الاخفش
بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا للفظ ابن وان كان لغير عاقل قال اذا ما بنو نعش دنوا
فتصوبوا كان تجعل جمعا لابن نعش وان لم يستعمل **قوله المؤنث ما الحق آخره الف
وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن
له مذكر فان لا يكون مجردا عن حرف التانيث كحائض والا جمع مطلقا** قوله المؤنث اي
جمع المؤنث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلقاة لان قوله قبل وهو صحيح ومكسر في التصحيح
مذكر ومؤنث يبين ان المؤنث ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما وعلى هذا
كان مستغنيا ايضا فحذف المذكور عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس
من المفرد انما جلب له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر وانما خص الزيادة بالالف والتاء
لان عرض فيه الجمعية وتانيث غير حقيقي في كل واحدة من الحرفين قد تدل على كل واحد من المعنيين
كالف رجال وسكرى والحالة في الضاربة قوله شرطه ان كان صفة الى آخره نظر الى المؤنث
اما ان يكون صفة او لا فان لم يكن صفة قال المص جمع مطلقا اي لا يشترط شرط وهو قوله
والا جمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كقدر وناب وشمس ودلو
وعقرب وعين ونحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء
بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات والشمالات في الرياح وذلك لخفاء هذا التانيث
لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجوز اذن هذا الجمع قياسا في الاسماء المؤنثة الا علم

مطلب: يوم الاثنين لا يثنى ولا يجمع

يوم الاثنين لا يثنى ولا يجمع لانه مثنى فان احببت ان تجمعه قلت اثانين سيد

مطلب: بيان كيفية جمع العلم المركب تركيبا اضافيا

مطلب: بيان طريق جمع ابن وجمع ذو

روى الاخفش بنو عرس وبنو نعش

ناقة ذات عثنون من شعيرات وذو العثنون ... على ظهره سيد

مطلب: تفصيل الجمع في الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كقدر وناب ونار ونحوها

المؤنث ظاهرة لكانت فيه العلامة كعشرة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند باوزنا
التانيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كعوله ومن قولك الاكرامات
والتخريجات ونحوهما لان الواحد اكرامة ونحوه لحقه بتاء الوحدة الا الاكرام وتخريج
وجمع المجرد اكاريم وتخاريج عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات
والاكاريم كالضروب والقتول فاذا تقول فعلنا اكرامات ونحوها تجرّيا العدد من التاء
ثلثة اكارم وتخارج اذا قصدت ثلثة انواع من الاكرام او ذو الف التانيث اذا لم يسم
بالمذكر الحقيقي كالبشرى والضراء واذا سمى به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كالاول
والبليات الى آخرها وذلك لانسداد ابواب الجموع الا هنا ويجيء هذا الجمع ايضا مطردا
وان لم يكن مؤنثا في علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرس وابن مقرض وذو
القعدة وذو الحجة كما ذكرنا ويجيء هذا الجمع غالبا غير مطرد في نوعين من الاسماء احدهما
جنس مذكر لا يعقل اذا لم يأت له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصل الحروف
كسفرجلات لان تكسيره مستكره كما يجيء عند القرآن هذا القسم ايضا مطردا واما اذا
جاله تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا اجوالقات كتوطئهم جواليق واما بوانات من بوان
بوانات فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو جمالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال كلابات
لقولهم اكاليب فان كان المؤنث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التانيث او لا فان كانت فيه
جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات او لا كفضاربات
وحبليات وسناوات الا ان يكون فعلى فعلان افعلا افعل فانهما لم يجمعا بالالف
التاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا الا عند ابن كيسان فانه
اجاز كما ذكرنا حمراوات وسكرانات كما اجاز في المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت
الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة وكذا لو
فعلاء او فعلى جعلته علما لغير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تانيث
ظاهرة وان لم يكن خماسية اصلية الحروف كالرجل والمرأة الصهلصلوح والمرأة الجحمرش
جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة صهلصلات وجحمرشات
ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات
للمذكر من الخيل وجبال سبحلات اى ضخمات وسبطرات اى طوال العلى وجبال الارض وكذا ابنات
اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير حقيقي التذكير كالايام
الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجبيلات وحميرات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف

مطلب
جمع المصادر التي بالتاء كالكرامات وتخريجات

جمع المصادر المجردة عن التاء كاكاريم وتخاريج ونحوها

مطلب
جمع المذكر الذي لا عقل له

مطلب
قد يجمع جمع المكسر نحو رجالات وجمالات وبيوتات وصواحبات

مطلب
لا يقال اكلبات لقولهم اكالب

لو غلبت الاسمية على فعلى يجمع على فعلاوات كخضراوات في الحديث

ان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تانيث ظاهرة ولم يكن خماسية لم تجمع بالالف والتاء

الوصف وانه لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا
فيهما الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر
فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه قوله ان كان صفة وله مذكر فان يكون اى فهو
ان يكون والضمير راجع الى المبتداء الذي هو شرط والجملة الشرطية مع الجزاء في كل خبر المبتداء
ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن
له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك
المذكر جمع بالواو والنون مصرح بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة
التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح وثيبات شاذ ووجهه ان فعيلا فيه
لما فيه التاء في مؤنثه كسيدة وميتة وخرج ايضا الوصف والتاء الذي يشترك فيه
المذكر والمؤنث كربعة وعلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز لان يجمع بالالف والتاء نحو
جمع بنت وابنة بنات وهي جمع اصلها لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن وهو
بنو على حذف اللام نسيا في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اى اخوة بغير حذف اللام
واخوة جمع اخ على حذف اللام نسيا والثلاثي المحذوف اللام المعوض منها التاء على ثلثة
اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات
وسنهوات في هنة وسنة وصنة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كهنات
وثبات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء استغناء
بالتكسير وذلك نحو امة وشفة وشفاه واما مكسور الفاء وترد الرد فيه اكثر كبيات
وربات لثقل الكسرة وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء كثبات وظبات وكرات لكون
الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح الياء في حالة النصب
قالوا سمعت لغاتهم وجاء في الشاذ انفروا ثباتا ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا
من اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في كرون وثبون وقال ابو على بل هو تاء الوحدة
والالف قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم اى لغتهم قال ولذلك لان سيبويه قال
ان تاء الجمع وحكى الكوفيون في غير المحذوف اللام استأصل عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر
فاتاء ان يقال انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا فالفرق
اذن كالسرادقات مذكر لا جمع مكسر وهو المعروف جمع بالالف والتاء مثله ولنذكر شيئا من
احكام المجموع بالالف والتاء فانه كان المص يذكره في قسم التصريف فنقول كل ما هو على وزن
فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة فظاهر كوعد وصفة فان كان صفة كصعبة اضاعف

مطلب
جمع البنت بنات وجمع اخت اخوات وابن بنون واخ اخون

مطلب
قد سمع من بعض اللغات سمعت لغاتهم بفتح التاء وهو شاذ

مطلب
مفيد جال الجمع في فعل بفتح الفاء وسكون عينه

العضة لها تجره بعضو وانثوى يجمع على عضاه كشفاه تنقصانها الهاء وقيل نقصانها الواو ولا يجمع على عضوات

بفتح الدال وعدات وجهات وبنفاه وجوزات بفتح الاول وسكون الوسط

اضاعف كمدة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء
وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه كتمرات والدعوات والزم في جمع لجبة لجبات
بفتح العين لان في لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور
وقيل لما لزم التاء في لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة اذا قل لبنها
صار كالاسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا
لا سماعا وغلب الفتح في جمع ربعة لتجويز بعضهم في الواحد فتح العين وقيل انها كانت في
الاصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما يقال في جمع امرأة كلبة نسوة كلبات بفتح العين
نظرا الى عروض الصفة وزفد في جمع كهلة كهلات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات
وضبعات خلافا لقطرب فيجوز اسكان ما استحق الفتح من عين فعلة للضرورة قال ذو الرمة
ابت ذكر عودن احشا قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل وجاء في المعتل اللام نحو
اخوات وجذيات سكون عينهما وترتيبا عليهما لقصد التخفيف لحمل الثقل الحاصل من اعتلال
اللام ويجوز ايضا فضيعات بفتح العين او اسميت ضيعة واصل في الاصل اسم دخله
معنى الصفة فقيل في جمعه اهلون واذ خلوا الفاء فقالوا اهله قال واهله وددد
تربت ودهم وانلتهم في الجهد جهدى ونابلى اي جماعة مستاهله للود وقال فهم اهلات
حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا ويقال اهلات ايضا بسكون الهاء
بالوصف العارض ويفتح هذيل العين المعتلة نحو جوزات وبيضات قال الآخر بيضات رائح
متاوب وقدى في الشواذ ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة
بالسكون اليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احرى بمنع
منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل فرارا من الثقل الحاصل بتحريك اول المثلين وتحريك الياء
فان قلت فليقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قلت ان الحركة العارضة في الجمع ولذلك لم يقلب
هذيل مع تحريكها كما لم يقلب في خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة وافعلة بضم الفاء
العين كغرفة وكذا فعل المؤنث كجمل فان كانت مضاعفة فليس في عينها اذا جمعت بالالف والتاء
الا الاسكان كعدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا بالواو كدولة فلا يجوز الاتباع به
اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات لانهم عللوه لخفة الفتح مع
العلة لكن سيبويه قال لا تحرك الواو في دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين
فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم تكن اللام ياء جاء في العين
الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات والاتباع ههنا

اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية
منع الاتباع اتفاقا للنظر واما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل
عليه واما ام ففي الناس لفظ امهات اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس والهاء زائدة تدل
على امومة وقيل اصلية بدليل تامهت كونه على وزن تسرت قال امهتي خندف والناس
ان وزنها فعلة بحذف اللام واما فعلة بكسر الفاء وفعل يكون مؤنثا كهند فان كان صفة
فليس في جمعها بالالف والتاء الا سكون العين نحو عبرات وان كانت معتلة العين ولا يكون
الا باء اصلية كانت كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا
على قياس لغة هذيل وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هذيل وان صحيحة العين فان
كانت صفة فالاسكان كطلحات وان كانت اسما فان كانت اللام واوا امتنع الاتباع
اتفاقا للاستثقال وجاء الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات ومنع الاندلسي
الفتح وان كانت اللام ياء كلحية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة
نحو صحيح نكف بالمعتل اللام واجازه السيرافي لعروض الكسر وقياسا على خطوات فان صحت
اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفراء يمنع ضم العين والا الا فيما سمع
نحو خطوات وعرفات **قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس** لا شك
ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير ما واحده ايضا بسبب الزيادة لانك متى زدت على
بناء ... اذا المفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا اضمت اليها الاثنين
صار عشرة ويكون المجموع الثاني غير مجموع الاول وهذا هو التغيير فهذا تغير ايضا
في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغيير ما يدخل فيه جمع السلامة وكذا
الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغيير فيه اظهر لان علامات التانيث الثلث يتغير فيه ولا
يبقى على حاله الا ما التاء فيه مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي
لم يتغير مفرده الا بالحاق آخره علامة الجمع وجمع التكسير ما تغير بغير ذلك والتغيير في نحو
تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها وغيره تابعها تعد حصول
هذه التغييرات بعد سكون عيناتها لغرض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف
خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالالف والتاء بعد لحوقهما لاجتماع
الساكنين فجميعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل **قوله وجمع القلة افعل
وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة** قالوا مطلق الجمع
على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثرة

مطلب: غلب الفتح في جمع ربعة فيقال ربعات

مطلب: يجوز اسكان عين فعلات لضرورة الوزن

مطلب: يجوز اسكان العين في اخوات وجذيات من المعتل

مطلب: تفصيل اهل وجمعه

مطلب: يجمع اهل على اهلات بفتح العين وقد يسكن الهاء

اذا قلت وقع وصل حرف قالوا حسب زيارتها تخلو جال الوسائل سيد

التاوب الاتيان ليلا يقال تاوبت اي جئت اول الليل راح يروح رواحا نقيض غدا يغدو غدوا والرواح في مقابلة الصباح من الزوال الى الليل سيد

مطلب: تفصيل جمع فعلة بضم الفاء وسكون عينها

يعني ان سيبويه اراد بقوله لا تحرك الواو في دولات الدولة بالضم واما دولة بالفتح فتحرك الواو وفيها على لغة هذيل كما مر انفا

مطلب: فعلة ان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان لازم

مطلب: فعلة بالضم اذا كانت اسما فان لم يكن اللام ياء جاز في العين الفتح والاسكان والاتباع

مطلب: جمع ام على امهات اكثر في الناس وفي غيره امات اكثر

مطلب: تفصيل جمع فعلة بالكسر

العقد بالكسر نبقة او خلبة جبرية سبعة
والعقد اخضر منه

العير الابل التي تحمل الميرة سيد

مطلب: جاز في جمع لحية بالكسر الفتح في عينها واسكانها

مطلب: يجوز في جمع كسرة الفتح في عينها واتباعها واسكانها

وكذلك علب الحمزة في اوا واوا وعلى الاثنين في جرابا في جمعها بعد لحوقه العلامة سيد

مطلب: تغيير جميع الجمع قلة وكثرة وتغييرها

ما فوقها العشرة قالوا وجمع القلة من المكسر اربعة أفعُل وأفعال وأفعلة وفِعلة وزاد
الفراء فَعلة كقولهم هم أكلة رأس اي قليلون يكفيهم رأس واحد اي يشبعهم وليس بشيء
اذ القلة مفهومة من قرينة يشبعهم بأكل رأس من مطلوع فعلة وقال ابن برزوي ان
منها أفعلاء كأصدقاء وجمع السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشابهتها للتثنية
في سلامة الواحد وليس بشيء اذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا يقتضي مشابهته له معنى
ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشده قوله لنا الجفنات الغر يلمعن
بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان
المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين القلة و
الكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدل
على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في غير الثلاثة الى العشرة
واختيارها فيه على سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يات للاسم الا بناء جمع القلة
كأرجل في الرجل او الا جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير الرباعي الاصلي
حروفه ولما لا يجمع الا جمعه كأجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد
يستعار احدهما مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلاثة قروء مع وجود اقراء **قوله
المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل** يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه
هذا كالضرب والمشي ولم يصدر كالطول والعرض والقصر والجري في كلامهم يستعمل في
اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له وماخذ اشتق منه فيقال في
حمدا ان المصدر جار على هذا الفعل وفي نحو تبتل اليه تبتيلا ليس بجار على ناصبه ويقال
اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية
على شيء اي في ذلك الشيء صاحبها اما مبتدأ لها او ذو حال او موصولا او موصوفا والاولى
صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال الاسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا
تاما على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي
مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل كالعدل بمعنى العادل
واستدل الكوفية على اصالة الفعل بعمله في المصدر نحو ضربت ضربا والعامل قبل المعمول
وهو غلط لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ
المعمول والنزاع في ان وضعه مقدم على وضع الفعل فانه احد المتقدمين من الآخر
وينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا وبزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على وضع العامل قبل

مطلب: زاد الفراء على جمع القلة صيغة من فعلة

مطلب: قولهم هم اكلة رأس اي قليلون يشبعهم رأس

مطلب: نقل التبريزي ان من جمع القلة صيغة من افعلاء كأصدقاء

مطلب: بيان الاستدلال على ان الجمع بالالف والتاء جمع قلة

ما حفظ: قال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع

مطلب: قد يشترك بعض الجموع بين القلة والكثرة وقد يستعار للآخر

مطلب: تفسير الجاري في كلامهم وانه يجيء يستعمل لمعان

مطلب: المصدر

ما حفظ: الاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة المشتركة

مطلب: الفعل مشتق من المصدر عند البصرية والامر بعكس عند الكوفية

مطلب: والمصدر بمعنى الفاعل كالعدل بمعنى العادل عند الكوفية

بل قوله ليس بشيء ليس بشيء لانه قد يراد بهذا اللفظ الكلمة تدل على القلة مطلقا سواء قرنت بالرأس والطعام محرره

ما حفظ: جمع السلامة من جمع القلة عنده

قوله جمعا السلامة اي المجموع بالواو والنون وبالالف والتاء محرره

بل الظاهر ان الاسم ان كان له جمع السلامة وجمع الكثرة فالسلامة للقلة كما ان جمع الجمع للكثرة والجمعان للقلة وان لم يجئ الا جمع السلامة فمشترك بين الامرين منه

المعمول وقال البصريون كل فرع يؤخذ من أصله ويصاغ منه ينبغي ان يكون في الفرع
ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا
حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان
يحصل في قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل
على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان وسيبويه
يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا
كما مر في بابه قوله الجاري على الفعل من نحو العالمية والقادرية **قوله وهو من الثلاثي
سماعي ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج استخراجا** يوتى في ابنية مصادر
الثلاثي الى اثنين وثلاثين في الاغلب كما يجيء في التصريف واما غير الثلاثي فجميعها قياسا
كان تقول كل ما ماضيه على فعّل فمصدره على تفعلة ويجوز ايضا ان يرتكب قياس واحد
لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان يقال ينظر الى الماضي ويزيد قبل آخره الفا فان كان
اول الآخر في الماضي متحركا كسر ما قبلها فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال
وفي فعلى فعلاء وفي فاعل فيعال وفي فعّل فعّال وان كان ثلث متحركا كسرت الاول والثالث
كما تقول في انفعل واستفعل وافتعل وافعلّ اذ اصله افعلل وافعالّ اذ اصله افعالل
وتنفعل انفعال واستفعال وافتعال وافعلال وافعيلال وتفعال وليس ما مر كذلك
دليلا على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا بان تقول له
ملتزم بالفعل وجاء ايضا في افعل وفعلل وفاعل وتفعل على غير القياس المذكور لكنه
من الشهر نحو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعل واما فعّال فهو مخفف فعّال وتجيء
الكلام في هذه المصادر في شرح مقدمة التصريف ان شاء الله تعالى **قوله ويعمل عمل
فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه
ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله
باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان** اعلم ان معنى
المصدر عرض لابد له في الوجود من محل يقوم به ومن زمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع
عليه وهو المتعدد ولبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا
من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان
يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة
على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمنا في اللفظ الالفاظ الدالة على محالها

مطلب: سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا

فنقول لما ذا نصور بين زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض
ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص اي غير الازمنة الثلثة او
ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بتغير
تغير حركاته وسكناته كضرب في الضرب او تغيرها مع الحذف كما ستخرج في الاخراج
او تغيرها مع الزيادة كتضرب واضرب في الضرب بحيث يدل تلك الصيغة بنفسها على
احد الازمنة الثلثة على التعيين مع اقتضاء تلك الصيغة وجوب ذكر ما قام به الحدث
بعدها فيسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او وقع انفعالا
ان يذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء
ونحو ذلك او ما وقع عليه او الالة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم ذكره
اهم من باقي لوازمه فيسمى تلك الصيغة مبنيا للمفعول لان ذلك اللازم ذكره بعدها
ما لم يسم فاعله والمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمنة الحدث الثلثة معينا و
لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكنا التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم
التنبيه بها على سائر اللوازم في الاغلب فجيء بما كان منها ذكره اهم بعدها وانما قيل
في الاغلب لانه امكن في بعضها وذلك كاضرب ونضرب وتضرب ولكنه لما كان الاغلب ما لم يمكن فيه
ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر انا بعد اضرب ونحن
بعد نضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة
مختصة اعني المبني للفاعل وجعل باقي اللوازم صيغة مشتركة بينها واهتماما لان نسبة
فان الحدث الى محله اخرج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر
استعمالا من المبني للمفعول فيرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم
الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة اماما لك بالسوط
او تاخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن الرفع وحده اذا تاخر
المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان تقديم المفعول
على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشيء لان المرفوع اهم على كل حال فائدة
تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما
تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد اي لا تعبد غيره
او كون تعلق الفعل به اولى منه بسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا فان المرفوع
لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل

الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شيء ومذكورا بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه
ليس موضوعا على انه منسوب الى شيء في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه
وان المنصوب مرتبة التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل
الا فيه لانه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات التي لم يقم
مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار
الفعل اصل العمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة فروعا عليه وانما لكل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل
يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع
لطلبه الوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي
بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على الفعل لان الكلمة لان الواضع نظر في المصدر الى هيئة الحدث
الى ما قام به فلم يطلب بنظره اذن لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه
دال على الفاعل فلا يطلب لفظا آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول
فكان حق هذه الاشياء ان لا يعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت
عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما في باب الاضافة
لزم عملها في جميع المواضع عمل الفعل والزما المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما
والاصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية
الاتصال وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها مشابهة اسمي الفاعل والمفعول
لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول
بلا احتياج الى تقدير ان لم يلزم عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا يجوز الاضمار
فيه وانما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر
لما ذكرنا في باب الاضافة فان قلت فاذا كانت مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه
ان لا يعمل قلت لا الا انه لما يقتضيه طلب الفاعل والمفعول عقلا فاد في مشابهة لطالبهما وضعا
اعني الفعل بحركة ذلك الوصف الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب الا وضعا
كما في اسمي الفاعل والمفعول لا لذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر
فطلب المصدر عقلا اقوى من طلبهما وقد مر شرط صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه
واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن
مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح اذا كان مفعولا مطلقا تقديره بان والفعل اذ ليس

معنى ضربت ضربا او ضربته او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير
اللص وتقديرهم للمصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع
خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكن
قد يقدره بان دون ما وكذا اذا كان في الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا شديدا لكونها
اشهر واكثر استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم وظن انه لا يعمل الا
لتعذر تقديره بان فتركه ولا يتقدم معموله قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع
الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف
ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل
بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لاعجبني لان
الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ
مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ بمعنى صوموا اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف
المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بقاء الصلة وابقاء البعض الا
ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ادري منعا
من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة
واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله وقال تعالى بلغ معه السعي وفي
البلاد عنه قلت عليكم سوءة ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل
مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى و
لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف والضرب يكفيه
رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت
بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله جنونك
الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم
وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكونا لعامل في
الظرف اعني يومئذ في قوله تعالى فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ اسم الاشارة لان المراد به
النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا ولا يقدر الفعل لقوله اياما
معدودات وكذا يجوز اعمال المضمر مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة
وقد ذكرنا وقد علل المص ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المثنى
والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع لجميع ما للمصدر وثني والا التبس المثنى

المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثنى المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق
لذلك باعتبار مدلوله لو لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية وعلامتي الجمع وهو
مستثقل او يحذف فاحدهما وهو مؤد الى الالتباس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول
وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة
فتثنية احدهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يجعل ضمير المثنى و
المجموع لا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم عليه قال
الفراء انما ذلك لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان لغائب تقدم ذكره قياسا
على الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء الاضمار
فيه الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر
لان محله الذي يقوم به بفعله كلفظ واحد بما اضافته اليه او لحصر رفعه ومن جملة
مع معموله كلفظ واحد وايضا طلبه الفاعل اشد منه من حيث الفعل لانه محله الذي يقوم
به وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم لا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل
بالرفع جائزة من المصدر دون اسم الفاعل وسيجيء الكلام فيه في اسمي الفاعل والمفعول وقوى اقسام
المصدر في العمل المنون بل المضاف الى الفاعل لما ذكرنا ولكونه اضعف بالاضافة منه منونا
وان اضاف الى المفعول اذا قام القرينة على كونه مفعولا اما يجيء تابع له منصوب
حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او يجيء الفاعل بعده صريحا كقوله امن رسم
دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤون وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبني
اكل الخبز ويجوز ان يؤول بفعل مبني للمفعول وكيف مع القرينة الدالة على كون
المضاف اليه مرفوع المحل كما يجيء للمجرور بتابع مرفوع نحو اعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف
الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا وقوله
واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على تقدير المصدر بعامله به
وهو الحرف المصدري وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة تدخل
على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم يصف بها لا انه عملها لمشابهة اسم الفاعل
كما يجيء لا لمشابهة الفعل قيل ولم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا
في فاعل او مفعول صريح بلى قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء
من القول يجوز ان يقال الا من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر على البناء للفاعل والا
استثناء منفصل يجوز ان يقال الا ان التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا

مطلب
ان اذا دخل على المضارع خلص للاستقبال ولو دخل على الماضي لكان باقيا على المضي

لا يتقدم معمول المصدر عليه عند الجمهور

لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي

لا يجوز حذف المصدر مع ابقاء معموله

مطلب
يجوز تقديم معمول المصدر على المصدر ان كان ظرفا او شبهه عند الرضي

عمل حرف النفي في الظرف

مطلب
العامل في قوله تعالى بنعمة ربك كلمة ما النافية

عمل الضمير في الظرف

مطلب
يجوز ان يؤول المصدر بفعل مبني للمفعول نحو اعجبني اكل الخبز

اعمال المصدر باللام قليل وليس كذلك اللام في اسم الفاعل والمفعول

قيل لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في الفاعل والمفعول

ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اي الاجهر من ظلم وسيبويه والخليل اجازا
اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداه يخله في القرار
يراخي الاجل وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل الضرب مسمعا فينبغي
على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب زيد على ان الكاف مفعول والمراد منعه كالاعمال
الاسمية فيه وقال في قوله اعداه اي اعداءه قال او يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر
اي ضعيف النكاية نكاية اعداه فيضمر المصدر لقوة الدلالة عليه قوله وان كان مطلقا
اي مفعولا مطلقا فالعمل للفعل انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرنا من تقدير المفعول
المطلق مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائز الاظهار واما ان كان واجب
الاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون
بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق فلم ينتصب
بل يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز
اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل
منه فاذا حذفت الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالفعل الذي
بان والفعل وذلك لكونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الله
كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر فعلى هذا يجي
المفعول واما غير عامل قال المص وان لم يكن حذف الفعل لازما كما في ضربا زيدا الذي يجوز
اظهر ضرب ان زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق
المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل
والاولى ان العمل للفعل على كل حال لان المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم
مقامه كما ذكرنا والتصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثمه تقول الوصف تنبيها على
ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في
ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظاهر كما في باب الاستثناء
ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصلة هي الوصف
في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان
ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاعنده وكذا عطف
النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل
وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا انما القلنا

مطلب
جوز سيبويه والخليل اعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً

مطلب
المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة

مطلب
العمل ينبغي ان يكون للفعل في المفعول المطلق

مطلب
التصغير يمنع المصدر عن العمل وكذا يمنع اسم الفاعل والمفعول

التصغير يمنع اسم الفاعل والمفعول عن العمل وكذا الوصف يمنع تلك الثلثة عن العمل

مطلب
ويحمل التوابع على محل المجرور خلافا للجرمي في الصفة

فلا ادمتزا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا
الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه يترك الظاهر الى المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا
لا الحركة البنائية كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر في قوله طلب المعقب
حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم لكونه فاعل حقه على انه فعل اي غلبه بالحق المظلوم
ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله
ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله كفوا بعد رد الموت
عني وبعد عطائك المائة الرتاعا اي عطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل
المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور وبمعنى المفعول نحو قوله دار لسعدي اذه من
هواكا فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا
ويجوز ان يكون ما محذوفا في المضاف اي ماء ذو غور ومن ذوات هواكا وفي التقدير
الاول مبالغة الاول كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به قوله
اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على
فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل مخرج و
مستخرج ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه
او الهمزة او ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي فان كان له
معمول آخر فبفعل مقدر قوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه
يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب يضرب وان كان
مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر
فيخرج بقوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام
لذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن
قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل
جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مضروب غلامي او متعد عندي يجمع
لانه عن هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر
قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا
الاستمرار وان قصد به الحدوث رددت الى صيغة اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن
الآن او غدا قال الله تعالى في ضيق لما قصد الحدوث وضائق به صدرك وهذا مطرد
في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث

عقيب الامراد اتزوروا طلبه فخزا قال لبيد يصف حمارا واتانا حتى تهجرا بالرواح وهاجا طلب المعقب حقه المظلوم صحاح

فيكون اسم عين يعمل عمل المصدر وهو الاعطاء محمد

تصحيح قول الشاعر طلب المعقب حقه المظلوم

مطلب
بيان اسم المصدر وبيان عمل مثل عمل المصدر

قد يجي المصدر بمعنى الفاعل فيستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع

مطلب
كان مذهب سيبويه ان المصدر فعلا ومنه قولهم اسم الفاعل مشتق من فعل

كان مذهب الجمهور ان اسم الفاعل مشتق من المصدر خلافا للسيرافي حيث يقول هو من الفعل والفعل من المصدر

تعريف ابن الحاجب لاسم الفاعل لا يعم بعض اسماء الفاعل

نحو فرس ضامر وشازب ومقدر وغدوة ان يقال اذا قصد الاستمرار فيها عارض وضع
على الحدوث كما في قولك الله عالم وكائن ابدا وزيد صائم النهار وقائم الليل قوله الثلاثي
المجرد اي غير المزيد فيه نحو اخرج واستخرج قال المحقق ويسمى يعني بلفظ الفاعل الذي
هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم الفعل ولا المستفعل
الذي قال فيه نظر لانه ليس المقصود بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن الفاعل
بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يات الفعل والمفتعل ونحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء
حتى يقال اسم الفعل بل لو قال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر
والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما يجيء له هذه الصيغة ان يفعل فعلا
والقاعد والمخرج والمستخرج كان شيئا قوله ومن غير الثلاثي يعمل الثلاثي ذا الزيادة
والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومنشعبة الرباعي يكون الجميع على وزن مضارعه المبني
للفاعل بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر فان لم يكن في المضارع
كمتدحرج ومضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين ويضم عينه اتباعا للميم
في منتن منتن ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو
وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح على بعض التأويلات
استغني عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها في نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن
اي افلس ملفج قال وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة
اي مرضية والاولى ان يكونا على النسب كلابن وتامر اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي
النسب حاله واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله
وعده مأتيا اي آتيا والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا
انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة
انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما شرط احد الزمانين لمشابهة للفعل لفظا ومعنى
لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على
اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما الفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل
والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا
على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها كما في اسم الفاعل او واقعا عليها
كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل
اما تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا للذات

بعض اسماء الفاعل ليست للحدوث بل للاستمرار

بيان الوجه في قولهم اسم الفاعل لا غيره مثل المفعل والمفتعل

مطلب قد يستغني العرب عن المفعل بالفاعل نحو اعشب فهو عاشب

اسهب الرجل اذا اكثر في الكلام فهو مسهب بالفتح وهو نادر سيد
اورس الرمث اصفر ورقه فهو وارس سيد

مطلب اسهب فهو مسهب بالفتح واحصن فهو محصن والفج ملفج

احصن الرجل تزوج فهو محصن بفتح الصاد وهو نادر واحصنت المرأة عفت واحصنها زوجها فهي محصنة ومحصنة قال ثعلب كل امرأة عفيفة محصنة ومحصنة وكل امرأة متزوجة محصنة بالفتح لا غير سيد

مطلب قالوا وقد يجيء اسم الفاعل بمعنى المفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية

قيل قد يجيء المفعول بمعنى الفاعل كما في قوله تعالى وكان وعده مأتيا اي آتيا

تفصيل الاعتماد واسم الفاعل والمفعول

ان مبهمة متصفة بالحدث اشتقا منه مذكور قبلها ما يخصصها كرجل ضارب ومضروب
لا في الآلة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة
بها غير المختصة بما يعينها قبل واما وقوعها بعد حرف هو بالفعل اولى كحرف الاستفهام
وحرف النفي ومعنى بصاحبه المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان
زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخاك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني
رجل ضارب زيدا وذا الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا وقال ابن مالك هو حال كونه خبر
المبتدأ او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال
ان يجيء الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا قليل وهو الذي
يسمى الحال الموطئة قوله او الهمزة او ما الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي
يشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب اخواك ولا ضاربا زيدا
الا قائم ابواك وقد يكون النفي غير ملفوظ به بل مؤولا به نحو انما قائم الزيدان اي ما قائم
الا الزيدان ويقدر الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله غير
معتمد على شيء من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدأ قوله فان كان
للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا
ضارب زيد امس وتكون اضافته معنوية هذا اذا جاء بعده ذلك والاجازة لا يضاف
نحو هذا ضارب امس يرفع مع كونه ماضيا كما يكون ذكره ولا ينصب الا الظرف والجار
والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجاز
الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتمسك
بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظانه زيدا امس كريما وقوله تعالى وجاعل الليل
سكنا قال السيرافي في الجواب لهذا ان يقال لما انتصب اسم الفاعل المفعول الثاني فيكون
فلم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل
بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذه الاية ونحوه
لما لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في كلامهم
وقال ابن مالك وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه قال معطي زيد
وما اعطى قال درهما اي اعطاه درهما كقوله في الفاعل ليبك يزيد ضارع لخصومة
ومنا التأويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي قال الاندلسي لا يستقيم
ما ذكره الفارسي في نحو يا هذا ظان زيدا امس قائما اليوم من فاعل لمفعول لظان الفارسي

مطلب تفسير الحال الموطئة

ان يركب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب وجواز فوكرهذا ضاربُ زيدٍ امسِ وعمرًا بنصب المعطوف يقوي مذهب ابي علي في انتصابه بتقدير اسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافي لانه لما اضطر ههنا الى نصبه كما ادعى السيرافي في معطي عمرو درهما الا ان يحمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى فان اردت حكاية الحال الماضية جاز اعمال اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان يقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضر للمخاطب تصوره له ليتعجب منه تقول رأيت الاسد فاخذ السيف فاقتله فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان اضافته تكون معنوية يتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو زيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة **فان دخلت اللام استوى الجميع** يعني يعمل الآن بمعنى الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن البرهان ذلك عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال والمحتمل ضعيف مع انه لا منافي فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة الفعل وقال ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما انتصب ذو اللام تشبيها بالمنصوب بالمفعول به والظرف يكفيه رائحة الفعل فضرب زيد الحسن الوجه وضعف ما قال ظاهر ونقل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ذلك لان اللام عنده ليس بمعرفة كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر التعدي الى المفعول به بانفسهما ان يعتمدا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما الفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم عليه المنصوب نحو قوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعمل ما كان من نحو عرف وعلم ودرى وجهل

يجوز الانتصار على احد مفعولي افعال القلوب ولو قليلا

مبحث تفسير قولهم حكاية حال الماضية

والنقادرا يقال ثم قتيتم للاؤنة نقعل للالتعو المتقابع للذكر للانثة ح ك

مطلب اسم الفاعل الذي دخله اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا

مطلب اسم الفاعل المعرف باللام فعل حقيقة وان كان اسما صورة

مطلب اسم الفاعل مع اللام فعل حقيقة خلافا للمازني

مبحث بيان جواز دخول اللام في معمول اسم الفاعل لتقوية العمل

مطلب قد يتعدى بعض الافعال المتعدية بانفسها بالباء نحو علم ودرى وجهل

بالباء نحو انا عالم بجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجيء **قوله وما وضع منه للمبالغة كضرّاب وضَرُوب ومِضراب وعَلِيم وحَذِر مثله والمثنى والمجموع مثله** ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلثة وهذه الثلثة مما حول اليها اسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال في الرزام شحوا في معقدما على الحرب خواضا اليها الكتائبا وفي كلامهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها وقال الضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وربما بنى فعّال ومفعال وفعول من افعل نحو حساس ودراك من احس وادرك وقال بعضهم منها ابدان الحروب ومحابيض العشيات لا خور ولا قزم جمع بهان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل او فعل يعمل ايضا وانشد شاها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال يعني البرق وساءها اي ساقها والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه وقال الان موهنا ظرف لا شاها لا لكليل لانه لازم ولو كان كليل ايضا فلا استدلال به لانه ظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر له بان كليل بمعنى مكل نحو هذا سمع له على المجاز كما يقال اتعبت لومك فعيل اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل لا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا ما يخاف وآمن ما ليس منجيه من الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع وروي عن اللاحقي ان سيبويه سألني عن شاهد في تعدي فعل فعملت له هذا البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل المحول اليهما اسم فاعل كظريف وكريم وطبن وفطر فلا خلاف في انهما لا يعملان في المفعول اذ لا معنى للمبالغة لا في الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل بمعنى المفعول كالحسيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه الفعل اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع جواز التشبيه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا فانما وضع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا نقص على الصفة المشبهة فتشابه اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة بكونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم في قومهم عفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل على ان اعمالها عنده قوله والمثنى والمجموع مثله اي يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمعا السلامة فظاهر لبقاء صيغة

الحوز الضعيف ورجل خوار ورمح خوار وارض خوارة والجمع خور القوم بالتحريك الذناءة ورجل قزم الذكر والانثى والواحد والجمع فيه سواء لانه في الاصل مصدر سيد

مطلب قد يجيء فعّال من افعل كالحساس من احس ودراك من ادرك

مطلب قال سيبويه الفاعل اذا حول الى فعيل او فعل يعمل ايضا

مطلب لا يصح الاستدلال مع المحتمل خصوصا اذا كان بعيدا

غير سيبويه وقال الان موهنا ظرف لشاها لا لكليل لانه لازم ولو كان كليل ايضا م

شاها علا فاعلا اي سابقها وكذا شاءه علا النقلب الشاو الغاية والامر صحاح

مبحث الفعيل بمعنى المفعل او المفاعل

مطلب لا يعمل شيء من ابنية المبالغة عند الكوفية

الطبن بالتحريك الفطنة يقال منه طبن وطابن اي فطن وحاذق سيد

مطلب ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها مصححا كان او مكسرا

مطلب تقديم منصوبات ابنية المبالغة عليها جائز ومنعه الفراء

الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال ابن حلي
به وهن عواند جبل النطاة نشب غير مقتبل **قوله ويجوز حذف النون مع العمل
والتعريف تخفيفا** يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظوا عورة العشيرة
لا يأتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فخفف
التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول في قوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك
الاغلالا وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف
النون مع الجر كالضاربوا زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا
مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل ولم يعرض التثنية
والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع وليس بشيء لما ذكرنا
واما قولهم انا مرتحل فسويير فرسخا فانما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رائحة الفعل واعلم
انه قد جاء في فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله من ظرف حال وكرار خلف المحجرين جواده
اذا لم يحام دون انثى حليلها اى كرار جواده وقد شذ ايضا الفعل بالمفعول نحو معطي الدرهم
عمرو كما جاء في المصدر نحو قوله تعالى قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان
كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب
جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك اللذين
الا ماضيا لتوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرا غدا
وان كان بمعنى الحال والاستقبال جاز النصب والجر مع ان الحمل على اللفظ اولى بقي ههنا انه
في ان النصب حملا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فينبغي
الفاعل اولى من تقدير الفعل لتوافق المقدر الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث دينار
لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق **قوله اسم المفعول هو ما اشتق من فعل
لمن وقع عليه الفعل وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة
الفاعل بفتح ما قبل الآخر كمستخرج وامره في العمل والاشتراط كامر في الفاعل
مثل زيد معطى غلامه درهما** قوله وقع عليه يعني وقع عليه اوجرى عليه الواقع
ليدخل فيه نحو وجدته ضاربا فهو موجود وعلمت عدم خروجك فهو معلوم ويسمى اسم المفعول
مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به فقال المفعول به لما ضرب
عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم
فاعله وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب

مطلب لا يعمل المصغر من الفاعل والمفعول ولا الموصوف

مطلب قولهم انا مرتحل فسويير فرسخا جاز لكون معمول ظرفا يكفيه رائحة الفعل

مطلب قد يفصل بين اسم الفاعل المضاف والمفعول بالظرف

مطلب لو عطف على المجرور باسم الفاعل جاز الجر على اللفظ والنصب على المحل

نهبوا اللحم اذا كثر عليه وركب بعضه بعضا واهبل يقال رجل مهبل ص سيوري

النطف التلطخ بالعيب يقال هم اهل الريب والنطف صح

المحجرة اى الجارة الان دخل جحره ... سيه

اى ونضرب عمرا او انا تعتقد فيه الماضي لانه نقول غدا انيا فيه صح

قوله او عبد رب معطوف على قوله دينار فالمعنى هل انت باعث دينارا او باعث عبد رب اراد به مدح عبد رب ان نال الاه معادل دينار في قضاء الحاجة صح

لانه هو الذي يفعل الفاعل وهو الذي يحصل فيه هو اسم المفعول به ح

اى الذي فعل به الفعل اى اوقع عليه الفعل يقال فعلت به الضرب اى اوقعت عليه

يُضرب فهو مُضرب لكنه لما اداموا حذف الهمزة في باب افعل الى مفعل قصدوا تغيير احدهما
للفرق فغيروا الثلاثي لما ثبت الفرق في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات
والسكنات كمضارعه لكنه ليس له زيادة في موضع الزيادة ولا الحركات فاكثرها كحركاته نحو
نصر فهو ناصر ويجد فهو واجد فامدادا اما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة
وفي غير الحركات فغيروه بزيادة الواو وضموا الميم لتلا تتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل
قليل كمغرود وملمول وعصفور فبقي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري
على فعله لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الحرف الناشي من الاشباع كقوله ادنو
فانظور وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل
منه الا بفتح ما قبل الآخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول
ويقال اضعفت الشيء فهو مضعوف اى جعلته مضاعفا قوله وامره في العمل والاشتراط
كامر في اسم الفاعل يعني ان حاله في عمله عمل فعله اى المضارع للمفعول كحال اسم الفاعل في
عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته نحو زيد
معطى غلامه درهما وقد ذكرنا في باب الاضافة ان عمله فيما لم يسم فاعله الرفع غير محتاج
الى شرط احد الزمانين وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال
في اسم المفعول لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل
وان كان الفعل متعديا في اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في باب المفعول به وان كان الفعل
لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول منه
لان المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذهب وان تعدى الى المجرور جاز بناء
اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت البلد فهو مسير اليه وكذا في متعد
حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهو مرمي عنها والمرمي هو الشخص
ومن قولهم اسم المفعول اى المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان المسند الى اللازم من
الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف تقول سير اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان
اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول في ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد
مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمودب
الخدام او لا نحو زيد معطى درهم غلامه اى معطى درهما غلامه واضافته غير حقيقية لانه
مضاف الى معموله وان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعله

مطلب لتقول اضعفت الشيء فهو مضعوف

مطلب تفصيل اخذ المفعول من الفعل المتعدي بنفسه والمتعدي بالحرف

تفصيل اضافة اسم المفعول

من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرا والاكتوا لنا الحسين مقتول الطف اخزى الله قاتله

قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت

قوله من فعل اى المصدر قوله لازم يخرج اسمى الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدى بحرف الجر كمقعود والمغضوب واسم المكان والزمان والآلة قوله على معنى الثبوت اى الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه فى الاصل بمعنى الحدوث وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث وهذا الطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث والتكثر ادعى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فى الصفة عليهما فليس معنى حسن فى الوضع الا ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة او فى جميعها ولم يجز نفيه فى جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلابد من وقوعه فى زمان فان كان الظاهر ثبوته فى جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا او سيصير حسنا او هو الآن فقط حسن فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا

قوله وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وصلب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا

صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول وتجىء فى تقديم النحو ان شاء الله تعالى وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل بحال الحدث المشتق هو منه فصارت بمعنى ضخم وضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث فى احدهما وضعا والاطلاق فى الآخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة يثنى ويجمع ويؤنث كما ان اسم الفاعل صفة يثنى ويجمع ويؤنث لم يعمل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصد وا ان تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتأنيثها النسبة اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه سواء لانه لا يطرد ذلك فى الالوان والعيوب لانك تقول بيضوب وابيض كما تقول ضارب وضاربون مع عمل افعل فعلاء عمل سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التى ذكرتم انت حاصلة فى افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبنى من باب المبالغة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اى ذو طول اى ذو غلبة بالطول فالطول منك بمعنى طائل الذى من باب المغالبة الا فى معنى الحدوث كما ذكر فى سائر الصفات المشبهة قلت اولى ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثى يبنى فيه افعل التفضيل ثم ان الذى ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدى الافعل الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه جميعه متعد فكان ينبغى ان يجوز انا اطول القوم وانا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا ضارب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما فى باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اى ذو غلبة بالطول بل معناه آخر فى الزيادة فى الطول من مبدا الطول بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفة تعديه لتعدى اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينته معناه لمعناه وقال المص لا يعمل الا فى المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت يعمل لما امكن تقديرها بفعل بها يفيد فائدتها فيعمل عمل ذلك الفعل وليس لا فعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه فان قيل بفعل المطالبة يفيد فائدته فالجواب ما مر قوله ويعمل عمل فعلها يعنى من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما قلنا فى اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها

قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول فى كل واحد مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانية عشر فالرفع الفاعلية والنصب فى المعرفة تشبيها بالمفعول وفى النكرة على التمييز والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه والحسن وجه اختلف فى حسن وجهه والبواقى ما كان فيه ضمير واحد فهو احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهى كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف تؤنث وتثنى وتجمع واسماء الفاعل والمفعول لغير المتعديين مثل الصفة فى ذلك

اعلم ان الصفة المشبهة اما ان تكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما قسمها بحسب اعرابها فى نفسها لان ذلك عرف احكام الاعراب الصفات وقد تقدم ذلك فى باب النعت والكلام ههنا فى عملها لا فى ايرادها فى نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام

مطلب

باب المغالبة ليس بقياس مطرد

قولهم قتيل الطف اى فى الطف فالاضافة بمعنى فى كما هو المشهور ويمكن ان يجعل الاضافة بمعنى اللام على الملابسة كما فى قولهم كوكب الخرقاء

الحسين رضى الله قتيل الطف اخزى الله قاتله

مطلب

اسم الفاعل موضوع للحدوث وان كان بعضه للثبوت والاستمرار بعارض

مطلب

الصفة المشبهة ليست موضوعة للثبوت والاستمرار بل هى موضوعة لمجرد القيام والاتصاف

مطلب

صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية

الادعج سواد العين مع سعتها يقال عين دعجاء والادعج من الرجال الاسود

يقال طاولنى فطلته اى كنت اطول منه من الطول والطول جميعا

اى جعلت قسمتها وبيانها فى حكم كل قسم بحسب حال الصفة والمعمول لانه يسأل عن كل قسم باللام ومجردة عنها وعلى كل حال من التقديرين معمولها اما مضاف او باللام ومجرد عنها اى من اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة

مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلثة ثم المعمول في كل واحد من
اقسام الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور صارت ثمانية عشر لان الستة صارت
مضروبة في الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن
الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذا الحسن وجهه
الحسن الوجه الحسن وجه اثنان من هذه المسائل الثمانى عشر ممتنعان باتفاق احدهما
الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا
كان المعمول مضافا الى المضاف الى المضمر نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه
وذلك لانها لم يفد بالاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك والثانى
بعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستناده في الصفة كالحسن الوجه والحسن
الغلام والحسن وجه اى الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما
كحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة
بسبب اللام حتى يحذف الضمير في وجهه بان لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا
وجههما والحسنوا وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح
كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف والثانية من الممتنعين ان يكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المجرد عن اللام كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنعت مع حصول
التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب
فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فان لم يكن مثلها لجواز تعريف المضاف
والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان يكون على صفة ما هى مثله من
تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه وسيلة منها بخلافها او هى الصفة مجردة عن
اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع
البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح
في السعة وليس استقباحها لاجل اجتماع البصريين فان ذلك زيادة على القدر
المحتاج اليه وليست بقبيحة كما في رجل ضاربه اياه بل لكونهم شرعوا في الاضافة
لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن فيه ويقبح ان يقتصر على احدى التخفيفين
اعنى حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء
عنه بما استكن في الصفة والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف

التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ابن بابشاد مستدلا بانه يلزم العنكبوت
وهو ان اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انه اضيف حسن الى وجه وهو هو في المعنى
فذلك انما منعه من منع في الاضافة المحضة وكان ينبغى على ما قال ان لا يضاف الصفة
الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم
لما قصدوا اضافة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذى هو اجنبى من ناصبه ثم
اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى الضمير الراجع
الى صاحب حسن فكانه اضفت حسنا الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك
لا استنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد امه وعبد بطنه وصدر بلده وطيب مصره
ويجوز ذلك في الجنسية عند سيبويه المستدل على مجيئها في الشعر قول الشماخ اقامت
على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما
الاعالى اذ هو جمع في المعنى المثنى اذ هو للجارتين وليس للجارتين الاعليان وانما جمعا بما
وليهما كقوله رووانفا الييتيك وتستطارا فالالف في تستطارا راجع الى روانف لانه
بمعنى الفتين فكانه قال جونتا مصطلى الاعالى فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن
في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اى فعل الغلام ويعنى بمصطلى الاعالى
اسافل الاعالى وهو الموضع الذى اصابه الدخان لكثرة فاصل الجارتين اعلاه كميت وما
يباشر الاصطلاء جون الى سوده وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسائل
مكروه مسالتان اخريان قبيحان عند المخاطب استحسنهما المصنف وهما الحسن وجهه
وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة
المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه في المعنى ليس في صورة المفعول فلا يستقبح
الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيحة في اللفظ
لان الصفة الرافعة للظاهر هى المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمروا
فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه هى التى هى مستقبحة في المحضة
التى هى اصل غير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير
المنصوب بها في المعنى لان رتبة الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيف
اليه بعد نصبه كانت كاضافة الشيء الى الاجنبى فنصب معمول الصفة اذن لاجل
توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما
ان حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا

يقال واحد امه وعبد بطنه وصدر بلده وفريد عصره

الانف اسفل الالية وطرفها الذى يلي الارض من الانسان اذا كان قائما

زيدا اسود فرس غلام الاخ ومررت بابيض الثوب وزيدا احمر غلاما الاثر لا معنى للجميع ولا
انه صاحب نفسه فان قيل اليس تلك الصفة في نحو زيدا اصفر ثوبه على صفة له فذا
وهي كونه صاحب ثوب كذا قلت معنى كونه صاحب مفهوم من كون الثوب سببا او بد
من صفة المسبب والما خص حسن حيان الكلب الذي كناية عن كونه هو كريم قال الحزين بابا
العفور كلبا و سبله لو قبيحة ولاد في غاية وهي حسن وجها اذ كل ما ذكرنا في حسن
وجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول لاصله في التعريف واربع مسائل قبيحة لا ينتهي
الى نفعها في حال السعة وهي الحسن وجهُ وحسن وجهُ ووجه والحسن الوجه وحسن
الوجه برفع معموله في جميعها والاوليان اقبح من الاخيرين لعدم موافقة المعمول فيهما
لاصله في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور
قيل قبيح اي وجه منه والوجه منه وقال ابو علي الوجه ووجه بدل من الضمير المستحسن
في الصفة قاله في قوله تعالى مفتحة لهم الابواب وهذا عسل اللام بالذم لان بدل البعض بدل
الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الاغلب قال الكوفيون اللام في الوجه بدل من
الضمير كما في قوله لحا في لحاف الضيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد
تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسئلتان فيهما وجه
من لكن قل استعمالها لاستنكار في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه
فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب توطئة للجر وهو حسن كما مر واما استنكار ظاهرها
فنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التمييز لانهم
يجوزون تعريف المميز كما مر في بابه وقلت مسائل قبيحة لا يجوز الا في ضرورة عند البصريين جائزة
في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر المعمول
فيهما كما تقدم المجموع ثماني عشرة مسئلة ولنا ان نعلل استقباح المسائل الثلث القبيحة
الممنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن ضمير المسبب في صفة السبب لما ذكرنا من الاجراء
المعنى جرها على المسبب واستدلوا بها الصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المسبب
صار السبب كالفضلة لمجيئه بعد الفاعل اي الضمير المستحق فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب
زيدا او خفض بالاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب لكن المانع من الاضافة الى السبب
انما كان نعته كما ذكرنا فلما استهجن ضمير المسبب في الصفة استقبح مجيئه في الصفة ايضا لان
فصار ملبسا لدلالة صفة سببيه على صفة نفسه وانضم هذا القبح المذكور في الحسن
وجهه بجر نحو الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فيتاكد امتناع قوله و النصب

في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوها على قبح في السعة ايضا
ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة اليه او لا غاية الظهور فيتبين
في المجرور انه كان قبله منصوبا قال انعتها اني من نعاتها كوم الذرى وادقة سراتها
ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع وجهه
فيهما فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصليين لان الوجه في المعنى فاعل
فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة اذ ليس
في الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس كثيرو الاستعمال الحسن وجها
وحسنٌ وجهًا على التمييز والحسنُ الوجهِ وحسنُ الوجهِ بالجر على الاضافة اما حسن
انتصاب المعمولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فجعلت
على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا
ثم التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير
واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن انجرار الوجه مع اللام فيه فلان
في الحسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره
فيها وفي حسن الوجه تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير فيهما معا تعريف الوجه باللام التي هي
من الضمير مراعاة للاصل في التعريف وهذه فائدة لفظية واما من حيث المعنى فيهما
ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاولين والدليل على انتقال الضمير
الى الصفة انك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان
الوجهين والزيدون حسنوا الوجه ولا تأتي هذه العلامات في الصفة الا وفيها ضمير
مستترة الا في القدرة نحو قام رجل قاعدون غلمانه وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير
المسبب مع كونها مسندة في المعنى الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبرا له او
حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كان هي الصفة المذكورة في
زيد حسن الوجه فانه متصف بحسن وجه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ
وكثير الاخوان اي متقوٍّ بهم فيحسن اذن ان يجعله منه بسببه كصفة نفسه فيستحق
ضميره في صفة السبب كما يستحق في صفة نفسه فيخرج السبب عن ظاهر الفاعلية
الى النصب او الى الجر اذ الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على ان يكون بدلا من الضمير
لئلا يلتبس بالفاعل فان لم يجر في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او حسن عليه
لم تدل على الصفة له في ذاته نحو زيدا احمر ثوبه لم يجز استكنان ضمير المسبب فيها فيفتح

حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره نخ

على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون
بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في المفعول الاولى
قوله ما كان فيه ضمير واحد حسن الخ قد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير
فيها الى في معرفة الحسن والاحسن القبيح عنده مبنية على الضمير فهذا ظاهر لبروزه نحو
وجهه او الوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهر التأنيث الضمير وتثنى
ويجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل يؤنث لتأنيث الفعل ويفرد عند
انفراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان كلمة المعمول اذا كان معرفا
كلمة مضافا الى المعرف باللام او مضافا الى مضاف اليه بالغا ما بلغ فحكم مررت برجل حسن
حكم برجل حسن الغلام وحسن وجه ابي الغلام وكذا الوردة وكذا حكم المعمول المضاف الى
المضاف الى الضمير وهلم جرا فحكم مررت برجل حسن وجهه حكم برجل حسن وجه غلامه وبرجل
حسن وجه ابي غلامه وكذا الوردة وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله قطاة
الجيب منها وبرجل حسن وجه ابي غلام قوله المجرد عن اللام والاضافة نحو مررت برجل حسن
وجه غلام المتعدي الى واحد نحو زيد معطي غلامه درهما ومن المتعدي الى ثلاثة هو المتعدي
الى اثنين وزيد معلم عمرو كريما تقول في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاخص
النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومؤدب الخدام سواء كانا بمعنى الماضي او
بمعنى المضارع او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر وان
جاز في معمولهما الرفع جاز النصب والجر ايضا لاتهامهما فرعا كما مر فيجيء في كل واحد منهما الثمانية
عشرة مسألة وكذا يجوز اشتغال الضمير اليهما من المعمول ثم نصب المعمول وجره اذا كان مجهولا
لصاحبهما المتقدم وصف باتصافه برفعهما المضمر بهما كما قلنا في الصفة المشبهة من
فلا يجوز زيد قايم ابا ولا قايم ابن العم ولا مضروب مملوك الاخ ولا مشروب ماء الاخ هذا
اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا ومعطي اخوه درهما او معطي عمرو ثوبه فان جر
المفعول لم يجز انتصاب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول بخلاف الصفة المشبهة
واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب والمجرور واذا كان
المفعول منصوبا بعد الفاعل فامن التباس المنصوب او المجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابي
على نصب الفاعل وجره اجراء له مجرى حسن الوجه وبطلان غيره وقد يجري بعض الاسماء
اي هذه مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه فيجيء فيه المسائل
المذكورة وهو قليل قيل لا تعمل الصفة المشبهة في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل والمفعول

التعلاب تخرج الرأس من الجيب اي جيد السعة جيب الدرع يروى بخفوض رجيب باضافة كما مرت اليه اشارة

مطلب
قد يجري بعض الجوامد مجرى الصفة المشبهة كما في قولهم فلان شمس الوجه

مطلب
تفصيل محل عمل الصفة المشبهة

والنعت بل يعمل في السببي فقط وليس كذلك فهم هذا القول بوجه بل تعمل في غير السببي اذا
كان في معمول آخرها ضمير صاحبها نحو برجل طيب في داره نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف
الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان وما حسن الزيدان فانه لا صاحب لها هاهنا حتى
تعمل في شبهه واما نحو ما زيد قايم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او ولا احسنا وجهيهما
فان وجههما وان لم يكن سببا للزيد الا انه سبب للجارية التي هي سببه فجاز خلو الصفة
المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذي اضيف
اليه وجه راجع الى جاريته التي هي مضافة الى ضمير موصوف فكأنه قيل يا زيد حسنا
ربه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل
قايم غلاماه لا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد جوننا مصطلوهما كما مر لان اصله
جون مصطلاهما اي مصطلى الاعالي اي مصطلى اعاليهما فلما قصد بجر الاضافة
حذف الضمير الذي اضيف اليه اعالي واسير فجون فصار جوننا وادخل اللام
في اعالي ليتعرف باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميرا راجعا
اليه لتقدم ذكره مثنا لكون الاعالي هاهنا في معنى الاعليين فليس عنده اذن من باب
حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير هاهنا من وجهه كما حذفت من اعاليهما
مص بنحو زائد وفاضل وغالب احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل الموصوف
بزيادة على غيره فيه اي في الفعل المشتق منه لا ببعض نحو طائل او زائد في الطول
غيره والاولى ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر
المشتق هو منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر تخفيفا بالحذف
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس قوله اسم التفضيل ما اشتق من
فعل لموصوف بزيادة على غيره فهو افعل وشرطه ان يبنى من الثلاثي مجرد ليمكن
البناء ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره نحو زيد افضل الناس فان قصد
غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وحمرة
وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول مثل اجدر والوم واشهر واشغل
شروط افعل التفضيل ان يبنى من الثلاثي المجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف
قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه الفعل احتراز من ايدى واجل من اليد والرجل
قائم بنفسه وقولهم احنك الشاتين اي اكلهما من الحنك وافعل شاذ وكذا قولهم ابلك
من خف الخاتم لم يستعمل شكاسة اذا قام صحة الابل وهو فرس من غيره من الفروسية

مطلب
تفصيل كون خير وشر من اسم التفضيل

مطلب
قد يستعمل اخير واشر على ما هو القياس

مطلب
بيان شروط اسم التفضيل وتفصيلها

مطلب
قد يجيء افعل من الجوامد نحو قولهم ابل من خف الخاتم

ولم يستعمل منها ايضا فعل وقولنا تام احتراز عن الافعال الناقصة ككان وصار
فانه لا يقال الكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة لزمان دون الحدث
كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق دالة على الحدث ايضا كما يجي
في بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك مطلقا وهو اصير منك غنيا اي انتقالا
الى الغنى وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ما ليس كلمة فانه لا يقال هو ابس منك
لئلا تصير مستعملة في الاثبات فان قيل نقل ابيس قلت ليس لا ابيس لنفي الحرف الذي هو
المتكلم وليس موضوع له بل هو لنفي المفضل في التكلم وقولنا متصرفا احتراز عن نحو نعم
وبئس وليس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غرب الشمس وطلعت فانه لا يقال
الشمس يوم اغرب منها امس ولا اطلع ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور
والعمى قوله ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو دحرج قوله مجرد احتراز عن ثلاثي ذي زائد نحو خرج
وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليمكن اي لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج
او لم يكن مجردا كاستخرج لم يمكن بناء افعل منه اما اذا وجب بناءه من غير حذف شيء منه فلوجوب
الاستحالة لان افعل ثلاثي فيه بزيادة الهمزة للتفضيل واما اذا اردت البناء مع حذف او تبديل
فانه يلتبس المعنى اذ قلت في دحرج ادحرج لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج
اخرج بحذف الهمزة لا التبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من المنشعبة وكل هذا بناء على انه
لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصروا عليه اختصارا قوله ليس بلون ولا عيب
ايضا لقوله ثلاثي قوله لان منها افعل لغيره يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب
لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس
احدهما بالآخر فلو قلت زيد الاسود على انه للتفضيل لم يعلم انه ذو سواد او بمعنى الزائد
في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة الآخر
في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب
الظاهرة فان الباطنة منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وانوك
واهوج واخرق والد واسكن واعن واعجم واترك مع ان بعضها يجيء منها افعل الغير
التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء
واعجم وعجماء واترك وتركاء بل يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل الغير والاولى
ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان في

اتى افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فيحمل كل ما جاء من الثلاثي عليها
وان العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه كثر استعماله فيه
من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم تقلب واوهما حملا على
احول واعور وما لم يجئ منه افعال او لا افعل كالبخر والعقم والعرج والعمى لم يبن منها لكون
بعضه مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في
الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض قالوا لانهما
اصل الالوان قال ابيض من اخت بني اباض وقال لانت اسود في عيني من ظلم وهما غلط عند البصريين
شاذان قوله فان قصد غيره يعني قصد التفضيل من المعاني الاشياء التي يفقد بناء
التفضيل منها وهي الزيادة من الرباعي والالوان والعيوب الظاهرة بني افعل التفضيل
من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك التي تقصده
من تلك مصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها فينتصب على التميز ليتحقق
معنى التميز عن النسبة فيها نحو اقبح عورا واشد بياضا وابدع انطلاقا واكثر دحرجة
ومن سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو
اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم لي من فلان وبحوه التعبير لانك تحذف
الزوائد وترده الى الثلاثي ثم يبنى منه افعل التفضيل فيخلف همزة التفضيل همزة الاصل
وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن المبرد والاخفش جواز بناء افعل التفضيل
من الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع
وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل يعني قياسه ان يكون لتفضيل
الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اي ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين لا يقال الاضرب
بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول
لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثرة الاشتباه لاطراده واما
سائر الالفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لعلها لكونها سماعية فاراد وا
جعله لاحدهما الظهر دون الآخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول لان
له فاعل في الاغلب لا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت
فلو جعلوه حقيقة في المفعول لنقل اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل
الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول ايضا على
غير القياس نحو اعذر واشهر والوم واشغل اي اكثر معذورية ومشهورية وملومية

مدلول الفعل الناقص مثل كان وصار زمان دون الحدث

قوله مثل اكون واصير يعني لا يشتق افعل التفضيل من الافعال الناقصة فلا يقال اكون من الكون واصير من الصيرورة التي هي من الافعال الناقصة لمحرره

لا يجيء من فعل غير متصرف افعل التفضيل فلا يقال مثلا انعم وابأس

اي ما تكلم وهو ما يتنفس اخصا منكم سيد

لا يجي من الالوان والعيوب اسم تفضيل

مطلب: يجيء افعل التفضيل من العيوب الباطنة نحو ابلد واجهل واحمق ونحوها

الرعونة الحمق والاسترخاء ورجل ارعن والمراة رعناء ورجل اهوج اي طويل وبه تسرع والهوجاء الناقة التي كان بها هوجا من سرعتها الاخرق ضد الرفيق يقال خرق يخرق خرقا النوك بالضم الحمق سيد

النقيرون تقدم الثنايا السفلى فلا تقع على العليا سيد

الاباضية فرقة من الخوارج اصحاب عبد الله بن اباض التميمي واباض اسم موضع سيد

مطلب: اجاز الكوفيون افعل التفضيل من البياض والسواد

مطلب: مجي اسم تفضيل من باب افعل قياسي عند سيبويه

مطلب: قياس اسم التفضيل ان يكون للفاعل نحو اضرب اي اكثر من غيره في الضاربية

قد يجي اسم تفضيل من المفعول نحو اعذر واشهر والوم واشغل

وبشغولية ومنه اعني في قول سيبويه وهم يشابه اعني **قوله ويستعمل على احد**
ثلثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام فلا يجوز زيد الافضل من عمرو الا
يعلم فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من
اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم نحو زيد افضل الناس فلا يجوز يوسف احسن
اخوته والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن
اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له والثاني في المعرف باللام
فلا بد من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو
ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلثة المذكورة
فلا يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يخل عن الجميع لانه وصف لتفضيل
الشيء عن غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام فهو في حكم المذكور
ظاهرا لانه يشار باللام الى معنى مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية
في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور مع المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل
من زيد قلت عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من
هنا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى
عن ذكر المفضل عليه ان كان راسا فلو خلا عن الثلثة فخلوه عن ذكر المفضل عليه فلا يتم المعنى
بين من وصفه واذا علم المفضول جاز حذفه غالبا ان كان افعل خبرا كان نا الكائنات
انا نجي يقول الناس ومنه قوله تعالى اكبر وقولهم ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه
اعز واطول وقوله ستعلم ابناء للموت اذ ما ذا دست في الاسل الجراد والجبان فال
فمثل هذا المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكثر كل شيء ونحو دعائمه ولم يعوض
منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستشنع واما نحو جواد فقد ذكرنا صدم تنوين
التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع مجروره محذوف اي اكبر كل شيء ونقل الحرف في غير
الخبر نحو جاء في رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد كان
الخبر اكثر من حذفه الوصف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضها وانما لم يجتمع من الثلثة المذ
ثان لان كل واحد منهما يغني عن الاخر فاذا ذكر الحصول كما ذكرنا ولا فائدة في
الا ذلك كان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما
العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى
وهذا كما تقول مثلا ان شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال الحمد لله الافضل من قريش

مطلب
تفصيل استعمال الاسم التفضيل مع الاشياء الثلثة وخلوه عنها واجتماعها

مطلب
قد يحذف كلمة من من اسم التفضيل اذا وجد قرينة مثل الله اكبر

مطلب
قد يحذف المفضل عليه ويحتمل كونه مع من او مع الاضافة

مطلب
قد يجتمع من التبعيضية والتفضيلية كما في قول القائل

قد يجتمع اللام ومن كما في قول الشاعر

يش اي افضل من عيسى من بني قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله
رت مهلها ولعلجبر منه زهير انهم ذخر الناجربنا ويجوز في البيتين على ما قيل ان يقدر
ضل اخوتنا دما من اللام يتعلق به من اي بالاكثر اكثر منهم والخبر خيرا منه ولا منع من اجتماع
ن اح ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولك زيد افضل البصرة
كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان
ن الاضافة دالة على ان صاحب الفضل مفضل على غيره مطلقا فاغنى بذلك عن ذكر
المفضل عليه ولا تخرج المجرور عن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا في
ربا احسن من عوجا الضمير تقديرا كقول علي رضي الله عنه لئن اصوم يوما من شعبان احب الي
من ان افطر يوما من رمضان لان الوصيام يوم الذي شك ان يكون من رمضان محبوب عند
فقد رآه رضي الله عنه محبوبا الى نفسه ادبا ثم فضل الصوم شعبان عليه فكانه
ل انه محبوب عندي ايضا لصوم يوم من شعبان قال عليه السلام اللهم ابدلهم
برا منهم اي في اعتقادهم لانه فيهم خيرا وابدلهم في اعتقادهم ابدلنا والا فلم يكن فيهم عدم
ل ومثله قوله تعالى هم اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار
فنا وا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم
فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم
انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعلم من تقول كذا فليس المقصود
التفضيل بل بعد الفاضل عن المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل
ما في قوله بنت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى
ك انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك
لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل تقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت
زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية
في معنى التفضيل ومنه قول علي رضي الله عنه ولهي بما تعدل من ترول البلاء تحتمل
الضرر في تركك اصعب واو في من ان يكذبك ان يتعرك ويجب ان يلي من التفضيلية افعل
لانها من تمام معناه او يلي معموله قال فانا راينا الفرض احوج ساعة الى الشوط من بط
ان منهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن ادلو انصفت الشمس وقد يتقدم
عليه في الشعر كقولك واسرك الوباء قسرا وهي من عقاب لوح الجو اعلى منتمى يلزم
ذلك ان كان المفعول اسم استفهام نحو فمن اعلم زيدا ومضافا نحو من غلام ايهم اكرم انت

مطلب
لا منع من اجتماع من التبعيضية ومن التفضيلية كما في زيد افضل البصرة من كل فاضل

مطلب
قد يكون المفضل مقدرا موصوفا على قول الخصم

ويجوز ان يكون قوله تعالى خير مستقرا من قبيل التهكم اي تهكم الكفار اي فيما وانما علم بوط

مطلب
قد يقال على التهكم فلان اعلم من الحمار

مطلب
تحقيق قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول مثل هذا

فيكون معنى قولهم هو اكبر من الشعر اي بائن وبعيد عن الشعر وعن ذلك

فيكون استعمال افعل في التجاوز والتجاوز ومثله جائز واقع بلا تفضيل

مطلب
زيد افضل من عمرو اي متجاوز في الفضل عن رتبة عمرو

اللوح الهواء بين السماء والارض ونيف
الجو ما بين السماء والارض ونيف

يجب ان يلي من التفضيلية افعل لانها من تمام معناه

وقد يفصل بين افعل ومن بكلمة لو

وقد يتقدم كلمة من على افعل

قوله وقد يتقدم عليه في الشعر يشعر التقييد بالشعر بان تقدم من التفضيلية على افعل في غير الشعر غير مقبول ويوافقه قول الشارح التفتازاني في شرح الكشاف ان قوله حافظ التقصير والاخبار وان كان في اثر النون احفظ وبالاحفظ وان كان في الخس البصرى او غط تقدم العلاقة من التفضيلية على اسم التفضيل رعاية للسجع وهو قبيح عند هم انتهى كلامه مح

قوله فاذا اضيف فله معنيان اصحهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه
برضي لانه مفضل على من سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه
وكيف يكون بذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه وقول المحشي في دفع هذا
ان زيدا لم يكن في التاسع قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليه بل الغرض تفضيل
الشيء على نفسه وقول المحشي في دفع هذا الاعتراض اشتراكه معهم في اصل الفضل
لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض الى واسطة لان لفظ فضل يكفي في هذا الغرض لما ذكر
بعد هذا وهو قوله لان افعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة على غيره اذ الزيادة فرع ثبوت اصل
ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل فمعنى لفظ فضل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل
فيحتاج لاجله الشيء اخر والاولى في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة
فليرجع اليه وقوله بعينها في الشرح انه لا تعلق بهما الى آخر الكلام قد مضى الكلام
في باب الحال قوله والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على كل ما سواه
لا على المضاف اليه وحده وانما يضيع الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف ما
نحو مصارع مصر وحسن القوم العوم ما يفضل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه
بهذا المضاف ان تضيع الى جماعة هو احد كقولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل البشر
افضل الناس من بين قريش وان يضيف الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
اخوته فان يوسف لا يدخل في اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف لم
عده فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة واحسن بني يعقوب وان تضيع الى غير جماعة
اعلم البغداد اي اعلم من سواه وهو يختص ببغداد لانها منشؤه او مسكنه وان
المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله يجوز في
الاول الافراد الخ يعني اول معنى المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر
معه ما يقتضيه وصفه وهو من التفضيلية لانه يصوغ على هذه الصيغة المفيدة
لهذا المعنى تعدى الى المفعول فمن الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عما
في هذه الصيغ من الوصف كاحمر والاسم كافعل وذلك ايضا قليل فما دام معه من يطابق
به صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال الصيغة المفرد المذكر نحو زيد
او الزيدون او هند او هندان والهندات افعل من كذا اذ لو ثنى وجمع وانث لكان
لتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضفته واردت تفضيل صاحبه على
من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل الصاحب في انه صيغة واحدة وذلك

لانه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجردا ولا سيما ان افعل المصاحب فمن مضارع
المضاف كابن في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول
جميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزاء مفضوله الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولذلك
بينهما لفظا الا ان يذكر من في احدهما دون الآخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب
من وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المانعة من التصرف وقال ابن
[...]هان وابن السراج وابن يعيش يجوز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب بمن في
[...]طابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهبه واللام لا يشابه المضاعف
[...]تقدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما
[...]صاحبهما وقيل انما لم يتصرف في الذي لم يشابهه لفظا ومعنى لافعل التعجب للفعل
[...] التصرف اما لفظا فظ واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا
[...]ان من اصل واحد كما يجيء من افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف بالمعنى الثاني
[...]لم يكن فيهما علامة التفضيل اي من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل
[...]يشابه افعل التعجب مشابهة تامة ودخلها اللام والاضافة اللتان من علامات
الاسماء فرجح جانب الاسمية فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز
[...]تصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل
[...]الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان
[...]صاحبا له اي لعلم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة
[...]مجردا عن معنى التفضيل ولا باسم الفاعل والصفة المشبهة قياسا عند المبرد
[...]واما عند غيره وهو الاصح قال قبحتم يا آل زيد نفرا الام قوم اصغرا واكبرا اي صغيرا
[...]كبيرا وقال الآخر ملوك عظام من ملوك الحكم اي عظام وتقول الاحسن والافضل بمعنى
[...]حسن والفاضل قيل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه وليس شيء اهون عليه تعالى من شيء
[...]وما كان بهذا المعنى فلو من صيغ افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي
[...]الاصل ان افعل التفضيل مع من دا اول فمذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على
[...]ثلاثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب ووا كدد ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول
[...]تعز بانه وقال بعضهم اصله اوال من وال اي نجا لان النجاة في السبق وقيل اصله
[...]اول من آل يؤول اي رجع لان كل شيء يرجع الى اول فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد
[...]قلبت الهمزة من الوجهين واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وال فقلبت

يجوز المطابقة و الافراد في افعل المضاف الى ما بعده

يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن التفضيل

قد يستعمل الاحسن والافضل بمعنى الفاضل والحسن

قال بعض الاوائل اصله اوأل

تفصيل التفضيل اذا اضيف الى ما بعده

اي افضل الناس جميعا من بين قريش

قولهم فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو من بغداد

الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب وول فقلبت الاولى همزة
كتصريف افعل التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه فوعلا واما قولك اولة واو
لات فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب واو اول همزة على مذهب جمهور البصريين
كما لزم في نحو اواصل على ما يجيء في التصريف وعند من قال هو افعل من وال اصل اول
وول قلبت الواو همزة كما في وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في اومن
ولهذا رجع الى اصل الهمزة في قراءة قالون عادا الولى لانه حذفت الاولى وحرك لام التعريف
بحركتها فوال اجتماع الهمزتين فاول كما مر معنى وتصريفا واستعمالا تقول في تصريفه
الاول الاولان الاولون الاوايل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول في
الاستعمال زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء
مستعمل على القول الصحيح لا مما استعمل منه اسم كاحنك فيه معنى الوصف اذ هي بمعنى
اعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق منه كاعلم او ذو علم اكثر من علم غيره واحنك
اي ذو حنك اشد من حنك غيره وانما يظهر وصفيته اول بسبب ما يليه بالمشتق
اشتق فصار مثل مررت برجل اشد اي جرى فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف
قبله ظاهرا نحو يوما اول وذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هي دليل على انه افعل
اسما صريحا كافكل وابدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين
مع الجر لخفاء وصفيته كما مر وذلك كقول علي رضي الله عنه ما اجده ولا بادئا ويقال
له اولا لو ولا آخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان ظرف
الزمان نحو قولك لعمري ما ادري والى الاوجل على اينا تعدو المنية اول او قات عدة
ويقال ما لقيته مذ عام اول رفع اول صفة لعام اي عام اول من هذا العام
العرب يقول مذ عام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه انهم جعلوه ظرفا كانه قيل
مذ عام قبل عامك وفي تأويل اول تفعيل اشكال لان اول الشيء ما سبق اجزائه فمعنى اول
عامك اسبق اجزائه اما من الليالي ومن الايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان
الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان المحذوف المضاف اليه نحو قبل
بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الفرد صفة
لعام اي عام كائن في زمان اسبق من عامك جعل الزمان زمانا توسعا
ان يقال انه مع صفة المرفوع على توهم الجر في المحذوف لان ما بعد من قد يجر
ولا ناعت الا سبين خرابها وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا

قوله اولة واولات ليس بصحيح بل هو من كلام العوام

بحذف واو وتورى فانه جائز القلب للنا على جمعا وهو اول فانه لازم القلب كما في اواصل جمع واصلة شرح

جمع واصل اصلها وواصل قلب الواو الاولى همزة

لفظ اول كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا

الافكل الرعدة والابدع الزعفران وهما منصرفان فاذا سميت بهما منعتهما في التعريف دون التنكير سيد

مطلب
ويجوز حذف المضاف اليه من اول ويبنى على الضم اذا كان ماولا بظرف الزمان

مطلب
في تاويل اول تفعيل اشكال

مطلب
يجوز جر صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف

هذا يكون اول مجردا لا منصوبا وتقول اذا لم تره يوما قبل امس ما رأيته
مذ اول من امس فان لم تره منذ يومين قبل امس قلت ما رأيته مذ اول من اول من امس
ولا يتجاوز ذلك واما آخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل لظنه كما ذكرنا في باب لا ينصرف
فلا يستعمل الا من مع ولا مع اللام والاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام
ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية
وجمعا وقد يجرد الدنيا والحكى على الاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والحكى
بمعنى الحظ العظيمة قال في سعي ساطل ما قد مذت قال لان دعوت الى الحلى ومكرمه
يوما سرله كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك بمعنى التفضيل منهما واما حسنا في قوله تعالى
وقولوا للناس حسنا فيمن قرأه بالالف وسواي في قوله ولا مخزون من حسبي سواي ولا
محزون من غلطة ليس فلسيا بتانيث احسن في سواء بل مصدران كالرجعى والبشرى
قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار
الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا فصلوا بين احسن ومعموله
باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد فان قدمت
ذكر العين قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قوله مررت على وادي
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية
واخوف الا ما وقى الله ساريا اعلم ان مشابهته للفعل ضعيفة وكذا الاسم الفاعل
ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعراب الاشهر الا بشروط
تجيء وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له باعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل
افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع له باعتبار الضمير المستتر
الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فحكمهم متفقون
على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده اقوم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال تعالى
هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله واضرب
منا بالسيوف القوانسا اي [illegible] لا ينصب شبه الفعل كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب
المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر
بعد مرتبة الاضافة اي ما كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشرط
التي تجيء فلا يرفع ذلك لا ينصبه فاليه هذا ويتعدى افعل التفضيل الى المفعول به الذي

مطلب
لفظ آخر انمحى منه معنى التفضيل بالكلية

مطلب
وقد يجرد الدنيا والحكى عن اللام والاضافة

مطلب
وحسنى سوى قد يكونان مصدرين لا مؤنث احسن

السرو سخاء في مروة تقول سرا يسرو وسري يسرى سروا فيهما وسرو يسرو سراوة اي صار سريا وجمعه سراة وهو جمع عزيز اذ لا يجمع فعيل على فعلة سيد

تقول لبسته منزلك تخوا منزل اي اتيته اي منزل صحاح
نثبت وتحبس

حكى يونس عن ناس عمل اسم التفضيل بلا شروط

لا ينصب افعل التفضيل المفعول اتفاقا بل تقدير الفعل لنصبه

القوانسا جمع قونس القونس اعلى البيضة من الحديد وايضا عظم ناتئ بين اذني الفرس سيد

مطلب
يتعدى افعل التفضيل الى المفعول بلام يسمى بالدعامة

كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهة الفعل
واسم الفاعل فاذا جاز لك ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا الى المفعول
نحو ضرب لديه شديد وانا ضارب لزيد مع قوتها وجب ذلك في الافعل لضعفه وان كان
المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو
انا اعلم وكذا ادرى واعرف واجهل وذلك لان افعالها ربما زيدت في مفعولها الباء نحو
اعلمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وان كان المفعول به يتعدى اليه
الفعل بحرف الجر تعدى اليه الافعل بذلك الحرف ايضا نحو انا امر منك بزيد وادنى منك بالشام
ويتعدى اليه الاول مفعول به بكسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما في البابين منصوبا
نحو اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لسرته مطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني
ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف الجر في جر متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من
نوع واحد كمفعولين او زمانين او مكانين فان لم يكونا من نوع كقولك ارتبت الليلة
في يوم الجمعة جاز وقولك اقمت في الراوح في بغداد او في رمضان في الخامس بدل الجزء
من الكل واستغنى عن الضمير لظهور الجزئية وان اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد
بعمرو اي مع عمرو واجازوا انتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه
للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مضمر مدلول عليه بافعل فيكون ثاني مفعولي
افعل دل الفعل مع مفعوله الاول محذوفين اي انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب وانا اعلم
منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول لما مر وقال صاحب المغني لا يجوز حذف
احد المفعولين دون الآخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو اشد منك علما زيدا منطلقا
وعلما بان زيدا منطلقا قلت احسن من هذا كله وابعد من التكليف اعلم منك بانطلاق
زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب والبغض تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اي المحب
والمبغض بالى نحو اصبا الي واشهى الي واحب الي وهو ابغض اليك وامقت اليك
واكره اليك لان افعالها تتعدى الى المبغض والمحب بالى نحو هو ايضا كقوله تعالى حبب اليكم
الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقد
انه غير قياس ويتعدى الى المفعول لعوائق فعل كان يعني كما تقدم وهذا اصل المفعول الى
لا فعل يصوغه على هذه الصيغ وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل
لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه
ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا وقوله الا اذا كان لشيء الى آخره هذه

هذه شروط افعل التفضيل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشيء
هو رجلا في المثال المذكور وذلك لانه صفته قوله وهو اي افعل في المعنى لمسبب
اي لمتعلق لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السببي لا المسبب
واحسن في مثالنا المتعلق الرجل وهو الكحل فان احسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله
مفضل صفة لسبب اي ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبرته الاول اي صاحب فعل
وهو رجلا في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر محذوف اي مفضل
تفضيلا منفيا اي لم يكن المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا
بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضولا وحاله باعتبار الاول مساوق
لحاله باعتبار الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول
مفضول فالكحل الذي هو في عين زيد مفضل الكحل الذي في عين جميع الرجال مع ان لفظ
رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفي فيكون عامة ان قيل كيف يتعلق
قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضلا وقد اتفق النحاة على انه لا يتعلق
الفعل بحرفين متماثلين الى الاسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثاني
حالان الاول عن الضمير المرفوع في المفضل والثاني من قوله نفسه اي ملتبسا باعتبار الاول
ومقرونا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول اي النظر
اليه اذا اعتبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال المفضل
انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن هنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رأيت
رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعمل افعل لان له في هذا المكان
فعلا بمعناه قلت هذه العلة التي اوردها يطرد في جميع افعل فيلزم منه جواز رفعه
للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اي حسن ابوه اكثر من حسنه
كان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسنا الكحل في عينه مثل حسنه في عين
زيد قوله مع انهم لو رفعوا هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل هنا مع ضعف
مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل
مبتدأ كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز
ذلك لانه تركك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون اذن فصلت بين العامل الضعيف ومعموله
باجنبي ولا يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعني هنا بالاجنبي ما

مطلب: بيان تعدية افعل المصوغ من الافعال المفهمة للعلم والجهل نحو اعلم واجهل وادرى

مطلب: يتعدى افعل الى المفعول بالحرف الذي يتعدى فعله كما في مررت به

مطلب: يجوز قولهم مررت في البلد يوم الجمعة

مطلب: الفعل لا يتعدى بحرفي جر متماثلين الى نوع واحد

ونظير قولهم اكلت من بستانك من العنب حيث يكون قولهم من العنب بدل البعض من الكل

مطلب: يجوز قولهم مررت بزيد بعمرو اي مع عمرو

مطلب: قال صاحب المغني لا يجوز حذف احد المفعولين دون الآخر في باب علمت

مطلب: تفصيل التفضيل في الفعل الذي يفهم منه الحب والبغض الى من فلان

فان الفعل في الكريم يكونه محببا للايمان وكذا الفعل في كره الكريم كاره للكفر فتعدى افعل التفضيل

مطلب: ينصب افعل التفضيل معمولات ثلثة الظرف والحال والتمييز

والمراد منه انه باعتبار غير الاول كزيد في مثالنا فاضل وباعتبار الاول وهو جميع الرجال مفضول

مطلب: اتفق النحاة على ان الفعل لا يتعدى الى اسمين بحرفين متماثلين من نوع واحد

وشبه بحرفي جر متعلقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد وبعمرو بلا حرف عطف

لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتداء وافضل خبره فله به تعلق من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء ليس الفصل هنا باجنبي لان المبتداء معمول عندهما للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت فتم بناء على الكحل حتى لا يلزم هذا المحذور قلت الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبي قلت يبقى الضمير على منه راجعا الى غير مذكور ولا يجوز وفي تعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد نقل عن الرماني جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبت الا في النفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا فيه فلما رأيت رجلا احسن قوله ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر من الاول وهو ان يحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية يدخل على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اي لك عبارة عن ثالثة اخصر من الثانية وهو ان تقدم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه والحذف ما بعد السبب المرفوع عن المفضول وغيره فتقول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانه فرع الاول واحسن في التفضيل مع مجرور هنا ولكن هنها ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل في قولك كعين زيد اي كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها اي في المعنى ما رأيت احسن منها اي احسن منها ولا مثلها فحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رأيت فهذا بدل الكل من الكل اتى به للبيان الاول لمبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم يذكر ان النقصان في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة كقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل المعنى في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما اسعت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان عين زيد في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كوادي السباع واديا انتصاب واديا على انه مفعول لا ادري وقوله كوادي الكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل بلا من كوادي السباع واحرف به ركب منهم بوادي السباع قوله

قوله ولا ادري بالواو اعتراضية قوله حين يظلم ظرف متعلق بمعنى الكاف اي واديا يشبه وادي السباع وقتا ظلامه وما في قوله ما وقى الله مصدرية على حذف المضاف اليه اي وقت وقاية الله وهو ظرف لا حرف وهو بمعنى المفعول كاحمد واشهر قوله تاية اي بطاء وتوقفا وهو بفعله من تركيب اي كحيى يقال تايا اي تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك هو احسن منك وجها فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اي احسن تويه واقل به ركبا توه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ادري واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع كقوله عليه السلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة بالعبادة ولو عبرت بالثانية قلت ولا ادري واديا اقل به ركب تاية من وادي السباع تم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله اجمعين

قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة ونحو تاء فعلت قوله في نفسه يخرج الحرف معنى وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اي على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بباب العقود واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعني على قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من غير اعتراض المضارع والافعال غير المتصرفة كعسى فهو وارد على غير طرد حد الفعل اي قولنا كل فعل غير مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق القرب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال فقا نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو ويسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين نحو سف افعل وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تاخير الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء لما ذكرنا انهم وفوا الاسماء لاصالتها في الاعراب الحركات الثلث ونقصوا الفعل لفرعيته على الاسماء في الاعراب ما لا يكون من عمله وهو الجر فلما نقص الجزم بحركة شيء بدل الجر فيبقى مجزوما اي ساكنا ولولا كراهة الخروج من اجتماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المبني مجزوما مبنيا على السكون لانه عمل ما سمي جازما لم يظهر

مطلب
معنى الكاف قد يعمل في الظرف

تصحيح التاية بمعنى التوقف

الا اوقات نطق والذكر انها ما جر عند اهل المنطق والذى عند النحاة كما ذكرنا في حد الاسم
تمت

الخناق بالكسر حبل يخنق به
سيد

مطلب
وقد يخفف سوف فيقال سو ويقال سى
الفيا

انما لم يدخلها الجزم لان الاسم لاصالته في الاعراب استوفى الحركات كارا ووادى نقصوا من الافعال المعربة لمشابهة الاسم حركة لدلالة على فرعيتها فنقصوها الحركة التي لا تحمل وهي الكسرة التي هي ابعد منها بخلاف الضم والفتح فانها توجد في الفاعل والمفعول فلما نقصت الجر ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة اخرى بقي الكلمة على اصلها من السكون فسمي ذلك السكون الجزم
تمت

فيه لا لفظاً ولا تقديراً وذلك لان الاصل لكل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان يكون آخر
الآخر ومن ثم لا يطلب العلة للبناء على السكون وانما سمى العامل عاملا لكونه مغيرا اجزاء الكلمة
عما هو اصله الجملة اخرى لفظا او تقديرا ثم نقول ان نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش ان يبقى
كاغزوا ارم واخش وانما حذف الآخر ليكون فرقا من المعرب المقدر اعرابه والمبنى وذلك
لانك تحذف فى الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم سكونه لاستثقال الحركة عليه
لا للبناء اى حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما ليس الاعراب فيه بظاهر وليس بمقدر
ايضا لزوال محل الاعراب لحرف الاخير بلا علة الحذف نحو يا بنى لم يجى ولدو فتى فانك ابقيت
حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه فان قيل لا نم ان القائل انما يكون عاملا لتغيير
حاله الحاضر سواء كانت الحالة الاولى حاصلة لاخر الكلمة اى السكون او حالة اخرى
اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فيه اوانما سميت الجازم عاملا لنقله آخر المضارع
من الرفع الذى هو معمول لوقوعه موقع الاسم او تجرده عنهما والحاصل عند التجرد عنهما
موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرفع قلت زوال الرفع اثر الجازم ومنسوبا اليه
منسوب الى زوال العامل الرفع اى الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة فان
يكون زوال الرفع اثر الزوال العامل الرفع وزوال العامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر اثر
فزوال الرفع اى الانجزام اثر الجازم قلنا زوال العامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضا
فيلزم ان يكون الناصب جازما واقصى ما يمكن فى نسبه قول النحاة ان يقال ان الناصب
الرفع الى بدل وهو النصب الجازم يزيله لا الى بدل فلم يسم الناصب جازما لان تعريفه
الوجودى او فى تعريفه باثره العدمى ولم يكن الجازم اثر وجودى عرفوه بالعدمى وسمى
جازما لانه يلزم على هذا ان يكون الناصب فى نحو لن يضرب ولن يضربوا ولن يضربن جازما
لازالته الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائى فى ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة
فيكون الجازم الطارى مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله وما نعا لم بعد ذلك من الرفع
رفع فيثبت زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرفع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف
زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد الاعتراض المذكور قوله ولحوق تاء فعلت يعنى به
بضمير المرفوع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق سائر وجوه جمع السلامة الا
والواو فلو لحقته ضمير المرفوع البارز لاجتمع فى المثنى الفان وفى الجمع واوان فان
اجيب بما استعمل انحوانا البس قوله وتاء التانيث الساكنة لانها انما سكنت لفرق بينها
وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون لخفة الاسمية لخفى الاسم وثقل الفعل قوله

قوله الماضى ما دل على زمان قبل زمانك مبنى على الفتح مع غير الضمير المرفوع
المتحرك والواو قوله ما دل اى فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح
بلفظ الفعل لانه فى قسم الافعال قوله قبل زمانك اى قبل زمان بلفظ المتلفظ به لا اعتبار وجه
الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت فى قولك اليوم تقول لزيد بعد غد خرجت امس فخرجت
ماض وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك لانك جاءك زيد تلفظ به لا على
وجه الحكاية فيدل على زمان قبل تلفظك به ويخرج به ايضا نحو اخرج فى قولك
اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان تلفظ الحال به واكثر
ما يستعمل فى الانشاء الايقاعى من امثلة الفعل هو الماضى نحو بعت واشتريت
والفرق بين بعت الانشائى وابيع المقصود به الحال الآن قولك ابيع لا بد له من بيع خارج
حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بها اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان جعلت المطابقة
المقصودة فالكلام صدق والا فكذب واما بعت الانشائى فانه لا خارج له يقصد مطابقته
بل البيع يحصل فى الحال وهذا اللفظ يوجده فلهذا قيل ان الكلام الانشائى لا يحتمل
الصدق والكذب فذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم
مطابقته فانه اذا لم يكن هناك خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضى
ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبى اما دعاء نحو رحمك الله واما امر كقوله رحم
الله امرء اجرا امرء قدمه اسى اخاه بنفسه وينصرف ايضا له للاخبار عن الامور المستقبلة
من قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار وسيق الذين
كفروا والعلة فى الموضعين انه من حيث ارادة المتكلم بوقوع الفعل مطلقا كانه وقع
ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا وان فى جواب القسم نحو
والله لا فعلت وان قصدت فلا يلزم لكونه لا كما لا يلزم فى الماضى الباقى على معناه قال
والله لا عدبنهم بعدها سفر وينقلب ايضا اليه بدخول الشرطية وما يتضمن معناها
وبدخول ما النافية على الظرف نحو ما سارق وما دامت السموات والارض لتضمنها معنى
ان اى كانت قليلا او كثيرا وقد يبقى معها على المضى كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا
ما دمت فيهم ويحتمل المضى والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء على قمت
ام قعدت وبعد كلما وحيث لان فى الثلثة رايحة الشرط بعد حرف التحضيض لا يحتمل
الطلب والتفريع كما يجىء فى بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدا او صفة
لنكرة عامة كذلك نحو الذى اتانى فله درهم او كل رجل اتانى فله درهم لان فيهما رائحة

اى معقول يجب اصل الوضع فان انبا ورث الدلالة على
زمان قبل زمانك الى مر الذى انت فيه فبلزاته يكون
بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على
بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم
ان يكون للزمان فقوله ما دل على زمان فى جميع الافعال
وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه بتبعا لان نون
التاكيد لخفة الاعتراض الفعل بمنزلة جزء الكلمة
فلو دخل الاعراب بحيلها فيلزم دخوله وسط الكلمة
ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى
حقيقة ولان نون جمع المؤنث فى
المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها
ساكنا لان بها نون جمع المؤنث
فى الماضى فلا محل للاعراب

بين الفرق بين بعت الانشائى وابيع الذى هو للحال

تحقيق معنى قولهم الخبر محتمل للصدق والكذب

تفصيل ما ينصرف به الماضى الى الاستقبال

مطلب
قد ينقلب الماضى الى المضارع بلا وان

قد ينقلب الماضى الى الاستقبال بدخول ما ان فيه

مطلب
يحتمل الماضى المضى والاستقبال اذا كان بعد همزة التسوية وبعد كلما وحيثما

الشرط كما ذكرنا فى باب المبتداء قوله مبنى على الفتح اما بناؤه فلما ذكرنا فى اول الكتاب
واما بناؤه على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضل باى ضارب
فالمضارع لما شابه المشابهة التامة استحق الاعراب وهو لمشابهته ناقصة استحق
البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع فى المواضع المذكورة قبل وخص بالفتح
لثقل لفظا اذ لا تجد فعلا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر
والزمان ويطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك
سكن آخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل
كجزء الكلمة لان الضمير المتصل كالجزء مما قبله كما مر فى باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا
وهو لا يجمعون فى كلمة واحدة هى اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل هدبد وعلبط
هدابد وعلابط قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه
لا يسكن قوله المتحرك احتراز من المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يمكن معه لعدم
توالى اربع متحركات واذا اتصل به الواو يضم آخره لمجانسة قوله المضارع ما
اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين او سوف
فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب مطلقا وللمؤنث
والمؤنثين غيبة والياء للغايب غيرها وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى
مفتوحة فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون التاكيد ولا نون
جمع مؤنث قوله ما اشبه الاسم اى الفعل الذى اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة
الاسم لانه لم ينازعنا الا هنا فمعنى المضارع فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان
كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلتان
اذا اخذ كل واحد منهما من الضرع وتقابلا وقت الرضاع باحد حروف نايت ليس بيان لوجه
المضارعة لان بيانا هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين والباء ههنا
للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضى مع تغير بعض حركاته سبب يحصل
لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا الناصر فى قولك
يدضرب كقادون فى الثروة قوله باحد حروف نايت يخرج الماضى قوله لوقوعه
مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة
فللموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة فى الحال مجاز فى
الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القراين لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال

مطلب
الحال عند النحاة ليس
الآن الذى اختلف
الحكماء فى وجوده

مطلب
بيان مشابهة الفعل
المضارع للاسم بلام
الابتداء وبيان اصل
هذه اللام

مطلب
لام الابتداء مخصص
المضارع بالحال عند
الكوفية دون البصرية

لام الابتداء لمجرد التاكيد
عند البصرية

والضبط والغلابط الفخم وايضا
الشلع فى الفتر
سيد

تفسير المضارعة وبيان
ماخذها فهو الضرع

مشابهة الفعل المضارع
لاسم الفاعل خاصة لوجهين

ذهب بعض النحاة الى ان
اسم الفاعل حقيقة فى الحال
مجاز فى غيره وهو اقوى

الاستقبال الا بقرينة وهذا اشارة الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال
صيغة خاصة كما لا خوية وقيل هو حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال لخفاء الحال حتى
اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليست بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين
ولو كان زمانا هو على حقيقتى الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن ايضا زمانا
والحال المشترك بين الزمانين وعرفته لم يقولوا ان يصلى فى قولك زيد يصلى حال مع ان
بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة فى الانات الكثيرة و
المتتالية واقعا فى الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا
ليخرج كما يقال ان زيدا الخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان هذه اللام الداخلة فى خبر
ان اصلها ان يدخل فى المبتداء ثم تاخرت بين المبتداء الدخول ان فهى تدخل على الاسم
او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتداء واما قولهم لفى الدار فلقيام الظرف
مقام ما صل كما يجئ فى باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع تخصص
بالحال كما ان زيدا السوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم
باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت يفيده لما دخلت على المبتداء قوله لوقوعه مشتركا
بخصيصه بالسين يعنى ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص باحدهما بالسين وفعل
المضارع للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعانى المختلفة عليه كما فى
الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد
ايضا عليه المعانى المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعراب
ليبين ذلك الحرف المشترك فيعين المضارع تبعا لنفسه وذلك كقولك لا يضرب فيحتمل
كون لا للنفى وبنا النهى وجرسته دليل على كونها للنهى ونحو ذلك لا تاكل السمك وتشرب
اللبن بنصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجربه على كونها للعطف ونحو قولك
ما الله حاجة فيظلمك دليل على نصب يظلم كون الفاء للسببية ورفع على كونها للعطف
نحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كى او لام الجحد وتغير
المعنى بكل واحد من الاعراب فى الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز
زيد يسرا كان المواضع الملتبسة فى الاسم او فى الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل
او مساوية لها فانه قد يطرد فى الاكثر الحكم الذى ثبت عليه فى الاقل لحذفهم الواو فى
تعد واعد بحو نعسهم لها فى يعد وكذا حذفوا الهمزة فى يكرم وتكرم لحذفهم لها فى اكرم قوله
فالهمزة مفردا شبيه المعانى حروف المضارعة ليعلم انها لا يكون للمضارعة الا باعتبار

مطلب
الحال عند النحاة ليس
الآن الذى اختلف
الحكماء فى وجوده

مطلب
بيان مشابهة الفعل
المضارع للاسم بلام
الابتداء وبيان اصل
هذه اللام

مطلب
لام الابتداء مخصص
المضارع بالحال عند
الكوفية دون البصرية

لام الابتداء لمجرد التاكيد
عند البصرية

معانيها والا ففي اولكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع الغائب في اجئ
فلا يكون الفعل بسببها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم
مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلث
ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدم المعظم كالجماعة ولم يجئ
للواحد الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو
استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الغائبة وللمؤنثين
ايضا والياء للغائب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين فيكون الاربعة لواحد المذكر
ومثناه ومجموعه ولجمع المؤنث الغائبة قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي سواء
كان حروفه اصلية كيدحرج او فيه زائد كيكرم واصله يأكرم ويقطع ويقاتل واصل
الافعال الثلاثي وغير باعي ففتحت حرف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو الاصل
فكان بالثلاثي الاصل اولى ولان الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر
لان الياء من حروف المضارع يستثقل عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين
اذا كان الماضي مكسورة العين كما يجيء في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها
ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصل حروفه حمل عليه الرباعي واما اهراق يهريق و
اسطاع يسطيع فرباعي مزيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى
قولـــه ولا يعرب من الفعل غيره وقد تقدم علته قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه
اختلف في المضارع المتصل به نون التاكيد فقال الجمهور هو انه مبني لتركبه مع النون
ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف ولا حظ له في الاعراب مع هذا الامتزاج على انه لو قيل
فلما امتزجا فهلا اعرب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالفاعل التاء لما تركبا
او هلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل فلما امتزجا فهلا اعرب مع الامتزاج على ما قبل
النون كما اعرب الكلمة مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلت اما الاول فالاسم اصل في الاعراب
والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون تخص
الافعال فيترجح جانب الفعلية وضعف مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما
لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة فى ظهور علة اعراب الاسم واكثر الفعل مبنية فيرجع
الى البناء لادنى سبب هذا على مذهب الكوفيين هذا مع انه يرفع داعيا آخر الى ترك اعراب
ما قبل النون كما اعربوا ما قبل التنوين فرجحوا لذلك الداعي جرحتا البناء مع ضعفه وهو
اشتغل ما قبل النون المؤكدة بالحركة المختلفة للفرق بين المفرد المذكر و بجموع المذكر

المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق
ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين ببناء الفعل مع التنوين وايضا
لم يكن للتنوين معه امتزاج ولم يعرب على التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونات
من المضارع باق على مذهب المحق وقال بعضهم المضارع مع التنوين مبني للتركيب
الا اذا كان النسبة الى الالف نحو هل يضربان او الواو نحو هل يضربون او الياء نحو هل تضربين
لان الضمائر البارزة يمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين في حكم الثابت
نحو تضربن ويضربن كيخشون وتخشين فالمسند الى احد الاحرف الثلثة معرب مقدر
الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم لم يعوض النون عن الحركة
كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين لما استعمل محله من الاعراب اي لام الكلمة بالحركات
المناسبة للحروف التي هي متماسة قلت كراهة لاجتماع النونات والقائلون بان الاعراب عند
هؤلاء على نون التاكيد كما دار على ياء النسبة وتاء التانيث لمشابهتها التنوين والاعراب
بل النون لا عليها ولتشابهها نقلب الفا نحو لنسفعا قوله ولا نون جمع اختلف فيه
ايضا فالجمهور على ان الفعل معها للحاقه قال سيبويه ان يضربن شابه ضربن يعني انه لما
سكن آخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن حادسا وايضا محلا عليه واذا جاز
تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله في البناء فالفعل المشابهة للفعل اذ يرد
الى اصله من ان هناك داعيا الى بنائه وهو التزامهم لمحل الاعراب الاسكان مشابهته
يضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالتزامهم محله الكون
ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونات قولــه واعرابه رفع ونصب
وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث
بالضمة والفتحة والسكون مثل هو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها
والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف
بالضمة والفتحة تقديرا والحذف قوله فالصحيح الى آخره تفصيل لانواع الافعال
باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء بحسبه
في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره
بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره قولـــه
فالصحيح احترازا عن المعتل نحو يغزو ولم يرم ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون
حرفا قوله المجرد عن ضمير بارز احترازا عن المشتمل على الضمير البارز المرفوع ثم بين ذلك

مطلب
يقول الواحد المعظم نفعل
وفعلنا ولم يجئ الواحد
والمخاطب فعلوا
وفعلتم في كلام القديم
انما هو استعمال المولدين

اهراق فهو مهريق والنهي مهراق
و مهراق انت بالتحريك سيد

الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث نحو تضربان وتضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا يكون بالضمة والفتحة والسكون بل النون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير البارز لانه لو قال المجرد عن ضمير لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستكن نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب بالفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المنصوب نحو ضربك بالضمة والفتحة والسكون فهي والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينتصب ويجزم بحذفها وانما اعرب هذا النون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يكن جريان الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة الواو وانما اختص هذا الاعراب بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي والغلاو وان كان الاعراب في جميعها مقدرا للمانع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من جهة ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الباقي في تعدي على اخويه الالف والواو في الحاق النون بها وانما جاز وضع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء وخاصة اذا كان على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحرف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعمار وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب لان الرفع في الواحد لرفع الناصب جاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة وان الرفع الى بدل ضاد النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة الجزم والمحذوف هذه النونات الخمسة من نون التاكيد اما عند من قال الفعل معها مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معها فلاجتماع النونات فيكون الاعراب معها مقدرا كما في قاض ويكسر النون بعد الالف غالبا لانه الساكن اذا حرك حرك بالكسر اولى وقرئ في الشواذ اتعدانني بفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وقد جاء حذفها لا للاشياء المذكورة نظما ونثرا قال الكبير وسني تركي جلدي بالعبير والمسك الذكي قوله والمعتل الواو والياء بالضمة تقديرا

اما لان الفعل مبني معها فلا يكون في المبني علامة الرفع واما لاجتماع النونات عند من قال انه معرب مع التنوين ويكون الاعراب مقدرا
ح

تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم يستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم الجر الياء ورفعها قال الكرار ويكفيني في الضمراء ويقدر لاجل الضرورة كثيرا بسبب الواو والياء كقوله ابى الله ان اسموا بام ولا اب كذا في الاسم قال كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحذف صحيح وجزم قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في الفعل المحذوف في الاستقبال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الاحرف علة مشابهة الحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلثة في الضرورة ولا نرضاها ولا يمكن قال الم ياتيك والانباء تنمي فيقدر لانها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنو فانظور وينباع من ذفرى غضوب جسرة وربما جاء نحو لم ياتي في السعة **ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد** هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العامل كما هو مذهب الفراء كان ميلا الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء ههنا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع الاسم مرفوع كما في زيد يضرب او ضارب ومجرورا ومنصوب نحو مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم كاعطى اسبق اعراب الاسم وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم به وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال الجزء موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت ايبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيء في بابه وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف واحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما اعرب عامل النصب والجزم

قد يقدر للضرورة رفع الواو والياء في الفعل المضارع

مثل
اعط القوس باريها
بكسر الراء

مطلب
قد لا يحذف الواو والياء والالف في الجزم

ان منقطع القياس ان لا يكون ان اسموا منصوبا لانه اذا كان منصوبا بالضرورة ان الخفة وهذه فتحة
النصب

التفرق بكسر الراء المكان المستوي
سيد

حقبه واستحقبه بمعنى اي احتمله ومنه قيل احتقب فلان الاثم كان جمعه واحتقبه من خلفه
سيد

قد يحذف للوقف في المضارع
سيد ويحذف الموجود للاشباع

بما لاقت لبون بني زياد والباء في بما لاقت زائدة وما لاقت فاعل ياتيك

مطلب
الباء قد تكون زائدة

قوله نحو لم ياتي يعني ان لم من جوازم المضارع فمقتضى ذلك ان يحذف الياء من الفعل المذكور ولم يوجد فقد فعلوا ذلك وقالوا ان الياء في ياتي حذف بلم وان هذه الياء ليس بياء اصلي بل هو اشباع كما في فانظور وينباع ونحوهما فانظر محله

لان حرف التنفيس من خواص الافعال
ح ح

لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة ويتعين المضارع للحالية بالآن وآنفا وفي معناهما
من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يتعين لها
بتعينه بليس نحو ليس زيد يقوم زيد وما زيد اما او ما يقوم زيد عند المبرد وقال ابو علي
ان المطلوب النفي واما النفي الحال وقد مضى الكلام ما في بابها وسيجيء واما اختصاص ليس
بالحال فسيجيء الكلام عليه ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه واسناده
الى متوقع كيقوم القيامة وباقتضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض
والتمني والترجي والاشفاق لان طلب الحاصل محال ويكون وعدا كقولك واعدا اكرمك
وهو في التوكيد كلام القسم او الثلثة توكيدهما غالبا يليق بما لم يحصل نحو والله لاضربن
على ضعف ولاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يجر
المخاطب ان الحال في الحال متصف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن المخاطب
في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكد واذا كان جواب القسم لما في الحال
لظهورها في الحالية كما مضى في بابها ويتصرف الى الاستقبال بكل جازم او ناصب
فلهذا كانت اذن الناصبة علامة الاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال
ويتصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وكذا
بكل اداة الشرط وان لم تعمل الا فانها موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كون
الجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل ولازم النفي واقع في زمانه
ويتخلص ايضا بحرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه وبلا النفي ايضا وقال
السيرافي وابن مالك بل يبقى على صلاحية الحال وليس ببعيد لقوله تعالى ولا اقول
لكم عندي خزائن الله الاية وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم انهما
يدخلان على لفظ الماضي فتقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول
اولى لان قلب المعنى يظهر في كلامهم وينصرف الى المضي بلو غالبا ولو عا فانهما موضوعان
للماضي **قوله وينتصب بان ولن واذن وكي وبان مقدرة بعد حتى ولام**
كي ولام الجحود والفاء والواو واو مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا والتي
تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم
وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ولن ابرح ومعناها
نفي المستقبل واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا
مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان وكي مثل

بيان ما يتعين به المضارع للحال وتفصيله

ذهب بعضهم الى ان ما وان وليس يعين الحال

الوعد الى القسم ... التاكيد يخلص المضارع للاستقبال

ويصرف المضارع الى الاستقبال بكل ناصب او جازم

اي يصرف المضارع الى الاستقبال سيد

وانما كان الشرط مستقبلا لان ان وهي ام ادوات الشرط تجزم موضوعة للشرط المستقبل كما مر في الظروف المبنية تخ

مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية ذكر النواصب جملة ثم ذكر
منها ما يعمل مضمرا ثم اخذ تفصيلها وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الي الخ قوله
والتي تقع بعد العلم مخففة من المثقلة اعلم ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع
يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمولا للفعل او لا نحو عندي انك
قائم وسواء كان معمولا لفعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمولا لفعل
الشك نحو شككت في انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان يقال ارجو واطمع واخشى
اذا ما فا انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت
او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله وددت وما تمني لوددة
اني بها في ضمير الحاجبية عالم وفي نهج البلاغة وددت ان اخي فلانا كان حاضرا وكذا
دليل المصنف لا يمنع ذلك بقوله لو قلت انك تمنى يقوم لكان كالمتضاد وقال الاندلسي التمني
لا يدل على توقع القيام وان دل على ثبوت خبره وتحققه وذلك ان الا ان اذا دل على ثبوت
خبره وتحققه بل على ان خبره سائغ فيه مؤكد فيصح ان ينسب هذا المؤكد نحو قولك تحقق
انك قائم وان يبقى نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم وانا شاك في انه قائم ولو كان يبقى معنى
التمني معنى ان تنافيا او كالتنافي ولم يجز ليت انك قائم ثم رجعنا الى المقصود فنقول
اذا خففت المشددة وتقاصرت خطاها فلا يقع بحروفه الموضع كالمشددة فلا تقول
يعجبني ان سيخرج ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبيين
والتبين والانكشاف والظهور والنظر الفكري والنداء ونحو ذلكما او بعد فعل الظن
تأويلا ان يكون ظنا غالبا متناهيا اي متقاربا للعلم فلا تقول يعجبني ان سيخرج
ولا وددت ان سيخرج ولا رجوت ان سيخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك
انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى
فلكونها حرف المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق اما
يؤدي مؤداه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون مؤذنا في اول الامر انها مخففة
لان التحقيق بان المخففة التي فائدتها التحقيق انسب فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق
الحرف ان المصدرية فاما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم فيجوز المصدرية و
المشددة والمخففة ولم يقعوا بهذا الا ان الاولوية لا يفيد الوجوب فنظروا فادخلت
المخففة على الاسمية كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل اذ الفعلية الشرطية نحو
انا اذا سمعتم وان لو استقاموا فلم يحتاجوا الى فرق آخر اذ المصدرية يلزم الفعلية لكونه

تحقيق احوال ان الثقيلة المفتوحة

مطلب قال الزمخشري الفعل الذي يدخل ان المفتوحة يجب ان يشاكلها في التحقيق

لا نسلم ان ان دال على ثبوت خبره بل انما يدل على انه خبره مبالغ فيه ومؤكد

لم يجئ بعد فعل التحقيق الحرف ان المصدرية ويجيء بعد الظن

لا يدخل ان المصدرية على الاسمية ولا على الشرطية

معها بالمصدر فلا يدخل على الاسمية ولا الشرطية واذ دخلت على الفعلية المرفية
فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى اولم يتبين اى لم يعلم الى قوله وان ليس للانسان
وقوله اولم ينظروا اى يتفكروا الى قوله ان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يجتنبوا ايضا
الى فرقا اخر لان المصدرية لا يدخل على الافعال الغير المتصرفة لانها يكون مع الفعل بعدها
بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان ينفصل المخففة
من الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكونوا وبسوف او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف
نفى نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان المصدرية
لا ينفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر
معنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا ينفصل بين لو وكى المصدريتين
والفعل كما يجئ بل قد لا ينفصل بين المصدرية والفعل لا لانها لكثرة دورانها في الكلام
يدخل في مواضع لا يدخلها اخواته نحو قولك جئت بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد
المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية
لا تقع بعد العلم وان كانت بعد فعل الظن جاز ان يكون مخففة ومصدرية كما في قوله تعالى
وحسبوا ان لا تكون فتنة وقرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب
فلا التباس بينهما على هذا الامر مثل هذا الموضع ويسمى النحاة هذه الحروف التى بعد
ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احد جزئى خبر ان وكما جاز ان يؤول
الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعدها ايضا المخففة كقوله فلا يدعى
بالقلادة فانى اخاف ان لا ما ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن فجاز
فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اى جانبت وجوز الفراء وابن الانبارى وقوع
المصدرية بعد فعل العلم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله فلما رءا ان لا عوانه مالك
موجودا وسد معاد من هنا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد من البغداديين
علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فنقول ان ان التى بعد العلم ولا ما يؤدى
معناه معنى القول ولا بعد الظن فهى مصدرية ولا غير سواء كانت بعد فعل الترجى
كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل بعد فعل غيرها كقوله تعالى اولم يكن لهم اية
ان يعلمه وانجبنى ان يقعد وقد يجئ المصدرية ولا ينصب المضارع كقوله ان يقران
على اسماء وكلاهما منى السلام وان لا يشعر احدا وفى حرف مجاهد لمن اراد ان يتم وذلك
اما للحمل على المصدرية او على المخففة والتى تقع بعد الظن ان كانت بعدها غير

الفعل
غير لا من حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير
نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية
والتى تقع بعد العلم مخففة غيرها وكذا التى بعد ما يؤدى معنى العلم ان لم يكن فيه
معنى القول كتحققت ونظرت وكشفت فظهر وان كان فيه معنى القول كامر وترك
واوحى ونادى فان فيها معنى اعلم وقال معا فنقول ان وليها فعل غير متصرف كناديته
ان ليس عندنا شيء فهى مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض
احتملت ان يكون مصدرية وان يكون مخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى نودى
ان بورك من فى النار بمعنى اى ان بورك او بمعنى المباركة ولو قلت انا بورك
بمعنى الدعاء فهى مفسرة لا غير وكذا فى نحو امرته ان قم وذلك لان اصله المخففة
كان يكون امرا ونهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا اصله المصدرية
على الافصح كما يجئ فى الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك
على ان يكون معنى امرته ان قم اى بان قم اى بالقيام وقال ابو على فى قوله تعالى ما قلت
لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من
من الهاء فى به او خبرا لمبتداء محذوف اى هو ان اعبدوا الله وان يكون مفسرة وفى
نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل وليها ان واذا وليت
ما فيه معنى القول وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة نحو
امرته ان لا يفعل واوحى اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفى ولا يجوز ان يكون
للنهى لان المخففة لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كون لا
للنفى او للنهى فيرتفع الفعل او ينجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل اى امرته
بان لا يفعل ولا يجوز ان يكون لا نهيا فينجزم الفعل الا عند ابى على فان وليت ما فيه
معنى القول وليها فعل متصرف ومصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحى اليك
ان سيفعل فمخففة او مفسرة وناديناه ان يا ابرهيم قد صدقت لان الفصل
بالنداء وان وليت ما فيه معنى القول ولم يليها الفعل الصرف بل وليها مصدرية لوجب
دخولها على الفعل وكذا ان وليها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم فى الكتاب
ان اذا سمعتم وقوله قل اوحى الى وقوله وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان
يفصل لزائدة وجوز الكوفيون كون الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا فى قولك
اما انت منطلقا انطلقت وقالوا فى قوله تعالى لا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم

ان التى تقع بعد العلم ... مخففة لا غير

تفسير قوله تعالى نودى ان بورك الاية

تفسير قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم الاية

ينفصل ان التى تقع بعد الظن

ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون المفتوحة بمعنى
ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصول
واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلد واو قوله وشفاءك
جابر ان تسالني وهما نادران او نقول لا نتعلق بالعصا بان اجلد بل بخبر مقدر اي
يتعلق باجلد مقدرا وكذا جابر منصوب بتسالني مقدرا قوله ولن معناه نفي المستقبل
نفيا مؤكدا وليس للدوام والتابيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لم ولن لا فابدل الالف
نونا في احدهما وميما في الاخر وقال الخليل اصل لن لا ان قال ابو حيان الرمان لان لا ان في
ويعرض ونا قرب الحطوبة اي ان يلاقي وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن
يضرب الخليل ان يقول لا منع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو
وضع مستانف ولا دليل على قول الفراء ولعل المصنف لا منع تقديم النفي عليها الا كما ذكرنا
في المنصوب على شريطة التفسير قوله فاذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذي يليه
لن في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذف الجملة المضاف اليها وعوض منه التنوين فقصد
جعله صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة
الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو مطلق الوقت لخفته لفظه وجردوه
عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجمل المضاف هو اليها لانهم
لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك السابق على الجملة المضاف
اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي ان تزورني اكرمك اي وقت
زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة
ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن على ما يقدر صالح للماضي كقوله اذن لقام
بنصري وللمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن
ههنا هي اذ في قولك حينئذ ويومئذ لا تنكسر ذالك نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف
اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسر ذاله كقوله نهيتك عن طلابك
ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف
والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو معنى بقول سيبويه اذن جزاء
وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذبا وحينا في حذف المضاف اليها فان الظرف التي
اضافته الى الجملة تقطع عن الاضافة ليتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط لا
توجد في المضاف اليه تخصيصا لكونها كانت الجملة المضاف اليها اذ ناقصة من حيث المعنى

ويكون التقدير كان جزائي ان اجلد اجلد بالعصا وشفاءك ان تسألني تسألني جابرا ح

بل يتقدم معمول ان عليه

تتصل لن التي تنفي المستقبل ونفي كونها مفيدة للتابيد والدوام

تقول شخص تكلم انا ازورك فتقول اذن اكرمك

اذن مثل كل وبعض الا انهما معربان واذن مبني

لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
اذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا

اللوثة الضعف وتقدير الكلام اذن لان ذو لوثة لانا كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ح

المعنى ومبدلة منها التنوين في اللفظ بخلاف اذما وحيثما لم يجزم ما هو جوابها نحو
اذن اكرمك كما جزمت اذما وحيثما وانما قلنا يكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط
ولم يقل بوجوبه فيه كما اطلق النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من
الضالين واذا كان للشرط في الماضي نحو جئتني اذن اكرمك وفي المستقبل نحو اذن
اكرمك بنصب الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في
جوابه كقوله تعالى اذن لاذقناك اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله تعالى
اذن لقام بنصري وليس اللام في جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط
في المستقبل جاز دخول الفاء في جوابها كما في جزاء ان قال ما ان ابيت بشيء انت تكرهه
اذن فلا رفعت سوطي الي يدي اذن معا فتوقني معافيه موت بها غريبا نيك الحسداي
ان ابيت الشيء فلا رفعت ثم نودي يستعمل بعد لو وان تاكيدا لهما لان اذن مع ثبوته
الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرف الشرط المذكور مع فعل الشرط نحو لو زرتني
اذن اكرمك وان جئتني اذن ازرك كون كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما
يجوز تاخير كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمك
لو اكرمتني جاز تاخر اذن الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن
كذا بتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه ومعنى كقولك انا اذن خارج وان كان نحو ذلك
لا يجوز في كلمة الشرط الا ضرورة قال والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب كما يجيء وذلك
لضعف معنى الشرط فاذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا
لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك اما في الكلام
باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك قال تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك
منها واذن لا يلبثون واما في كلام متكلم آخر كقوله اذن اكرمك فانا اذن اكرمك
في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليته المضارع احتمل ان يكون للشرط
في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن
اظنك كاذبا قاله لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي
كما مر في الظروف المبنية فلا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله
فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء المخلص
بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التخصيص
على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل

ما يحفظ
تنصب اذن بوجه لا مزيد عليه

اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالة
المانعة من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم للاستقبال وقريب من
هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكاشفة في جواب الاشياء الستة كما يجيء فانه
لما قصد النص على كون الفاء من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو
معنى مع وبأو معنى الا او الى نصب الفعل بعدها لان النصب بام النواصب اعني ان المصدرية
اولى فيكون معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل الا على الاسماء
ويكون او بمعنى الا او الى اللتين حقهما الدخول على الاسماء واذا جاز لك اضمار ان بعد الحروف
التي هي الفاء والواو وحتى فلم لا يجوز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن
لاستبشاعهم للفظ بها ولم يجز الفصل بين اذن المنصوب بعده لان المقتضي لنصبه لما كان
قصد التنصيص على ان اذن للجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل النصب كما ان فاء
السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل فصار
الواو والفاء واو واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن لما
كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل بينه وبين الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء
والواو والقسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن يرحمك الله اكرمك والنداء
نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه وبين
منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو اذن
قائما اضربك لان الحال والظرف اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان والمتقدم
على الموصول مما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما شرط في نصبه الفعل
ان لا يتوسط اذن بل تصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط
في اذن والشرط مرتبته الصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية
فيه ثم تقول والله اذا تيتني لاضربك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط
لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح
بعد اذن ثلثة اشياء تصديره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير منفصل بينهما
بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر مع وجه دون وجه
وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى وَاِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ وكقولك انت تأتيني
فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على
جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في الجملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده

وحده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام
ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرأ واذن لا يلبثوا في
الشواذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ خبره
محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب ثابت وجب حذف خبر المبتدأ لان
الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها تهيأ ان يصلح الابتداء به لم يظهر فيه معنى الابتداء
حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفاء على
نحو واما تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما ارتكب ذلك في اذن اما لانه محذوف
من المضاف اليها الظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذن بمعنى انه حين اذ ان
اكرمك في وقت المجيء اكرمك وكذا الوزن نحو اذن اكرمتك ولا سيما في قوله تعالى فَعَلْتُهَا
إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ وقولهم اذن ظننتك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان
لا شرطية وقلب نونها في الوقف الفا يرجح جانب اسميتها وينقل عن المازني انه كان
لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها جزما كان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا اعملتها
اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا
ان الامر تميزها عنها وتجويز الفعل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء تقوي
كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله مما ليس معمولا واما
قولهم في الشرط ان زيدا يضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجيء بعد واما قوله
ان تحيها اخاك يضاب القلب فلقوة شبهه ان الفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه
عن الخليل انه حرف ناصبة ينصبها قال سيبويه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل
بعدها بان مقدرا وضعف هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون
ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان مركبا كما قال في لن ان اصله لا ان ووجهه ان باثبات
تبر المعنى بعد فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قبل ان النصب مع حصول
الشرائط فيصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن
افعل ذلك في الجح بالرفع فاخبر يونس بذلك فقال لا تعدن ذا ولم يكن يروي غير ما سمع
هذا كلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما
بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها
نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال
ولا تجعلني فيهم شططا اي اذن اهلكا والخبر يتاول ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك

قوله واما تسمع بالمعيدي خير من ان تراه من ذ

قوله ولا تجعلني اي لا تتركني
شططا اي جنبا
سيد

وحده فيكون اذن مصدره كما تقول لمن يقول انا ازورك انا ازيدان يقوم قال الاندلسى يجوز ان يكون خبرا محذوفا
اى انا اذن او للاهتمام الابتداء وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل اذن بمعنى
الا الموضع الثانى ان يكون جزاء للشرط الذى قبل اذن نحو ان تاتنى اذن اكرمك وقول
الشاعر ارجوا اعمارك لا ترفع بوضتنا اذن يرد وقيل الغير مكروب يجوز على مذهب
الكسائى ان يكون لا ترفع مجزوما بكون لا فيه للنهى لانه جواب الامر ويرد مجزوما لا مستقبلا
بكونه جوابا للنهى كما هو مذهبه فى نحو لا تكفر تدخل النار اى ان تكفر تدخل النار
فيكون معنى لا ترفع ان ترفع يرد وعند جزم يرد منصوب واذن ينقطع عما قبله مصدرا
كان المخاطب قال لا يرجوه فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذى قبله
نحو والله اذن لا اخرج وقوله لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وامكننى منها اذن لا اقيلها
الا قبلها ولا يقع المضارع بعد اذن فى غير هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها
بالاستقراء بل يقع متوسطا فى غير هذه المواضع نحو يفعل اذن زيد عمرا وليس الرجل
اذن زيد ونحو ذلك ويجوز فى نحو قولك ان تاتنى آتك واذا اكرمك بلقه او جبر الجزم و هو
الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف فعطفا اذن مع الفعل على
كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية فالرفع على اضمار المبتدا بعد اذن اى
اذن انا اكرمك قوله وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اعلم ان مذهب
الاخفش انه كى فى جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد تظهر
حكى الكوفيون عن العرب كى عن اكرمك قال فقلت كل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما
ان تغر وتخدعا وقال ارد تكيما ان تطير بقربتى فتتركها شنا ببيداء بلقع ويعتذر
ليقدم اللام عليها فى نحو لكى لا تاسوا وتاخيره عنها فى نحو قوله ليقضينى رقيد ما وعدتنى
بان كى المتاخرة فى الاول بدل عن اللام المتقدمة واللام المتاخرة فى الثانى بدل عن
كى المتقدمة فقد للحرف من مثله الموافق له فى المعنى قال فتم اذا اصبحت عادبا
وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب
الكوفيين انها فى جميع استعمالها حرف ناصبة مثل ان ويعتذرون فى كيما ان بانها
ان زائدة او بدل من كى وفى لكى لتقضينى بزيادة اللام كما فى ردف لكم وفى كيمه بان الفعل
المنصوب بكى مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل لكى جئتك فتقول لكيمه اى لفعل
ماذا وفى اعتدادهم هذا مخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها
والثانى نصبها الاستفهامية متاخرة عن الفعل المقدر ولا تنصب الا مسند منه

عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كى يكون اذن مقدما على كلمة الاستفهام
مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام كما فى لمه وثمه فان الجار والمجرور ككلمة واحدة فيسقط ما بهذا الوجه عن التصدر اللفظى والثالث حذف
الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له فى كلامهم وعند البصريين هى قد يكون
ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهى
ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء
بعدها ان فهى جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا فى كيمه ولم يجز الاسم الصريح
الا فى كيمه وفى غير هذه المواضع نحو جئتك كى تكرمنى يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى
التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام فى لكى ليقتضى لاثوة عندهم
او بدل عن كى الجارة وان عندهم فى لكيما ان بدل عن كى لان كى بعد اللام بمعنى ان كما مر
ولا يتقدم على كى معمول الفعل المنصوب بعدها فلا تقول جئتك زيدا كى تضرب لانها
اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما واجاز الكسائى تقديم منصوب
كى عليها واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع
برفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكى جارة اى ليضره ومنفعته وجوز المبرد
المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انه بمعنى كيما والياء محذوفة
للتخفيف وانشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلمون وقيل بل الناصبة ما يشبهها
بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون ولا تظلم الناس
كما لا تظلم بالتوحيد وعلى مذهب الخليل لا ينصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة
ويمكن ان يقال على مذهبنا ان المضارع اعرابه اما رفع او نصب لعذر بالرفع لما وقع موقع
الاسم بنفسه لان الرفع اقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه
موقع مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان يرفع الاسم وهو المصدر واذا لم يقع
موقع الاسم بوجه وذلك مع ما سمى جوازم فلم يعرب باذن لضعف المشابهة كما
امر ناقيل قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كى او
الى ان مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير
حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فرفع
وتجب السببية مثل حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع فى كان سيرى حتى ادخلها
فى الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة

كيت النقد اذا خففته على المقيد سيد

لا يتقدم على كى معمول الفعل المنصوب بعده

تدخل كى على ما الكافة

وايهم سار حتى يدخلها ابتدأ بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف مختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا ينصب شيء منها عندهم بنفسه لان الثلثة الاول حروف جر وهي من عوامل الاسم والثلثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص وجاء ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع فتبينا انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واللامين ينصب بنفسها لقيامها مقام الناصب واللام قامت مقام كي وعملت عملها وكذا حتى الفعلية واما اذا كانت بمعنى الى فيعمل عمل ان وهما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله وفيما قال البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى يبقى على اصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها للبس عباءة وتقر عيني وفي قولها الا ابا انها اللام التي احضر الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى الى ان فكيف يجادل في النصب على ما ليس بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بانها من عوامل الاسماء لا يعمل في الافعال كما ورد على سائر الكوفية بل يرد عليه انها غير مختصة بعيل الكوفية مذهب بعد لان حرف الجر وايقاعه في غاية القلة فكيف اطراد بعد حتى وايضا كيف اطراد حذفها الفعل بعدها مع انجرار الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف وكذا عنوا ان انتصاب الظروف عنده على الخلاف كما مضى في المبتدأ والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان الابتداء عند اكثر النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص العامل باحد القبيلتين لانه يقول ان هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو قوله تعالى وانتم فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله لو بغير الماء شرقي قوله فهلا نفس ليلى شفيعا ولنرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف فلا يدخل الا على اسم ظاهر او مقدر لا يصح تقدير الفعل اسما الا بان اذ ذكروا ما الواو ولا يصح تقدير كي لانها لا يستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو كي اقوم او بمعنى اللام بلى قد جاءت بمعنى

من غير السببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تصدين وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وبعد فعل الامر كقوله تعالى وامرت لاعدل بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان في كي معنى السببية لم يقدرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس ولا يصح تقديرهما ولولا انها الانتصاب ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين فلم يبق الا ان التي هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها ايضا في غير هذا الباب كقوله وقد عيني احضر الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو سرت حتى ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل شرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا يجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا ولم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون مثل السير للدخول على انه حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة لتعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعا كان ومنصوبا لا بد من ان يكون اما بمعنى كي او الى ما بعدها اما مسبب عما قبلها او انتهاء للسبب والنهاية بعد البداية فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقديره ان يقال انك اذا اجريت في نحو مررت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان تبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذلك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضي وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها او على الظن او التخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها واري انه سار حتى يدخلها او بعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بالمعنى ولا ادري وذلك انك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الظن كما يحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا حينئذ

كيف انتصاب الفعل بان التي هي علم الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل

يمكن ان يؤدى حصول مضمونه الى الحصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول
بمضمون الثانى نحو سرت حتى ادخلها ولم يتصل به نحو رأى منى العام الاول شيئا
حتى لا استطيع ان اكلمه العام لشىء فعلى هذا يجب ان يكون ما قبلها سبب الحصول ما بعدها
فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها لان السبب منتف فى الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم
ولا بالشك فى الثانى فكيف يكون الحكم بحصول سببه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها
بالرفع الا ان العرب لم يتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك حاكم
بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر واذا قلت قلما سرت حتى
ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم برفع
سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم مجرى ذلك فى اللفظ مجرى النفى
المصرح به واذا اردت بهذه الكلمات النفى الصرف وهو الاغلب فى كلامهم كما ذكرنا فى باب
الاستثناء وجب النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل لمعنيين اما
تحقير الشىء كقولك انما انت شجاع اى فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا منع
ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سبب الغروب ويجوز ما سرت
الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفى انتقض بالا هذا كله فى رفع ما
بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الاخبار وجب
النصب وكذا يجب ان لم يقصد لا حصوله فى احد الازمنة الثلثة ولا عدم حصوله
ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كى وبمعنى الى نحو سرت حتى تغيب الشمس متعين
بمعنى الانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين بمعنى السببية ونحو سرت
حتى ادخلها يحتملهما لا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى
ونحو سرت حتى ادخلها وحتى تغيب الشمس قال الجزولى ونعم ما قال اذا كان بمعنى كى لم يقع بعدها
على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو مطلع الفجر بل وجب دخولها فى لفظ
كما ان كى التى بمعناها لا يدخل فى الاسماء الا لفظة واحدة وهى ما الاستفهامية
نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسى لم يثبت حتى بمعنى كى بل لا يأتى الا للانتهاء
والى نحو قولهم كلمته حتى يأمر لى بشىء بان معناه كلمته واكلمه حتى يأمر لى بشىء
اى الى ان يأمر يجوز وقوع صريح الاسم فى موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو
كلمته حتى امره اى بشىء لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يمشى له فى نحو اسلمت حتى ادخل
الجنة قوله وكانت حرف ابتداء اى ما بعدها كلام مستانف لا تعلق من حيث المعنى

او معنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا تقدر بعدها ان فان قيل
اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف
المضاف من الكلام اى ما كان الله لعذبهم اى ذوى الخبر اى ما كان الله
معذبهم والفاء التى تنصب المضارع بشروط شرط ان احدها
السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها فان المعقول عنه الرفع الى
النصب للتنصيص على السببية حيث يدل بتغيير اللفظ
على تغيير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى ولا الى علة
والثانى ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء التسعة
ليبعد تقديم الا ان اما فى معناه من النفى المسند
هى جوابا عن توهم كون ما بعدها

الاعراب بما قبلها ولا نعنى بذلك ان بعدها مبتدأ مقدرا اى انا ادخلها لان ذلك
لا يرد فى قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع فهو فى الاستيناف مثل قوله حتى
اذا جاء امرنا جاء بعده جملة شرطية مستانفة قال المص وانما وجب مع الرفع السببية
لان الاتصال اللفظى زال بسبب الاستيناف فشرط السببية التى هى موجبة للاتصال
المعنوى فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جبرانا لما فات من الاتصال اللفظى قال
ولا يصلح حتى يصعدون ونصيما بعدم الصلح سبب للصلح اى بالايدى بالسيوف فلا
يصعون وان كان مشقة الا انه مع العزم الجزم عليه كانه حاصل وقد حصل ومعنى
قوله ومن ثمة امتنع الرفع اى من جهة كون المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنعت المسئلة
المذكورة لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى
يدخلها فانت لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذى هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول
الدخول واما ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن تعين السائر اعلم
ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى ولو وبين الفعل المنصوب بعدها بالشرط نحو انتظر
حتى ان تقسم شىء فاخذ تنصب باخذ ولو جئت بالشرط مجزوما فليس لك فى باخذ الا الجزم
وكذا بعدا ونحو لا والله واذا قلت لكى اركب تركب بنصب تركب واستقبح ابن السراج
الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو اسلمت حتى دار ان تقوم واقم حتى متى
كما ان كل الظرف سهل مفصولا به على قبحه من حرف الشرط اعنى ان واما الفصل بالاسم
غير الظرف نحو انتظر حتى ان زيد ياخذنا فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا
بين ان ولن وكى وبين منصوباتها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الجرمى ومعموله
وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد
قوله ولام كى مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام التاكيد بعد النفى لكان
مثل ما كان الله ليعذبهم الظاهر ان يقدر ايضا بعد اللام الزائدة التى تجىء بعد
فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب والتى لتاكيد النفى تختص
من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله
ليعذبهم ومعنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان هذه اللام فى الاصل هى التى فى نحو
قولهم انت لهذه الخطة اى مناسب لها وهى تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا
لفعله ولا يليق بى ذلك ولا شك ان فى هذا معنى التاكيد وقوله تعالى وما كان هذا
القرآن ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذف اللام بناء على جواز حذف الجار

بمعنى يكونا وقوانتهوا ان ما بعدها جملة
مستانفة كما فى قوله تعالى حتى اذا جاء امرنا
استونف بعده الجملة الشرطية

زال السبب الاستيناف فشرط

الصبح الفضل وضعف الرجل
مدوت اليه ضعفى للفضل ورواية الغفا
حتى تضعفوا او تضعفا اى تضعفوا سيدا

مطلب
قولهم انت لهذه الخطة
اى مناسب لها

تفسير قوله تعالى
وما كان هذا القرآن
ان يفترى الآية

مع ان وانجاز اظهاران الواجب الاضمار بعدها وذلك لانها كالثانية عن ان

قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او نفي او استفهام او تمن او عرض والواو بشرطين احدهما الجمعية والثاني ان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى ان والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما

ترك التحضيض هو من جملة الاشياء المذكورة نحو لولا انزل اليه ملك فيكون ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع آياتك وترك الترجي ايضا قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب وقال تعالى لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تؤاخذ في بذنبي فاهلك واللهم ارزقني مالا فاتصدق منه والكسائي والفراء جوزا النصب الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فتدخل الجنة قوله ان يكون قبلها امر اذا كان الامر صريحا نحو ايتني فاشكرك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل الخير اثابه عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فاما تلك وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر مقدرا كالاسد الاسد ونحوه فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نزال بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابي عمرو واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فللتشبيه في جواب الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب فليضرب اي ان يضرب يضرب اي يضرب يزيد واما النهي فنحو لا تشتمني فتندم والنفي ما تاتينا فتكرمنا وهو اما صريح كما ذكرنا واما مؤول نحو قلما تلقاني فيكرمني واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف ويستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امير فيضربني وكذا التعليل بعد في المضارع لا يقال قد يجيئني فيكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما يتضمن النفي او القلة قياسا لا سماعا وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوبا بعده نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه تشتمني فاثب عليه اي لو شتمني لوثبت عليه وقد يضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تاتني فيكرمني او ويكرمني

يكرمني باتك وبعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني اتك فاكرمك او واكرمك وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشا يسكن الريح فيظللن رواكد على الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما يجيء فيكرمني زيد مما قلنا فصح لانه فيه معنى التحقير القريب من النفي واما نحو الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لا لا بعد ابتا تصريح بل لانه لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفاء بواسطة او غير واسطة الى الشيء المثبت بل الى الشيء في غير النفي نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان يتعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية لا ستثناء المفرغة هناك وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فتكرمني والعرض نحو الا تزورنا فنعطيك والاستفهام نحو هل تزورنا فنحسن اليك كان الاصل في جميع الافعال بعد الفاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا يعطف وجوبا بل الاغلب ان يستانف بعدها الكلام كفاء المفاجاة ومعنياهما ايضا متقاربان ولذلك يقعان في جواب الشرط الا اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى لا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله ام تسالهم الرفع القرائن فينطوع وقوله لم تدر ما اجوع عليك فيخرع وكذا لا منع في ابقاء الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلتبس بكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في قوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا اي لكن لا تصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر انصرف اليه بعد الاحرف الثلثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها معتقدا والمضارع المرتفع بلا قرينة مخصصة للحال والاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو رفعوا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفوا الى النصب بنية في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل

مطلب
الدعاء داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين

قيل النصب قراءة ابن عامر لا قراءة ابي عمرو على ما في الشاطبية — سيد

قال سيبويه في الكتاب وتقول تشتمني فاثب اذا لم يكن الوثوب واقعا ومعناه ان لو شتمني لوثبت عليه وان كان الوثوب قد وقع فليس الا الرفع لان هذا بمنزلة قولك لست فيما فعلت الا واخفيك — منه

٢ راجع جميعها على الاصل ومعنى الرفع فيه معنى النصب لو نصب — منه

الفاء المذكورة حمل ويخلص المضارع للاستقبال اللائق للجزائية كما ذكرنا في المنصوب
بعد اذن فكان فيه شيئان رفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون
اذن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم بعد التقدير
نحو فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني لان فاء السببية ان عطفت وهو قليل
فهي انما يعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا نقول في الفعل
المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى يصير المضارع بعدها ليكون
الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر الى انها ليست للعطف فهي اذن
اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتداء محذوف
الخبر وجوبا فمعنى لا تقم اي قم وقيامي ثابت اي في حال تقرب قيامي واما بمعنى مع
وهي لا تدخل الا على الاسم تصدرهنا مصاحبة الفعل للفعل منصوبا ما بعدها
في ما اقوم قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد
الواو ولو جعلوا الواو عاطفة للمصدر على مصدر مستفيد من الفعل قبله كما قال النحاة
اي ليكن منك قيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء
معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى قصد
النصوصية في شيء على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه
وانما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما بعد الفاء كجوابها ثم حملوا ما بعد واو
الجمعية غير وجوب كون احد الاشياء المذكورة على ما قبل الفاء السببية التي هي اكثر
استعمالا من الواو في هذا الموضع اعني انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو
للفاء في اصل العطف وفي طرح ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احديهما
والجمعية في الاخرى ولقرب الجمعية من التعقيب الذي لازم السببية ثم اعلم انه كما كان
ما بعد الفاء مبتداء محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها
من الجملة الجزائية من الجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية
وذلك انك تفصل بين الفعل قبل الفاء ومفعوله نحو هل يعطي فيأتيك زيدا وتتوسط
ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هذا والظرف وكيف ولم وبين الفعل المستفهم عنه نحو
هل فانتك تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فاسبقك تحسبني ولم باسر تسير ويجوز ايضا
حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح ولقيام هذا الجي مقامه لانه في اللفظ كالجزاء كما هو
كالشرط تقول متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط

من لن ان المقدر تخلص المضارع للاستقبال ونيتقي بسببها احتمالا ان يكون محمولا على الحالية المانعة من كونه جزاء نخ

ان الفاء فيه ليست للعطف والتي تحتمل السببية والعطف لا تعطف مفردا على مفرد بل لا تدخل الا على الجمل نخ

الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قال وولا جواب للجواب بالفاء ولا
يجاب ايضا الشيء الواحد بجوابين فقوله تعالى وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ جواب قوله
فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ وقوله مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ
فَتَطْرُدَهُمْ جملة مستأنفة بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على فتطردهم وانما لم يجب
بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي في ما تأتينا
فتحدثنا ان تأتنا فتحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى
لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم
عليه الذي هو غير موجب موجبا وتدخل عليه كلمة الشرط نحو ان ويكون الفاء مع ما
بعده من الفعل جزاؤه كما تقول في قوله تعالى لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي اي ان
تطغوا فحلول الغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة
لا الى الاتيان اي لا يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان بهذا
المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما
انتصب على تشبيهها بفاء السببية كما يجيء وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليس للسببية
لان قولك ما تأتيني محدثا شيء مخالف في المعنى كقولك ما تأتيني لا تحدث بل انما يعطي هذه
الفائدة معنى فالعطف الصرف واما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان
فحديث على ما يؤول به مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تأتيني
فتحدثني بالرفع فيكون النفي في صريح الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف عليه
معا فيكون المجموع الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب من جزأين
ينتفي بانتفاء اجزائه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول لا يكون المعنى
ليس منك اتيان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قوله تعالى وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ بهذا
المعنى وسبك الحديث في فقط يكون كان المعنى منك اتيان ولكن لا حديث بعده ومنه
قوله في النهج لا يخرجكم من امري رضا فترضى به ولا سخط فتجمعون ولا يجوز ان ينتفي
الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان على ان جعلت
ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون
المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا كما قال الغير الم تأتنا ساعين
فترجو بكثرة المواعيد اي فنحن نرجو ويجوز الرفع ايضا ان يكون الفاء للسببية والمبتداء
محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه الى النصب لعدم اللبس كما ذكرنا

وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم جواب النفي فيكون من الظالمين جواب النهي ويجوز ان يكون عطفا على فتطردهم على وجه التسبيب لان كونه ظالما مسبب عن طردهم كشاف

قيل هذا سهو وقع من صاحب الكشاف وشبهه المعنى في هذا المقام ١ ه

فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون منه اى فهم يدهنون وكذا قوله تعالى ولا يؤذن
لهم فيعتذرون فكانه قال فيدهنوا ويعتذروا كما ان قوله تعالى فانتم فيه سواء بمعنى
وتستووا وكذا قوله ام تسألهم اجرا الرفع القراطيس ولم تدر ما جزع عليك فيجزع ولا اكر
باساس اذ لا يقدر في مثله المبتدا لان فاء الجزاء قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي
بلا من غير تقدير مبتدا في المجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدا اظهر
وقال سيبويه المعنى فهي مما ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وجهلائهم
ثم رجع وقال وهل يخبركم اليوم بيدا سملق وقلا يعرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب
امنا من اللبس كما ذكرنا نحو اتيتني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع
المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب زيدا اى وانا اضرب وكذا ربما لم يصرف
كما ذكرنا بعد الواو الى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى الا امنا من اللبس
فانا وفي الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه ايماء
الى ان المعنى الحالي والا فالرفع بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم والنصب معنيان
وانما جاز النصب في المعنى الثاني مع ان الفاء للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء
لكونه فاء بعده مضارع كما ثنا بعد النفي كما شبه في كن فيكون والنفي بالمعنى الثاني
كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيعجز عنك اى ان وسعني شيء لم يعجز عنك قال
وما قام منا قائم في ندينا فينطق الا بالتي هي اعرف اى يقوم ولا ينطق الا بالتي هي اعرف
وقال ما حل سعدي غريبا بلاده فينسب الا الزبرقان له اباى يحل ولا ينسب ولولا ان
ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون الا في الموجب وقد
يستأنف بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود وانا لا اعود على كل حال
اقيم اى بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع في قوله يحاول ملكا او يموت اما على العطف
على يحاول او على القطع اى نحن نموت وقوله تعالى او نرسل رسولا بالرفع مقطوع اى
نحن نرسل وقوله قصته ان لا يجوز ويقصد لم ينتصب فقصد قطع لانه احتمل النصب
ان يكون معطوفا على يجوز المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجوز ولا يقصد وهو نافي
ويحتمل ان يكون عطفا على لا يجوز الكائن بمعنى بعد لعل الحكم ان لا يجوز وان يقصد
فترك العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اى هو يقصد كما تقول زيد يجيء اذا استهبت
جيئته وعسه اى ينبغي ان يجيء فالمعنى ينبغي له ان يقصد اى ان لا يجوز وقد
يقطع مع الفاء التي لغيرها فاء السببية كما ذكرنا في قوله فرجي وكثر ناسا مثله

اى فهم يعتذرون

السملق الصفصف اى المستوى سيد

نفي المجموع ونفي الثاني وحده ونفي الاول وحده وقصد السببية سيد

قصد السببية مع انتفائهما والقصد الى نفي الثاني سيد

تنبيه
ذكر الواو الاستينافية وتعبيرها بعد الكلام

اى الواو التي من شانها ان تكون للجمعية قد تقطع عنها سيد

اى قد ينقطع في غير هذا الباب اعني في غير باب الجمعية سيد

مطلب
قد ينقطع بعد الفاء التي لغير السببية

ومثله قوله فما هو الا ان راها فجاءة فابهت حتى ما اكل واجيب يروى بنصب ابهت
ورفعه على القطع اى فانا ابهت قوله والواو بشرطين الجمعية وان لا يكون قبلها مثل
ذلك اى يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر
نحو زرني وانا ازورك او نهي نحو لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم
او استفهام نحو هل ترو وتعطيني وتمن نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو
هلا تزورنا وتكرمنا والنحاة يقولون هذا بواو العطف نحو ليكن زيارة منك وزيارة
مني وقد ذكرت ما عليها في الواو وقوله وبشرط معنى الحال معنى او في الاصل احد الشيئين
او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اى يعمل الشيئين او الاشياء ولا بد له من احدهما عقيب
الاخر وان الاول ممتد الى حصول الثاني نصب ما بعدها وسيبويه يقدره بالا وغيره بالى
والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف
اى لاكرمنك الا وقت ان يعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل وعند من يقدر
بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور والى بمعنى الى هنا وقال سيبويه في قول الشاعر
وما انا الذي نافعي ويغضب منه صاحبي بقوول ويجوز رفع يغضب ونصبه
اما الرفع فلعطفه على الصلة اعني قوله ليس نافعي وقال ابو علي في كتاب الشعر
هو عطف على نافعي وليس بشيء لانه يكون المعنى اذن ما انا بقوول للشيء
الذي ليس يغضب منه صاحبي اى لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود
واذا نصبته فهو على الظرف قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب
وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي يغضب منه صاحبي لا اقول قلت الذي
قاله انما يلزم لو جعلنا هذا الظرف في سياق قوله ليس نافعي لانه يكون المعنى اذن
لا اقول قولا لا يجمع بين نفي وغضب صاحبي اما اذا جعلناه في سياق النفي الذي هو ما
انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا ينفعني مع غضب
صاحبي منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء
احد جزئيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه
ابو علي ان يغضب المنصوب معطوف على الشيء اى الذي غضب صاحبي اى بسبب غضب
صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير
الى المضاف المقدر لانك انما اضفت الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ
منه كما بينا في الظروف المضافة الى الجمل قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما

على ان من متعلق بيغضب لا بما بعده ولا فائدة في هذا نسخ

عطف على حتى في قوله وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة بتقدير بعدها اي يجوز ما
للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا
العطف بالفاء وغيره نحو يعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ويشتم وضربني زيد ثم
والفاء واو في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء
قوله **ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام** اقول تبيين
المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة في الموضع الذي يعرض فيه ما يوجب اظهار
ان المقدرة فالذي يبقى بعد القسمين هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهارها فنقول
انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة نحو امرت لان اكون لان هذه
الثلاثة يدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام ويعجبني ضرب زيد وغصبه واردت
اضربك ونحو ردف لكم فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية
واما لام الجحود فلما لم يدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاولى
علمت في التي يليها المضارع واما الفاء والواو فلانهما لما اقتضت نصب
ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم جاز كونها
النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهر ان بعد الواو في الشعر قال اوان سوم
بحاجة لو اهلها واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلا يستكره اللامين
المتواليين واما قولنا المقدرة لانهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر
الكلام ففيه نظر لان من بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لا
تكون فتنة والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتأكيدا له
لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها
عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر ولقد عزلت ام عمرو ولم اكن مقالتها
ما كنت حيا لا سمعا لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مقصدية وهو
عند البصريين على تقدير فعل الناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لا سمعا
مضمرا واعلم ان ان الناصبة يضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس
كما في تلك المواضع فلا يعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي ولا سيما اذا كان قبله
وقد جاء قوله وحق لمثلها بيتنه يحزع وقد ينتصب شذوذا كقوله الا ايها الزاجري
احضر الوغى روي رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا
ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا النهي اخذ في التفصيل قوله لقلب المضارع ماضيا

ماضيا وقد جاءت في الشعر غير جازمة كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء
لم يوفون بالجار وجاءت ايضا في الضرورة مفصولة بينها وبين مجزومها قال فاضحت
مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قوله ولما مثلها معنى لقلب
المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي قوله ويختص بالاستغراق اعلم ان لما كما قالوا
كان في الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت في اما الشرطية وايما فاختصت بسبب هذه
الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد وكان في ايجاب الماضي فهو يستعمل في
الاغلب في نفي الامر المتوقع ندم ولما ينفعه الندم واختص ايضا بامتداد نفيها من حين
الانتفاء الى الحال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم
وهذا المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال ورد
الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط
عليها فلا تقول ان لما يضرب ولما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها
فاصلة قوية بين عامل الحرف وبينه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها
عن الاخبار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو تفارقت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاز
زيد التي في نظرتها قال ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وقد
جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وداعيتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت
وان لم وان ادخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى
التقرير الى المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نربك والم نشرح لك وقوله الما
نزرنا النعمى قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو
ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الفاء والواو وثم نحو ولتأت
طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو اكثر لكون
اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدها
وحرف المضارع كلمة على وزن فخذ وكتف فخففت بحذف الكسر واما ثم فحملت عليهما لكونها
حرف عطف مثلهما ويلزم اللام في امر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو
لتضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب
المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام
قوموا فلاصل لكم وقال تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال
وان استعمل فلا بد من اللام كما رأيت فان كان المامور كل نفس اذا ما حضر [illegible]

الظاهر انه مجرور معطوف على حتى في قوله وحتى اذا كان مستقبلا [illegible] سيد

قد ذكر ثاني باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم يدخل على الماضي فيقلب لفظه الى المضارع [illegible]

كما يجيء في الاغلب عن حصول الامر المتوقع يقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير ولما يركب وقد يستعمل في غير التوقع ايضا نحو [illegible]

تحقيق لام الامر وتفصيله

قوله كفراءة الناصبة نحو قولهم تسمع بالمعيدي

واجاز الفراء حذفها في النثر نحو قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا
وانما ارتكب في ذلك لاستبعاده ان يكون القول سبب الاقامة والاولى ان يقال انه مثل انه
جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله عليه السلام لهم صلوا جعل قوله
عليه السلام كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله كن فيكون
بالنصب ولو كان كما قاله الفراء لم يختص هذا بجواب اللام وحرف المضارعة تخفيفا
هي لزوال المشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة لانه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له
بمنزلة زيادة حرف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب لتزره ولو بشوكة
وفي آخر نحو ليقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش
فيقضي حوائج المسلمينا والذي عن الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم مقدر هو القياس
المذكور ايضا مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملة آخره معاملة المجزوم كما يجيء وانما
الحمل على لا النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب قوله ولا النهي المطلوب بها الترك
حتى يجزم بخلاف لا في النفي فانها وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفي ايضا اذا صلح قبلها كي
نحو جئته لا يكن له حجة علي ولا يكون ولا منع ان يحمل لا في مثله للنهي كما يجيء لكن المخاطب
الغائب على السواء ولا يختص باللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم
لا ارينك ههنا لان المنهي في الحقيقة هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله
وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذما وحيثما ومتى ومن وما واي وانى واينما
كيفما واذا شاذ وبان مقدرة فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها
وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر المطلوب بها الفعل
ولا النهي المطلوب بها الترك وكلم المجازاة تدخل على الفعلين بسببية الاول
ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول
فالجزم وان كان الثاني فالوجهان وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او
معنى لم يجز الفاء وان كان مضارعا مثبتا او منفيا فالوجهان والا
فالفاء اعلم ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء
في الشعر خاصة مع القرينة قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان
يحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو قولك تاتيني والا اضربك
اي وان لا تاتني اضربك وكذا يحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا
من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي ان لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين يجريان

يجريان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا انما بمعنى اذ لان
ان مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الكلام
الجائز وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات
استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه لضرب من التاويل كقوله تعالى
ليبلوكم لما كان التكليف خرجت التخيير في صورة الابتداء وقال لعلكم تتقون لما كان
في صورة يرجى منهم وقال يضل من يشاء اي يترك الالطاف عمن يعلم انه لا ينفعه فلذا قال
ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده والارتياب
وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى وقوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير
مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان يكتب بالياء ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زائدة
ولو قيل انها للتانيث لم ينصرف وبعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما يلحق
بسائر كلمات الشرط نحو متى ما وانما ثم استكره تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء
لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه
بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى الكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو
ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل انا لا يقدر على ما افعل
فقلت مه ما تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اماوي
مهمن يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس ماوي يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد
جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما لي الليلة
مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تاتنا
به من آية وقال الشاعر ومهما وكلت اليه كفاه وقد جاء ما ومهما ظرفي زمان تقول
ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس فيه واما اذما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر
الى لفظه مما تدخل على اذ امع ان فيه معنى الشرط الموضوع للماضي فاذما عنده غير مركبة
وقال السيرافي فيما علمنا احدا من النحاة وذكروا اذما غير سيبويه واصحابه واستشهد
سيبويه ببيتين احدهما قوله اذا ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمانت
المجلس والآخر قوله اذ ما تريني اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض
النحاة اصله اما وهو لا يجيء الا بنون التاكيد بعده كقوله تعالى اما ترين فلما كان
يتكلف البيت بالنون غير صورة اما نقلت ميم الاول ذالا ولا يتم له هذا في قوله
اذ ما دخلت وقال المبرد اذما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مزيدة

ازجيت الابل سقتها والظعينة الهودج كانت فيها امراة او لا اصعد في الوادي
وصعد في الوادي تصعيدا اي انحدر فيه وصعد في السلم صعودا وصعد
في الجبل وعلى الجبل تصعيدا وفرعت الجبل صعدته وفرعت في الجبل انحدرت سيد

كلمة ان ليست للشك بل كانت لعدم القطع

مطلب
يستعمل الباري تعالى بعض الكلمات التي يستحيل مدلولها في حقه

مطلب
تحقيق كلمة مهما وتفصيل الاقوال فيها مهما امكن

مطلب
حكى الكوفية عن العرب ان مهمن بمعنى من كما في هذا الشعر

الماوية المراة كانها منسوبة الى الماء [illegible] اسم امراة سيد

مطلب
وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية

مطلب
ومهما اسم

تحقيق اذما وتفصيله

في الصحاح اما تريني بدل اذ ما [illegible] وطورا بدل سيرا و[illegible] بدل ازجي سيد

وقال بعض النحاة اذ ما اصله ان ما

قال رجل يا رسول الله اني رجل اصيد افاصلي في القميص الواحد قال نعم وازرره ولو بشوكة سيد

مطلب
وقد جاء امر الحاضر باللام نحو قوله لتزره ولو بشوكة

وقد جاء في المتكلم ايضا كلام الامر نحو لا ارينك ههنا

مطلب
ان ام الكلمات الشرطية ان ويحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة

يجوز حذف الشرط في السعة ايضا نحو تاتيني والا اضربك

وان يجيء بمعنى اذ عند الكوفية

للشرطية والجزم كما في حيث فانما صارت بما بمعنى المستقبل واما الاعتراض باذ ما
فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى
ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا بعد فيه ويجزم بحيث مع ما دون اذا واما
حيثما فمعمولها فيها كافة لحيث عن الاضافة لا زائدة كما في حينما واما وذلك ان حيث
كانت لازمة للاضافة لكانت مختصة بسبب المضاف اليه يكفها ما عن طلب الاضافة
ليصير مبهمة كسائر كلمات الشرطية وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلما يجزم لتضمنها
معنى ان التي هي للابهام فلا يستعمل في الامر المتيقن من المقطوع لا يقال مثلا ان غربت
الشمس لو طلعت فجعل العموم في الاسماء لشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع
بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان في احتمال الوجود
والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار بتضمن هذه الكلم العامة يعني انا اذا كان
يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت ان ضربت زيدا ضربت وان ضربت بكرا ضربت الى ما
لا يتناهى وكذا ما ومتى وسائر اخواتهما ويجوز ايضا ما الزائدة بان واي وايان ومتى
واما في حيثما واذما فكانه كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي
العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احديهما
بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت واخواتها
عملت في الجزئين لاقتضائها لهما وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط بواسطة الشرط
وهما يعملان في الجزاء لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين بان ذلك يجوز
اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالشرط وحده لضعف
عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجزاء كانه
جزما بالجوار فقوله كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخر الجزء وليس بشيء لان العمل بالجوار
للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق ويجزم الجزاء مع بعده عن الشرط ويجزم بدون
الشرط وقال المازني الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم والجزم وقف
مشتركين ثم مختصين وهو قريب على ما اخترنا قبل وكلمة ان لاصالتها في الشرطية
وكونها ام الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد
ضرب وان زيد ضربت وكذلك لو نحو قوله لو انتم تملكون بخلاف سائر كلمات الشرط
فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال الله فمتى واغلة بدرهم يحبوه ويعطف عليه
كاس الساقي وقال انما الريح بعلها اعل وقال ومن نحن نومنه بيته وهو ... وذلك

اختلف النحاة في العامل في الشرط والجزاء

البجاد كساء مخطط من اكسية الاعراب عزيز المنفرق ص
القطاع انه عنى بالبيم وانه صفة كبير ينبغي لئن يرفع لكنه جر بالجوار والتزمل المتزمل اي الملتف بثوبه ونحوه لمحرره

مطلب
كلمة ان يدخل على الاسم والفعل

وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كان في الاستفهام وسوا
هنا ولي ذلك الاسم فعل كا زيد ذهبا ولا كا زيد ذاهب ولم يجز ذلك في سائر كلمات
الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل فلا تقول متى زيدا تلقى او تلقاه ومن زيد ضربه
ومتى زيد خرجه وهل زيد خرج وهل زيد ضربته وضربته الا اضطرار فان لم يكن بعد ذلك
الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاء وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي
يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا
او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيتا ولقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ
نحو قوله يثني عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله ايتما الريح
تميلها تمل وانما ضعف مجيء المضارع لحصول الفعل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله
فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل
الظاهر ولا يجوز كونه مبتدا لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ
ان نفس اهلكته وهو ايضا عندهم ليس مبتدا بل هو مرفوع لمقدر يفسره الفعل الثاني
اي اذا هلكا واهلكه كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى انه
رفعه على الابتداء لكنه مبتدا يجب كون جزؤه فعلا لطلب كلمة الشرط الفعل هوا وهنا
ولا نقل عن الاخفش ايضا في مثله انه المبتدا لكن العامل عنده في المبتدا هو الابتداء
وعند الكوفيين الحرو الضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدا واذا كان ذلك الاسم منصوبا
فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر
وعند الكوفيين بالظاهر كما في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك بضميره
ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر وعند البصريين
بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم في قوة طلب الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلمة
الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط
اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم
بالجوار وقد زال الجوار بالفصل المرفوع الذي هو اجنبي عن الشرط اما لو كان المرفوع
من جملة الشرط فلا يعد فصله مانعا من الجوار نحو ان تضرب يضرب زيدا ضرب فان
تقدم المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة
والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا للجزاء جزم الجواب لانه كلا فصل نحو ان
تاتني اليوم عدا اتك وان تاتني اليك ان تصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة

واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي وللخيل ايام فمن يصطبر لها ويعرف لها ايامها
الخير يعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدأ فيجب رفع المضارع
اتفاقا ونصدر المبتدا بالفاء نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفاء
بعد المضارع اتفاقا نحو ان ضربتني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء
والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تأتني والله آتك وان تأتني غفر الله
لك آتك وان تأتني يا زيد آتك وان تأتني ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين زيدا
ان جئتني اضرب بالجزم بل انما يجوز اضربه رفعا ليكون الشرط متوسطا او زيدا اضرب
دالا على جزائه اي ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لان لكلمة الشرط صدر
الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة
ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا جاءك يضربا ويضربه وزيدا حين جاءك
يضربا ويضربه وان لم يجز اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلهما على تأويل اضربه
فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد
يجوز زيد واما اذا استعمل الفعل بالضمير فرفع زيدا اولى لما تبين في المنصوب على شريطة
التفسير ان زيدا المار به بالرفع اولى كان واقعا من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى
كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وسقل يضرب اذن بالضمير
اولى وان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه
فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيدا ان جاءك فاكرمه اولى من اكرم وان كان واقعا
من حيث على غير المبتداء نحو زيد ان جاءك فاكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا
تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط قالوا لان حق المبتداء التقديم فنحو ان تضرب
اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تأخر الجزم على الجزاء قالوا والدليل على
انه رتبته التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع رفع الجواب
مراعاة لاصله من التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى
لازم كما مر في الظروف المبنية اللازم بعد الملزوم وقوله ان يصرع ضرورة اما على حذف
الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه
والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب وقوله وانى متى اشرف على الجانب الذي به انت من
الجانب ناظر فانه لا يعلق الشرط بين المبتداء والخبر الا ضرورة فلا يقال زيد ان تغشه
كريم بل يقال يكرم فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتداء واما تعلقه بين القسم وجوابه

وجوابه نحو والله ان جئتني لاكرمتك فسيجيء وانما جاز تعليق اذا مع الشرطية بين
المبتداء والخبر في قوله تعالى انما امرنا الشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون لعدم عراقة اذا
في الشرط على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب لفظا
لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في
اللفظ ايضا لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا
انما يجزم على الجواز اذا تأخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب من حيث
المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك علي
الف درهم ان دخلت الدار وعند البصرية ايضا لا يقدم مع هذا المقدم جواب آخر للشرط
وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض
من المقدر اذا ذكرت احدهما لم يذكر الآخر ولا يجوز عندهم ان يقال ان هذا المقدم هو الجزاء
الذي كان مرتبته التأخر عن الشرط تقدم على اداته لانه لو كان هو الجزاء لوجب جزمه
وللزم الثاني نحو انت مكرم ان اكرمتني ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير
زيد رتبته الجزم عند البصرية بعدم الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو
كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمتني فالشتم بعيد من الاكرام
الشاتم وضده وهو المدح اولى بالاكرام وانسب وكذا تقول اطلبوا العلم ولو بالصين
والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية ونعني بالجملة
الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على
طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق البتة وقوله يرى كل من فيها وحاشاك فانيا
اما وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر
فنقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط
مثله مدلول الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن
الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهر به لم يذكر هذه الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية
لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الجنزي هو واو العطف والمعطوف
على المحذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور في التقدير
مثله ان لم يكن ان غنيا في الاختيار فتقول زيد لان كان غنيا بخيل لما تقدم من ان الشرط
لا يلغو من المبتداء والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فيجوز
لان الاعتراضية تفصل بين جزء معين من الكلام كما مر لا تفصيل اذا لم يكن احدهما حرفا

مطلب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء ونحوها بين الشرط والجزاء

تفسير مراد من الجملة الاعتراضية

مطلب قد يجئ الاعتراض بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر

اي الجملة الواو في مثل قولهم زيد وان كان غنيا بخيل عاطفة والمعطوف عليه مقدر

نقل يمنع ذلك لانها لم تجئ الا في وسط الكلام او ... ومن الزمخشري

وعن الزمخشري ان الواو في مثله للحال فهو الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا في الشرط
نصبا على انه قال كما عمل جواب متى عندهم وعن بعضهم في متى النصب على انه ظرفه ومعنى الحال
والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الجزري عليه بان معنى الاستقبال الذي في ان
الناقص معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال باعتبار عاملا مستقبلا كان العامل
او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا وضربته امس مجردا واستقبال ان باعتبار زمان
التكلم فلا تناقض بينهما واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط
لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني اضربك وان لم تعطني
وانما ذلك حتى لا يعمل الاداة في الشرط لفظا كما لا يعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية
او ما هو جزاء عند الكوفية وقد يجيء في الشعر مضارعا نحو اتيتك متى تاتني انشد سيبويه
فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبقة من ياتها لا يضيرها كانه قال لا يضيرها من ياتها كقوله
والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب اي المرء ذئب على احد التقديرين قال فان تقدم ما هو
الجواب على الظروف الزمانية والمكانية من كلمات الشرط كمتى واذما وايان واين وحيثما
واني فلا شبهة في تضمنها للشرط اذ لا تصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط
والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة واذا اما لم يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة
ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية
نحو اتاني فان كانت موصولة فهي منصوبة بالفعل المقدم وان كانت شرطية فهي مبتدأ
والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدا والتقدير من اتاني فاته ولا محل للفعل الذي بعد
هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج
قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية والى جعل
المقدم كالعوض عنه وان جاء بعدها مضارع نحو اتي من ياتيني فالوجه كونها موصولة ويجوز
جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرطية تكون ماضيا في الاختيار
اذا تقدم ما هو جواب معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واي على تقدير اضافة الظرف
الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها موصولة ولا يسوغ الكلم المذكورة ماض نحو اذكر
اذ من تاتنا اكرمناه او مضارع نحو اذكر اذ ما تفعله افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها
شرطية قال لبيد على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها اذ في المقام تدابر فان قيل
لم جاز الجزم في السعة في غلام من تضرب اضرب فلم يجز في نحو اذكر اذ من ياتينا نكرم واذ
مضاف الى ما بعده كما ان الغلام مضاف كذلك قلت لان غلام اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها

اليها فصارا كلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف وايضا
ان الغلام مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف
المبنية وذلك المضمون ههنا مصدر نكرة واقعا على معنى من اي اذكر وقت اكرامنا من
ياتينا فلم يصر مع كالكلمة الواحدة فلم يكتسب منه فعل الشرط اذ ليس مضافا الى من كما
كان غلام مضافا اليه ولهذا لم يلزم تصدرت اذ الملزوم تصدرت غلام بل هو معمول اذكر
المقدم عليه فلو يكون جعل من الشرطية حتى لا يسقط عن التصدر فيتقدم او عليه فان قلت
ان مع دخول او عليه في صدر الكلام ويكفي كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر الكلام
ما نحو زيد من يضربه اضربه وجاءني الذي من يضربها اضربه قلت قد تقدم في باب المبتدا ان كلمة
الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها اذا امر في تلك الجملة وزاد في معناها
شيئا وازيد بينها شرط فاعرف لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين
احدهما ان ينفصل تلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي جزؤها معنى
من المعاني وذلك كان ومن واخواتها واما نحو كنت بلا مال وعمرو بن برجل لا كريم ولا شجاع
فهذا نقول من لا يعطك يعطه ولا من تكرمه وكذا تقول لا ان تاتنا اعطيتنا ولا ان تعد
ما عندك سالتنا والظروف المضافة الى الجمل لا شك في احداثها في الجمل معنى وهو
تصييرها بمعنى المصدر فلا يبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام لان المصدر مفرد
بل الصلة وخبر المبتدا كذا فان قيل خبر المبتدا ايضا اذا كان جملة تصير بسبب الابتداء
في تقدير المفرد قلت لا نم وما الدليل على هذا فان هذا دعوى من بعض النحاة بلا برهان و
كونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها
موقعا يصح وقوع المفرد فيه وتقول ما انا ببخيل ولكن ان تاتني اعطك لان لكن لا تغير معنى
الجملة التي بعدها بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال ولست
بحلال التلاع مخافة ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان متى لغو في رفعه
على التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما مر في قولك انك ان تصرع اخوك تصرع ومتى
شرطية بلا شبهة فيجزم املك اذ لا يجيء موصولة كما من واي واما اذا المفاجاة
فيصح مجيء من وما واي شرطية بعدها نحو مررت فاذا من ياته يعطه كما يجوز فاذا
من ياتيه يعطيه على انها موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا يغير ما بعدها عن معناه
على الصحيح اذ ليست مضافة الى الجمل بعدها بخلاف اذ فلا يجوز وقوع كلمة الشرط بعدها الا
على اضمار المبتدا اي فاذا هو من ياته يعطيه كما ذكرنا في امتناع اذكر اذ من ياتنا نكرمه

متى يسترفد القوم ارفد واما قوله وما ذاك
ان كان ابن عمي وداء اخي ولكن صح

تنتصب الحال بعد اذا المفاجاة

ح
اذا تقدم الجواب على الشرط فالشرط لا يكون الا ماضيا لفظا او معنى

المطبقة الداهية المغلقة بالمحل صارت الداهية شدوت عليها العرات وهو حيط لينيد فوق الخلف النوديه والخلف حلق الفرع التراوى الحبات التي تشد على ضرعها كيلا يرضعها ولدها
سيد

والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة الا ترى الى حذف الخبر في مثل خرجت فاذا السبع واما اذا
فان كان بعدها من وما واى وبعدها فعل مضارع وانه يقبح جعلها شرطية لان الجزم
ما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجيء في حروف الشرط ويقبح جزم الشرط مع انه لا جواب له
ظاهر كما قلنا في اتيك ان تاتني فالاولى جعلها موصولة نحو ما انا من يأتيني فاني اكرمه وان كان
بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال الله تعالى فاما ان كان
من المقربين فروح وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا موصولة لتأثيرها معاني
فيما بعدها وكان قياس همزة الاستفهام انه لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال
سعة الا ترى الى دخولها على الواو والفاء وثم فجاز امن يضربك تضربه وابن لعبة سم
فان قدرت فانك كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا الوصف ضمير الشان بعد
ان على قبح فيه كما ياتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بني بنت حسان الله واعصه
في الخطوب وذلك لان كلمة الشرط لم تكن اذن تلك النواسخ في الحقيقة وكذا الوجه ان يكون المعمول
الثاني لهذه النواسخ جملة مصدرة بكلمة نحو كان زيد من تضرب اضربه ولو قدمت ههنا
الجزء الثاني على الاول نقلت كان من تضربه اضربه زيد لم يجز لانه ولى اداة الشرط المؤثر
في الجملة واما قولك علمت انهم زيد وعلمت ازيد في الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في
باب المبتدا واعلم ان الجزاء يحذف عند قيام القرينة فقال ان اتيتني اكرمك فتقول
واما ان اتيتني وكذا في قوله تعالى ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الاية واذا اجتمع جواب
اداة الشرط الجازم فالواجب في الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى
نحو ان لم افعل لئلا يشمل الاداة في الشرط كما لم يعمل في الجزاء قوله فان كانا مضارعين او الاول
مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني زرتك او قلت اكرم فانك انهما مجزومان لان
واما قوله ان تصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان
في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم ومثاله
قليل لم يات في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال من يكد في سي
كنت منه كالشجي بين حلقه والوريد والاجود كونهما مضارعين تطبيقا اللفظ بالمعنى
ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتني ضربتك وماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك
او احدهما ماضيا لفظا والآخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان
تخالفا ماضيا ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا كقوله تعالى من كان
يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعكسه اضعف الوجوه نحو ان تزر فلا تكل اداة

ان كان الشرط والجزاء ماضيين او مضارعين

ان تخالف الشرط والجزاء

اداة الشرط اذ لا تؤثر في الفعل الا بعد نقله الى معنى الاستقبال من غير ان تؤثر في الاقرب شيئا بغير المعنى
ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتني وتكرمني وان تزرني واكرمتني
والاولى توافقهما كالشرط والجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان تزرني اكرمك واعطيك
واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من ذيوله اى لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان يحسبني اعطيك
او صلة نحو ان تضرب الذي اضربه اضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه يضربك فاما ان يتفقا
لفظا ومعنى ان تزرني فاحسن اليك فيجب جزمه لكونه توكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا او معنى
نحو ان تاتني تسال احسن اليك فيجب رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعولا للشرط بتقدير ان نحو ان تامرني
اذهب اليك اى تأمرني بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول له واما ان يتفقا لفظا لا معنى
نحو ان تضرب اضرب اى تسير وحكم المخالفة للاول لفظا ومعنى كذلك الحكم ان جاء الفعل بعد الجزاء
فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتني احسن اليك احسن والمختلفان معنى ولفظا نحو ان تزرني ازرك
اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان تبعث الي اتك اسرع والمختلفان معنى لا لفظا
نحو ان تاتني اضرب اضرب اى اسير وان جاء مع المتوسط واو وفاء او ثم فالوجه الجزم في كل
مع الواو والفاء على العطف كما ذكرنا في فاء السببية وواو الجمعية وكذا في الفعل المتاخر ويضاف
الى ذلك في المتاخر جواز الاستيناف ايضا نحو ان تاتني فاحسن اليك واحسن اليك فيكون النصب
في السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اى فانا احسن اليك فالاول نحو
قوله ان تجاذل بامر بالمعروف فعطفت فعد عليها فانه كان من شكل الاول فهو تعبير التغيير نحو محمد
بامر بالمعروف ويجوز عليه ان كان من شكل الثاني نحو محمد يامر بمعروف وينهى عن المنكر وكذا يحكى
لسلوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما بعد الاول
والثاني نحو محمد ان تامر بالمعروف في الشكر فقيل لا يعتاد جواز الرفع على الوجهين على العطف على الاول
او الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني قوله وان كان لكان فالوجهان اى كان
الثاني اى الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند
الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجزاء فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب فعند النحاة الرفع في ذلك
الجواب لاحد الوجهين اما لكونه في نية التقديم واما لانه القائل الفعل فيه نظر لانه يعني بين الوجهين
مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال انه عمل فيه وضعفت في هذه الصورة
من جزم الجزاء لحيلولة الماضي بينها وبين غير معمول فيه فكما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزاء فيكون الاداة
بمنزلة شيء واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا
النهي وكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى نقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف

يجوز تخالف الشرط ومعطوفه

نحو من يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى صح

ان كان الجزاء مضارعا والشرط ماضيا

تفصيل لما في نحو ان تخف تخف از معنى نحو ان توحف لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يتغير تقدير سواء كان فيه ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له او معنويا مقدرا كقوله ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت

فثبت انها قد تنعزل عن جزم الجزاء بشيئين بكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب متقدما وهذا عند المبرد صح

لا يعقد الماضي شرطا بلا

لا يكون الشرط جملة طلبية وانشائية

يجوز ان يكون الجزاء طلبية وانشائية كما يجوز كونه خبرية

مطلب تفصيل الرابطة بين الشرط والجزاء وان الاولى به هو الفاء

مطلب ان الفاء الجزائية تدل على التعقيب

فيه بحث هو انه كثير من المحققين صرحوا بان الفاء الجزائية لا تدل على التعقيب مع ان المفهوم من كلام الشارح الفاضل دلالتها عليه والله اعلم صح

مطلب تفصيل الحال اذا كان الجزاء في المقال جملة طلبية كالامر والنهي الى آخر الكلام

الجزاء اذا كان جملة اسمية

مطلب قد يكون اذا للمجرد الظرف فلا يلزم الفاء في جوابه

مطلب وقد يحذف الفاء من الجزاء ضرورة واجاز الكوفية حذف الفاء بلا ضرورة ايضا

ان يمنع العمل في المقدم عليها واما الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجزاء المقدم لانه انما يجزم الجواب قوله **واذا كان الجزاء ماضيا الخ** اعلم ان اداة الشرط سوى لو كان اذ او ما تضمن معناه لا بد ان يكون شرطها الافعال بل يجيء مضارعا مصدرا من حروفها بلا ولم اما الا فلانها لكثرة استعمالها صارت كالجزء مع قلة حروفها واما لم فلانها لتغييرها معنى المضارع الى الماضي صارت كالجزء منه مع قلة حروفها اما الا لكثرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضربت لا شتم لقلة دخولها في الماضي نعم لا تقول ان سيفعل وان لن يفعل وان ما يفعل وان قد فعلت وان قد يفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان يجعل الجزاء الذي يليها مفروض الصدق واما ان كان نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزاء فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت طالق وبعده كلمة الشرط جاز ان تكون اسمية وفعلية مصدرة باي حرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينهما واولى الاسباب الفاء المناسبة الجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء معقب للشرط كذلك هذا في حقها لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء بعدا من معنى الفاء وذلك لتاويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء وهاجم عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتخصيص والدعاء والنداء يجب مقارنتها بالفاء لعدم الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس وكلما تضمنت معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك او لا نحو ان جئتني فانت تكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجيء في بابه او يكون اذا للمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف الفاء من الجزاء ضرورة في موضع الذي كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ويروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن والكوفية يجوز حذف الفاء اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجيء في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت وما صدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا اضربك لا شتمك وفي المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما هذا كله لان هذه الاشياء لم يقع شرطا فلا يقع ايضا جزاء الا مع علامة الجزاء ففي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر او المصدر بلا ولم اما ان

الماضي غير المصدر والمضارع بلم فلا يدخلهما الفاء نحو ان ضربتني ضربتك ولم اضربك لانهما مع عدمها يتاتى فيهما الا سيما لفظ الشرط على ما بعدها تعلقا يكون معنويا وذلك بانقلابها الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا الى العلامة في المضارع المجزوم والمصدر بلا فهو ليجوز فيهما الفاء وتركه فلانهما كانا مما قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعل ولم افعل واما تركه فلتعذر تاثيرها فيهما كما تاتى وقال ابو جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في لم ولم يثبت وقال تعالى فان يكن منكم الف يغلبوا وقال ومن عاد فينتقم الله منه ومذهب سيبويه تقدير المبتدا في الاخير ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه وقال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس لان المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفاء على ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع فسقط هذا التوجيه للدقيقة وان ثبت نحو قولك ان عبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشان ولا يجوز الا ان المخففة قياسا ربعدان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما يفيد معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك انك قلت ابن اكرمتك يكرمني قال الله تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم بان الله يرى ويجوز حمل كلمات الشرط للاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال الله تعالى قل ارايتم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون وقال قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال الله تعالى يا قوم ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني من الله وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمص قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما انما يدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ونعني بالتاثير وتخصيصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف فان تخصيصه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال ويدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لو نراد ان يتمحض للماضي وذلك لانه قد يستحق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما تاكد وتشخص لم ينقلب فلم ينقطع على انه قد جاء قوله تعالى ومن يضلل

اذا كان الماضي العاري عن قد جزاء لا يدخل الفاء فيه

صاحب الجوال الاستقبال على ما تقدم في المضارع الا ما لحقه اما على الصحيح فالاداة خلصته للاستقبال وهو نوع تاثير في السياق ان تبعتموهم او دعاتكم وقال ومن تقوده فتيبه فلا يغا الحق ...

اذا كان الجزاء فعلا مضارعا مجردا او مصدرا بلم يجوز الفاء وتركه فيهما

كلمة لا لا يغير المضارع عن احتماله [illegible]

اذا كان جواب الشرط مصدرا بالاستفهام جملة اسمية او فعلية

في سورة هود قال يا قوم ارايتم ان كنت على بينة من ربي واتاني منه رحمة فمن ينصرني الآية

عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى وهو بمعنى الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه
في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا التي لنفي الاستقبال
فقال لان لا وان كانت للاستقبال فقد تجرد للنفي نحو جئت بلا مال فيكون لا داخلا برد
في الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال والا لتجرد للنفي فادت الاستقبال
من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال الجواز عدم دخولها في الاسمية
نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان ان
يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فاذا اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله
تعالى إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي
يستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي فقط
وذلك لا يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من خبره نحو كان زيد
قائما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على التعيين الحادث ويستحيل تعيين ذلك
الحادث من دون الحدث فمعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد قائم وكان مدلوله هو الزمن
الماضي فقط مع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون
سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل عليه خبره وكذا باقيها ثم ان كان
اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع الماضي في الشرط مع تحقق الوقوع وان كان بغير لفظ
كان لكنه قليل كقوله انغضبان ادنا اذنيه حرقا ونحو ذلك انت وان اعطيت بالانجيل وانت
وان نصرت لسمرالا اهانك وقال التقدير ان ثبت حرا اذنيه او نبر فيكون الشرط مستقبلا
وليس بشيء لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال
ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فانني نظر الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض
في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارية على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي هو مذهب
المبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ قال ابن السراج انا لا اقول
هنا ولكن اقول ان المعنى اذا كن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري
يوم القيمة وكون عيسى عليه السلام قائلا لذلك او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز
التصريح كقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف كما قيل اليوم وقوله تعالى إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ
قُدَّ ظاهر في المعنى **قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء** وقد ذكرنا قبل
لم قامت مقام الفاء واي مناسبة بين معنييهما **قوله وان مقدرة بعد الامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل
تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي
لان التقدير ان لا تكفر** اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصح
ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب فيه تضمن معنى
الشرط اذا ذكره بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حاصل للمتكلم
عليه وحاصله على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه تقول ضربت زيدا وما ضربت زيدا اذا
قصدت ايهام المخاطب ضربت زيدا او عدم ضربه واما الحاصل على الكلام الطلبي فيكون المطلوب
مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير
على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم يذكر
بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه
ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده
لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مقصودا مع ذكر ذلك ظاهرا فاما الخبر فانه
اذا ورد جملة للمخاطب على انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه
مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك
ضربت مع كراهتك لضربه فلو جيء ايضا بعد الخبر مما يصلح ان يكون جزاء المضمون لم يتبادر
فهم المخاطب الى انه جزاؤه وذلك في الطلب انما كان لتبادر فهم المخاطب الى ان المطلوب مقصود
لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح
جزاء بعده معنى الشرط جاز ذلك ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بان الجزاء
الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها
فيها معنى ان فلذلك تجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مقدرة بعدها وهي الدالة على ذلك
المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد
لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن لمعناها
فعلا واحدا ثم اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه وكذلك اسماء الافعال
نحو صه وتراك والامر المقدر نحو الاسد الاسد ينج وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء
التي بمعنى الامر بعد الفاء لوجوب النصب بعد صريح الامر والنهي عند الكسائي بخلاف
الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهي اتفاقا لان فاء السببية قد ينجزم
ما بعدها مع بقائها على المعنى السببية كما في قوله تعالى فَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ
ولم يدر ما جزع عليك فيجزع ومع الرفع يضعف دلالة الفاعل النسبة لان الرفع يحتمل

مطلب
مدلول كان هو الزمن الماضي فقط بخلاف اخواته

مطلب
تفصيل معاني كان اذا كان شرطا كما في قوله تعالى ان كنت قلته وقوله وان كان قميصه قد من دبر

قد يكون الماضي مع ان محقق الوقوع وان لم يقل انه مع لفظ كان

مطلب
كون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق

ويجيء اذا مع الجملة الاسمية مقام الفاء

جاز حذف الفاء السببية وجزم الجزاء بعده

يجوز جزم الجواب بعد الامر الذي يطلب بالخبر

يقال مررت برجل حسبك من رجل اي حسبك والمعنى انه من النحو الذي شرع فيه ونطلبه سيدا

قد يرتفع ما بعد الفاء السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون

والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثمانية مشابهة للشرط
في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن معونة لمعنى السببية في فاء فلا بد ان تكون قبل الفاء صريح
الامر العريق في الامرية حتى ان ضعف دلالة السببية في الفاء بان رفع الفعل بعدها
كان صريح الامر قبلها اشد تقويم لسببها مما هو محمول على الامر من الاسم الفعل وغيره واما
الجزم فهو نص في السببية ولا يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي
معناه وقيل في قوله تعالى هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ الى قوله يَغْفِرْ لَكُمْ ان يغفر
جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى آمنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا يحصل بالدلالة
ولا منع من ان يقول هو في جوابه كما مر في لام الامر في قوله تعالى قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا
الصَّلَاةَ وقال المبرد في مثله ان يقيموا جواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا وليس بشيء
لانه مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببية اما اذا
الاستيناف نحو قم يدعوك الامير وقال دادهم ارسوا نزاولها وكل حتف امرئ يجري بمقدار
انحو من ما بحرفها يجوز الجزم على الجزاء والرفع او الحال نحو ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ولا تمنن
تَسْتَكْثِرُ وجبل الرفع وفي نحو مره بحفرها يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستيناف
اي انه ممن يحفرها او بحفرها اي امر بان يحفر ويجوز في فخذوه يقول ذلك الرفع على الاستيناف
او الحال والجزم وقوله تعالى فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا اما الحال
او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها وبما جاءت حالا بعد الشرط الصريح قوله الحطيئة
متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تأججا ويجوز في مثله البدل لان الثاني
من جنس الاول بخلاف قولك ان تأتني يعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجيء بعد
الجزاء ظاهرا كان الشرط او مقدرا بالفعل المصدر بالفاء والواو وثم نحو ان تأتني آتك
فاحدثك واتيتني آتك فاحدثك فيجزم ما بعد الفاء عن العطف ويرفعه عن القطع وينصبه
على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا ما جاء بعد
جواب الشرط المصدر بالفاء نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ رفعا وجزما
ولا منع في العربية من النصب فان جئت بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا
يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا امثالكم قال وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون
ولما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى
فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ قال دعني جائيا يوما وانك جائيا وهذا الذي يقال
انه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان

بيان ما بعد الامر اذا قصد به الاستيناف دون السببية كما في قم يدعوك الامير

قد يكون ما بعد الامر الصريح حالا او قطعا

الاجيج تلهب النار وقد اججت تأجج اجيجا واججتها فتأججت

باب العطف على التوهم والبرجم كاملون

كان زيدا يا جو والثاني لان الاول قد تدخله الباء وجزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما
قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار فيجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار
وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل تصب
خيرا اي ان تنزل تصب فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات
وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل قوله الامر صيغة يُطلب بها
الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم آخره حكم المجزوم فان كان
بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة ان كانت بعده ضمة
ومكسورة فيما سواه مثل أُقتل اِضرب وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة
لو قال الصيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا
وذلك انهم يسمون به كل ما يصح ان يطلب الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك لغلامك
الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم ومن غيره
وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا او للتهديد نحو
اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال
هذه الصيغة في طلب الفعل على طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك مما
سموا الماضي والمضارع اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب
والقائل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت
نهي في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب ليخرج نحو
ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج نحو لا تفعل انا ولنفعل
فطا يا كم فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب لكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم
قلت لا نم ان الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب اذ من اوهم بالامر الامر المطلق
وقولنا المطلق قيد مخصص من الامر المضاف الى شيء آخر قوله ويحذف حرف المضارعة يخرج
نحو قوله ليقم انت يا ابن خير قريش قوله وحكم آخره حكم المجزوم قال هو مجزوم بلام مقدرة
كما في قول حسان محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وقال واحذف حرف المضارعة
مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فان استعمال الامر بقي مجزوما
بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني على السكون الا انه جعل آخره كآخر المجزوم
في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام

وذلك كما تقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن الماء المضاف اذ يصح ان يقال في ماء الباقلاء انه ليس بماء اي ليس بماء مطلق

كامر الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال عنه الامر الى
الموازنة فرجع الى حاصله من البناء وبقى آخره محذوفا للوقف كما كان فى الاصل محذوفا
للجزم قوله فان كان بعده ساكن اى بعد حرف المضارعة فى المضارع متحركا او ساكنا فان كان
هناك متحرك فان كان حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل هذا الامر
بذلك المتحرك نحو تكلم من تتكلم وتقاتل من تتقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل
وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حرف بعد حرف المضارعة متحركا
وذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهى حرف المضارعة وذلك كما تقول فى تقيم وتعيد
اقم واعد فان همزة افعل حذف بعد حروف المضارعة على الهمزة ان لم يكن حرف بعد حرف
المضارعة متحركا ابتداء بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو كل وعد وخف وبع فان قيل كما حذف
الهمزة المتحركة فى تقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة فى تعد وتهب له ايضا
للحمل على يعد ويهب بالياء كما يجئ فى التصريف فلم يرد الساكن بعد حذف المضارعة فى
الامر كما ردت ثلث لانه لو رد لاحتاج له همزة الوصل فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت
بعلة اعلال المضارع الذى هو اصله بحذف الواو وهو اقرب اليه من المصدر نحو عدة وسعة
فكان يكون السعى فى رد الساكن ضايعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان
حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة ورد له لزوال العلة كاكرم من يكرم وان لم يحذف
هناك شئ اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب واقتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل يفعل
مضارع افعل لان قياس بناء المضارع فى جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضى
نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما حذف همزة الوصل
الثانية فى الماضى استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس تكرم تاكرم لان الهمزة
وان كانت زائدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضى فى اكرم لاجتماع همزتين كما يأتى
فى التصريف وحمل سائر حروف المضارع عليها قوله وليس برباعى يعنى به باب افعل وحده فانه
هو الرباعى الذى ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط ونعنى بالرباعى ما ماضيه على اربعة
احرف قوله مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل
المكسورة فى الاسماء كانت او فى الافعال او فى الامر كان كاقتل وفى غيره كانطلق وانما ضمت
اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بقى
الامر على حرف واحد كقه وصلت بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلابد من هاء
السكت كما يجئ فى آخر الكتاب **قوله فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان**

فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثانى
مع التاء خوف اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو
ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما
قبل آخره ومعتل العين ينقلب فيه الفا قوله قولهم فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول
الذى لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه بنى له وانا نريد بما لفظ الفعل فيكون اضافة
الفعل اليها اضافة العام الى الخاص وفعل الامر قوله هو ما حذف فاعله هذا حد مطرد
عند سيبويه واما على مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو على فى كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن
حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره
الحد بجد تام الا ان يقال هو ما غير صيغته لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم
اوله وكسر ما قبل آخره هذا عام فى كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه
كدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع
لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبنى للمفعول هذا الوزن الثقيل دون
المبنى للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثى الى وزن فعل دون سائر الاوزان
الاول وقلة النظير بتقسيم الاسماء فجعل على وزن لا يكون فى الاسماء ولو كسر الاول
وضم الثانى لحصل هذا الغرض لان هذا الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس ولو
الاول وضم الثانى لحصل الخفة بخلاف الثانى ثم حمل غير الثلاثى عليه فى ضم الاول
وكسر ما قبل الآخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثانى مع التاء خوف اللبس يعنى كل
ما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الآخر لالتبس الماضى المبنى للمفعول
بالامر فى ذلك الباب اذا وقفت عليه واتصل ما قبله نحو الا استخرج ولو لم يضم ما بعد
التاء ايضا فيما اوله تاء زائدة وهو تكلم وتجاهل وتدحرج قوله ومعتل العين يعنى
ما اعتل عينه من ماضى الثلاثى نحو قال وباع فيما بنى للمفعول منه ثلث لغات قيل
وبيع باشباع كسرة الباء وهى افصحها واصلها بيع وقول استثقلت الكسرة على حرف
العلة عند المصنف ولم ينقل الى ما قبلها قال لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك
فبقى قول وبيع ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا الضمة ما قبلها فتقول
قول وبوع وهى اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة فى الثانى فبقى بيع لان تغيير الحركة
اقل من تغيير الحرف ايضا لان اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل عين مثله فكسرت
فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند الجزولى استثقلت على الياء والواو فنقلت الى ما قبلها

يقال نفيته اقول وبهلة اى اولايثبى
العوبلة التولجة والعويل التغيح
[illegible] سيد

لالتبس فى حال الوقف بصيغة مضارع ما
هو مطاوع له نحو تكلم وتدحرج وتجاهل

لان الكسرة اخف من قبلها وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد
حذف حركته اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع وقول فقلبت الواو
ياء كما في ميزان وقال بعضهم يسكن العين ولا تنقلب الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها
ويقلب الياء واوا الضمة ما قبلها وهذه اقلها لثقل الضمة والواو والاولى لخفة الكسرة
والياء وقول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى بعضها اولى من حملها الى العلم على
غيرها والمص انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه
على ما بينا واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان ينحى بالكسرة
فاء الفعل فيميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو
مراد القراء والنحاة بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام هنا كالاشمام حالة
الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند النحويين
وقال بعضهم هو ان ياتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم
قال المص الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وانما نبهوا على الضم
الاصلي هنا بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك
الوزن المستبعد في الاشمام ليحصل الغرض المذكور قيل واذا سقط العين في المبني للمفعول
باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز كل الخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي
نحو عدت بامريض وبعت يا عبد وان لم يقم نحو بعت وعدت فالاولى ان لا يبدل فالواوي
واخلاص الكسر او الاشمام في اليائي من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل
فظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله قوله ومثله
باب اختير وانقيد يعني ان باب افتعل وانفعل معتل العين كباب الثلاثي المعتل العين
في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهما له في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة
مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة وان
في انفعل ما قبل حرف العلة هو كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير واقيم بيني ان
باب استفعل وافعل معتل العين لا يجي فيهما اخلاص الكسرة دون الضم والاشمام الذي
في الثلاثي المجرد المذكور بين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في باب استفعل
وافعل ساكن فلا بد من نقل حركة تلك الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع
ويخاف على ما يجي في التصريف ان شاء الله واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في
المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا ينقل في نحو طوي لا اقوى ولا استقوى

ولا انشوى ولا انطوى على هذا ولا احتوى وانما لم ينقل ذلك لما يجي في التصريف في
باب الاعلال عند بيان امتناع قلب عين نحو طوى وهو الفاء وكسر فاء فعل اللام المدغم نحو
رد لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي والواوي انما كان لانه كان
متى تجتمع الثقيلان الضمة والواو كبوع وقول وبنقلها يحصل الكسرة والياء
وهما اخف من الضمة والواو وانما اسم ردة ضمة ايضا وربما كسر فاء فعل المبني للمفعول في الصحيح
للتخفيف يقول في شهد شهد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم فخذ فخذ
وجميع ذلك في الحلقي العين كما يجي في التصريف وقد حكى قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل
الكسرة الى الفاء اي الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل
آخره انما ضم اول المضارع حملا على اول الماضي واما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر
لتعدل الضمة فالقوة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين تقلب
فيه الفاء اي عين المضارع في المعتل العين كما يجي في التصريف ان شاء الله وقد جاء في كلامهم
بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل فيه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الا دلالة
لم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم في الاغلب العادة انه هو الله تعالى فحذف للعلم به كما في قوله
تعالى قِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ والملك
الافعال نحو جن وسل وزكم وورد وحم وقيد ودعك قال سيبويه لو اردت نسبتها
به تم لكان على افعل نحو اجنه الله واسله وازكمه ولعل ذلك لانه لم يات من فعل وذلك
النقل الى باب افعل قوله المتعدي وغير المتعدي المتعدي ما يتوقف فهمه على
متعلق كضرب زيدا وغير المتعدي بخلافه كقعد زيد والمتعدي يكون الى واحد كضرب
والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم وارى واخبر وخبر ونبأ وحدث وهذه
منها الاول كمفعول اعطيت والثاني كمفعول علمت قوله بفعل مفتوح اللام وقد
ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى قد مبلغي ان يكون نحو خرب وبعد وخرج متعديات
ذا لانهم مقابلها الا المتعلق بل يقال مثل هذه الافعال انها متعدية بالحرف فعلى
لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر والمر الغائب
والاختلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد يتعدى الى المفعول ويرسم اللازم
بان الذي يصح ان يشتق منه اسم المفعول غير مقيد على ما ذكرناه فحد المفعول به ويرسم
اللازم بان الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم انه قيل في بعض الافعال انه يتعدى
بنفسه مرة ومرة انه لازم يتعدى بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان كان كل

حركة ما

تغيير الاشمام وتفصيل الكلام

صورة المعلوم والمجهول واحد في الواوي فالمجهول

مطلب قد جاء بعض الافعال على صيغة المجهول ولم يجي صيغة المعلوم لها

جن وسل وزكم وورد وحم وقيد ودعك

مطلب المتعدي هو المتجاوز من الفاعل الى المفعول

مطلب بيان مضي الافعال التي تتعدى

واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت له والذي ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والمتعدي اللازم بحسب المعنى فهو بلا لام متعد اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم الذي يطرد الزيادة جوازا نحو نصحت وشكرت وردف لكم فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالمتعدى الى الامكنة واما الى الغير فبفي نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع النصب قال الله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب قال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا دون معد فلتدعك العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل الا مع الجار نحو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من الفعل توسعا في اللفظ وقالوا انهما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام ولا مع لان وذلك فيهما ايضا بشرط تعيين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاولى لضعف حرف الجر على ان يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ والله لافعلن ونحو قوله روية خير لمن قال له كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما والاخفش الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار ولم يثبت ما جاء في غيرها شذوذا كقوله يمرون الديار ولم يعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدى اي يجوزون الديار ولالزمن صراطك ولا تنووا عن عقده وتوضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ وكما يضمن معنى غيره فيتعدى تعديته ما ضمن معناه قال الله تعالى يخالفون عن امره اي يتعدون ويتجاوزون لما لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك الجراي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك الطعام اي كلت لك ولا يالونكم خبالا اي لا يالون لكم ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز ان يضمن زادت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنبا ومنا الذي اختير الرجال سماحة كل مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك

الباء في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه ... فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء للغاية عنده بمعنى مع قال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته فيجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كان الله سبحانه وتعالى ذهب معه واما بالهمزة والتضعيف المعديان فلا بد فيهما من معنى التبيين وليس بمعروف خلافه الباء بمعنى الفعل الا في قوله تعالى آتوني زبر الحديد اي بزبر الحديد على قراءة ايتوني بالهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى مفعول واحد صار متعديا الى اثنين نحو اضربته العمرو لا ينتقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلاثة الا علم وارى نحو اعلم واري المفعول الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي بان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناها تصيير الفاعل يباشر الفعل فلهذا كان مرتبة ما اراد بهامن المفاعيل مقدما على ما كان من الاصل انفعل فلهذا تقول اضربت بهمزة زيدا وتضعيف العين تعدى الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمته السحر ولا تعدى الى ثلاثة كالهمزة وقيل تعديته لحلق العين الا في الهمزة نحو ناالله ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في آخر التفصيل قوله والى اثنين كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه مبتدا وخبرا كاعطيته زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكون في الاصل مبتدا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ما في باب علمت حال وكذا قالوه في خبر كان ولبني اذ الحال لا يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما وضميرا واسم الاشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله والى ثلاثة كاعلم واري يدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين قسما من افعال القلوب يعني اعلم واري عند الاخفش ينقل بالهمزة الى باقي افعال القلوب قياسا لا سماعا فتقول احسبتك زيدا قائما وكذا اظننت واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاز فهذا لجاز ايضا في غير افعال القلوب واكسوتك عمرا جبة واجعلتك زيدا قائما وجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا وجاز نقل جميع الافعال الثلاثية متعديها ولازمها بالهمزة والتضعيف نحو اضربت زيدا عمرا وذهبت

مطلب
اللام في مثل نصحته ونصحت له وشكرته وشكرت له زائدة

... ردف والتي وغيرها كلها متعدية

مطلب
مثل اقسمت ودخلت وان كان متعديا في بعض الاحيان لكن مثلها من قبيل اللازم

مطلب
قد يعطف على محل الجار والمجرور ومنه قوله تعالى وارجلكم

مطلب
التحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل

مطلب
لا يجوز حذف الجار الا في ان وان وهما منصوبان على المحل

مطلب
والاخفش الاصغر يجيز حذف الجار قياسا

مطلب
قد يضمن الفعل غيره فيتعدى تعديته

مطلب
لا يغير شيء من الحروف الجارة معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع

والفرق بين اذهبه وذهب به ان معنى اذهبه ازاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه وذهب السلطان بماله اخذه فنحو ذهبوا به اذ الذهب كل له جاخلق ومنه وذهبت به الخيلاء فهو ابلغ من الاذهاب حاشية سيد تمت ف

تضعيف العين يعاقب الهمزة كثيرا نحو اخرجته وخرجته ويغني عن الهمزة قليلا ما لم يكن العين همزة ... وقد ... في غير الهمزة من حروف الحلق ولا تحصر تعدية حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز ان يجتمع على فعل واحد كثير منها كقوله خرجت ... على طريق ... وبعض هذه حال ... يجتمع على فعل اثنان منها بمعنى واحد فلا يقال مررت بزيد بعمرو واذا اتحد لفظا ومعنى جاز نحو ذهبت به ... قوله والى اثنين تمت

خالدا فثبت ان هذا موكول الى السماع اعني النقل من الثلاثي الى بعض ابواب المزيد
واما اخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث لم يستعمل احدث بمعناه فليست تامة صار
متعديا بالهمزة او التضعيف الى الثلاثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من
للاثنين فعل ثابت لهذا المعنى الاخير بكسر الباء الى العلم واما احدث وسائله تبين
فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في
بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلثة لان الانباء والتنبيه والاخبار والتخبير
والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبأ والحق البواقي
غيره والحق بعضهم ارى الحكمية باعلم سماعا نحو اراناه الله في النوم عمرا سالما ويستعمل
الخمسة متعديا الى واحد بانفسها ومضمون الثاني والثالث ومضمون الثالث
وحده بالباء حدثتك بخروج زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب
مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني نحو علمت زيدا قائما وعلمت قيام
زيد وعلمت القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رايت وانبأ
وحدث لا يتعديان اليه الا بحرف الجر ولا تقول اخبرتك خروج عمرو بل تقول بخروج
عمرو واما قوله انبأته نبأ واخبرته خبرا وحدثته حديثا ولو كانت مفعولا بها
لجاز استعمال المفعول به مخصصا معانيها نحو حدثته خروج زيد ونبأته دخول
خالد ولا يجوز في السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او نبأتك
او خبرتك زيدا قائما بمعنى حدثتك حديث المخصوص ونبأتك هذه التنبيه
وخبرتك التخبير الخاص فانتصاب زيد وقائم لكونهما منتصبين للمفعول به كما ذكرنا لكونه
مصدرا مبينا نوعه كما في ضربك ضرب الامير لان زيدا قائما بيان المخبر به وبعينه وليس
وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحديث الواقع منك اي التلفظ والتكلم
المخصوص وانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات اللفظ فقولك اخبرتك
زيدا قائما اي اخبرتك بهذا الخبرية والمخبرية مفعول به بلا شك واسم المفعول به
لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربته ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول له
فظهر بهذا ان ما قال المص وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما صبر خاص وان
ضربا في قولك ضربت ضربا مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ولفظ الخبر
هنا بمعنى الاخبار هذا المخبر به فجعل احدهما كالاخر غلطا ومغالطة والدليل
على كونه مفعولا به وكمفعول علمت انك تقول اخبرتك انه زيدا قائما كما تقول علمت انه

نبأت من ارض الى ارض اي خرجت
ونبأت على القوم اذا اطلعت عليهم
سيد

مطلب
قد يقام الاسماء العديدة
مقام المصادر نحو
انبأته نباء وخبرته
خبرا وحدثته
حديثا

او اعلمتك ان زيدا فقصد الجملة بانه وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما فان نحو
ان زيدا قائم نصب اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل
لا يضاف الى المفعول المطلق فلا يقال انت ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به المص
على نفسه من قوله زيد منطلق ليس بشيء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص
كما ذكره بل هو بمعنى المفعول والمفعول الخاص بجلا وقلت قم لا سريعا على انه مفعول
مطلق ومنشاء الغلط ان الخبر يستعمل لمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبرية
كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله فهذه مفعولها الاول
كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث
معا كثاني مفعولي اعطيت لما مر في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة
تتعدى بنفسه الى مفعولين اولهما غير الثاني فمفعولا اعلمتك زيدا قائما اعلمتك
قيام زيد فهو كما عطيت زيدا درهما سواء فصح انك لا تذكرهما معا اصلا كما في
اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث دون الاول واما
ما ذكروا من حذف الثاني والثالث وترك الاخر فعلى ما يجيء في افعال القلوب
والمشهور ان مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر اولها وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان
يقتصر على واحد من الثلثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار
على الاول كما جاز ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد به سيبويه انه لا يحسن
الاقتصار على الاول وانه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه
المتاخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال
اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما فالاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله
افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت
تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عبارة عنه فتنصب الجزئين اعلم ان
الجمل التي تدخل عليها افعال القلوب لا يخلو من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها
او لا فالاولى هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد او زيد ضارب ولا يعمل فيها القول
لان القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحل والثانية اي التي المقصود بمعناها
دون لفظها لا ابتدائية يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها المتعلق بمعناه بمضمونها فلا يدخل
لذلك الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه تعذر اعمالها في الفعل
لان الفرد يحتاج على الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع الفعلية الذي في الجملة

بحث
افعال القلوب
وتفصيلها

الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه ذلك الفعل ايضا اذ لا رفع اسم بفعلين اذ لا اثر
واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند لم يعمل الا النصب فيجب ان ينصب كلا
جزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونهما ولا ينتصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل
اقتضاؤه فلا يتبين فيهما اثر الفعل الداخل اذا يعمل عن النصب جار صول عن الفعلية
لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت ابن عمرو واعلمت اي يوم مررت وايهم رأيت بنصب
اي على انه معمول الفعل المؤخر ثم نقول الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما
فاعل او مفعول وذلك في باب كان المبتداء تشبيها له بالفاعل ونصب الخبر تشبيها له
بالمفعول ولم يجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما
او يبقى الفعل بلا مرفوع ويجوز نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل
طلبه للمنصوب الفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتداء ففي
كان زيد قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صار
زيد قائما الظاهر هو قيام زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد
نصر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان قائما ومعنى اصبح واخواتها
كان في المساء والصبح والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربة
فليست من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على
الحقيقة واختارها مفعوله كما يجيء في بابها وان اقتضى مفعولا آخر في الجملة لان
ثانيهما متضمن المفعول تحقيقي فلذلك يدخل على هذين الجزئين لفظا ان الجاعل الجزئين
في تقدير جزء واحد ولم يدخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها وان كان ايضا بتقدير
المفرد لهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضي للمفعول اما افعال القلوب او غيرها
فافعال القلوب على اضرب اما للظن فقط وهي حجى يحجى بمعنى الظن وخال يخال
بمعنى حسب يحسب وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور وليها الاسمية
مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان حجى بمعنى علمت او قصدا وغير ذلك وقال بمعنى
احتال ذهب او من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم تنصب المفعولين وكذا جميع
افعال القلوب المذكورة في المتن تنصب المفعولين اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان
ويستعمل ارى الذي هو ما لم يسم فاعله من ارى عاملا عمل ظن الذي هو بمعناه ولا
يستعمل بمعنى علم وان كان اريت بمعنى اعلمت واما لليقين فقط وهو علم اذا كان
بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى

معنى علمت ان زيدا قائما وعرفت ان زيدا قائم واما لا ان عرفت لا ينصب جزئي الاسمية
كما ينصبها لا للفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اعتبار العرف فانهم قد يمنعون
احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم
في نصب المفعولين ويستعمل ارى بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين
بل يرد والاسمية بعدهما مصدرة بان نحو رأيت انك قائم وتعلم ان بعد الغي رشدا ولا
ينصرف في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقول تعلمت بمعنى بل علمت
وان كان ارى بمعنى خيل وتعلم من تعلمت الشيء اي تكلف علمه فليسا من هذا الباب
نعلم بنصب الجزئين اذا لم تصدر بان واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع
لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم قال تعالى في الظن بمعنى اليقين ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ
حِسَابِيَهْ﴾ وقد يجيء ظن بمعنى اتهم فنصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان يجعل شخصا
موضع الظن تقول ظننت زيدا اي ظننت انه فعل شيئا وكذا اتهمته واما الرأي اعتقاد
الحازم في شيء على صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو رأى فاذا كان بمعنى
المذكور وليته الاسمية المجردة عن ان ينصب جزئيها نحو رأيت زيدا غنيا سواء كان
نفس الامر غنيا او لا قال تعالى ﴿يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ وهو غير مطابق ﴿وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ وهو مطابق
وقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا﴾ مضمن معنى الانتهاء اي الم ينته علمك اليهم
وقد يجيء راى الحكمية راى العلمية في نصب المفعولين قال تعالى ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ واما
الاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا كانا
بمعنى المذكور وليها الاسمية المجردة نصبا وجرا نحو كنت اعد فقيرا انسان غنيا
وقال تعالى ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾ اي اعتقدوهم فيهم الانوثية واما
القول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل
زعم في التحقيق قال الاسيد الله موفق للناس ما زعما واما الاصابة الشيء على صفة وهو وجد
والفي وهذا من افعال القلوب لانك اذا وجدت على صفة لزم ان يعلمه عليها بعد ان لم يكن
معلوما وقوله تعالى ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا﴾ لا يخرج عن هذا لانه تعالى قد يستعمل من الافعال
ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقولك يبتليه ويصلي ونحو ذلك
كانه تعالى قد صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصلح ماله ولا يستعمل صادف وصادق
استعمال وجد في نصب المفعولين فلا فالاول درستويه فهذه هي الافعال الداخلة على
الاسمية التي مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى الاول وكذا ان كان

مطلب
تفصيل دری بمعنی
علم وتعلم

مطلب
لا تتصرف تعلم
بمعنی اعلم

مطلب
تفصیل دری بمعنی
خیل وتعلم بمعنی
تکلف علم

مطلب
الظن قد یجی بمعنی
الیقین وقد یجی
بمعنی اتهم وتفسیر
الاتهام

مطلب
تفصیل رای
وتحقیقه

قد یجی رای
بمعنی الانتهاء

مطلب
وقد یلحق رای الحلمیة
برای العلمیة فی نصب
المفعولین

مطلب
تحقیق عد وجعل وتفصیلها

مطلب
تحقیق زعم وتفصیله

مطلب
تحقیق وجد والفی واستعمال
الباری تع فی کلامه ما یستحیل
اتصافه علی التشبیه
والتجوز

مطلب
افعال القلوب اما
علی اضرب
اما للظن

انواع بحث الظن

حجوت بالمکان اقمت به وحجوت بالشیء
ضننت به وحجیت بالشیء بالکسر اولعت به
حجت الریح السفینة ای ساقها سید

مطلب
لا فرق بین علمت وعرفت
من جهة المعنی

جامدا يجعل فيه مصدرا فمعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدا اخيك وان وقعت بعدها
الفعلية فى التقدير وضمير الشان مقدر قبلها ليصير اسمية نحو حسبت يقول زيد
اى حسبته يقول زيد وبعض هذه الافعال يكثر نصبه بمفعول واحد مع كونه بالمعنى
المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى عرفته وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت
قال ولقد نزلت ولا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم اى لا تظنى شيئا غيره ذكره
الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا قائما انا
ايضا اظنه او اظن هكذا وكذا باقى افعال القلوب قال الاندلسى لو جاز قيام لفظ ذلك
او قيد امقام الجملة لجاز وقوع جعله وليس ما قال بشىء لان مفعولى باب علمت بتقدير
المفرد على ما قدمنا والصلة لا تقدر المفرد على حال قال الاندلسى وغيره اذا الضمير واسم
الاشارة بمعنى المصدر اى ظننت الظن قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكرنا وتقول
ظننت به اذا جعلته موضع ظنك قال الله تعالى يَظُنُّونَ بِاللهِ غَيْرَ الْحَقِّ فهو مفعول
مطلق ولا منع من كونها مفعولا به اى شيئا غير الحق كما فى قوله فلا تظنى غيره قوله تدخل
على الجملة الاسمية لبيان ما هى عنه اى لتعيين عنه اى حكم المتكلم على المتكلم المضمون الخبر
الصادر عنه ففى قولك علمت زيد حكمك بالقيام الذى هو مضمون الخبر على المبتدا الذى
هو زيد صادر عن علم وفى ظننت زيدا قائما عن ظن قوله ومن خصائصها ان لا يقتصر
على احدها بخلاف باب اعطيت ومنها انها يجوز فيها الالغاء اذا توسطت او تأخرت
لاستقلال الجزئين كلاما مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق قبل حرف الاستفهام
والنفى واللام مثل ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها
ضميرين لشىء واحد مثل علمتنى منطلقا ولبعضها معنى آخر يتعدى به الى واحد
فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت
قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا فى باب
اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعينهما فتحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطى ويكسى
اذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما
معا نسيا منسيا فلا يقال علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو
فى الاغلب من علم او ظن فلا فائدة من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما
نحو من يسمع يخل اى كل مسموعه صادقا قال بأى كتاب ام باية سنة ترى حبهم
على عارا على وتحسب فهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الآخر فى

ولا شك فى قلته مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدا والخبر مع القرينة
غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما هو المفعول به
على الصفة كما تكرر ذكره فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة مع هذا
كله مقدور ذلك هو خيرا لهم اى جعلهم هو خيرا لهم واما حذف الثانى فكما فى قوله تعالى
ولا يحسبن الذين بالياء الى قوله هو خيرا لهم اى جعلهم هو خيرا لهم واما حذف الثانى فكما فى
قوله تعلق على غير انك انا بجاحا دوشى بنا الاعداء اى لا يخلفنا اذ على اعدائك الملك بنا
قوله ومنها انه يجوز الالغاء الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل
ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى بالجملة مع
التعليق فى تأويل المصدر مفعولا له للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع
من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم
وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد
نحو زيد علمت قائم وزيد قائم ظنى فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه لا يقع مفرد موقعها
والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الآخر ان الالغاء امر اختيارى لا ضرورى والتعليق
ضرورى وقيل الجملة الملغى عنه فى نحو زيد قائم ظننت مبنية على التعليق والشك
من غير نجاد المعلق عنها وليس بشىء لان الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة
من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت
بمعنى زيد قائم فى ظنى ويمنع الظرف كون الكلام الاول مسا على السنة وتقبح الالغاء
مع تأخر اللفظ المعنوى وعلى ما اخترنا فى عامل المبتدا والخبر كما شرحنا فى حد الاعراب
رافعهما ضعيف مع تقدم عامل غيرهما عليهما فعليهما ومع ذلك قد جاء قوله كذلك
ادبت حتى صار من خلقى انى وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله وارجوا آمالك ان تدنوا
مودتها وما اخال الدنيا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب
ضعيفة العمل اذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها فى الحقيقة مضمون
الجملة لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق ويقول الملزوم مقدرة
حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك
ضرورة فى غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها
جاذرا وظباء فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ونقل القبح فى نحو متى يطلق زيد
ذاهبا يعنى اذا تقدم معمول الخبر ادهو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا والخبر

مطلب قال وقد تقوم الضمير واسم الاشارة مقام المفعولين

مطلب قد يحذف المفعولان من باب علمت كقولهم من يسمع يخل

مطلب حذف احد المفعولين من باب علمت

مطلب حذف احد المفعولين من باب علمت

مطلب التعليق والالغاء

اى لا نطق انا جازعون لا عدائك الملك بنا اذ قد وسى بنا قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يقربنا

وجاز اعماله وهما متساويان وذلك لان الواقع القوي اي فعل القلب يقدم على احدهما
وتأخر على الاخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل
ومعموله قال ولست بمقام فاعلم اخال الحتى يقال قاضي الخطيب الموفود وبين معمولي ان نحو
ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف
عليه كجاء زيد احسب وعمرو وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التوكيد دليل
الاعتناء فالذكر العامل والالغاء ظاهر في تركه الاعتناء فبينهما شبه التنافي واما
بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا نصين في المصدرية نحو
زيد حسبته قائم واحسب ذلك قائم ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام
فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم واما الالغاء
فواجب مع التوسط والتأخر نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر
لا ينصب ما قبله كما قيل وقد مر ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان
الفعل مذكورا فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظننت
زيدا قائما ففي الضمير يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتأخرا لكن كالالغاء
قبيح لما مر من قبح تأكيد الملغى واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل
نحو ظننك زيدا قائما اي ظن ظنا بعيد من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم
في باب المصدر وهو كما لو حذف جوازا لجواز الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل
هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا
لكونه مصدرا مؤكدا لغيره نحو زيد قائم حقا على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق قوله
ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي التعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة
اي مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها
وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز
عطف الجزئين المنصوبين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله
بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف
فيها كما يأتي وقد يكون اسما متضمنا معنى الاستفهام كقوله لنعلم اي الحزبين احصى
وعلمت اين جلست او متى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو
علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي

اي قبل يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا سيد

تحقيق التعليق وتفسير

بحث شريف

حفظ ويه تبيين وجواب الكسر في ان في قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون

النفي وهي ما وان ولا نحو علمت ما زيد قائما وان زيد قائم ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل
في الدار انما الاستفهام ولام الابتداء واما وان النافيتان فللزوم وقوعهما في صدر
الجمل وصفا فان بقيت الجملة التي دخلتا عليها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كان
في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء في المفرد نحو ان زيدا لقائم فلضرورة ملجئة اليه
وهي اجتماع ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت معلقة
لانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة
اذا لم يكن معها وذلك اذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام
لا يدخل الا مع المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت اي عن اللام فانها لا تعلق لامكان جعلها
بجعلها معمولة لفعل القلب كما في المنصوبين بعد فعل القلب بتأويل المصدر فاذا امكنك
بجعلك ان حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب فان يفتح همزتها ابدا ولم يعلق العامل بكسر ان
من عمله واما قوله ولقد علمت لتأتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجرى
لقد علمت مجرى القسم لتأكيده للكلام لان في اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة وفي
علمت معنى التحقيق فصار كقوله واني قسما اليك مع الصدود لاميل وقد يجري نحو
علم الله مجرى القسم فيجاب بجواب القسم بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله
والفعل الملغى قد يجيء على الجملة الفعلية نحو علمت بمن مررت وعلمت ايهم علي انه مفعول ضربت
علمت اي يوم سرت وعلمت اقيام قعدت واعراب المعلق عنها كاعرابها اذا لم تتقدم
عليها فعل القلب فيجوز في اي يوم الجمعة رفعها اي على انه خبر مقدم على المبتدأ اي اي
يوم يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال
لذا علمت اي يوم عقبي والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف فاذا صدر المفعول الثاني
بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا تعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو
وعلمت بكرا امن هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة
التي بعد علمت كانه قيل علمت اهو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في علمت نحو
علمت زيدا ما هو قائم مع ان المعنى علمت ما زيد قائما واما قولهم ارأيت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني
فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارأيت ابصرت وهو
منقول من رأيت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرت وشاهدت حاله العجيبة او
اعرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى به
المنصوب الذي كان مفعولا به نحو ارأيت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارأيتكم ان اتيكم عذاب الله

مطلب

تفصيل ارايت الذي كان بمعنى اخبرني نحو ارأيت زيدا ما صنع

الآية وكم ليس بمفعول كما يجيء بل حرف خطاب ولا بد سواء اتيت بذلك المنصوب ام لم تأت
به من استفهام ظاهر او مقدر تبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايتك زيدا ما صنع
وارأيتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة وأرأيتم ما تدعون من دون الله اروني
ماذا خلقوا من الارض والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي لئن
اخرتني اي ارايتك هذا المكرم لم كرمته فقوله لئن اخرتني كلام مستانف وكذلك
الجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال
المخاطب لما قلت ارأيت هذا عن اي شيء من حاله يسال فقلت ما صنع وهو يعني اخبرني
عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرأيت كما ظن بعضهم ويجيء الكاف
الحرفية بارأيت الذي بمعنى اخبرني لانه لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى
الفعلية عن شيء نحو النجاءك فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف
تاء الخطاب فبقي التاء في الاحوال مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا
مفردا او مثنى او مجموعا وفاعل ارأيتك التاء لا انت المقدرة في نحو رويدك لان
مفعوله بقي منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اضرب في نحو ارايتك زيدا ما صنع
فلا منع من بقاء فاعله ايضا وقال الفراء نسبة الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل
رويدك والنجاءك كما مضى في اسماء الافعال يعني ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت
برأيت فعل القلب فالكاف المختصة اسم متصرف يتصرف في المفعول الثاني وكذا التاء
يتصرف بتصرفهما نحو ارايتك زيدا وارايتكما الزيدين وارايتكم الزيدين ولا ارايتك
هندا وارايتكما الهندين وارايتكن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام او
من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القيام بعد ان عرفتها وان جعلتها استفهامية
فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وربما
كنت تعرف قبل ذلك القيام وانه زيد بعينه وذلك لان كلمة الاستفهام يستحيل كونها
مفعولا لما تقدم لفظه عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعوله علمت اذن مضمون
الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة
فالعلم واقع عليها فانك قلت علمت زيدا الذي قام ويتبين الاستفهام عن مفسره اي
لكونه معربا تقول في الاستفهام علمت انه يرفع اي وان كان موصولا قلت علمت ايهم
قام بنصبه وليس اداة الاستفهام اكثر بل هاي علمت في نحو علم زيدا ايهم قام مفيدة
لاستفهام المتكلم بها لزم التناقض في نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمه متقدم

اي في ارايتك ارايتكما ارايتكم بمعنى
طلب الاخبار رجوعه اجمالا يدل على احوال
المخاطب وتعينه بها ما اريد بالذات فكانت
اولى بجعلها معتبرا عليها في اشتقاق الاعراب
مختلفة من اعوا حق بان قال المص لما كانت
مشابهة الاسم بها وروتها طريقا الى الاحاطة
بها علما ومتجه الخبر عنها استعملوا ارايت
بمعنى اخبرو وفيها يدل على انها من رؤية البصر
وذكر في سورة القلم ما يدل على انها من رؤية
القلب واياما كان فهي للاستفهام مستعمل
في معنى الامر

حاشية
سيد شريف
للكشاف

مما حفظ
فيلحق الكاف
الحرفية بارايت
الذي بمعنى اخبرني
فتقول ارايتك
في الاحوال
كلها

المقدم على ايهم يفيد ان قائل هذا الكلام طرف بنسبة القيام الى هذا المعين لما ذكرنا
ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لم يعرف
اين انتساب القيام الى الذي ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه لا انتساب القيام اليه
وربما تعرض الشك بانه زيد او غيره فيكون مشكوكا فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك
النسبة فهذا تناقض فنقول اداة الاستفهام ادت لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم
والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شخص هي ذلك
الشخص في نفس الامر فالمعنى عرفت قيام زيد وربما لم يصرح باسم القائم ولم يقل
علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام المشي على التعين
مع معرفته به كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال
مبين فعلى هذا يكون وقوع الاستفهام بالذي جوابه لا ونعم بعد فعل القلب نحو علمت
ازيد قائم او بعد زيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه هنا كان انتساب القيام الى زيد
او عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام وقع اسما الاستفهام ان انتساب
الفعل الى هذا المعنى او الى ذلك من الاشخاص الواقعة كلمة الاستفهام وكذا يجوز
علمتا زيد قائم او عمرو وعلمت هل زيد قائم او عمرو جوابهما لا ونعم والمشكوك فيه
يستفهم عنه هنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى
في جميع ذلك علمت هذا الذي يشك فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه
لا ونعم بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون
متعلقا للعلم الا بتأويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال في الجواب هذا الاستفهام
والذي يقال في جواب الاستفهام بام وبالاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور
في الاستفهام فمعنى علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه
هو الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد اي زيد قائم واما عمرو واذا قال علمت هل
زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم يتعلق بتلك
النسبة او نفيها فانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة
والجواب عما قالوا انا لا نم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا بل مضمون
استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور في نحو علمت ايهم
قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا في الجواب متضمن ايضا بمعنى النسبة ونفيها لان
المعنى نعم زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود اي المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب

وهو الصحيح لتعليق العلم ثم اعلم ان جميع اوقات الاستفهام ترد على الوجه المذكور
اي بمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين
على الآخر ليتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو وتشبثت او وردت
لا اقوم ام اقعد كما يرد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وبينت ودريت وبعد كل
فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسالت واستفهمت وجميع افعال
الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد
باتيني ام عمرو وقد يضمن الدال على التفكر كقوله تعالى يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ
بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ اي تفكرا ايمسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة
تجالسا نفسها ايتهما يسبق صاحبه كما سبق المنون اي متفكرين ايتهما يسبق ولم يسمع
مثل ذلك في الظن الذي هو لترجيح احد الجانبين على الآخر وجوز يونس تعليق جميع الافعال
نحو ضربت ايهم في الدار وجعلت ايهم في البيت وقد مضى ذلك في باب الموصولات ويجوز في
نحو سالك هل زيد قائم واستفهمت اقائم زيد ان ينوي بعده القول والجملة مفعول الذكر
المنوي على ما هو مذهب البصريين او يضمن السؤال معنى القول فيجري مجرى في الحكاية بعده
على ما هو مذهب الكوفيين كما يجيء بعد من مذهب الفريقين فمعمول الجملة بعد الفعل المعلق
في موضع وهي اما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى
الشك نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو اي شككت في هذا الامر او في موضع مفعول متعد
اليه الفعل اياه وصفا واما التضمن ما يقتضيه فالاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل
اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق منها في موضع مفعول
اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول
والثاني نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار
او في مقام الثاني فحسب نحو علمت زيدا من هو وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين
لان الاول يتعدى الى مفعولين كادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او في مقام الثالث
وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما الثاني فاي المتضمن معنى العلم فهو كل فعل
ذكرنا انه يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى
الى المفعول لتضمنه معنى تعرف اي تعرف هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه
اقائم هو ام قاعد اي تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر من هو زيد
ابو من هو لكونه بمعنى انظر ومثل ابو زيد هو من رفعه في نحو اعلم زيدا ابو من هو

لان انظر الذي بمعنى تفكر وهل الذي بمعنى سل النادر لا ينصبان زيدا لو سلطتهما
عليه كما ينصبهما علمت لو سلطته عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم
متعديا بالوضع تعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم يجيء بالجملة المعلق عنها
في موضع المفعول الزائد اليه بسبب تضمنه معنى التعرف نحو امتحنت زيدا هل هو كريم
اي تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اي تعرف كونه في الدار بابصاره
وكذا قوله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا يتعرفون ارسائها بسؤالك عنها
وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله
مفعول الفعل المضمر وقد يكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد
هل قائم ام لا اي شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفتك الحال ازيد في الدار
ام عمرو فهي في محل النصب بدلا من الحال وكذا عرفت زيدا له مونس هو الجملة فيه بدل من زيد
هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اخوه قائم وانما ظننت اخاه قائما لان اللام
للابتداء فلا يدخل الماضي كما يجيء في باب ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك
قلت ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم واري عن المفعولين الاخيرين
فالظاهر كما ذهب اليه ابن المالك انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك
في علم ورأى مفعولا اعلمك زيد منطلق وازيد قائم ام عمرو وما زيد قائما وزيد اعلمتك
قائما وزيد قائم اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت باب اعلم لما لم يسم فاعله نحو اعلمت
ما زيد قائما وزيدا علمت قائم وقال الاندلسي الذي عول عليه امتناع التعليق و
الالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض النسخ الجزولية ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل
امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيته للمفعول جاز والذي ادى انه لا منع من الغاء
من ان بني الفعل للفاعل او للمفعول وقال ابن جعفر لو الغيت زيدا اعلمك قائم او اعلمت
لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول
وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة واحدة وليس ما قال بشيء لان اعماله بالنسبة
الى شيء والغاؤه وتعليقه بالنسبة الى شيء آخر فهو مثل زيد علمت قائم او علمته
ان الغاء والعمل به من المفعول وكذا فعلت لزيد قائم اعلمته في الفاعل وعلقته عن المفعولين
وايضا العمل معنى الحرة اي البصر والملغى والمعلق اصل علم والملغى غير العمل والعلم
لا فلان في انه اذا يلغى فلا تعلق عن المفعول الاول اذ هو كالذي لمفعول اعطيت فوله
ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد هذه الافعال المذكورة

في متن الكافية ولفظه هب بمعنى احسب وراى الحكمية لجواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدة المعنى نحو علمتني قائما وقال تعالى اراني اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعضا لآخر قولهم رأيتنا مع رسول الله ورايتماك تقول كذا وقد يجرى مجراها راى البصرية حملا على راى العلمية وكذا عدم وفقد حملا على وجد لانهما ضد له في اصل الوضع وانما لم يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا وكذا لو ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم تقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا وان تخالفا لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس باضافته الى ضمير زيد كانها غيره لغلبته مغايرة المضاف للمضاف فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب فان المفعول فيما يليه المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة كما مضى فجاز اتصالهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما واما ان كان احدهما منفصلا والآخر متصلا فيجوز في افعال القلوب ايضا سواء وقع الفصل بعد الا او معناها او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما يضرب اياي انا واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والآخر ظاهر نحو اظن قائما وظنته زيد قائما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك نقله في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكر المص من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخولها ان المفتوحة على الجملة المنصوب بها الجزأين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم ولان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدا وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فقولنا اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت وخلت وظننت لانها لا يطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سواء نصبهما كما في حسبت زيدا قائما او لم ينصبهما نحو حسبت ان زيدا قائم اذ مضمون الجزئين المنصوبين هو المصرح به في الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعني ان مع اسمها وخبرها مفعول لظن ولا مفعول له آخر مقدرا والاخفش يجعل ان مع جزئيها في مقام المفعول الاول المقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصلا

حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسد شيء حتى يكون واجب الاضمار ولا تقول ان مع جزئيها سادة مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما تقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير المفرد في جميع المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادان مسد ان مع اسمها وخبرها مسندان زايدتهما اذ هما بتقدير المصدر بلا الة مصدرية كما قال الكلام مع ان بتقدير المصدر وههنا آخر الكلام في افعال القلوب واما غير افعال القلوب مما ينصب جزئي الجملة بتعدي المصدر فهو صير وما دار بها من جعل ونهب غير منصرف ورد وترك وتعد واتخذ وكان اصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبرها فصار في الاصل اذ منزله صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما المنزلة امرت زيدا النهر من جعفر زيدا النهر فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه كحال مفعولي علمت يقال جعلت زيدا كريما فتقول ما جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يخلو من تصيير شيء في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول الصريح كما ان مضمونهما فاعل صار وكان القياس جواز الغاء المفعولين في تقدير المصدر جواز تصديرها بان كما في مفعول علمت الا انه رد على سلهما في كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدران ان اذ ذا بهما كما ذكرنا في اول هذا الباب واما صير ومرادفها وتعليقها فلم يأتنا كما اتيا في افعال القلوب في ذلك لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب كجعلته عنبا فهو امر ظاهر للمفعول اذ هو احداث الشيء بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد يخرج من هذا الباب اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى جعل الظلمات والنور اي خلق وذهب اي اعطى ورده اي جعله راجعا وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ اي اخذ واما اكان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجيء الا بمعنى صير وذلك لما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان جعله كائنا فنقل من الهمزة معنى الفعل غير كان الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل اكون متعديا الى المفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى وضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثلا وصافه مثلا من ضرب الخاتم والبيع ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اي تبين فهو متعد الى واحد والمنصوب

تفصيل غير افعال القلوب التي تنصب جزئي الجملة بتقدير المصدر

الغاء صير ومرادفها

جعل قد يجعل بمعنى خلق ووهب اي اعطى وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ

تفصيل نحو اكان مع الثلاثة وبيان معناه

تفسير قوله تعالى ضرب الله مثلا

ومن خواص افعال القلوب دخولها المفتوحة على الجزأين المنصوبين

بعد عطف البيان وقال ابن درستويه يلحق غادر وبصير كما الحق به قولك الذى بمعناه
نحو غادر زيد صريعا واذا كان الثانى يكون ما يصلح حالا ويكون غادر بمعنى خلف رجل
واما اذا كان معرفة كما فى قولك غادر زيد جوار السباع بالحاء غادر وبصير هو الظاهر لما
ينصب المبتداء والخبر من غير افعال القلوب ومن غير مرادفات صير سمع المعلق تعين نحو
سمعت انك تقول قالوا واذا دخل فى المبتداء لم يكن الخبر لا فعاله الا على المنطلق نحو
سمعتك منطلق بكذا او يتكلم وانا لا ادرى معنا من نحو سمعتك يمشى لجواز سمعت
يمشى اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعى بلالا انتصب الناس
وقد روى برفعه على حكاية الجملة وهما يدخل على المبتداء والخبر القول وما يتصرف منه
والاصل فى استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكى اما الذى مضى ذكره قبل نحو قلت زيدا
قائم او الذى هو واقع فى الحال او قوله الان زيد قائم او قد زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما
مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعد ايراد اللفظ المتلفظ
به فى غير هذا الكلام لا مجرد ايراد معنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع المفعول
الذى لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اى قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذى
هو الاصل جاز ان يعبر اللفظ بشرط دلالة اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل
لان ربما يتعذر ايراد اللفظ المقول بعينه عن بعض القائلين يجوز تغيير اللفظ فى كلام من لا يتعسر
عليه ذلك ايضا كالبارى تعالى وكذا غيره ممن لا يتعسر عليه ذلك يسهل عليه ذلك لكن مع نفس
اللفظ يختار لمحل القول فى شىء من اجزاء الكلام قال فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب
العزيز مقتضى فيه من الدهر الحلفاء مستصر العرفية تقول قال زيدا انا قائم وقلت لعمرو
انت بخيل رعاية للفظ المحكى ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الا على
اعتبار الحال الحكاية قال زيدا وعمرا فيه فما سابق ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا
للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان
فيما يؤدى معنى القول قال الله تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء وهذه الجملة منصوبة
الموضع لكونها مفعولا به لا مفعولا مطلقا على ما وهم المص كما تقدم فى باب العلم وارى
والدليل عليه اضافة اسم الفاعل اليه فى نحو كلنا قائل لا زيد قائم والجملة تكون على تلك الجملة انها
مفعولة وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا فى الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة الموضع
مفعولا بها جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك قلت ان زيد قائم او لفظا آخر ويقع المفرد
بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط وتقدير ذلك بان

يجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم يحمل ذلك المفرد عليها كما تقول مثلا قلت كلاما حقا
او باطلا كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم حق او باطل كلام حسن وثانيها
ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظا عبارة عن زيد وتعبير ذلك بان
يقع ضرب عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظ لفظ ينتصب هذه الثلثة لانها ليست اعيان
الفاظ المحكى حتى يراعى وليست ايضا جملا مغيرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم
فى يراعى اصلها وانها مفرد غير معربة لا على جملة ولا عن مفرد بل المراد تغيير ذلك اللفظ
بعينه فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال الخلاف زيدا اذا تكلم بزيد مرفوعا واما بناؤه وفعل
راعى ولا يقدر منه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اى عليكم سلام
قالا اذا قلت قلت دباة اى هى دباة وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما
المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال لفلان يقرأ ولك السلام اى سلام عليك فيكون المنصوب
فى قالوا سلاما بمعنى المرفوع فى قوله تعالى سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير من الخمسة
الاوجه فيكون مفعولا مطلقا الفعل محذوف اى سلمنا سلاما فيكون الحج المرفوع اعنى
قوله سلام احسن منه على ما قال الله تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الحج على الثبوت
المستفاد من الرفع على ما مضى فى باب المبتداء ويلحق عند الكوفيين بالقول فى الحكاية ما
فى معناه كقولك ناديته محل وامرته زيد قائم نال بناؤه الكتاب الرحيل هنا او فى نحو ذلك
فرع عند البصريين القول يقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول
ليس بعزيز فى الكتاب العزيز فالتقدير امرته وقلت زيد قائم وسادر العولهم الرحيل عنا
وكلا القولين قريب نقول ناديته سلاوم كما يقال من قال زيد قام فنقول انا قلت كما يحكى
القول ويبقى المحل كما فى قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط واعلم انه قد يجيء القول بمعنى
الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول فى
هذه المسئلة اى كيف تعتقد ويلحق بالظن نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا
لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين قال اللص والاندلسى لو كان بمعنى الظن لم يستعمل
فى العلم وقد يقال لك كيف تقول زيد قائما فيجب اعمله قائما بالسيف فهو ان بمعنى الاعتقاد
وعلما كان او ظنا وجواز الحاقه فى العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا يجوز
هذيل لا الحاق الا بشرط كون القول مضارعا مخاطبا قال الاندلسى منهم من شرط الخطاب
دون المضارعة وبعضهم شرط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو القول زيد عمرا
قائما... بما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثر فى الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل

هو اللحم الذى تاكله السباع وتقطعه بانيابها سيد

مطلب
تفصيل سمع وتعديته لمفعولين نحو سمعت تقول كذا

مطلب
جواز المضى مثل قولك سمعته لشىء كذا والمشهور عدم جوازه

مطلب
وما يدخل على المبتدا والخبر للقول وما يتصرف منه

الواقع بعد القول اما مفرد او جملة والجملة اكثر من المفرد

يجوز الوجهان فى الكلمات التى تؤدى معنى القول

ويقع المفرد بعد ما قال على خمسة اوجه

الدباء على وزن المكار الفرخ الواحدة دباءة وقال امرؤ القيس كأنه دباءة ... قلت ودباءة ... سيد

ويلحق بالقول ما فى معناه عند الكوفية وتقدير القول بعده عند البصرية

والمشهور فى مثله تقدير قائلا وكانه اهون لان تقدير المفرد ايسر من الجملة

مطلب
قد يراد بالقول الاعتقاد علما او ظنا

نحو القول زيد منطلق او منفصل بظرف نحو قدامك تقول زيدا جالسا واما بالترك
نحو لقيت زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله احبها الا تقول بني لدي لعمرو ابيكما متحابين
فانا نقض الشرائط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية ويجوز عندهم الحكاية ايضا مع استيفاء
الشروط قوله ولبعضها معنى آخر بل لكلها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي
شعره وثلثها اى ضربت اما لا اى جيله وزعمت به اى كفلت وهذه الثلثة بهذا
المعنى ان يكون لازمة قوله وعلمت بمعنى اصبت وعرفت ايضا الا ان المنصوب والمرفوع
مضمونه الجملة وتنصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال فعرفت واصبت
مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا تنصب المفعولين **قوله الافعال الناقصة
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح واضحى وظل
وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومابرح ومافتئ وماانفك
ومادام وليس وقد جاء ماجاءت حاجتك وقعدت كانها حربة تدخل على الجملة
الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد
قائما** انما سميت ناقصة لانها لا يتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف
الافعال التامة فانها يتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت
ناقصة لانها لا تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في كان زيد قائما يدل
على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام
اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت
حصول شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه
كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر في بيانه مع فائدة اخرى ههنا
وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان
معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع
في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية
ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال
على الانتقال واصبح الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها
على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى
الذي قالوه قوله ما وضع لتقدير الفاعل على صفة كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقال
على صفة غير مصدره فان زيد في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال

زمان م

مطلب
تحقيق لقد علمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت

بيتعدى به الا واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت نخ

مبحث
الافعال الناقصة

الافعال الناقصة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر
الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي
الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة
الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل قوله لتقدير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته
عليها قوله كان وصار الخ قوله لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال
وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز
تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي يصير عشرة تامة
وكان زيد عالما اي صار عالما كاملا قال الله تعالى فتمثل لها بشرا اي صار مثل بشر ونحو
ذلك وقد زيد على عدد الافعال التي ذكرها المص ونقص منها فالذي زيد فمن مرادفاته صار
اي رجع وحال وحار وارتد وكان كلها في الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول
فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار جميعها ان يستعمل تامة فتعدى الى ما هو
مصدر لجرها بالى نعديت نحو صار الى المعنى ثم ضمنت كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص
اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن فاعلها في الحقيقة
يصير ورتها ناقصة مصدر خبرها الكائن بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن
بعد ان لم يكن فاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع والمستقل ويجوز استعمال
صار ومرادفاتها تامة على الاصل فان قصرنا الى الحسن وروى كلامنا ورغبت فذلك صيغة
اي اذا ود وقال انعت اي لا محالة حيث صار القوم صائرا اي كان انتقال القوم مستقل
وقال تعاظمن ان لم تجد بلا ابد في التامة ان يليها لفظة عن والى ظاهرتين او مقدرتين
لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل
اليه ليس الحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا ترى انه لا ينقل الا يلحق بمعنى
يبني نحول وكذا زيد على ما زال الخ مرادفاتها مافتأ وما افتى وما دق ومادام من رام
يرم اي برح واصل مازال ومابرح ومافتئ ومافتى وما افتا ومافتا وما انفك ان
يكون تامة بمعنى ما انفصل فتعدى بمن والى ما هو الآن مصدر خبرها فيقال في ما زال
مازال زيد عالما مازال زيد عن العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما فنصب
الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له كائنا
وكذا اصل برح ودام ان يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه فتعديان بانفسهما وبمن نحو
برحت بابك ومن بابك ورمت بابك واصل دي ضر كان الاصل ان تعدى بفي ما زيد

زاد بعضهم على ما ذكره المص من الافعال الناقصة تحول وحال ورجع وارتد

ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل

بيان ما زيد على كلمة ما زال من مرادفاتها مثل ما فتئ وما افتا وما انفك ونحوها

مطلب
اصلها في قصر فينبغي ان يعدى بفي نحو ما دني زيد في القيام

في القيام فجعلت الثلثة بمعنى كان دائماً لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا ينصرف
يكون فاعلا له دائماً وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات
واذا قيدت نفي الشيء بزمان وجب ان يعم ذلك الزمان بخلاف الاثبات وكذا اذا قيدت
اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت ضرب يكفي في
صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك ما ضرب فانه
يفيد استغراق نفي الضرب في جميع اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي في
جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن متناقضاً لذلك الاثبات اذ يمكن كون
الجزء الذي يعتد الاثبات به غير الجزء الذي يفيد بالنفي فلا يتناقضان فاكتفي في الاثبات
بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذا استمرار الفعل اصعب واقل
من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين
تناقض احديهما الاخرى فتبين بهذا ان النفي يفيد التكرار على ما ذهب اكثر الاصوليين
فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضا دائماً كما ان نفي الاثبات يكون دائماً والنفي
يلزم منه الاثبات فيلزم من نفي اثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي
اذا دخل عليه حرف نفي بمعنى كان دائماً بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل او ما
فارق ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بضم الزاء ولا ازول اسيرا وما زال الناقص واوي
مضارعه ما يزال كخاف يخاف فما زال يزول كقال يقول وقولك زاله يزيله اي برحه
من الدار فما متان وقد حكى سيبويه وابن الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل
كذا واصلهما زوال وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلها وقلبت ياء كما يفعل
في المبني للمفعول في نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه
الافعال المصدرة بالنفي تامة نحو ما برح مرة موصغر قال الله تعالى فلن ابرح الارض وما
دلي في امره وما انفك من هذا الامر فرتك ما زلت به حتى فعل مفعولا به والاولى ان يقول
هو الخبر اي ما زلت معه ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال فيهما الاكثر ان
تاميين وان جاء بعدهما مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله غدا طائرا بعارض الريح هافيا
اقول اذا كان بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى جاء في الرواح
وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الحبيبة فلا ريب في تمامهما واما نحو قوله يروح ويغدو
هنا يحتمل فان كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما
ناقصين وهي الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استنزابة

ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي داخل عليه حرف النفي بمعنى كان دائما بل نخ

هفا الطائر يهفو اي خفق بجناحيه وطار وهفا الشيء في الهواء اذا ذهب كالصوفة ونحوها سيد

تصحيح ما جاءت حاجتك وبيان اول من قال ذلك الخوارج

وان الضمير الراجع اليه لكون الخبر عنه لكن الضمير مؤنثا كما في من كانت امك ويروى برفع
امك عن انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء
اليهم رسولا من علي رضي الله عنه ومنها قعد في الاعرابي ارهف شفرة حتى قعدت كانها حربة
اي صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بهذه اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملها فيه العرب
قال وطرد بعضهم وقال ولحاصل الاولى طرد جاء في مثل جاء البر قفيزين وقيل هو حال وليس
بشيء لارادة البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا
بالطرد في الموضع الذي استعمل فيه اولا معنى قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال
قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله يدخل على الحكاية الاسمية لاعطاء
الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة لمضمون خبرها قوله
ترفع الاول وتنصب الثاني تسمية مرفوعها اسمها اولى من تسميته فاعلها اذ الفاعل على
ما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا يحذف اخبارها غالبا
كخبر المبتدا لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكان ما يسمى منصوبا مشبها
بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها مشبها بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا
على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما شهد وانى ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد
يستغنى عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما
او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان وتكون تامة بمعنى ثبت وزائدة
وصار للانتقال واصبح واضحى وامسى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى
صار وتكون تامة وظل وبات لاقتران الجملة بوقتيهما وبمعنى صار وما زال
وما فتئ وما برح وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله ويلزم النفي
وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثمة احتاج الى كلام
لانه ظرف وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا شرع يبين بذكر معاني
هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجيء بعضها تاما او زائدا قال فكان تكون ناقصة
بمعنى احدهما ثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي تدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا
او حالا او مستقبلا فكان للماضي ويكون للحال او للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان
يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا
وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجود كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى
انه يجوز كان زيد قائما نصف ساعة فاستيقظ واذا كان زيد ضاربا لا للاستمرار وقوله

الشفرة السكين العظيم والحربة واحدة الحراب سيد

تصحيح بانه يجوز حذف خبر الافعال الناقصة الا انه حذفه قليل بخلاف خبر المبتدا

قول الاعرابي قعدت كانها حربة اي صارت

لا يقال قعد كاتبا لكن يقال قعد كانه سلطان

هل يجوز تسمية اسم كان واخواته فاعلا

تحقيق كان وتفصيله

دائما او منقطعا ردّ على هذا القائل يعنى اذا كان لا يدل على بل ذلك سهلا فقر المعطى
كانها قطاء الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اى يكون فى كان
الناقصة على اى معنى كانت من معنييها ضمير الشان تقديرا فيرتفع المبتداء والخبر
بعدها منصوبة المحل خبرا كان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك
الضمير اى وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاولى اولى لانه لم يثبت فى كلام العرب ضمير
الشان الا مبتداء فى الحال نحو قل هو الله احد وفى الاصل كاسم ان واول مفعولى ظننت نحو انه
زيد قائم وظننته زيد قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يشكل الحاق الناقصة
ايضا فى المعنى فاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم نحو انها وزان علم الناصب مفعوله واحد
وعلم الناصب لمفعولين فيهما بمعنى واحد ونقل ان كان يجئ بمعنى كفل وغزل قوله وزائدة اعلم ان
كان تزاد غير مفيدة لشئ الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة فى كلام العرب كقوله
سراة بنى ابى بكر تسامى على كان المسومة العراب كذا قيل فى قوله تعالى من كان فى المهد صبيا
انما زائدة غير مفيدة للماضى والا فاين العجب وصبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة
بنت الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق فى لجة غمرت اباك بحورها
فى الجاهلية كان والاسلام واذا دلت كان على الزمن الماضى ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا
وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها
ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا فى شبهها
نظر لما ذكرنا ان الزائد فى الكلام عندهم لا يفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زائدة
مجاز العدم عملها وانما جاز ان لا يعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدث
المطلق الذى كان الحدث المقيد فى الخبر يغنى عن دلالتها على الزمن الماضى لان الفعل انما
الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان فجاز ذلك تجردها فى بعض المواضع عن ذلك
الحدث المطلق لاغتناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب نوعا
ولا منصوبا فبقى كالظرف الا على الزمان فقط فلهذا جاز وقوعها موقعا لا يقع غيره فيه
حتى الظرف تبيينا للحاق بالظروف التى يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار
والمجرور نحو على كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضى التى لا تعمل مجردة عن الدلالة على
الحدث المطلق وقد ذكر السيرافى ان فاعلها مصدرها اى كان الكون وهو هو من ذلك لا معنى
لقولك ثبت الثبوت وقوله بذلك من تلك القلوص بناء معناه راى باد المصدر بمعنى الفاعل
ومذهب ابى على انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم

وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيه ليست زائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها
لان الخبر هاى جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هى زائدة مع الفاعل لانه كالجزء منها ولو لا
ان الفاء ينها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزائدة المجردة للزمان اعنى غير العاملة لا يبتدأ
بها لان البداءة تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بهما المصدر
ويقعان فى الحشو كثيرا وفى الاخير على رأى قولك حضر الخطيب كان ولا يزاد ولو تجرد الا ماضيه
نحو ما وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان فى قول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون
مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال هذا هو معناها
اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن فيفيد ثبوت مضمون
خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى تصير تكون ناقصة وتامة والناقصة لمعنيين اما بمعنى صار
مطلقا من غير اعتبار الازمنة التى تدل عليها تركيب الفعل اعنى الصبح والمساء والضحى بل باعتبار
الزمن الذى يدل عليه صيغة الفعل اعنى الماضى والحال والاستقبال واما بمعنى كان فى الصبح
وكان فى المساء وكان فى الضحى فمعرب فى هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعنى مصدر الخبر
مضافا الى الاسم بزمان الفعل الذى يدل عليه تركيبه والذى يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا
امارة زيد مقترن بالصبح فى الزمن الماضى ومعنى يصبح زيد ثابتا ان قيامه مقترن بالصبح فى
الحال او الاستقبال ويكون تامة كقولك اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اى وصلنا
الى الصبح والمساء ودخلنا فيها وكذا اصبحا فيدل ايضا كل منهما على الزمانين وحكى الاخفش
زيادة اصبح وامسى بعد ما التعجب ككان فى اللفظين وهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها
رواه ابو عمرو وقال السيرافى انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية فى كتابه اول الترتيب
وحكى الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اى الصبح او المساء والزمن الماضى
لا كان لفظ كان مجردا للماضى قوله وظل وبات الى آخره يعنى ان معنى ظل زيد متفكرا كان
فى جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا له ويقترن
ايضا بزمانه الآخر المدلول عليه بالصيغة اى الماضى والحال او الاستقبال التصريفية ظل يظل
ظلولا ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك يكون تامة بمعنى ظل او دام والعهدة
عليه وقولك بات زيد مهموما اى كان فى جميع الليل كذلك فاقترن هم زيد بزمان بات وهما
جميع الليل والزمن الماضى ومصدره البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع وهاب
يهاب ويجئ تامة بمعنى اقام ليلا وبدل سواء نام او لم ينم وفى كلامهم ليلة السبت نزرت
وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا من الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا

الحزن ما غلظ من الارض والحزن بلاد للعرب وحى من غسان سيد

تحقيق اضمار الشان فى كان من الافعال الناقصة

هذا المعنى هو الملايم لقوله كان انه له سحو

مطلب كان تجئ بمعنى كفل

مطلب تحقيق زيادة كون كان زائدة والمراد بالزيادة

السراة جمع السرى وهو الكريم والمشهور جيادا وكان من نسخ المتقن الابل العواب والخيل العراب خلاف الجاربردى والنبراوى سيد

اللجة بالضم معظم الماء وبالفتح اصوات الناس وضجتهم سيد

يقع كان زائدة بين ما وفعله

العوس بالتحريك ونوع من الجنون سيد

رجل ممسوس اى مجنون

مطلب لا تقع كان الزائدة فى الاوايل من الكلام بل فى الحشو

مطلب قد يكون كان زائدا فى اخر الكلام نحو حضر الخطيب كان

مطلب لا يكون كان زائدا الا اذا كان ماضيا

السبيئة الخمر بيت الراس قرية بالشام

تحقيق صار واصبح وامسى واضحى وتفصيلها

قولهم اصبحنا والحمد لله وامسينا والشكر لله

قال ابن مالك تكون ظل بمعنى دام وطال والعهدة عليه

تفصيل بات وبيان قولهم سروبت

حلفت يمينا يا ابن قحفان بالذي تكفل بالارزاق في السهل والجبل

فاعط ولا تبخل اذا جاء سائل فعندي لها عقل وقد زاحت العلل سيد

وإما يجئ بات بمعنى صار ففيه نظر قال الاندلسى جاء فى الحديث بات بمعنى صار وهو اين بات
يده قوله وما فتى الخ قد ذكرنا ان معنى ما زال واخواته كان دائما فمعنى ما زال زيد اميرا
اى استمرت الامارة ودامت لزيد مذ قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذى
قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفى ان كانت ماضية فبما ولم ولا وفى الدعاء وان
كانت مضارعة فيها ولن والاولى والاكثر ان يفصل بين لا وما وبينهما بظرف ونحوه وان جاز
ذلك فى غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتنى ولا امس وذلك لتركيب حرف النفى فيها الا ولا
وقوله فلا اى دابى فهما ذا التعزيز شاذ وليس مما حذف فيه حرف النفى كما فى قوله تعالى
تفتؤ تذكر يوسف ثنيا وبل وابى دهما لا زالت لان حذفها لم يسمع الا من مضارعها
وانما جاز حذفها لعدم التلبس فد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها قال شعك يسع
ما جئت بها لك حتى يكونه ويحذف فيها كثيرا فى جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف وقوله نوال الصبا يسريات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل لان حذف حرف
النفى فى جواب القسم ثابت فى هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم الى لا اقوم فكيف بها ولا
يكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها لان
الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب الا فى الفضلات كما مر فى بابه وخبر المبتدأ ليس
بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة اشتمال زيد على جميع الصفات الا
العلم واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتهما اذا كانت منفية فيجوز اقترانها
بالا اذا قصدت الاثبات وقد منع ذلك فيها ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها عليها
فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد الا غنيا لم يصر خالد لامتناع تصدر الا كما مر فى بابه وقد
حطى ذو الرمة فى قوله صواحب ما تنفك الا مناخة على حسف او يرمى بها بلدا قفرا واعتذر
بان ما انفك تامة اى ما يفارق وطنها ومناخة حال وعلى الحسف يتعلق بمناخة
نحو قوله تعالى صافات ويقبضن وقيل ناقصة خبرها على الحسف اى معه ومناخة
حال وفيه ضعف من وجهين لان كان العامل فى الحال ما ينفك احدهما ان المفرغ
فلما يانى فى المثبت وان كان المستثنى فضلة كالحال فى مثالنا والثانى ان عامل
الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا فى تابعه او فى المستثنى منه كما مر فى بابه
وان كان العامل فى الحال على الحسف فيه ضعف من ثلثة اوجه احدهما ان المفرغ فلا
يانى فى المثبت كما ذكرنا والثانى ان عامل الحال لا يكون فى الظرف المتأخر عنه ولم يجز
سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى لا يكون صفة فى الاستثناء المفرغ
على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم فى باب الاستثناء قوله وما دام
لتوقيت امر الى آخره اى توقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر قامت
ونحو ذلك اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت جلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام الخ زيد كذلك
ان كان فاعل الخبر ضميرا اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اى ومن
اجل كونه توقيتا الشئ يكون ظرفا لذلك الشئ والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم
جملة اسمية كانت وفعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما التى فى اول
ما دام مصدرية والمضاف الذى هو الزمان محذوف اى هذه دوام قيام زيد قال
وليس لنفى مضمون الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج للنفى ليس مطلقا تقول
ليس خلق الله مثله فى الماضى وقال الله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فى المستقبل
جمهور النحاة على انها لنفى الحال قال الاندلسى واحسن ليس بين القولين تناقض لان خبر
ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان
من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله وحكم ما حكم ليس فى كونها عند الاطلاق لنفى الحال
وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكمها فى باب المضارع واصل ليس ليس كصيد
كابنا العلم فى علم والتزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلبها بانها الفا كما هو القياس
لمخالفتها اخواتها فى عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذا الفتحة
لا تحذف فى العين تخفيفا وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو على فى
احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخففا فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين على الياء عند
اتصال الضمير كصيدت والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته فى عدم التصرف قال ابو على واما
الضمير فيه لست فلستما فللتشبيه بالفعل لكونه على ثلثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا
كما الحق بالضمير فى هاؤما هاؤم هاتى هاتا هاتين مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل
والاولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها وهى متصلة بغير صريح الفعل الا
نادرا كما ذكر فى ها. **قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهى**
فى تقدمها عليها ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم
لا يجوز وهو ما فى اوله ما خلافا لابن كيسان فى غير ما دام وقسم
مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن معط ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم
وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك فى الموصولات قوله من كان الى راح كل ما ليس
فى اوله ما فاذكروا المصنف وما لم يذكره من الافعال يجوز تقديم اخبارها عليها وفى ليس

جاء فى الحديث بات بمعنى صار كقوله عليه السلام اين بات يده

فاعط ولا تبخل اذا جاء سائل فعندي لها عقل وقد زاحت العلل تحت طب هذه المرأة زوجها سيد

تتمة

والمرء قد يرجو الحياة مؤملا والموت دونه سيد

اى لا زالت سيد

غيره م

حذف حرف النفى فى جواب القسم

الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب الا فى الفضلات

الجوجو الناقة الطويلة على وجه الارض وقال ابو زيد الجوجو الضامر سيد

تفصيل ما دام

قال بعض النحاة ليس لمطلق النفى وهو قول سيبويه

وصيد ... [illegible]

تفصيل تقديم اخبار الافعال الناقصة على اسمائها وعلى نفسها

بل يجوز تقديم خبر ليس عليه فيه خلاف

فلا خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقدم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يفصل ما عن الفعل كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال الناقصة وصارت معها بمنزلة الاثبات فهي كجزئها بخلاف ما فارق وما انفصل فانها لم يلزمها بل جاز حذفها لفظاً ومعنى في الفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظروا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوز احد منهم لانها لازمة هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد وكل حكم ذكرنا في ما النافية فهو ثابت في ان النافية واما غيرها من حروف النفي نحو لم ولن ولا لافادة النفي بها الافعال المذكورة لم يجز توسط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا كما ذكرنا فيما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليست في طلب التصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفية ذلك لان عدم تصرفها ومنزلتها لما ولنقصان تصرفها جاز ترك نونها الوقاية معها كما في قوله اذهب القوم الكرام ليسى وكذلك ايضا افاد بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب ولا اضرب ولا منع ان يقال ان يوم يأتيهم ظرف لليس فان الافعال الناقصة على مبتدا واجب الحذف كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا على مبتدا عادم التصرف كما التعجب ولا على مبتدا يلزم الابتدائية لكونه بعد واذا المفاجاة او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليكم فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا يقع اخبار هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما ان زيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم يحل هي من ان يكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية يناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلثة والطلب في الخبر يدل على

وجه الاكثر الى ان تقديم خبر ليس على نفس ليس جائز

كما يكون النعت المقطوع بالرفع والممدوح والمذموم ولا يدخل على مبتدا يلزم نخ

مطلب تحقيق ان الافعال الناقصة لا تدخل على مبتدا واجب الحذف

والنعلان لا يتقدمان على لم ولن ولا نع اذ يمنع تعلق الظرف في الآية بخبر ليس ويتعلق بنفس ليس لان الافعال الناقصة لا تمنع تعلق الظروف بها لدلالتها على معنى الحصول فاذا قلت كان يوم الجمعة زيد قائما فلا منع من تعلق الظرف والحال بكان لدلالته على معنى الحدوث بل هو اولى من تعليقه بخبر كان نحو حو فكذا ليس لانه بمعنى ما كان وكذا سائر الافعال الناقصة ولا يتجه هذه الدعوى الا للمبرد من بين المانعين لانه ذاهب الى فعلية ليس دون الكوفيين نخ

على انه غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤلا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم كان زيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان زيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا اصله للاخبار اكتفى بالطلب الذي فيها على الطلب الذي في اخبارها اذ كان الطلبان متساويين اذ الطلب بالطلب في اخبارها نقول لكن قائما اي قم وهل يكون قائما اي القوم وقد جاء الطلب فيهما في الشعر قال الكوفي هل ضربت هل اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو قبيح واما ان يكون خبرها مفردا متضمنا بمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل اخبار حتى يتناقض بالكلام فان قيل فيجب ان يجوز تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضربت كان زيد قلت لان كلمة الاستفهام يحدث في الجملة التي يليها بلا فصل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها ان منكور مع وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذ لم يكن مصدرة بما النفي فلا يسأل بمن ما كان زيد ولا شيء ما زال زيد لوجوب قصد بالنفي ويجوز متى لم يزل هذا واي دنت لم يكن سماحك ومنع الجزولي والشلوبين ذلك في ليس نحو اين ليس زيد فالاولى الجواز فان منعا ذلك بناء على منع تقدم خبرها عليها نقدم الكلام عليه وان منعا لاداء الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة وبفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى وليس علمه او قدرته ثم نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواته ان لم يصدر بما وذلك اما الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار زيد وكان في حل وكذا ان دخل على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن المبتدا اذا كان الخبر ضميرا في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قائم وعندي كان انك قائم لجز الخبر عن كون اسمه معا اذ دخل الا نحو ما كان زيد الا قائما وجب توسيطه او تاخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل كهل واسماء الاستفهام

مطلب يجوز ان يكون خبر كان في اخواته مفردا متضمنا للاستفهام

خبر كان واخواته ان كان مفردا مشتملا على صدر الكلام يجب تقديمه على اسمها

والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيدا ولا يفصل هذه الكلمة عن الفعل كما مر
فى المنصوب على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النفى اذا لم يكن مع زال واخواتها
فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قائما كان زيد وا قائما كان زيد
ولا يجوز تقديمه عليها ويجب تأخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تأخر مرفوعه عنه نحو كان زيد
حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذى هو كجزء
بلا اجنبى واما اذا تأخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ليس بجزئه اما اذا كان
منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او فى الدار ويتسع فيها والزم
بعضهم تأخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاظهر الجواز ولا
يفصل عند البصريين بعد كان واخواته وبين المرفوع من معمولات الخبر الا بالظرف او
الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا
فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا
جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فصله بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان
زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه وبغير الظرف ايضا نحو كان
زيد عمرو ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل
وبينه اذا لم يتصل فجوز فى الفصل نحو كان زيدا الحمى تأخذ وكان زيدا يأخذ الحمى
قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا ويجوز فى النصب زيادة كان
واعلم انه يخبر فى هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص
مع حصول الفائدة على ما ذكرنا فى باب المبتدأ قال ما دام فمن فنصل قياما بالباب
واذ لا رجل واقفا ونقول فى باب ان قال وان شفاء عبرة فهذا انه انشده سيبويه
وقد يخبر فى هذا الباب وفى باب ان قال بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك فى المبتدأ والخبر
للالتباس لاتفاقهما اعرابى الجزئين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه
قال [illegible] ان زيد هو الخبر وقال الزمخشرى وغيره لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة
الا ضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل وماء ويمتنع نصب مزاجها وقال ابن مالك يجوز
ذلك اعتبارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولا يك موقف منك الوداعا وان يرفع
مزاجها على اضمار الشأن فى كان كما فى الرواية الاولى ولا خلاف عند نحاة
ايضا انه الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى انهم قالوا ان ان اولى بالاسمية
مما تقدم فى نحو قوله تعالى ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين بمشابهته النفى

الهدجان مشية الشيخ وقد هدج يهدج وهدج الظليم اذا مشى فى ارتعاش فهو هداج

مطلب
اذا حصلت الفائدة يخبر عن النكرة المحضة

مطلب
وقد يخبر فى باب كان وان بمعرفة عن نكرة ولا يجوز هنا تأخيرها

مطلب
هل يجوز الاخبار عن النكرة فى باب كان ونحوه

مطلب
قالوا ان ان اولى بالاسمية فى مثل قوله وما كان حجتهم الا ان قالوا

النفى من حيث لا يوصف كالمضمر ولها هو اهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس
فى باب كان وان واورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران
كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر وقوله فانك لا تبالى بعد حول اظبى
كان امك ام حمار كان الضمير وهو معرفة واجيب عن سيبويه بان همزة الاستفهام فى اظبى وا
واسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل فارتفاعه بمضمر يفسره ذلك الفعل
اولى فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة تليها احد المستويين والاخر الهمزة
ولو قدرت بعد الهمزة فعلا لم يليها المستويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان
محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواءهما وليا قد لا يكون فى
الشعر كما يجىء فى باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير ان
المرفوع انما يفسر رافعه بظاهر اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ
هلك وفى قوله خاصة اظبى كان ام بكر ام حمار الاولى ان يرتفع ظبى بكان مقدرة
كما يجىء فى باب العطف انه بعد سواء ولا ابالى لا يدخل همزة التسوية الا على الفعل وكما
بينهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فتكون منكرا ورد جوابهم بان الضمير
الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان
لم يصح وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة
نحو جاءنى رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ادجل ضربته ام امرأة كما مر فى حد المعرفة
والنكرات المفسرة فى الابيات الثلثة غير مختصة فالضمائر اذن نكرات واعلم ان ليس
من بين اخواتها يختص نكرة بجواز اسمها نكرة لما فيها من النفى ولجواز حذف خبرها كثيرا
كقوله انما يجزى الفتى ليس الجمل اى ليس الجمل جازيا وقيل بل حملت على لا فصارت
من عطف مثلها وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس ومادام ولتصاريفها انه قد
عرفت ولا يستعمل لما زال واخواتها مصدر واسم فاعل الا نادرا لانها يلزمها حرف
النفى وهى لا يدخل على المفرد وقد يحذف لام يكن المجزوم تشبيها للنون بالواو فحذفت
مع الهاء قبل حركتها للجزم وذلك لكثرة استعمالها قال الله تعالى لم يك مغيرا نعمة
كما حذفت لكثرة لم ابال فقيل لم ابل بعد ما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال
سيبويه الا فى ان لون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يحذف نحو لم يكن الذين كفروا
لقوتها بالحركة وخروجها عن شبه حرف اللين لجاز يونس اسد ابو زيد الحذف مع ذلك

مطلب
الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ

مطلب
يجىء خبر ليس نكرة ويحذف خبره كثيرا

مطلب
لا يستعمل لما زال واخواتها مصدر واسم فاعل

وقد يحذف النون فى قولهم لم يك كما يحذف الياء فى لم يبال

ايضا فى تواردہ لم يك الحق على انها جار اسم واد قد يعنى بالسر وقال الشيرازى هذا ثم
قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا معرو يسمى فى ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا
كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدر قبله كقولك كان فى الدار زيد اى كان
مستقرا فى الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف جاز كما يقال المحصول للمحصول عليه
ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة لا يا بامهم نحو
كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معقد
الفائدة اذ ليس الغرض نفى الكفو مطلقا بل نفى الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو معنى
ورعاية للفواصل لفظا **قوله** افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا
او اخذا الذى ان عسى ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله
فكيف يدنوا بالاثر الموثوق بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجاء دنو الخبر كما هو منهم من
كلام الجزولى والمص اى ان الطامع يطمع فى مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفى مريضى
اى انى ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع فى دنو مضمون خبره
بل للطمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب اى انى ارجو قرب شفائه
وذلك لان عسى ان يدخله الجنة وعسى النبى صلى الله عليه وسلم ان يشفع لى فاذا قلت عسى
زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله ويخرج ولا دنو فى لعل اتفاقا وكذا فى تصوم عندهم طفق ذا
من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظرا الى معنى طفق يخرج ان شرع فى الخروج
وتلبس بها قليلا جزائه ولا يقال ان الخروج قرب ودنا من زيد لا قبل شروعه فيه لانه معنى
القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيم شرع فى المعنى قرب تمام ذلك الشىء على ان هذا المعنى
هذا ليس من افعال المقاربة التى هى موضوعة لدنو الخبر لا كاد ومرادفاته ونوع التعبد
لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه ضبط لان ضبط عبرة الصادر على التعبير فى القاهر
وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو فى المعنى كما فى قولك جىء طيبة زيد اى الى
علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر اى لدنو حصولا او لدنو الاخذ فيه وليس شىء
لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواتها ليست لدنو
الاخذ فى الخبر بل هى للدخول فيه ولفظ الجزء اى ان عسى لمقاربة الفعل فى الرجاء
او ضح فيما قصده فى المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اى لدنو الخبر مرجوا او
حاصلا او ماخوذا فيه لم يتكلف فيه ان الحال يستقيم بتمثيل هذه الحمد لله تعالى بديهة
لم يصح قوله حصولا لان الخبر فى كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول ونبه فى الخبر وصح

مطلب
بيان تقديم قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد

حصوله تنافى لان القرب ما لم يحصل بعد **قوله** فالاول عسى وهو غير متصرف
تقول عسى زيد ان يقوم وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والثانى كاد تقول كاد زيد
يجىء وقد تدخل ان واذا دخل النفى على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون للاثبات
وقيل للاثبات فى الماضى وفى المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون
وبقول ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث
طفق وجعل وكرب واخذ وهى مثل كاد والرابع اوشك وهى مثل عسى وكاد فى الاستعمال
قوله فالاول عسى يعنى الذى لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق
كالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف
وانما لم يتصرف فى عسى لانه لتضمنه معنى الحرف فان انشاء الطمع والرجاء للفعل والانشاء
فى الاغلب من معانى الحروف والحرف لا يتصرف فيها وانشاء الفعل نحو بعت والجملة الاسمية
نحو انت حر فمعنى الانشاء عارض فيها قال الجوهرى عسى من الله تعالى واجبة لاستحالة
الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكون الا لمجهول وقوله عسى ربه ان طلقكن للتخويف
لا للخوف والاشفاق كما ان او فى كلامه للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى
من الله تعالى ايجاب فجاء على احدى بمعنى القرب لان عسى للرجاء لليقين ايضا والشدة
من ظنى ابهم كعسى وهم سويه ويتنازعون جوابر الامثال اى ظنى بهم يقين هذا
كلامه وانا لا اعرف عسى فى غير كلامه تعالى لليقين وفيه نظر ويجوز ان يكون عسى ظنى
بهم كعسى اى مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم والمخاطب نحو عسيت
عسينا عسيتم عسيتما عسيتن او نون جمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان
عسى حرف لما راى من عدم تصرف وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك
الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو على فى ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتاخرون
على ان عسى يرفع الاسم وينصب الخبر ككان والمعرف بان يفعل بعد اسمه منصوب المحل
بانه خبره استدلالا بمثل النادر عسى الغوير ابؤسا وقوله لا تلحنى انى عسيت صائما
ونقل عن سيبويه مع كونه ان يفعل خبره قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة
وقوله ابؤسا وصائما لتضمن معنى كان فاجرى فى الاستعمال مجراه وعند من جعله خبرا
ان يقدر مضافا اما فى الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او فى الخبر اى عسى زيد صاحب
ان يخرج كما قال ابو على فى القصريات عسى زيد ان يقوم اى عسى زيد ذا القيام وفى هذا
تكلف اذ لم يظهر هذا زيدا المضاف الى اللفظ لا فى الاسم ولا فى الخبر وقال بعضهم ان زائدة

رسن بمعنى ورسيسا واحد وهو
اول مسها   سبيه

عسى يعنى انه واجبة فى جميع القران الا
فى قوله تعالى عسى ربه ان طلقكن
انه ما يبدل قال ابو عبيدة الخ سبيه

تفسير الطمع والاشفاق

مطلب
عسى من الله تعالى واجبة

قال ابو عبيدة عسى يستعمل
للرجاء واليقين

وقد يكسر سين عسى اذا
اتصل به ضمير المتكلم
او الخطاب

تفصيل الاقوال فى
خبر عسى فى مثل عسى
زيد ان يخرج

انفعل ... اى ...

وفيه نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما فى قولهم افعل هذا اما
ولزومه يطرد فى موضع معين مع اى كلمة كانت بعيد وقيل المقترن بان شبيه بالمفعول
وليس بخبر لخبر كان حين يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك المعنى الاصلى قارب زيد
ان يخرج اى الخروج ثم نقل معنى الكلام عن ذلك الاصل فافادة عسى لانشاء الطمع
كما كان اصل ما احسن زيدا اى جعله حسنا ثم يعبر عنه بافادة انشاء التعجب وكذا
قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد يقرب بان يخرج زيد فهو فى الاستعمال الاول كالفعل
المتعدى وفى الثانى كاللازم وفيه نظر اذ لم يثبت فى عسى معنى المقاربة لا وضعا
ولا استعمالا كما مر وقال الكوفيون ان يفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال
كقوله تعالى لَا يَنْهَاكُمُ اللّٰهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ الى قوله ان تبروهم اى لا ينهاكم الله
عن ان تبروهم والذى ارى ان هذا وجه قريب فيكون فى نحو يا زيدان عسى ان تقدموا
قد جاء بما كان بدلا من الفاعل والمعنى ايضا مساعد لما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى
يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اى يتوقع قيام زيد ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال
لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر فى باب البدل وفى ابهام الشىء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك
الشىء فى النفس كما مر فى باب ضمير الشان واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا
فشاذان على تضمينها معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا و عسيت
ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك
لكثرة وقوع ان بعد وقوع عسى فهو كحرف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب
فى المفعول معه ومثله ما قدر الكسائى فى البيت الا ان يكون الفرقدان الا ان القرينة
ههنا اولى كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت فى الخبران فى الحسن مع قلة ذلك
قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه
قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم انه من مذهب الحاق ان مع الفعل فى عسى زيد ان يخرج ضرورى
جاز ان يقول فى عسى ان يخرج زيد ضربا ايضا وهو من باب التنازع فيقول فى القصة على
اعتبار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اعتبار عسى ان يخرج الزيدان لانهم
وقوله تعالى عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا الوصلنا الفعلين متنازعين فى ربك
لم يجز اعمال الاول اعنى عسى لكون ربك وهو اجنبى فاصلا بين الصلة وبعض [بعض] دوله
عَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين فى شيئا وقد اعمل الثانى
وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى لما فى قوله ان يكونوا خيرا منهم وَعَسَىٰ أَن يَكُونَ خَيْرًا مِّنْهُنَّ

ولا يجوز الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل قولا واحدا ولا
نعسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدا كما كان كاد منها وقوله تعالى كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ
فَرِيقٍ مِّنْهُمْ فى كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل الثانى
لقال كادت الا عند الكسائى فانه يحذف الفاعل فى مثله كما مر واما على قراءة كاد يزيغ
بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث
بل هو على اضمار الشان فى كاد يقوم زيد يحتمل التنازع واعمال الثانى ليست ويحتمل
اضمار الشان فى مثله ليس خلق الله مثله وليس بمشهور اضمار الشان فى افعال المقاربة
الا فى كاد ومن الافعال الناقصة الا فى كان وليس ولا يتقدم ان مع الفعل على عسى اما
عند من قال انه خبر فلضعف عسى لكونه غير متصرف واما عند من قال هو بدل فلامتناع
تقدمه على المبدل منه وقد يحذف الخبر فى هذا الباب اذا علم قال الضمت ولم يفعل وكدت
وليتنى تركت على عثيم يبكى حلائله اى كدت وافعل وكذا تقول لم عسى زيد اذا قيل
عسى زيد ان يقوم اى لم عسى زيد ان يقوم ولا يخلو المرفوع فى هذا الباب غالبا من
انضمام فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى زيد ان يقوم الا قليلا قوله وقد
يحذف ان قوله عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وهو قليل وذلك
لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد مر ان ذلك عند الكوفيين بتقدير ان كما
ذكرنا ويتعين فى اخبار جميع الافعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى
اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل جرى زيد ان يفعل
كذا بل الدا واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضى لفظا ومعناها صار حريا
وحرى اى جدير او صار خليقا واصلهما جرى بان يفعل واخلولق بان يقوم بحذف
حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال هو ايضا حر وان يفعل واذا قلت هو
جرى ان يفعل او حر بكسر الراء كنعم ان يكون ثبت وجمعت وانت ويقال ايضا ما احرى
ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق اى مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا فى عسى
ان يفعل زيد وقول الشاعر ظنى من طى بعده هذه ستطفى غلات الكلى والجوانح لسبى
نبد عند المتأخرين قاعة مقام ان تكونها للاستقبال والواحد عند الكوفيين ان
يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التى بعده كما فى قوله تعالى ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا
رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ اى يتوقع المفاعلات الكلى قوله والثانى كاد اى
ما وضع لدنو حصول الخبر كاد وهو من كدت يكاد كيدا كهبت يهاب وحكى الاصمعى كودا

قوله زادوا ما فى قولهم افعل هذا اما

ليت الرجل اخاه ليت ... سيدى

لم يثبت فى عسى معنى المقاربة اصلا

ميل من الشارح الى مذهب الكوفية

مطلب
قولهم عسيت صائما فى المثل عسى الغوير ابؤسا شاذ

مطلب
حذف ان مع الفعل نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه

مطلب
قد يكون التنازع فى باب عسى وكاد ونحوها

بعض م

ولا يتخرج فى عسى ضمير الشان

يجوز ضمير الشان فى كاد وليس

ويجوز ضمير الشان فى ليس نحو ليس خلق الله مثله

مطلب
وقد يحذف الخبر فى باب افعال المقاربة

مطلب
قد يستعمل جرى واخلولق مثل استعمال عسى

مطلب
يقال هو جرى ان يفعل بفتح الراء جرى على انه مصدر

مطلب
يقال ايضا هو بالجرى ان يكون كذا

بالواو فيقول كخفت يخاف خوفا والاول اشهر واوشك معناه معنى كاد في اصل
الوضع قرب ولا يستعمل على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد الفعل ومعنى اوشك
في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال فلان اوشك السير ومن مرادفات كاد او شك
اولى وكرب وهلهل وكرب في الاصل بمعنى قرب فيقال كرب الشمس اى دنت للغروب واما
اولى فمعناه الاصلي قال فاولى بين هاد سبق منها واولى ان يزيد على ثلث اى قارب وكاد
ولا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها لا اولى فيجب تجريد خبر هلهل من ان واما كاد كرب
واوشك اخبارها مع ان وبدونه والحر لمع كاد وكرب اكثر واعرف واذا كان مع ان
فهو بتقدير حرف الجر اى كاد او كرب من ان يقوم واوشك فان يقوم ثم حذف حرف الجر
على القياس واوجبوا ههنا لكثرة الاستعمال وانما منصوبة ومجرورة كما مر وقد
يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اى اسرع خروجه ويجوز حذف
ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل ايضا استعمال
عسى على الوجهين المعلومين واذا حذفت ان من اخبار هذه الافعال الثلثة فاما ان
بعد مع الحرف كما في تسمع بالمعيدي خير واما ان يحذف راسا فلا تقدير لها ويستعمل كان
وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولا يستعمل كاد مثل كان
في الضرورة وما كدت آيبا وهذا اضمر ضمير الشان فيه في نحو كاد يزيغ قلوب ويستعمل ايضا
الافعال التي للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق واخذ وانشاء واقبل وقرب
وهب وعلق وجعل كانت بذلك اولى من كاد واخواتها لان اخبارها حاصل المضي كما في
كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واخذ في الفعل
وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات اى اوجد وكذا انشاء الفعل واقبل على الفعل
وقرب الفعل وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره او نشط فيه فاستعملت استعمال كان
لتضمنها معناه واما هلهل فانما الزم تجريد خبره من ان يقع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق
لان المبالغة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فكانه
للمبالغة في القرب لاحق بالافعال على الشروع فاستعمل خبره بغير ان يقال هلهل
اقوم ولكون افعال المقاربة اى كاد ومرادفاته وافعال الشروع ومرادفاته فرعا لكان
ومحمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها كما ان يتقدم خبر كان عليها واما الزم كون اخبار
افعال الشروع فعل المضارع مجردا عن ان دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بان
لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهرا في الحال كما مضى في بابه فهو جملة

الفعلية تدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما
دل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مستعملا به دون
الماضي بدليل انك اذا قلت وقت الزوال قام دل على انه فرغ من القيام في ذلك الوقت
واذا قلت كاد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث
القيام فلما دلت هذه الافعال على كون فاعلها وقصد الفعل اى حدوث مصدرها وكون
مشتغلا وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بان بل يكون مضارعا
مجردا عنها وانما غلب في المقاربة اعني كاد ومرادفاته ان يكون اخبارها كذلك وجاز اقترانها
بان لكونها من شدة القرب الذي عنها كانها للاشتغال والشروع فهي ليست متضمنة معنى
كان بل افعال الشروع محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان
كقوله قد كان من طول البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك في فعل الاشتغال واما التزامهم في خبر عسى
كونه مضارعا مقترنا بان ومنهم من ان يكونوا مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا من عسى قيام زيد
لان المضارع المقترن بان دال على الاستقبال خاصة والطمع والاشفاق مختصان به فهو
الذي بمعنى من المصدر ومن ثمة قد يحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليها نحو لعلك ان تقوم
وقوله واذا دخل النفي على كاد آخر قال الان معنى كاد نفيه اثبات واثباته نفي بخلاف سائر
الافعال اما كون اثباته نفيا فلان قولنا انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اى القرب
فان اراد الاثبات نفي فهو غلط فاحش كيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات
القرب من القيام بلا ريب وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح
ومع لكن قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت
فاعلا في الفعل لا قربا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اى
القرب في ما كدت اقوم اثبات له فهو من افحش غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان اراد
ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات له لذلك المضمون بل افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ
في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان ما قرب من الضرب اكد في نفي الضرب من ما ضرب
بل يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفاء القرب منه فيكون
تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء
وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل المفيد لذلك
القرينة ان حصلت قرينة هكذا قلنا ثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى
فذبحوها وما كادوا يفعلون اى ما كادوا ان يذبحوها قبل ذبحهم وما قربوا منها اشارة الى

مطلب
كاد في الاصل بمعنى قرب الا انه لا يستعمل على اصله

مطلب
من مرادفات كاد واوشك واولى وكرب وهلهل

مطلب
كاد وكرب واوشك يستعمل اخبارها مع ان وبدونه

مطلب
اذا حذفت ان من اخبار افعال المقاربة اما يقدر او يحذف

مطلب
قد يستعمل كاد مثل كان في الضرورة

مطلب
بيان استعمال طفق واخذ وجعل وانشاء واقبل وقرب وهب وعلق مثل كان

مطلب
يلزم ان يكون خبر هلهل مجردا من ان

مطلب
هلهل زلزل وصرصر وامثال هذا التركيب يدل على المبالغة

مطلب
لم يجز تقديم خبر كاد ونحوه من افعال المقاربة عليها بخلاف كان فانه جائز فيه

مطلب
تفصيل الاقوال في كاد واذا دخل النفي عليه وتحقيق الحق فيه

مفحص الشيء مفحوصا اى ازيل وانقطع سيدا

ما سبق قبل ذلك عن بعضهم في قولهم اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك ما هي وادع لنا ربك يبين
لنا ما لونها وكادوا يساقون قلنا نفي مضمون خبر كاد على انتفاء القرب منه كما في قوله
لم يكد يراها وقوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد البيت يعني في هذا الموضع ما يدل على حصوله
بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة في قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم ان كان
في الماضي كان كقوله تعالى وما كادوا يفعلون او في المستقبل واستدل على كونه في المستقبل
ايضا للاثبات بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير النأي في البيت وقولهم بدله بدل
برح به حتى ادعى ذلك الجاد عنزة ذو الرمة لم يكد الم اجد ولم يكد مستقبل لانه جزاء
اذا فلولا انهم فهموا الاثبات من الفعل القريبة اي قوله فذبحوها الآية كادوا كان الاثبات
ولهذا لم يعد الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد يسلم لما لم يكن قرينة ولما الح
نسان تخطئتهم وتضرب ذا الرمة في بديهته على القليل اى ان نفي القرب من الفعل
لا يكون اثباتا له وقد اخطأ المخطئون وذا الرمة في تغيير روسه من قال الصواب كذلك
الحكاية اصابت بديهته واخطأت رويته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة
قوله تعالى فذبحوها وما كادوا الآية ونفي المضارع نفي كقوله تعالى لم يكد وقوله ذي الرمة
لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث اى الذي يفيد الشروع فاعل
في مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق واخواتها قال طفق زيد يطفق طفقا كفرح
يفرق فرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفق وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس وليس
مضارع كاد واوشك خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب فقد
اسم الفاعل واوشك قوله وهي مثل كاد اى في استعمال الخبر يجيء خبره جملة اسمية
قال وقد جعلت ما قت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل قوله فعلا التعجب
ما وضع لانشاء التعجب وهي صيغتان ما افعله وافعل به وهي غير متصرفة
نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل
ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف
فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما مبتدأ نكرة
عند سيبويه وما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند
سيبويه فلا ضمير في افعل ومفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه
قوله ما وضع لانشاء التعجب اى فعل وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال الذي يتعقل
بغير ناهيك به ولله دره وواهاله ويالك رجلا وكاليوم رجلا وويله

مطلب اصابت بديهته واخطأت رويته

مطلب ويجوز عند الاخفش زيادة كاد

مطلب مضارع كاد واوشك

مطلب يجيء خبر جعل جملة اسمية

مطلب بيان معنى لفظ التعجب نحو قولهم ناهيك به ولله دره وواهاله ويالك رجلا وكاليوم رجلا

يستفز قائله الله من شاعر ولا شك غيره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء
وكذا قولهم ارحت ربنا الا ان يقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب
انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب
ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو
ما يكون على صيغة ما افعله وافعل به دالا على المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى
يسمى عندهم فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء للحروف وايضا كل
ما صار علما بمعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم
كاسماء الاعلام ولهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال قوله ولا يبنيان الخ قد مضى
ذلك في باب افعل التفضيل ويرد عليه فعل التعجب بشرط وهو ان لا يبنى الا مما وقع واستمر
بخلاف التفضيل فانك تقول ما اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر
مما يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد
في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فاذا كان اشهر صيغتي التعجب على
الماضي اعني ما افعل قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل المضموم العين اذا العين في اصل الوضع
من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضربه وما اقتل ليدل ذلك على ان التعجب فيه صادر
كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل وكان اصل ما اضرب
لزيد ما افعله وانما ضربت لزيد وافعل له ضرب لزيد وفعل له وانما لم يستعمل هذا الاصل
لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل مفرد للذاته فلهذا لا يتعديان الى المفعول
الذي كان لفعل الثلاثي يتعدى اليه الا باللام كما رأيت ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول
كما في افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئها للمفعول بكونهما ماضيين من المضموم
العين كما ذكرنا وهو لازم وربما بني من المفعول اذا امن التباسه بالفاعل نحو احمده و
ما اشهره وما احظى عندي وذلك اذا تضمن معنى الحب والبغض قال سيبويه جميع ذلك
يبنى على فعل وانه لم يستعمل وكان بعضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت وانه لم
يستعمل استشهاده من سهر كما يقال الموت البديع وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون
الفعل المبني له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعده نحو ما اشد واشدد به
ونحوه نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب ويبنى ايضا من باب افعل افعالا قياسا عند
سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما ابغضني له والاخفش والمبرد

مطلب قوله الله من شاعر [illegible] التعجب من شعره

مطلب تفسير قولهم ارحت ربنا وكونه للتعجب

مطلب تعريف التعجب وانه محال على الله تعالى حقيقة

مطلب صيغة التعجب عند النحاة منحصرة في ما افعله وافعل به

مطلب ولا يبنى فعل التعجب مثل اسم التفضيل الا [illegible]

مطلب يبنى التعجب من باب افعل قياسا عند سيبويه نحو ما اعطاه وما اولاه

مطلب جوز الاخفش والمبرد بناء التعجب من جميع الثلاثي المزيد فيه

جوزنا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وهو مما بنى من غير فعل نحو ما
احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اى آكلهما وكذا يقال ما آبله وما ارجله
وان لم يستعمل منهما الفعل كما مر ويستعمل منهما الفاعل نحو آبل وفارس وقد يبنى من غير
متصرف نحو ما انعم وما ابأس خير وشر في التفضيل ويتعدى الى غير المتعجب منه كما كان
يتعدى اليه افعل التفضيل سواء والمشابهة افعل التعجب لا افعل التفضيل في الوزن
والاصل المبنى منه وشرائط بنائه وتصحيح العين في نحوهما اقوله وما ابيعه (?)
بما يتعدى به افعل التفضيل توهم غير الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولولا
انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان
يصير وقد اعتذروا للفتح آخره بكونه متضمنا بمعنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع
له حرف كما مر في بناء اسم الاشارة فبنى لتضمنه معنى الحرف وبنى على الفتح لكونه اخف
كما ابتدأوا واصبح جزءه اى شيء من الاشياء يتعجب من حقيقته وانكره غيرهم (?)
واعتذروا للنصب المتعجب منه بعد افعل بكونه شابها الجثة بعد افعل المشابه للفعل
مضمرها علة فوقعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله ونأخذ بعده بذناب
عيش اجب الظهر ليس له سنام بنصب اجب وهو ضعيف لان النصب في اجب الظهر حسن
الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يبقى في
افعل التعجب منه والجح عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وابيعه للمدح اقول به وانه (?)
ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجز الادغام في نحو اشدد
في التعجب كما جاز في غيره واما التصغير انما جاز ذلك لانه لعدم التصرف فيه شابه افعل الذي
كابيض ... قوله ويتوصل في الممتنع يعنى بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا ونحو ما
احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه
او عوره او لم يكن نحو ما اشد كونه قائما واما الزم النفي كما سيل وموضوعا للمفعول
او عادما المصدر المشهور فلا يمكن التوصل بمصادره وصار الى التعجب منها ولا الى باب
التفضيل فيها اذ لا مصدر منفيا نحو ليس او موضوعا للمفعول كنحو جن وكذا لا
مصدر له كنعم وبئس ويذر ويدع حتى لو دعى سامع بعد ما اشد وما اشد (?)
وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيله استغناء
بالكثر قابلته قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير كل واحد من التقديم والتأخير
يستلزم الآخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرجت المقدم عليه عن التقدم

قد يبنى التعجب من غير الفعل نحو ما احنكه

ما انعم وما ابأس

القدم بزيدا انك لا تقول زيدا ما احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين
من عدم تصرفهما في انفسهما فاما التفصيل بين الفعل والمتعجب منه فان لم يتعلق الفعل
بها فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز في الغيبة
ما احسن امس زيدا على ان يتعلق امس بالحسن وكذا ان تعلق بها وكان غير ظرف
نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عامل التعجب وان كان بين الفعل والمفضلة
واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني في نحو
ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن القدم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الا
بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفة زيدا وتفصل بكان وحدها بين ما و
افعل لانها مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضمير واحسن زيدا
خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة
كان في نحو ما كان احسن زيدا لانه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل
بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ اصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها و
الغداة واما امسى ادفاها والضمير للقصة ولا يتجاوز المسموع فيها ولا يقاس
على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان قوله وما ابتدأ اى مبتدأ مع كونه نكرة عند
سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير
يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا
حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب من شيء
يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على غرضه
وهو التعجب من الشيء سواء كان مجهولا وله سبب او لا والنقل الى فعل الى مفعول غيره
مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا فيما اضربت زيدا لعمرو فما مبتدأ
وافعل خبره وفيه ضمير راجع الى ما هو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش
في القول الآخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اى الذي احسن زيدا
موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا
التقدير معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف
مرجوح من ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك
مبتدأ الا الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوى من
حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام

معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وانت درى من هو ولله دره اى رجل كان و
قال الله عينا من جزاء عاسى قيل ومذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب
والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت وما احسن بزيد فعند سيبويه افعل امر صيغة
ومعناه الماضى من افعل اى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم والباء بعده زائدة فى الفاعل
لازمة وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن بان تقول اى بان على ما هو
وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضى مما لم يعهد بل جاء الماضى بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه
وبان افعل بمعنى صار فاكد قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واشحم به وبان زيادة الباء
فى الفاعل قليلة والمطرد زيادتها فى المفعول فقال الفراء وتبعه الزمخشرى وابن
خروف انه احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه
بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون فى شخص كما قال العقد وجد مكان
القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف
تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا وان لم يكن شىء منهما قياسا
مطردا وانما لم يصرح على هذا القول افعل وان خوطب به شىء او مجموع او مؤنث فلم
يقل احسنا او احسنوا او احسنى او احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير
متصرف وسهل ذلك معنى الامر فيه كما انمحى ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به
كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب لم يبق فيه معنى الخطاب همزة احسن
على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة فى المفعول وهو كثير كما يجى فى حروف
الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فيكون الباء للتعدية اى اجعله ذا
حسن احسن والاولى القلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء احسن فى
الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اى ما احسن زيد فيه تكلف
وسماجة ايضا نحو تقول احسن بزيد يا عمرو لا يخاطب شيئان فى حالة واحدة
معنى الخطاب الحسن قد انمحى ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا
الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا فالكذا واذا علم المتعجب منه جاز حذفه
نحو لقيت زيدا وما احسن قال الله تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند
الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه فان كان فاعلا والفاعل لا يحذف
لملازمته للجر ويكون الفعل الذى قبله تصور بما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده
مفعول له شبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزم الجر كما فى جاء

الجبر بالفتح القصير وهو هنا علم سيد

تفصيل قولهم احسن به

الزائدة قد يكون لازما كما فى احسن بزيد

كون الامر بمعنى الماضى غير معهود وعكسه معهود

افعل بمعنى صار كذا قليل

زيادة الباء فى الفاعل قليل

تحقيق معنى قولهم احسن به على رأى الزمخشرى ومن تبعه

همزة الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا

قال الزجاج من احسن بزيد ان الخطاب مستعمل اى باحسن احسن

اسمع بهم وابصر تعجب معناه ان اسماعهم وابصارهم يوم يأتوننا اى يوم القيمة جدير بان يتعجب منهما بعد ما كانوا صما عميا فى الدنيا او التهديد بما سيسمعون ويبصرون يومئذ

تفسير قاضى

جاءنى من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يبنى لفعل التعجب ولا لافعل التفضيل مفعول
مطلق حذو فالمنع اجاز ذلك لانهما الجمود ههنا صار كنعم وبئس مما لا يصدر له ولا يجوز
العطف على الضمير المستتر فى فعل التعجب لانه انمحى عنه بعد النقل الى التعجب معنى وفى
الفاعلية كما قررناه الا ان اى حسن حسن زيد فلو جى بتوابعه او اضمر عنه لا عتبر
بعد انمحاه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله فلما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف
قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما
ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
وربما اشتمل فنعما هى وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ
محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا
وشبهه متأول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد ونعم الماهدون
وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه
كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده تمييز او حال على وفق
مخصوصه قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا كما تقدم فى باب الكنايات فى بيان ان
الخبرية متضمنة للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا
اللفظ وليس المدح موجودا فى الخارج فى احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه
حتى يكون خبرا بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا فقول الاعرابى
لمن بشره بمولوده وقال نعم الموجودة والله ما هى بنعم المولودة ليس تكذيبا له فى المدح
اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التى حكمت بحصولها فى الخارج ليست بحاصلة
فالانشاء جودة والخبر وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذى فى حكم الخبرية وفى رب
هذا غاية ما يمكن ذكره فى التشبيه بما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا
كله فلى فيه نظر اذ لا يطرد ذلك فى جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا
يكون خبرا ولم يمكن ان يكذب فى التفضيل ويقال انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بالافضلية
نفسه وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث
الاخبار اذ لا يقال انك ما اخبرت او تخبر لانك او جدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخل انه
بثابت قائم فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله ليست بنعم الموجودة بيان
ان النعمة اى الجودة المحكوم بحصولها خارجا ليست بثابتة وكذا فى فعل التعجب كم ورب
قوله ومنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس فى الاصل نعم وبئس على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد

في لغة تميم كما يجيء في التصريف في فعل الحلقي العين اربع لغات الا ان الاكثر في هذين
الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم
وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة تميم نعم الساعون في الامر
ومنه قوله في ايقاع الفاء للعين ثم اسكنوا الثاني ويجوز ان يدعى فيه الوصف
العالم هو الذي يعلم منه ذات موجده ويكون دليلا عليه بمعنى الدال ومنها اهلون
وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يحمل له ذلك في الاصل الانس واما قوله ولي
دونكم اهلون سيد عملس وارقط زهلول وعرفاء جيأل فانما جمعه بالواو والنون مع عدم
العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء يدل على اهلية ومنها عشرون الى التسعين
وقد مضت ومنها ارضون وانما فتحت الراء لان الواو والنون في مقام الالف والتاء
فكانه قيل ارضات وللتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز ان يكون ما ذا
من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون
مع انه خلاف القياس فيما لم يأت انه يكسر من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث
المفتوح ما قبلها صغيرا او ابل بعض تلك الجموع تنبيها على انها ليست الجمع السالم الحقيقة في
فقالوا في المفتوح سنه وسنون بكسر الفاء مع الضم كالعلون والثبون ابل وقد
استعملوا على ان الاصل في قوله طرفة نعم الساعون في الامر المبرم ومنه قوله فنعما
هي بفتح الفاء وكسرها في القرآن ولم يجز اسكان العين ما قصد الادغام وقرأ يحيى
بن وثاب في الشاذ نعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يأت شيء في القرآن
الا مكسور الفاء ساكن العين ثم انهما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكر
في باب التعجب قوله وشرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو
نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى المعرف باللام وهلم جرا نحو نعم وجه غلام
الرجل واعلم ان اللام في نحو نعم زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي وابنا
لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية اضافة كل اليه كما في قوله
﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ولا يصح ان يقال نعم الرجل زيد وكيف يكون زيد
كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل
امتناع التصريح في مثل هذا بنحو نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا
فانه لا يقصد معنى المبالغة المذكورة الا مع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى
انت الكل اذا قصدت المدح اي من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم

يمكن ان يقال انما لم يجز نعم كل الرجل زيد لانه يتبادر منه ان افراد الرجل متعددة حقيقة وانها عين زيد وذلك محال ولذلك لم يجز
ايضا ان يقال انت نعم الرجل وكما جاز ان يقال انت الرجل كل الرجل جاز ايضا ان يقال نعم الرجل كل الرجل زيد او يتبادر منه العارف
انه بالقصد والمبالغة وقد يرى نحو انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل يرد عليه انه
اعني نفي الرجولية عمن سواه لا يتم الا اذا حمل الرجل على الجنس وادعى اتحاد زيد به او حمل على الاستغراق الجنس لنفي زيد
عن جميع وكل واحد منها كما تقدم منه فتامل   سيد

ان بعض الكوفيين يقول انما هي اقتالها اليت نزاد فيها وللحين والان مال نوقي قبل نائي دارنا هانا وصين كان تجنب تلانا
طلقون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم كما مر في السماء والثانية والثالثة الفاف ينجتها غم ورب
الاول يلحقها الا الواو ويليها المؤنث ابدا نابه عن الامر وذلك اذا احطت بي قصة على قصة قال هم غضبت ثمت قلت
ولا تقول جاءتني زيد ثمت عمرو وقد جوزه ابن الانباري ولا ادري صحته قال ماوي يا ربتما غارة شعواء
اللهم وقد جاء يا صاحبا ربت انسان حسن يسأل عني القوم او يسأل عني ويجوز ان يكون اراد ان ما مؤنثا والرابعة يلحقها القلة ودليل نحو

نعم الرجل اشارة الى ما في الذهن كما قال المص لما بينا في باب المعرفة ودليل فعليتهما الحاق
التاء التي لا يقلبها هاء في الوقف بهما وهي انما يلحق الفعل لاربعة احرف لانت دعت
ودنت ولعلت كما مضى في باب المذكر والمؤنث ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي
نعما رجلين ونعموا رجالا لان الضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال
وايضا جواز استعمال الجميع بالفعل استعمال نعم وبئس يقوي فعليتهما ايضا ثم نقول
انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعليين مستقلين بفاعلهما كلاما صار مع فاعلهما
بتقدير المفرد وكصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله نعم والمؤمن العائذات
الطير وجد قطيفة فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل
نعم اي رجل جيد فصار ابقاء جزاء جملة بعده كان جملة مستقلة ولهذا نظائر
نحو قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وظننت زيدا قائما وظان زيدا قائما على ما مر
في باب ظننت ويوم يجلي الله فان الجمل في هذه الصور بنسلخه عن معنى الجملية
بل يكون مضمون الاولى مبتداء ومضمون الثانية فاعلا ومضمون الرابعة مضافا
اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المعرف فان كانت فعلية تركت على حالها
كما في باب علمت قال الله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ اي
بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزآن بما استحقه مضمونها ان كان معمولا
نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول مضافا اليه اذا لم يكن جزآهما واحدا الا اسما واحدا
من دون اشباع ولو اقتصر على جزء اولهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في باب
كان نصب الثاني مناسبا بعد الرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتداء
بتقدير المفرد كما مر ولترجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكاية
كونها فعلية كما في سواء عليهم أأنذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما مر في سائر
الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل
المقدم كما ذكرناه وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتداء
الذي هو المخصوص كما يجيء اذ معنى نعم الرجل زيد زيد جيد لكنهم التزموا ان يكون
الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما ذكرنا في اسم المعرف ضميرا مفسرا بما بعده
وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا
تاخير هذا المبتداء عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له في النفوس وقع
ما ورد الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في المعنى ليكون للكلام المفيد

الجنس حقيقة نعم الرجل النقة
كالنكرة وجمعها جاء ... سيد

للمدح او الذم في الظاهر موضوعاً على وجه لا ينكسر لان مدح شخص منكور الاسم او ذمه لا فائدة فيه فبنوا امر المدح والذم منوّلا الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير مفرد هو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدث فصار معنى نعم الرجل كجيد قطيفة ولا يقال انه ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان تدعوا اليه وذلك لانه تعرف بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء لا خبر مبتداء اذ لو كان كذا لم يدخل نواسخ المبتداء عليه مقدماً على فعل المدح والذم ومؤخراً عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتهما فاذا ظهر كونه مبتداء ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جملته فوجب ان يكون فيها عائداً اليه والاعتذار بكون ذي اللام جنساً مستغرقاً وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان الضمير على ما قال المصنف اذ لو كان في مقام الضمير استغراق المضمر للجنس غير معهود والنكرة المنونة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها في حيز الايجاب الاعتذار بكون ذي اللام قائما مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقام راجعاً الى المبتداء غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجلا زيدا ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس ايضا اعتذار الاندلسي بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع بشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام تشار بها الى الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد دخول الجزئي نعم وبئس مطرد كقول اعرابي لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم صاحباً اي المقول فيه وذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف نحو بنام صاحبه ويجيء قطرب بنعم لان ذلك الرجل على وزن شديد وكريم فهذه الحكايات ان صحت يريد كون نعم كالصفة المشبهة فيجعل ما جاء مطرداً من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس منادى وايضا يجوز ذلك دخول لام الابتداء ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل ووالله لنعم الرجل انت مع انهما لا يدخلان الماضي مجرداً من قد وهذه الاشياء الى عرض الفراء حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كان كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يبق ربط بين جزئيها لا لمخصوص ولا لغيره فلا يقال نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيد مبتداء ونعم الرجل خبره اي زيد رجل

مطلب

قولهم نعم السير على بئس العير

قال والله ما ليلى بنام صاحبه

رجل جيد فلم يحتج الى الضمير العائد الى المبتداء لان الخبر في تقدير المفرد والاكثر في الا كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر فيدخله عامل المبتداء نحو نعم الرجل كان وقوله عينا الغم السيدان وجدتما على كل حال من بحيل وحرم وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل مع ذلك يستعمل الفاعل بلا لام زائدة كما رأيت او نحو مضمراً مفسراً بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جداً وشيخ الحي نعم حالاً وانما لزم الفاعل مبهما مع تقدم لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تأخره ويدخله مقدماً نواسخ المبتداء نحو كنت نعم الرجل وطيبك نعم الرجل والضمير في قوله نعم حالا يرجع الى المبتداء والا لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسراً بما بعده فالذي روى وان كان كالماء ونرهم نحو مررت بقوم نعم بهم قوما ونعموا قوماً ليس الضميران اي نعم والواو براجعين الى الموصوف والا لم يفسر قوله مضمراً بنكرة منصوباً اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقاً بين اهل البصرتين بعينين احديهما عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امرأة لان ذلك نوع تصرف ولهذا جاز نعم المرأة هند وبئس المرأة فكذا اجازوا نعمت المرأة لكن الحاق تاء التأنيث اهون من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها يلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت ولذلك اطرد نعمت المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا يستفيد منه اذا لم يتقدم ما يعود عليه لا معنى شيء وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثنيته او جمعته او انثته لتخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتأنيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى واما تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه افراداً وتثنية او جمعا او تأنيثا نحو نعم رجلا ورجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نسوة اتفاقا فانهم ايضا عند الفير اما في زيد رجلا والبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قوله ولمها روحه وناها قصد واما الكوفيون لم يريدوا تعريفه الضمير كما رأيت واما تمييز هذا الضمير فذهب الجزولي وتبعه من شرح كلامه اي لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصر واما عند اهل البصرة فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لما التبس اذا قصد المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك والمص بمطابقته لما قصد كما هو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا

نون

بالظرف قال تعالى بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في عشرون رجلا بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين حبذا وتمييزه فلجواز استغنائه عنه فلذا قيل حبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجي لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بتمييزه وهو المفيد للمقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يبين وقيل في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا ان التمييز محذوف اي بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجي وقد يجيء عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد فالعود دمثل زاد ابيك فينا نعم الزاد زاد ابيك زادا وقال تعالى ذرعها سبعون ذراعا وهذا المجيء الحال قائما ويقال الجائي للتاكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام واول البيت بتزود مثل ابيك زادا على انه مثل حال المفعول تزود وهو زادا وقوله تعالى ذرعها اي ذرعها قوله او بما مثل فنعما هي اختلف في مفعول تزود وهو زادا فانه هذه فقيل كافة هيئات نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما الحرف الا انه يحتاج الى التكلف في اضمار المبتدا او الخبر في قوله فنعما هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل النعم وبئس والجملة بعدها صلتها ففي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا المخصوص وفي قوله تعالى نعما يعظكم به المخصوص محذوف ولضعفه قلة وقوع الذي مصرحا فاعل نعم وبئس لزوم حذف الصلة في فنعما هي اذ هي مخصوصة اي نعم الذي فعله الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعما وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص ويضعفه عدم الشان الى فعل ذلك قال وان شئت قلت اي نعما افعل بمعنى ربما افعل كما يجي في الحروف بل يجي بمعنى شيء اما موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به ولبئسما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به وبئس الشيء شيء شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الشيء تحفت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اي هي تحفت به ويجوز ان يكون تخرج في قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة

اي ذراعها او المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا صح

مطلب قد يجي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد

تفصيل ما في نعما وبئسما ونحوها

تصريح الذي وجعله فاعلا لنعم قليل

كون ما في نعما معرفة بمعنى الشيء قليل

يجي ما بمعنى شيء اما موصولة او غير موصوفة

صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم وفي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان يقول على هذا القول ان تكون ما بمعنى الشيء قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم معناها الاستحقاق الذم وان يكون صفة مذموم محذوف فقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدا محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الزمخشري والفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف كما في نعما يعظكم به او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما في نعما هي وقولهم دققته دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لانه لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد ويوصف كقوله تعالى بئس الرفد المرفود وقال ونعم الفتى المرء انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال ان المرفود مذموم والمرء بدل من الفتى وليس بشيء لان الابهام مثل هذا التخصيص باق اذ المخصوص بعد الفتى ولا يمتنع عند ابي علي والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية وكذا من وما واعني بالجنسية ما يكون خلفها عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها دارا نعم مردا من اضاعت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان وتقول نعم الذي هو عبد زيد واما ان كانت صلتها مخصوصة نعم الذي كان اليوم في الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز ان يجيء فاعلها الابهام وقد يرد فاعلها منكرا مفردا نحو نعم رجل زيد او مضافا اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روي من تقوم نعم بهم قوما والباء في الفاعل التشبيه نعم بفعل التعجب في هذا فعل به وتضمنه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل هذه الباء في المخصوص كقوله عليه السلام نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اي نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو في معنى المتعجب منه ههنا على وقد روي مررت بقوم نعم قوما قوم يا بالحاق الضمير البارز وهو قليل كما ذكرنا وقال ابو علي انه سمع عبد الله زيد وسمع عبد الله انا ان كان كذا فهو شاذ اذ الفاعل ليس مضافا الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون هذا فاعلا واجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روي شهدت صفين وبئست الصفوف والاولى ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييز ضميره اي بئست صفوف

مطلب تفصيل في تاكيد فاعل نعم بالتاكيد المعنوي

مطلب النسبة الى امرئ مرئي بالفتح

النسبة الى امرئ مرئي بفتح الراء ومنه المرئي الشاعر وكذا النسبة الى امرئ القيس وان شئت امرئي سيد

رجل مرزاء اي كريم يصيب الناس خيره سيد

مطلب روي مررت بقوم نعم بهم قوما

قد يدخل الباء في المخصوص كقول النبي عليه السلام نعما بالمال الصالح للرجل الصالح

مطلب شهدت صفين وبئست صفوف

وصفين كسجين موضع قرب الكوفة من شاطئ الفرات كانت به الوقعة العظمى بين علي رضي الله عنه ومعاوية غرة صفر سنة سبع وثلاثين فمن ثمه احترز الناس السفر في صفر قاموس

بقعة الصفوف فالصفوف مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فيها ونعمت اي مرحبا بهذه
القضية ونعمت هي فالتميز والمخصوص حذفا معا وقد يؤنث نعم وبئس اذا كان فاعلها
مذكرا لكون المخصوص مؤنثا نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة او حرة عطبل نجاة
بجفرة دعائم الزور نعمت نعاء زورق البلد وكذا يؤنث الفعل وان كان المميز للضمير
مذكرا للتانيث المخصوص كقوله تعالى ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله فهو
مبتداء ما قبله خبره او خبر مبتداء محذوف قال ابن خروف لا يجوز ان يكون مبتداء
مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتداء عليه وحكى الاندلسي عن شيخه سيبويه وهذا
الذي قصرناه قبل قوله وشرطه اي شرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص
بعد الابهام ولا يجوز نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض
نعم مدلوله بين العامل ومعموله لانها كالجملة الاعتراضية نحو قوله ابصرت نعم الرجل
هو زيدا ويجوز بالفاء نحو لنعم الرجل هو قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثل بئس نحو
ساء مثل القوم الذين اعلم انه يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل الضم العين بالاصالة
نحو ظرف الرجل زيدا او بالتحويل اي بالضم من فعل او فعل نحو رحت البريدة ونصر الرجل
زيد لسقوط تضمينه معنى التعجب ولهذا كثر جواز فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه
بمعنى افعل به نحو ظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن اللام كقوله تعالى وحسن اولئك
رفيقا رفيقا تمييز لابهام اولئك وقيل حال نحو قوله بعدما سنا لي فيه زائد
وكذا في قولهم وسد ما انكد اهب ان فاعل سده ويجوز ان يكون ما فيهما كما في نعما او بئسما
وان مخصوصان ويضمر فاعل فعل المذكور كثيرا على وفق ما قبله نحو ما جاءني الرجال
وكرموا اي ما اكرمهم ولم يجز ذلك في نعم وبئس ذلك لعدم عراقته في المدح والذم ولكونه
كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اصل حب حبب كظرف اي صار حبيبا
فادغم كغيره والزم منع التصرف كما ذكرنا في نعم وبئس قوله ولا يتغير يعني لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقال
حبذان ولا حبذا ولاء ولا حبذه ما لانه منهم كالضمير في نعم وبئس فالزم الافراد
خلع منه الاشارة هو صل الابهام فحبذا بمعنى حب الشيء وعند المبرد وابن السراج
ان تركيب حب مع ذا ازال الفعلية عن حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتداء والمخصوص خبره
اي المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال الاسمية عن ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبة
لجاء الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله وانا ادخل على حبذا

حبذا وان بئس معنى والاولى ان يقال في اعراب مخصوص حبذا انه فاعل او مخصوص نعم
او مبتداء او خبر مبتداء لا نظير كما قال القوم هنا لكنه لا يعمل النواسخ في هذا المخصوص
ولا يتقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان يجوز
اوما مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع ذلك قال الربعي ذا زائدة
كافي ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذا كحوقل ونحوها
قوله وقد يقع قبل المخصوص او بعده تميز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا زيد وان كان
سا جاز ان يقع حالا ايضا والفاعل حسب نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد
صلى الله عليه وسلم ولم يجز في نعم تاخير التميز عن المخصوص اختيارا وجاز هنا لان التميز
هنا عن الظاهر اي ذا وهناك عن الضمير المستكن وايضا التميز لازم عن الضمير جائز عن ذا و
انما جاز ترك التميز تفصيلا للظاهر عن الضمير وقيل انما لم يجز ترك التميز في نعم اذ قد
يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التميز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان
فاعله ظاهر فاعليته وربما حذف المخصوص هنا للقرينة كما يحذف في نعم وقد يفسر حب
على انه يجوز اذن فعل حب عليها الى فاعلها كما يجوز حذفها قال وحب بها مقبولة حين تقبل
بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو فاعل فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله بعد
لئلا من دان انشد الجوهري لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا
بردي عظم البطن بطل والتغير في اللفظ الدال على التغير في المعنى الى المدح او التعجب
وقد يجيء فاعل حب بالباء مفردا عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا كما قال وحب بها منبوذة
اسم لا فعل والحمد لله رب العالمين قوله الحرف ما دل على معنى في غيره قد مضى
شرحه في حد الاسم قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل اي ومن اجل
ان معناه في غيره احتاج في كونه جزء الكلام الى الاسم كالتنوين في زيد قائم او فعل
نحو ما جاء في نحو قد قام زيد فعلى الكلامين المذكورين غير مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا
في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام مع مثله
اخر وكذا الكلام في نحو ما زيد الا الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل او اسم وقد يحتاج
الى الجملة كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط وقد يحتاج بحذف المحتاج نحو او لم يكن
قد وحرف ولما قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه
وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وباؤه
وتاؤه وعلى وعن والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فمن للابتداء و

مطلب: بيان قولهم فيها ونعمت

نعم الانسان هند

مطلب: في شرائط المخصوص ان يختص فلا يجوز ان يقال نعم الانسان رجل

اعلم انه يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين

تتمة

تفسير حبذا وتفصيله

مطلب: يجوز تخفيف الضمة في حسن وكذا نقل ضمة السين الى الحاء

قال في القاموس من لابتداء الغاية في المكان والتبعيض والتبيين والتعليل والبدل والغاية وتنصيص العموم والفصل ومرادف الباء وعن وفي وعلى وتوكيد العموم وهي الزائدة كذا في حاشية ملا احمد انتهى كلامه

التبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وقد كا
من مظهر وشبهه متأولا لافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اي لايصال الفعل
والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور به مفعولا به لذلك الفعل
فيكون منصوب المحل ولذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وارجلكم في تسميتها بعضهم
حروف الاضافة لهذا المعنى اي لنصب الافعال الى الاسماء اي توصلها اليها قال بعضهم ومن
اسميتها حروف الجر انما لانها تجر معناه اليها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب
الجر كما سميت بعض حروف الجزم وحروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد
وزيد مجرور به ومروري به حسن وزيد بعيد عن الاذى وشبه بمعناه الظرف والجار
والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك واللام في لاكرامك تتعدى الى الظرف
وهو في الحقيقة بعد الفعل المقدر او شبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر
لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار بعد الظرف وكذا في يا زيد
فان يا قائم مقام انادي واورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا في الدار ابوه ولا
اراه من ذلك لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا ولو صرحت
ما هو بمعناه لقلت اشير اليه في الدار اي كائنا في الدار وبلفظ اشير يعمل النصب في لفظ في الدار
لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا
في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل وشبهه او بمعناه في الحال
لا يحتاج الى حرف جر وامثله تعدية الحرف بمعنى الفعل قولهم ابن انت مني لان معنى ابن انت
بعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولاي وكي ولات وقد
في لعل وسيجيء الكلام عليه قال المصنف العشرة الاولى لا يكون الا حروفا والخمسة التي تليها
تكون حروفا واسماء والثلاثة البواقي تكون حروفا وافعالا قال ولم اعد على اسماء ولا فعلا
لاني ما ادعي في العدد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث
المعنى كتشارك على الحرفية والاسمية في المعنى العلو ولهذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه
يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه امرا للمؤنث من وفى يفي وله امرا من ولي يلي
وكذا لم اعد الى اسماء مع انه يجيء بمعنى النعمة وذلك لان ضابط المعنيين قال وانا ادعي ايضا
في العدد مع المتشارك في المعنى التشارك في اصل الوضع وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف
واصله الواو وبخلاف اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفي وله افعالا اصلها امين ووفي

الافضاء بمعنى الوصول

مطلب
وجه تسمية تلك الحروف بالجر وحروف الاضافة

مطلب
بيان كون الحروف الجارة منقضية بالفعل المجرورها

اي عطف قوله تعالى وارجلكم على قوله تعالى برؤسكم فهذا القول من الشارح انما هو اشارة الى مذهب الشيعة اي في جواز المسح على الرجل في الوضوء سواء كان الرجل عاريا او لا في ليلهم ... ان قوله تعالى وارجلكم ان كان في الخفض يجوز ان يكون الامر ظاهرا وان كان منصوبا يكون نصب معطوفا على محل قوله تعالى برؤسكم فيكون المقصود ... والله اعلم
مح

قوله ابن انت مني
اي ابعدت مني

من قد يكون امرا من مان يمين وفي امر من وفى يفي ولي امر من ولي يلي

لكن على اذا كانت فعلا تكتب بالالف واصله الواو

في ولولي وفي ما قاله نظر لانه على الاسمية يكتب بالالف واصله واو اتفاقا لكنها اذا اضيف
الى الضمير ينقلب بالالف ياء تشبيها بعلى الحرفية قوله باتت تنوش الحوض نوشا من علا
مبني على الضم كقولهم من على بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال الفعا شا وخلا
وعدا الحرفية للاصل لا الفعالها الخلاف فيها فعليه واجاب بانها لما تضمنت الاستثناء اشبهت
الحرف في عدم التصرف فصارت كانه للاصل الا افعالها وهذا عذر بارد قوله من للابتداء
كثيرا ما يجيء في كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل
في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية
في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء الغاية وانتهاء
الغاية ومن للابتداء في غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من
البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان
ايضا استدلالا بقوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة وقال لمن الديار بقنة الحجر اقوين
من حجج ومن شهور وانا لا ادري في الآيتين من للابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في
من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور
بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها
اصلا للشيء الممتد نحو سرت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس
شيئا ممتدا يقال خرجت من الدار اذا انفصلت عنها ولو باقل من خطوة وليس التاذين
والنداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد
من هذا معنى في فمن في الآيتين بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو
جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بين يدي ومن بيننا وبينك حجاب كنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك
في الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيز وكذا الاقرب لم يكن
من الحج بل المعنى من اجل حجج ومن اجل شهور والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل
ذلك نحو نمت من اول الليل الى آخره وهو كثير الاستعمال ويعرف من الابتدائية بان يحسن في
مقابلتها الى وما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ
به التجئ اليه وانوا اليه فالباء هاهنا افادت معنى الانتهاء فاذا قصدت مجرد
كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لكونه بعد الشيء ممتد جاز
ان يقع موقعها عن لانها لمجرد التجاوز كما يجيء تقول انفصلت من دعته ونهيت عن كذا
دفعته ونهاه من الغنم وعن العراء بعده عنها واما من التفضيلية فهي ان كانت بمجرورها

اي زائدة عن نحو قوله القاسية قلوبهم من ذكر الله وقيل للابتداء او التعليل اي من اجل ذكر الله
فان ذكره قست قلوبهم وزعم ابن مالك ان من في نحو زيد افضل من عمرو للمجاوزة كانه قيل
جاوز زيد عمرا في الفضل وهو اولى من قول سيبويه انها للابتداء الارتفاع في نحو زيد افضل
من عمرو وابتداء الانحطاط في شر منه اذ لا تقع بعدها الى وقد تقال لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها
عن ... وفي الاصح قول سيبويه اذ كل مبتدأ لا يلزمه ... منتهى فناري

مطلب
تصحيح قولهم من لابتداء الغاية والى لانتهائها

الغاية يستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما في الزمان فقط

وقد يستعمل في الاتصال كقوله تعالى ... بعضهم من بعض ... ولست منك ... ولست متصلا بك في الخلق

ويجيء زائدة على نحو تقربا من القوم وقيل على التضمين اي منفصلا عنهم في البيت ويجيء للغاية قال سيبويه راويته من ذلك الموضع مختلفة غاية لرؤيتك اي محلا لابتدائها وانتهائها وزعم ابن مالك انها للمجاوزة والظاهر انها للابتدائية قال ... فيجيء ... نحو ... في طرف ... الابتدائية
تمت

لكن من في الظروف كثيرا ما يكون بمعنى في

الغالب يكون من مستعملا في الزمان ايضا

مطلب
بيان العلاقة التي يعرف بها من الابتدائية

بيان ما يجوز ما يستعمل فيه كلا من وعن نحو خرج منه

تحقيق من التفضيل وتفصيله

نقل بهذا الكلام تدل على انه قول المفسر ... وعلى المفسر ... فاحفظه

المجاورة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها الا انها صارت علما في التفصيل وكبعض حروف افعل
التفضيل فلا تغير واجاز ابن السراج كون من الابتدائية بحالة الفاعل والمفعول لكون الفعل
مشتركا بينهما نحو رأيت الهلال من مكاني فرجه خلل السحاب فبدو ونتك مكانك مبتدأ
وكون الهلال مرسا خلل السحاب كذا قولهم شممت المسك بين داري من الطريق ومثال
البعض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لا خبث محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا
واذا لم يذكر المفعول الصريح او ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز
ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيء يتعلق بمقدر اي شيئا كائنا
من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون ايضا حالا عن النكرة الموخرة قال تعالى
خذ من اموالهم صدقة ويعرف من التبعيضية بان يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور
بمن كما في قوله خذ من اموالهم صدقة او مقدرا نحو اخذت من الدراهم مبدا الآخر ولا
وللتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعسرون انها الدراهم والضمير
في قولك عشرون من الدراهم قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور
قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون
من الدراهم فان اشتريت بالدراهم الدراهم بعينه اكثر من عشرين وهي تبعيضية لان
العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم
المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون ما اخذ في نحو اخذت من الدراهم اكثر من النصف
كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان يصرح ويقول اخذت من الثلثين عشرين ومن عشرة تسعة
وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي
العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك
الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدأ له وانما جاز تقدم من التي على المبهم في نحو قولك
انا من حط في روضة ومن رعاه في حرم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون
لان المبهم الذي فسر بمن التبيين مقدم تقديرا كأنك قلت انا في شيء من حط في روضة
وعندي شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كونه اي من خصال زيد كونه ومثله
كسرت من زيد يده اي من اعضاء زيد يده ففي جميع هذا ما هو المبين محذوف الذي
بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان كل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام
لان معنى يعجبني زيد اي شيء من اشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كونه فقد بينت
ذلك الشيء المبهم واما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا
مثله

اجاز ابن السراج كون من لابتداء غايتي الفاعل والمفعول

الخلل الفرجة بين الشيئين والجمع الخلال

شممت الشيء بالكسر اشمه شما وشميما وشممت بالفتح اشمه لغة

لكنه حسن ان كانت بيانا للمعرفة فحال وان كانت بيانا للنكرة فوصف شرح مفتاح

بيان الفرق بين من البيانية ومن التبعيضية

وتجيء للتعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا وقوله وذلك من نبا جاءني وتجيء للبدل نحو جعلنا منكم ملائكة في الارض يخلفون والملائكة لا يكونون من الانس وقوله تعالى لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي بدل طاعة الله او رحمته وقوله صلى الله عليه وسلم ولا ينفع ذا الجد منك الجد اي لا ينفع ذا الحظ حظه من الدنيا بدلك اي بدل طاعتك او بدل حظك اي

قال الزمخشري من البيانية راجعة الى من الابتدائية

خطابك وقيل معنى ينفع يمنع وان علقت من بالجد انعكس المعنى واما قوله فليس من الله في شيء فليس من في شيء بل للبيان او الابتداء والمعنى فليس في شيء من ولاية الله

تقديم من المبينة على المبهم جائز نحو عندي من المال ما يكفيني

فناري

مطلب
بيان من التي تسمى التجريدية وكذا الباء

مثله وحذف المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا اي حصل لي من لقائه لقاء اسد والمراد
تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في قوله تعالى فاسئل به خبيرا وقولك لقيت بزيد
اسدا اي بسل سؤاله خبيرا ولقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما في قوله تعالى
ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وقال قلت لنا من ماء زمزم شربه وسيرده بانت
على الطهارة ويعرف بصحة قيام لفظ البدل مقامه قوله وزائدة في غير الموجب اي في
نحو ما رأيت من احد او نهي نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش
يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم في الايجاب وهي داخلة على المعرفة
وهي عند سيبويه تبعيضية اي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فنقول ان الله يغفر
الذنوب جميعا يناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح عليه السلام
وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كان
ايضا خطابا لامة محمد صلى الله عليه وسلم فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها
بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب
قد كان من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه قد كان
من مطر فمن زيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان كما مر
في الموصولات وقول المفسرين شيء من مطر ومن التبعيض او التبيين فيه نظر لان حذف الموصوف
واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف قليل خصوصا اذا كان الموصوف
فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو
كفى بزيد لان حرف الجر يوصل الفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولا الفعل لا يقصر عن فاعله
ولو صح تأويله لجاز ان يكون الكاف في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن
يهلك فيه الزيت والفتل حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال
بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين يجوز ان يستدل
على ما ذهب اليه المصنف ويجوز ان يقال الضمير جاء للقرآن وقوله من نبأ حال من نبأه
بانك والدليل على زيادة من الاستغراقية كما في دخولها على ما يوصل الفعل اليه اعني الفاعل
في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا يراد من الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا التبرئة
اعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها احتمل احتمالا مرجوحا ان يكون
معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهي اذن لتأكيد ما استفيد
من النكرة في غير الموجب من الاستغراق وذلك لان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق غير

وكذا في التجريدية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وقولهم في البيضة عشرون امنا من حديد اي البيضة عشرون امنا قطب علامه

مطلب
تفسير قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا

مطلب
تحقيق قولهم قد كان من مطر

مطلب
حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه قليل جدا

مطلب
الجار والمجرور لا يكون فاعلا الا اذا كان الجار زائدا

وقد يستدل على كون من زائدة في الموجب بهذه الآية

وليس كذا زيادة الباء في نحو القى بيده فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين وتبل
من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد اي مامن ساى وقد يجيء للتعليل
نحو لم تك من سوادك اي من اجله فكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب
ويكون من مضموم الميم ومكسورتها بمعنى باء القسم ولا يدخل اذا الا على لفظ الرب نحو
من ربي كاختصاص تاء بالله وشذ دخول كل واحد منهما على معمول الاخرى نحو ربي ومن الله
وهي حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميمه في القسم خاصة وقيل المكسورة الميم مقصورة
من يمين ومضمومتها مقصورة من ايمن ويكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم وتخفض
من نحو من قبل ومن بعد وعند ولدى ولدن ومع بقا الجثة من معه اي من عنده وكذا
كلها نحو بله ان ناتي الصحرة واختصت ايضا نحو منن وعلى اسمين قوله والى
وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك بمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر خلافا للمبرد وفي للظرفية
وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمقابلة والمصاحبة والتعدية
والظرفية وزائدة في الخبر في الاستفهام والنفي قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك
زيد والقى بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى
الواو في القسم للتعجب اعلم ان الى يستعمل في انتهاء الزمان والمكان بلا خلاف نحو فاتموا
الصيام الى الليل والاكثر عدم دخول الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت اشتريت
من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشراء ويجوز دخولهما
فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهرة الدخول فيما قبلها فلا يستعمل في غيره
الا مجازا وقيل ان كان ما قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها فالظاهر الدخول والا
فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول قوله وبمعنى مع
كما في قوله تعالى الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود قوله وانت الى
صنت شعبا الى ما معطاني بلا دسواها اي مضافة الى براد قيل يجيء بمعنى في كما في
قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب والوجه انها بمعناها ذكر
ان معنى مطلي به القار اجرب بكرة فتعرض التكرير بعدى بالى قال الله تعالى وكره اليكم
الكفر حملا على التحبب المضمن معنى لاجل قال تعالى حبب اليكم الايمان كما قيل بعث
منه ورضيت عليه حملا على سخطت وقيل ان الى في انت الى حسب او بمعنى جلست اليه
بمعنى عنده والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا في قوله وان يلتقى الحي الجميع
بلا قني الى ذروة البيت الكريم المعمد بمعنى منتسب الى ذروة الا بمعنى في كما قيل قوله وحتى

وقيل انه من الاستغراقية ابتدائية

من الاجلية

وزعم بعضهم ان ميم القسم بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن وبعض الكلام عليها في باب القسم وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال

ما بعدها

تحقيق قولهم الذود الى الذود ابل

قد يكون الى بمعنى في

قيل قد يكون الى بمعنى عند

مطلب التكرير بعدى بالى حملا على ضد الذي هو التحبب

تعريض بانه يكون النقيض على النقيض في التعدية

بتعدى لبعث بمن حملا على اشتريت

وحتى كذلك اي لانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينهما فرقا كما يجيء او عتى بالعين لغة هذلية
وحتى على ثلثة اضرب حرف جر وحرف استيناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الى وكي
والاخر بمعنى كي الا مصدرا او ولا يد الفعل المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة
بلا تقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى حرف ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس وبجر الاسم الصريح
ايضا نحو حتى مطلع الفجر ويسمى اما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى
كي ويجب بوقت ما بعدها كما في حتى الجارة فلا تقول جاءني القوم حتى رجل لانه قد فلدنا
زابهامه ويشترك الجارة والعاطفة في انه لا بد قبلها من ذي اجزاء لان ذلك يجب لفظها
في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة واما في الجارة فيجوز لفظا
نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اي نمت الليلة حتى
الصباح وقالوا ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا
او كجزء بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم او جزء لما دل عليه ما قبلها كما في قوله
القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة
لان معنى القى الصحيفة التي لا تغني الا انه يعد الى كل شيء ويجب ايضا دخول ما بعدها في حكم
ما قبلها فالضرب في ضربت القوم حتى زيدا لا محالة واقع على زيد ايضا واما الجارة فلا
يجوز كون ما بعدها متصلا باخر الاجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت
رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منها ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسير الى
نحو جاء عزا وحيكون ما بعدها ايضا جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجز وانت البارحة
حتى الصباح جزءا كالم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر واما دخول
المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه قال الجرمي جارا الله بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما
او بلا في آخر جزئه حملا على العاطفة وتبعه المحقق وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول مطلقا
سواء كان جزءا او ملاقيا لاخر جزئه وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا
الجزء داخل في العاطفة والملاقي غير داخل قال الاندلسي لما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم
فلك ضربت القوم حتى زيدا بالجر لغرض التعظيم او التحقير واستدلوا بان حتى كالتفصيل لما
قبلها اذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل واما لم يدخل وهو مذهب ابن مالك قريب لكن
كون الدخول مطلقا اكثر واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزاء ما
قبلها حسا ولا اخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان يكون اخر
اجزائه باعتبار الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت بقصد له من الجانب الاضعف صعدا

تفصيل حتى الى الثلثة اقسام وجواز حتى النصب

وينبغي ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزاء ما قبلها او ملاقيا له

مطلب تفصيل حتى الجارة وذكر الاقوال فيه

ومطلع الفجر ليس جزء الليلة بل هو ملاق لاخر اجزائها

مطلب لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزاء ما قبلها حسا ودخولا

كان آخر الاجزاء اقويها نحو مات الناس حتى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بالعطف وآخرهم
حسا ولادخل له في الموت بل هو قسم مرتبة وشرفا واذا ابتدأت بعضيا لكن من الجانب
الاقوى صعدا وكان آخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان
يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم واما الجارة فيكون ما بعدها كذلك وان لم يكن
فاذا لم يكن وجب كون آخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو قولك قرأت القرآن حتى سورة
الناس من جر ولهذا جاز بعدها ما هو ملاق ايضا والتزم صاحب المغني التحقير والتعظيم
فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور فكان الجارة محمولة على الى في جواز عدم كون
ما بعدها جزءا وفي عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك في جواز قصد كون آخر
الاجزاء حسا قوة او ضعفا الا انك اذا لم تقصد كون آخرها ضعفا او قوة وجب في حتى
كون آخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها والعاطفة
كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو وخلافا لمن زعم
ذلك لان حتى لابد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المص لدخول ما
بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع فيه الواو بمعنى مع كثير
واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا للتوهم كونها جارة نحو مررت
بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى الجارة وكانت او عاطفة مقدرا
حمله بعد حتى نحو القوم حتى زيدا رأيت عطفا وجرا وكل ما ذكرناه من الاحكام يعني
العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى البصر يحور ونحو ان يقال ان حتى
في مثله ابتدائية كانت وانها لا تعطف الجملة ابدا قوله ويختص بالظاهر خلافا للمبرد فانه اذا
عاطفة جواز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت
بها القوم حتى بكر واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجراء لها مجرى الى لكونها اشد تمكنا واوسع
تصرفا فلهذا يدخل آخر الاجزاء واوسطها ويقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو جرهم
الى زيد ولا يقال جرهم حتى عمرو وشبهه المبرد بقوله واكفيه ما يخشى ويعطي سؤله
بالقوم حتاه لا اصح وليس ما في البيت بحتى الجارة والا لم يكن يوقع لا اصح موصبا ابتدائية اي هي
اي حتى هو كما في البيت لشترى رحله الست وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقاه
ناس حتى حاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمن تقدم
ذي الاجزاء اما لفظا او تقديرا كما ذكرنا وبخلاف الى والاظهر ما بعد حتى في حكم
ما قبلها كما اعتبرنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اضربنا فان

مطلب
ان حتى العاطفة كالواو العاطفة

مطلب
بيان احوال حتى العاطفة للجملة

يجوز دخول حتى العاطفة في المضمر بخلاف حتى الجارة

مطلب
ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزم تقدم ذي الاجزاء

وان كان ايضا جزءا وقال الاندلسي لا فرق من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزءا مما
قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا
اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المتعدي بحتى يجب ان يستوفي الاجزاء
المتجزي الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء الملاقي والى فان كان
قبلهما ذو الاجزاء بعدها الجزء الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قالي اليك
لا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى
لا يكون مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخل واعني بالمستقر ما يتعلق
بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية
والاسمية كما ذكرناها هناك وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله فوا عجبا حتى
كليب يسبني كان اباه نهشل ومجاشع او التعظيم كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها
بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل
المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يجز ويجوز حذف الخبر مع القرينة
نحو اكلت السمكة حتى رأسها اي رأسها ماكول قوله وفي للظرفية اما تحقيقا نحو
زيد في الدار وتقديرا نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم
والحاجة شاغل النظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف
كانها يحيط بها من جوانبها وكذا قوله عليه السلام في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في
قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال
انها للسببية وقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله بطل كان
ثيابه في شرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن المظروف في
الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن
الكلى والاباهر والاولى ان يكون بمعناها اي متيمون بصارة وحذق في هذا الشأن وقيل
هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم والاولى ان يقول بمعناها والمراد التمكن
وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فادخلي في عبادي وادخلي جنتي وبمعنى الباء في قوله
بجانبها اكنافا وبهما ويشرب في اعناقها ونقاهر والاولى انها في الموضعين بمعناها
اي حاصلة في زمرة عبادي وبمعنى ادخل ايتها الروح في اجسام عبادي والشاعر
جعل اعناقها ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطائفة
وقولهم نتآخى في الله اي في رضاء الله مشتمل على مواخاتها لا يخرج عنه الى الاعراض

مطلب
بيان فرق الجزء بين حتى والى

مطلب
لا يكون حتى مستقرا الا في كان سيري حتى ادخلها

ومن اشكل اذا كان في بيان ... سيد

تحقيق كلمة في وتفصيلها

مطلب
بيان معاني في وهي اثنى عشر

مطلب
بيان في السببية

مطلب
في بمعنى على وبمعنى الباء وبمعنى الى وبمعنى مع

تفسير قوله تعالى فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

مطلب
بيان معنى قولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطائفة

مطلب
بيان معنى قولهم انت اخي في الله

الدنوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله قوله والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به وقولك مررت به اي الصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وبحيرتك اخبرني ويكون مستقراً نحو الذي به صعب ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخيطت بالابرة وهو بسم الله نحو وهذا المعنى مجاز للالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واسرى الا قيل ولا يكون بمعنى مع للاستقراء والظاهر انه لا منع من كونها للعوا ويكون للمقابلة نحو اشتريته به ويكون مستقراً ايضاً نحو هذا بذاك مع قوله ويكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف وبغيره وهذا المعنى يختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا يكون مستقراً قوله وللظرفية اي بمعنى في نحو بالكاء الكسير بالاطلال اي فيها ويكون للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله غلب تشذر بالذحول وهو فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤسكم قال ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها وتجيء بمعنى من نحو عيناً يشرب بها عباد الله وبمعنى عن نحو سأل سائل بعذاب واقع وتجيء للتجريد نحو رأيت بزيد اسداً اي برؤية زيد كما مر في موضعه وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل نحو هل زيد بقائم لا في مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب قيل بلدا التبرية ايضاً نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في ولم يسمع في النفي بان فما كان للقياس ان يطلق النفي والاستفهام دون قياساً في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وسعيت واحسست وقولهم سمعت به وعلمت به اي بحال زيد على حذف المضاف وتزاد قياساً ايضاً في المرفوع في محل فاعل كفى ومتصرفاته وفاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدأ في حسبك وتزاد شاذاً في خبر المبتدأ الموجب نحو حراسيه بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعاً بكثرة في المفعول به نحو القى بيده ونحو يضرب بالسيف معاً ونرجو بالفرج قال الاعشى اياها والحوادث جمة بان امرأ القيس بن تملك سعرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في المجانية ومن غرائب زيادتها ان تزاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسألنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا ويضمر كثيراً مع الله في القسم نحو الله لافعلن وشان نيلا في

مطلب
بيان معاني الباء

والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في الخبر في النفي والاستفهام قياساً وفي غيره سماعاً مثل بحسبك زيد والقى بيده

مطلب
تحقيق الباء التي هي للمصاحبة

قوله تعالى فسبح بحمد ربك قيل للمصاحبة بمعنى حامداً اي نزهه عما لا يليق به مثبتاً له ما يليق به وقيل للاستعانة اي فنزهه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود كتنزيه المعتزلة المقتضي تعطيل كثير من الصواب
سيد

مطلب
بيان المراد بالتعدية

مطلب
هل يكون الباء للتبعيض فيه اختلاف

جمع اغلب وهو الغليظ الرقبة تشذر اي تتوعد بالذحول اي بالاحقاد والاوتار
سيد

ويجيء بمعنى على نحو ومنهم من ان تأمنه بقنطار بدليل هل آمنكم عليه الآية واذا مروا بهم يتغامزون بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين

مطلب
زيادة الباء مخصوصة بالاستفهام الكائن بهل

في الخبر في النفي وفي الاستفهام نخ

مطلب
بيان زيادة الباء قياساً وسماعاً

ويجيء للقسم وهي اصل حروفه لذلك حقت دون الواو والتاء بجواز ذكر الفعل معها ودخولها على الضمير واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو ابيه هل قام زيد اي اسألك بابنه مستحلفاً
فناري

وقد يزاد الباء شاذاً في خبر المبتدأ الموجب

ويضمر الباء كثيراً في القسم مع الله وقليلاً في غير ذلك

غيره كقوله زيد حين لي قال له كيف اصبحت قوله واللام للاختصاص لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضاً لغة خزاعية وانما فتحت قبل المضمر ليعلم بفتح الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء الحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت الجر لاجل موافقة معمولها او لم يكسر كاف التشبيه لانها اسم ايضاً نحوها اذن ليس بالاصالة بل بمقام الحرف عند من قال ان الكاف هو الجار وانما فتح لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختص لام المضمر بذلك لانها يلتبس اذن بغيرها من اللامات لان الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير المضمر لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لانه اذ ربما يكون الظاهر مبنياً او موقوفاً عليه وفائدة الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمؤمن والالف لزيد والتي يسمى لام العاقبة نحو قوله تعالى ولقد ذرأنا لجهنم ونحو لدوا للموت فرع لام الاختصاص كان خلقهم لجهنم وولادتهم للموت وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن والضرب اذ المجيء مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بالتأخير على معموله نحو لزيد ضربت ويكون اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدراً نحو ضربي لزيد حسن ويكون مقدراً نحو يا لزيد ويا للماء لام الاختصاص وقد يجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي استمع الله الى من حمده وبمعنى على نحو وتله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان اي عليها قوله وزائدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا وجهت وجهي للذي اي الى الذي وفي نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في ورثته المال وورثت له فاللام ليست بزائدة بل هي معدية وتجيء تخفيفاً وبمعنى لا اباك زائدة عند سيبويه وكذا اللام المقدرة بعدها ان بعد فعل الامر والارادة على ما مر في نواصب الافعال وزائدة ايضاً في قوله تعالى واذ بوأنا لابراهيم بقوله ولقد بوأنا بني اسرائيل وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابداً دواء ويجوز ان يقال الثانية تأكيد لفظي قوله وبمعنى عن مع القول بمعنى في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا اليه ولو كان باللام في ذلك قلت لزيد لا يفعل لقال لما سبقتمونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على قوله وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في ولا يلدوا فرديهم للفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى ان يكون

والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في القسم للتعجب
نخ

فائدة جليلة

وفائدة اللام الاختصاص

لام العاقبة من فروع اللام التي كانت للاختصاص

اللام المقوية للعامل ايضاً لام الاختصاص

قد يجيء اللام بمعنى الى

قد يجيء اللام بمعنى على نحو وتله للجبين

وكذا التي في وحلت لابنه وعددته الدراهم وعددت له فان اللام ليس فيها مثل شكرته وشكرت له لانها ولا وحلت الافعال الثلاثة لا المفعول الاول او حذفت تخفيفاً ومثله بعضهم بنغنة ولا يبعلكم حب لا وثنا اللام زائدة
نخ

للاختصاص اذا لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقيل يجيء بمعنى في وبمعنى قبل وقد ذكرنا ذلك
في باب العدد **قوله وربّ للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح**
وفعلها ماض محذوف غالباً وقد تدخل على مبهم مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد
مذكر خلافاً للكوفيين في مطابقة التمييز وتلحقها ما فتدخل على الجمل وواوها تدخل
على نكرة موصوفة في ربّ ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية
ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء
واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح
الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة
بعدها تاء مفتوحة ووضع ربّ للتقليل بقولك في جواب من قال انعست رجلا وربّ رجل
لقيت اي لا تنكر لقائي الرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن النبع
النجاة كالمجتمعين على ان ربّ جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة
لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوز ربّ رجل كريم اضربه هذا الذي ذكرنا من التقليل
اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل
كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله ربّ هيضل وقوله فان يمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود
شعراء كالدعة بالمقسم وقوله فان يمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود
وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المديح لان الكثير منها كان
قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ ومن هذا القبيل قوله تعالى قد نعلم
لان قد للتقليل المضارع في الاصل وذلك كما يقول المتمدح بكثرة العلم لا ينكر اني
اعرف شيئا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما
حملهم على ادعاء اسميتها جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في
بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافة كما
تجر كم فلا يقال بربّ رجل ولا غلام ربّ رجل يشكل عليهم حرفيتها بنحو ربّ رجل
كريم اكرمت فان حرف الجر هو ما يفضي بالفعل الى المفعول الذي لولاه لم يتعد اليه
واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لان تضعيف الفعل القاصر عن
المفعول عن العمل فيعمد بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما
اذا وجب تأخر الفعل والجواب ان العادة ان يعدى مثل ذلك الضعيف باللام نفقط
من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يختص مضروب ذلك الضعيف العمل

العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب
لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا عليهم قولك ربّ رجل كريم اكرمته لان الفعل
لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان
اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد ولان معنى ربّ رجل كريم اكرمت واكرمته
شيء واحد والاول جواب بخلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا
ربّ رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء آخر مقدر مثل تحققنا وثبت على
ما ادعوه وانا اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله
هذا سراقة للقرآن يدرسه كان ابد ولان ضمير المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف
نحو ربّ رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر بلقيت المقدر كما في زيد ضربته
باب الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تعيين الناصب للجار والمجرور بفعل آخر
نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو ربّ رجل جاءك في
جواب من قال ما جاءك ولا شك ان جاءك هو جواب ربّ اذ لا يتوقف معنى الكلام شيء
فلم يقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مررت والضمير في مرّ لزيد وكقولك زيدا ضرب
الضمير المنصوب وقد عرفت في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكبت جعل
جاءك في صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال العدم توقف معنى الكلام عليه مع
ان القاضي صرح في شرح قوله محذوف غالبا فانه قد يظهر نحو ربّ رجل كريم حصل ويقوى
عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسماء فربّ مضاف الى النكرة بمعنى ربّ
رجل بقول ذلك الا ان زيدا فانهما متناسبان فربّ من معنى القلة وكانت نواسخ المبتداء
لا يعمل فيها غيرها سوف على الزمن وقولهم حطيته يوم لا صند فيه لتضمنه معنى النفي
الذي له صدر الكلام ممن قال ابو عمرو وربّ لا عامل لها الا انها صارت عند النفي والنفي لا يزال
ذا عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس صفة مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما في اقل
رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان ربّ لخروجها الى معنى الكثرة
في الاكثر راغبها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا هيجا شيء ضيرمند عه
ويكثر ان يعد ايضا صفة معطية بمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل الرجل بقوله جاء بعت
عادية بلا تقدير شيء آخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر
مراعاة الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهر كقوله ربّ وفد
هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الجواب محذوفا كما قال ابو علي لان نعم

ويجيء بعده نحو قوله تعالى جامع الناس ليوم اي في يوم وكتبته لثلث خلون اي بعد ثلث والثلث يتعين اي قبل ثلث والاولى تقييد الثلثة على الاختصاص كما قرر في باب العدد نخ

في ربّ ثماني لغات اشهرها

وضع ربّ للتقليل

ان ربّ اصل التعليل لكن استعمل في التكثير وكان حقيقة فيه

بل ضربت وانما كان فاحتره في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه نخ

الهيضل الجيش الكثير يقال للجيش لجب عرمرم اي ذو جلبة وكثرة سيه

مطلب
قد يكون قد للتكثير في المضارع

تحقيق مثل قولهم هذا سراقة يدرسه

مطلب
قد يكون صفة مجرور ربّ اسمية وان كان القياس ان يكون فعلية

الكلام بقوله رب رفد هرقته ولا يتوقف على شيء آخر والرفد القدح الضخم يقال ربق
رفده اذا قام وهو كناية كقولهم صفر وطابه والمقدرة كما في قوله واسرى من معشر
اقيال اى اسرى من معشر حصلت لى واقامت مجرورة فعلية او ظرفية كما اخترنا في باب
الاستثناء واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن
عارا عليك ورب قتل عار فقال رب مبتداء وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتدا
محذوف والجملة نعت مجرور رب كقوله يا رب هيجا هي خير من دعه قوله مختصة بنكرة كما
ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة
نحو جاءني رجل وما جاءني رجل فلو لم يحتملها لم يستعمل فيها المعرفة اما دالة على القلة
فقط كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم
علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا قوله موصوفة
على الاصح هذا مذهب ابى على وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الاول
لان رب مبتداء على ما اخترنا لا خبر له لافادة صفة مجرورة معنى الجملة كما في اغل
رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم حطية يوم لا اصيد فيه ولا يوصف رب بل يقال
رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكونه رب كحرف النفي فان التقليل عندهم كالنفي
فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذى
رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا لم يمتنع حذف نعت مجرور رب للدلالة القرينة
عليه وكذا اذا كان القرينة غير ذلك كما في قوله واسرى من معشر اقيال اى اسرتهم وان لم
هناك قرينة وجب ضعف مجرور رب بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا في اقل رجل وقد
لما فعلية نحو رب رجل لقيته او جارا ومجرورا او ظرف نحو رب رجل في الدار واما كون
او اسمية نحو يا رب هيجا هي خير من دعه او صفة مشتقة نحو قوله عليه السلام رب
نفس طاعمة الخبز بتمامه وليس شيء من هذه الاشياء عاملا في رب بل هو وصف مجرورها
كما ذكرنا وتسميته بجوابه بعيد ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور برب وكم وعلى
النكرة المجرورة بكل واى اسم مضافا الى ضميرها لكونه كالضمير نكرة كما مر في باب
المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واى رجل و
قال الجزولي هذا المعطوف معرفة وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في باب
المعارف قوله مميز بنكرة الى قوله مطابقة التمييز مضى شرحه في باب نعم وبئس قوله وتلحقها
ما اذا دخلها ما فالاكثر كونها كافة ورب المكفوفة لا محل لها من الاعراب بكل اسما

مطلب
يقال ربق رفده اذا مات

قولهم صفر وطابه كناية عن موته

الوطب سقاء اللبن خاصة والجمع والطب وو طاب جال من امرا القيس و لو ادركنه صفر الوطاب سيد

لان احديهما علم القلة والاخرى علم الكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل الا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة والمعرفة اما دالة على القلة من دون الكثرة كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة من دون القلة كما في الجمع المعرف واما النكرة فهي صالحة للقلة والكثرة معا نحو جاءني رجل اي واحد وما جاءني رجل اي بهذا الجنس اذا قصدته واحدا او واحد فلم يحتمل الكثرة لذا لم يستعمل فيها وكذا جاءني رجلان او رجال وما جاءني رجلان او رجال تخ

اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زائدة
قال ربما ضربة بسيف صيقل بين بصرى وطعنة نجلاء قال ماوى يا ربتما غادة ومثلها
ما التي تلي كاف التشبيه والاولى ان تكون كافة نحو كن كما انت كاين سه ضيك نعم وقد
اى ويشذ اعمال الكاف مع ما لا يكف عن نحو عما قريب وفيما اذا وليت الباء وعن فالاولى
زيادتها واعمال الجار نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وقد يكفيهما دامجة الفعل
كابجيء ورب المكفوفة لا يدخل الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله ربما الجاهل المؤبل
فيهم وعنا جيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي فيجوز ربما زيد قائم
والتزم ابن السراج وابو على في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل في
الماضي كما ذكرنا والعذر عندهما في نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا ان مثل
هذا المستقبل اى الامور الاخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو
ونسق الذين ونادى اصحاب الجنة قال الربعي اصله ربما كان نحو قوله ولقد تكون
ربادم وذيا بيح والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تاويل كما ذكره ابو على
في الايضاح وقوله ربما تكره النفوس ما فيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما
في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال فذلك ان تلق الكريهة
تلقها حميدا وان يستغن يوما اى ربما يتوقع ذلك قوله وواوها اى وواو رب
بلد وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس واعلم ان حروف الجر لا يحذف مع بقاء
عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين واجاز الكوفيون قياس سائر الالفاظ المقسم
بها على الله نحو المصحف لافعلن ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار رب
بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء او بل
واما حذفها من دون هذه الحروف نحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحيوة في
فبلك شاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء
كقوله فان اهلك فذي حنق لظاه على تكاد يلتهب التهابا وبل كقوله بل بلد ذي صعد
واصاب اقاويل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بها بل برب المقدرة بعدها لان حرف
عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه
وليست بجارة وان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله وليله نحس يصطفى القوس
ربها واقطعه اللاتي بها يتبل فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولها كقوله
وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال بولا قدمت عليه وقاتم الاعماق

تبغري موضع بالشام ينسب اليه السيوف قال الصحاح بصرى وطعنة نجلاء اى واسعة والعين نجلاء وطعنة نجلاء سيد صحاح

الجامل القطيع من الابل مع رعاته قال الشاعر لها جامل ما يهدا الليل سامره والتأثيل التأصيل يقال مجد مؤثل والتأثل اتخاذ اصل مال وفي نسخ المنصل المؤبل يقال ابل مؤبل اى متخذة للقنية سيد

يعني انه وقع ربما المختصة بالماضي بالمستقبل في الحقيقة لكونه كثيرا في القرآن بلفظ الماضي نحو وسيق ونادى وغير ذلك تخ

وجوز ابو على في غير الايضاح وقوع الحال او الاستقبال بعد ربما وهو الاظهر فلا يحتاج في الاية والشواهد المذكورة الى تاويل

الصعود خلاف الهبوط والصعود العقبة والصيب ما تحدر من الدرس

القطيع نقل ... والجمع ... واقطاع يقال ... اذا كان ... سيد

وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم جارّة قائمة مقام ربّ جارة بنفسها والبصريون
بمعنى ربّ فلا يقدرون في نحو وقاتم معطوفا عليه لان ذلك تعسّف وكذا اذا كان في
وسط نحو وليلة نحس لا يقدرونه عاطفا على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى
وجاز مثله ولو كانت للعطف لجاز اظهار ربّ بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه المراد
عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى ربّ فجرّت كما تجر مع
ذلك لا يجوز دخوله في حرف العطف عليها الا وسط الكلام نحو وبله يحسن اعتبارا
بخلاف واو القسم فانها لم يكن في الاصل واو العطف فلهذا اجاز دخول واو العطف
والفاء وثمّ عليها هذا كله على مذهب البصريين في ربّ واما على ما اخترنا بان ربّ بعضاده
مدلول عليه بالحروف الثلثة قوله وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل لغير
السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى والباء اعم
في الجميع ويتلقى القسم باللام وانّ وحرف النفي ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدّم
ما يدل عليه اعلم ان واو القسم لها ثلثة شروط احدها حذف الفعل القسم معها فلا تقول
اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اي الباء والثاني
لا يستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها
لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها
فرع الباء بدلا منها وانما حكم باصالتها لان اصلها الالصاق فهي يلصق فعل القسم بالمقسم به
وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفهيتين ومعنويا الا ترى ان
في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو
كما في وراث تراث ووكلة تكلة فلذا انحط عن الواو فلم يدخل الا على لفظ الله وفاتها
الخصائص الثلث التي كانت في الواو وحكى الاخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ
الجرمي بمعنى الواو وكما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا مِ مكسورة الميم و
بضم والكلح خص مختصة بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قائم مقام
الباء وضم الميم لدلالة تغير معناه وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس
ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من المن ومكسورتها من يمين وفيه نظر
لان المن يختص كما يجيء بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ ربي ولا منع ان يقال لعل
عند اختصاره ويمكن ان يستدل ببنائه على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار المعرب
ورده الى حرفين لا يوجب البناء كما في يد ودم والاولى ان يقال ان ما روي من قولهم من

مطلب
يجعل الكوفية الواو
بمعنى ربّ

نحو والله وفوالله وثم والله واقترابها باقى عليها
وقول رؤبة خيرٍ لمن قبل له كيف اصبحت وحتى
وقتل نحو كم رجل ان نحو ربّ [illegible]
فوات [illegible]
وقال الخليل ان لاه ابوك انه مجرور باللام المقدرة
كما قال [illegible]
والاولى [illegible]
هذا الذي ذكرناه رب المقدرة على مذهب
البصريين الا [illegible]

مطلب
واو القسم ليست
حرف عطف ولهذا
يجوز دخول الواو
عليه سائر العاطفة

يقال رجل وكل اى التوكيل وكلة اتعاقه
مثال همزة ونكلة يقال فلان وكلة
وتكلة اى عاجز يكل امره الى غيره
ويتكل عليه
سيد حه

مطلب
قد يبدل التاء من الواو

من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظ الله وحدها هي من الجارة المستعملة
مع ربي باتباع النون الميم ضما وكسرا للساكنين واما من الله بفتحتين فنقول هو من الله
بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم النون وان كانت فتحها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف
فعلى هذا من الجارة في القسم تختص بربي او بالله وقيل بل الثلث اي مضموم الميم ومكسورها
ومفتوحها مع لفظ الله مقصورة من المن اما اختصاص من الله بضمتين من المن فظاهر
واما مكسورتها ومفتوحتها فلذا ادعى كونهما مقصورتين منه وجها الا ان عندهم فان
الرفع سماعا كما يجيء والقصر لا يوجب البناء فمن اين جاء كسر النون وفتحها بل لو جاء ايمن الله
على الثلثة او جرى بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا
عند الكوفيين جاز ان يقال لا يتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين
مقصورا من يمين الله باتباع الميم للنون بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين
مقصورا من يمين الله النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله
بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم المقصور اي من ايمن الله بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال
هيم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام الله بفتح الهمزة
وكسرها وكل ما قصر من ايمن لا يستعمل الا مع لفظة الله ولا يستعمل مع الكعبة كما يستعمل
ايمنها وقد يقال م الله وم الله بكسر الميم وضمها مقصورتين من من ومن على ما قال
سيبويه وقيل هما مقصورتان من ايمن ففي كسر الميم وضمها اذن اشكال وقيل المكسورة
مقصورة من يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم والواو شفهيتين فاختصتا
بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم يجئ في كلامهم مضمومة واذا حذف
حرف القسم الاصل اي الباء فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظ
الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون يجوزون الجر في كل ما حذف منه الجار
من المقسم به فان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن والمصحف لآتين ويختص لفظ الله
بتعويض هاء او همزة استفهام من الجار وكذا تعوض من الجار فيه قطع همزة الله في الدرج
ثم ردت عوضا من الحرف وجاز الله بجعل هذه الاحرف عوضا من الواو ولعل ذلك لاختصاص
بلفظ الله كالتاء فاذا جئت بها قلت بدلا فلا بد ان يجيء بلفظ ذا بعد المقسم به نحو
لاها الله ذا واي ها الله ذا وقوله تعالى ها الله ذا قسما والظاهر انه حرف التنبيه
من اسم الاشارة الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الفها واللام
الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة كالضالين

قال زهير تعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقصد
بذرعك وانظر اين تنسلك
سيد
التنبيه يعني الهاء فرق والتعجب
يقال فلان مقتصد واقصد في مشيه
واقصد بذرعك اي اربع على نفسك
سيد

واما في كلمتين فالواجب حذف نحو والله وبالله الا انه لم يحذف في الاغلب ههنا لكون
كالتنبيه على كون ها من تمام ذا فان ها الله ذا بحذف الفها يوهم ان الهاء عوض همزة
الله كهرقت في ارقت وهياك في اياك والثانية وهي المتوسط في القلة والكثرة ها الله
ذا بحذف الفها للساكنين كما في ذا الله وما الله والثالثة وهي دون الثانية في
الكثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حقها ان يكون في
بعد الله فكان الهمزة لم يقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله
بحذف همزة الوصل وفتح الفها للساكنين بعد قلبها همزة كما في الضالين وذا نه قال
الخليل من جملة جواب القسم وهو خبر مبتداء محذوف اي الامر ذا او فاعل اي ليكون ذا
او لا يكون ذا والجواب الذي بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لا افعلن او لا افعلن
بدل من الاول ولا يقال عليه فلا يقال ها الله اضربنا اي لاضربك ونحوه وقال الاخفش
ذا من تمام القسم اما صفة الله اي الله الحاضر الناظر او مبتداء محذوف الخبر اي هذا
قسمي فعلى هذا اما ان يجيء الجواب مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار
كقول الحجاج في الحسن البصري آلله يقوم من عبيد من عبيدي فيقول كذا وكذا او للاستفهام
كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم لعبد الله مسعود لما قال هذا رأس ابي جهل آلله الذي لا اله
غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان يبدل الثانية الفا صريحا وهو
الاكثر او ليسهل كما هو القياس في الرجل ونحوه ولا يحذف للبس لانه لا يبقى للاستقبال ذا
قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله بالقبلها همزة الاستفهام نحو فالله
لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست مخصوصا من حرف القسم ههنا للفصل بينها وبين
بقاء العطف وعند الاخفش الفاء في الله زائدة والدليل كون هذه الثلثة ابدالا لا اعواضا
بحرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان
الجملتين اعني القسم والخبر كالشرط والجزاء صار بقرينة القسم كجملة واحدة فان كانت
القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتداء للقسم كما في ايمن الله ولعمرك
اولا فان تعين النصب وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتداء لدلالة ذلك اللفظ بتعين
الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتعين القسم كامانة الله وعهد الله
ويمين الله ما فرض على الخلق من طاعته كانها امانة الله عندهم يجب عليهم ان يؤدوها
اليه تعالى كما قال تعالى انا عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف به من قوله
والشمس والليل والضحى ونحوها واليمين الذي يكون باسمائه نحو والله ورب الكعبة

مطلب
تصحيح قولهم ها الله ذا وتفصيله

مطلب
تفسير امانة الله وعهد الله ويمين الله

الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله عيني ويجوز اثبات الخبر نحو علي امانة الله وعلي
عهد الله وعلي يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف لافعلن او الكعبة بمعنى لافعلن وقال
الفراء ان كان المبتداء اسما يعين نحو لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير
خبر اولا ان عمرك يمين ولافعلن يمين ايضا فهو هو وليس بشيء لان العمر بمعنى البقاء بمعنى
المقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام في امانة الله وايمن الله في
المبتداء محذوف خبره ان اقترن بلام الابتداء نحو لعمرك ولا يعين وجب رفعه وقال الجرمي
لم يسمع في لفظ الله الا النصب او الجر وجوز الاندلسي الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند
الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله جعلت همزة القطع فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال
كما قال الخليل في همزة ال المعرفة وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمين وهو البركة اي
بركة الله عيني وهمزته للوصل في الاصل والدليل عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب
فتح الهمزة لكثرة استعماله ويستبعد ان يكون الهمزة في الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا
لان الواقع في الامر من نحو انصر بضم الهمزة ويستبعد امالة الفعل في المفرد ايضا فيقصد
منها قوله كلا ومر ليها تحت رحلك شاجر واذا تكرر الواو بعد واو القسم نحو والليل
اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف وقال
بعضهم هي واو القسم والاول اقوى وذلك لانها لو كانت للقسم لكانت بدلا من الباء
لا العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم
بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلثة ايمان وكل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب
بعطف ثلثة او جر به فان قلنا حذف جواب ان استغناء بما بقي فالحذف خلاف الاصل
لم يبق الا ان يقول القسم شيء واحد والمقسم به ثلثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به
فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى وايضا
فانك تقول مصرحا بالعطف الله فالله لا افعلن وبحياتك ثم حيوتك لا فعلن ولا تقول
القسم بالله اقسم بالنبي صلى الله عليه وسلم لا فعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى
واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا
على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب جار الله بان تقال
الواو كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في اقسم لم يستعمل
الفعل معه فصار كالم يجامع الفعل فكانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف
فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد وهو الواو وقال المص فيلزم على هذا ان لا يجيء اقسم

وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سيما في القسم وفيما سوى المقترن باللام وايمن يجوز نصبه بفعل القسم والتعيين المعتبر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا تقول اياك لا فعلن والنصب اكثر والرفع في مثل ويروى قول صفت يميني الله رفعا ونصبا وقال نخ

وانفعل تقدم جاء في المعروف بخي ضالح كاليك وارج وادرج ما لهاني وصبح ونحوه ونحو صبح والاولان فيان الاصل ايمن ونغمت للتخفيف نخ
مسرالهمزة

باللّيل اذا يغشى والنّهار اذا تجلّى وقد جاء قوله تعالى فلا اُقسم بالخنّس الجوار الكنّس
والليل اذا عسعس فقوله والليل وان لم يكن فيه معمول من الالة يكون الواو فيه قائماً
مقام اقسم والباء حتى كانه يجرّ وينصب فهو المحذور وقال النحاة انما جاز هذا لانه
مثل ان في الدار زيداً والحجرة عمراً كما مرّ في باب العطف وعلى ما قدّمنا في باب الظروف
المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة هو العظمة
المقدّرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائماً مقام العظمة وهى عامل واحد فيكون
التقدير بعظمة الليل وقت غشيه فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد واعلم
ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك الله وعمرك الله وعمرك الله وقعدك الله
وبالله لتفعلنّ وقد يستعمل العمرك في قسم السؤال في باب قسم السؤال امرا ونهيا واستفهاما
كقوله بدينك هل ضممت اليك ليلى ويجاب بالاولى ايضا نحو نشدتك الله الا فعلت
ولما فعلت وقد مضى في باب الاستثناء وقوله فقعدك ان لا تسمعيني ملامة فلا فيه
زائدة وربما قيل في قسم الطلب بالله لتفعلنّ فيكون خبرا بمعنى الامر قوله وتلقى
اى يستقبل والمعنى يجاب القسم يقال تلقاه بكذا واستقبله اى اجابه به واعلم
ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة
تصدر بانّ مشدّدة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد
لا فرق بينها وبين انّ الا من حيث العمل وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتأكيد
الذى لاجله جاء القسم واللام الداخلة بعد انّ المكسورة في الاصل لام الابتداء
ايضا كما يجيء في باب انّ فلا يدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم الا على ما يدخل
عليه اللام الواقعة بعد انّ ومذهب الكوفيين ان اللام في مثل لزيد قائم جواب القسم
والقسم قبله مقدّر فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام الابتداء قالوا لانك تقول
لطعامك زيدا كل فقد دخلت على غير المبتدا واجيب بانها في التقدير داخلة على المبتدا
او رد عليهم بنحو ظننت لزيد قائم ولام القسم لا يدخل له بعد ظننت المفيد للشك
ويجوز ان يعتذروا بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولهم قد يعلم الله ان
زيدا قائم بكسر انّ ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص ظنوا كالقسم
وما لهم جوابه وليست بنصب اذ يحتمل التعليق بلا لو جاء مثل ظننت لقد فعل
فكان نصا في اجراء ظننت مجرى القسم ثم نقول لا دليل على كون اللام في لزيد قائم لام
المفيدة للتأكيد ولا يقدر القسم كما فعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتأكيد

المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا يجامع حرف وان جاز ان يؤكد الجملة التي
يجيزها حرف النفي نحو لن يقوم ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان اللام للتعقيد والايجاب
وحرف النفي للتسحيح والازالة فبينهما في ظاهر الامر تنافٍ واما قولك لزيد هو قائم وان
زيدا لم يقم فان ذا اللام ساق مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتداء
تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدا وكونه اول جزئي الجملة مثله مع مضارعته المطلق
الاسم قال الفلورى ولا ترى بعد حيث يستدعيها واصلوها في شبهة ان بوجودها
وتدخل على المضارع مصدرا بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى
خلافا للكوفيين كما مرّ ولا تدخل على الماضي وان كان اول جزئي الجملة لبعده عن مشابهة
الاسم فاذا دخله فقد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد اتينا
وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فيصير الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام و
معنى قد لانّ في قد ايضا معنى التحقيق وتدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدا
اذا وقع موقع المبتدا نحو لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيدا كل ولا
تدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيرها وانما تدخل على نعم وبئس وان كانا في
الاصل ماضيين بلا كما ذكرنا في بابيهما من صيرورتهما بمعنى الاسم فتقول لنعم الرجل
زيد كقولك لحسن زيد واذا وقع لام الابتداء بعد انّ جاز وقوعها في غير هذه المواضع
ايضا نحو خبر المبتدا المؤخر كان زيدا لقائم كما يجيء في باب انّ واللام في جميع ما ذكرنا
ليست جوابا للقسم المقدر خلافا للكوفيين بل هى لام الابتداء والاسمية المنفية
اما بما معمله عند اهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا التبرئة على اصلها واحوالها
نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو ووالله لا رجل فيها ووالله لا فيها رجل ولا امرأة واما
مصدرة بانّ نحو والله ان زيد قائم فان كانت الجملة فعلية فان كان الفعل مضارعا
مثبتا فالاكثر تصدره باللام وكسبه النون نحو لاضربنّ الا ان يدخل اللام على متعلق
المضارع مقدم عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فانّ فيه
اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا يأتي بالنون
اكتفاء باحدى علامتي الاستقبال عن الاخرى وقد تخلو المضارع عن اللام استغناء
بالنون وقد جاء في ضرورة الشعر وقيل هذه اناذن بان فرع واذا خاصم ثم يعتمد ويجوز
عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في ضرورة الشعر والكوفيون اجازوه
بلا ضرورة ويحكى عن ابي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون قال الراجح

مطلب

لام الابتداء قد تدخل على المضارع ظاهرا نحو قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك الآية

مطلب

لا تدخل لام الابتداء على الماضي الا مع قد فانه دخوله عليه معه كثير نحو قوله تعالى لقد سمع الله

تفصيل دخول لام القسم على الجملة النفية

هل يكون الاكتفاء بكل من اللام والنون للمضارع

اعلم ان القسم على ضربين قسم السؤال والثاني باللام قسم الخبر

مطلب

بحث تلقي القسم باللام وانه كثير في الكلام

ذهب الكوفية الى ان اللام في مثل لزيد قائم جواب للقسم المقدر

هل يجوز اجراء الظن مجرى القسم ام لا

الاولى ان لا يكون اللام في مثل قولك لزيد قائم لام الابتداء

حلقه لبودي في نسوة كانهن مفائد بفتح اللام وضم الدال ويروى عليرد في بكسر
اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر اللام موافقة الكوفيين الداخلة على الفعل المضارع
نحو والله ليفعلن هذا كله اذا كان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور جوزوا وقوعه
جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تاكيده بالقسم كما
مر في المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير شاهد يصح انكاره انشد الفراء
لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع فيقول والله ليصل زيد
فيجب الاكتفاء باللام ولا يؤتى بالنون لانها علامة الاستقبال وان كان المضارع
منفيا فنفيه بما وان ولا على ما مضى لكن ما وان اذا لم يتقيدا بالزمان المستقبل
فظاهرهما نفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجوز والله ما اقوم ولا ان
اقوم لكونه ظاهرا في الحال ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفي المضارع
بلم ولن في جواب القسم لكونهم يعوضون بما يجوز حذفه للاختصار كما يجيء والعامل
لا يحذف مع بقاء عمله واذا بطل العمل لم يتعين النافي المحذوف واذا الفعل ماضيا
مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نحو نعم وبئس فاللام
وحدها اذ لا يدخلهما قد لعدم تصرفهما قال يمينا لنعم السيدان وجدتما وان طال
الكلام او كان في صورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى والشمس وضحاها
وقوله قد افلح فلم يأت باللام للطول قال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر
فما ان حدثت ولا صال ولا يجب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتداء لا تدخل على الماضي
المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما نحو قوله واقسم ان لو التقينا وانتم
لكان لكم يوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه ان ان معطية كاللام في لئن جئتني لاكرمنك
فاللام في لكان اذن جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم في قوله واقسم لو
انا انا رسوله سؤال ولكن لم يجد لك مدفعا محذوفا وسيجيء الكلام عليه في حرف
الشرط واذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله ما قام ان يبقى بلا وان يغلب الجمع معنى المستقبل
كما ذكرنا في باب الماضي قال حسب المحبين في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها
سقر اي لا تعذبهم فلا يلزم تكرار لا كما لا يلزم اذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو
لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين بمعنى المستقبل وفي غيرهما يجب تكريرها
نحو فلا صدق ولا صلى وربما جاءت في الشعر كقوله فاي امر سيء لا فعله واما قوله
تعالى فلا اقتحم العقبة فانما لم تكرر فيه لتكريره بتفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الآية

بعض العرب يكسر اللام القسمية الداخلة على الفعل المضارع

هل يكون القسم بالمضارع الذي يقصد به الحال وهل يدخله اللام القسمية

بان ابن ... عالم في الحال بانا بتة او سع وهو دخل لام القسم الفعل المضارع الذي قصد به الحال فعلم انه دخول لام القسم في المضارع مطلقا جائز

العامل لا يحذف مع بقاء عمله في اللفظ وحذف العامل مع ابطال عمله بين

هذا التفصيل ناضح لكلنا ... الاقتضاء ... عند الاحتجاج بقول الشاعر ...

قد يحذف لام القسم في المضارع والمثبت لطول الكلام لكنه كلام ...

بيت لطيف ونقل شريف في ان عذاب العشاق يكون في الدنيا

مطلب
لا يلزم تكرير كلمة لا في الماضي الذي كان بمعنى الدعاء نحو لا رحمه الله

مطلب
بيان وجوب تكرير لا في الماضي كما في قوله تعالى لا صدق ولا صلى

الى آخره وكأنه قال لا فك رقبة ولا اطعم ستين مسكينا وان كان المقسم عليه جواب
شرط مستقبل قبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط بلام مفتوحة تسمى موطئة اي
مهيئة وموطئة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن اتيتني لآتينك ويجوز
والله ان اتيتني لآتينك بلا لام فان حذف القسم وقدرنا الاكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها
على القسم المقدر من اول الامر وقد يجيء من غير لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو فيجيء حكمه في الشرط ويجوز حذف
النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان المضارع
لا يزال واخواته او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على الايام
ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس واما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في
جواب القسم من الفعلية ويحذف لاجل التخفيف وحذف من المضارع دون الماضي
لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ومن ثمه جاز حذف حرف
النفي في غير القسم من لا يزال واخواته قال تنفك تسمع ما جئت بها حتى تكونه وانما
جاز لانها خاصة للزوم النفي اياها فلا يلتبس بالايجاب واما قوله فلا وابي دهماء
زالت عزيزة فلم يحذف الثاني بل يفصل بينه وبين الفعل كما مر في افعال الناقصة وانما
جاز حذفهما علامتا النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها يكون في الاغلب
علامتي اللام والنون كما ذكرنا فحذف احدهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف
وانما حذف بان المحذوف من المضارع لا دون ما لانها اكثر استعمالا في نفي المضارع
من قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اي اذا اعترض القسم
اي توسط الكلام نحو زيد والله قائم وما قام والله زيد وفي النهج قد والله قولا وتقدم
نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذي توسط القسم او تاخر عنه
ليس من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك
ان اتيتني كما مر في بابه وقد يجيء بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف
وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك كقوله تعالى والفجر وليال عشر الى
لياخذن وليعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف فعل الآية عليه وقد يحذف الجملة القسمية
لكون طرف من معمولات الفعل الواقع جوابا او الا عليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين
وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدا واليه بعده من
التاكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل افادته فائدة قد يتقدم على عامله قائما مقام الجملة

مطلب
تفسير اللام موطئة وتفصيلها

يجوز حذف النافي من المضارع لا من الماضي ولا من الجملة الاسمية

استعمال المضارع في القسم اكثر من الماضي والمضارع اقل من الماضي

مطلب
تفصيل اعتراض القسم بين جزئي الكلام في مثل زيد والله قائم وقام والله زيد

مطلب
وقد يحذف الجملة القسمية لكونه ظرف من معمولات الفعل جوابا

الاسمية وان كان عليه معترضا بحذف فيمنع عمله بما تقدمه كقولنا التاكيد وما
يقال عوض لا سبك وعوض ما يا سبك لعرض شدة هذه القسم كما يجوز فى جواز
اما يوم الجمعة فان زيدا قام وقد يستعمل فى غير القسم كقوله هذا تاتى عيا وليت
من حسن لا زلت عوض قريب الحين محسودا ويقوم مقام الجملة القسمية ايضا
بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق توكيد وترسيخ
كالقسم تقول جير لا فعلن كانك قلت نعم والله لافعلن وهى مبنية على الكسر
وقد يفتح اسما بمعنى حقا خلافا للقوم وبناها عندهم لموافقة جير لحرفيته لفظا
ومعنى ولا يكفى فى البناء الموافقة اللفظية الا ترى الى اعراب الى بمعنى النعمة
وقد يؤتى بها دون القسم قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت
ابيحت وعاثر ورتما يؤنث ضرورة قال وقائلة اسيت فقلت جيرا اشى
انه من اكانرونه استدل من يذهب الى اسميته قال عبد الله هو اسم فعل
بمعنى اعترف ولا يبعد ما ارتكبه فى جميع حروف التصديق وقد يستغنى بذكر المقسم
عند ذكر المقسم به كقوله فاقسم لو شئ اتانا رسوله اى اقسم بما اقسم به ويستغنى
كثيرا عن القسم نحو لئن اكذب النون بحولا ضربتك لان النون لها مواضع كما مر
ولا يجئ فى الخبر الصدق نحو تضرب زيدا وامانحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم
دليل على كونهما حرف القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا
ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لافعلن وكذا اذا لم يكن ادعاء نحو كلا
لينبذن وكذا العزام قد نحو الله على لام افعلن او عهد عاهدت الله لافعلن

قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين بدخول من و
الكاف للتشبيه وزائدة وقد تكون اسما ومذ ومنذ للزمان للابتداء
فى الماضى والظرفية فى الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا وحاشا وعدا
وخلا للاستثناء قوله وعن للمجاوزة اى لبعد شئ عن المجرور بسبب ايجاد
مصدر المتعدى نحو رميت السهم عن القوس اى بعد السهم عن القوس بسبب الرمى
وكذا اطعمه عن الجوع اى بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد
وقولهم رويت عنهم علما واخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه
اى تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى يخالفون عن امره يعنى يتجاوزون
وطبقا عن طبق اى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه فى الشدة فيكون

قولهم عوض لا تينك وعوض ما اتيتك

مطلب
يقال اما يوم الجمعة فان زيدا قائم

مطلب
ويقوم مقام الجملة القسمية بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم

وقد يستعمل عوض فى غير القسم

الفردوس حديقة فى الجنة وفردوس اسم روضة دون اليمامة والعثور الخوض المتشم سيد

كان هيهات اسم ابعد ويلزم ان يكون جميع حروف التصديق كذلك تم

مطلب
وقد يقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا

مطلب
بيان معانى عن وتوضيح كونها للمجاوزة

قولهم اديت عنه الدين ورويت العلم

مطلب
بيان معنى قولهم اطعمه من الجوع اى ابعده عنه بسبب الانعام

تركيب طبقا عن طبق اى احوالا بعد احوال طبقات فى الشدة بعضها ارفع من بعض وهى الموت وما بعده سيد

مطلب
بيان معنى قوله تع طبقا عن طبق الآية

يكون كل طبق اعظم فى الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد
طبقين فقط بل المقصود اطباق كل واحد منهما اعظم من الآخر فهو مثل التثنية فى
لبيك وقوله تعالى كرتين ينقلب فى ان المراد فى كل التكثير والتكرير فاقتصر على اقل
مراتب التكرير وهو الاتيان تخفيفا وكذا قولهم ورث شاه كابرا عن كابر اى كابرا
متجاوزا فى الفضل عن كابر آخر وقال بعضهم اى كابرا بعد كابر والاول ابقاء الحروف
على معناها ما امكن وقوله لا ابن عمك لا افضلت فى حسب عنى ولا انت ديانى
فتخزونى ضمن فيه افضلت معنى تجاوزت فى الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق
عن الهوى اى بالهوى والاولى ابقاءها على معناها والجار والمجرور صفة للمصدر اى نطقا
صادرا عن الهوى فعن فى مثله يفيد السببية كما فى قولك قلت هذا عن علم
وقوله تبدى عن اسيل ضمن فيه تبدى معنى تكشف وتكشف وتعدى العطا
عن وجه اسيل قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا
نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره
ومنه على قضاء الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن يلزمه
اما قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شئ عليه ولكنه
اذا صار الشئ مشهورا فى الاستعمال فى شئ لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم
الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله و
اما قوله اذا رضيت على بنو قشير فلحمل رضيت فى التقدير على ضده اى سخطت
وقوله رعنه اشهرا وجلا عليها اى على مذاقها كانه ملك مذاقها وتسلط عليه
ومن قولهم ركبته الديون اى الزمته ومنه السر على اسم الله اى معتمدا فانكان
ركب يحملك الى مقصدك ومررت عليه بعيدا ان مررت به كان من جهة النون بخلاف
مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل ليس على فيه
زائدة بل الكلام على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد من يتكل عليه فاتسع
منه الضمير المجرور والراجع الى الموصول لكامر فى باب الموصولات فتقدم عليه من يتكل
فصار على من يتكله فجاز حذف الضمير لا تقصانه صريحا قوله ويكونان اى عن وعلى
اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن وانما يتعين اذن اسميتهما لان الجار من خواص
الاسماء قال الحصى فطاة غدوت من عليه بعدما تم ظمؤها فضل وعن قيض بيداء
مجهل نال ولقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى مرة وامامى وحسان اذن تكونهما

مطلب
قد يقصد بالمثنى التكرير مطلقا كقوله لبيك وكرتين

مطلب
الاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن

مطلب
قد يكون عن بمعنى بعد

مطلب
قال ابو عبيد قد يكون بمعنى الباء

قوله فتخزونى خزوا سارره وقهره اى لا انت مالك امرى فتسوسنى سيد

مطلب
قد يكون عن للسببية كما فى قولهم قلت هذا عن علم

تقصد وتبدى عن اسيل وتبقى بناظرة من وحش وجرة مطفل ويروى عن شتيت سيد

مطلب
قد يتعدى بعض الافعال بما يتعدى به نقيضه

اى غدت القطاة وبكرت من فوق ذلك كموضع والقيض القشر الاعلى من البيض والمراد الفرخ اولا ذلك ام كد تربة خلق فرخها كتى تبر ورى كاشيم المعيل اى اذلك بعيرى او نوع من القطاة القارب لونها الى الكدرة ولتى اى مهل وشره ودى اسم موضع والمقيل من العيل وهى الغترقيل الاصمعى كيف قال غدت والقطا تذهب الى المائية فقال اراد التعجيل الغدو وعن ان عطف على علم كان اسما وان عطف على من كان حرفا سيد

على لفظ الحرفية ومنا سبتين لها معنى فلزم عن الاضافة ومعناها جانب على
قال مانت لقوس الهوضمن شابة يقطع اجواز الفلا اى من فوقه قوله والكاف
ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو جاء في الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار فلو
لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتداء محذوفا اى الذي هو كزيد اى مثل زيد قلت قد
تقدم في باب الموصول ان حذف المبتداء في صلة غير اى اذا لم يتطل في غاية القلة
واستعمال نحو الذي كزيد شايع كثير ويتعين اسمها اذا انجرت كما في قوله يضحكن
عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما في قوله اسهوت ولن ينهى ذوى شطط
كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة
واما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة ويتبعه الجزولي ويكون ايضا زائدة
اذا لم يلتبس بالاصلية كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اسميتها اى الطول
بزيادتها عند دخولها على مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء او دخول مثل عليه كقوله
فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذ الغرض انه لا يشبه بالشبيه فلا بد من زيادة احد
اداتي التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحرف
في الاغلب والحكم بزيادة الحرف اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات
ككما يؤثفين فاما ان يكونا من باب التوكيد اللفظي فهما اما اسمان او حرفان لان
الحرف لا يخلو اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله شيء واما الثانية فهو كقوله
مثل كعصف فلا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زائد فان قلت لفظ مثل
لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بزيادة الكاف في مثل كعصف قلت لا يمنع منع الاسم
عن الجر مدلول عليه بعصف الظاهر كما قلنا في يا تيم تيم عدى فعلى هذا لا يكون
زائدة فكانه قال مثل عصف كعصف ويجوز في قوله تعالى ليس كمثله شيء ان لا يحكم
بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس لاخي زيد
اخ اعني نفي الشيء وانما ينفي لازمه لان نفي اللازم مستلزم لنفي الملزوم فاخو زيد
ملزوم والاخ لازم له لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد
نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان كذلك الاخ اخ هو زيد فكذا
نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل
مثله والكاف لا يدخل الضمير خلافا للمبرد اذ لو دخله لادى الى اجتماع الكافين
اذا اشبهته بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل

قال فاجمل واحسن في اسيرك انه ضعيف ولم ياسر كاياك اسير واذ هو من بابا قامة بعض
الضماير مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال فلا ارى بعلا ولا حلايلا وقال وام اوعال
كها او قربا وقد يدخله في السعة على المرفوع نحو انا كانت ويجيء بعدها الكافة ويلي الكاف
نيكون لها ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة مضمون اخرى كما كانت قبل كفها
كتشبيه المفرد بالمفرد قال الله تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا يقتضى الكاف
ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور منصوبا وذلك لان حروف الجر
موضوعة كما ذكرنا لان يفضي الفعل القاصر عن المفعول به الى المفعول به لا بد له من
فعل ومعناه فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلا ومعنى كن كما انت كن في
المستقبل كما انت كائن الان فانت مبتدا محذوف الخبر فانت يشبه الكون المطلوب منه
لكونك الحاصل الان ومنه قوله عليه السلام كما تكونون يولى عليكم شبه التولية
المكروهة بكونهم المكروه اي بحالتهم المكروهة وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه
عن العرب انتظرني كما اتيك اي لعل اتيك قال روبة لا تشتم الناس كما لا تشتم فيكون
ذلك تغيير معنى الكلمة بالتركيب وكذلك يجيء ما بمعنى ربما قال الواقى لها اخرجا الكبش ضربه
على راسه يلقى اللسان من الفم اي ربما وتقول اي لهما افعل اي ربما قال بعضهم ان ربما
يجيء بمعنى ربما نحو انى بما افعل اي ربما وثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود
نحو كما دخل كما سلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفية نصب المضارع
بعد كما بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذف الياء تخفيفا ولم يدفعوا الرفع
ولم يثبت البصرية لافادة كما للتعليل ولا نصب الفعل بعده واستحسن المبرد القولين
وانشد الكوفية لا تظلموا الناس والبصرية ينشدونه على الافراد كما لا تظلم
الناس اي لعل وقد يكون ما بعد الكاف مصدرية ايضا كما تدين تدان وافعل كما
تفعل ويجوز ان يكون القسم الاول اي نحو كن كما انت وكما يكونون يولى عليكم من هذا النوع
اعني نحو كما تدين تدان من القسم الاول اي يكون ما الكافة واما التي بعد رب فمن
قال ان رب حرف فهي يكفها عن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا في كما ويبقى رب للتقليل
النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة ايضا له عن طلب
المضاف اليه والتي بعد قل وكثر وطال اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما
مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم فهي في قوله صددت فاطولت الصدود
وقلما وصال على طول الصدود يدوم زايدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة

تصحيح قولهم كن كما انت

قد يكون كما بمعنى امل

قد يجيء بما كما بمعنى ربما

الكاف قد يكون للقران والمفاجاة نحو دخل زيد كما خرج عمرو

جوز الكوفية كون كما بمعنى كيما مفيدة للتعليل

قد يكون ما بعد الكاف مصدرية نحو كما تدين تدان

تفصيل ما بعد رب وقل وقال وكثر وقلما وكثر ما

التضمين ان تقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقات الفعل الآخر كقولك احمد اليك فلانا فانك لاحظت فيه معنى الحمد الانهاء ودللت عليه بذكر صلته اعني كلمة الى كانك قلت انهي حمده اليك ثم انهم اختلفوا فذهب بعضهم الى ان اللفظ في معناه الحقيقي فقط والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته فتارة يجعل المذكور اصلا في الكلام والمحذوف قيدا فيه على انه حال كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هديكم كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هديكم وتارة يعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا كما مر في المثال او حالا كقوله تعالى يؤمنون بالغيب اي يعترفون به مؤمنين وذهب آخرون الى ان كلا المعنيين مراد بلفظ واحد على طريقة الكناية اذ يراد بها معناه الاصلي ليتوصل بفهمه الى ما هو المقصود والتحقيق فلا حاجة الى تقدير الا لتصوير المعنى وابرازه وفيه ضعيف لان المعنى الكنائي قد يقصد ثبوته في التضمين بحسب القصد الا ثبوت كل من المعنى والمضمن فيه وان الاظهر ان يقال اللفظ مستعمل في معناه الاصلي فيكون المقصود اصالة لكن قصد تبعيته معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر له لفظ آخر فيتبعه الحذف في الارادة ومع يكون معنى التضمين واضحا بلا تكلف سيد شريف لمحشيه منه

ووصال ابتداء **قوله الحروف المشبهة بالفعل انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ لها صدر الكلام سوى انّ فهي بعكسها ويلحقها ما فتلغى على الافصح وتدخل حينئذ على الافعال** سميت الحروف المذكورة المشبهة بالفعل بخلاف ما الا نها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه يشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية ليس معنى لا لفظا وهذه يشبه الافعال معنى كما يجيء ولفظا من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا واما فتحة اواخرها فان لم يقل انها المشابهة للافعال بل قلنا هي لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والياء في ليت فهي من جهة اخرى بانها الماضي فيعمل عمل الافعال وان قلنا المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذلك نون الوقاية ان قلنا انها لحفظ صحتها فقط كما يحفظ سكون من وعن فهي من جهات المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الفعل المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهي تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي اصلها من اول الامر او تنبيها بجعل عملها مرعا على كونها فروعا للفعل وهاتان العلتان ناسيان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الاول ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان في ان وان معنى حققت واكدت وفي كان معنى شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا الاسد ولا شك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو اسم والشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان يقال هي للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه جعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا تقول كاني امسي وكانك بالآخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل ولا على ما يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان للتشبيه اي كان الدنيا لم يكن والاولى ان تقول يبقى كان على معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة شيء او تقول التقدير كانك تبصر بالدنيا وتشاهد غير كما بتعد الاندى الى قولهم كان بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا يدخل الجمل اذا كانت اخبارها هذه الحروف

الا انه لما اقيم الوصف مقام الموصوف المقدر فلهذا تقول كاني امشي وكانك تمشي والاصل كاني رجل يمشي وكانك رجل تمشي فقيل للتحقيق انه نحو

ولكن بمعنى استدرك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد معنى ترجيت ماهية التمني غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو استعمال التمني في الممكن والمحال واختصاص الترجي بالممكن وذلك لان التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وتتوقع حصوله اولا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع الارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطرب كلامهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة توقع غير الموثوق بحصوله عليه تعالى ثم قال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله تعالى آمنت الذي امنت به بنو اسرائيل فتوبة يائس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما ذلك لان الاصل ان لا يخرج عن معناها بالكلية فعل منه تعالى على ان يرجو الشفق كاو المفيدة للشك اذا وقع في كلامه تعالى كانت للتشكيك او الابهام لا للشك وقيل ان لعل يجيء للاستفهام تقول لعل زيد قائم اي هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتداء والخبر معا لطلبها اياهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين في عله بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى ظننت ومفعول معنى تمنيت الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فنصب الجزئين كما ذكرنا في علة نصب افعال القلوب بهما سواء ومن ثم جاز لعيت ان زيدا قائم كما جاء علمت انه قائم وهو عنده كافعال القلوب في العمل سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وعامله خبر ليت المحذوف اي يا ليت ايام الصبا لنا رواجع والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبا كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر استعمالها فيه فيكون الشهرة دليلا عليها كما في قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء

بيان الفرق بين التمني والترجي وليت ولعل

تفسير التمني والترجي والفرق بينهما

الفرق بين الطمع والاشفاق

مطلب قد اضطرب كلام النحاة في لعل الواقعة في كلامه تعالى

يشكل بقوله تعالى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون سيد

مطلب لعل في كلامه تعالى متعلق بالمخاطب ... فيه

مطلب قيل لعل قد يجيء للاستفهام تقول لعل زيدا قائم اي هل هو قائم

تفصيل اخبار الحروف المشبهة بالفعل وتحقيقها

مطلب لا يجوز اضمار كان الا فيما اشتهر نحو ان خيرا فخير ونحوه

نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا كان وقوله ان قعر جهنم لسبعين خريفا وان بذ
كان اذنيه اذا تشوفا قادمه او قلما المخرنا وذلك اذ اسم كان مشبهه وخبر مشبه به
فهما مفعولان لشبهت الاول مفعول بلا جار والثانى مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بشيء
وقد رد على هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال اللحم دوح الصواب بحاذنيه
اذا تشوفا قادمه فقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال
صريحة فلا يصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلالة كون مضمون فاعلية
فعل متضمنة ليت واما نحو قوله يا ليت ايام الصبا رواجعا فعلى حذف منها وكذا راجع
ان مع اسمها وخبرها معينة عن المعمولين لانها مفعول تمنيت ويبتنى على ما ذهب
اليه الاخفش قياس لعل فى مجى ان المفتوحة بعدها على ليت نحو لعل ان زيدا قائم ولم يثبت
واما نصبها فى اخوات ليت الجزئين فممنوع والمروى ان قعر جهنم لسبعون خريفا وان بذ
كان اذنيه فقد ذكرنا انه خطى فيه قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام يؤثر
فى مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفى واما الاولى ولم تقدم فى المنصوب على
شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه
والتخصيص والتقرير وغير ذلك فالافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها
وان اثرت فى مضمون الجملة فلم يلزم التصدير اجرائها مجرى سائر الافعال وانما لزم
الحروف المذكورة الصدر لما ذكرناه وكل واحدة من هذه الحروف تدل على قسم من اقسام
الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت
لا تغير المعنى لانها مع ذلك حرف ابتداء كاللام ولذلك وجب تصدرها كاللام واما
ان المفتوحة فلكونها مع خبرها فى تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها موقع
المفرد كالفاعل والمفعول وخبر المبتداء والمضاف اليه ولا يتصدر وان كانت فى مقام
المبتداء الذى حقه الصدر كما ذكرنا فى باب المبتدا فليت ولعل وكان وان المفتوحة
لا تدخل على مبتداء فى خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت
ولعل فلانهما الطلب مضمون الخبر فلا يتوجه الى ذلك المضمون طلب آخر اذ لا يجتمع عندهم
طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهى اما
ذات مذكورة شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة فانت الصفة مقامه نحو كانك
وكانك قمت او يقوم او عندك او فى الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب فى كلامهم
اسم الاستفهام فقط فلو كان خبرها اسم استفهام يوجب تقدمه عليها فيسقط اذن

اذن عن مرتبة التصدر الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون
الا خبرية لان النعت كما مر فى بابه طلبا ومن ثمة اول نحو قوله جاؤا بمذق هل
رأيت الذيب قط واما ان المفتوحة فلان وضعها ليكون مع جزئيها فى تاويل المصدر
والمصدر لا يطلب فيه فتبين بهذا ان فى قولك امرته ان قم لا يجوز ان يكون مصدرية
على ما اجازه سيبويه وابو على لما تقدم فى نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يحكى
كون اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب كما مر فى كان واما الجملة الطلبية كالامر
والنهى والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك
ولا ارى منعا من وقوعها اخبارهما كما فى خبر المبتداء وان كان قليلا نحو ان زيدا
لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه
قال ولو ارادت لقالت وهى صادقة لان الرياضة لا يعصك الشيب قوله فلحقها
ما فتلغى على الاصح اذا دخلت ما على ليت جاز ان يعمل وتلغى وروى قوله الا ليتما
هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها تخرج
بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا يعمل كما تقدم فى ما الحجازية فاذا
اتت ما كافة ومذهب الجمهور انما الكافة حرف وقال ابن درستويه انها نكرة
مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة خبرها فاذا اعملت فما زائدة حرف فيه
كما فى قوله فبما رحمة من الله وروى الحسن وجها فى الغاء الاعمال بالنيات والالغاء
والاعمال قليل فيها لضعف معنى الفعل فيها لان ان للتاكيد الذى هو معناها تقوية
الثابت لا معنى آخر متجدد وعدم سماع الاعمال لعلما كانما ولكنما وقياسا فى
الاعمال على ليتما وتابع عند الكسائى واكثر النحاة اذ لا فرق بينها وبين ليتما
واذا سمع فى الغاء مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى
الا تفاق لعدم السماع ولولا الاختصاص بسبب ما وسيبويه يمنع الاعمال
فى غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان لا تغير معنى الجملة وان
مع جملتها فى حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر فى موضع الجملة والفتح فى موضع المفرد
فكسرت ابتداء وبعد القول وبعد الموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتداءة
ومضافا اليها وقالوا لولا انك لانه فاعل فان جاز التقديران جاز الامران
نحو من يكرمنى فانى اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم ولذلك جاز العطف
على ان المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم

وعمرو ويشترط مضي الخبر لفظاً او تقديراً خلافاً للكوفيين في لا ان كونه مبنياً خلافاً للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر او على اسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا خلافاً للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير الشان مقدر فتدخل على الجمل مطلقاً وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي قوله فانه لا تغير معنى الجملة اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة فان ان موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير معتبرة لها وان المفتوحة موضوعة لكونها بتاويل مصدر خبرها مضافاً الى اسمها فمعنى بلغني ان زيداً قائم بلغني قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامداً نحو بلغني انك زيداً في الدار اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل للمقدر قوله ومن ثمة وجب الكسر اي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اي مبتدا بها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيداً قائم او كان في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيداً فانه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع عليه لما تقدمه ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ وكذا يكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لانه ابتداء المحكي وكسرت في جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو والله انك قائم وقد يفتح في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها لام ولعل ذلك لتاويلهم لها بالمفرد اي اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جواب القسم ويكسر ايضاً اذا كانت حالاً نحو زيد كانك رأيت قال تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ بتاويل المصدر فان المصدر ايضاً يقع حالاً قلت ذلك اذا كان صريح المصدر ولا المؤول به فيكسر ايضاً اذا كانت في موقع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان عمرو انه قائم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبراً للمبتدا في تاويل المفرد واما اذا كان المبتداء حدثاً جاز فتح ان في الخبر نحو ما ترى انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفرداً وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم اي علمت قيامك وكذا المبتداء نحو عندي انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم اي وكذا المجرور بحرف الجر نحو

تفصيل الحروف المشبهة بالفعل

مطلب بيان في مواضع فتح ان بكسر ان بعد القول وغيره من المحال

مطلب صريح المصدر يقع حالاً لا المؤول بالمصدر

اذا وقع ان خبراً عن العين بكسر ولو وقع خبراً عن حدث يجوز فيه الامران

نحو عجبت من انك قائم قوله وقالوا لولا انك هو جواب عن سؤال مقدر وهو ان لولا يدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار جزئها كما تقدم في باب المبتداء بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهراً غير مقدر ولا يجوز ففتحناها ليكون ان مع جزئيها في موضع المبتداء ففتح الظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعني ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز ففتحناها ليكون مع في حيزها فاعلاً لمقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل وسيجيء في حرف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيداً قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية ويندر دخولها على الاسمية كما يجيء فالتقدير ما ثبت ان زيداً قائم كما في لو انك قمت سواء قوله فان جاز التقديران اي تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اي فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه بالكسر تاويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في حيزها مبتداء محذوف الخبر اي فاكرامي ثابت وكذا بعد اذا المفاجاة كقوله وكنت ارى زيداً كما قيل سيداً اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه اي لئيم دنيا يعني صفعان واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعها باعتبار ما حولها كقولك حسب هذا كسره فالكسر على تاويل اذا هو عبد القفا والفتح على تاويل اذا عبوديته فقفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قولك هذا او ذاك لتنزيل الكلام السابق قال الله تعالى ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ فذلكم خبر مبتداء محذوف وان عطف على هذا الخبر اي الامر ذلكم والامر ايضاً ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال الى اذا صفيت نار المؤمله التي فارفع بك رافعاً ناري ذاك واني على جاري لذو حدب احنو عليه بما يحنى على الجار فهو مثل قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ﴾ الآية فالجملة القسمية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو اول والكلام في الفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى القول والتقدير اول قولي اي القول حمد الله فلم يجتمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قول بمعنى مقول اي اول مقولاتي فلم يجمع مع انه بمعنى المفعول مراعاة لاصل المصدر فالمعنى اول مقولاتي هذا القول وهذا الكلام وهو اني احمد الله فيكون ان مع ما اوله اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم

ارملت الارملة ازا ماتت عنها زوجها وارمل القوم اذا نفد زادهم

يفعل ما عوقب به ثم بغي عليه لينصرنه الله

وقال عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ولا يكون ذلك
احمد الله معمولا للفظ قول كيف وهو ليس بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك
مضروبي زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمولا لمضروبي قال ابو علي قولي
مصدر مضاف الى الفاعل اي احمد الله بالكسر مفعولا وخبر المبتدا محذوف اي
اول قولي ونطقي بهذا الكلام ثابت ورده المصنف احسن رد وذلك انا فصل التفضيل
بعض ما يضاف اليه فيكون لفظة هذا الكلام اول ووسط وآخر والجزء الاول باعتبار
كلمات الثلث بلفظ اني وباعتبار الحروف بلفظ همزة اني فيكون المعنى اذا صرحنا بالتفضيل
باني او بهمزة اني ثابت وهو خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم ويجوز الوجهان
بعد اما قال فحسبت فاما بمعنى حقا تقول حقا انك قائم اي فاعلا اي احق وذلك حقا
او تقول حقا في معنى الظرف اي في حق فيكون ان اما فاعلا او مبتدا كما مر في باب الظرف
وقال اما في ان يعطيكم فتحا في ود ليكونه في مذهب الظرف قوله اي حق مواتاتي فاكم
غالى بم يطلبني السرس فهو كقوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل البيت وان كثرت فاما
حرف استفتاح كما لا تقول اما انك قائم قال تعالى الا ان عادا كفروا وتقول ايضا اما ان
انه ذاهب بالفتح اي فحق والله والله انه ذاهب اي ذهابه واما والله انه ذاهب كانك قلت
لا اله الا هو ذاهب وحتى ان كانت ابتدائية وهو كسر ان بعدها وان كانت جارة
او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك
ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدها نحو ما رأيته
مذ زيد قائم ومنذ زيد قيام رفعا وجرا لان الجملة بعدها مضاف اليها كما مر في
الظروف المبنية فهي في تقدير المفرد الا ترى ان ريث وآية مضافان الى الجملة لكن
لما كانت في تقدير المفرد لم يجئ ان بعدها الا مفتوحة كما مر في الظروف المبنية وان
بعد لا جرم الفتح قال الله تعالى لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ فلا اما رد الكلام السابق على
ما هو مذهب الخليل قال سيبويه معنى جرم حق بانه فاعله واستشهد بقوله ولقد
طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا برفع فزارة وان يغضبوا
بدل الاشتمال منها اي حق غضب فزارة بعدها وقال الفراء بل الرواية جرمت بالنصب
اي حملتهم على الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم اي لا يحملنكم وبعلته فسر
بعضهم الآية اي جرم كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال الفراء هي اي لا جرم كلمة كانت
في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب لا جرم والفعل يشتركان في المصادر

يقال اتيته مواتاة اي وافقته وطاوعته سيد

السرس الذي لا يأتي النساء قال ابو عبيدة هو العنين وانشد لابي زيد الطائي احقا مواتي في الحكم تهددكم اياي وسط المجالس نحو سيد

لاجرم

في المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اي لا قطع من هذا كما
ان لا بد بمعنى لا قطع فكثرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذي فيها فلذلك
يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم
من فتح فللنظر الى الاصل لا جرم له كما تقول لا بد ان يفعل كذا اي من ان يفعل ولا محالة
انك تفعل كذا اي من انك تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض في لا جرم وحكى الكوفيون فيها
عن العرب وجوها من التغيير لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم بزيادة ذا جرم ولا ان ذا جرم
ولا عن ذا جرم وان زائدة وعين عن بدل من الهمزة كما في قوله اعن ترسمت من خرقاء منزلة
ماء الصبابة من عينيك مسجوم ويقولون شد ما انك ذاهب وعز ما انك قائم بالفتح وشد
وعز فعلان مكفوفان بما كقلما وطالما وهما بمعنى حقا فمعنى شد ما انك قائم حقا انك
قائم اي في حق الا ان في لا يدخل على شد وعز لكونهما في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما
اسما معرفا تاما كما هو مذهب سيبويه في نعما صنيعك وبئسما عملك اي نعم الصنيع
وبئس العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل يجوز استعماله استعمال بئس ونعم ويقول
زيد فاسق كما ان عمرا صالح ليس ما هاهنا كافة كما كانت في زيد صديقي كما عمرو اخي ولو
كانت كافة لوجب كسر ان ولا يجوز الفتح فقال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف
والدليل على زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك هاهنا لكنهم التزموا الكاف مع ان هذه الزائدة
كراهة ان يجيء لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا صحيح كصحة
ذلك وتقول حقا انك ذاهب وجدا اني انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي
جد رأي واذا جئت بما قلت اما حقا فانك ذاهب واما جهد رأيي فانك قائم فالكسر
هو الوجه لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرفين خبرين لانك كما لست مضطرا اليه
من دون اما وذلك لان معمولهما في خبر ان مقدم عليها من دون اما فاضطررت الى فتح
ان مبتدا وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما في رأيي فانك ذاهب بالفتح
والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قائم اذا قصدت ان
قيام المخاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار وهذا الحديث فانه يجب الفتح
والتعريف المذكور اعني بالفتح في مواضع المفردات والكسر في مظان الجمل اولى من تعريف
ابي علي كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان
ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الاسم والفعل لقوله تعالى وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ
ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما بعد اذا المفاجاة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله

فلعمرو ذو زائدة كما قيل وما ذا وضعف ولا ذو
ج بغير ميم فحج
زيادة الواو ان علت رتبتها سيد

معنى زيد فاسق كما ان عمرو صالح اي هذا صحيح كصحة ذلك

ولذا جاز العطف الى آخره يعني والاصل ان انّ المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
في محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التأكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم
بالرفع ثم اعلم انه تختلف عباراتهم في ذلك الاسم بالرفع يقول بعضهم كما قال المص عطف
على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع انّ مع اسمها كما قال الجزولي وكان
الاول نظرا الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول
يبقى على كونه مرفوعا لكن محله لاشتغال لفظه بالنصب فاذا كان اللام في لزيد ولان
ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر
مع انّ ومن قال على موضعها مع اسمها نظرا الى ان اسمها لو كان وحده موقع المحل لكان
وحده مبتدا والمبتدا مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار
الرفع مجرد لان انّ كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب فيشكل
بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدا والمبتدا هو الاسم المجرد
على ما ذكرنا فهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده
وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا قوله لفظا او حكما راجع الى المكسورة فالمكسورة
نحو انّ زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت انّ زيدا قائم وعمرو وانما كانت
ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان المعنى علمت قيام زيد لكنها
في تقدير اسمين اذ انّ مع اسمها وخبرها ساد مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة مع
جزئيها بتقدير اسمين اعني المبتدا والخبر فحكم المفتوحة بعد فعل القلب حكم المكسورة
في قيامها مع ما في حيزها مقام الاسمين وفيما قال المص مع هذا التحقيق التابع نظر
وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في حيزها لتقدير اسمين نقول ان ذينك الاسمين
بتقدير المفرد فعلمت ان زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما ثم قولك علمت زيدا قائما
بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها
مع جزئيها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان الحق ان انّ مع
ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي
ذانك الاسمان المنصوبان مؤولان به وانما دعا المص الى هذا التكلف انه رأى
سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى وَأَذَانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ
الآية واذان بمعنى النداء وكذا استشهد سيبويه بقوله فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا
انّ المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة

تفصيل العطف على محل اسم ان المكسورة وتحقيقها

مع جزئيها بتقدير المفرد او وذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد وهذا مع ان صح

تحقيق قوله تعالى ان الله بريء من المشركين

الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله سيد

النحاة لما رأى سيبويه مستشهدا بالمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا
حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد
يجوز العطف بالرفع في نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا
الى استدلال سيبويه قالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق
معنى الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور
كما ذكرنا كبعض حروف الكلمة ونظر ابي سعيد صحيح انّ قوله تعالى ورسوله عطف على ضمير في
بري وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل لقيام الفصل والجار والمجرور اعني قوله من المشركين
مقام التأكيد او نقول رسوله مبتدا خبره محذوف اي رسوله كذلك والواو اعتراضية
العاطفة ونقول في قوله والا فاعلموا البيت ان ما بقينا في شقاق خبر انا وقوله وانتم
بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم ولا
انني بالشيء في القيد احرج بعد قوله فلا تحسبن اي تحسبن بعدكم بشيء ولا اني
عن الموت احرج لان قوله ولا انني بالشيء اي في القيد احرج عطف على اني تخشعت فلو
قلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه مستأنفا ولا مكروه وحكم لكن في جواز العطف على
اسمها حكم انّ المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على
اسم انّ بالرفع لكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة انّ بمعنى في جواز العطف المذكور
لا تفارقها فان اللام لا يدخل على ما في حيزها دون انّ كما يجيء وانما كان لكن مثل انّ
لان معنى الابتداء بعده لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة معنى راجع الى ما قبله لا الى ما بعده
وهو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنصوب بلكن فقولك
ما قام زيد لكن عمرو لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كانّ وليت ولعل ايضا لكون
الاصل مبتدا ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما اوردت فيه الحروف من المعاني
للوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل
على المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج في قوله
تعالى عَلَّامُ الْغُيُوبِ في قوله إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ صفة ربي ويحتمل رفعه
وخبرا آخر ولم يذكروا البدل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيدين
استحسنتهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو غلام رجل
في الدار ولا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا عند مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا
وعمرو قائمان واجازه الكسائي وانما منعوا ذلك لان العامل في خبر المبتدا عند جمهورهم

ومن تبعه واخذ اخذه نخ

مع رفع الدال ... على انه مع ما ف خبرها
وليت جملة معطوفة على الواو اعتراضية نخ

اي ادهشته سيد

ومنه قولهم فلان لا يزدهي بخديعة سيد

لكون المعمول في الظاهر كالاسم الذي يضربها فيقبل الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي
كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك اي في احكام الحمل على انها محل قوله ولذلك
اللام اي لاجل كونها المكسورة مع حرفيتها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة
اعلم ان اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان يدخل اول الكلام
ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التاكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء
كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقدم على معموله
رضا منهم اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام شيئين ان يقع بينهما
فصل لان المكروه هو الاجتماع ولا تاخرها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام
اي المبتدا والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو ان زيدا قائم و
لقائم زيد ولطعامك زيدا كل ولا تدخل مع بعد التاخير الا على احد الثلاثة نحو ان
من الشعر لحكمة وان زيدا لقائم وان زيدا لفي الدار قائم ولا تدخل على متعلق الخبر
لتاخيره عن الخبر فلا يقال ان زيدا قائم لفي الدار لئلا يبخس حقها كل البخس بهاضمها
فقه صدر الكلام عن حرفي الكلام الذي هما العمدتان وانما يدخل على الاسم اذا
مرابية وبينها بظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو
ان في الدار لزيدا قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان حقها من
التصدر قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب
القسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفته وانما يدخل على الخبر اذا لم يكن
ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا لقام كما لا يجوز ان زيدا ليقوم كما مضى في شرح
جواب القسم ويجوز في نعم وبئس دخولها فيهما وان لم يدخلهما قد نحو ان زيدا لنعم
الرجل ولبئس الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر مضارعا مصدرا بحرف التنفيس
جاز دخول هذه اللام عليه نحو ان زيدا لسوف يقوم خلافا للكوفيين كما مر في باب
المضارع ولا هذه اللام في حرف النفي كما مر في جواب القسم ولا في حرف الشرط فلا يجوز
ان زيدا لان ضربته ضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما
الصدر فتنافرا ولا يدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه لاضربه لان
جواب الشرط وحده ليس هو الخبر بل هو مع الشرط واجاز ابن الانباري ولا يدخل على
واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لوضيعته لان اصلها لام
فلا يدخل الا ما كانت عليه وقد ذكرنا فيها واجاز الكسائي مطردا اي سدها مسد

الابتداء بالعامل في خبران فيكون قائمان خبرا عن زيدا وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان
مستقلان في العمل رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي
كما ذكرنا في صدر الكتاب والآثار الواحد الذي لا يتجزأ ولا يصدر عن مؤثرين مستقلين
في التاثير كما ذكر في علم الاصول الا انه يستغنى بكل واحد منهما عن الآخر فيلزم من اجتماعهما
اليهما معا استغناؤه عنهما معا ولو فرد الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وقائمة
لم يات الفساد الذي ذكرنا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعل لكم
اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ واذا قدمت الخبر على العطف فاما ان
تاتي المعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك او تحذفه وتقدره والاكثر
الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون
خبرا عن الاسمين وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبر
ان لما كانت عاملا في خبر المبتدا لا ان وان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين الا في المبتدا
دون الخبر فالعامل في خبر ان اسمها لا ان المبتدا والخبر يترافعان عنده فلا يلزم صدور
اثر عن مؤثرين والفراء توسط مذهبي سيبويه والكسائي فلا يمنع رفع المعطوف مطلقا
ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا بالمقدر
جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد قائمان والفتى وعمرو قاعدان
فلانه لا ينكر في الظاهر كما انكر مع الاعراب في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين
ظاهري الاعراب مستبدع وكذلك اذا خفي اعراب التبوع ولا يلزم ايضا توارد المستقلين
على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبران مذهب الكسائي واما قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا
وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ فعلى ان الواو في والصابئون
اعتراضية لا العطف وهو مبتدا محذوف الخبر اي والصابئون كذلك لسد خبر ان مسده
ودلالته عليه كما في يا تيم تيم عدي على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة
رحله فاني وقيار بها لغريب اي فاني وقيار كذلك بها لغريب وسمع سيبويه قبل الخبر في
تاكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك
وزيد ذاهبان وذاهبان خبر عنهما بلا شك ومثل ذلك نادر وجوزه بعض النحويين
بناء الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول مفعولي ظن واخواتها ان خفي اعراب
الثاني نحو ظننت غلامك رابري وعمرو وليس بشيء لان ظن عامل قوي لا ترى في الاسمين
اللذين بعده فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثاني لئلا يكون

الخبر واذا وقعت الاسمية خبران فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدا ابوه قائم
وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موضع الخبر
وكلاهما ضعيف لان حقها لما اسقطت عن التصدير ان لا يتأخر عن الاسم وعن اول اجزاء
الخبر واذا اردت دخولها في خبران الذي في اوله لام القسم وجب الفصل بينهما كراهة
اجتماع اللامين قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بينهما بما الزائدة كما تقول
في قولك ان زيدا لصديقي كما انه لعمرو لاخي وانما يدخل على معمول الخبر المقدم على الخبر اذا لم يكن
الخبر ماضيا مجردا عن قد نحو ان زيدا الطعام لآكل وان في صوت ولا تقول ان زيدا لو الا
قام كما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد يدخل على غير الثلثة المذكورة وهو
الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر كما
دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدأ لا ارتفاع ما بعده
وقد يتكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل
منعه المبرد واجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجردا
عن ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه وقدر بعضهم نحو ليكون في التقدير داخلة في
المبتدأ كما شذ في خبران المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم ليأكلون الطعام
وكذا قرئ في الشواذ وان الله لسميع عليم بالفتح جاء في الخبر مع لا الا ضحى كما ضحى زيد
منطلقا ولا مشى قال مروا عجالا فقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا امسى
لمجهودا ولذا اب قال وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مكان ولما
نحو يا زيد لقائم وفي تعلله واعلم ان مسلما وتركا للام متشابهان ولا سوا شاذ لا لام
على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على كان ولولا قال صادمتي ككان لم يسكن فاليوم
ابكي ومتى لم يبكي وقال للواد قاسم وترعيسيل لقد جرت عليه يد عشوم واعلم
ان اصل شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وشهدت بان زيدا قائم ويجوز
مع ان حذف الجار كما هو القياس وشهدت انك قائم واما قوله تعالى يشهد انك لرسول الله
فيشهد محمول على العلم لان اصل الشهادة ان يكون على علم ويشهد متعلق بعلمت في
نحو علمت لزيد قائم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا
قائما وعلمت تجري مجرى القسم على ضعف فتقول علمت ان زيدا قائم بكسر ان وكذا شهدت
تقول في الشعر اشهد انك ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يجيء شهد الله
رأيته كذا كان قيل والله لقد رأيته وكذا اشهد لاخرجن قال ولقد علمت لتأتين منيتي

وقد يقال ظننت لتأتين لكونه بمعنى علمت واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان
حذف اللام متعلقه بعدها ضعيف كعلمت زيد قائم وشهد زيد فاضل كقوله في وجدت
هذا ذكر الشيخ الاديب الدليل على جواز اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله فشهادة احدهم
اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ففي قولك شهدت ان زيدا لقائم واشهد
زيد قائم يجوز ان يكون متعلقا كظننت لزيد قائم ويجوز ان يكون مجرى القسم واللام
بان جواب ولا يجوز اجراء شهدت مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا لقائم لان حرف الجر
لا يتعلق ولا يجوز اشهد انك ذاهبا وانك لقائم بعطفك الجملة على المعنى واعلم ان بعض
العرب يقول لهنك لرجل صدق قال لهنا لمقضي علينا التهاجر وقال لهني لاشقى لكنا
ان كنت عازما وقد يجيء في اللام وهو قليل قال الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق
علي كريم وفيه ثلثة مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل عن الهمزة ان كاياك
وهياك وهرقت وارقت فلما غيرت صورة ان تغليب همزتها هاء جاز مجامعة اللام
اياها بعد الامتناع والثاني قول الفراء وهو ان اصله والله انك كما دوى عن
ادم الكلابي له ربي لقد اقول ذلك بفصل اللام ثم حذفت حرف الجر كما يقال لاه لافعلن
حذفت لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك ثم حذفت الف فعال كما يحذف من الممدود
اذا قصرت كما يقال الحصاد والحصد قال الا بارك الله اذا ما الله بارك في الرجال
ثم حذفت همزة انك وهما فالكلفات والثالث ما نقل الفضل بن سلمة عن بعضهم ان اصله
له انك على اللام للقسم فعل به ما علم في مذهب الفراء قول الفراء اقرب من هذا لانه يقال
لهنك القائم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا ليضربن بنون التاكيد وان زيدا لقائم
بدون قد في اللام فيهما قسم مقدر اي والله ليضربن والله لقام وانما جاز حذف قد
في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم
يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين في حكم واحد الا ترى ان تخفيفات اليمين وجوب حذف
الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا يجيء لام الابتداء من
جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني
من حبها لعميد قالوا انما ذلك لانها لا تغير معنى الابتداء كان وكذا اجاز العطف على
محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان يجامع ان المكسورة ايضا
لانها تسقط بسببها عن مرتبتها عن الصدر لكن جاز مجامعتها لها لشدة تناسبهما
لكونهما بمعنى واحد فاغتفر لذلك سقوطها عن مرتبتها بخلاف لكن فانها لا يناسبها

مطلب اذا وقعت الاسمية خبران فالوجه دخولها على الجزء الاول

مطلب وقد تدخل اللام على الفصل

مطلب وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ بلا ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه

مطلب الشهربة العجوز الكبيرة وكذلك الشهبرة سيد

مطلب ان شهدت الاصل يتعدى بالباء

حذف الجار مع ان قياسي

مطلب فيه دليل على ان الشهادة جارية مجرى اليمين

مطلب تحقيق قولهم في القسم لهنك لرجل صدق وقد يحذف اللام

وقيل اصل لهنك لله انك

قال الفراء اصل لهنك والله انك

قولهم لاه ابوك اي لله ابوك

القسم موضع تخفيف ولذا يجب فيه حذف الخبر نحو لعمري

مطلب وجب حذف الخبر في قولهم لعمرك وايمن الله

معنى فلم يعتبر معها سقوطها عن مرتبتها وما انشدوه فاما ان يكون شاذا كما في
قوله ام الحليس لعجوز شهربة واما ان يكون في الاصل لكنها ثم خفف بحذف الهمزة ونون
لكن كما خفف لكنا هو الله اتفاقا فانهم بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان المكسورة
تراد فنعم كما يجيء في حروف التصديق فلا يعمل ويرادف المفتوحة لعل فيعمل والمفتوحة
لكونها مع جزئيها اسما مفردا يقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر
كراهة اجتماعهما نحو ان عندي انك قائم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا في البواقي
وان مع ما في حيزها بدل الاشتمال عن احدى في قوله تعالى وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللّٰهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ
أَنَّهَا لَكُمْ ومن كم اهلكنا في قوله أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ
لَا يَرْجِعُونَ واما قوله تعالى أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ
مُخْرَجُونَ فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة للتاكيد لا
لما تراخى ما بينها وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولي لا تحسبن في
قوله تعالى لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا
فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ومثله قوله تعالى وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ وهذا
قول الجزولي وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدا وخبره اذا متم والجملة
الاسمية خبر انكم الاولى اي انكم وقت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبر
للاحرف الستة كقوله ان الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم الحي اليمانون
انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها بكسر انني وروي بالفتح على ان يكون تكريرا لانني الاولى
كما قلنا في الاية الكريمة قوله ويخفف المكسورة الخ اذا خففت بطل اختصاصها
بالاسماء فيغلب الالغاء قال في الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند
الكوفيين اعمال المخففة والنافية واما منع الاعمال فالمطرد وهو خلاف مذهب سيبويه
وسائر النحاة فانهم قالوا اعملت لا يلزمها اللام لحصول الفرق بين العمل وقال ابن مالك
وهو حسن الجزم باللام ان خيف التباس بالنافية فعلى قوله يلزم اللام ان كان الاسم
منفيا او معرفا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام وقولهم اما [illegible]
جزاك الله خيرا لم يدخل فيه اللام لان الدعاء لا يدخله النافية فاذا دخلت المخففة
على الفعل لزم عند البصرية كونه من نواسخ المبتداء حتى لا يخرج عن اصلها بالكلية
والكوفية يجوزون دخولها على الافعال كلها قياسا كقوله بالله ربك ان قتلت
لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهينه

مطلب
واعلم ان المكسورة ترادف نعم

[illegible]
متم بكسر الميم مثل جئتم على انه كخاف مات من باب علم فتقول مات يمات وقد يستعمل على انه من باب نصر فتقول مات يموت وكلاهما لغتان

مطلب
تفسير قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم الآية

مطلب
يجوز وقوع ان المكسورة خبر الان واخواتها

وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذا اللام المفارقة فذهب ابو علي الى
انها غير لام الابتداء التي هي مع المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت لام الابتداء
لوجب التعليق في ان علمت لزيدا قائم ولما دخلت فيما لا يدخل لام الابتداء في نحو ان قتلت
لمسلما وان تزينك لنفسك وذهب جماعة الى انها لام الابتداء واجابوا عن قولهم ان علمت لزيدا
قائما ان التعليق واجب لو دخلت على اول معمولي افعال القلوب لانها لا تدخل بعد
الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر ويدخل مع المثقلة اما على المبتداء
المؤخر او الخبر او القائم مقامه في الامثلة الواردة في التنزيل لم يدخل الا على ما كان
خبرا في الاصل نحو إِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ وَإِنْ وَجَدْنَا
أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ولما انصب الاول لخلوه عن مانع
من التعليق فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء قال الله تعالى وَإِنْ يَكَادُ
الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ واما قوله
ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك فشاذ وفرق الكسائي بين ان مع اللام
في الاسماء وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسماء المخففة واما في الافعال
فقال ان نافية واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية
بالفعل اولى لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين يقولون انها نافية
مطلقا دخلت في الفعل او في الاسم واللام بمعنى الا وقال البصريون لو كان اللام بمعنى
الا لجاز جاءني القوم لزيدا اي الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاستثناء
ببعض المواقع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة
المخففة المهملة من غير تقدير ضمير الشان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على
المفتوحة وقدر ذلك قوله ويخفف المفتوحة فيعمل في ضمير شان مقدر وقدر
ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر نحو
قولهم اظن انك قائم واجيب بانه قائم وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في القرءة
فجاء في المضمر فقط قال هو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت
صديق قال بانك ربيع وغيث مريع وقد جاء يكون هنالك الثمالا قوله ويلزمها
مع الفعل الحاضر قد مضى شرحه في نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الاسمية
فتكون الجملة مجردة كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد يكون مصدرية
بلا نحو علمت ان لا شيء لك وباداة الشرط نحو علمت ان من يضربك اضربه او رب

ان هذا مثال لخروج ما الهم شاهد من كلام من يحتج بقوله ويلزم تعليقها لافعال القلوب لو دخلت على اول مفعوليها نخ

ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف الظاهر قالوا لو جاز ذلك لجاز [illegible] نخ

فلان تمتان قومه اي تحيات لهم [illegible] يغنم بامرهم

ان ربت خصم لحل على مذهب الكوفيين او بكم علمت انكم غلام لي قوله وكأن للتشبيه
وتخفف فتلغى على الاصح ولكن للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى
وتخفف وتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما
ولعل للترجي وشذ الجر بها فى كان قولان قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه
ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه ليؤذن
من اول الامر بقصد التشبيه فوجب فتح ان المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا يدخل
الا على لفظ المفردات وفتحت لفظا وهي فى المعنى باقية على حالها ثم نصب بالفتحة حرفا
مصدريا وصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كان فى محل خبر ان
لصيرورتها لجزء الحرف كما ذكرنا فى كاف كذا وكاى ولا يقتضى ما يتعلق به كما كانت يقتضيه
حين كانت فى محل الخبر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا خففت كان فالاولى
الغاؤها وقد جاء كان وريديه رشا احلب وقال وصدر مشرق النحر كان ثدياه
حقان واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان المخففة ويجوز ان
يقال الغير مقدر بعدها لضمير لعدم الداعي اليه كما كان فى ان المخففة لكن لما لزم النعلية
التي تليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض قوى اضمار للشان بعدها اجراء لها
مجرى ان ولزوم حرف العوض فى الفعلية يقوى كونها مركبة من الكاف وان ويجوز بعد
المكففة اسمية كقوله عبأت الورى عطو بليدو الهة كان نقيس يعلى بها حين تسرع ونحو فعلية
كقوله تعالى كان لم تغن بالامس وقوله رض في نهج البلاغة كان قد وردت الاظعان
وقوله ابن المرحل غيوانه كانها سحب قصبها كان بطون حبلى ذاتا وبين منبع
ظبية تعطو الى ناضر السلم برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو جملة اسمية
وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اى كانها ظبية ويروى كان ظبية
بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان ان زائدة اى كظبية قوله ولكن هي عند
البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف
الزائدة واصله لا كان فنقل كسرة الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة فلا يفيد ان بعدها
ليس كما قبلها بل يخالفه نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى ان التكلف
فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحركة والاصل عدم التركيب قوله بين كلامين متغايرين
معنى اى في النفي والاثبات والمقصود التغاير المعنوي واللفظي قد يكون نحو جاءني
زيد لكن عمرو لم يجئ وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله

ولكن الله سلم اى لكن الله لم يركهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر ولا يلزم
التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعالى ان ربك لذو فضل على الناس
ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللائق ان يشكر
المتفضل ومثله كثير فاذا خففت العت والاخفش ويونس اجازا اعمالها مخففة ولا اعرف
به شاهدا ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة
وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء فى الشعر حذف نون المخففة للساكنين
قال فلست بآتيه ولا استطيعه ولكن اسقني ان كان ماؤك ذا فضل قوله وليت للتمني
الخ قد مضى شرحه فى اول هذا الباب قوله ولعل للترجي وشذ بها الجر وفيها احدى عشرة
لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعن بعين غير معجمة ولغن بغين معجمة واخرها نون وجاء
عن ورعن بجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعا بالمد قال لعاء الله فضله عليكم
بشيء ان احدكم شريم وقد يقال لعلت كليت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة
او مكسورتها وكذا لعل مكسورة اللام ومفتوحتها قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
رفعه لعل ابي المغوار منك قريب وهي مشكلة لان خبرها عمل يختص بالحروف ورفعها
مشابهة الافعال وكون حرف عامله عمل المحذوف والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت
وايضا الجار لابد له من متعلق ولا متعلق لها فى البيت الذي انشدناه انه روى
بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير شان مقدر وابي المغوار مجرور
بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اى لعله لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يقال
ان لام لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب
فتح اللام الجارة الداخلة على المظهر وقيل ايضا ذلك عن يونس وابي عبيدة والاحمر
وان روي بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثاني لامي لعل لاجتماع الامثال
ثم الاولى في لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما انشد ابو عبيدة لعل الله يمكنني عليها
جهارا من زهير او اسيد بجر الله واللام الاولى في لعل زائدة عند البصرية اصلية عند الكوفية
لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة اذ معناه على الخفة والبصرية نظروا الى
كثرة التصرف فيها والتغلب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بها لم ينصرف عند البصريين
للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم
واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها حالها قبل دخولها لكنه يجب تأخير
الخبر هنا الا ان يكون ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز توسطه بين هذه الحروف واسمائها

مطلب يجوز دخول الواو على لكن مشددة ومخففة

مطلب وفي لعل احدى عشر لغات

مطلب اعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول الحروف المشبهة بالفعل كما لها قبله الا في موضع

ان ليس لكان كذا وكان محل لصيرورتها بجزء الاسم ولا تطلب ما يتعلق به كما كانت تطلبه حين كانت في محل الخبر نخ

عبأت المتاع اذا هيأته والقبس شعلة من النار يقال اقبست الرجل قبسا اى سددت سيد

التي ليست بضمير الشان الا في الشعر على قلة وضعف كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي
ولكن زنجي غليظ المشافر فيمن يروي برفع زنجي اي والكن زنجي ومن روى بنصبه فالخبر
محذوف اي ولكن زنجيا هكذا لا يعرف قرابتي واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا
كقوله ان من لام في بني بنت حسان النبت وذلك لان اداة الشرط لا يعمل فيها ان الا
حرف فعل صريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب اني
بك زيد ماخوذ اي انه وتقول ان في الدار يجلس اخوك وقال كان على عرينيه وجبينه
اقام شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من غير ضعف لبقاء تفسيره
وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد وجاء في الخبر ان
اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وعند الكسائي هي غير زائدة وعند ابن كيسان
الحروف في مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان
الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان
محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي لنا محلا في الدنيا ومرتحلا في الاخرة وان
في رحيل السفر اذ مضوا في الاخرة مهلا اي سبقا وتقول انما لا وان ولدا وان عبرها
ابلا وشاة اي ان لنا ذلك والفرا يشترط في جواز حذف اخبارها تكريرها كما قيل ان
اعرابيا قيل له ان الزناقة الغارة فقال ان الزناقة ان الغارة اي هما مختلفين والرد
على المذهبين ما روي ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا وانهم اوونا
وفعلوا بنا فقال عليه السلام الستم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال عليه السلام ان
اي ذلك كذلك وما روي عن قول عمر بن عبد العزيز لمن مت اليه بقرابته تعالى ان الذين كفروا
ويصدون عن سبيل الله اي هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زيادة وقال الشاعر خلا ان حيا من
قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم نهشلا قال ابن يعيش لم يات خبر ان المحذوف
الا ظرفا او جارا ومجرورا قال الاندلسي يقدر فان لك ولعل ذلك الظرف ايضا اي ان
لك ذلك ولعل لك ذلك واقول لا يلزم اي جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا بل يقدر ما يليق
بمعنى الكلام ظرفا كان او لا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته
والحال نحو ان ضربي زيدا قائما واما قولك ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر
من شعرت اشعر كنصرت انصر اي فطنت له قال سيبويه اصله ليت شعري حذف التاء
في الاضافة كما حذف في قولهم هو ابو عذرها فلعله لم يثبت عنده مصدر لا تلحقه التاء كالشد
والانقلاب فوجب جعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر في

ليت شعري كما ذكرنا في افعال القلوب نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اي ليت علمي بما يسال
عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المص هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور
في ليتك في الدار وفيه نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع دوله من فاعل
ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده
بل هو خبر وجب حذفه بلا سادة مسده لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم
نحو قوله ليت شعري مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون اي ليت شعري ايجتمع ام لا
مسافر مبادي وقد يخبر هنا بشرط الافادة عن نكرة لنكرة لانا قد ذكرنا في باب المبتدا
ان التخصيص غير مشروط في المبتدا مع حصول الفائدة وانما لم يخبر هنا عن المبتدا
النكرة بخبر مؤخر لئلا يلتبس المبتدا بالخبر وذلك لتوافق اعرابهما واما هنا فالا عرابان
مختلفان قال فان سفاه عنبرة مهراقه ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة
قال تعالى حسبك الله كما قلت في باب كان انطى كان كلام حماد ويجوز ان يكون كفافا
من قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشره عني ما ارتوى الماء مرتو اسم ليت والجملة
بعده خبره اي ان يرد وعي خيرك بالنصب فيكون اسم كان نكرة ككونه ضميرا راجعا اي كفافا وان
رفع فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم
يثن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفافا اي مكفوفين عني والاعلى هذا الكونه
منصوبا اي ما ارتوى من الماء وقيل يشركم مرتو اي اسم وخبره معطوف على اسم كان
وخبره اي خيرك كفافا وشرك مرتويا عني اي كافا لحذف النصب ضرورة كما في قوله
فلو ان واش باليمامة داره ودار باعلى حضرموت اهتدى ليا فيكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعلا لارتوى اي مادام
الماء ريان قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا
وبل ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا والفاء للترتيب وثم مثلها
بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اعلم ان
بعضهم عد المفسر منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم
ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست عاطفة بل ما
بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها فصيح واما معها فصيح مطرد في
كلامهم موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع هنا ان لا يكون
لاحد الشيئين او الاشياء كما كان لا وامالبس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه
في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او معه او ثم عمرو اي حصل من كليهما

مطلب
ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست ضمير الشان الا في الشعر فقط

مطلب
يجوز حذف ضمير الشان من اسم ان ونحوها

مطلب
حكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ

مطلب
بيان في الوجه ان يحذف ضمير الشان من ان واخواته بلا ضعف

المراد عصبة في الخطوب وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق جاذرا وظباء نخ

فاسم ان المكسورة اي ضمير الشان في الحديث المذكور محذوف وانما حمل على الحذف اولو لم يكن كذا لوجب ان يقال المصورين

بالياء والنون لان اسم ان منصوب

الزناقة قارة ضخاء يضرب بها المثل

الزناقة قارة ضخام يضرب العرب بها المثل فتقول اسرق من زناقه

مطلب
اشتراط الفراء في جواز حذف اخبار ان ونحوه التكرير

مطلب
قوله ان ذلك محذوف الخبر اي ان ذلك كذلك

المت تتوسل بقرابته

قوله ان الذين كفروا الا زيادة محذوف الخبر

مطلب
قد يكون الواو زائدة كما في الاية

مطلب
تصحيح ليت شعري

مطلب
يجوز ان يكون المبتدا نكرة اذا حصل الفائدة

انه لا اشتراط تعريف المبتدا او التخصيص مع حصول الفائدة لكنه لم يجز في باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لئلا يلتبس الثاني تابع الاول لتوافقهما في الاعراب وهنا الاعرابان مختلفان فلا يلتبس نخ

وقد يضمر الشان في ليت كما في هذا المقام

مبحث
الحروف العاطفة

تفصيل كلمة بل وان ما بعدها بدل غلط

فلولا الواو لجاز توهم اقسام الاول في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية والكلام الاول في الثالثة وقوعًا عن سهو وغلط وان في تدارك
او لجاز توهم ان المتكلم في المواضع الثلثة قصد احدهما اذ كثيرا ما يورد الكلام بلا او مع التصدير بمعناه كقولك الشاك كنت الحل
ثم ان زيدا اي احدهما وكذا قولك جاءني زيد وخل عمرو فانه كما يحتمل التشريك بوقوع الامرين وهو الظاهر يحتمل وقوع احدهما فبالواو نص تحوز
كلاهما وتعيين معنى احدهما نصا ثم اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءني بانتفاء زيد وعمرو فهو في المركب اعني المجيئين والانتفاء
كما ينفي بانتفاء جزئه معا ينتفي ايضا بانتفاء احد جزئيه دون الآخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفى
احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاءني زيد ولا عمرو وقد تزاد لا لطرد
حيث لا يحتمل نفي احد الفعلين كما في قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ولا تستوي الاحياء ولا الاموات لان الاستواء يعني التساوي
واذا انتفى السواء من احد الطرفين فلا بد من انتفائهما من الآخر ايضا وما قيل من ان زيادته للدفع وهم ان المنفي هو المجيئان
المقيدان بقيد الاجتماع في وقت فليس بشيء
لانه نفي الشيء المطلق وارادة نفيه مقيدًا
خلاف الظاهر كما تقول جاءني رجل
وتريد رجل نصير او نحوه فان قلت
نخ

جرئة العطار حقه فخفض اي كسر
سيد

مطلب
ذهب بعض النحاة وبعض
الفقهاء الى ان الواو
للترتيب

مطلب
بيان الفائدة في
العطف بالواو

في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلثة احتمالات
عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا مذهب البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء
والكسائي والثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء انها للترتيب دليل
الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو
وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله اوجرته قد حرجت وفض ختامها وقوله تعالى
واركعي وقوله نموت ونحيى والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كان للترتيب لتناقض
قوله وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ وقوله في موضع آخر وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا
الْبَابَ سُجَّدًا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة يجمع ويشترك الاسمين فصاعدا في فعل
واحد نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة يجمع الفعلين فصاعدا في اسم
نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة يجمع بين مضمون الجملتين فصاعدا
في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قائم فان قلت لو لم يجئ بالواو في عطف
الجملة لعلم ايضا حصول مضمون الجملة فما فائدتها قلت بلى ولكن يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون
الكلام الاول غلطا ويحتمل حصول احد الامرين فبالواو صار نصا في حصول الامرين
معا ففائدة الواو في مثله كفائدة لا في مثل قولك ما جاءني زيد ولا عمرو وكما يجيء لا زائدة ومثله
مفيد للنص ولم يعده النحاة في الزوائد واعلم انك اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو
مثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو بلا قيد فهو في الظاهر بنفي الاحتمالات الثلث اي لم يجيئا
ولا في وقت واحد ولا مع الترتيب والاكثر ان لا يعطف على المنفي بالواو الا بعد الواو
نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وذلك لان الواو وان كانت في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في
وقت وعلى الترتيب الا انه لما كان يستعمل كثيرا للاجتماع في وقت كما في المفعول معه ونحو
العطف ايضا نحو كيف انت وقصعة من ثريد وكل رجل وضيعته جيف ان يكون مراد المتكلم
ما جاءني زيد مع عمرو فيكون قد نفى الاجتماع في وقت او ترتيب مجيء احدهما على مجيء الآخر
بجيء بلا في الاغلب دفعا لهذا التوهم وبيانا ان المراد نفي الاحتمالات الثلث وقد يراد بعد
لا يحتمل الترتيب طردا كقوله تعالى وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ وقوله وَمَا يَسْتَوِي
الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ واردت نفي بعض الاحتمالات دون بعض فلا بد من القيد نحو
ما جاءني زيد وعمرو معا او ما جاءني زيد اولا وعمرو ثانيا او ما جاءني زيد ثانيا وعمرو اولا
ينبغي ان يقيد باحد الاحتمالات الا ان اراد واما لو كررت العامل فقلت ما جاءني زيد
وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي المجيئين المنقطع احدهما عن الآخر كان المخاطب زعم انهما جاءا

مطلب
الفاء تفيد الترتيب
سواء كانت حرف
عطف او ليس كذلك

مطلب
عطف الصفات وان
بالفاء فيه تفصيل

عطف جمع على الجملة
بالفاء

عطف المفصل على المجمل
بالفاء كقوله تعالى
ونادى نوح ربه فقال

قد يجيء الفاء بمعنى الى
كقول العرب مطرنا ما
بين زبالة فالثعلبية

هذه نسخة النسخة المعتبرة الصحيحة

تسقط اللوى بين الدخول فحومل نسخة صح
فالكثرة لا تنزل بين الدخول الا حومل نسخة

البردان الغداة والعشي ولذلك الابردان
السعبة المسيل الصغير

حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الآخر فرفعت بهذا الكلام وهم وعند المازني
هو ايضا نفي للاحتمالات الثلث كما كان مع عدم تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة
تكرير الفعل المنفي لفائدة زيادة لا بعد الواو وكثر قوله والفاء للترتيب اعلم ان الفاء يفيد
الترتيب سواء كان حرف عطف او لا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف
بمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة واذا دخلت
على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها المدلول لعاملها بل في
مصادر تلك الصفات كقولك جاءني زيد الآكل فالنائم اي الذي يأكل فينام كقوله يا لهف
زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي يصبح فيغنم فيؤوب وان لم يكن الموصوف
واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلوة الجماعة
يتقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وان عطفت الفاء جملة افادت كون
المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في
الزمان كقوله تعالى ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ وقوله وَأَوْرَثَنَا
الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ فانه ذكر ذم الشيء او مدحه
يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل على المجمل كقوله تعالى وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ
فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي الآية وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك ان الحمل موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال
ومنه قوله تعالى وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا لان تبيين البأس تفصيل
للاهلاك المجمل وقد يجيء الفاء العاطفة للمقدر بمعنى على ما حكى الزجاج بقول العرب
مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع
كونه مرادا ويقيم المضاف اليه مقام المضاف ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس
ما بين قرنها الى قدمها وما بين قرن مقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذفهما لكونه مقصودا
فلا يقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقرنا وحكى احا زبه عن هشام
ومثل قوله تعالى قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى فان قلت كيف يهدا الواو
لا تقول خرجت الى زيد والى عمرو اذ الفعل لا يوجد ما اخر بمعنى واحد كما مر بلا عطف قلت
يستعمل في تحديد الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو والى
دار خالد بحذف الواو وتخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي يا دار سلمى بالحروم
اسلمي لجانبها الشمال والمتعلم اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فحرم و
مسكنها بين الغروب الى اللوى الى شعب ترعى بهن فعيهم فاذا كثر ذلك مع حرف الجر اعني

الى محذوف مع فاء العاطفة التي هي بمعناه اولها وهو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف
ويجوز ان يكون المعنى فقابلك بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فالمقراة
القراة وكذا في غير هذا الموضع وقوله يا دارمية بالعلياء فالسند فاما الفاء التي
لافادة الترتيب في الذكر لانه يذكر في تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء
موضع وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهو كقولك داري فاذا انفيت قولك
جاء زيد فعمرو فقلت ما جاء في زيد فعمرو فانت باق التعقيب بمجيء عمرو ومجيء زيد
فيمكن ان يحصل المجيئان في حالة واحدة وان يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد هذا الذي
ذكرنا حكم فاء العاطفة ايضا لا يخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية تختص
بالجمل ويدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه وجاء ذكره
وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل
مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه قال الله تعالى
ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقال الله تعالى
انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اي اذا كان
هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا ذكرت لعنتي فانظرني وقال فانك من
المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقد يكون فاء السببية
بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تعالى اخرج منها فانك
رجيم ونحو اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى
دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك لانك تقول زيد فاضل فاكرمه فتقول اكرمه فانه
فاضل ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد يكونان سببية وهي مع ذلك
عاطفة جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلزمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه
ثم انه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة
وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك
كما تقدم في الظرف المبنية وقد يجيء زائدة في غير المواضع المذكور نحو زيد فوجد
عند الاخفش وقوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ثم اعلم ان مادة الفاء التي
بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول
اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ
مُخْضَرَّةً فان اخضرار الارض مبتداء بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء

الفاء قد يكون للترتيب الذكري ويذكر في الامكنة الاخص بعد الاعم

مطلب
بيان الفاء السببية

مطلب
بيان ما يعرف به الفاء السببية عن غيرها

فقد جاءكم بشير ونذير متعلق بمحذوف اي لا تعتذروا فقد جاءكم بشير فالفاء فاء فصيحة تفصح عن المحذوف وتفيد بيان سببه لكن كمال حسنها وفصاحتها ان يكون مبنية على التقدير منبئة عن المحذوف بخلاف قولك اعبد ربك فالعبادة حق له فانها على الحذف اللازم بحيث لو ذكر لم يكن تلك الفصاحة
سعد الدين

مطلب
كثيرا ما يجيء الفاء السببية بمعنى اللام السببية

مطلب
لا تنافي بين الفاء السببية والعاطفة

قد يكون الفاء زائدة في الخبر وهو قياسي عند الاخفش

فان هذه الفاء زائدة جيء بها للضرورة ولتحسين الكلام والله اعلم مح حك

في ادوات الخبر المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الا قوله فسبح تمت

بالفاء نظرا الى انه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل مثلا ثم يصبح
الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ
خَلَقْنَا النُّطْفَةَ نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فَخَلَقْنَا [الْعَلَقَةَ] مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ
عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ
اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعادا لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية
من الطور المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اي مثل الفاء في الترتيب الا انها يختص بالمهلة
والتراخي ومن ثم قال سيبويه في مررت بزيد ثم عمرو ان المرور مروران ولا يكون الا
عاطفة ولا يكون للسببية اذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام ولا يعطف المفصل على
المجمل كالفاء وقد يجيء ثم في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها
وعدم مناسبة له كما ذكرنا في قوله تعالى ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ وكقوله وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ
وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ والاستدلال بخالق السموات والارض مستبعد
عن مناسب هذا المعنى فروع التراخي ومجازه وكذا قوله اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ
لان بين التوبة وهي انقطاع العبد اليه بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيء ثم
لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون
اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون
قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده لان سيادة نفسه
به اختص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مقدمة في الزمان
على سيادة نفسه ثم ههنا كالفاء في خذ الاكبر فالاكبر كما ذكرنا وقد يكون ثم
والفاء ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الاول وذلك
اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فوالله ثم والله وقوله وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ
ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ وَكَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ واما قوله تعالى
فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ اي ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا فاقام العلة
مقام المعلول وقوله تعالى وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى
اي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل في اهدنا الصراط
المستقيم اي استمر بنا عليه ويستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء او استبعاد مرتبة
البقاء عليها من مرتبة ابتدائها احسن البقاء عليها افضل وقد تدخل همزة الاستفهام
المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا

العلقة

مطلب
وقد يجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء

لكن الغرض ما ذكرت من ترتيب معاليه الاخص به نخ

وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كما في او كلما عاهدوا

الا الفاسقون او كلما عاهدوا عهدا الاية فقوله كلما عطف على انزلنا والهمزة للانكار
والتنديد وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية كقوله
ولولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا فقوله اولم يكفروا عطف على قالوا لولا
اوتي وكذا تدخل على فاء العطف للانكار كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك افانت
تسمع الصم فقوله افانت تسمع عطف على منهم من يستمعون اليك اي بعضهم يستمع اليك
غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت
تهدي العمي اي ينظر اليك غير مبصر في الحقيقة ويكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخل
على النفي وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى من اله غير الله يأتيكم بضياء افلا
تسمعون اي اذا كان كذا فلم لا تسمعون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا
تدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون
اثم اذا ما وقع آمنتم به الآن لان الايمان بالشيء يستبعد من استعجاله استهزاء
وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر كما في الكشاف ولو كانت كما ذكره
هناك لجاز وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الا مبنيا على
متقدم وهذه الحروف الثلثة يجوز عند الاخفش زائدة والبصريون يؤولون فيما استدل
به تأويلا صيانة للحرف عن الزيادة اما الواو فمثله قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين فعند
البصريين جواب لما محذوف اي وتله للجبين وناديناه كان ما لا يوصف من الطاعة
وكذا قوله فلما اجزنا ساحة الحي البيت واما قوله فلما رأى الرحمن ان ليس فيهم رشد
ولا نائي عن العدو فصب عليهم تغلب ابنة وائل فكانوا عليهم مثل راغية البكر
غضب عليهم وصب حذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن الا كلمة
حالم بخيال اي فاذا الامل وذلك لمام واما الفاء ففي قوله اراني واما نبت لحربي
ثم اذا اصبحت اصبحت غاديا قيل الفاء زائدة وقيل بل الزائد ثم لحرمة التصدر واجاز الاخفش
زيد فوجد فزيد فقام قياسا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر تحابه خولان
فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر
فان قومي لم تأكلهم الضبع زائدة عند البصرية دون الكوفية كما مر في بابه واما ثم فقال الاخفش
هي زائدة في قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا
ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي الهمهم
الانابة ثم تاب عليهم وما جاز مثله فانما مكنا لا عندنا فهو اولى والاوفق بحكم بزيادة الحروف

مطلب قد تدخل همزة الانكار على الفاء السببية ايضا وعلى ثم

مطلب الواو والفاء قد يكون زائدة

مطلب اجاز الاخفش زيادة الفاء في خبر زيد

اجاز الاخفش زيادة ثم كالفاء

مطلب ولا منع في حذف الموصوف عليه في الكلام

الحروف وانشد ابو زيد لزيادة ام قول الراجز يا دهر ام ما كان مشي رقصا بل قد يكون
مشي رقصا قوله وحتى مثلها بمعنى مثل ثم في الترتيب والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى
اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والذي
ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء السابق اما في القوة
او في التعقيب على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه
بالمعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك لقوي انه كل بلد حتى آدم
وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه بتلك الاجزاء نحو مات الناس حتى الانبياء فالمقصود
ان الترتيب الخارجي غير معتبر فيها بترتيب اجزاء ما قبلها اذ هنا قدم الحاج حتى المشاة قوله
او واما وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد
المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا
ام عمرا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم ولا وام المنقطعة كبل والهمزة نحو
انها لابل ام شاء واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او واعلم ان الاحرف
الثلثة لاحد الامرين او الامور واو واما العاطفتان سواء في المعنى الا في شيء واحد
وهو ان او يجيء بمعنى الى نحو الادن او يجيء او ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون او بعدها
الا ولا يكون حرف عطف بل حرف استيناف فاذا كانت حرف عطف فقد يعطف المفرد على
المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد يعطف الجملة نحو جاء ابا او قعدت فقمت ونقول
في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم سدع لك الاقامة فتقول او اقيم على كل حال وهي في هذه
الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددين للخروج والاقامة واما في
قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها او انت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ
لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى
الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون وانما جاز الاضراب ببل في كلامه تعالى لانه اخبر
انهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير تحقيق مع كونه تعالى عالما بعددهم وانهم
يزيدون ثم اخبر في التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي اذا
الجماعة يحزرهم الناس مائة الف وعلم كانوا زايدين على ذلك وكذا قوله تعالى كلمح البصر
او هو اقرب وقالوا ذلك مخفف وقال او هو اقرب اي هو اقرب وقالوا ان او اذا كان
في الخبر ثلثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان
التخيير والاباحة فالشك اذا اضربت عن احد الشيئين ولا تعرف تعيينه والابهام واذا

مطلب تحقيق معنى الاضراب في كلام الباري تعالى وتمثيله

مطلب تحقيق كون او في الخبر لمعان ثلثة الشك والابهام والتفصيل

عرفته وتقصد ان يبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما فاو
للشك واذا عرفته وقصدت ابهام الامر على السامع فهو للابهام كقول لبيد وهل انا
الا من ربيعة او مضر والظاهر انه كان يعرف انه من ايهما امرنا ليلا او نهارا والتفصيل
اذا لم يشك ولم يقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا
قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك
واما في الامر فان حصل للمأمور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب فهو للاباحة
نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا
والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه او النحو
من اما واو بل ليس الا لاحد الشيئين في موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل او
وما بعدها لان العلم خير وزيادة فدلالة او ولما في الاباحة والتخيير والشك والابهام
والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء على ان شواهد المعاني تعرض في الكلام
من قبل او واما بل من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهة المتكلم وعدم قصده الى التفصيل
والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك الاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة
والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك واما في سائر اقسام الطلب فالعرض فيه شيء من المعاني
المذكورة فالاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا
فالظاهر فيه الجمع اذ من الغالب العادات ان يتمنى احدهما لا بشرط حصولهما معا ولا
لتخصيص نحو هلا تتعلم الفقه او النحو ومثلا لا تضرب زيدا او عمرا والعرض نحو الا تتعلم
النحو او الفقه ولا تضرب زيدا او عمرا فلا لام في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة
ولما كثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو
وكان سيان له الشيئين ليس جوابها واعرف الشرح فان سيان بمعنى مستويان
مستويين تثنية سي كسرد عنقي او كسر عظم من عظامه واذا نفيت الخبر نحو رأيت زيدا
او عمرا فاذا اردت نفي رؤيتهما معا قلت ما رايت واحدا منهما او ما رأيت احدهما او ما
رأيت زيدا او عمرا واذا اردت نفي رؤية احدهما لا رؤيتهما فان تعين عندك الواحد
وقصدت تعيينه للمخاطب سميته نحو ما رأيت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين عندك
او تعين لكن ما قصدت الابهام قلت ما رأيت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رأيت احدهما
او رأيت الاخرى وكذا اذا نفيت الامر وهو النهي كما اذا قلت مثلا في اضرب زيدا او عمرا
لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الآخر كما

… ان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الآخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الامر والنهي
… لا بين الخبر المثبت والمنفي في رأيت زيدا او عمرا وما رأيت زيدا او عمرا قلت لا يبقى فرق
… اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا
… المعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا فهذا القياس
… من مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد وما يؤدي معناه
… في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز
… يراد الواحد رأيت واحدا من زيد وعمرو مثلا وكذا فيما يؤدي معنى الواحد رأيت رجلا
… منهما او رأيت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة افاد انك رأيت واحدا منهما فقط
… واذا قلت في غير الموجب ما رأيت واحدا منهما او ما رأيت رجلا منهما او ما رايت زيدا او عمرا
… فكل واحد من الالفاظ الثلاثة وان احتمل ان يراد الواحد فقط فيكون المعنى ما رأيت احد
… منهما ولقيت الآخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما
… الواحد اي المراتب رؤيته كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت
… لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه نحو لقيت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا منهما
… عما كان اصله اي عدم الرؤية فبقي الآخر على اصله اي غير مرئي واما اذا قلت ما لقيت
… واحدا منهما او ما يؤدي معناها وهو ما لقيت زيدا او عمرا اذ الاصل عدم الرؤية
… لم يصرح فيه الا بعدم رؤية واحد منهما فيبقى الآخر على اصله من عدم الرؤية اولى
… يكون المطلوب الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الرؤية كان تكلمك اولا بانك لم تر
… الا واحدا او اكثر حين يمشي توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك
… ان تقول ما لقيت من جنس الرجال فما دعاك الى تقييد نفي الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة
… وبيان ان ذلك اي عدم الرؤية بقي على حاله ولم يتغير بتعلقها باقل ما يكون اي الواحد فاذا
… واذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب كما مضى
… وذلك ان النكرة هذه تفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب كما مضى خلافه
… قصدت التنصيص على العموم في الغالب رجلا اي ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل
… ومن واحد قلت ما لقيت رجلا رجلين او رجالا لان المعنى ما لقيت شيئا واحدا من هذا
الجنس ما رأيت جماعة واحدة مرفوع عدم من محتملات الاستغراق وغيره ومع من نصيب
… الا ولا نصا في استغراقه لجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رأيت زيدا او عمرا ما رايت زيدا
ولا عمرا في الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا يحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما

مطلب تنصيص كون او في الخبر للتفصيل

جالس الحسن او ابن سيرين

مطلب بيان الفرق بين الاباحة والتخيير

فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو فلا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة نخ

سرحت الماشية سراحا … وفرس سريح اي سريع

مطلب قد يكون كلمة او بمعنى الواو

مطلب بيان معنى كلمة او في الخبر المنفي

بيان معنى قولك ما ضربت زيدا او عمروا اي ما ضربت واحدا

مطلب بيان معنى او في النهي كما لا تضرب زيدا او عمروا

مطلب تحقيق اصل الوضع في لفظ احد ونحوه وبيان معنى احد في النفي والاستعمال

مطلب ظهر بهذا التقرير وجه قولهم ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم

واضربا الآخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او
كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الآخر القرينة الاثم والكفر فلذا
في جميع الامثلة موجبة بالجمع في الانتهاء في نحو لا تطع منهم آثما او كفورا عن معنى او
التي هي موضوعة له والله اعلم واما بمعنى او في جميع الاحكام المذكورة الا ان العطوف
باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمرو وفي الكلام مع
على احد الشيئين والاشياء واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد
او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر
المعطوف عليه بقولك مثلا قاطعا بمجيئه ثم يعرض الشك ويقصد الابهام فيقول او
ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر على الاستثناء كقولك الا زيدا فاما الثانية
في كل كلام لا بد ان تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم اما
عليه وعدم تقدمه نحو جاءني اما زيدا وعمرو وجاءني زيدا وعمرو وقد جاءت اما غير
باما اخرى في الشعر لكنها يعتد جملا على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء
تكم بلاد وقد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي اما بلاد واما باموات وقد
الثانية الا قال فاما ان يكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني
واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني ويلزم الثانية امرا ودعا يرد بلا واو نحو خذ اما هذا
اما ذاك قال يا ليتما امنا شالت نعامتها اما الى جنة اما الى نار ويروى ايما اي
وهي لغة في اما قالوا ان اما لا يستعمل في النهي وحكى قطرب بفتح همزة اما العاطفة
عند سيبويه مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال سقته الرواعد من صيف
وان من خريف فلن يعدما فارتكب الشاعر حذف اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال
وبعد كذبتك نفسك فاكذبتها فان جزعا وان اجمال صبر قال التقدير اما تجزع جزعا
من نفس معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون فيما يمضي بنا وقال غيره هي غير
مركب اذ الافراد اصل في الحروف وباول السمين بان الشرطية وشرطها كان المحذوفة اي ان
كان جزعا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس بمعطوف
على شيء والثانية مقترنة بواو العطف فلا يصلحان للعطف وشبهه من جعلها حرف
عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية
والاول ناصبة للمضارع دون الثانية وقال الاندلسي اما الاولى مع الثانية حرف
عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما العاطفة لها

لا اما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى
وهذا عذر بارد من وجوه لانه تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف
على بعضه وعطف الحرف غير موجودة فالحق ان في كلامهم ان الواو هي العاطفة واما
لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله الحجنة اما الى النار مقدرة قوله وام المتصلة
لانه لهمزة الاستفهام الخ اعلم ان ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة يختص
تلو ايضا احدهما تقدم الهمزة اما الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او التسوية
وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال العمري ما ادري فان كنت داريا
بسبع رمين الجمار بثمان وقال العمري ما ادري وان كنت داريا شعيب بن سهم ام شعيب
بن منقر وقال كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا وليس
بكثير وربما يجيء هذا قبل ام المتصلة على الشذوذ نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما
لزمت الهمزة دون هل لان ام المتصلة لازمة بمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام
التي قبلها بمعنى اي فتشاركت همزة الاستفهام اذا استفهم عمت في الجميع فيستغني عن كل
استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام ضربت عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو
اي كل عندك واذا لم يكن داخلا في عموم اسم الاستفهام المتقدم نحو من عندك ام عندك
زيد واين زيد ام عندك عمرو وفي التسهيل انها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن تضرب ام
ثم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجاب يستفهم بها عن شيئين واشياء ثابت
احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي فيجاب بالتعيين واما في المنقطعة
فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين ما اضرب عن الكلام
الاول وشرع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا
نحو قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى التي وحدها كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو
مهين او لا معنى للاستفهام هاهنا وكذا اذا جاء بعدها اداة الاستفهام كقوله
تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله
ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن ولاجل كون ما بعد
ام وما قبلها على كلامين سميت منفصلة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة
التي قبلها كاي وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستانف وثالثها انه يليها
المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك
ام عندك عمرو او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء اي ام هي شاء قال جار الله لا يجوز حذف

مطلب قد يجي ام قبل المتصل نحو ازيد عندك ام عمرو

قد يكون ام بمعنى بل فقط

احد جزئي الجملة بعدام المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمنفصلة ثم اعلم انه اذا ولي
المنفصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتاويل
المفردات بعدهما بتاويل المضاف اليه اي فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك واي
الشيئين زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما واما يليها نحو
ازيد ام عمرو وان زيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جاز احسنا كما قال سيبويه
لكن المعادلة احسن وان وليها ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين وانكانتا
فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقام زيد ام قعد واقام زيد ام ابيته فهي متصلة
ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم
فان كانتا فعليتين متساويين العظم مشتركين في الفعل نحو اقام زيد ام عمرو او
اسميتين كذلك مشتركين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو
فالاولى ان ام في الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا فيها على الاكتفاء بمفرد
منها لو قصدت الاتصال بالمفرد والحكم بكونها متصلة وعلى كونه ما قبلها وما بعدها
في تقدير كلام واحد ولو اردت الاتصال قلت في الاول ازيد قام ام عمرو وفي الثاني
اقائم زيد ام قاعد وازيدا ام عمرو فعند ذلك العدول الى الجملتين مع القدرة على المفرد
دليل الانفصال واما في الفعلين المشتركين في الفاعل فلا يقدر على الاكتفاء بجزء
فيهما لان كل فعل لابد له من فاعل واما ان جئت بعدها جملتين غير مشتركين في جزء
ازيد قائم ام قعد عمرو ام قبله خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالنحاة
على انها منفصلة لا غير والمص والاندلسي جوزوا الامرين فان كانت متصلة فالمعنى
اي هذين الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد بل ان وقع الاختلاف في الجملتين
اما بان يكون احديهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقديم
خبر احدى الاسميتين وتاخير خبر الاخرى نحو اقام زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركين
في جزء اولم يساو نظمها نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قائم ام عمرو فالظاهر في
الانفصال اما قوله تعالى سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ فجاز اختلاف
الجملتين مع انها متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنفصلة
بما ذكرت لك الآن وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام منقطعة كان عنده
السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال ام
وانما عدها منقطعة لانه لو سكت عن قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه يريد اهو

اهو عندك ام ليس عندك فلابد ان يكون كقولك ام لا فائدة مجردة وهي تغير ظن كونه
عنده اي ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما همزة التسوية
وام التسوية عنهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي ومنصرفاته نحو قولك
سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت
جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الآخر بواو العطف اي سواء علي قيامك
وقعودك فقيامك مبتداء وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز ابو
علي ان يكون سواء مبتداء واقمت ام قعدت خبره لكونهما في الظاهر فعلين قال
ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين في تاويل الاسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة
الاستفهام وما بعد عديلها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا
استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما
على المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك
وقعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع
الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة تسوية ولا ينعكس
والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتداء محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين
الامرين بقولك اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ اي الامران
سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع لكانه في الاصل مصدر وقد حكى ابو حاتم تثنيته وجمعه
ورد ابو علي وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت او قعدت الجملة الاسمية المتقدمة
اي الامران سواء دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي ولذا
تضمن الفعل بعد سواء واما ابالي بمعنى الشرط وكذلك استهجن الاخفش على ما حكى ابو
علي عنه في الحجة ان يقع بعدها الابتدائية سواء علي او ما ابالي ادرهم مالك ام دينار
لان الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك لتضمن معنى الشرط واما قوله
تعالى سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ فلتقدم الفعلية والاسم يجوز من
وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِيمَا رَزَقْنَاكُمْ
فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ اي تستووا لتقدم الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله لو بغير الماء
حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وكذلك استقبح الاخفش وقوع الماضي
بعدها نحو سواء علي ايقوم ام يقعد وما ابالي ايقوم ام يقعد لكون افادة الماضي معنى
الاستقبال لا دليل على اداة معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما دل على ما قال الاخفش ان

اذا ولي ام المتصلة مفرد فالاولى ان الهمزة قبلها مثل ما وليها

تحقيق الكلام في معرفة ام المتصلة والمنفصلة

تفصيل همزة التسوية وتحقيقها

تحقيق سواء وما بعده من الجملتين

قد يقام لفظ النداء مقام الاختصاص في مثل قولهم انا افعل كذا ايها الرجل

سواء لا يثنى ولا يجمع وحكى ابو حاتم ذلك

وفي تفسير قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم الآية فليطالع

والذي يظهر من كلام صاحب القاموس حيث قال وهما سواءان وسواء اي مثلان جواز تثنيته

قوله في الحجة اي في كتاب لابي علي مسمى بالحجة

الشرق الشجا والغصة وقد شرق بريقه اي غص به قال عدي بن زيد لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري

ما جاء في الشريك من نحو هذا النحو ما جاء على مثال الماضي قال الله تعالى سواء علينا أجزعنا أم صبرنا وسواء عليك اليوم ابضاعت النوى بخرقاء ام انجى لكما التشيعة ايم وقال ما ابالي انت الحزن بعنس ام طافي نظر غيب لئيم واما قوله فانك لا تبالي بعده ضرا بعبي كان امل انه حمار فتقدم في باب كان ما تقديره كانك لا تبالي كان امك بخرقاء امك صدور الشركين استجارك وانما اردت الهمزة فائدة الشرطية لان انا لا يستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس كذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتعين حصوله فجاز قيامها مقام مخروف عن معنى الاستفهام وكذا ام حرد تجرد عن معنى الاستفهام وصار بمعنى او لانها مثلها في افادة احد الشيئين او الاشياء فمعنى على اقمتام تعدت او بعدت ويرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم لان معنى سواء ام تعدت ولا ابالي قمت ام تعدها في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدأ بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما وقول سيبويه سيان عندي ان ترد او ان تجرد ولا يسن جرى على امثالهم بقوله لك فانه لم يكن الا مستشهاد بمثله مرضيا واما مجي الهمزة وام او الهمزة واو نحو دريت وعلمت نحو ما ادري كان زيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ لا معنى الشرطية فيه كما في الذي نحن فيه وان تضمنت معنى التسوية في الشرط في غير لفظ سواء وما ابالي فالغالب التصريح بان في موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لا ضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلا اضربنه اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا بمعنى احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط سواء كان مع او او مع ام لان المراد التسوية في الشرط بين الشيئين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا ضربنه قام وانما غلب في سواء وما ابالي الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام هنا بل المراد الشرط لان بين لفظ سواء وما ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهو التسوية فهي جوزنا الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان تاتي او بتجرد اعن الهمزة نحو سواء علي قمت ام قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال زهير ليس ابالي بعد الى مطرق حتوب المنايا اكثرت اذا قلت قال ابو علي لا يجوز او بعد سواء على احدهما فلا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء فيجوز معنى سواء على اقمت ام قعدت سواء على ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين فيجرد اي على معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في او وفي ام لانه جعل سواء

سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدأ والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالي ان يجرى مجراهما فذكر بعده ام والهمزة نحو لاضربنه اقام ام قعد مستدلا بصحة قولك لاضربنه اي ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال ببعيد لان في معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا بمعنى احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمي فتناهيت بعده الحال فاميل او تناهى فاقصر او دعا وتناهى فالهمزة استفهامية وطال ما مضى من القول ولا يجيء الهمزة قبل او فلا تقول لا ابالي اقمت تعدت ولا اضربنه ام قام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيهما من التسوية المطلوبة ههنا وليس في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لا نقليه كائنا من كان ولا فعلنه كائنا ما كان كان فيهما حال الحق المفعول واما ابالي محل النصب على انهما خبران لكان او هما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اي كائنة وفي كائنا وكان ضمير راجع الى الحال اي كائنا اي شيء كانه قال المص كل موضع تدر الجملتان بالتسوية من غير استفهام قام نحو ما ابالي ولا ضربنه قام او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا وان تدر الكلام بالتسوية بغير استفهام قام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت هذا كلامه ولقائل ان يطالبه معنى قولك ازيدا رايت ام عمرا احدهما رأيت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ارأيت زيدا ام عمرا ايهما رأيت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فانك في السؤال باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسأل عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اي ايهما افضل من الآخر ففيه ذكر المفضول لعنى ولو قلت اذا قال لك مثلا يحيى عندي رجل افضل من بكر بحضر زيد وعمرو فتقول ازيد او عمرو افضل اي احدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك الامر فخذ وام المتصلة في الاستفهام فقد دلوا باحدهما ولم يأتيهما تقول الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية والمراد احدهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من احدهما والمعنى ايهما افضل من احدهما ابن الحنفية ولكن احدهما قوله ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا اي لانه لم يليهما المستويان اذ احدهما فعل والآخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز وحسن الا ان نحو ما زيدا رايت ام عمرا احسن واولى قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين اي لكونها لطلب التعيين قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا ولكن لازمة للنفي اعلم ان لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا يجيء الا بعد خبر موجبا وامر ولا يجوز بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد

صعت النبي زنزقة فانبعاج اي تفرق الحجب على طبقة السكين اي صفت — سيد

نبت النبيس صاح الحزن ما غلظ من الارض والحزن بلاد العرب لجب الرجل الحاة لحية اذا لمته — سيد

تحقيق مجي الهمزة وام او الهمزة واو بعد دريت وعلمت

بيان ما ذكر قبل او وام

الحسن والحسين رضي الله عنهما افضل ام ابن حنيفة اي احدهما افضل من ابن الحنفية ام هو افضل من احدهما

تحقيق كلمة لا وكلمة بل

فلا النفي ما وجب للاول عن الثاني ... وبل للاضراب عن الاول

التمني تقول ضربت زيداً لا عمراً واضربت زيداً لا عمراً ولا يعطف بها الاسمية والمنفي
على الماضي فلا يقال قام زيد وقعد لا عمرو وقعد لانه جملة ولفظة لا موضوع لعطف
المفردات وقد يعطف مضارعا على مضارع على قلة نحو اقوم لا اقعد والمجرد مضادة
للاسم فحاكيك قلت انا قائم او قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام
زيد لا عمرو ولا بكر ولا خالد فيخرج لا عن العطف ويتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف
عليه ومنع الزجاج من مجيء لا العاطفة بعد فعل الماضي ورد بقول امرئ القيس
كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل سوفى بيته والقواعل صغار
الجبال وقال بعضهم ليس ايضا يكون عاطفة للجمل كلا قال الاعا الجرى الغنى ليس الجمل
جار الظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اى ليس الجمل جاريا واما بل فاما ان يليها مفرد
او جملة وفي الاول هي لتاكيد الغلط ولا يخلو ان يكون بعد النفي او نهي او بعد ايجاب او امر
فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه
منسوبا حكم اى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان
لم يكن اصلا ثم قيل ان نعطف بل الاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او سهو لسان وقد نقل
صاحب الكوفيين انهم لا يجوزون عطف المفرد ببل بعد الموجب حملا على لكن كما نقل
عليهم ابن الانبارى والاندلسي فكيف يقول هذا واذا اعطفت بل مفردا بعد النفي
او النهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او
موجبا كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاء كما كان الحكم
على زيد بالمجيء في جاء في زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون صحيحا وهذا الذي
ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي وقال ابن مالك على بعد النفي والنهي كلكن بعدهما وهذا الا
منه يعطي ان عدم مجيء زيد في قولك ما جاء في زيد بل عمرو يتحقق بعد المجيء بعد بل ايضا
كما كان كذلك في جاء في زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المصنف اذ قال في حكم ما جاء في
زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرنا اولا
وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما
بل الا نفيه بعد النفي والاسم المنسوب الى المجيء قالوا والدليل على ان الثاني مثبت حكم
بامتناع النصب في ما زيد قائما بل قاعد ووجوب الرفع كما مر في بابه وعند المبرد ان
الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فنفي الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانه قلت بل
ما جاء في عمرو وكما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا اضمرت لا الى بل

بل بعد الايجاب والافراد نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيداً لا بل عمراً فمعنى لا يرجع
الى ذلك الايجاب الامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو تفسير بل القيام عن زيد
واثبته بل لعمرو ولو لم يجيء بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت الا ولا
يثبت وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اى لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولو لا لا
المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة
على لا بل بعد النفي والنهي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناها وما بعد لا
بل اذن بان على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا يجيء بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام
لانها التدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا جزم
في الاستفهام لا بحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا قيل انها لا يجيء
بعد التخصيص والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه
معنى الامر والنهي والتخصيص والعرض انما التي جملة بالجملة فعادتها الانتقال من جملة
الى اخرى اهم من الاولى وقد يجيء للغلط والاول يجيء بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى
أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ الى قوله بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ والتي لتدارك الغلط نحو ضرب
زيد بل اكرمته وخرج زيد بل دخل خالد وقد يشترك الجملتان في جزء وقد يشترك كان ذاما
لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
كما مر في المتصلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان حرف النفي
ربما يدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاء في زيد
لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك في المشددة بعدم مجيء زيد باق بحاله لم يكن الحكم
غلطا منك وانما جئت بلكن دفعا لوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجيء كزيد فبقي في عطف
المفرد بعضيه لا لانها للاثبات للثاني بعد النفي لا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول
واجاز الكوفية مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاء في زيد لكن عمرو حملا
على بل وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن للمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك
الا ان لا يسلموا هذا الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة
ويقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتخصيص
على ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة عن المثقلة وليست بحرف عطف
وليها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد بتقدير العامل بعدها وبشكل
ذلك عليه اذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاولى كما قال الجزولي انها في المفرد

كلمة لا لا يعطف بها الماضي على الماضي

قد يعطف بها المضارع على قلة نحو اقوم لا اقعد

منع الزجاج مجيء لا العاطفة بعد الفعل الماضي مردود

مطلب
تفصيل كلمة بل من حروف العطف

مطلب
تفسير الاضراب في قولهم بل هو للاضراب

مطلب
قد يقحم لا قبل بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو

بلا قصد الابدال الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كما يحكي في الكتب ان بعض تعقد قول قد جاءهم تم تمك منها بل اهم منها حموته وهو كثير تم

عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لتجرده معنى الاستدراك
واختار فيما الجمل ان يكون مخففة لا عاطفة صلتها الواو ولا يوافقها الثقيلة في مجي
الجملة بعدها فهي مع الواو وليست بعاطفة اتفاقا واما المجردة عنها فان وليها
المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها الجملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الجمهور
فلا يحسن الوقف **قوله حروف التنبيه ألا وأما وها** اعلم ان الا واما حرفي الاستفتاح
يفتتح بهما الكلام وفائدته المعنوية توكيد مضمون الجملة فكانهما مركبان من همزة
الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات
والتحقيق فصار بمعنى ان الا انهما غير عاملين تدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية
كانت الطلبية امرًا او نهيًا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك وتختصان بالجملة
ما وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتداءة وقد نسب التنبيه اليهما كما مر
الى ويبدل الا كثيرًا على النداء واما كثيرا على القسم وقد يبدل همزة اما هاء وعينا
نحو هما وعما وقد يحذف الفها في الاحوال الثلث نحو ام وهم وعم وقد يجيء الا عند الخليل
حرف تخصيص ايضا كما ذكرنا عنه في قوله الا رجلًا جزاه الله خيرًا وقد جاء اما بمعنى
حقًا فيفتح ان بعدها كما مر في باب ان واما اما والا للعرض فهما حرفان يختصان
بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبتين من همزة الانكار وحرف النفي وكسائر حرف
الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية بلا خلاف
اللتان للعرض تختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي واجاز المتقدمون دخولهما
على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة واما ها فتدخل على جميع المفردات على اسماء
الاشارة كثيرًا كما ذكرنا في بابها وبدخل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينهما اما بالقسم
نحو ها الله ذا وبعلها العمر والله ذا قسما فاقوره بدرهمك وانظر ان يكفيك واما
بضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرها قليلا كقوله ما ان عذرة الا
وقوله بعلتهم هذا الهاذو الياء اى وهذا الياء فذهب الخليل ان ها المتقدمة
في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا
افعل وانا هذا افعل في موضع ها انا ذا افعل وليست معناه ان تعرف المخاطب نفسك
وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول ونحو ذلك
زيد انت هذا التذاري لامن كنا يتوقع منه ان لا يقع منه او عليه مثل هذا الفرب
لم يثبت بقولك تقول وقولك تضربك زيدا الذي استغربته ولم يتوقعه قال الله تعالى

مطلب تفصيل ها وقولهم ها انا ذا

قدرت الشيء اقدره واقدره من التقدير سعيد

تعالى هَا أَنتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال اي ما بالك
واقانلا فالواو والحال ههنا لازمة لان الفائدة معقودة به والعامل حرف التنبيه
او اسم الاشارة ولا ادري الحال فيه اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال الحول كذا وجوز بعضهم
ان يكون ها المقدمة في ها انا ذا الفعل غير منوي الدخول على ذا استدلالا بنحو قوله
هَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة ثم بعد انتم ويجوز ان يعتذر
لقليل بان تلك الاعادة البعد بينهما كما اعيد فلا تحسبنهم لبعد قوله فلا تحسبن الذين
يفرحون وايضا قوله تعالى ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ دليل على كون الصدر المنوى الدخول
على اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم الاشارة ها انت زيد
وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما عن لا على شاذ
فالاولى ان يقول ان ها التنبيه تختص باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مر وثم ثبت
دخوله في غيره من الجملة والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه قال
واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يسجدوا او تمن يا ليتني كنت معهم او تقليل
نحو يا ربما غارة وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب من جعلها حرف النداء فقط
قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه ولجميع حروف التنبيه
صدر الكلام كالاستفهام كما تقدم الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة
فانها يكون اما في الاول او في وسط بحسب ما يقع اسم الاشارة **قوله حروف النداء
يا وأيا وهيا للبعيد وأي والهمزة للقريب** وقد يتوب وا مقام يا في النداء
والمشهور استعمالها في الندبة وقد جاء آ بهمزة بعدها الف وآي بهمزة بعدها الف
بعدها ياء ساكنة فيا اعمها اي ينادي بها القريب والبعيد وقال الزمخشري هي للبعيد
قال واما يا الله ويا رب مع كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلاستقصار
الداعي نفسه واستبعاده لها عن قربية المدعو تعالى وما ذكره المص اولى لاستعمالها
في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا وهيا وآي
وا في البعيد والهمزة في القريب **قوله حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل
وجير وان فنعم مقررة لما سبقها وبلى مختصة بايجاب النفي واي اثبات بعد
الاستفهام ويلزمها القسم واجل وجير وان تصديق للخبر** فنعم مقررة
لما سبقها اي مثبتة لما سبقها من كلام خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال
قام وكذا تقول ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كما نحو نعم في جواب من قال اقام زيد او منفيا

ان لا يقع منه او عليه مثل هذا الضرب ثم تبين
... يقول او عليه ما هو مستغرب غير
متوقع منه تعالى تعالى تخ

المقدم في ها انتم اولاء هو الذي كان
مع اسم الاشارة تخ

بيان جواب متى وايان

تفصيل جواب اي مضافا الى المعرفة ام لا

بيان جواب كيف وكم

كون اي الة بمعنى نعم

والاولى كونها حرفا واسماء الايجاب نعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الاستفهام الا
ما بالحروف وهي الهمزة وهل واما الاسماء الاستفهامية فان جواب من ما هو اخص منه
لو قلت في جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان الاول اعم والثاني مساو فلم
يعرف السائل ما لم يعرف بل تقول اما رجل او زيد وكذا من الداخل على الاسم كما يقال
من الرجل فتقول زيدا واحد من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو
انسان او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع وان كان سؤالا عن صفتها نحو ما زيد فنحو
عالم او ظريف او فارسي كما تقدم ذلك في الموصولات وجواب اي المضاف الى المعارف
معرفة نحو زيد او عمرو او انا او ذلك في جواب اي الرجال نعل ذلكا ونكرة مخصصة
بالوصف نحو رجل او نكرة مخصصة بالنعت وجواب كيف نكرة لا غير وجواب كم
تعيين العدد معرفة او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب متى وايان تعيين
الزمان دون المبهم منه وجواب اين واني المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم
وجواب الهمزة وحدها ومع او وجواب هل نعم او بلى او لا قوله واي اثبات بعد الاستفهام
لاثبات في علته استعمالها مسبوقة بالاستفهام ويلزمها القسم وذكر بعضهم انها
تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم فاذا دل انه يقع موقع نعم
ينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر والنهي والاستفهام موجبا
كان او منفيا فيكون لتصديق الكلام السابق كنعم وسواء كان بتى فتقول اي والله
لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فتقول اي والله ما ضرب وهذا مخالف للشرط الذي
ذكرها المصنف اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل
نعم وانه يقع موقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعد اي فعل القسم فلا
يقال اي اقسمت بربي ولا يكون القسم بعدها الا الرب والله ولعمري فتقول اي والله
واي الله بحذف حرف القسم ونصب الله واي ها الله واو اي وربي واي لعمري واذا جاء
بعدها لفظة الله فانك تجمع ها نحو اي ها الله ذا فقد عرفت الوجوه الجائزة فيه
في باب القسم ويجب جر الله اذن لنيابتها عن الجار وان تجرد عنها فالله منصوب بفعل
القسم المقدر وفي ياء اي ثلاثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها تنبيها لحرف الايجاب
وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب لصون
آخرها من التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجراؤها
مجرى كلمة واحدة كالضالين وعود النون كما في هاء الله وهذا ايضا مخصص بعض

نحو نعم في جواب من قال الم يقم زيد اي نعم لم يقم فنعم بعد حرف الاستفهام ليست للتصديق
لان التصديق انما يكون للخبر فالاولى ان يقال هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعده ان كان
نفيا كان او اثباتا ومن ثمة قال ابن عباس لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا
بهذا الاعتبار ان يقال لها حرف الايجاب اي اثبات ما بعد حرف الاستفهام ان يقال الا
في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد
همزة داخلة على نفي لفائدة التقدير اي الحمل على الاقرار والطلب له ويجوز ان يقول
في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي
فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا عنك فكانه قال شرحنا
لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت
المؤول به الاستفهام يكون بما بعد اداته فالذي قال ابن عباس مبني على كون نعم تقديرا
لما بعد الهمزة والذي جوزه هذا القائل مبني على كون نعم تقديرا لمدلول الهمزة مع الهمزة
مع حرف النفي فلا يتناقض القولان والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل
قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا تدان نعم وترى الهلال كما اراه
ويعلوها النهار كما علاني اي ان الليل يجمع ام عمرو واياي نعم وقد اشتهر في العرف
ما قال هذا القائل لو قيل لك اليس لي عليك دينار فقلت نعم الزمت بالدينار بناء
على العرف الطاري على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين
الثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة بفتح النون
وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت الحاء عينا في حتى ويقع نعم في جواب الامر نحو نعم
لمن قال زر فاي ازورك وتقول نعم لمن قال لا تضرب اي لا اضربك ولو قلت نعم في
جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى الايجاب اي نعم ازورك وكذا في جواب العرض
نحو الا تزورنا قوله وبلى مختصة بايجاب اي ان وبل بعض المنفي المتقدم سواء كان
ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او كان مقرونا باستفهام
فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام لقوله الست بربكم قالوا بلى اي بلى
ربنا وذهب بعضهم ان بلى يستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني
وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى
في البيت لتصديق الايجاب زعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للتوقف
فلذا كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو دالا

مطلب ان نعم بعد النفي يوجب الاثبات

وفي كلمة نعم اربع لغات

يقع نعم جوابا للامر والنهي والتحضيض والعرض

استعمال بلى بعد الايجاب شاذ

لفظة الله قوله واجل وجير وان لتصديق الخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا
ولا يجيء بعده ما فيه معنى الطلب كما في الاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهري عن
الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام ايضا واما جير فقد مضى شرحها في القسم
في حروف الجر واما ان فقال سيبويه وهو في قول قيس بن الرقيات ويقلن شيبا
قد علاك وقد كبرت فقلت انه والهاء للسكت وقيل ان فيه للتحقيق والهاء اسمه
والخبر محذوف اي انه كذلك وقول ابن الزبير لفضالة بن شريك حين قال لعن الله
الناقة حملتني اليك ان وراكبها نص في كونها للتصديق لكنه يدل على ان يجيء لتصديق
مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المص من انها لتصديق الخبر قوله حروف
الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع
المصدرية ولما وان مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وتزاد ما مع
اذا ومتى واي واين فان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ولا
مع الواو وبعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل القسم وشذت مع المضاف
ومن والباء واللام تقدم ذكرها قيل فائدة الحروف الزائدة في كلام العرب اما
معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس
فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه
لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد فيها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم
تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا
على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسما كانت او لا زوائد ولم يقولوا به
وبعض الزوائد تعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا تعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة
اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها
مهيئا لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز
خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام
الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تعالى وانبيائه وائمته عليهم الرضوان وقد يجتمع
الفائدتان في حرف وقد تنفرد احديهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوائد
لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها
الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان فمع ما النافية
كثير التاكيد النفي ويدخل على الاسم والفعل نحو وما ان طبنا جبن ونحو قوله وما

ما ان مدحت محمدا بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد عليه السلام

ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاي زيدا وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر
ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله تعالى وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ
وكذا بعد الا الاستفهامية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان المفتوحة بعدها
على المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا او كسرا والفتح اشهر واما ان فيكثر زيادتها
بعد لما نحو فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ وبين لو والقسم وقد مر في القسم ان مذهب سيبويه كونها
موطئة للقسم قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وسائر كلمات الشرط كقوله تعالى وَإِذْ
أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ الآية ويجيء الكلام فيه وقد يزاد في الانكار نحو
انا انيه وقلت بعد كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو الى وارق السلم وليست في قوله تعالى وَأَنْ عَسَى
أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا وانا قلنا زائدة كما توهم بعضهم بل الاوليان مخففتان
والثالثة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما يزاد مع الكلمات المذكورة اذا كان فيها
معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك يفيد الجزم ومتى ما تكرمني اكرمك بمعنى تكرمني ولا
يفيد ما بمعنى التكرير ولو افادته لم يكن زائدة نحو قال الا متى للتكرير فهما مثله ومن
قال ليس للتكرير فكذا حيثما واما ما تفعل افعل فايما تكن انت واما تذهبن بك وتدخل
بعد ايان ايضا قليلا ويجيء حكم ما بعد ما مع ان في نون التاكيد قوله وشرطها بتقييد
لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي واين وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما
فيها مختصة بحال الشرط ولم يعدوا ما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها تاثيرا
قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخله وعلى مذهب من اعمل
ليتما وانما واخواتها يكون ما زائدة وليست في حيثما واذ ما زائدة لانها هي المصححة وكونهما
جازمتين وهي الكافة ايضا لهما عن الاضافة وينبغي ان لا يعدل في نحو بعين ما اريتك
ومن عصب ما شين تنكيرها زائدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجيء في
بابها وقد مضى الخلاف في ما في مثل هذا اما في الموصولات وقد يزاد بعد بعض حروف
الجر نحو فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَعَمَّا قَلِيلٍ وَمِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ وخطاياهم وزيد صديقي كما ان
عمرا اخي وقيل انها بعد حروف الجر نكرة مجرورة فالمجرور بعدها بدل منها وكذا قيل في لا سيما
زيد بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في باب الاستثناء ما في هذه اللفظة لازمة
وقلت زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جرم وَأَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ وَمِثْلَ مَا أَنَّكُمْ
تَنْطِقُونَ وقيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما الزيادة بعد الواو والفاء
بعد النفي وقد مر ذكرها في حروف العطف والعجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا

تفصيل اجل ونعم وجير وان

قوله انه في الجواب اي نعم

مطلب فائدة حروف الزائدة في الكلام

تفسير الفائدة المعنوية

تفسير الفائدة اللفظية

مطلب تسمية حروف الزوائد صلة وفائدتها

تفصيل ما الزائدة

وليست في حيثما واذ ما زائدة

تفصيل لا الزائدة وتحقيق ذلك

كالتأكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا هذه ومن الاستغراقية مانعا من كون الحروف زائدة
ويرون تأثيرها تأثيرا لفظيا لكونها مانعا من زيادتها ويزاد بعد ان المصدرية
نحو ما منعك أن لا تسجد ولئلا يعلم أهل الكتاب وجاءت قبل القسم به كثيرا للاشعار
بان في جواب القسم منفيا نحو لا والله لا افعل قال لا وابيك ابنة العامري لا يدعي
القوم اني افر وجاءت قبل اقسم قليلا وعليه حمل قوله تعالى لا أقسم بيوم القيامة
وشذت بعد المضاف كقوله في بير لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة اما من والباء
والكاف واللام فقد تقدم ذكرها في حروف الجر **قوله حرفا التفسير اي وان وهي مختصة بما في معنى القول** اعلم ان الفرق بين اي وان ان اي تفسير كلامهم من المفرد
نحو جاء في زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول هو يوح رفده اي ما ان قال وترميني بالطرف
اي انت مذنب وتعليني لكن اياك لا اقلي وان لا يفسر الا مفعولا مقدر اللفظ دال على
معنى القول مؤد معناه كقوله تعالى وناديناه أن يا إبراهيم فقوله يا ابراهيم مفسر
للمفعول نادينا المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذا قولك كتبت اليه ان قم
اي ان كتبت اليه شيئا هو قم فان ان دال على ان قم يفسر للمفعول به المقدر لكتبت
وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى وأوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه وقوله
ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول
وليس مفسر للمافي قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك
مستدلا بهذه الآية ولا استدلال بالمحتمل واجيب بان المصدرية وذلك على مذهب من جوز
دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع
ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على امر او نهي متصرف لانه اذن مصدرا
واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو اعز اليه بان قم
ويبعد ان يقال هي زائدة زيدت كراهة دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى اوعز
اليه بهذا اللفظ وقيل ان في اذا عبدوا الله زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة
ما كان للحكم بالاضافة محمل وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول
كقوله تعالى وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا قال التقدير قائلا بعضهم
لبعض ان امشوا واجيب اما بانه زائدة او بان صريح القول المقدر كالفعل المؤول
بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن معنى القول لان المنطلقين من مجلس
اسعادهم فيما جرى فيه او بان انطلق الملأ بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا

فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا
يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب
العالمين ليست فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتداء المقدر
ولا منع لو ارتكب اذا المسمى انها المفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى امر
ان قم اي قال له قم بتاويل امر بقال او بتقدير قال بعده على الخلاف المذكور في افعال القلوب
وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة **قوله حروف المصدر ما وان وان ولا وان للفعلية وان للاسمية** لاوان للفعلية وان للاسمية اما ما بالفعل
المتصرف اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا يوصل بالامر لانه
ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما افاد ان مع ذلك الفعل وان قليسا
يؤول به الا ترى ان معنى عجبت من ان جئت ونوجها شيء واحد وكذا معنى علمت انك قائم
وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر والمؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر
فقولك كتبت اليه ان قم ليس بمعنى القيام لان قولك القيام ليس فيه معنى الطلب
بخلاف قولك ان قم وشرط فيها ان صلة ان لا يكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه
وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما ولو
ولا يجوز اتفاقا ويختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر
المؤول هي وصلتها به نحو لا افعل ما ذر شارق اي ما ذر اي مدة ذروره وصلتها اذن
في الغالب فعل ماض في اللفظ مثبت كما ذكرنا او منفي بلم نحو يهددني ما لم يكفني
معناها الاستقبال كما مر في باب الماضي وقد تكون افعلها مضارعا وصلتها المصدرية
لا يكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره الاسمية ايضا وهو الحق وان كان قليلا
كما في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا فيه وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد
بعدما افنان رأسك كالثغام المخلس واجاز ابن فتى كون صلتها جارا ومجرورا فيجوز
على مذهبه ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر وما مصدرية واما ان المصدرية فلا بد لها
الا الفعل المتصرف وهو اما فاد كقوله تعالى لولا أن من الله علينا او مضارع
وله فيه خاصة تأثير آخر ان نصبه وتخصيصه بالاستقبال ماضيا او امرا او نهيا
على مذهب سيبويه كما مر وتميم واسد يصرون هرها عنا وسما وينشدون اعن
ترسمت من خرقا منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم واما ان المشددة فيوصل بمعمولها
اذا كانت عاملة واذا كنت فيما يجعله الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية

مطلب وقد تزاد كلمة لا بعد ان المصدرية كما في قوله تعالى لئلا يعلم الآية
مطلب وقد يكون كلمة لا زائدة قبل قسم قليلا
مطلب قد يجيء لا قبل القسم كثيرا للاشعار بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل
مطلب تفصيل اي وان من حروف التفسير وتفصيل الفرق بينهما
مطلب كل ان تفسر المفعول المقدر الذي دل عليه القول ونحوه
مطلب هل يكون ان مفسرة للمفعول مدلول ام لا
مطلب جوز بعضهم دخول ان المصدرية على الجملة الطلبية
مطلب لا استدلال بالمحتمل
مطلب استدل من جوز ان تكون كلمة ان مفسرة للمفعول الصريح بهذه الآية

كي اذا دخلته لام التعليل نحو لكي تخرج وهي بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا
فيها في نواصب المضارع فمن ضم كونها حرف الجزم يجعلها في مثالنا مصدرية بل لا بد
ان بعدها ومنها الواو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه فعل النهي نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن
وقال على حراصا لو يسرون معتلى ونلها كصلة ما الا انها لا ثبوت على طرف الزمان
وقد يستعمل هو غير فعل التمني فينتصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان لي مال
فاحج اي ليتني واود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لنا كرة فنكون من المحسنين

قوله حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام ويلزمها الفعل لفظا او تقديرا

اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك
الفعل ومعناها في المضارع الحث على الفعل والطلب له في المضارع بمعنى الامر ولا يكون
التحضيض في المضارع الذي قد بان الا انها قد تستعمل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على
فعل مثل ما فات وقلما يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب
ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فيكون هذه الحروف
للعرض ويستعمل في ذلك الا المخففة ايضا والتي يلحقها غيرها معنى التمني نحو لو تركت
فاكلت واما نحو اما انت منطلق على توسعه ويلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت الينا
رسولا ولوما تأتينا او تقديرا نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى
لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا ضربت وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله
يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهي متعلقة
بالفعل البعد فلا تقدر قبله كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك لان الظرف يتسع فيه
واما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذي مضى
ولزومها صدر الكلام للارتباط وقد يجي الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال الا زعمتاني
الا اصبا فقلت بلى لولا ينادي عني شغلي ونقول الوم فهو اذن لولا التي هي لامتناع الثاني
لامتناع الاول وقيل هي لولا المختصة بالاسمية والفعلية صلة لان المقدرة كما في
قوله تسمع بالمعيدي لان تراه

قوله حرف التوقع قد وهي في المضارع للتقليل

هذه الحروف اذا دخلت على المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه مضاف في بعض
الى هذا المعنى وفي الماضي للتقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن تكلم
واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فيفيد ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع

مطلب تحقيق معنى قد وتفصيلها

والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط فيجوز ان يقول قد ركب لمن لم
ينتظر ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي
حتى يقرب معناها من الحال وتدخل ايضا على المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس
مضافا الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر
منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب
وجهك في السماء ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قال الله تعالى
قد يعلم الله المعوقين منكم وقد اترك القرن مصفرا انامله ولا يفصل من الفعل الا
بالقسم نحو قد والله لقيت الله وقد لعمري قال كذا وقد يحذف عن الفعل دليل فيحذف بعدها
لما تزل برحالنا وكان قد

قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام نحو ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل والهمزة اعم تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع كان وافمن كان دون هل

قوله لهما صدر الكلام لما تقدم قوله ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل بمعنى قد يدخل
على الجملة الاسمية الا ان الهمزة على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل
فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها
ان تكون بمعنى قد فضيل اهل قال اهل عرفت الدار بالعرسين وكثر استعمالها كذلك ثم قد
حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناءها عنها واقامتها مقامها وقد جاءت على الاصل
نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان حين اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم
الافعال ثم تطلق على الهمزة فاذا رأيت فعلا في خبره حاد تذكرت عهودا الى رحمتها الالف
الالوف وعانقته وان لم تره في خبرها تسلت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا يتبع
به مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيار هل زيدا ضربته كما مر في المنصوب
على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم يعني انها يستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها انه
لا يقال هل زيد خرج الا على كون زيد مبتدا ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقال
هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا هل زيدا ضربته على ان زيدا
منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم ومنها ان بالهمزة يستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار
ايضا قال الله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون قال اطربا وانت قنسري وحواد
مرنيه في الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النفي فلمحض التقرير
اعني حمل المخاطب على ان يقر بما من معرفة نحو الم نشرح لك والم يجدك واليس ذلك بقادر

تحقيق قد الداخل على الفعل المضارع

مطلب لا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقد قام وقد لعمري قال كذا

مطلب تفصيل هل وبيان دخولها على الجملة الاسمية

مطلب الاستعمال للانكار مثل الهمزة

وهي في الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا يدخل على النافي اصلا ومنها
ان الهمزة تستعمل مع ام للتسوية ولا تستعمل هل معها الا شاذا كما مر وتختص هل بجملتين
دون الهمزة ومما كونها للتقرير في الاثبات كقوله هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ الم يتوب قولهم هذه بتلك في
جزيتك يا عمرو وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصدا للايجاب كقوله
تعالى هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ اى ما جزاء وهل انا الا من غزية ان غوت غويت
وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة انها يدخل على الفاء والواو وثم كما تقدم
في حروف العطف ولا يدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للتصور قال تعالى
فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول انا اكرمتك فهل انت
ذاكر مني كما مر فيما تقدم وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الي والهمزة لا تجيء بعد ام بخلاف
ذلك في هل وسائر كلم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيهما كما تبين من مذهب سيبويه
اعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا يجيء بعد
حرف الاستفهام قال ام هل كثير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال
تعالى أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا وقال الشاعر كيف ينفع ما يعطى العلوق به رئمان انف
اذا ما ضن باللبن وغير ذلك واذا جاء ثم بعد اسم استفهام فلا بد به من اعادة
ذلك الاسم بعد ام نحو من يطعمني ام من يسقيني اين اكل ام اين اشرب اذا قصد اشتراك
ما بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني ولا ان ام يقصد اشتراكه فيه نحو من يطعمني
ام يسقيني وقد جاز والغاوجيا اعادته مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ لا بد
لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف والمنقطعة بل وساذج الاستفهام
الذي معنى الاستفهام الذي هو معنى الهمزة فلا يفيد معنى الاسماء الاستفهامية التي
لان معناها اشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها لم يستفد من ام لا
بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن
لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة لانها لساذج الاستفهام
كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعها الشاعر
في قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير
بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة
جواز حذف المفرد بعده اعتمادا على ما سبق من ذكر المفرد في كلام متكلم آخر نحو قولك لمن قال
او مستفهما ازيدا او زيدا او بزيد او بزيدنيه في جاء في زيد او رايت زيدا او مررت بزيد ولا يجوز

واذا الشرط في الاستقبال قال الله تعالى واذا مس الناس ضر اى شدة كقحط او مرض دعوا ربهم منيبين اليه المعنى ملجأون اليه في الشدائد ثم اذا
اذاقهم منه رحمة اى خصبا وصحة اذا فريق منهم بربهم يشركون كان اذا قد يكون لغير الشرط بان يكون لمجرد الزمان كقوله تعالى والذين اذا اصابهم
البغي هم ينتصرون وقوله والليل اذا يغشى لا كقوله واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم لجواز ان يكون بتقدير قسم محذوف اى والله
ما كان كقوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم ولولا تقدير القسم لوجب دخول الفاء وان يقال فما كان وفانكم
اراد ان يستدل على ان اذا في الآية للشرط استدل عليه بانه اجيب بما يجاب به الشرط وهو اذا المفاجاة فانه يجيء مع جملة الاسمية موضع الفاء
لدلالته على الترتيب ولهذا جعل الشرط الصريح متعقبا عليه
عماد الكاشي شرح مفتاح للسكاكي

ولا تقول هل زيدا وهل زيدا او هل بزيد قوله حروف الشرط إِنْ ولَوْ وأَمَّا
لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي ولو عكسه وتلزمان الفعل لفظا
او تقديرا ومن ثمة قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون
كالعوض فاذا كان جامدا جاز لتعذره قوله فان للاستقبال سواء دخلت على المضارع
او الماضي وكذا لو للمضي على ايهما ادخلت قال تعالى لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ هذا
وضعهما كما مر في الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو يستعمل في المستقبل كان وذلك
مع ثبات لا ينكر نحو قوله ثم اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع
الثاني لامتناع الاول وقال المص بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول
سبب الثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال
فالاولى ان يقال لانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قاله نظر لان الشرط
عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك
لو كان زيدا ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكان الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما
قال المص هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اى امتناع الثاني يدل على امتناع
الاول لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في
الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل
امتناع لازمه الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجيء جواب لو قليلا لازم
الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم واية ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزام
ذلك الجزء بل يكون بعضه انسب والبق استلزام ذلك الجزء فيلزم استمرار وجود ذلك
الجزاء على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي يقتضيه اولى باستلزام
الجزاء فيكون ذلك الجزاء الاول لازما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجود ابدا اذ لا انفصال
لا بد من ارتفاع ساله لو اهنتني اكرمتك اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم
الاكرام ومنه قوله تعالى وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ الى قوله مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ
اى لبقيت وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اى لو امن من الاطلاع
وقوله تعالى وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا
لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال لو يشاء طار بها ذو ميعة لاحق الآطال
نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على بعض اللغات قوله وتلزمان الفعل

مطلب
مذهب الفراء ان لو قد يستعمل في المستقبل ايضا

البيت الثاني والاول لامرئ القيس الاول
واطل الابطال الا صرة جمع اطل آطال
ونعد قرس الشعر بانضم الجمز نعد
وميعة اول جري الفرس ونشاطه ه
سيد

المنقطعة حرف
استيناف

اذا قلت ان اكرمتني اكرمتك لا يجوز دخول الفاء لما تقرر من ان حرف الشرط اذا اثر في الجزاء استقبالا لم يجز دخول الفاء وكل موضع لم يفد فيه الشرط استقبالا فانه يجب دخول الفاء وكل موضع يحتمل الامرين يجوز فيه الوجهان وهذا متقرر بعلائق الاملاء على المفصل وفي الاملاء على المقدمة فليطلب في اماكنه قال وان قيل قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين فانه مثل المسئلة المفروضة المتقدمة في امتناع دخول الفاء فكيف صح دخول الفاء في الآية والجواب عنه انه لم يفد فيه الشرط استقبالا البتة لانه اخبار عن ماض محقق فعلى هذا لا بد من دخول الفاء ليؤذن بجواب الشرط واورد على ذلك قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون واذا قد عوملت معاملة ان في وجوب دخول الفاء وعدمها واحتمال الامرين فلم يفد اذا فيما ذكرناه استقبالا لا ينبغي دخول الفاء وكذلك قوله عز وجل واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم الا ان قالوا فان اذا ايضا ما افادت استقبالا لان ما النفي حال فيستحيل المجامعة بينه وبين الاستقبال بدليل وجوب الفاء في قوله تعالى وان يستعتبوا فما هم من المعتبين والجواب ان اذا يستعمل للجزاء والظرف والدليل عليه قوله تعالى والليل اذا يغشى فانه يستحيل ان يكون ههنا للشرط وذلك ان الليل مخفوض بواو القسم وهو قسم انشائي الذي يدل عليه ان الجواب ولو كان اخباريا لما احتيج الى الجواب فلما حذف الفعل والى بالجواب دل على ما ذكرناه

من امالي ابن الحاجب

لفظا وتقديرا اما في نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف المذكور في ان زيدا ضربت وجاء شرطها اسمية في الضرورة قال لو تغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وهذا من باب اقامة الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قوله ومن ثمه قيل لو انك بالفتح لانه فاعل على مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو لا التي يليها ان وقال السيرافي الذي عندي لانه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان يقع نائبة عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءك فكانك قلت لو جاء زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعني ان ان اذا وقعت بعد لو فشرطها فخبرها ان كان مشتقا وخبر ان يكون خبر ان فعلا لان الفعل المقدر بدله من منتسب وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز لا مقدر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة الآية واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فلان لو بمعنى ان المصدرية و ليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لا يشترط مجيء الفعل في ان الواقعة بعد لو ولو كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال الاسود بن يعفر حيا في كل يوم غنيمة واهلكتهم لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها او لو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقع بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من الشرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا نحو بالاعناق او تكرمها دستكي لو انها وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو تضربني لم اضربك او ماض في اوله لام مفتوحة في هذه اللام قليلا وان وقعت لو مع ما في حيزها صلة فحذف اللام كثيرا نحو جاء في الذي لو ضربته فشك وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط مدلوله كقوله تعالى ولو ان ما في الارض الى قوله ما نفدت كلمات الله ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكر اما قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله فلتقدير القسم قبل ذلك بو ولكون الاسمية جواب القسم سادا مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في جواب لو قال انما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء قوله واذا

بحث تقديم القسم على الشرط وتفصيله

واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم الماضي لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله اذا اتيتني وان لم تاتني لاكرمتك وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى نحو انا والله ان تاتني آتك وان اتيتني فوالله لآتينك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا وان اطعتموهم اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان اتيته اتيك وان زيدا والله ان اكرمته يجازيك او لا يتقدم والاول فيجيء الكلام عليه قوله وان توسط بتقدم الشرط وكلامه الآن فيما لا يتقدم عليه طالب خبر اسما بدليل قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم القسم اول الكلام ظاهرا او مقدرا او بعده كلمة الشرط سواء كانت ان او لو او لولا او اسم الشرط فالاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط بقيام جواب القسم مقامه اما في ان فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم اما في لو فكقوله ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله وتقول والله لو جئتني لاحببتك ولا تقول لما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التي بعد لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام تزاد وقبل اسماء الشرط وعند غيره زائدة واما في لولا وكذا لم يجد فيها واما في اسماء الشرط فكقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن وقوله لمن تبعك منهم لاملأن جهنم ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا من دماء القوم ننتفل وقال الشاعر كان ما حدثته اليوم صادقا ائتم النهار في قيظ للشمس باديا وقال حلفت له ان تدلج الليل لا يزل امامك بيت من بيوتي سائر واما لو انعكس الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله لاكرمتك وتعليل هذه الاحكام مبني على مقدمة وهي ان ادوات القسم والشرط اصلهما التصدر كالاستفهام لتاثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلا منهما لكثرة استعمالهم له وبعدهما يؤثر انه بالى جوابهما قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه فينبغي باعتباره ان لا يكون في الجوابين علامتهما اما الشرط فنحو انيك ان اتيتني واما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف امرهما فلا يكون لهما جواب لفظا واما من حيث المعنى فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم اكثر الالغاء من الشرط لانه اكثر دورانا

حبك الشيء وحبابة اي قشرته وحقيقته

يعني لو مصدرية بمعنى ان المصدرية

سيد

ب القوم بدوا خرجوا الى البادية وتيمم بالصعيد

سيد

في الكلام حتى دفع الله الموحده به بلا شرليمرها السنتهم عليه وسماه لغوا فقال الله تعالى
لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وايضا تاثيره في الاصل في معنى الجواب اقل من تاثير
الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد التي يتم به معنى الكلام
دونه والشرط مردود في جزائه معنى لم يكن فيه وهو التوقيف وكان اداة القسم اولى
بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى
بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد امكنك ان تعتبره فتقول انا والله لاكرمنك
ولا تقول اما ان لقيتني اكرمتك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتداء واداة الشرط
ملغاة بل تقول اكرمتك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتداء وهذا حاصل قوله
قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم الاول لتقوى القسم الذي هو اصل
وضعف الشرط بالتوسيط والاسند لا لاغيه للكوفيين على ان اعمال الاولى في باب التنازع
اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد يقوى للتصدر الذي هو
حقه واصله القريب فيجبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر في قوله لئن
بها عن غير معركة البت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لقوته بالتقدم
مع كونه في الاصل اقوى من القسم ويجوز بعده لكن اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو
ان اتيتني والله لاتيتك فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه
كما ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتني والله اتك فاتك
جواب الشرط والشرط والجزاء ساد مسد جواب القسم واما اذا تقدم لو ولولا على القسم
فالواجب الغاء القسم لان جوابهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون قسمية
تقول لو جئتني والله لاكرمك ولولا زيد والله لضربتك قوله وان توسط اي القسم
قوله سيتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او خبره يعني طالب خبر كالمبتداء بلا ناسخ
او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم
مع الالغاء فنحو انا والله ان اتيتني اتيك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجاز
اعتباره لتقدم المبتداء عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتداء والقسم لغو كان
زيد والله يقوم وتقدم مع الاعتبار انا والله ان اتيتني لا تيتك عسر نظرا الى
تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتداء فهو كقولك زيد والله
ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار ان
كان هنا كالجواب طالب خبر وان تاخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا ان اتيتني والله انك

انکا نقرع اصل التفريع على التقديم والتاخير
لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة

انك لغيته لعدم طالبين للجواب عليه اعني المبتداء والشرط وتقول مع الاعتبار
اما ان اتيتني فوالله لاتيتك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة
الشرطية مع جوابها خبر المبتداء وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اي طالب الخبر
عليه ولم يكن هناك الا شرط متقدم عليه او متاخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر
القسم وان يلغى نحو انا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قول المص وان توسط
بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان يقول القسم اما ان يتقدم اول
الكلام او يتوسطه او يتاخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله
ان اتيتني لاتيتك او لا نحو والله اني اتيتك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط
او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على
ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لاتيتك واما وان اتيتني والله اتك او لم
يتقدم عليه ذلك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتاخر عنه الشرط
او لا فان تاخر فاذا اعتبرت القسم الغيت الشرط نحو انا والله ان اتيتني لاتيتك وان
اعتبرت الشرطية نحو انا والله ان اتيتني اتك وان لم يتاخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم
جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لاتيتك وانا والله لا اتيك وان جاء بعده مفرد
وجب الغاء القسم نحو انا والله قائم وان اخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قائم
والله ان اتيتني اتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما يتضمن معناها عن الابعاد
فيه ملغاة اي لا جواب لها ظاهرا فالاولى انه لا يعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجواب
فيعمل نحو اصبك ان تجيء لاكرامك وقد جاء ذلك في الشعر قوله فان يك عن جن ليربح
طارقا وان يك انسانا لها الانس يفعل وقوله فان يتسر باء الشعرى ام فيبطل الا
بالشعرى نخل واطول وقوله فانك قد صدقت بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله
ما تريبا حصاة له فعال النبا انا كذلك ما يحيى ربنيك فقول المص لزم المعنى لفظا او معنى
ليس على الاطلاق والاولى ان يقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ونعني بالمعنى نحو
لم تردني له وربك وتبين ان قوله وكان الجواب للقسمي لفظا ليس يحتم بل قد يجيء الجواب
للشرط وان مع قد كقوله النبي شيب حنا البت ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم
على ان الشرطية وما يتضمن معناها فعلا ماضيا نحو ليفعل وما فعل وان فعل قائم اذ
الا ستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط قال الله تعالى وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا

الى قوله لظلوا اقوله وتقدير القسم كاللفظ اي القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله لَئِنْ أُخْرِجُوا او لم يكن كما في قوله وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو وفاء الجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو ان تضربك نضربه وكذا الوضربك لضربته وكذا الوضربك لضربته وكذا ان تاتنى ذلك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل تقول من اضربه يضربني بالجزم لا غير انما ذلك لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام وتقول في الهمزة أَنْ اتيتني اتك بتقدير اتيك ان تاتني وكذا امن تزره تكرمك بالرفع والحق هو الاول لاعلى مذهب سيبويه لذلك ان الشرط انما يلغى اذا تقدم عليها ما يستحق للجواب على ما مضى ومنها ليس كذلك فالاولى ان الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما في نحو جاءني الذي ان تاتني يشكرك بجزم يشكرك والدليل عليه قوله تعالى أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير فهم الخالدون لم يقل فان مت بل كان كان يقول ابن مت فهم الخالدون اي فهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الحرف واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضوع الخبر الا انه ليس الجزاء كما مضى في الظروف المبنية بل الفاء مع الجزاء لعرض ذكرناه هناك فليست اذا الوان مع جملتها كان مع جملتها بل مرتبة جزائها المتقدم من حيث المعنى على اذ لانه عاملها كما تبين في الموضع المذكور فان الاستفهام في الحقيقة عليه فهو ثم يا ايها في قوله تعالى أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَإِنَّا لَمَخْلُوقُونَ خَلْقًا جَدِيدًا لان التقدير انا لفي خلق جديد اذا امتنا ولهذا كثيرا ما يكون الاستفهام في انا في قوله ائذا متنا الخ كما كررتوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين الخ لطال الكلام والثاني فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمدينون مع ان همزة الاستفهام وان لا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدها فيما قبلهما وذلك للعرض المذكور فيما تقدم هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت كون الثاني مع اخواته جزاء للاول فلابد من الفاء في الاداة لما ذكرنا في الجواب عند ذكر مواضع دخول الفاء في الخبر تقول ان دخلت

وهي في اصطلاح النحاة عبارة عن لام دخلت على حرف الشرط بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا تاتي للقسم ... لتكون ايذانا بان ما بعدها في الكلام جواب للقسم وان الحكم بجواب الشرط عن جواب القسم يعني ما ياتي بعد ذلك الشرط فهو جواب القسم لا جواب الشرط وجزاء الشرط محذوف ٩

مطلب تفسير اللام الموطئة

مطلب تفصيل الهمزة الداخلة على اذا

مطلب تفصيل في الشرط الداخل على شرط اخر

... الشرط الا اذا عطف بينهما تقدم الشرط الموخر ويكون الشرط المقدم مع الجزاء جزاء سواء تأخر الجزاء عن الشرطين او تقدم كما اذا قال ان دخلت الدار ... ان ... عتق وجود الكلام ... او لا ... حتى ان كلمتا ... عتق وان دخل ... لم يعتق وذلك لانه تعذر جعلهما شرطا واحدا لعدم حرف العطف ... مع الجزاء ... وتعذر ... احدهما ... للاخر لان الشرط الاول ... ولا يبقى كلام ... ما امكن وقد امكن بالتقديم ... الشرط الثاني اذا قدر مقدما كان الشرط الاول مع جزائه ... مقدما عليه ... الدار ... الكلام شرط العتق واليمين والدخول شرط ... الكلام ... اولا انعقد اليمين ثم بالدخول انحلت للحنث ... شرط الحنث قبل ... واليمين ... وان دخل الجزاء بين الشرطين ... الشرط الاول شرطا ... تزوجت امراة ... قبل الكلام ... اليمين ... لا يكون شرطا ... تعقد ... بالشرط ... ان يكون شرطا للحنث ... تزوجها بعد الكلام تزوجها بعد انحلال اليمين فلا تطلق ... تزوجها قبل ... الكلام تزوجها واليمين باقية فتطلق ... للانحلال ... الا يكون لغوا ... الكلام شرط ...

دخلت فان سلمت عليك كذا وان سالت فان اعطيك وقل كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الغاء باداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي جزاؤها معنى اعني الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء كقوله فان عثرت بعدها ان وألت نفسي من هاتا فقولا لالعاء فهو بمنزلة والله ان اتيتني لاشكرك ان الشرطين لفظا او معنى مثله ان تثبت ان تذنب بروحم الى ان تذنب فان تستحم وكذا اذا كان اكثر من شرطين نحو ان سالتا ان اعطيتي ان دخلت الدار اي ان دخلت الدار فان اعطيتني وقولك فان مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فتبين ان كان اكثر

قوله واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني

اعلم ان اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى اخر ما تقصد ولاستلزام شيء لشيء اي ان ما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثمة قيل ان فيه معنى الشرط ايضا هو استلزام شيء لشيء اي استلزام الشرط للجزاء كما ذكرنا في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحمل قوله وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ بعد قوله فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان مجملا فهذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فان يقول هي حرف معنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهي تقتضي تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال فهذا ايضا وايضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تفسيره ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام وقطع به لانه جعل قيامه لازما لحصول شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فيه فلا بد من حصول شيء فيها ثم كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم قيام لزيد حذفا للزوم الذي هو الشرط اي يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو لزوم القيام لزيد فهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف

وان قيل قولا لا ... لا ... سيد

مطلب يقال للعاثر لعا لك

اعطك م

بحث تفصيل كلمة اما وتحقيق احوالها

وقيل هو معمول المحذوف مطلقا م

مطلب بان اما وضع لاما وجهين تفصيل الاجمال والاستلزام الاول للثاني من المعاني

عطف على قوله لتفصيل المجمل اي اما موضوع للتفصيل المذكور وللاستلزام المزبور محمد

مطلب معنى الاستلزام لازم لاما دون التفصيل فانه غير لازم وان كان غالبا

مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم لزوم هذا المعنى لها ايضا في جميع م

مطلب جواز السكوت على مثل اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل في اما

تفصيل اصل اما زيد فقائم اي ما يكن من شيء فزيد قائم

الشرط واقامة جزء الجزاء موضعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام
بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثانى قيام ماهو الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم
الملزوم فى كلامهم اعنى الشرط وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ماهو
المتعارف عندهم من شغل خبر واجب الحذف بشىء آخر الا ترى ان خبر المبتدا بعد لولا و
بعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع شغله جواب لولا وجواب القسم سده وحصل ايضا بقاء
الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية فى اول
الكلام وكذا تقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر
واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت لانهما ملزومان للحكم والمعنى ان عدم القهر
ينبغى ان يكون لازما لليتيم وذهابى لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات
كالحال نحو اما مجردا فانا ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضربا للامير فانا ضاربك
والمفعول له نحو اما تاديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما
قبلها وان كان ذلك ممتنعا فى غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض
المهمة التى حصلت ولا تقول مثلا اما حسبى زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول به
اذ لم يحصل بالتقديم شىء من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان ثمة
مانع آخر من التقديم غير الفاء نحو كل اما يوم الجمعة فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا
فانى ضاربه لا يتقدم من اجزاء الشيئين ضاعدا الا ذلك لا يتجاوز قدر الضرورة فلا تقول
اما زيدا طعامك فلا يأكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط من اجزاء الجزاء مقام الشرط
كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وقوله فروح جوابا لاما استغنى
به عن جواب ان والدليل على انها ليست جوابا ان عدم جواز اما جئتنى اكرمك بالجزم وقد
اما ان جئتنى فاكرمك مع ان نحو ان ضربتنى اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتنى
فاكرمك قال تعالى واما اذا ما ابتليه فقدر عليه رزقه فيقول اى اما يكن من شىء فاذا
ما ابتليه يقول وانما وجب الفاء فى جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا
فلم يجز اما زيد يقم لانه وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه قبح ان يعمل فى الجزاء الذى هو
ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء فى نحو اتيك ان اتيتنى فلا يعمل الاداة
الاداة فى الشرط فالجزاء بعدم الانجزام عند حذف الشرط اولى واما قولهم افعل واذا
اضربك فانما انجزم الجزاء بعدم لزوم حرف الشرط هنا كذا واما بمعنى ان كما ذكرنا فى
تفسير سيبويه كقولهم اما زيد فقائم مهما يكن من شىء فزيد قائم فليس لاذ اما بمعنى

بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى المجمل اذ معنى مهما
يكن من شىء فزيد قائم ان كان شىء فزيد قائم اى هو قائم البتة ويجوز ان يكون حرف
اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف شرطها على ما ثبت من مذهبهم
فى اما انت منطلقا انطلقت ولا تحذف الفاء فى جوابها الا للضرورة نحو قوله
فاما الصدود فلا صدود لديكم او مع قول محذوف يدل عليه محكيه كقوله تعالى فاما الذين
كفروا افلم تكن اياتى اى فيقال لهم لم تكن ولا يقع بين اما وفائها جملة باقية مستقلة
نحو اما زيد فقائم فعمرو وكذا الاول الواقع بينهما كما مضى جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما
للحكم الذى تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة واعلم انه قد يأتى بعد ما تكرير ذكره لكنها
وذلك اما مصدر مكرر ضمنا بان يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما ضمنا
فضمين واما عالما فعالم واما حقيقة تكرير لفظها بعد الفاء نحو اما صديقا مضافا
فليس بصديق مضافا واما عالما فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما النصر فلا نصر
لك واما ابوك فلا اباك واما العبيد فلا عبيد واما زيد فقد قام زيد فالمنكر من
المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب
والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بنى تميم على ما يعطى ظاهر لفظه لسيبويه والاولى
انهم يجيزون فيه الرفع والنصب كما يجىء واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب
والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند
الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجىء فالرفع فى جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك بالابتداء
عند الفريقين واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك المصدر معرفا كان او منكرا الى
انه مفعول له عند الحجازيين فقال شراح كلامه ذلك لانه رآهم ينصبون المعرفة والنكرة
فلا يصلح للحال فبقى مفعولا له فمعنى اما سمينا فسمين مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم
قال سيبويه ونصب المصدر المنكر عند بنى تميم على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما
تقول فى نحو اما علما فعالم اذ التقدير مهما يذكر زيد عالما فهو عالم او المذكور بعده
اى عالم فيما علما فيكون حالا لا مؤكدة قال سيبويه اما الرفع فى المصدر فعلى انه مبتدا
والعائد اليه محذوف نحو اما العلم فعالم اى عالم به كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى
نفس عن نفس شيئا اى لا تجزى فيه اقول الدليل على انه يجوز عند بنى تميم نصب معرف المصدر
انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم يريد نصب العلم اى فهو عالم بالعلم
وكذا ينبغى ان يجوز اما الضرب فضارب اى انا ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف

على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع
والعامل فيه احد الشيئين المذكورين في المصدر الواقع حالا عند بني تميم واما كون
المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما للسمن فسمين
واما العلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه
حال مما بعد الفاء وفي المصدر على انه مفعول مطلق كما بعد الفاء وفي المصدر المنكر
على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدا وما بعد الفاء
خبر بلا تقدير ضمير كل ذلك عند كلام الفريقين وكشف القناع عنه ان يقول ان
مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء وادعى له ذلك فيسلم السامع
بعد تلك الدعاء واو يدفع كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا
فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال لان المعنى اما اذا كنت سمينا وادعيت
ذلك فانت في الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا الكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا
عالم لا منك واذا كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا اي على
احسن التاويلات اي يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد
الفاء والتقدير ان يكن شيء فانت عالم عالما اي انت عالم حقيقة حين كنت عالما في
في زي العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا الوجه او يجعله مفعولا
مطلقا على ان معنى اما سمينا فسمينا ان يكن شيء فهو سمين سمينا وكذا في نحو انا سمينا
فلا سمن اي اما يكن شيء فلا سمن فيه سمنا واما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير فما بعد الفاء
فمعنى اما العلم فعالم اما يكن من شيء فزيد عالم العلم واما النادم على انه كيف يعمل ما بعد
الفاء فيما قبلها في نحو اما سمينا فما انت سمين او فانك سمين فتقدم انه للغرض المذكور
واما الرفع نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمن الخبر معنى
المبتدا لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم في مثله خبر مبتدا محذوف
اي انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين عالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر والقائم
مقام الضمير نحو لا ارى الموت يسبق الموت شيء وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو
اما العبيد فذو عبيد اي فانت صاحبهم لم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمر
كذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اي فانت عالم اي فانت هو واما نحو اما العلم فذو
عالم فاستغراق لا علم كالضمير الراجع الى المبتدا وقولك اما العلم فلك علم اي لك شيء
منه واما العالم فلست بعالم اي نسبه وانما اكتفوا مطردا في مثل هذا الجزء الغاء

فالظاهر الساد مسد المضمر وان لم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب المبتداء
نحو زيد ضرب زيد لانهم لا اعتبروا المبتداء والخبر ههنا عن حالهما بتوسط الفاء بينهما
كانهما ليسا بمبتداء وخبر واما غير المصدر والمصدر والصفة نحو اما العبيد
فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض
العرب نصبه قال سيبويه هي حسنه قليله قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف
في المعرفة الا اذا اردت بالعبيد غير المعينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما
البصرة فالنصرة لك واما ابوك فلا ابا لك اقول اما الحمل على الحال في مثله فضعيف
ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لا معنى ذو عبيدا اي ملكهم وكما روى
الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اي فانا اغلبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون
عالما فهو عالم ان فيه مبتداء اي اما كونه عالما فحصل والخبر مدلول ما بعد الفاء
وكذا قولهم اما ان يكون عالما فهو عالم اي اما عدم كونه عالما فليس بعامل وقال سيبويه
لا في ان لا يكون زائدة كما في قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر
وهذا قليل او قوة فبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا
او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته
بتقدير اما واما قولك زيد فوجدنا الفاء زائدة وقوله وقائله خولان فانكح قد
ذكرنا في باب المبتداء ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند
الاخفش وانما جاز اضمار اما بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل الفاعله والنهي
لالزام ترك الفعل لفاعل قياسا الزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان يقدر اما
قبل المنصوب وتدخل فاؤها على الامر والنهي فان ما قبل فاء اما لازم لما بعدها كما مر
واما قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما
يعبدون الا الله فاووا وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا فلان اذ
الظرف تجري كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو قولهم زيد حين لقيته فانا اكرمه
على ما مر في الجوازم وذلك في اذ مطرد على ما مر في الظروف المبنية ويجوز ان يكون
قوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله
عليكم من باب والرجز فاهجر اي مما اضمر فيه اما وانما جاز اعمال المستقبل
الذي هو سيقولون وفاء واو فاقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يهتدوا
به واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي

وانما جاز ذلك في الامر والنهي خاصة مع المنصوب بعده لان الامر نح

قال صاحب اللباب في الفيه اما كلمة فيها معنى الشرط ولذلك كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه في قولهم اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما خلفت الفاء الى
كراهة ان تتوالى بين حرفي الشرط والجزاء لفظا وتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان يستعمل المتكلم تفصيل
ما اجمله على طريق الاستيناف كما تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر فاعرضت عنه والثاني ان يستعمل آخذ في كلام مستانف من غير
ان يتقدمها كلام ومنه ما يأتي في اوائل الكتب وبعدها من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف منه المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية وههنا لم يحذف المضاف اليه
بقي وترك منصوبا على الظرفية والعامل فيه اما اما عند سيبويه وجميع النحويين لانها نائبة عن الفعل تعمل في الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه ارادة على
معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ان المنظور لا المنظر على معنى اردت ان المنظر بعد الفراغ من حمد الله لان ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها نص
على ذلك سيبويه فلم يجز في اما اليوم فاني خارج ان تعمل في الظروف خارج وجعله منصوبا باما وذلك لانهم اذا كانوا ممن يمنعون تقديم معمول ان
عليها فهم لتقديم معمول معمولها عليها امنع واما اذا قلت اما اليوم فانا خارج فانت بالخيار ان شئت اعملت اما وان شئت اعملت خارجا لعدم
المانع واما اذا قلت اما زيدا فانا ضارب لم يعمل في زيدا الا
ضارب لان اما لا تعمل في المفعول به واما اذا قلت اما زيدا
فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة عند جميع النحويين الا عند ابي
العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب وجعل اما حجة
تصحيح التقديم لا يمتنع تقديره وقد نقل بعض المتاخرين عن سيبويه
هكذا وقد نقل قول ابي الدرداء رضي اما بادئ بدء فاني احمد الله
ما يعضد هذا المذهب فان انتصاب بادئ على الحال من المضمر
المستكن في احمد والعامل هو فقد عمل ما وقع في حيز ان فيما
تقدم عليه ولا يمكن ان يجعل العامل في الحال اما لانها لا تعمل الا في الظروف
وفاقا

بما لا ملاذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق لان الغرض المعنوي اي قصد الملازمة حتى كان
الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل في ذلك القصد المبالغة
قوله وهو معمول لما في حيزها اي ما بين اما والفاء معمول لما في حيز الفاء اي لما بعدها وليس
ذلك بمطلق عند المص لان المبتداء في نحو اما زيد فقائم خارج عنه اذ العامل فيه
الابتداء عنده قوله ومطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام
كان وما النافية نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر ولم يكن وذلك للغرض المذكور وهذا
المبرد اختيار المص فقال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي كان بعد الفاء شيء يمنع
من عمل ما بعده فيما قبل الفاء اولا نحو واما زيد فقائم عنده بتقدير اما ذكر زيد فهو قائم
واما يوم الجمعة فزيد قائم اي اما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشيء اذ لو كان كذلك لجاز
النصب في نحو اما زيد فقائم بتقدير اما ذكرت زيد ولا يجوز اتفاقا ولجاز الرفع اتفاقا
في اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتاويل بعيد اي قائم فيه وانما ارتكب هؤلاء
هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتداء والخبر
بالفاء في نحو اما زيد فقائم ولم يعلموا ان التقديم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة
وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدير كان وانما او مع مانع
آخر من عمل العامل فيما قبله ليكون العامل صفة ومعموله قبل موصوف نحو اما زيدا
فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييزا وعامله انعم قام نحو اما درهما فعندي عشرون
او كون العامل مع كونه للتاكيد نحو اما زيدا فلا ضربت او صلة نحو اما القميص فان البس
خير لك فان لم يكن احدها فالعمل اما بعد الفاء وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل
هو المقدر وهو معنى قوله والاخفش الثاني وليس ايضا بشيء لانه انما جاز التقديم للغرض
المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض مهم
فيجوز لتحصيله الغاء مانعين فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فاني
قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير النصب نحو ذكرت وعنده قال ابن حروف وتدبر
البيت الدال لعمر اما قال رأت رجلا اما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشي فيخصر
قوله حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر تقول لمن يقول
فلان يبغضك فتقول كلا وردعا لك اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب
كقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا من كلام المتكلم بما قبلها وذلك
اذا اخبر عن غيره بشيء منكر يذكر عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى واتخذوا

من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تعالى
كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما في الاية
وان يجاب به كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليست
للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما في قوله تعالى
ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا وان كانت بمعنى حقا لم يجز الوقف
عليها الا انها من ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما وكان
الفعل الذي هي من تمامه محذوفا لان الحرف لا يستقل اي كلا لا اتقل وليس الامر كذا واذا
كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرف ومناسبة
معناها بمعناها لانك لا تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا
بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود
بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية **قوله تاء التانيث الساكنة وتلحق الماضي
لتانيث المسند اليه فان ظاهر غير حقيقي فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمع فضعيف**
اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه
دون المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين الفاعل وذلك
الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن
اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع
الفاعل بين الفعل واعرابه في نحو يضربان ويضربون وتضربين فتانيث الفعل لتانيث
فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرر الفعل مرتين واكثر كقول الحجاج يا حرسي
اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني وهذه
تاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فيه من
اول الامر بسكون هذه على ما بينا بالحقيقة لانها كالحرف الاخير بحركة تلك على
اعراب ما وليه ودليل كونها كلام الكلمة دون الاعراب عليها في نحو قائمة ونقلب
الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب يصدق وهو بالمعرب اولى ولكون
اصل التاء الفعلية هو السكون لم يرد اللام المحذوفة للساكنين في رمت وغزتا
لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي جزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازم
الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كاللاحركة بخلاف حركة اللازم وفي لم يخافا
ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافي وخافن وبيعن وقولن فان غير الفعل فيه لم يحذف

لان سكون لام المضارع ليس باصيل حتى اذا تحرك العارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا
في التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في اضرب لتضرب
كما بينا فاصل لام لم يخافا وخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهي الآن متحركة بحركة كالاول
لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف لم يخف الله ولم يمنع الذين
ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا ان حركتها الآن عارضة ليست
كاللازمة لان الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان تحركت
الواو والياء لان اصل هاتين الحرفين عارضة لسكون كالتاء الفعلية وجاءت لغة ضعيفة
باعتبار حركة التاء لكونه كجزء الكلمة نحو قالوا ماما وعاربا ولا يقولون وبات المرأة لان
الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير
قوله واما الحاق علامة التأنيث والجمعين فضعيف يعني نحو قاما اخواك وقاموا
اخوتك وقمن اخواتك فيكون الالف والنون مثل التاء ونا معنيهن من اول الامر
على ان الفاعل مثنى ومجموع ولا يكون اسما ضمائر لئلا يلزم اذن تقدم الضمير على
مفسره من غير فائدة كما جعلت في نعم رجلا وربه عبدا وفي باب التنازع ولكونها حروفا
لا ضمائر لجاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك
لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال النون في الرجال كقوله
يعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قالوا ولا منع
من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها واما الفائدة في مثل هذا الابدال
كما مر في بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والعرض كونها الجرحها قوله
التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل وهو للتمكين والتنكير
والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم
قوله نون ساكنة تدخل فيه نون من ولدن ولم يكن وقوله تتبع حركة الآخر يخرج
امثالها لان آخر هذه الكلمات نون ساكنة الا ان نونها لا تتبع حركة اواخرها وقد
استفيد منه ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الآخر ولم يقل حركة الاسم
ليشتمل تنوين الترنم في الفعل كقوله وقولي ان اصبت لقد اصابن قوله لا لتأكيد الفعل
يخرج نون التأكيد الخفيفة وانما لم يجعل التنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة
مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه رفعا وجرا وانما سميت التنوين وهو تفعيل نونت
لانها عارضة والمصدر هو الحادث وكذا يسميه سيبويه الحرث والحدثان نفسه

السليط الزيت عند عامة العرب وعند اهل اليمن دهن السمسم صح

مطلب
بيان التنوين ووجه تسمية الالف بالتنوين

فنيت التنوين الكلمة بالتنوين قد ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب قوله ويحذف
من العلم الخ نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال الابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف ابن وكذلك في قولك هذا فلان بن فلان
لانه كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وهي بن بي وضل بن ضل لانه بغيره علم
لا يعرف اجراء مجرى العلم وان كان يدخل فيه كان فهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو
جاءني كريم بن كريم او زيد بن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الف خطا لقلة استعماله
وكذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا لان التنوين
انما يحذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلم
موجودة في المبتدأ مع خبره وحكم ابنة حكم ابن وفي الوصف ثلث وجوه كما مر في باب النداء
وحذفها في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المال وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر
الله الا قليلا ضرورة وقوله في الشذوذ قل هو الله احد الله قوله نون التأكيد خفيفة
ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف وتختص بالفعل المستقبل في
الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت في النفي ولزمت
في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم
ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح وتقول في التثنية وجمع المؤنث
اضربانّ واضربنانّ ولا يدخلهما الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرهما
مع الضمير البارز كالمنفصل فان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين و
ترون واغزون والمخففة تحذف للساكن وفي الوقف فيرد ما حذف
والمفتوح ما قبلها تقلب الفا انما حركت المشددة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة
وكسرت بعد الف الاثنين والف الفصل نحو اضربانّ واضربنانّ تشبيها بنون
الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون في الاسم المثنى
نحو الزيدان قوله وتختص في الحال الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
واما في المستقبل الذي هو صدد محض فلا يدخل الا بعد ان تدخل بالمستقبل لم يدخل على
الحال والماضي لما مر في باب المضارع ودخولها في الاغلب المشهور في مستقبل فيه معنى طلب
اولا الفعل لم يدل على التأكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن واما المزيدة نحو اما
تفعلن ليكون ذلك الاول توطئة لدخول نون التأكيد وايذانا به ثم الطلب على ضربين
اما طلب وجود الفعل او عدمه كما مر في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني والسؤال

مطلب
ويحذف التنوين من العلم الموصوف بابن تخفيفا ووصلا (?) للاختصار

مطلب
يحذف الالف من الابن الواقع بين علمين نحو فلان بن فلان علم

يقال ما ادري اي هي بن بي هو معناه اي الخلق هو وهيان بن بيان كذا تقول طامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه صح

مطلب
اذا وقع بين غير علمين نحو الكريم بن الكريم او زيد ابن اخينا لا تحذف الالف لفظا وخطا

يقال للرجل طامر بن طامر اذا لم يدر من هو ويقال ضل الشيء يضل ضلالا اي ضاع وهلك والاسم الضل بالضم ومنه قولهم هو ضل بن ضل اذا كان لا يعرف ولا يعرف ابوه صحاح

وكذلك هو الضلال بن الضلال صح.

عن حصول الفعل كما مر في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وا لا تفعلن وكذا جميع
ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال افبعد كندة تمدحن قبيلا وتقول
لم تكلمنّ وانظر متى تفعلين قال واقبل على رهطي ورهطك نبحث ساعينا حتى يرى
كيف يفعلا و الخبر المصدر بحرف التاكيد نحو والله ليضربنّ وكذا كل اداة الشرط
بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كاما تفعلين ومهما تفعلين واينما تفعلن
وايا ما تفعلن واينما تكونن او لا نحو كلمة الشرط كاذ ما وحيثما وقد تدخل نون التاكيد
اختيارا في قوله فمهما تشأ منه فزاره تمنعا قوله بضم شأن الحرباني وفي الشرط بلا
فيما ما أتيتكم الخبر يتبعا لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا
تقدم ما نحو ان تعلن افعل قال من يعض منكم فليس بأثبا ابدا وقيل هو قبيله بتاف
ويجئ النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي يلحق اوائلها ما الزائدة في غير الشرط
اضبار لكن قليلا نحو بجهد ما تبلغن وعين ما ارينك اى بحقوق الذي اراه لكن ولم
ما حقيقته يضرب لمن يطلب امرا دنا له الاعمه ومن عضه ما سن تنكرها
بضرب لمن كان له اصل واما في بدل على كون شئ آخر وقلما يقولن وكثير ما يقولن
وربما يقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرط
يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت وفي علم ترفعن ثوبي شمالات
فضرورة حسن فزيادة ما في رب ويرفعن في خبرها ويجئ النون بعد المنفي بلا
اذا كانت لا منفصلة بالمنفي قياسا عند بني تميم حتى لانها اذن يشبه النهي واستشهد
بقوله تعالى وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ وقيل ان لا في الاية للنهي وقد يجئ مع
لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعند ابي علي لا يجئ بعد النفي
اختيار المعرية من معنى الطلب وتجرده من نماء المؤكدة في الاول وقال سيبويه يدخل
بعد لم تشبيها لها بلا التي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا
على كرسيه معمما وربما الحقت المضارع مال عن جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة
انت تفعلن وقيل قد يدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال ارأيت ان جئت
به املودا مرجلا وليس البرود ذا نا يلتني احضروا الشهود وقال الاخر يا ليت شعري عنكم
حنيفا ما شاهرين بعدنا السيوفا وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله
وليس حاملني الا ابن حمال ثم ان النون ملزوم من هذا المواضع المذكورة المضارع المقسم
عليه مثبتا نحو والله لا اقومن بشرط ان لا يفعلن به حار سابوع كقوله تعالى وَلَئِن مِتُّم

بحثت عن الشئ وابتحثت عنه
اى فتشت عنه صح

الحيزرانى شجر هو عروق القناة
والخيزران قصب سيد

مطلب
وقد يدخل نون التاكيد
في المضارع وقد يدخل
في اسم الفاعل ايضا

غصن املود اى ناعم ورجل
املود وامرأة املودة
سيد

مطلب
قد يدخل نون الوقاية
في اسم الفاعل

شهر سيفه اى سله
سيد

أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ وقوله ليعلم ربي ان بيتي واسع شاذ عند البصرية
كما ذكرت واكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هي لازمة
مع اما فلا دفا الغير قال فاما تريني ولي لمه فان الحوادث اودى بها وترك النون معها
جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله وما قبلهما مع ضمير المذكورين مضموم لان
ضمير المذكورين وهو الواو واما ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا وينفتح كاخشوا
وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين والفعل
حاصل بوجود الواو والمضموم ما قبلها او عليها دليل اذا حذفت وهي ضمة ما قبلها قال
سيبويه لو قالوا اضربون واضربنني كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كمثود
ومربون والمفتوح ما قبلها يحرك للساكنين بالضم وانما لم يحذف لانها ليست بمدة
كما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم يكسر ولم يفتح
اجراء ما قبل نون التاكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحد بالتزام الضمة
فيه قوله ومع المخاطبة مكسور لان ضمير المخاطبة ياء فان كان مكسورا ما قبلها كاضربي
واغزي وارمي حذفت للساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر
كاخشي وارضين اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحد مع ان
الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذفت ياء الضمير بعد الفتحة لغة طي
نحو ارضين في ارضي قوله وفيما عداه مفتوح اى فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر
نحو اضربن واغزون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث نحو اضربنان
وليس ما قبل النون في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف بل قبل الالف فتحة ولعل
هذا مراده انما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح
عند الجمهور ولكون النون كجزء الكلمة وانما وردت اللامات المحذوفة للجزم او للوقف
في نحو ليغزون واغزون وليرمين وارمين وليخشين واخشين لان حذفها كان للجزم
او للوقف الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وهذا الذي
ذكرنا فكونه مبنيا على الفتح للتركيب هو مذهب سيبويه والمبرد وابي علي وقال
الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل او مبنيا لانه بلحاق النون
بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم
تحريكه للساكنين فحرك بالفتح صيانة للفعل عن الكسر اخي الجر بلا ضرورة كما كانت
في اضربن الان تحريك للساكنين كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة في الاصل اى المضارع

وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما فى اخشون واخشين
بخلاف الرجل فى اضربن الرجل فلكونها كاللازمة ردّ العين المحذوفة للساكنين فى
قومنّ ولم يرد فى قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به
النون واما على مذهب من قال الفعل باقٍ على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب
او البناء فانه يقول انما ردّ اللام وفتح فى الناقص نحو اغزونّ وارمينّ اذ لو لم يرد
فقيل اغزُنّ بالضم وارمِنّ بالكسر وكان يلتبس بالاول جمع المذكر وبالثاني الواحد
المؤنث ففتحوا ما قبل النون فى كل واحد مذكر صحيحه ومعتله واما ردّ اللام فى
ارضينّ واخشينّ فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس بشىء آخر هذا ولغة طىّ على
ما حكى عنهم الفراء حذف الياء الذى هو لام فى الواحد المذكر بعد الكسر والفتح فى المعرب
والمبنى نحو والله ليرمِنّ زيد وارمِنّ يا زيد وليخشنّ زيد واخشنّ يا زيد وعليه قول
اذا قال قطنى قال بالله حلفة لتُغْنِنّ عنّى ذا انائك اجمعا وانما لم يحذف الالف فى
اضربانّ واكتفى بساكنين كما حذف الواو والياء فى اضربُنّ خوف اللبس بالواحد لان
النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان الالف
اخف منه الياء ايضا المد فى الالف اكثر منه فى الواو والياء والمد يقوم به مقام
الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربانّ كالضالّين واما الالف فى اضربنانّ
فلم يحذف لانها محكية للفعل النونات تكن فلو حذفت لحصل المرفوع فيما عرفته
واما حذف النون التى هى علامة الرفع فى الامثلة الخمسة فان الفعل صار مبنيا
عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا تدخلهما الخفيفة المثنى و
جمع المؤنث لانه يرتفع اللسان بها وبالحركة وان كان لاجل التقاء الساكنين
الممنوع بالادغام فى نون الوقاية ونون نعمان لان النون المدغم فيها ليست بلا فى
واما يونس والكوفيون فجوّزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فبعد ذلك
اما ان يبقى النون عندهم وهو المروى عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لقراءة نافع
محياى ولقراءة ابى عمرو واللذى وقولهم التقت حلقتا البطان ولا شك انه كل واحد
فى مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان تحرك بالكسر للساكنين وعليه
حمل قوله تعالى ولا تتبعانِ بتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة اصل
برأسها عند سيبويه وعند اكثر الكوفيين المخففة فرع المثقلة قوله وهما فى غيرهما اى
النونان فى غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل

كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته
مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا
الكلام بيان الافعال الاخر عند الحاق النون بها وقد بيّنا نحن حكم جميعها فى ضمن الكلام
السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكره ومع غيرهما
على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا
والواحد المؤنث اغزى وارمى واخشى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر
نحو ارمِ واغزُ وادمِ واخشَ فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزنّ
وارمنّ بحذف الواو كما حذفتها ضمير مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا
العرض وكذا ارمنّ واغزنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت فى اغزى الجيش وارمى
العرض وانضم الواو المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشينّ كاخشى
الرجل قوله فان لم يكن بارز فى الواحد المذكر نحو اغزُ وادمِ واخشَ فالنون كالمتصل
اى كالكلمة المتصلة ومعنى هذا التشبيه نحو اغزونّ وارمينّ واخشينّ بردّ
اللامات وفتحها كما قلنا اغزوا وارميا واخشيا قال المصنف انما كان النون بعد الضمير
البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير بالاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون
كالضمير المتصل هذا زبدة كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو
والياء فى رضوا وارضى متصلان ايضا وانت اللام ومعهما كما تثنيهما مع الالف
فليس قوله اذن فكالمتصل على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما فات
النون عليه من المتصل والمنفصل اذ يسئل مثلا لم يحذف اللام فى اخشيا وارميا
واغزوا كما حذفت فى اخش وادمِ واغز ولم ضمت الواو فى ارضوا الرجل ولم يحذف
فى ارموا الرجل وادموا الغرض وكل علة يذكرها فى المحمول عليه مطّردة فى المحمول
فما فائدة الحمل وانما يحمل الشىء على الشىء اذا لم يكن المحمول فى ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه
بل يشابهه من وجه فيلحق لاجل تلك المشابهة وان لم يثبت العلة فى المحمول كحمل ان على
الفعل المتعدى وان لم يكن فيه ان العلة المقتضية للرفع والنصب كانت فى المتعدى
قوله والمخففة تحذف للساكنين وذلك اذا لاقى المخففة ساكن بعد كقوله لا تهين
الفقير علّك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حطّها على التنوين لان التنوين لازم
للاسم المتمكن فى الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة
فانها قد يترك بلا مانع وايضا ينبغى ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة

للفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للضرورة
كقوله وحاتم الطائي وهاب المائة والنون الخفيفة في اضربان واضربنان ساكن
يبدلها همزة مفتوحة نحو اضربا الرجل واضربنا الرجل قال سيبويه لو جوزنا
الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما يحذف اتفاقا في المفرد
المذكر والمؤنث وجمع المذكر فيسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف
على فعل في آخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني يقلب المفتوح ما قبلها الفا
نحو اضربا في اضربن قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان ان
تقلب المخففة الفا فيمد المدة الطويل بقدر الالفين وقال الزجاج لو مدها الالف
وطال مدها ما زادت على الالف لانها حرف لا يتكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها قال
السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك انه يقدر ان المد الذي يراد بعد النطق
بالالف الاولى مرام به الف آخر وان لم ينفصل عن الاول ولم يتميز ولم يحذف في الوقف
المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربن واضربن وربما كان يونس يقول اقلبها
واوا بعد الضمة في نحو اخشون وياء في نحو اخشين ما قول اخشوا واخشي قال الخليل
لا ارى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي وهي ضعيفة
واما في نحو اضربن واضربن واضربن فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في
اللفظ لان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيره هما الضميران المردودان
بعد حذف النون كما يجيء وتقول في هل تضربن وهل تضربوا وهل تضربي بلا نون بالواو
والياء بدلان من المخففة وعند غيره هل تضربون وهل تضربين والواو والياء ضميرا
ردا بعد حذف المخففة مع رد النون الذي سقطت لاجل نون التاكيد كما يجي قوله
ترد ما حذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل في باب
الوصل بسببها من الواو والياء وحدها كما تقول في هل تضربن وهل تخشون وهل
تخشين وهذا ايضا بناء على انهم قدروا النون المخففة المحذوفة للوقف
معدومة من اصلها العدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فان الوقف
في قاض في جاءني قاض قاضي بغير الواو والياء على الاصح
لكون التنوين لازما اذ لم يكن مانع فكانها
ثابتة ايضا مع عروض
الحذف

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بابراهيم عفي عنه
وكفى ١٢٧٥

هذا آخر شرح المقدمة والحمد لله على افضاله وانعامه بتوفيق اكماله وصلوة
على سيد الورى محمد وكرام آله قد وقع الفراغ من كتابة هذا الكتاب بعون الله الملك
الوهاب عن يد العبد المذنب المحتاج الى رحمة ربه الصمد مصطفى ابن
مولانا همت غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه في اليوم الثلثاء
وقت العصر وهو اليوم الثاني والعشرين من شهر
شعبان المعظم من شهور سنة
ثلث الف
[illegible]